

میزان شوق

1



۴۴۴



Süleymaniye U. Kütüphanesi

Kış. ALCA ZADE
Yeni HÜSEYİN PAŞA

Eski No 293

Kitap No

5255

لك في كل حديث من مفايد اول قول ومقابلة له تجد كل واحد منهما لا بد ان يكون خفيا
 والآخر مستددا وكل واحد منهما رجال الى حال مباينة الاما من ان يوجد لنا قولان
 متضادين في حكم واحد متفقان او مستندان. وقد يكون في المسئلة الواحدة كلاما قول
 واكثر او قول متقابل للحا في قوة كل قول الى ما سبقت وتيقا رتبة من الخفية والشدة
 حب الامكان. وقد قال الامام الشافعي وغيره ان اعمال الحديثين
 او القولين اولى من التناحيد وان ذلك من كمال اعتبار الامكان. وقد امرنا الله
 بان نعير الذين ولا تفر في حقه حفظا له عن كتمان الاركان. فالحمد لله الذي من تليها
 باقامة الدين وعده اصحابه حيث امكننا العمل بانضمت هذه الميزان **والشاهد**
 ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة بنو قايح عوف الجحان **والشاهد** ان
 سيدنا ومولانا محمد عبده ورسوله الذي قصده على كافة خلقة وبنته بالشر
 الثمنا وحبل الجاهل انتهم ملحقا في قبول العلم بالاشقة والقرآن المستند
فصل في سلك علي سبيل الانبياء
 والمرسلين وعلى الهوس وجميع الشافعيين طهر باحسان صلاة وسلا حاديين
 بدوا سكان البران والجحان امين **والشاهد** هذه ميزان نفيسة عالية
 المتقدرا حاولت فيما يتوجه يمكن الجمع بين الادلة المتعارفة في الظاهر. وتبين اقول جميع
 المجهدين ومقلديهم من الاولين والآخرين الى يوم القيمة كذلك. ولم افرق احدا
 سبقت الى ذلك في سائر الامور **والشاهد** باشارة الامام ابو بكر الصديق عليه السلام
 قبل ان ياتوا وكونوا في الامان انهما الاميدان نظروا فيها فان قبلوا البقية بها
 وان لم يرضوا بها كونهما. فاني محمد الله الحق الوفاق واكن الخلاف لا يمتا في قواعد الدين
 وان كان الخلاف رجة في يوم اخر **والشاهد** من رأى فيها خلافا
 نصرة للدين وسيا في قبل باب الظاهر ان هذه الكتب الى طالعها من كتب المجهدين
 ومقلديهم قبل ان اولف هذه الميزان فواجبها **وكان من اعظم البواعث**
 على ان ينفها اخوان فخ بالعلم بانضمت هذه قوله تعالى شرع لكم من الدين ما
 وصي به نوحا والذي اوحينا اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى ان يقيموا
 الدين ولا تتفرق قوافله وليرطابقوا في عبيد نعم بين قلوبهم باللسان ان سائر
 اية المسلمين على فدي من دينهم وبين اعتقادهم ذلك الجحان ليقوموا في
 حقوقهم في الاوب معهم وليجوزوا النوايا المرتبة على ذلك في الاخرة **والشاهد**
 من مقام القرب من صفات اهل النفاق والخذلان كما اشار الى ذلك قوله تعالى

يا ايها الرسول اخبرك الذين في الكفر من الذين لو انما باقوا هو هو ولم يقر
 فلو لم يقر من كل امة انضمت هذه الكتاب والمسلمون اولى بالدين اذا انضمت
 وهذا من جملة مقاصد ديننا في هذا الكتاب والامان بالنيات وانما كل امر ما نوي
فاعملوا اليها الاخوان
 على الوصول الى وقفة الميزان وايام والمباداة الى الحارها قبل ان تظن
 جميع الفصول الذي سنفذها بين يديكم كما لم عليها اقبل كما الطهاراة
 بل لو انكم احكم بعد مطابقة فصولها لو كان معدودا في الغاية وقوله وقوم
 ذابق بها من اقرانكم كاسياتي بيان ان ما الله تعالى **اذ اعلم**
 ذلك وارادت ان تعلم ما اومانا اليه من دخول جميع احوال الائمة المجهدين
 الى نور الدين في شعاع نور الشريعة المطهرة حيث لا تزي قول ولا وليد انها خارجة
 الشريعة المطهرة فندبروا مثل فيما ارشدك باخي وذلك ان تعلم وتحقق بيقين الجان
 ان الشريعة المطهرة حلت من حيث الامر والنهي في كل مسألة ذات خلاف على مرتين
 وتشد يد لا على مرتبة واحدة كايضنة بعض المسائل من وكذلك وقع بينهم الخلاف
 بشهود التناقض والاختلاف ولاننا افرض في نفس الامر كاسياتي بصلاح في الفصول
 الالية فان ما الله تعالى فان مجموع الشريعة ترجع الى امر ونهي وكل منهما ينقسم
 عندنا على مرتين تحقيق وتشد يد **واما الكتب**
 الخمس الذي هو المباح فهو مستوي الامر من وقد يرجع بالنية الصالحة الى قسم
 المأمور والعبية الفاسدة الى قسم المكروه هذه مجموع احكام الشريعة
 وانضمت ذلك من الائمة من حمل مطلق الامر على الوجوب الجازم ومنها
 من حمل على الشدب ومنها من حمل مطلق النهي على الحرمة ومنها من حمل على الكراهة
 ثم ان لكل من المرتين رجالا في حال مباينة لهم للشكايف من قوى منهم من حيث
 ايمانه وجمعه خوطبتا الغيبة والتشديدا لوارثي الشريعة صريحا او المستبط منها في
 مذمتك لك المصنف او مذهب غيره كما اشار اليه قوله تعالى فاقفوا الله استطعتم
 خطا باعانا. وقوله صلى الله عليه وسلم اذ امركم امر فانوا منه ما استطعتم ان ذلك
 فلا يقرم القوي المذكور بالزوايا الغيبة والخصلة والتحقيق وهو يفتقر على العرقه
 والتشديد لان ذلك لا يمتا للذين كاسياتي بصلاح في الفصول الالية انما
 الله تعالى وكذلك لا يكاف الصغيف المذكور بالضعف والمرتبة الغيبة والتشد
 والعمل بذلك مع عجز عنه. لكن لو تكلف وفعل ذلك لا يمنع الا بوجه شرعي والمرتبنا

المذكورين ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يفرق بين ما يوجب عليه من بعضه فاما ان كان المقصود
لم يفرق على استئصال الملح أو شربا ان يتبين بالتراب وليس لمن قد على الصلاة جالسا
ان يصلي على حبه وهكذا في الواجبات وكذلك القول في الاصل من الشئ من المفضل
ليس من الادب ان يفعل المفضل مع قدرته على فعل الافضل
ان المشنونات ترجع الى غير شئ من ذلك فيقتل الافضل على المفضل نداء مع القدرة
وتقدير الاول على خلاف الاول وانما وزن الافضل والمفضل امالة من اراد تقدير
للموثر فلا يزل الى المفضل لان عجز عن الافضل **فالمختار** يا اخي هذه الميزان
جميع الامور والنواهي الواردة في الكتاب والسنة وما ينبغي وتفرغ على ذلك من جميع اقوال
الامة المجتهدين ومقلديهم الى يوم الدين بخلافها لا يخرج عن مرتبة كحفظ
وتشديد ولا يكتفي منها رجال كاستيقظ من تحقيق ما ذكرنا ذوقا وكشفا كاذف كاه
وكشفنا وجه جميع اقوال الامة المجتهدين ومقلديهم بغير داخله في قواعد
الشرعية المطهرة ومقتبسة من شئ نورا لا يخرج منها قول واحد عن الشرعية
وتحت مظلة قوله باللسان ان سائر ائمة المسلمين على هدي من ربه اعتقده
ذلك بلحان **وعلم** ما ينبغي ان كل مجتهد مصيب ورجع عن قوله المصيب
واحدة بعينه كاستباني الفضول انما الله تعالى وانفع الناس
والخلافة في احكام الشرعية واقوال على كفاها **لان** كلام الله تعالى
ورسوله صلى الله عليه وسلم يجعل عن التناقض وكذلك كلام الامة عند من
عرفت دارهم واطلع على ما راع اقوالهم ومواضع استنباطهم فامر حكم
استنبطه المجتهد لا وهو منفر من الكتاب والسنة او منها معا ولا يفتقر
في صحة ذلك الحكم الذي استنبطه المجتهد جعل بعض العلماء يجمع
استنباطه وكل من شهد في احاديث الشريعة اقوالا عليها تافها لا يمكن
بده فهو ضعيف المظهر ولو انه كان عالما بالادلة التي استند اليها المجتهد
ومسارعة اقواله بحسن كل حديث او قول ومقابله على حال من اخذ من تتي الميزان
الشرعية فان من المتكلمين رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مخاطب الناس على
قد عرفوا له ومقامهم في حضرة الاسلام والايان والايحان وتاملوا اخي
في قوله تعالى قالت الامم انما قلتم لا يؤمنون ولكن قولوا اسلمنا الآية فخط
عليها قلنا والاقارب خطابه لا كابر الضخامة من خطابه لاجل العري والى
مقام من ايمه صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في المنشط والمكسر
والعسر واليسر من طلب ان يبايع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الصلاة

الصوم والعصر ففقدون غيرهما من الصلوات ودون الركوة والنج والقيام والجلوس
وعبرها **وقد تبين** الحمد لله ومن قد رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم على ذلك فاحمدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم عليه عادة شدة و
فيما كانا وصفا وما وجدوه خفف فيه خففوا رضي الله تعالى عنهم
فاعتد يا اخي على اعتقاد
ما قرنته وبينة في هذه الميزان ولا يصحك عراها
الله تعالى وهي اقرب الى طريق الادب مع الامة ما اعتقده انت من ترجع منه على
منه بغير طريق شري وان قول من يقول ان سائر ائمة المسلمين او الارقية
الامة لان على هدي من ربه علم ظاهر او باطنا من يقول لائمه انهم واكثر
على غير الحق في نفس الامر **فان اردت** يا اخي ان تفكر في فائدة هذه الميزان وكلا
علمه ايقن بالشرعية من ايات واحكام واقوال على كفاها وتعاليمهم
التي سطرها في كتبهم وانظر كيف تجاد لون وبينة بعضهم اذ له بعض
واقوال بعض وتعلوا اصواتهم على بعضهم بعضا حتى كان المخالف يقول
كل واحد قد خرج عن الشرعية ولا يترك اذا حدثهم بعتق ذلك الوقت ان
سائر ائمة المسلمين على هدي من ربه علم انما الجلال صاحب هذه الميزان فانه
جالس على منصة في ضرور وطماينة كالسلطان حاكم يترقى من كل قول من
اقوالهم لا يجرى قول واحد من اقوالهم خارجا عن مرتبة الميزان من تحصيله وتشد
بل يرى الشرعية قابلة لكل ما قالوه لو شئنا **فاعتد** يا اخي هذه الميزان
وعلمها لا هو انك من طلبة المذهب ليحيطوا بها على ان لو يصلوا الى مقام الذي فيها
بغير نقاد كشف كما اشار اليه قوله تعالى فان لم يبينها وابلوا وابلوا والهم
بصحة اعتقادهم في كلام ائمتهم ومقلديهم ويطلبوا بقلوبهم فظهر للسان
ان سائر ائمة المسلمين على هدي من ربه علم ان لم يكن ذلك كشفا وتبيننا قليلا انما
وسئلنا فقلنا نعم انما الاخوة ان احتمال الاذي من حاد في صحة هذه الميزان
فقل ذوقها وقيل ان محضه معكم حال قرائتها على المذهب الاربعة فانه
مغذو ولا يترك اذ يسلم لكم صحتها لغيرها ورواها في مذهب الجاهل
صحة لغيره ومرة المذهب الذي لم يكن احد من مقلديه حاضرا عند من يتنصره
لذلك المذهب وفي ذلك دالة على اعمامة وجوه المخلوقين فسأل الله تعالى ان يثبت
وبما قرينة لك يا اخي انتم الميزان السعرا ائمة المدخلة بحسب جميع اقوال الامة

مَنْ بَدَأَ فَعَلَى شَرْعِهِ فِي الشَّرْعِ نَسَبَ إِلَهُ إِلَى الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِ وَكَرِهَ
وقد حجب **أن** **أدرك** **قاعدة**
 تالحي كالمقدمة لفهم هذه الميزان وهي من أقرب الطرق إلى التسلية
 وذلك أن نبتي لسان نظرنا أولاً على الإيمان بأن الله تعالى وهو العالم بكل
 شيء والحكمة في كل شيء وإلهنا أبيع هذا العالم وأحكم أحواله وميزونه
 وأنفق كاله أظنه على ما هو شاهد من الاختلاف الذي لا يمكن حصره ولا ينضبط
 أمره • متغايير في الأحرار والتركيب • مختلف في الأحوال والأساليب على حكمها
 سيق به علم الله تعالى القدير • وعلى وفق ما نفذت به إرادة العليم الحكيم
 لجاء على هذه الأوضاع والتأليف • واستقر أمر على التمتي غاياته من الشؤون والتضار
 وكان من جملة تدبير حكيمته • وعظيم إلهه وعظم رحمته • أن يفتت عباده إلى قسمين
 سعي وسعيته • واشتغل كل منهما بما حصل له من المصالح الوعدوا الوعيد ما يرضح
 لسانه في حاله وماله من محسوسات صورها • ومعتوبات قدرها • ومضنونات
 أبدعها • وأحس كوشنها • وحذود وضعها • وشؤون أبدعها • فتمتلك
 أمور المحذورات • وانعقد بذلك نظام الكائنات • وكل يملك شأه
 الرمان والمكان • حتى قيل أنه ليس في الأماكن أبيع ما كان • قال تعالى
 في كتاب العزيز القديم • لفت خلقنا الإنسان في الحس نفوم • على أنه سبحانه
 وتعالى لم يخلق كل نافع نافعاً مطلقاً • ولا كل ضار ضاراً مطلقاً • بل يراضه
 هذا مانع هذا • ونفع هذا مانع هذا • ورعا من هذا في وقت مانع في وقت
 آخر ونفع هذا في وقت مانع في وقت آخر وهو شاهد في الموجودات الحية
 والمذركان المعنوية لما انحطت عن الأدراك بالحواس • وأنوار خفية
 الأعلى من إدراك عالم الأسرار • ومن هنا يتحقق المؤمن أن كلامه مشروط بأخلاقه وأن
 ذلك إنما هو لتمام شؤون الأولين والآخرين • وأن الله فوالحق القوي العالمين
 حيث تفرقت لك يا أخي هذه القاعدة العظيمة • تكلم أن الله تعالى المكرم
 بسعته من حيث ما خلقه الله • وأن اختلاف أعيانه في فروع الدين أحمد
 عاقبة وأعوام ورشدا • وأن الله تعالى لم يخلقنا عبثاً • ولم ينوع لنا النكاح ليع
 سدي • بل لم يفرقنا من ذلك لفريق العمل إفر من أمور الدين فعبده به على لسان
 أحد من المرسلين أو على لسان إمام من أئمة الهدى المجتهدين إلى العمل به على
 وجهه في ذلك الوقت اعلم أن عبادة ذلك المكلف المشنونة لا يجب تبذ
 اللابيق قبح له • ولا يصير به العمل قول إمام من أئمة الهدى إلى العمل بقول

من آية الهدى الى العمل بقول الامام اخر منهم الاوفياء صفة عنه الخطاط في ذلك
عن الكل في درجة الولاية به رحمة من سبحانه وتعالى باهل قبضة العقاد
ورعاية الخط الاوفى في دينهم ودينهم كايلاف الطيبين والنجاة
المثل الاكلى وهو القرب المحب. لا سيما وهو الصانع المختار في الاموات والاحياء
والدبر المريد لكل شئ من سائر الاشياء **فانظروا يا اخي** الحجة هذه
القاعدة ووضوحها. وكما ان التمسك بالانجحة وافادته
احكام محكمة. فانك اذا نظرت فيها عين الانصاف تحققت صحة الاعتقاد
ان سائر الائمة الائمة ومقتلهم رضي الله تعالى عنهم اجمعين على مذهب
من بينهم في ظاهر الامر وباطنه. ولم تغتر بقط على من غسك عذب من
مذاهبهم ولا على من انتقل من مذهبها الى مذهب ولا على من قلده امامه
منهم في اوقات الضرورات لا اعتقادك يثبتك. ان مذاهبهم كلها اخلت
في سراج الشريعة المظنة كاسيا في انصاحه. وان الشريعة المظنة جاز
بشريعة نوحا واسمه ساحله قابلة لسائر اقوال ائمة الهدى من هذه الامة
المحمدية. وان كلامهم فيها هو عليه في نفسه. على بصيرة من امره. وعلى
صراط مستقيم. وان احلافهم انما هو رحمة بالامة نشأ من نبي الحكيم
العالمين. فقام سبحانه وتعالى الى مصلحة البدن والدين والدينا لهداه
العبد المؤمن في كذا افوجه له. وان مصلحة البدن والدين والدينا
عنده تعالى لهداه العبد المؤمن في كذا افوجه له لطفاته تعالى بمباداه
المؤمنين اذ هو العالم بالاحوال قبل تكونها. فالمؤمن الكامل
يومن بظاهره وباطنه ان الله تعالى لو لم يعطوا لان الاصل عند عباده
المؤمنين انفسهم على نحو هذه المذاهب لما اوجد ما لهم واقرهم عليها
بل كان يجتمع على امر واحد لا يجوز لهم الغدول عنه الى غير كاسر الاختلاف
فاصل الدين بنحو قوله تعالى من اعك من الذين باؤوا بين نوحا والذوات
التي عوموا وحينئذ ابراهيم وموسى وعيسى ان اقيم الدين ولا تقرب فانية فانهم
ذلك فانه نفيس واخذ ان تشبهه عليك الحال فيجعل الاختلاف في الفروع
كالاختلاف في الاصول فنزل بك الفتوة في منوعة من التنف فالتفت الى في
فلمسية عندنا على ما فهمه من الكتاب والفتنة مصححة بان اختلاف هذه
الامة رحمة بقوله صلى الله عليه وسلم وهو عية خصا يصنف امة ما من مباداه
وجعل اختلافهم رحمة وكان فيمن قبلنا عذابا اتفق ورعا يقال ان الله تعالى

لما علم ان لا ان الاخطار والاضح عند تعالى هذا العبد المؤمن في دينه الظاهر والمخبر
 مثلا لا يتحقق حال مثله الظاهر وهو ان شدة حاجتنا الى اننا لا نريد في الشريعة
 له اما انفسه فمناط لا في القول بل في صحتها الطهارة بسوء ذلك لما في حق كل احد
 فكنا انما نعلمه والحقمة تقبله ليلزم ما هو الاول في حقه وحقه منه به
ملنا علم الله سبحانه ونفعنا في جملنا
 ان الاخطار والاضح عند تعالى انما في انفسه العبد المؤمن في دينه وهو ما اذا كان
 منوصيا وصكم الغرم على عمل ينقصه الوضوء لا تنقص وصويرة الاول بنفس ذلك
 الغرم لا ينقص في ذلك اوجده اما هو في انفسه عنه اطلاق القول بوجوب ذلك
 في حق كل احد والحقمة التقبله ليلزم ما هو الاول في حقه
علمنا حنا جملنا
 ان الاخطار والاضح عند تعالى هذا العبد المؤمن في دينه الكلي عن نباشة
 ملنا علم الكلي مثلا ولو نفع فيه من المائعات الشاملة لكما القليل والثلث
 من ذلك سبعا احدا صاير اب لا ينقص في ذلك اوجده اما هو في انفسه
 عنه اطلاق القول بوجوب ذلك في حق كل احد والحقمة التقبله ليلزم ما هو الاول في حقه
علمنا علمنا جملنا
 ان الاخطار والاضح عند تعالى ايضا هذا العبد المؤمن ان ينقص من يستحق
 خلا في كل امر ينقص ذلك اوجده اما هو في انفسه عنه اطلاق القول بوجوب ذلك
 بوجوب ذلك في حق كل احد والحقمة التقبله ليلزم ما هو الاول في حقه
 وهكذا القول في سائر الاحكام فاسبيل من سبيل القدي الاهل اهل على جملنا
 وتعالى ارشده اليها بطريق من طرق الارشاد الصريحة والاهامية كما انه سبحانه
 وتعالى يشهد به هذه الميزان لما علم ان لا ان الاخطار والاضح عند تعالى في الموقفا
 ومن وافقه في مقامه واخلاقه واخواله ان يكشف له عن عين الشريعة التي تفرغ
 منها ما ينفع من اهل الجسد هدين ومواد اقوالهم ليرى ويطلع على جميع
 حال ما اخذهم من الكتاب والسنة اطلعه سبحانه وتعالى عليها كذلك ليلزم
 ما هو الاول في حقه من كونه يرى سائر امة المسلمين على عهدي من ربهم كلوا
 ايضا ففضلنا من الله ونعمه والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم ولا
 اله الا هو لا ياتى الحق تعالى في نفسه تقديرا وجعله على حاله واحده او لا

فهم كل من قد علم انما في ذلك الحكم في حق كل احد مثلا لان ذلك لا يخفى
 على من سبق به العلم الا في **تمت**
 الامة بحكم من احكام الشريعة في علم الله تعالى بها يكون مقربا لهم فهم الى اعلى ما هم
 عليه ورا يكون حفظا لمقاييسهم عن النقص ويصح ان يقال ان الشكايف كلها
 انما هي للعرف دائما في حق من ان نفعها اذ اعتقادنا ان الشكايف ما كلفوا به احد
 في الترتيب الكفاي لان الله تعالى لا يمتنع مواضع ابد لا بد من ودعرا الداهين والله
 واسع عليم **فقد بان لك يا اخي** بهذه القاعدة العظيمة التي لا يكون
 عليها مدار هذه الميزان الكريمة التي لا تسمى فريضة بثلثها ان هذه الميزان
 الشرعية مدخلة لجميع مذاهب المجتهدين من اية الهدي وقفت له بغير
 الشريعة المحمدية نفع الله بها المسلمين **واعلم**
 شئت في تعليم هذه الميزان للاخوان لا ينقصوها حتى تحققت على اقرانها
 اية من علم المذاهب المذكورة حين اوقفا توجه جميع اقوال مذاهبهم **وقد وصلو**
 في قلوبنا وحقها الان الى باب ما يحرم من النكاح ورجوا من فضل الله تعالى اتمام
 قلوبنا بعلومها الى اجواب الفقه وذلك بعد ان سالوني في ايضا حيا ببيان اوسع من
 هذه العبارة المتقدمة وايضا لمعرفتها الى قلوبهم ووقفا من غير سلوك طريق
 الرياضة على قواعد اصل الطريق وكانهم حملوني بذلك جميع حال الدنيا على ظهري
 مع ضعف جسدي **فصرت**
 اوقو كين في باب ياتوني بخدي اقول في باب اخر يناقض عندهم مقابلة فحصل
 لي منهم نقب شديد وكانهم جميع معي الى سائر العلماء الذين يقولون بقطوعهم
 في سائر الادوار من المتقدمين والمتأخرين الى يوم الدين وقالوا في اجادل هؤلاء لهم
 واجعلهم يردون جميع المذاهب الشريفة والمستعلة كلها صحيحة لا يرجع
 نهالمذهب على مذهب لا عتوا فيها كلها من عين الشريعة المطهرة وذلك من ضعف
 ما يتحمله العارفين بانسار احكام الله تعالى **ثم** اني استخرجت الله تعالى
 واجبتهم الى سوالهم في ايضا الميزان بهذا المؤلف الذي لا اعتقد ان احدا سبقني
 اليه من امة الاسلام **وسلك**
 من السبيل والايضا لمناصنا **ولت**
 بتسا قضاها وما النبي على ذلك من جميع اقوال المجتهدين ومقلد لهم في سائر
 ابواب الفقه من باب الظهار الى اجواب علي مرتبة الشريعة من مخفف ومشد
 حتى لم يبق عندهم في الشريعة تناقض لا ينسأ لهم فانها ميزان لا يركب

لا تسانر بها ذابها من اهل عصر **وقامت** على ذلك فصول
 نافعة مما تشيخ هذا اشكل من الفاظها عليهم او كما للذهاب الذي يؤول الى
 الدار وبعضها يستعمل على ذكر امثلة محسوسة لتقر على العقل كيفية تفرع جميع المذاهب
 من عين الشريعة الكبرى وكيفية اتصال اقوال الخراف والفقهاء بآراءهم الذي
 هو مأخوذ من خصوص الوحي لا ياتي من غير الاذن والقرآن الى روح الحضرة حين يتولى الصدرة
 المحصورة محمد صلى الله عليه وسلم الى الصحابة الى التابعين الى الائمة الى الائمة
 المحمدين ومقلديهم والوفاء الذين **وعلى** بيان ان جميع اقوال الائمة لا يخرج شي منها عن الشريعة
وعلى بيان ان جميع الائمة المحمدين يستعملون في اشاعتهم والاحتفاظ بكتبتهم
 في جميع بلادهم في الدنيا والبرزخ وتوفى القيمة حتى يحاوزوا الصراط
وعلى بيان ان كل من ذهب الى كسبه المفسد وعمل به على وجه الاصلاح ووضعه
 الى باب الجنة **وعلى** بيان قروننا من الائمة على غير الحق من غير ان يؤول الله صلى
 الله عليه وسلم كما اعطاه الكشف **وعلى** بيان ذوات الراي وسكان بني جميع الائمة
 من القول في حق الله عز وجل لانهما الامام الاظم ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه خلاف
 ما يظنه بعضهم **وختتم** ابواب الفقه بحاشية
 فتمت مشتملة على بيان سبب مشروعية جميع الحكم التي في ان احكام
 الدين المحمدي نزلت من الامام الشاوية فاصح ما من ميزان لا اعلم احدا
 سبقني الى وضع مثلها او كل من يتحقق بدوقها دخل في سبيل الهدى وصار يفرق بين
 مذاهب المحمدين واقوال المقلدين ويفوق في تفرقة ذلك مما فهم حتى كان صاحب
 ذلك المذهب او القول انما يصادف بطلانه وموضع استنباطه وصار لا يجد سنا
 من اقوال الائمة ومقلديهم الا وهو مستند الى اية او حديث او اثر او اجتماع
 او قياس صحيح على اصل صحيح كسباني انضاجه في الفصول الائمة ان سأل الله
 تعالى ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم **واسأل** الله
 تعالى من فضله ان يحمي هذا الكتاب من عدو او حاسد يدس فيه ما ليس من كلامي
 مما يخالف ظاهر الشريعة لينفر الناس عن مطالعته لا وقع في ذلك مع تعقل الخراف
 فالله دستور في كتابي المستفي بالبحر المودود في الواثق والعمود امور الخائف
 ظاهر التزمية وذا ادواتها في الجايح الازهر وغيره وحصل بذلك فنته عظمة
 وما خفي الفنته حتى ارسدت لهنر نسخي اليه عليها خطوط العيا ففتشها
 العسا فلم يجدوا فيها شيئا مما دسه الائمة **والله** تعالى توفيقهم وتيسارهم

بالحمد لله رب العالمين **والسجل** في ذكر الفصول النافعة للميزان **وقول**
 وبالله التوفيق ان قال القائل ان محلك جميع اقوال الائمة المحمدين
 على حالتين ترفع الخلاف وتعلموا ان الله اذا اخفق بين اثنين مثالا لا يرفع بالمثل
 فالجواب هو الآخر كذلك لكن عند كل من لا يتحقق بدوق هذه الميزان لما من تحقيقها وحمل
 الحديثين او القولين على ما لم يزل الخلاف يرتفع عنه كما سباني انضاجه في الفصول
 الائمة فاحسن ما اخبر قول من قال ان الخلاف المحقق بين طائفتين لا يرتفع
 بالمثل على ما لم يزل على حال من لا يتحقق هذه الميزان وحمل قول من قال ان الخلاف
 يرتفع بالمثل المذكور على من يتحققها لان لا يرى بين اقوال اهل الله تعالى خلاف
 تحققا ابدا والحمد لله رب العالمين **فصل** في بيان ان جميع الائمة لا يخرج شي منها عن الشريعة
 ان سأل الله تعالى ان يبين لي ميزان الحق بين مرتين على التحيز
 حتى ان الحكم لا يكون محيل بين فعل الرخصة والعزيمة في اي حكم شافقت قدما
 لك ان المرتين على الترتيب الحق والخطأ على التحيز بشرطه الا في اوابل الفصل السابع
 عند الاستسنا وان لم يزل الا في مرتين على فعل العزيمة ان يزل الى فعل الرخصة المجازية
وقد دخل على بعض جليلة العلم وانا افر في ادلة المذاهب واقوال علماءها
 فتوجهت الى الفرقة لك للطلب على وجه التحيز بين فعل العزيمة والرخصة من
 حيث ان جميع الائمة على هذا من ربه فصار يحيط على ويقولون فلانما لا تنقبت
 بذهبا على طريق الدف والمفوض الى على طريق وسع اطلاعي على ائمة الائمة فان الله
 تعالى يغفر له عند بعدة تفعل هذه الميزان العزيمة ويكون على علم جميع
 الاخوان التي مفرقة مذهبهم من مذهب الائمة الائمة اطلعي على مذهبهم وعلى ادلة
 صاحبه **لا** على وجه حسن الطل والتسليم له فقط فاني علة نفسيهم ومن شك
 في قولي هذا فليخط في كتابي المستفي بالمتحيزين **في** بيان ادلة المحمدين
 فانه بقر في هذا فيقتنا **واما** ما كتف بنسبة القول الى الائمة من غير اطلاعي
 على دليله لان احدهم قد خرج عنه بخلاف ما اذا عرفت الادلة في ذلك من كتابي او
 شقة مثلا فانه لا يصح من رجوع عن تقرير ذلك المذهب كما يعرف ذلك من اطلع
 على توجيبي لكلام الائمة الا في من باب الطمان الى اخر ابواب الفقه فلو وجدت
 في هذه الميزان ما يفسد قلبه جميع الاخوال المستغلة والمثيرة وعلمت ان
 بن عسكو اسلك المذهب ودأبوا الله تعالى بها وافوا بها الناس الى ان قالوا
 هذا من ربه فها عكس من يقول انهم كانوا في ذلك على خطأ فقد علمت اخي اني لا
 اقول بتحيز المكلف بين العلم بالرخصة والعزيمة مع العزيمة على فعل العزيمة

المتعينة عليه مع الله ان يقول بذلك فانه كالتدبير الذي كافر في الميزان انما تكون الرخصة
 للعاجز عن فعل العزيمة المذكورة قطعا لا كتحصيل الرخصة المذكورة في قصة غزوة بن
 اقول ان الواجب على كل من طهر ان لا يعمل برخصة قال بها امامه من
 الا ان كان من اصحابها وانما يجب عليه العمل بالعزيمة القولية ما عدا ما يجب عليه
 عليها لان الحكم واجع الى كلام الشارع الاصاله لا الى كلام غيره لانه ان كان ليل
 الغير اقوى خلافا لما عليه بعض المتكلمين حتى انه قال لو وجدت حرجا في الخيارات
 لم يلزمه الامس لا عمل به وذلك بحمل منه الشريعة واول من نهى امامه وكان له في
 عليه حمل امامه على انه لم يظفر بذلك الحديث او لم يقع عنه كما سباني البصاحه في
 الفضول انما الله تعالى اذ لا يظفر بذلك ما اتفق عليه الشيخان وال
 بصقته احد من يفتي بنصفه انما **وفي كلامه**
 لا ينبغي لاحد العمل بالقول المروي الا ان كان له حوط في الدين من القول لا ج
 كالقول بنقض الطهارة عند الشافعية بل الصغيرة والشعر والظفر فان هذا
 القول وان كان من صغيفات المروءة في الدين مكل الوضوء منه او في انفق وصاحبه
 الدخول هذه الميزان ترى جميع مذاهب الامة المتكلمين والقول مقلد بغيرها شرعية
 واحدة لم ينفصل احد كفتها ذلك من يفتي كل من عمل بغيرها بشرطها اصابت
 كما سباني البصاحه في الفضول انما الله تعالى **وقد** اخطأ بعض من طريقه
 الامام على ليل القول الامام وادفود الظاهر في رضى الله تعالى عنه بنقض الطهارة
 بل الصغيرة التي لا تستحي وهو ان الله تعالى اطلق اسم النساء على الهمال
 في قوله تعالى في قصة فرعون **يذبح ابناهم** ويستحي نسائهم ومعلوم ان فرعون
 انما كان يستحي الانثى عقبه ولا ذنبا **فما اطلق الحق تعالى اسم النساء على الانثى عقبه**
 ولا ذنبا في قصة الذبح فكذلك يكون الذكر في قوله تعالى او لا تستحي النساء القبا
 على ذنبا وهو استنساخ حسن واحدة لغزوه **فانه يحتمل عدة المقصود** لا توبة
 من حيث هي تقطع النظر عن كونها تستحي او لا تستحي ففسر عليه باخي كل من تطلع
 عليه له من كلام الامة على دليل صريح في الكتاب والسنة وايا كان ترد كلام
 احد من الامة او يفتقعه بغيرك فان لم يمتلك اذ اقرن بقوله واحد من الامة
 المتكلمين كان كالحق **فان قال**
 فيمنعه على المقلد العمل بالاجماع من القولين او **الجواب** فيمنعه
 ما اقرن بصلة الى معرفة هذه الميزان من طريق الدوق والكشف **الجواب**
 نعم يجب عليه ذلك ما اقرن بصلة الى معرفة هذه الميزان كما عليه عمل الناس

الناس في كل عصر بخلاف ما وصل اليه من الذوق للميزان المذكورة في جميع اقوال
 المتكلمين وبموجبها على كل من يفتي من غير الشريعة الاولى ثبتت بحجتها وتتمى اليها **كما**
 سباني في فصل الاشكال المحسوسة لا تصال اقوال علماء الشريعة بين الشريعة
 الكبرى وبين شريعة صاحب هذا المقام فان من اطلع على ذلك من طريق كشفه كشيخ
 المذاهب واقوال علماء فاما من صلة بين الشريعة وشريعة اليها كاتصال الكفا لاصح
 او الظاهر في الشريعة ومثل هذا لا يجوز بالتحديد مذهب معين لمنهوه وسواي المذاهب
 في الاخذ من غير الشريعة وانه ليس مذهب اولى بالشريعة من مذهب لان كل من يفتي من غير
 من غير الشريعة كان يفتي بغيره في سائر الامور وانما في العين الاخرى منها لو ان
 احدا اكرهه على التقييد لا يفتي كما سباني في اتصال بعض الفضول لانه انما الله
 تعالى وهذه الكشف قد سواي المتكلمين في مقام اليقين وادارة على بعضه
 لا عتراضه علم من غير الشريعة ولا يحتاج الى حصول الامانة في طوعها
 في حق المتكلمين كما حكم الجاهل بطريق الجواز او قد وقع عالمها بالاعتقاد متفلا
 فوق يري لنا الذي ياجده العالم ولا يبين لما الذي ياجده الجاهل هذا حكم جميع
 أهل هذه الميزان انما يصح من الشريعة من الاحكام الجارية ما لم يصح بما اذا اذ
 الا فسان استخرج من ابراهيم في انه يحتاج الى معرفة الامور من غير اصول ومعاني
 وغير ذلك كما يثبت في كتابنا المشتمل على الامور **في بيان مواد الاجتهاد** وهو
 بحكمه فواجبه ان يثبت **فصل** ان قال قائل ان احدا لا يحتاج الى ادق
 مثل هذه الميزان في طريق صحة اعتقاده ان سائر اية المسلمين على احدى من يفتي بل
 يكفيه اعتقاده بسلامة ما عليه من العمل بطلانة العلم في سائر الاعضاء
فالجواب قد قدما لك في الميزان ان التمسك بالاعية هو ادنى درجات
 العتيد في اعتقاده صحة اقوال الامة **والجواب** في ما هو ادنى من ذلك
 فيطلع المتكلم على ما اطلع عليه الامة ويلزمه من حيث اخذوا اماما من طريق النظر
 والاستدلال **والجواب** في طريق الكشف **والبيان** **وقد** كان الامام لم يفتي
 الله تعالى عنه يقول خذوا علمكم من حيث اخذوا الامة ولا تفتقروا بالتقليد فان ذلك
 عني في البصيرة **وميل** استدل ذلك في فصل امر الامة القول الذي في رضى الله تعالى
 انما الله تعالى في احبته **فان** قلت فالاى قول يوجب العمل بالله تعالى العمل
 باخذ الامام من طريق الكشف كونه ملحقا بالاصح من الحق عند بعض المتكلمين
الجواب ليس عندنا ليجازي العمل بغير الكشف من حيث ضعفه ونقصه
 غير ما اخذ الامام من طريق النقل الظاهر وانما ذلك الاستغناء عن غيره في الموجبات

لصواعق أدلة الشبهة عند القطع بحقيقة من حيث عدم عظمة الآخر لذلك المستفاد
يكون دخل كشفه التلخيص من التلخيص. فان الله تعالى قد افادنا ليس كما قاله الغزالي وغيره
على ان يثبت كاشف صورة المحل الذي لا يخفى عليه منه من سما او غير سما او كرم او كرم
لوح من مظهر المكاشف ان ذلك المستفاد من الله تعالى فاحذر فضل واصل من هذا الوجه
على المكاشف ان يفرض ما اخذ من العلم من طريق كشفه على الكتاب والشك في ذلك
العلم به. فان وافق فذاك هو الآخر عليه العلم به. فكل من اخذ علمه من غير الشريعة
من غير تليين في طريق كشفه ولا يصح منه الرجوع عنه ايدا ما عاش لو افقته الشريعة
التي بين اظهر من طريق العقل ضرورة. اذا كشف الصحيح كذا في ايام الخلق
الشريعة كاهو مقرر من العمل بالله تعالى والله اعلم
فان طعن طعن في هذه الميزان وقال انها لا تكمل احدا في ارشاده الى طريق صحة اعتقاده
ان سائر اية المسلمين في صدق من رتبهم كافر. فلنا له هذا الكون قادرنا على طريق
الجمع بين قول العبد بلسانه ان سائر اية المسلمين على هدي من ربه. وتبين اعتقاده
ذلك بقلبه. فان قدر تبنا احيى على طريق اخرى يجمع بين القلب واللسان فاذ
لنا لم نقمها في هذه الميزان ونجعلها طريقا اخرى. ونسأل الطاعن في صحة هذه الميزان
التي ذكرناها انما كان الحاصل له على ذلك الحسد والعصبية فانه لا يفي من اجل
الشريعة على ان من من بين من يخفي وتشتد ما ايد ومن شك في قول هذا القليات بما
يناقضه وانا ارجع الى قوله. فلي والله ناصح لا متعصا انا متعصا ولا متعصا على كلف
نفسه ما اعلم بقطع النظر عن ارشادي الاخوان الى صحة الاعتقاد في كلام ائمتهم ولو لم يكن
لارشاد الاخوان الى ما ذكرنا لا خفيتم هذه الميزان الشريفة كالحضيت عليهم من العلوم
ما لم نؤمر بافتدائه كما امرنا الله في كتابنا المشي بطهوه المصنوع والنسب المرقوم. فبما اتجده
الحلوق من الامور والعلوم. فلنا ذكرنا فيه من علوم اقراننا العظيم بحول الله الى علم
لا مرقى لاحد من هلبة العلم لان فيما العلوم الى التسلق الى معرفة علم واحد من
بفكر ولا امتعان نظر في جنب واما طرقيها الحنف الصريح فتعلم هذه العلوم على
العارف حال لا قوة للقران لا يتخلف عن المظن. حتى كان علم ذلك المستفاد من المطلق
بتلك الصلة. ومتى تخلف العلم عن المطلق فليس هو من علوم اهل الله وانا هو نتيجة
فكر وعلوم الانكار مدخولة عند اهل الله لا تعتبر ولا عليها كما كان رجوع اهلها
عنها بخلاف علوم الحنف كما مر في كاشف ذلك
وابا ان نسمع هذه الميزان لتبادر على الامكان على صاحبها ان يقول كلف يصح فلان
يؤيد بجمع بين جميع المذاهب ويجمعها كما يهاجدها واحد من غير ان تنظر فيها او تجتهد

4
لصاحبها فان ذلك جليل منك في ما اورد في الدين بل اجتمع بصاحبها فاطم فان قطعك
بالحجة وحيث علمك الرجوع الى قوله ولو لم يثبت كاشف احدا الى مثله واما ان تقول ان واضع
هذه الميزان جعلها بالشريعة فتعني في الكذب فانه اذا كان مثله يسميها اجمع وقد رتبته
على توجيها احكام جسمين فقال المذاهب التي على صحة الارض لان عالم **وقد** قال
الامام محمد بن مالك واذا كانت العلوم منحا الاهوية. ولخصاصات لاهوتية لا بدع ان
يدخر الله لفضل الشاخرين ما لم يطمع عليه احدا من المتقدمين انفق. فبالله عليك يا اخي
ارجع الى الحق خطا بوني للاعتقاد بين الناس والفتن. ولا تصدك عن ذلك كون احده
من العلماء السابقين لم يردون مثل هذه الميزان. فان وجود الحق لم يزلها صاعدا على قلوب الصالحين
في كل عصر. والرجوع عن علومك الطبيعية الفهية الى العلوم الحقيقية الحقيقية
ولو لم يالها المنعك. فان من علامة العلوم الدينية ان يجها العلم قول من حيث احكام
ولا يفتلها الا بالتسليم فقط لمرارة طرقيها. فان طريق الكشف مباينة لطريق افكر
وسلك في الفضول لا يثبت اننا الله تعالى. ان من علامة عدم صحة اعتقاد لطالب في
ان سائر اية المسلمين على هدي من رتبهم كونه محض له في باطنه ضيق وصرخ اذا قلده غير
امامه في واقعة. ويقال له ان قولك ان غير اهلك على هدي من رتبهم وكيف تحصل في
باطنك ضيق وصرخ من الهدي وهذا كنت تحضر غواة ويظهر له عدم صحة عقيدته
ان كان عادلا والحمد لله رب العالمين **فصل** في العلم الاخرى
ما وفتت هذه الميزان الاخوان من طلبة العلم الا تصد كرسوا العلم في ذلك في كل اركا
قراول الفضول وقولهم في هذا الوضوء الى مصداقية القلب لسان وصحة اعتقاد ان
سائر اية المسلمين على هدي من رتبهم في سائر اقولهم. فلذلك امتعت النظر في سائر اية
الزينة واقول العلم بها. فربما لا يخرج من مرتبة الحقيقة وتشدب. فالتسديد للاخوان
والتحقيق للضعفاء كما مر لكن ينبغي استئنا ما ورد من الاحكام بحكم الجبر فان القوى
ان يزل الى مرتبة الرخصة والحنيف مع القدرة على فعله لا تشد ولا يكون المرتبة المذكورة
في الميزان على الترتيب الجوهري. وذلك كخبر المتوضي اذا كان لا يلبس الحفنة معه وعسل رجليه
وتبين صحة بلا موع. سمع ان احد المتضيقين فضل من الاخرى كاتري. فان عسل الرجل افضل
الامل نفرت نفسه من المسيح مع علمه بصحة الاحاديث فيه. فان المستحله افضل
على انه لما قيل ان يقول ان المرتبة في خوف هذا الشخص افضل الترتيب الجوهري فمتى خاف
لوا زاد ان يتسدد الله تعالى بالاحضار كان الواجب عليه في الامتنان بالافضل امركا
المرتبة. وهو اما المثل بالنظر الى حال حال الناس. واما المنع المثل في كل الف
النادر الذي نفرت نفسه من فعل الشبهة لا يمتا وقولنا افضل غير ساق الى

4

رها

كان قول من تنصحه عليك يا اخي رضي الله تعالى عنه فانما هو في ذلك من مخطئه. ولذلك ينبغي ان
يشتد من وجوب الترتيب في ترتيب الميزان ما اذا ثبتت عن الشارع فعل امرين معا وفي
من غير ثبوت نسخ لاحدهما كمنح جميع الراس في وقت وسخ بعضه في وقت آخر. وكذا في
الوضوءات وعدم الموالاة في فائدة اخرى بخلاف ذلك. فمثل هذا لا ينفذ في تقدم منحه
جميع الراس والموالاة على منحه بعضه وعدم الموالاة الا اذا اورد المصنف المتفرقا الى الله تعالى
بالاول فقط وقس على ذلك نظائره. **واما قول** سيدنا ابو مؤثر بن الامام
عبد الله بن عباس
رضي الله تعالى عنهما ان اخر الامر من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الشارع
المحكم فهو اكثر اكل اذ لو كان ذلك حكما لم يكن بمنزلة المقتضى من الامر بتبديله
في نفس الامر من منحه كل الراس او بعضه منبلا. لانه لا بد ان يكون انقضاء الامر منه صلى الله
عليه وسلم الى مسح الراس او البعض فيكون ما قبل الامر منسوخا ولا ينفذ ما في ذلك
من القبح في مذهبه من يقول بوجوب تعين مسح الراس او عدم تعينه **وكان الامام**
محمد بن المنذر رحمه الله تعالى يقول اذا ثبت عن الشارع صلى الله عليه وسلم فعل امرين
وفتين هما على التخيير ما لم يثبت النسخ فتعمل المكلف بهذا الامر تارة وتعيد الامر
اخرى انقضى. وعلى ما قررناه من ترتيب الميزان ينبغي حمل القول بنسخ الراس كله وجوبا
على من الصنف من ادخل منحه على مسكه في زمن البرد مثلا لا سيما في حق من كان
اقرع ان كان ترتيب العهد بخلق راسه او تخاف من نزول الجوارح من راسه فاعلم ذلك يا اخي
وقس عليه نظائره. **والحمد لله رب العالمين** **فصل** في العلم بالابي
ان اخرا نانا العزيمة والرخصة المذكورتين في هذه الميزان هما مطلقا التشديد والتخفيف
وليس مرادنا العزيمة والرخصة اللتين حددهما المصنفون في كتبهم فاسميناها
خزينة التحقيق وخصه الا لا نظر لهما بها من التشديد والافضل لا غير ولا
فالتجديد لا يكلف بفعل ما هو فوق طاقته شرعا. واذ لم يكلف ما هو فوق طاقته فافق
الا ان يكون فعل الرخصة وحده واجبا كالعزيمة في حق القوي لا يجوز للعاجز الدوام
عن الرخصة التي رتبة ترك الفعل بالكسلية. **كاذا** اورد فافاد المصنف على التراب
لا يجوز له ترك التيمم. **وكاذا** اورد اما جرح التيمم في الرخصة على الجبلين
لا يجوز له الاضطجاع. **او** قد روي في الامنطاع على التيمم واليسار لا يجوز له الاستلقاء
او قد روي في الامنطاع لا يجوز له الاضطجاع. **او** قد روي في الامنطاع لا يجوز له الاستلقاء
او العيين لا يجوز له الاضطجاع. **او** قد روي في الامنطاع لا يجوز له الاستلقاء

كتب الشفقه وكل رتبة من هذه المراتب بالنظر الى ما
النزول اليها الا بعد عجز عاصما. **فصل** في العلم بالابي
او للفقهاء بسببه فهو على حد من رتبة. **فصل** في العلم بالابي
الفصول الاربعة من التفضيل ان من فعل العزيمة او لا فضل له كلفه او مستقاة فهو
خدي من رتبة ذلك ولو لم يكلفه الشارع بذلك من حيث عظم المشقة فيه اللهم
الا ان ياتي عن الشارع ما يخالف لك كقوله عليه الصلاة والسلام. **لنيس من البر**
الصيام في الشهر. فان لا فضل للمشارقة من ذلك الفصل للضرر والحاصل به. **ومن**
المستلزم ان من شأن الامور التي تقرب بها الى حصة الشفقه ان تكون النفس مشحونة
بها بحيث لها عجز كارهة. **وكل** من لا المبالاة كارهة ان رخصت مشقة فقد خرج عن
موضوع القرب بالشفقة المتقرب بها الى حصة الله تعالى عز وجل. **لا سيما** هذه السبلة
التي نحن فيها فله صلى الله عليه وسلم نوع القرب الى الله بالصوم الذي يصح للمسافر
ويحرم بقول الشارع ملحق مشرعون. فلا ينبغي لاحد التقرب الى الله تعالى الا بما اذن له
الشارع فيه والشفقة نفسه به من سائر المستدركات وما لم ياذن فيه لم يوافق الا بعد
اقرب وما كان يدعه ليشهد بظواهر الكتاب والشفقة حتى تقرب بها. **وناقل** يا اخي عن
الشارع عن الصلاة حال النقاس تعرف ذلك لان النقص اذا علم على العبد وكلف الصلاة
صارف نفسه كالمكره عليها ولا ينبغي ما في ذلك من تفعل التوابع للترتيب على طاعة فاعلم
ذلك يا اخي واعلم بالرخصة بشروطها فان الله تعالى يحب ان توفى رخصة كل محتاج ان توفى عزمه
كما صح به الحديث الذي رواه الطبراني وغيره. **والحمد لله رب العالمين** **فصل**
ان قال القائل فكل امرئ وكل امرئ من العمل اما يوفى هذه الميزان من عمل كلام الامم على
حالين ورواه الى الشريعة قلت انفق. **وكل** الشيخ محي الدين بن العربي رحمه الله تعالى
في الفتاوى حكاية المكينة وغيره عن اهل الكشف ان الصدا اذا سلك مقامات القوم
منقذة اغدب واحدا لا يرى غيره فلا بد ان يتفقه في ذلك المذهب الذي يعتنق العمل الذي اخذوا
منها اقواله وهناك يروى قول الجميع لانه لا يفرق بين من خرجوا من سبيلك عند التقيد به
مروون. **وبحكم** تنسبوا للمذاهب كلها في الصحة كذا في ما كان اعتنقه قبل ذلك في
الشيخ محي الدين بن ونظير مما قلناه القول بتفضيل الرسل عليهم الصلاة
والسلام بعضهم على بعض بالاجتهاد ثم اذ وصل الى مشهود حصة الوحي التي فيها
سما احكام من اعلم انقل عنه التفضيل بالاجتهاد وصار لا يفرق بين احد من
رسلك الامم حيث ما كشف الله تعالى له عنه محض اليقين لا الظن فكذا
ظهر المستلزم اذا اطلع على العين التي اخذت الاجبة المجتهدون من مذهبهم منها البقية

فصل

وكذلك مما
اعلم وفقك الله تعالى لطلوعه ان اخذ الرخص والعرايم في كل عمل فبطلت فاذ
تصد المكات بفعل الرخصة فيقول فضل الله تعالى عليه كان افضل كما اشار اليه
حديث ان النبي ان لو في رخصة طيحت ان تفرغ راعه فاذا ثبت هذا الفصل عندك
يا اخي فاعلم ان مطلوب الشيع الوفاق ورة الخلاف اليه ما العن كعليه على الامة من ه
اهل الورع والتقوى كابي محمد الجوني واصحابه فانهم في كتابه المحفوظ ويزيد في
المشي على مذهب معين قال وذلك في حق اهل الورع والتقوى من باب العرايم ان
العرايم في المذهب عندهم من باب الرخص فاذا وقع العبد في عرصة وري وامكنه
الاخذ فيه بالحرمة وكان ذلك الفعل الشدي عليه من باب القوة والاخذ بالعرايم
ان كان احموا وان يمكنه الاخذ بالحرمة اخذ الرخصة كان له الاخذ بالقول الضعيف
في بعض المواطن فلا يكون ذلك منه من باب الحكمة المختصة قال الزركشي ونحو ذلك
هذا الجنب تعرف ان احدا من الامة لا رخصة او غيره لم يتقبل امر المسلمين في القول
برخصة او غيره الا على حد ما ذكرنا من هذه القواعد **فبينما** لكل عقيدة الامة
ان تعرف مفايدهم التي في كلام الزركشي رحمه الله تعالى في الحق في هذه وهو اعظم
شاهد لصحة هذه الدين ان لم يتقبل لنا من احدهم هذه الامة لا رخصة ولا غيره
فيما بيننا ان كان فطره الا في كل رعية قال بها او رخصة قال بها في هذه الامة
واما ذلك في حق قوم فون قوم **وقد** بلغنا ان كان يفتي الناس بالمذاهب الاربعة الشيخ
الامام الفقيه المحقق الفرس الاصمعي الشيخ عبد الله بن محمد بن الحسين وشيخ الاسود بن
جماعة المقدسي والشيخ علي بن الحسين الصوري والشيخ الجلال الشموخي رحمه الله
تالي عن جماعة كثيرة من العلماء انهم كانوا يفتون الناس بالمذاهب الاربعة لا سيما
قوام الله يتقيدون بذهب ولا يبرفون قواعد ولا تصومونه ويقولون
ان هؤلاء القوم قولوا بالاسم به انتهى فان قال قائل كيف صح
ان يفتوا الناس بكل مذهب مع كونهم كانوا معتقدين ومن شأن المقلد ان لا
امامه **فاجواب** يحتمل ان يكون احدهم بلغ الحكمة مقام الاخذ بالاط
بالحج صالحة عن قواعد امامه كالي ومثله ومحمد بن الحسن وان القاسم و
ان المنذر وان يرجع هو لا يفتوا الناس عالم يصح به امامهم فلم يخرجوا
واعده **وقد نقل الجلال الشموخي** رحمه الله تعالى اننا لا نجد
لما طلق في شئ من مطلق غير منسب كعليه الامة لا رخصة ومطلق منسب
كعليه الا برأيه من الذين ذكروا فلو لم يتبع الاجتهاد المطلق غير المنسب

تعبا لامة الاربعة الا امام محمد بن جرير الطبري ولم يسلم ذلك انتهى **وحيثما**
ان هو لا العلم الذين كانوا يفتون الناس على المذاهب الاربعة اطلعهم الله على الرخصة
الاولى وشهدوا اتصال جميع اقوال الامة المجتهدين وكانوا يفتون الناس بحكم من يفتي للدين
لا يحكم الا على ما يرون فوينا رخصة ولا رخصة فابغوا وكانهم كانوا اهل
المذاهب الاربعة في فقرهم فذهبهم واطلحو على جميع ادلتهم **وقد بلغنا**
هذا المقام ايضا جماعة من علما السلف كالشيخ ابي محمد الجوني والامام ابن عبد البر
المالكي ومن الذين علموا ان امامهم في كتابه المستفي المحفوظ ولم يتقيد بذهب كما
فزع الزركشي وكان عنده التردد للسؤال كل معتقد معتق **فاما** ان يكون خلا
اونا اماما لا اطلاقا على غير الشرقة الكبرى ونفرع اقوال جميع العلماء كما قد
اطلعنا على الله تعالى **واما** ان يكون ذلك من حيث ان السادة في حق المذهب
الذي استنبطه من كتاب الله او سنة رسوله صلى الله عليه وسلم **وقد** بلغنا عن
الشيخ عز الدين بن جماعة انه اذا افتى بما يحكم على مذهب امام يافتى بفعل شيخ
شروط ذلك الامر على مذهب ذلك الامام لا بما اقتضاه بقوله **وتقول** ان تركت شرط
من شروطه لم تقع عما ذكرك على مذهبه ولا غير اذ العبادة الملققة من عند مذاهب
لا تقع الا اذا جمعت شروطها المذاهب كلها انتهى **وذلك** منه احتياط للدين
وحذا ان يتسبب في نقص عبادة احد من المسلمين فان قلت على من يفتي
على الاربعة مذاهب ان لا يفتي المقلدين الا بالاربع من حيث النقل او يفتيهم
بما سألوا الاقوال **فاجواب** الذي ينبغي له ان لا يفتي الناس الا بالاربع
لان المقلد ما سأل الا بفتيته بالاربع من مذهب امامه لا ما عنده هو اللهم لان
يكون المرجوح لحوط في دين السائل فله ان يفتيه بالمرجوح ولا يخرج **واما** في
الجلال الشموخي رحمه الله تعالى مقاروا الاجتهاد المطلق المنسب كان يفتي
الناس بالاربع من مذهب الامام الشافعي فقالوا هو لا يفتيهم بالاربع عندك فما
لو قيل لو في ذلك وانما سألوني عما عليه الامام واضحا فيحتاج من يفتي الناس
على الاربعة مذاهب ان يعرف المرجع عند اهل كل مذهب ليفتي به المقلدين لان
يعرف من السائل انه يتقيد به ودينه ويشرح صدق لما يفتيه به ولو كان مرجوحا
عنه فيل هذا لا يحتاج الى الاطلاع على ما هو الاربع من مذهب من يفتي فاعلم
ذلك **فصل** وما يوضح للصحة من يفتي الميراث في نظر
الحديث ومروا في قول السنن والي **فصل** ما اذا نظرت للاجتهاد في الحديث
مختلفوا لاهل مذهب ذلك لا يكون ان الحديث او القول المحقق قد يكون هو الصحيح

الراجح في مذهبي وقد جرحوا الصنف المرحوم ولا يخلو حالك يا اخي عند العمل ان
تكون من اهل مرتبة واحدة من مرتبتي الميزان دون المرتبة الاخرى بالشرط التي تقدمت
في فصل الرخصة او الخفيف فتنتفي كل احد بما ياسب حاله ولو لم يفتعل انت به كذلك
لانده هو الذي هو حقه واهله فاعلم ذلك واعلم انك لو انت غيرك عما هو اهله فليس
من قدر على تموله الصيانة ان يمس في حقه اذ كان شافعا وتيسر لا يجتهد بطلبه وتقليد
لا يفتن به كانه ليس له ان يصنع في حقه او يفتل في حقه مع قدرته عليها او
ان يصنع في حقه قدرته على القرآن كما سئل في توجيحه اخو الالهي ان شاء
الله تعالى على ان تلك ان يصنع في حقه العزيمة مع المشقة ان لا يفتن بذلك
على وجه المحاذرة لنفسك كما ان لك ان يصنع في حقه الرخصة بشرطها في ميزان
وهو الجرح عن غير محاذرة او شرعا فقط وتكون على هدي من ربك في كل من المرتبتين ثم
انه قد يكون في الحكم الواحد اكثر من قولين فالخافق يرد ما قاربه الشدة الى الشدة
وما قاربه الخفة الى الخفة كالقول المفصل على حد سواء كما قد تنافي خطبة الميزان
وخال ان يوصف ليلان او قولان مستند وان اختلفا في لا يخلو احدهما بالآخر ولا يخل
فيه فان ثبت فاشحن ذلك في اقوال مذهبي مع تفهنا انفسنا وان ثبت في حجت
ذلك في مذهبي ومقابلته مع جميع المذاهب المحالفة له عندنا لا يخرجنا عن تخفيف
وتشديد ولست نساكن بها في حال مباشرة التكليف كما في الميزان وكذلك
ما اوجبه المجهنم او حرمه باخترنا به فكله يرجع الى المرتبتين فان تعطل المخرجه
عدم المخرجه الشامل المذكور وتقابل الوجوب عدم الوجوب الشامل للتدوير
وقال بعضهم ما اوجبه المجهنم او حرمه يكون في مرتبة الاولى وثقالة في مرتبة
الاولى ومقابلته في مرتبة خلافا لاولي الامر ليس غير الشارع ان جرحوا وتوجب شيئا
انهم والحق ان المجهنم المطلق ان جرحوا ويوجبوا واعتقد اجماع الصالح على ذلك ولو
قلنا بقول هذا التعيين فهو يرجع الى المرتبتين ايضا في الاولى في مرتبة الشدة وبالعالم
التجريح للطلوثة في الجملة سواء كان ذلك في الاولى فعلا او تركا وظرفا لا في مرتبة
التخفيف عاليا فان قال قائل ان حلال المجهنم من حلال الشريعة
مع ان الشارع لم يصرح بما استنبطوه فان جواب الله سبحانه على اعم علموا
ذلك الوجوب او التحريم من قرأ في الادلة او علموا انفراد الشارع من طريق شفهني
لا بد من احد هذين الطريقين وقد يجيبان فان قال قائل بالقولون
فيما ورد في الاحاديث والاطوال فان جواب مثل ذلك لا يقتضي بل هو
سبح بحمده عليه فلا ياتي فيه ميزان وذلك كما قد نرى الذي نسخ مقابله او

كالقول

كالقول الذي يرجع عنه المجهنم والجمع الصالح على خلافه فليس فيما ذكرنا الا مرتبة واحدة لجميع
المخالفين لعدم وجوب مشقة على الحق فعليه ترجيح على مشقة تركه خلافا لما قد المشقة المذكورة
فانه يحق في الخفيف والتشديد كما لا يخفى في حق النفي عن المنكر مثلا فانه ورد في كل منهما
التخفيف والتشديد في التشديد كونه عند بعضهم لا ينفك عن المكلف بخوفه على نفسه
او ماله والتخفيف موقوف عنه بخوفه المذكور عند اخرون فانما هو حق الاقوي كما سئل
والصالحين والثاني عندنا الصنف من العوار في الايمان واليقين فان قال قائل
فهل ياتي المرتبتان في حق من تغير المنكر بوجبه بقلبه الى الله تعالى من الاوليات فكيف
اخره ويمنع الزاين من التراجع لولسته بحال يثبت وتبين في الزاينة مثلا فان جواب
نعم نافي فيه المرتبتان في الاوليات من توري وجوب التوجه الى الله في ذلك ويكول بذلك
كالتقار على رآه المنكر ومنه من لا يرى وجوب ذلك بل يوجب الاطلاع على عورات
الناس كشقة على المنكوات الواقعة في الوجوه من غير المظهر من مباح صيدها فيه
من الاطلاع على عورات الناس وسمي ذلك بالتخفيف الشيطاني عند بعض القوم وانه
حيث على صاحبه سؤال الله تعالى ان يحول بينه وبينه فان قال قائل فان
يقولون فمن السهل بحسبه من اهل المنكر اذا انكر عليهم او كثر انهم هم من عيبه
تغيره باليد واللسان اعتمادا على ان الله تعالى لا يخلقه او لا يثبت من حيث الحق
تعالى لا يفتنه عليه فان جواب مثل هذا ياتي فيه المرتبتان من الاوليات من الزاينة
بذلك اذ اعلم ان له حالا لا يحميه ومنهم من لم يلزمه بذلك بطور ما قاله فليس قدر على ان
يصل الى مكة في خطوة واحدا لله رب العالمين

فصل في تقويم القياس من جملة الادلة الشرعية فصل ثاني في منهج الميزان
فان قلت فانما ياتي فيه قل من المسلم من قوة القياس في الدين ومنهم
من اجاب من غير حاشية ومنهم من منعك فله طرأ الصلة ومليح عا الميزان في ذلك
قد يكون اذ طرأ تلك الصلة وانما ترك ذلك الامر خارجا عن ذلك الحكم توسعة على امته
وذلك كقياس الامر على البر في باب الربا يجمع الاختصاص فان الشارع لم يبيح
لنحكم الا ذلك فكان الاول بالادب عند بعض اهل الله ايضا وعلى عدم دخول الربا
فيه كما اشار اليه حديث وسكت عن اخباره لكم فمن يقول بقياس الامر على البر في
ومن يقول بعدم قياسه مخفف وقد كان السلف الصالح من الصحابة والتابعين
يعتمدون على القياس كمن تركوا ذلك اذ باع رسول الله صلى الله عليه وسلم وزنا
فما قال سفيان الثوري من الادب اجرا الاحاديث التي خرجت مخرج الحر والفقير
على طاعها من غير تاويل فانها اذا اولت خرجت عن مراد الشارع كحديث من غشت

١٤

كليس منّا • وحديث ليس منّا من نظيره ونظيره وحديث ليس منّا من نظيره ونظيره
 الجنوب ودعي يدعي الجاهلية فان العالم اذا اوتها بان المراد ليس منّا في تلك القضية
 فقط اي وهو منافي عنها ها هنا على العاسق الوقوع فيها وقال • مثل الخرافة في خضه
 واخذ امر سهل وكان ادبنا سلف نعلم التاويل والاتباع وان كانت قواعد
 الشرعية قد تشهد بانهم **قد خالفوا** حصر الضاد وفتحها في بيان ومبرها
 على الامور في حقيقة • وقال الله قد علمنا انك تدكر من القياس في دين الله تعالى واول
 من قال من ابيس فلا تقنن • فقال الامام ما افعله ليس بقياس وانما ذلك من القرآن •
 قال تعالى ما رطنا في الكتاب من شيء فليس ما قلناه بقياس في نفس الامر وانما
 هو قياس عند من لم يعمله الله تعالى العظمى في القرآن انتمى • ومن هنا تعلم
 ان اهل الكشف غير محتاجين الى القياس لاستغنائه عنه بالكشف فانهم
 عليهم شخص محرم ضرب الوالد من فانه ليس في القرآن النص صريح بغير
 من بهما • وانما اخذوا من ذلك من قوله تعالى ولا تقل لها في • فكان التقى
 عن ضربها من باب اولي • فاجاب ان هذا الامر على اصل الكشف لان الله تعالى
 قال • وبالوالدين احسانا • ومما لو قران ضربها ليس احكاما • ومما
 سنبه عليها الخواص رحمهم الله تعالى يقول • بفتح دخول القياس عند من احتج
 اليه في مرتبة الميزان • فكيف لا نفسان بالخصوص من الامثلة واستخرج الطائر
 من القرآن مشقة • ومن لم يكلفه بذلك فقد خفف ولم يزل في الناس من يعتد
 على الاستنباط ومن يخرج عن ذلك كل عصر • وكان بن عمر يقول
 يمنع ما استنبطه المجتهد من غيره من الزينة وان خفي دليله على العموم
 ومما نكر ذلك فقد نسب لاية الى الخطا واليه يشير عود ما ياذنه الله •
 وذلك صلا من قابله عن الطرق والحوادث لا يغفلوا انهم لو لاوا في ذلك
 دلها ما سرعوا وفتح الامر كذلك في قضية الاستنباط الى مرتبة الزينة كالقيا
 في امر الناس باتباع كل ما سرعه المجتهد وقد مشد • ومن لم يامرهم الا بما صحت به
 القرينة او اجمع عليه العلماء فقد خفف • الجملة لاية من باب • في بطوع خيرا
 فهو خبر له والحمد لله رب العالمين • ومما من لا يترك من ان يترك
 هذه الميزان التي ذكرناها وترك العمل بجمع الاقوال المروجة ففصان
 النوايا لبا وسوا الادب مع جميع اصحاب تلك الاحوال والوجوه من العلماء
 على ما حصل لمن عمل بالميزان فان ذلك المروج الذي ترك العمل به الشديد
 لا يحلوا انما ان يكونا حوط في الدين فلهذا لا ينبغي ترك العمل به • واما ان

يكون غير حوط في الدين فلهذا لا ينبغي ترك العمل به فلهذا لا ينبغي ترك العمل به
 كما يوقى عرابه كما صرح به الحديث اي بشرطه ويكون على غير الاحوان ان لكل سنة منها المجدد
 من جهة الجنة او دونا في الملك وان تفاوت مقامهم وتزل عايشة الشارع او حرمة
 كما صرح به اهل الكشف فاعلم ذلك • واعلم بكل ما سنده لك المجتهد وزاد ترك كل ما
 كرهوه ولا يقطا اليه بدليل في ذلك فانك مجنون في غيرهم ما قدمت لم تصل الي
 منها لهم لا يمكن ان نغادرهم الى الكتاب والسنة ونأخذ الاصل من حيث
 اخذوا اليه • وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول
 اقلوا باقوال الامة التي طاهرها المخالفة لبعضهم بعضا عند اجتماع شرط
 العمل بها حتى لا تحوروا الوواب الكامل • فان مقام من يعمل بالشرعية كلها
 ممن يرد غالبا ولا يعمل به اذ المذهب الواحد لا يحتوي اذ على جميع الادلة
 ولو قال الصانع في الحجة اذ افصح الحديث فهو مذهب بل ربما ترك اتباع العمل
 باخذوا بكثرة حتى يفتوا ما لهم • وذلك خلاف مراد امامهم • فان توقف
 انسان في حصول الثواب ما سنده المجتهد وفي طائفة الدليل على ذلك • قلت
 له اما تؤمن بان سائر الامة المسلمين على مذهب من رايهم فلا يشعرون ان كان صحيحا لا يفتوا
 الا ان يقول نعم فنقول له حيث امنت بانفس على مذهب من الله وانما مذهبهم
 فتجده انك لا تدين بالثواب لكل من عمل بها على وجه الاحكام وحصول المراتب
 لمن عمل بها في الجنة وان تفاوت المقام • فان كان هذا الشارع اعلى من سنده
 المجتهد لاسيما وقد قال صلى الله عليه وسلم • من سن سنة حسنة فله اجرها وحر
 من عمل بها الى يوم القيمة الى اخر ما قال عليه الصلاة والسلام فافهموا الله اعلم

فصل في اعراض الله

ينبغي لكل مؤمن لا قبل على العمل بكل حديث ورد • وكل قول استنبط
 اي بشرطه لانه لا يخرج عن مرتبة الميزان ابدا • وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه
 الله تعالى يقول • كلما تزونه وكلام الشارع وكلام احد من الامة مخالفا للآخر تنو
 تحول على خالف لان كلام الشارع يحيل عن التناقض وكذلك كلام الامة في نظر
 يمين اهل البيت ليعين الجهل والمغضب كما مر • وانما لو افعله صلى الله عليه
 ولم لماساله من اخاد الصحابة كيف رايتم تركه فقالوا لا نراه • ولا
 لا بار الصحابة مايت ربي فولاوا هذا • فافهموا • لعنوا الاكابر ما قالوا لافوا
 عليهم ان يتحولوا في ضلالتهم فما لا ينبغي به ونظير ذلك تقريره صلي

الله عليه وسلم ابا بكر على وجه من ماله كله وقوله لكعب ابن مالك حين اراد ان يخرج
من ماله ما تاب الله تعالى عليه انك عليك من ماله في خير لك ونظائر
ذلك ابصر حديث ابي انفسك من يقول مع مدح الله تعالى المؤمنين على انفسهم
بقوله ابي انفسك خطاب لكل عملا عدينا لا فرق بين اولي الامر وقوله ولا
اقرب اليك من نفسك واما قوله تعالى ونورون على انفسهم فهو خطاب
لغير الاكابر واما مدحهم على ذلك فيخرجون من ورطة الشك الذي فحقوا به
عنونهم عليه في الدنيا فاذا اخرجوا عن ذلك امر باي البقاء بانفسهم لانها وده
الله تعالى عندهم بخلاف غيرهم الذين هو وديعة عندهم واما هو خارجهم

ومعنى سدي عليا الخواص يقول

رحمة الله تعالى اذا ظلم الكامل انه يتقدم غير ما عليها اخذ بذلك يجوز
من العدل المأمور به بخلاف المريد فانه مسامح بظلم نفسه في مميزات الله
تعالى ويحتملها فوق طاقتها من العبادات بل ثابت على ذلك فاذا وصل
الى نهاية السالكين النسبة التي بمثابة بلوغهم من وصل ذوالملك وعرفه
من له عند الحاجة من حيث ذبا الايمان الى نفسه لا كما كانت مطبوعة في
الوصول الى حضرة ربه

واما ما ورد من عند النبي صلى الله عليه وسلم

الحج على بطنه من الورع ونحوه من المجاهدات فاما ذلك فنزله وتشرعا لاحاد الامه
فلو انه صلى الله عليه وسلم وقف مع مقامه الشريف الذي يعمل به ربه ولم يتزل
لغيره على امته الصديق والاحسان في اتباعه انتهى
ان قال قيل كيف الوصول الى الاطلاع على عين الشريعة المظنة التي يستهدا الاشيا
اغتراب جميع المجتهدين منها وهم منها ويشهد تساويها كلها في الصحة كشفا
ويقيننا لا ايماننا وتسليما فقط ولا طنا ونحتمنا فالجواب طريق الوصول الى
ذلك هو السلك على يد شيخ عارف غير ان كل حركة وشكل بشرط ان يسلمه
نفسه يتصرف فيها وفي اموالها وحياتها في تمام الشراخ قلبا لم يبدل ذلك كل
الاشراج واما من يقول له شيئا طلق امر انك او استوفى حقل من ماله
او وطبقك فينوقف فلا يتم من طريق الوصول الى عين الشريعة المذكورة
راحة ولو عند الله تعالى الف عام بحسب العادة عاليا فان كنت
من شرط اخر في حال السكون **فالجواب** نعم في الشرط ان لا يكون

لحظة على حد في ليل او نهار ولا يفطر منه سلوكه الا ضرورا ولا ياكل شيا فيه
روح ولا ياكل الا عند حصوله فانه لا يضطر ان ولا ياكل من طعام احد الا
يتورع في مكسبه كمن يطعمه الناس لاجل صلاحه ورفقه وكمن يتبع على من
لا يتورع من الفاحشين واهوان الولاء وان لا يسامح نفسه بالغفلة عن الله
تعالى لحظة بل يديم مراقبته ليل ونهار فتارة يشهد نفسه في مقام الاحسان
كانه بر ربه وتارة يشهد نفسه في مقام الايقان بعد الاحسان فيري
ربه فيظفر اليه على الدوام ايمانا بذلك لا شهودا وذلك لاجل هذا اكل في مقام
التزهد لله تعالى عز وجل من شهود العبد كذا يري ذلك لانه لا يشهد الا بما
قاله في محاسنه ونفعا الى الله تعالى عن كل شئ خطر في الهال فاهم فان قال
قائل فاكان كيفته سلوك صاحبه من الميزان **فالجواب** اني اخذتها اولي
عن الحضرة عليه الصلاة والسلام علما وائمانا ونسبنا ثم اني اخذت في السلك
على يد سيدي علي الخواص حتى اطلعت على عين الشريعة ووافوا كشفنا وقيمتنا
لا شك فية فهاهنا في نفسي كذا انة وحصلت لي جملة في شفق طولي
اصغته في عنق حتى لا اضع جنبي في الارض وبالفعل في الورع حتى كنت امسك التراب
او لم اجد مكانا يليق بقايا الذي انا عليه في الورع وكنت احب التراب سيما
كدم اللحم او السمن او اللبن **وسيفي** الى نحو ذلك ابراهيم بن ادم رضي الله عنه
فكنت عشرين يوما سيف التراب حتى فقد الحلال المشاغل لمقامه انتهى وكذلك
كنت لا امر في طاعة احد من الولا ولما عمل السلطان الغوري بالسباط الذي
تين مدرسته وبنية الزرقا كنت اذخر من شوق الزمان واخرج من شوق التراب
ولا امر بخظه وكذلك الحكم في جميع عبادات الظلمة والمباشرة
والامر باحوالهم **وكتب** لا اكل من ثي لا بعد تقصيص في عاقبة
التقصيص ولا اتقي فيه بوحضة الشارع وانا على ذلك بحمد الله تعالى
الى الآن ولكن مع اخلاص المشهد فاني كنت فيما مضى انظر الى اليد المائلة
له والانظر الى راحة لونه او طعمه فاذا وكل الى لال راحة طينة
والامر بالجنة خبيثة والشبهات راحة ذوق الحرام في الجنة فترك ذلك
عند هذه العلامات فاعنا في ذلك عن النظر الى صاحب المذموم اعول عليه والله
المحمد على ذلك فكما انني سرت الى هذا الحد هو وقت يجتنب قلب على
عين الشريعة المظنة التي يتفرع عنها قول كل عالم ورايت لكل عالم حذولا
منها ورايتها كلها شرعا محضنا وعلت ونحقت ان كل مجتهد مضى كشفا

ظنا ونجونا وانما ليس من مذهبنا وفي الشريعة من مذهبنا وتوفوا افحامادنا
 على ترجيح مذهبنا على مذهب غيرنا وقلنا لا رجع اليه في قلنا وانما ارجع اليه ان
 رجعنا من ذواته له بحجابه . واقول له نعم قد هبنا رجع اعني عند هؤلاء عند
 انا ومن جملة ما رايت في العيون جلاول جميع المجتهدين الذين اشتهر مذاهبهم
 لكننا لم نثبت وصارت حكاية ولم افرق بين جلاول لا يميز بين جلاول لا يفرق
 فاولت ذلك ببقائهم في عقدهات الساعة **ورأيت اقوال**
الامة الاربع خارجة من داخل الجلاول ولم اركس في صورته في فصل
 الامثلة لا فصل مذاهب العلماء واتصالها العمل بها الى باب الحق انما الله
 تعالى يجمع المذاهب لان عند منصلة شجرة الشريعة اتصال الاصابع باللف والظل
 بالخاص **ورأيت** عن اعتقاد الذي كنت اعنفه في ذلك من رجع مذهب
 على غيره . وان المصنيع من الامة واحد لا يعينه وسررت بذلك عابه السرور
 لما سمعت سنة سبعة واربعين . سالت الله تعالى في المخرج من بين الامة
 الزيادة من العلم صمغت فلا يقول ان الحق ما كفيك انما اعطيتنا كبريا
 فقرر ما سائر اقوال المجتهدين وانما اعلم الى نور العينة لا ترى لها اقباض
 اهل عصرك فقلت حسبي واستر يد ربك الحق **فان قلت** فاذن سبقت
 محبات كغير منقادين عن شهود عن الشريعة الاولى الملهوطة بحجابه
 باكل الحروف والشمات وان تكلم المخالفات **فالجواب** لا يصح تعبد
 الوصول الى المقامات العقلية الا بالحد من المذهب الحلي واما ما استكون على يد
 شيخ من الاشياخ الصادق في اعمال العباد من الصلح بل لوقفة من والعلل
 من عبادة فلا يصح له الوصول الى الوقوف على عين الشريعة الاولى التي تشبهها
 امامه لا يمكنه ان يتعداها ويشهد بها الا بالسلك الذي عليه شخص اخر قوة
 في المقام من ابراهيم الكادقين كافر بحال كليفه ان يعترف ان كل مجتهد
 مضطربا لا بالسلك المذكور حتى يساويه في مقام الشهود **فان قلت**
 فاذن من اشرق على عين الشريعة الاولى فيشارك المجتهدين في الاعتراف من عين الشريعة
 وينفك عنه التقليد **فالجواب** نعم وهو كذلك فانما هو احد حتى
 له حق الولاية المجتدية الا ويصير ياخذ احكام شرعية من حيث اخذها المجتهدون
 وينفك منه التقليد بجميع العلماء الا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ان
 نقل عن احد من الاولياء انه كان شافعا او خفيا من لا . فذلك قبل ان يعزل
 الى مقام الكمال **وسمعت** سيدنا الحواص رحمة الله تعالى

على يد الاشياخ

عليه يقول لا يبلغ الوقف مقام الكمال لان صار نفع في جميع الاحاطة
 الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . ونعني من اخذها الشارع من
 القرآن العظيم . فان الله تعالى قال لا تظنوا في الكتب مني **فالجواب** ما بينته
 الشريعة من الاحكام هو ظاهر المأخذ للولي الكامل
 المجتهدون . ولو لا غير فلهذا تلك ما قدره واعلى اسرار
 نصرت بها السنة . **والجواب** وهي منقبة عظيمة للكمال حيث صار مشارك
 الشارع في معرفة منازع افواه صوره من القرآن العظيم بحكم الارث له
 صلى الله عليه وسلم . فان قلت قلنا يجب على المجتهد عن الاطلاع على عين
 الاولى الشريعة التقيد بمذهب معين . **فالجواب** نعم حيث علم ذلك
 لا لا يصل في نفسه ويصل غيره فاخذنا يا اخي المقلد من المجتهد اذ انك
 لك حجابك في قولك المصنف واحد ولعله امامي والماضي يخطئ فخطئ
 الضوابط في فصل لاهر في كل سنة فيها خلاف . ونزل قول كل من
 كل مجتهد مضطرب على من اتقى شيئا . ونحوه عن التقليد وشهدا عن ان
 العلماء كلهم من عين الشريعة . ونزل قول من قال **المصنف واحد لا يعينه**
 والماضي يخطئ . **فالجواب** نعم الضوابط على من لم يثبت مذهب ولا ترجح قولاً من
 على الاخر . واشكر ربك على ذلك . **والجواب** هذا الله رب العالمين
فعلم جميع ما قرناه وجوب
 اتخاذ الشيخ كاعلام اطلاق الوصول الى شهود عن الشريعة الكبرى والجمع
 جميع افراغ على علمه وعلمه ومذهبه وقرعه ولقبه بالعظيمة الكبرى فان
 لطريق القوم شروط لا يعرفها الا المحققون منهم ذوق الدخيل منهم
 بالدعوى والاولها . وربما كان من لقبوه بالعظيمة لا يصلح ان يكون
 من باب القطب . **فالجواب** نعم المحققين ان القطب لا يحيط بمقام
 نفسه فضلا عن غيره . وذلك لان صفات القطبية في العبودية تقابل
 صفات الربوبية . وكما لا تنحصر صفات الربوبية كذلك لا تنحصر صفات
 العبودية انتهى **فالجواب** فان قلت فاذا اتفقت قلب الولي
 عن التقليد ورأى المذاهب كلها متساوية في الصحة لا عترافا كلها من
 بحر الشريعة تشفا ونفينا فكيف يامر المريد بالتردد مذهب من لا يملك
 فالحجاب انما يتعلق مع الطالب لك رحمة به وتقريرا للطريق عليه ليحتمل
 شتات قلبه ويبدو عليه السبيل في مذهب واحد فيصل الى عين الشريعة

ووقف عليها امامه واخذ منها مذهبه في اقرب من ان يشان المجتهدان لا يثنى
اقول مجتهدا اخر ولو سلم له صحة مذهبه حفظا لقلوب اتباعه عن التشتت
الحكم من يتقيد بمذهبه ثم بعد ذلك اخذ منه وهذا الحكم من سائر تفصيده
من ذلك ان الحكم ابلغ تلك الطرق في خروج عن سيرة وتعبود وهذا
ان هذا السيرة من سائر الاخرى فاذا بلغ ثلثها مثلا اذا اجتهاده الى ان يلوكون
غيرها اتبع اقرب ففعل كما تقدم وهكذا مثل هذا رعا اثنى عشر في السيرة ولو
تصل الى مفسده المعين الذي هو مثال عقيل الشريعة التي وصل اليها امامه
او غيره من الصحابة تلك المذاهب على ان اتفقوا الطالب من مذهب المذهب
فيه فتح في حق ذلك الامام الذي انتقل من مذهبه على تفصيل سباني
ان سأل الله في وصل حكم المنتقل من مذهب الى مذهب ولو صدق هذا الطائفة
وصحة الاعتقاد وان سائر ائمة المسلمين على هدي من تقيد لما طرأ لا تتقال
من مذهب الى غيره بل كان يشهدان كل مذهب على وفقه عليه ما وصله الي
باب الحجة كما سيأتي بيانه اخر هذا الباب في فصل الامثلة المحسوسة
للإيران ان سأل الله تعالى **وسمعت سدي** علما للحواش جمع الله يقول
انما امرنا الشريعة الطالب بالتردد مذهبين وعلما الخفيف المريد بالتردد
شخص واحد تفريعا للطريق فان مثال عقيل الشريعة او خضرة مفرقة
الله تعالى غير واحد مثال الكف ومثال مذهب الامية المجتهدين وطرق الامية
مثال الاصناف ومثال ائمة الاستقلال بمذهبها وطريق شيخها مثال
عقدا لا يصح لمن اراد الوصول الى مسالك الكف لكن طريق الامية لا ينفذ
الاصناف وكل عقدة من عقدا الاصناف الثلاثة بمثابة وصول الطالب الى تلك
الطريق الى سلوك عقيل الشريعة او عقيل المعرفة التي مثلناها بالكف فاذا
كانت مدة السلوك الى سلوك المريد او الطالب في العبادة ثلاث سنين
وتصل الى عقيل الشريعة او خضرة المعرفة فتقيد بمذهبها وشيخ سنة
ثم ذهبا اخر سنة ثم اخر سنة فقد فوون على نفسه الوصول ولو انه
جعل الثلاث سنين على شيخ واحد لا وصله الى عقيل الشريعة او خضرة المعرفة با
تعالى فساوي صاحب مذهب في العلم او شيخ في المعرفة لكن فوون على نفسه
بذهابه من مذهب الى اخرها تقدم انه لا يصح ان يتقيد بمذهب واحد
له على مذهب غيره او طريق غيره فكل من وقع في ذلك سباني في
اول عقدة من عقدا الاصناف التي هي كما مر قلت الطرقة ولقائه دام على شيخ

واحد لو وصل الى مقتضوده ووقف على عقيل الكبرى الشريعة وان سأل الله المصنعة
لها فافهم ذلك **فصل** فان قلت هذا في حق العلم باحكام الشريعة
والحقيقة فانقولون في اعيان الاصول والحق والبيان ونحو ذلك من نواحي الشريعة
هل هو كذلك على ما ينبغي الميزان من تحقيق وتشديد كالحكم الشريعة او لا فليجاب
نعم وكذلك لان الان الشريعة كلها من لغة ونحو واصول وغير ذلك من جملة الخفيف
وتشديد فان من اللغات والام العربية ما هو قصير وانصاع ومنه ما هو متعب
وامنعف وكلف العوار مثل اللغة الفصحى التي على القرآن او الحديث فقد تشدد
عليهم ومن سائر ما تشددت عليه واما القرآن والحديث فلا يجوز قولنا بالحق
اجماعا الا انه لو عكس الدار في العلم لعين السنة كما هو مقرر في كتب العقيدة ومن امر
الطالب ايضا بالتجدي في نحو قول الحديث فقد تشدد ومن اكتفى منه مفرقا لآخر
الذي يحتاج اليه عادة فقد خفف وقد يتيسر تعلم هذه العلوم والافض
كفاية والى فرض عين في حال فرض الكفاية طاهر ومثال فرض الغريب ذلك
ان يخرج للشريعة مبدع يحاط علماها على القرآن والحديث فان تعلم هذه
العلوم يكون في حق العلم الذي يخص الاختصاص في التمهيد في تحصيل المناظر
مرض عن فان يخرج للشريعة مبدع او خرج ولم يتقيد على جماعة كان تعلم هذه العلوم
في حق من يتقيد عليه من العلماء فرض كفاية فان الشريعة كالمدينة العظيمة وهذه
العلوم كالمبانيق التي على سورها منع العدو من الدخول اليها ليقصد بها
فان قلت فالحكم كما اذا وجد الطالب حديثين او قولين او اقوالا لا يعرف
الناصح من الحديثين ولا المتأخر من القولين فالجواب سيلة ان تعبد هذا
الحديث او القول تارة وبالفعل الاخر تارة وتقدم الاخر منه على غيره في
الامر التي يشرطه معقدا انه يترك العمل بغيره جملة وان كان احدهما منسوخا
او رجع عنه المجتهد فما تضمن الامر بذلك لا يفتح في العمل به فان قلت
فقد تقدم ان الولي الكامل لا يكون فقد او اما لا تعلمه من العقيل التي احدها
نبا المجتهد وهذا هو الذي يرى بعض الاوليا مقلدا لبعض الائمة فليجاب
قد يكون ذلك الولي لم يتبع مقلدا الكمال ولا بعده ولكن اظهر تعبد في تلك المسئلة
بمذهب بعض الائمة او امامه حيث سبقه الى القول بها وحصله الله تعالى اما
تقديده واشهر في الارض دونه وقد يكون عمل ذلك الولي بما قال به ذلك
المجتهد لا لاطلاعه على دليل لا يلا يقول ذلك المجتهد على روجه التقليد
بل لواقف بما ادعى اليه كسفه فراجع تعبد هذا الولي المسار ولا غيره

وكان ولي الخلد علما الا ان السماع وحده مكملته ان يخطو خطوة في شئ لا يرى فيه بنية ائمة فيه
وقد قلت ثم سئلت عن علي بن الحواس رحمه الله تعالى كماله في تقليد سيد الشيوخ عبد القادر
الجيلي الامام محمد بن حنبل وسئلت عن الحق في السماع في الامور الدينية من جهة ما
بالقطيعة الكبرى ومطلب هذا المقام لا يكون مقفلا الا للشافعية وقال
رحمى الله تعالى عنه وقد يكون ذلك مقفلا بل هو غمما الى مقام الكمال لما بلغ اليه
استصحب الناس في ذلك القيد حقا مع وجهه على التقليد انما في ما علم ذلك فانه
تفتيش **فصل** فان قلت ان الائمة المجتهدين قد كانوا من الكمل فينبغي ان يطلعوا
على غير الشريعة كما تقدم فكيف كانوا يعتقدون في المناظر مع تعظيم شخصها
وان ذلك بناء في مقام من اشراف على الشريعة الاولى وسألت اتصال هذا المجتهد بن
كلما تعين الشريعة **الجواب** قد يكون مجلس المناظر بين الائمة اذ وقع منهم
قبل بلوغ المقام الكشفي واطلاعه على اتصال هذا المجتهد بن حق الشريعة
الكبرى فان من لا در المناظر اذ جازع في الخصم والا كانت المناظر غيبا
وتحتمل ان مجلس المناظر كان بين محمد وغيره في حق طلبة المجتهد بالمناظر ترقية
ذلك النافذ الى مقام الكمال لا فحاش من جهة من كونه **وتحتمل** انما ان مجلس
المناظر اذ كان لسانا لا كمال ولا فضل لتعمل احدهم به ويرشد كتابه الى العمل
به من حيث انه ارق في مقام الاسلام او الامان او الاحسان او الايمان **وبالحكمة**
فلا تفتح المناظر بين كمالين على الحد المتبادر الى الاحكام بل لا بد من موجب
واقرب ما يكون فضلا عما تشبه من فضل ابتداء واقابهم **كان** صلى الله عليه وسلم
تفعل بعض شيئا لسان الجوار وقادة الائمة في حديث ما الاسلام هذا الجوار وما
الاحسان **وابتضاح** ذلك ان كل مجتهد يشهد بحقوق صاحب ولذا قالوا الحمد
لا يشكر على حمد الله بل في قول خصه ليخرج عن احد شتى الشريعة وان خصه في هدي
من ربه في قوله ولم تقاوت رفيع ومقام رفيع **فان قلت** هل يجمع من اطلع على غير
الشريعة الاولى الجبل شئ من اصول احكام الشريعة **الجواب** انه لا يصح في
حقه الجبل بمنزلة قول من افوال العلماء بل يصح في جميع مذاهب المجتهدين وابتداء
من قبله ولا يحتاج الى نظر في كتاب لار صاحب هذا المقام يعرف في شفا ونفينا
نحو استنباط كل قول في العالم الى الشريعة ونسب في من ان اخذ صاحبه من الكتاب
والسنة **كل** يعرف استنباط كل قول في حضرة الائمة الذي بر من حضرة من يبار
الائمة الالهية وهذا هو مقام العلماء بالله تعالى باحكامه على الحقيقة فيق
فان قلت فقل قد قررت من ان يبار الائمة على هدي من تهم كل شخص في علمه

انه تعبدان ما بر الائمة المسلمين على هدي من تهم لعوت نفسه من العمل بقول غير امامه
وحصل له به الحرج والصيق فهو غير صادق في اعتقاده المذكور **والجواب**
نعم والامر كذلك ولا بكل المتقادة الا ان ساءى عند العمل بقول غير المجتهد على حد
سواء برقة الشاق في الميزان **فان قلت** هل يجب على مثل هذا السلوك
على يد جميع حتى يصل الى شهود عين الترقية لا في مقام الامان والاحسان
والايمان من حيث ان لكل مقام من هذه الافاات فينبغي تحققة كان لكل عبادة
مروط في كل مقام منها كما نرى في ذلك أهل الكشف وبه يصلح عدم تنقيح كل مجتهد
مصيب **والجواب** كما تقدم في الامانة اليه ثم يجب السلوك حتى يصل الى ذلك
المقام لا من كل الامور بل الى التي احب اليه ثم واجب **وتعلم** انه يجب على كل مسلم
اعتقاد ان سائر ائمة المسلمين على هدي من تهم ولا تقبل اعتقاده الا ان يكون حارما
ولا يصح الجزم الحقيقي بالمشهودة الصين التي تنزع منها كل قول لله تعالى لعلمه
فصل فان قلت فماذا الجنب من ما زعم في صحة هذه الامران من
الجلالين وقال هذا امر من مضاه من احد من علماء اوقا كانوا باهل الحق من العلم
ما الدليل عليها من الكتاب والسنة وقوله الائمة **الجواب** من ادلة
هذه الميزان طلبت الشارع منا الوفاق وعدم الخلاف في قوله تعالى من علم من
الدين ما وفق به وطوا والذي يوجبنا ذلك وما وصينا به من اهلهم وموسى وعيسى
ان اتقوا الدين ولا تنفروا فيه اي بالامر التي لا تشهد باواقعها كتاب ولا سنة
فاما ما شهد له الكتاب والسنة فهو من جمع الدين لا من ترقية **ومن الدليل**
على ذلك انهم قوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقوله تعالى وما
جعل عليكم في الدين من حرج **وقوله** تعالى فاتقوا الله ما استطعتم **وقوله**
تعالى لا تكلف الله شيئا الا وشيئا **وقوله** تعالى ان الله بالاسرار رؤوف رحيم
واما الاما ديت في ذلك كثيره منها قوله صلى الله عليه وسلم الدين
نير ولن يشاد هذا الدين احدا لا علمه **ومنها** قوله صلى الله عليه وسلم
لن ياتيكم على السمع والطاعة في المشيئة ولا لكم فيما استظعتم **ومنها** قوله
صلى الله عليه وسلم **يسروا ولا تعسروا ويسروا ولا تعسروا** **ومنها** قوله صلى الله عليه وسلم
وسلم اخلاق ائمة راحة اي تومئنه علمهم وعلى ابتاعهم في فرائض الاحوال
المتعلقة بفرع الشريعة **وليس** المراد اختلاف في اصول كالوحدانية وتوابعها
وقال بعضهم المراد اختلافهم في امر مقامهم وسألت ان السلف كانوا
يكرهون لفظ الاختلاف ويقولون انما السنن متعقبات وان تعقلم احد

من القوامين لفظا لا محلة في خلق المراد وقد كان سعيان الثوري رحمه الله تعالى يقول
لا نقولوا الخلفاء الحكماء ولكن قولوا فاذ مع العلم على الامة بكذا ومن الذين
على صحة من سبى الميراث انهم من قولنا لا بد قول امامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه
وعبره اعمال الحديثين او القولين بحكم ما على كذا وفي من احدا احدهما فتعلم
ان من طعن في صحة هذه الميزان لا يحلوا اما ان يطعن فيما سنده من قوة او خففت فيه
لقول ان امامه قال بصدق فقل له ان كل من هذا الامر كان به الشريعة وامامك
لا يحل مثل هذا فان احدا ما ملك بتحقيق او تشديد فهو مستلزم من احدا المرتبة
الاهري صرون فيجب على كل مقلد لصفاء ان امامه لو عرف فعل من عمر عن فعل
الغزمية التي قال هو بها لا فناء بالرخصة التي قال بها او كل يقرر ذلك المجتهد
على الفتوى بها وكل من امعن النظر في كلام الامة المجتهدين وجعل مجتهدا مع كمالها
وتحقيقه نافع ووفيقه احرى بحسب ما ظهر من احوال الشريعة فان كل مجتهد
تابع لما وجد من كلام الشارع لا يخرج في استنباطه عنه ابدا وغاية كلام المجتهد
ان اوضح كلام الشارع للعامة للبيان فلهذا ما عندهم من الجواب الذي هو كناية
عما عن عدم التوفيق لما يحتاج اليه من طرق العلم الذي يقتضيه صحة الى توفيق
كلام احد من الخلق سوى كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم التائب عنه ولو ان
حاجبهم رفع لهم كلام الشارع كالمجتهدين ولم يجبهوا الى امر بخرجه
لهم وقد قلنا انما ان احدا من المجتهدين لا تشدد في امر او تخفف فيه الا
تقيا للشارع فان اراى الشارع كذا فليصدده وما رآه خففت فيه خفف
فيما لم يوجب شيئا والدين سوا او نعم التشديد في فعل لا هو واجتناب النهي
وجميع المجتهدين على ذلك كما يعرف من سبب مداهنتهم وايضا فلك ان كلما
راه الامة بجل اشعار الدين فعلا وتركوا انفسهم على التشديد وكلما ارادوا
ان به كمال الشعار للدين لا يغير ولا يظن به نقص فيه ابقوه على التخفيف اذ هم
امنا الشارع على شريعة من بعدهم وهم الحكماء والعلماء فانهم ذلك فانه يفسر
فان قلت ان تعريض المقلدين بنهم ان امامه اذا قال بخرمية لا يقول
بالرخصة ابدا واذا قال برخصة لا يقول بمعاملا بخرمية ابدا بل كان
امامه ملارا قولوا واحدا بظنه في حق كل قوي وصغير حتى مات وانه لو
عرض عليه بحال عمر عن فعل الغزمية لم يصد بل برخصة ابدا فالجواب
ان هذا الاعتقاد فاسد في الامة ومن اعتقد مثل الذي امامه مكانه بشهادة
من امامه بانه كان محالفا لجميع قواعد الشريعة الصادرة من ايات واجباد

كأمر بانه انفا وكفى بذلك فخر حقا في ائمة لافه قد شهدا عليه انهم جميع النظم
لمعية الشريعة من الحقيقة والتشديد فطلقا يشجع عليه لفقادة في سائر الامة رضي الله
تعالى عنهم انهم انما كانوا يفتنون كل احدا بما يناسب حاله من حقيقة او تشديد
في سائر ابواب العبادات والمعاملات ومن راعنا في ذلك من المقلدين فليأتنا
ببطل صحة التشديد عنهم بانهم كانوا يعمون في الحكم الذي كانوا يفتنون به الناس في
حق كل قوي وصغير وعلى موافقه على ما رآه ولعله لا يجهد في ذلك نفسا
عنه متصل التشديد به بلقرنه حجة ابدا على هذا الوجه انما يشهد بان
من القدر في تشييد الله تعالى على الصريح في صحة ذلك المقلد لعمارة
الاحاديث رضي الله تعالى عنه فان من المقلدين انما في جميع المجتهدين تابعه
لادلة الشريعة من حقيقة او تشديد كما وانما حكم المطابقة فاصبحت
الشريعة بحكمه لا يمكن لاحد منهم الخروج عنه ابدا وما الجملة اي ذكرت
ولم تنس من حيث فان المجتهدين يخرجون فيه الى قسمين قسم يخفف وقسم يشدد
بحسب ما يطار لك من الممارك او لقد العرب كاتبة في ذلك من سائر اهلهم وذلك
مخوفا من الاما بالثبات او حديث لا وضول من يذكر امر الله عليه
او حديث لا صلاة الا بها في الكتاب او لا صلاة لحاد التشديد الى الشريعة
فان من المجتهدين من قال لا صلاة او لا وضول من ذكر بفتح اضلا ومنهم من قال
لا صلاة كاملة ولا وضو كاملا ولفظ الاحاديث المذكور يشهد لكل واحد من
لاحدا ان يذهب قول الاخر حجة من غير نظر في احتمال اي معنى يعارض في ذلك
واقرب معنى في طلب ان حكم الله تعالى في حق كل مجتهد ما ظهر له في المسائل الشرعية
ولا يطالب بتبويها بظن له ابدا واقرب معنى في ذلك ما يظهر له في المسائل
الشرعية فان قلت فاذ كان من كمال الشريعة اي شريعة حجت صلى الله عليه
وسلم التي اخصصها الهلجاف على اذكر من التخفيف والتشديد الذي لا يشق على الامة
كل تلك المشقة وبذلك ونحوه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة للعالمين في كل
امر انهم ورفق ما فيه مشقة عنهم فالجواب ثم وهو ذلك فمحم صلى الله
عليه وسلم اقربا حجة بالتسليم الفضائل والارباب العلمية وذلك ضعف
القيام التي تبرز في حاشي درجاة الجنة ورحم الله تعالى عن كل طاعة
مع توفيقهم كما ورد في حق من مرض او سافر من الحق تعالى بالمال والكرمان
ليكنوا ما كان ليعمل صحتهم مقيما فقل ان الشريعة لو كانت حجت على
الحد من تنفي الميزان فقط لكان فيها خروج شديد على الامة في قسم التشديد

تظهر الدين تعان في قسم الحق وكان كل من قلدا اماما مسئلة فالهنا بالتسليم لا يجوز
له العمل بقول غيره في مضار الخوالات والضرورات فكانت المسئلة تنظر على الامنة
بذلك فالحمد لله الذي جعل شريعة نبينا محمد صلى الله عليه وآله وهو على كل حال الحكيم لا يترك
ولا يوجبها شي في مسئلة على شخص الا يوجبها شي اخر في الحقيقة عليه السلام
او اتر او قول امام اخر او قول في مذهب ذلك الامم المختلة ورجوع فان قلت في الجواب
اننا نرى احدا قلنا من المقلدين الذين يعتقدون ان الشريعة كانت على رتبة
واحدة وهي على ما عليه امامه فقط ويرى قول امامه خطا فيحمل الصواب قلنا
له الجواب اننا نقيم عليه من فعل نفسه وذلك اننا نراه نقيلا غير امامه في بعض
الوقائع فنقول له هل صار مذهب امامك فاسدا حال ذلك يقول غيره
ومذهب الغير صحيحا ام لم يصبك او في صحته حال ذلك يقول غيره
ولعله لا يجده جوابا سديا يجيبك به ابا على عليه السلام **وسمعت**
سدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول لا يكل المؤمن العمل بالشريعة
كلها وهو متفقيه مذهب واحدنا ولو قال صاحبه اذ اخرج الحديث فهو مدعي
لترك ذلك المقلدا لاحد بالحديث كثير صحته عند امامه وهذا من ذلك
المقلد في النصير عن طريقه للبيان وعدم فهمه كلام امامه رضي الله
تعالى عنه او لو كان اماما يقول من نفسه الشريعة انه ادري شيان بنصوص
رسول الله صلى الله عليه وآله ولم من كل احد لما كان يقول رضي الله تعالى عنه اذا
صح الحديث اي يتيقن هو مذهبى والله اعلم انتهى وهو كلام يقينى بان
الشريعة انما يكل احكامها تضم جميع الاحاديث والمذاهب بعضها
الى بعض حتى تضمنها مذهب واحد ومرتبتين وكل من السع
نظم ونحو في الشريعة واطلع على اقوال علماء لها في سائر الادوار وحيد
الشريعة لمنسوخة من الايات والاضمار والانتفاء والاحتفاء وانها وكل من
اخرج حديثا او اتر او قول من اقوال علماء بها من اجله ونقص علمه بذلك
وكان علمه كالنوب الذي نقص من قيامه ومجته سلك او الشريعة بقضية
الحال فالشريعة الكاملة حقيقة هي جميع الناموس الحقيقة باقوالها العقل
واستنبطه فضم يا اخي جميع احاديث الشريعة وانا رها واول علماء بها
الى بعضها بعضها وح يظهر لك كمال عظمة الشريعة وعظمة هذا البزان
ثم انظر اليها عند الضم كد هاكها لا يخرج عن مرتبتين حقيقة وتشد
ابدا وقد حققنا بهذا الشهد والحمد لله رب العالمين سنة ثلاث وثلاثين

19
وتسماية فان قلت فماذا صنعت بالاحاديث التي تحت اليد من الامم ولم يأتها
فالجواب الذي ينبغي لك انك تعلم بان الامنة كلمة شريفة في بد الشريعة كاسواق
بما انه في فصل يريم من الراي ومن فعل مثل ذلك فقد جاز بكينا يد ومن قال
لا اعل حديث الا ان اخذ به امامي فانه خير كثير وعليه كثير من مقلدي الامم المذاهب
وكان الاولي علم العمل بكحديث صحيح بعد امامهم تنفيذ لوصية الامنة فان اعتقا
انهم اثم لو عاينوا وظفروا بتلك الاحاديث التي تحت اليد لم يخذلوا بها وتركوا
كلها من كانوا قاسون وكل قول كانوا قائلين وقد بلغنا من طرق صحيحة ان الامم
الشافعي ارسل يقول للامام احمد بن حنبل اذا صح عندكم حديث فاعلمونا به لئلا
به ونترك كل قول قلناه قبل ذلك لانه قاله غيرنا فانكم احفظ الحديث ونحن
اعلم به فان قلت فاذا قلتم ان جميع مذاهب المحدثين لا يخرج شي منها عن
الشريعة فاني الخطا الوارد في حديث اذا اجتمع المذاهب للحاكم واخطأ فله اجر وان
اصاب فله اجران مع ان استمدا او اعطا كلهم من بحر الشريعة والجواب
ان المراد بالخطا هنا هو خطا المحدثين في عدم مصادفة الدليل في تلك المسئلة
الخطا الذي يخرج به عن الشريعة لانه اذا اخرج عن الشريعة فلا اجر له لقوله
صلى الله عليه وآله ولم كل عمل ليس عليه امرنا فهو مرد انتفى وقد اثبت الشارع له
الاجر بما نقي الان معنى الحديث ان الحاكم اذا اجتمع وصادق نفس الدليل
الوارد في ذلك عن الشارع فله اجران اجر التتبع واجر مصادفة الدليل وان لم
يصادق غير الدليل والمصادفة حكمه فله اجر واحد وهو اجر التتبع فالمراد
بالخطا هنا الخطا الاضافي لا الخطا المطلق فالصحيح ان اعتقاد فان سائر
امة المسلمين على هدي من ربه في جميع اقوالهم واثامهم الا في شي من غير الشريعة
واقرب وتعيد عنها وانجد بحسب طول السند وقصر وكما نحن علينا الايات
بصحة جميع نواع الاينافيل نفيها مع اختلافها ومخالفتها شيانها الطاهر
شريعة فلهذا كان يجب على المقلد اعتقاد صحة مذاهب جميع المحدثين بالصحة
وان خالف كلامهم ظاهر كلام امامه فان لا تشان كل ما نفي عن شعاع نور الشريعة
خفى منه كونه وفوقه من غير ان كلامه خارج عن الشريعة وليس كذلك ولعل
ذلك ولعل ذلك كان سبب تصديق العمل كلام بعضهم نقض في سائر الادوار
العضر فاذا الحمد اهل كل دور نطق في صحة قول بعض الادوار التي قبله وان من
يخرج بغيره في هذا الزمان جميع الادوار التي مضت قبله حتى يصل الى ثمود
انها لها نعين الشريعة الاولي التي هي كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

من هو محجوب عن ذلك فلا ينال العقلة لان من الدوز الاول الصحابة نحو خمسة
عشر قتلوا من العلماء فان قلت قلنا لان دليل في حجة علي مرتين في حجة
الوحي الالهي فيسئل ان ينزل بها خير من فاجوب **فالجواب** نعم اهل البيت الصالحين
على ان احكام الدين خمسة نزلت من اماكن مختلفة لا من محل واحد كما يعلمه بعضهم
فانزل الوحي على الفل والاعلى والمندوب من اللوح والحرام من العرش والمكروه
الكبرى والباح من السدنة فالجواب لثبوت مرتبة الشريعة والمندوب في مرتبة
لمرتبة الحقيقية وكذلك القول في الحرام والمكروه واما المباح فهو امر بترك عبادة
الله تعالى من جملة الرحمة على عباده لئلا يتوكلوا فيفسده من مستغنى التكليف والنجس
ولا يكونوا فيه تحت امر ولا يمتنعوا في تقييد البشر ان يكون تحت النجس على الدوام تحت
لاطاقة له به ولكن تقضي الحارفين في ذلك قسم المباح انما هو الحقيقي وليس بشيء بالظن
للاول ولخلافا لا يولى فيكون ذلك عند علي التسمين كالزعة والرخصة كانت قد
فان قلت **فالجواب** الحكمة في تخصيص نزل الاحكام الخمسة من هذه الاماكن المقتضية
الحكمة في ذلك ان كل محل يحد صاحبه بما فيه فيكون من العشرة
الاهلى نظرا الى الشك في الوحي فتمت اقسامها بحسب ما يرى فيها ويكون من
العرش نظر الى المخطورات فيمدا صحتها بالرحمة لان العرش مستوى لان الرحمة
فلا ينظر الى اهل حضرته الا في عين الرحمة كل احد بما يناسبه من مسلم وغيره من جنس
ايجاد او رحمة امتداد او رحمة ايمان بالعقوبة ويكون من الكرسى نظر الى الاماكن
والافعال المكروهة فيسرع الى اهلها بالعفو والتجاوز ولهذا كان يوحى
تارك المكروه ولا يواخذ قاعده واما السدنة فهي المرتبة الخامسة واما
سميت متميزة لانها لا يجاوزها شئ من اعمال بني آدم عنيضي ان الامر والنهي
من علم الوحي الى العرش الى الكرسى الى السدنة ثم تنقل بقية ذلك بظاهر الحلفين
فليس لاحكام محل كجواز السدنة للاستغرافية بينهما وبين ظاهر
الحلفين ابدى من متعلق مستقرات الاحكام في العالم العلوي فليتنا مل
وتمت سيدة عليا الحق من رحمة الله تعالى فيقول **المباح** قسم
النفس وهو خاص بالسدنة واليهما تنتمي نفوس عالم السعادة والى
اصولها وهو الرقوم تنتمي نفوس عالم الشقا والابدية فاعلم ذلك فان
تفريق **فصل** فان ادعى احد من العلماء وقوع هذه الموازن والمذاق
في اهل تصدقه او توفيق في تصدقه **فالجواب** اننا نسأل
عن منازع اقوال المذاهب الصلابة المستعملة والمندرسة فان قررنا كل ما

وردها الى مرتبتين وعرفوا مستطابها من الكتاب والست كما صفاها بصدقها وان
توقف في فوجيته من ذلك نبي ان لا دور فيها واما هو عالمها مستطابها
لا غير واعلم ان المراد ناعين على قول منشأه مثال ذلك قول بعض العلماء يخرج
بوتيرة وجه الامر بالمجمل **فقد** القول منشأه الاضياط **وذلك** هذا المختلط
تولة صلى الله عليه وسلم مع ما يريكم الى الاية **فقد** بعضهم ومن تأمل
تولة تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا اليه حتى يحسن وعلم ان النقص عن القرى بوجه
المطلوب اما هو تنقيح مما للعلم بوجه اليه من الاضرار باليتيم وماله لاحت
اسرار منازع اقوال العلماء العاملين والهيئة المحمديين فليتنا مل والله علم

وقد تقدم ان الله تعالى عز وجل

فان من على با لاطلاع على غير الشريعة ائت المذاهب كلها بمنصلة ما ورايت
مذاهبها الائمة الاربعة تجري مجراها كلها ورايت جميع المذاهب التي اندرست
تداسحها لثبوتها ورايت اطول الائمة حجة الامام اوجيته وبلية لها
الك وبليته الامام الشافعي وبليته الامام احمد وافضلهم حجة ولا منه الامام
داود والظاهر **وقد** انقضى في القر الخامس فاولت ذلك بطول مدة
من العمل بمذاهبهم وقضى **فما** كان مذهب الامام ابي حنيفة اول
المذاهب المدونة تدوينها لذلك يكون اجزها القراضا **وبذلك** قال اهل
المشقة **فما** نظرت الى مذاهب المجتهدين وما انفرج منها في سائر الادوار الى
تصرفها هذا اقد اخرج قول واحد من اقوالهم عن الشريعة لشيء ذي
الرباطها كلها يعني الشريعة الاولى **ومن قريب مثال لذلك شبكة**
الاصناف في ارض مصر فان العين الاولى منها مثال عن الشريعة المطهرة
فانظر الى العيون المنتشرة منها الى اخر الادوار التي هي مثال اقوال الائمة
المجتهدين ومفادهم الى يوم الدين بخطها على ضوء قاربها اقوالهم يعني
الشريعة تجد كل عين مرتبطة بما فوقها حتى تنتهي الى العين الاولى **فما** سعاد
من طلعة الله تعالى على عين الشريعة الاولى كما اطلعنا وراينا ان كل مجتهد
مصيب **ويا** فوزة وشره ورون اذا راى مجمع العلماء يوم القيمة
واخذوا يده وتبسموا الى وجهه **وصار** كل واحد ينادي الى الميثاق
فيه وبناحم غيره على ذلك ونقول ما يستفاد من ذلك اننا وراينا من قصر
في السلوك ولم يصل الى عين الشريعة الاولى من الشريعة وبنا قد من

قال المصنف واحد والباقي محط فان جميع الخطام يعيسون في وجهه
لخطيئته لم يخرجهم الجمل وسوا الادب ونعمة السقم فاسع با احيى في
الاستغفار بالعلم على سجد الاخلاص والورع والعمل بكل ما علمت به
حتى تطوى لك الطريق بسعة وتشرق على مقامات المحمدين بنفق
على العين الاولى التي اشرف عليها امامك ونسار كثر الاعزاف منها فكاكته
مبتغاه حال سلوكك مع حجابك عن العين التي تشهد منها ذلك فكون متبعا
في الاعتراف بها ثم اذا حصلت ذلك المقام فاستقص شهود العين الاولى
وما فرغ منها في سائر الاقوال فصر نوجه جميع اقوال العلماء ولا ترد منها
واحدة اما الصفة ولعل كل واحد منهم عندك من حقيق او تشديد واما الشهود
صحة استنباطهم وانصافهم في الشريعة حقيق وتشديد وكل منهما بار
وقد كان الامام اخذ من حبل نقول كثر التقليد عمى في السيرة
كانه يحث العلماء على ان يلتزموا احكام دينهم من غير الشريعة ولا يقتضوا التقليد
من خلف حجاب احد من المحمدين فالحمد لله الذي جعلنا ممن توجه كل جسد
علماء الشريعة ولا ترد من اقوالهم بالشهود وانصاف اقوالهم كلها عن الشريعة
وبوتة الحديث اصحاب الجور بائعهم اقتدوا بغير اهتد بهم وهذا الحديث
وان كان فيه من الغلظة المحمدين فهو صحيح عند اهل الكشف ومعلوم ان
المحمدين بن علي مذهب الصفاة سلكوا ولا يتحد بجملة الاوسلية مقولة
بالحكاية قال بقوله او جماعة منهم **فان قلت** فلا يثبته العلم
كلام الامة المحمدين من غير الصفاة على كلام احاد الصفاة مع ان الجملة
من فروعه **فالجواب** انما قدور العلماء كلام المحمدين غير الصفاة على كلام
الصفاة في بعض المسائل لان المحمدين لما خرجوا في الزمان اخطوا علماء باقوا
جميع الصفاة او غالبهم فوجه الامر الى موافق الميزان بحقيق وتشديد لان
جمهور الصفاة او بعضهم لا يخرج عن ذلك **وسمعت** تحتنا في الاسلام
زكوا وحملوا على يقول **من اراد عين الشريعة كالبحر من اى الجوانب**
اغترف منه فهو واحد **وسمعت** يقول **انهم اباكر ان ينادوا**
الى الامكار على قول بجملة او تحطيمها لا يتبدلوا في الامكار الاولى الشريعة
بمعرفتهم جميع لغات العرب التي تحتون عليها الشريعة ومعرفة
لغاتها **فان قلت** لا يثبت ذلك **فقد روي** الطريق

21
كانت على الامانة وسنن رقيقة فاسلك احد طريقتهما الاخرى والحمد لله رب العالمين
فصل ان اردت يا اخي الوصول الى معرفة هذه الميزان وقوا ونصير قلوبك
مذاهب المحمدين ومقلد لهم كما تغيرها اصحابها فاسلك كما مر طريق القوف
والرياضة على يد شيخ صادق فادق وقفا الطريق ليعلم الاخلاص والصدق في العلم
والعمل وينزل عنك جميع الرغوبات النفسانية التي تفوقك عن الشير واقتل الامارة
الى ان تصل الى مقامات الكمال النسبي ونصير نرى الناس كلهم نالين الامانة
فترى نفسك كائنا كان ذلك فان سلكك كذلك صممت لك انما الله وصولك
في استيعاب رمان عادة الى شهود عين الشريعة الاولى التي تنفع منها قول كل امر واما
سلوكك بغير شيخ فلا تسلموا لما من الرياء والجد والزمومة على الدنيا ولولا ان
من غير لفظ فلا يوصلك الى ذلك **ولو سمعت** ذلك جميع افرادك العظيمة فلا
عبر هذه الشهادة **وقد اشار** الى ذلك الشيخ يحيى الدين في النهاية الثالث السبعين
من الفتوحات **فقال** من سلك الطريق بغير شيخ ولا ورع عاخره الله تعالى ولا
وصول الى معرفة الله المعرفة الحقيقية عند القوف **ولو عذر** الله تعالى عن
نوح عليه السلام **ثم اذ** وصل العبد الى معرفة الله تعالى لم يبق
اعده مرمى ولا مرمى بعد ذلك **وهناك** يطلع كشافا ويقينا على حضرات الاسما
الالهية ويرى اتصال جميع اقوال العلماء بحضرة الاسما ويرفع الخلق عند
في جميع مذاهب المحمدين كشمس هذه اتصال جميع اقوالهم بحضرة الاسما والشف
لا يخرج عن حضرة ما قول واحد من اقوالهم انتهى وهذا طريق ما قد مرنا في عين
الشريعة الكبرى **وسمعت** سبيلنا الحواصن حمة الله تعالى يقول
اذا انتهى سلوك المرید انحلت عنه عقدة القضاة لا لعم ومسك بغير
معنى قوله تعالى لا تغرق في احد من رسله وعرف هناك ان كل من فصل بغير
تفصيل الرسل على بعض من غير كشف صحيح ففد فرق بخلاف من فضل الكشاف
فانه يبيد وحده الامر ويرى عين الجمع هي عين الفرق كما ان السالك من طلبة
العلم سلك طريقا او حنبليا فلا مفضل اعلى مذهب واحد بعينه سبيل
تعالى به لا يرى كالغنة فيبقى به هذا المشهد الى مقام بصير يتعبد بغيره
جميع المذاهب من غير فرقان الى شهود اعتراف جميع المذاهب عن واحد
انتمى كلام الشيخ وهو شاهد عظم الميزان ففرق القوف في مسلك كل من المحمدين
بصيت **فعلم** ان من كان في حال السلوك هو لم ينفق على العلم في
فلا يقد رعى ان سبيل كل من سبيل مضيت بخلاف من انفق سلوكه فانه

الذي ابرع رفع الحج دابر مع الاصل الذي ينبغي البقاء للناس في الحق بخلاف
الذي ابرع الحج فانه ابرع امر عاين واولي بالثبوت فان قلت فانما
الزور الناس بالتقية مذهب واحد فقط فقد ضيق عليهم وشق عليهم فالحق
انه ليس في ذلك مشقة في الحقيقة لان صاحب ذلك المذهب لم يقبل بالامر الضيق
بالزينة بل احواله المروءة من مذهب الى الرخصة التي قال بها غيره فراجع حيث
هذا الخبر يثبت الشريعة لا يقتضي ولا مشقة على من التزم مذهبها مذهبها فان
تقدم الشريعة هذا فانه ثبت وان لم تقدم مذهبها لم يثبت هذا المذهب
ولا كان صحيحا للمذهب اعتقاد ان ما يراه المسلم على يدي غيره بل كان بما
قوله خبائه وذلك معذرة وذو صفات النفاق وقد تقدم في ما وصفت
هذه الميزان في هذا الموضع لان تصار للذهاب اليه وتغلب على خلاف ما
اشاعه عن بعض الجاهل من قوله ان من اقبل في هذه الميزان وحدها حكم
بخطيئة جميع المجتهدين قال لان كل مجتهد لا يقول بقول الاخر بل بخطيئته
فيكون من ذلك خطيئة كل مجتهد في خطيئته لاخر الا في هذا الحاسد
فالجواب قد اجمع الناس على قولهم ان كل مجتهد لا ينكر على مجتهد
وان كل واحد يلزمه العمل بما ظهر له من الحق وقد ارسل النبي
بن سعد رضي الله تعالى عنه منوا الا كما قال الامام مالك في سبيله
فكتب اليها الامام مالك ما تعيدك يا اخي امام هذه يد حكم الله تعالى في
هذه المسئلة هو ما اقر عندك انتم وما ذلك الا لاطلاع كل مجتهد
على غير الشريعة الاولى التي تنزع منها كل مذهب ولو لا اطلاع كان
الواجب عليه الانكار وتحميل ان من خطا غيره من الامة انما وقع ذلك منه
بل يلزم مغامر الكسفة كما يقع فيه كثير ممن يتقيل كل الامور غير ذوق فلا
يقنع بما قاله العالم ايامه بدائته وتوسطه ولا ينزع قاله ايامه
فما من في هذا الفصل فانه اطلق بصحة مذهب الامام احمد بن حنبل
تغنيوا الشارع حكمهم باستناده الى الاجتهاد والحمد لله رب العالمين
مسألة لا يلزم من تيقن كمال من الاوليا او المجتهدين بالعمل
بقوله وفي اخر ان يكون يرى بطلان ذلك القول الذي لم يعمل به فحمل انه
انما ترك العمل به لكونه ليس من اهله سواء كان ذلك في الغيبة او الرخصة
ان كل كامل ومجتهد يرى استناد سائر المذاهب من غير الشريعة سواء في
ذلك المذهب المشقة والمندرجة وكل قول لا يعمل به لعدم اهليته

له فهو في حقه كالحديث المنسوخ وفي حق غيره كالحديث المحكم وامامنا والكا
من المقلدين حكمه حكم من كان متعبدا بشرعية عيسى عليه السلام التي لم يبد
مثلا من شئت بشرعية محمد صلى الله عليه وسلم فلا يلزمه العمل بشرعية محمد
صلى الله عليه وسلم ووزر اما نسخ من شرعية عيسى عليه السلام فنرى العمل
متعبدا من يقول ذلك من الزمان ثم يظهر قول اخر هو الصحيح فلبا عندهم
من الاول فيكون الاول ويعلمون بالثاني يصير الاول عندهم كانه حديث
منسوخ مع ان علماءهم الذين قد موافقوا له وبذلك القول ما اوافقوا
بهما الناس حتى ماتوا فلم يبق لاحد ان يجتهد بذلك القول لعدم الاحتياج
الى ذلك وانما صح ذلك ان الله تعالى اذا اراد ان يتبعه عباده باحكام
اخر على وجه مخصوص غير الاحكام التي كانوا عليها اظهر لعلمائهم وخبر
توخا قول اعتبار الاقوال التي كانوا يتخونها فبما صرحوا الى العمل بما رجع عندهم
وبشرعية المقلد وفي الحق في الترخيع على ذلك بالشرح صذر وهذا الامر الى
انقراض المذاهب وتبين ذلك قولنا المستند من ابن الخطاب رضي الله تعالى
ان الله تعالى عز وجل يحدث للناس افضية تحبسهم ما هم واخوانهم وشعبه
على ذلك عطا ومجاهد والامام مالك فكانوا لا يقولون فيما نزلت من الله
من الوقائع لان وقوعه ويقولون فيما لم يقع اذ وقع ذلك صلبا في الزمان
يقولونهم فيما اتفق وربما يكون في اطن ذلك ايضا حجة الامم لان الحق تعالى
ربا علم من اهل ذلك الزمان الملل من العمل بذلك الحكم فقبض لهم من اجله
من مكتمل الاحدث من جنسهم لا يقطع الوحي حجة منتهى على من خرجت
كانت حديث لهم في كل زمان من الشرع احكاما يتلفونها بالقبول ومثل النصير
فلا يجدون في العمل بما مشقة في الجملة وقد يقال والله تعالى اعلم
ان ذلك كان من امر الله تعالى يقع لعلماء هذه الامة مثل ما وقع للانبياء الذين
مورثهم من طهورهم بشرع كل واحد كل رقة من الزمان يشبهه التسخير لشرعية
من قبلهم من غير نسخ حقيقة **مسألة** سدى علماء الخواص من اهل العلم
يقولون من قول من اقوال المذاهب المستقلة والمندرجة الا وقد كان من المبتدئين
فأراد الحق تعالى فضله ورحمة ان يجعل هذه الامة نصيبا من العلم
ببعض شريع الانبياء خصوصية هذه الامة من حيث ان شرعية نبيهم
حاوية لمجموع احكام الشرائع المتقدمة انتم فكل قول لا يعمل به لعدم اهليته

انك عرفت من ذلك لا يثبت لان من ان يقول المصنف واحد في نفس الامر ولعله
 قد هو انا وحده في الباقي محض لا يتصل في قلبه عن ذلك ويقول الحق واحد غير متعد
 محض الشرعية كانت على مرتبة واحدة لا على مرتبتين وان المصنف في الشرعية هو ما احدث
 به امامه سواء كان حقيقيا او متفانيا **ولكن** ان الشرعية كانت على مرتبتين بغيره
 صحة ادلة كل من المرتبتين **فان** في احاديث لا تخص في بيانها في فصل الجمع بين
 الاحاديث انما الله تعالى **وكثير** اما فيقول التمتي وغيره كالحفاظ الذي يجمع
 ادلة المذاهب كتابه وانضم اليه **ويجوز** ادلته بكون الروايات او في السند
 وهذا الدليل وان كان صحيحا فاحاديث مذهبنا اصح سنداً واكثر رواية **وما**
 ذلك الا عند العجز عن تضعيف دليل مخالف فاطلعه بالكتابة **ولان** صاحبنا
 لقول من التمتي وغيره اطلع على ما اطلعنا عليه في الشرعية المظهرية كانت
 على مرتبتين بغيره فتشدد في محجج الى قولنا احاديثها اصح **والن** **بل**
 في كل حديث او قول مخالف اخر الى احدي مرتبتين الشرعية **ولذلك** لقول في
 سري المذاهب مقلد على الامه قالوا **قلت** **الا** **لا** **فان** **الاعتماد** **اطلاعه**
على **مرتبة** **الميزان** **ولوا** **انما** **اطلعوا** **عليها** **ما** **اصبحوا** **في** **اقوال** **مذهبهم** **اصح** **ومحجج**
ولا **ظاهر** **وظاهر** **بل** **كانوا** **يقولون** **صحة** **الاقوال** **كلها** **وبرواها** **المرتبة**
التخفيف **الشديد** **واذا** **كل** **سائل** **عاب** **باسب** **حاله** **من** **قوة** **او** **ضعف** **خصه**
او **مرتبة** **وكان** **يغني** **احد** **هم** **على** **الاربعه** **مذاهب** **فان** **لنا**
نافع **فعل** **هذه** **الميزان** **في** **ان** **اصلي** **ادست** **ذكرى** **بالامجد** **يد** **وضو** **قلنا**
له **تفرد** **ذلك** **ولكن** **بشرط** **ان** **يكون** **من** **اهل** **هذه** **الخصه** **لا** **طلقا** **وذلك**
كا **اذا** **ابن** **النفس** **بكون** **الوسواس** **في** **الوضوء** **لصلاة** **الصبح** **مستلحقا** **كا**
الوقت **يخرج** **فما** **فرغ** **هذا** **من** **الوضوء** **من** **قوة** **بغير** **قصد** **في** **هذه** **الصورة** **او**
متطاه **له** **تغلب** **الامام** **في** **حقيقه** **في** **الصلاة** **هذه** **الطهران** **التي** **وقع** **بها**
من **في** **كن** **بشرط** **ها** **بخصه** **للفعل** **الفرصة** **في** **وقتها** **فان** **المفاد** **ما** **كان** **من** **الوسواس**
عند **جمهور** **العلماء** **لا** **استمر** **وقد** **ورد** **في** **الحديث** **هل** **هو** **لا** **يصح** **منك** **ولم** **يثبت**
عند **من** **قال** **بذلك** **نحو** **على** **اصطلاحنا** **فجميع** **الامر** **من** **نبي** **الميزان**
تخفيف **في** **شدي** **فليس** **يحيى** **من** **مرتبة** **بالوسواس** **ان** **يصلي** **اذا** **من** **فرجه**
ولم **يحيى** **بشرط** **مثلا** **الا** **تفرد** **ببدا** **الطهران** **فان** **لنا**
من **قلنا** **لامام** **ابن** **حسن** **قصر** **رضي** **الله** **تعالى** **عنه** **ان** **امامنا** **لا** **يقول** **عطل** **مسته**
لطان **من** **من** **فرجه** **ابدا** **لو** **كان** **من** **تيسر** **عليه** **بمحمد** **بدا** **الطهران** **او** **لا** **قلنا**

له هات لنا عند ذلك بسند متصل منك البه في هذا المسئلة انه صرح بذلك
 ولعله لا يحد ذلك ابدا لاسيما وقد انعقد الاجماع على ان الاولى للشخص ما ان يخرج
 من الخلاف في كل عبادة اذا ما وقته الفاعلة في هذا اصطلاح صاحب الميزان
 وهناك نقول ان ذلك منها انه من على امامك بالجملة عن نفي الشرعية وعدم
 على العين التي من الشرعية كما اطلع عليها في نسخة المجهدين **ونقول**
 له ايضا ان انعقاد في وضع امامك الذي كان لا بد من مسئلة واحدة مما
 استنبطه من الكتاب السنة حتى يفقد لها محلها من السما وكقول الرضا
 هذا اذا قالوا انهم قالوا لا يثبتوا محمد بن الحسن كذب ذلك وان لم يرضوا
 تركه سواء اعتقدوا في جميع الامم المجهدين انهم كانوا لا يثبتونهم قولاً في
 الشرعية الا بعد فقههم النقي في ذلك عن السماع **فلو** **انا** **لامام** **حقيقه**
بغير **محدث** **من** **سفر** **وجه** **فليست** **منا** **لقال** **به** **ايض** **وحمله** **على** **اهل** **العاية**
من **الوسواس** **مثلا** **وعلى** **الاخبار** **العلماء** **لصاحب** **بترك** **الحديث** **على**
من **ابن** **الميزان** **وقد** **نقل** **على** **ذلك** **ما** **كان** **لنا** **لصاحب** **الفعل** **او** **الترك** **في** **مذهبهم**
عند **فعله** **ان** **كنت** **من** **اهله** **ولك** **تركه** **ان** **يجز** **عن** **فعله** **حسب** **او** **شرعا**
ما **يجز** **الحسني** **نحو** **وقد** **البحر** **الشرعي** **هو** **كما** **اذا** **انزلت** **الامام** **بوجاه** **ونه**
ما **من** **جميع** **او** **قاطع** **طريق** **مثلا** **وقد** **نقدم** **اول** **الميزان** **ان** **من** **ثبتها**
على **الترتيب** **الوجوه** **على** **التخيير** **فان** **يا** **ان** **تدخل** **عن** **ذلك** **وكذلك** **نقدم**
ان **كل** **من** **نازع** **من** **المقلدين** **في** **حمل** **الدليلين** **او** **الفولكن** **على** **خالين** **واذ** **ي**
ان **امامه** **كان** **يظن** **القول** **بالشديد** **او** **التخفيف** **في** **حق** **كل** **قوى** **بصغير**
طائفة **بالبقاء** **بالشغل** **الصحيح** **عن** **امامه** **او** **خطا** **بانه** **ادعي** **وكل** **من** **نور**
الله **تعالى** **قلبت** **وعرف** **مقام** **الامه** **في** **الويع** **وعده** **القول** **بالويع** **في**
الله **سمعتهم** **كلهم** **بان** **احدا** **منهم** **كان** **لا** **يفي** **احدا** **بخصه** **لان** **راه** **عنا**
ولا **بغيره** **الا** **ان** **راه** **قادر** **وان** **لم** **يكن** **صاحب** **الوقعة** **حاضر** **عند** **امامه**
حتى **افق** **الناس** **بذلك** **حتى** **ان** **صاحب** **هذا** **المورد** **يعرف** **جميع** **المسائل** **الواقعية** **امامه**
الا **قوى** **الصغير** **على** **التفضيل** **وقد** **نحج** **فقنا** **عقوة** **فلك** **والحمد** **لله**

اذ علم ذلك فيقال الكل مقلد

التسع من العمل بقول غير امامه في مصابيح الاحوال امتناع قد انقضت في وريح
 لانك تقول لنا انك تعتقد ان سائر ائمة المسلمين على هدي من هديس

مع اختلافها وتباينها ولذلك القول في مذهبها لا يمتنع من جهة الايمان بحجتها
 على سائر المذاهب الذين يشهدون بنبأها ونفاضة ما خشي من الله تعالى عليهم
 بالاشراق على من الشريعة المطهرة والكبرى واتصال جميع اقوال العلماء بها
 بخلاف جميع مذهب الخبيثين ومفادهم ترجع الى الشريعة المطهرة لا يخرج عنها
 من اقوالهم فلو وجدوا جميعها الى امر تنفي الشريعة المطهرة من تحقيق
 فامر عند صاحب هذا المذهب بخطه لا حرج على العلماء في قوله له اصدقها انما وان
 وقع ان احدا من المذاهب خطا اختلف في ذلك على من هو خطا في نفس الامر
 وانما هو خطا عند فقط لحفا من ركة عليه لا غير **وروي** عن الامام
 الشافعي رضي الله تعالى عنه انه كان يقول النسخة نصف الايمان قال
 الراسخ الجيزي هو الايمان كله با باعده الله فقال او هو كذلك **وكان**
 الامام الشافعي يقول من كان الايمان العبدان لا ينجح في الاصول ولا يقول فيها
 لم ولا كيف فصيل له وما في الاصول خالف الكجاء الستة واجماع الامة
 تنفق اي فنقول في كل ما طعن رينا او يفتينا امنا بذلك على علم من زنا فيه
 يقياس بذلك ما طعن علماء الشريعة فنقول امنا بكلام امتنا من غير حجة ولا
 جدال فان قلت فقل يصح لاحد ان الوصول الى مقام واحد من الامة المجتهد
 بالجواب نعم لان الله تعالى على كل شيء قدير ولم يرد لنا دليل على ضعفه ولا في
 غلب اوله الضعفة هذا لما اعتقده وتدين الله تعالى به وقد قال بعضهم
 ان الناس الآن يصلون الى ذلك من طريق الكشف فقط الام طريق النظر والاثبات
 فان ذلك مقام لم يدعه احد خذ الامة الادنية الامام محمد بن جرير وطه
 يسلمو له ذلك كما مر **وممنع** من ادعي الجتهاد لاطلاق الامامة المطابق للكتاب
 الذي لا يخرج عن قواعد العامة كابي القاسم اصبح مع مالك وكثيرا في شفع
 ابي حنيفة وكالم في الربيع مع الشافعي اذ ليس في قوة احد بعد الامة
 لا بد ان يبتكر الاحكام وينسخ جهام من الكتاب والسنة فيما علم ابد ومن
 ادعي ذلك قلنا له انتخرج لنا سائلا يستدل احد من الامة استخراجا فانه يخرج
 فليسا من ذلك مع ما قدمناه انما من سعة قدرة الله تعالى لا سيما القرآن لا
 تنقضي عجايبه ولا احكامه في نفس الامر فاعلم ذلك الحمد لله رب العالمين
فرض وما يوجد من الميزان عدم انكار اكار العلماء في كل عصر
 على من انتقل من مذهب **المذهب** الامم التي ما يتبعها الى الاذهان من
 قوم الطغاة في ذلك الامم التي خرج من مذهب لا غير بديل لا يبرم كذلك المستقل

على المذهب الذي انتقل اليه اذ المذاهب كلها عند طرقي الجنة كاسيا في بيانها
 الامثلة المحسوسة انما الله تعالى وكل من سلك طرقيها اوصلة الى السعادة
 والجنة **وكان** الامام ابن عبد البر
 رحمه الله تعالى يقول في بياننا على احد من الامة انه امر بحجابه بالترام مذهب معين
 لا يرى مخالفة **بل** المنقول عنهم نفهم من هذه الناس على العمل بغيرها
 بعضا لا يتم كلامهم على هدي من ربه **وكان** يقول ايضا لم يبلغنا في حديث
 صحيح ولا معتق ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر احد من الامة بالترام
 مذهب معين لا يرى مخالفة وما ذلك الا لان كل مجتهد مضيق **ولفت**
 القرافي لاجماع من الصحابة رضي الله تعالى عنهم على ان من استنفذ ابا بكر وعمر
 رضي الله تعالى عنهما وفلهما فله تعدد لسان سينفي غيرهما من الصحابة
 به من غير تكبر واجمع العلماء على ان من استلم فله ان يفكر من شام العلماء
 بغير حجة ومراعي دفع هذين لاجماعين فعليه الدليل القوي **وكان** الامام
 الرزائي من ائمة المالكية يقول يجوز نقله بكل من اهل المذاهب النوار
 وكذلك يجوز الانتقال من مذهب الى مذهب لكن بثلاثة شروط **الاول**
 ان لا يجمع بينهما على وجه يخالف اجماع من نزوح بغير صداق ولا ولا
 فان هذا الصنوع لم يقل بها احد **الثاني** ان يقصد من نقله الفصل
 يلوغ احسان اليه **الثالث** ان لا يقصد وهو في عمادة عن دونه كان
 يعكس في الرخصة من غير شرطها انتهى **وقال** القرافي يجوز الانتقال
 من جميع المذاهب الى بعضها بغيرها في كل ما لا ينقض به حكم حاكم وذلك
 في اربعة مواضع ان يخالف اجماع او النص او القياس **الحلي** او القواعد انتهى
قال الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى عنه **وممن** بلغنا انه انتقل
 من مذهب الى اخر من غير تكبر عليه من علماء عضو الشيخ عند المرحوم ابن حجر
 كان من اكار المالكية **فلما** قدم الامام الشافعي بعد ادنعه وقرا كتب موثقة
 عليه **وهذه** محمد بن عبد البر **عند** الله
 بن عبد الحكم كان على مذهب الامام **ملك** فلما قدم الامام الشافعي الى مصر
 انتقل الى مذهب **وصار** تحت الناس على اتباعه ويقول بالحوال هذا بين
 مذهبها ما هو ثم يغفركه **وكان** الامام الشافعي يقول ترجع الى مذهبك
 فلما مات ايك فلا انت الامام الشافعي جمع كما قال الامام الشافعي وكان يظن

ان الامم يختلفون على حكمة ورثة تبعه فلما استخلف ابو بكر بن عبد الله
وصحت فراسته الشافعي رضي الله تعالى عنه **وهذه** ابراهيم بن خالد
التبادي كان خفيا فلما اذبح الشافعي خياد سر مذهب **وهذه** ابراهيم بن خالد
ومنه ابراهيم بن خالد كان له مذهب فتركه وانبع الشافعي **ومنه** ابراهيم بن خالد
الترمذي راس الشافعية بالعراق كان اول خفيا فلما حج راي ما يقتضي انتقاله
لمذهبه الشافعي فنفق على اربعة وعشرين من اصحابه **افقي** **ومنه** ابراهيم بن خالد
الصحابي كان شافعيًا ونفقته على جلاله المزيه تحول خفيا فمعه ذلك **ومنه** ابراهيم بن خالد
الخطيب النوري الحافظ كان حنبليًا ثم عمل شافعيًا **ومنه** ابراهيم بن خالد صاحب
كتاب الحسب في اللغة كان شافعيًا تبعه الوالد ثم انتقل الى مذهب مالك **ومنه** ابراهيم بن خالد
السنيدي ابي ابي الاصولي المشهور كان حنبليًا ثم انتقل شافعيًا **ومنه** ابراهيم بن خالد
الشيخ نجم الدين بن خلف المقدسي كان حنبليًا ثم انتقل نفقة على الشيخ موفق
الدين ودرس في مذهب ابي عمر ثم تحول شافعيًا واتفق شانه **ومنه** ابراهيم بن خالد
محمد بن الدخان النوري ثم انتحول شافعيًا ثم غرت وطلبه من الحق بالنظام
لما كثر صاحبها الايزال فيها الشافعي المذهب لم يكن هناك احد علم منه بالفقه
والحق **ومنه** ابراهيم بن خالد بن علي الدين فتيق العبد كان اولها كليا تبعه الوالد
ثم تحول الى مذهب الشافعي **ومنه** ابراهيم بن خالد بن علي الدين فتيق العبد كان
كان حنبليًا ثم انتقل في مذهب الشافعي **ومنه** ابراهيم بن خالد بن علي الدين فتيق العبد كان
على مذهب اهل الظاهر ثم عمل شافعيًا اتفق كلهم الحلال السبوطي رحمه الله
وقال صاحب جامع الفتاوى من الحقيقة يجوز للحنفي ان ينتقل الى
مذهب الشافعي وبالعكس لكن بالكتابة اعلى مسألة واحدة فلا يمكن كما
لو خرج دهر من يد حنفي وسأله ولا يجوز له ان يصلي قبل ان يغتسله
اقتداء بمذهب الشافعي في هذه المسئلة فان صلى بطلت صلاته **وقال**
بعضهم ليس لما في ان تحول من مذهب الى مذهب خفيا كان او شافعيًا والمشتهور
غيره كما سيأتي **وقال** بعضهم يجوز للشافعي ان يحول خفيا ولا بد من
السبوطي وهذه دعوى لا برهان على **وقال** اذ كانا اهل المذاهب في الذكر
على من كان مالكا ثم عمل خفيا او شافعيًا ثم تحول بعد ذلك حنبليًا ثم رجع
الى مذهب مالك **وقال** انا بطبرستان النكير على المنتقل لرفع امانة التاجيب
بالمذاهب **ومنه** ابراهيم بن خالد بن علي الدين فتيق العبد كان
المذاهب **ومنه** ابراهيم بن خالد بن علي الدين فتيق العبد كان

وهذه ابراهيم بن خالد بن علي الدين فتيق العبد كان

الاختلاف في طلب العلم وعلت على الثاني اعلم فينبغي ان يحول بحسب وان خير ما يستعمل
ان يحول ايضا كالوقوت القليلة هذا اياما وهذا اياما التوفيق الروضة فلو لا
ان علما السلف ما اوانه لغير ذلك بال ما اقر من النقل من المذاهب فلو لا
علمهم بان الشريعة تشمل المذاهب كلها وتعمها لا يكرها اقتداء النكير لا يحلوا امر
الشلف من امرين **اما** ان يكونوا قد اطلعوا على غير الشريعة ولاقوا اتصال جميع
المذاهب بها او تمكنوا على ذلك اياما بصفة كلام الامة وبشكلهم ان كان
احد المذاهب البوم ليس يصنع من يتنقل من مذهب الى غيره **قلنا** له ينس ما
قلت انت لان امام مذهبك الشيخ جمال الدين الحارثي رحمه الله تعالى اقام
القراقي حوزا ذلك **فقولنا** هذا مقصود محض فان الامة كلها في الحق سوية
وليس مذهبها اول ولا شريعة من مذهب **وقد** قيل الحلال السبوطي رحمه الله
تعالى عن حنفي بقول **يجوز** الانسان ان يحول خفيا ولا يجوز العلوان فيحول
شافعيًا او مالكيًا او حنبليًا **فقال** قد نفقنا من اننا قلنا ان هذا علم
من قابله لا دليل عليه من كتاب ولا سنة **ولم** يرد لنا في حديث صحيح ولا
صحيح ممتنع احد من امة المذاهب على غير ما على العقين والاستدلال بقدر
رؤي حنيفة رضي الله تعالى عنه لا شبهة **ولو** صح لوجب قبل ذلك
كل حال ولم يحول قبل ذلك غير البتة **وهو** جازي الاجماع وخلاف ما رواه
الشيعة في كتاب الدخول عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم **قال** ما او يتيم من كتاب الله فالعمل به واجب العذر اهدى تركه
فان لم يكن في كتاب الله فستة الى ما ضية **فان** لم يكن في سنة فاكل الشافعي
لان اصحابه اخرجوا في السما فاما اخذوا به فقد اهدى ثم واصلوا في اهل السنة
التمني **قال** الحلال السبوطي رحمه الله ان من من خصيص يحرم الانتقال الى مذهب
الاهل طرد ذلك في بعض المذاهب **فيقال** لا يجوز الانتقال من مذهب المتقدم
الى مذهب المتأخر كالشافعي الى حنفي او المالكي **والحنفي** لا يحول شافعيًا دون
العكس **وقال** قول الاول عليه السلام هو مردود على صاحبه **قال** صلى الله عليه
وسلم **كل** عمل ليس عليه امرنا باثورة انتهى **ويرا** بين فتوى اخويه مطلقا
فصحت على اعنفا وان ساير اية المسلمين على هدى من بهم وان نقاوا
في العلم والعرض **والجوز** لحد التفضيل الذي يودي الى نقص غير
اسمه فما سأل في ما ورد في تفضيل الانبياء عليهم الصلاة والسلام فقد حرم
العلماء التفضيل الذي يودي الى نقص في الاختلاف لا سيما ان ادى ذلك الى

الاجابة

حسام ووفية في الامراض. وقد وقع الاختلاف بين الصحابة في الفروع وهم جز الامة
والمتبعين ان احادهم خاص من قال بخلاف قوله ولا عاده ولا نسبة الى الخطا ولا قصو
نار. وفي الحديث اخلاق ائمتي رحمة وكان الاختلاف على من قبلنا عذرا او قال
ص. كما انتهى. ومعنى رحمة ائمتي توسعة على الامة ولو كان احد من الامة مخطيا في
نفس الامر لما كان اخلافا لهم رحمة. **قال** وقد استنبطت من حديثي
كأنهم ينفردون بغير ائمة بغير ائمة اذا اقتدوا بآي امام كان ائمة ديننا
لانه صلى الله عليه وسلم خيرها في الاختلاف من يتبعها من غير تعيين
وذلك لا يكون لهم طهر على فدي من ولفهم. ولو كان المصيب من الجند
والعدا والباقي مخطيا لكانت الهداية لا تحصل لمن قبلنا الباقي. وكان
يبدل من يقول في حديث اذا اخمد الحاكم وخطا فله اجر وان صايفه
اذا ان المراءو خطا هنا عذر مصادقة الدليل لا نقدر لا الخطا الذي يخرج
صاحبه عن الشريعة اذ يخرج به عن الشريعة لم يحصل له به اجر انتهى وقد
دعاهم ائمة ائمة على الامام ملك رضى الله تعالى عنه. فقال له صلى الله عليه
الله افرق هذه الكتب التي فيها الشريعة في بلاد الاسلام واحملها الى الامة
فقال له يا امير المؤمنين ان اخلافا لعلنا رحمة من الله على هذا الامة وكل من تبع
ما يصح ذلله عنده وكل يريد الله تعالى. وكان الاماموا لك يقول
كثيرا ما تاور في هارون الرشيد ان يعلق كتاب الموطا في الكعبة ويحمل الناس
من يافيه فقلت له لا تنقل لان ائمة رسول الله صلى الله عليه وسلم
المتفوق في الفروع وتفرق في البلاد وكل مصيب فقال اراكم الله توفيقا
يا ابا عبد الله. فانظروا اخي ان كنت ما لكيا الى قول امامك وكل مصيب
وتمت شيخنا شيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول لما حج المنصور
قال للمامور ما لك الى عرومت على ان امر بك هذه التي وضعتها فكتبت ثلاث
ثم الى كل مضر من اضرار المسلمين وامرهم ان يعملوا بما فيها ولا يتعدوه
الا غير. فقال الامام ما لك رحمه الله تعالى لا تنقل ذلك يا امير المؤمنين
فان الناس قد سمعت اليهم قلوبا وسمعوا الحافيت وروايات واخذ
كل قوم بما سنوا اليهم وذاقوا الله تعالى به فدع الناس وما اختاروا لانفسهم
في بلادهم. **وقرئت** بخط الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى
ما نصه جنس ما له بعض الناس عن الانتقال من مذهب الى اخر الذي قول به
اذا اختلفوا احوالا. احدها ان يكون الجاهل له على الانتقال امراد يتوبوا

انفسهم الحاجة الى الرقابة لا ينفقه به حصول وظيفة او مرتبة او قرب
من الملوك والابرار الدنيا فمذاحمهم فمذاحمهم فمذاحمهم فمذاحمهم فمذاحمهم
الثاني ان يكون الجاهل له على الانتقال امراد يتوبوا كذلك لكنه عاصي لا يعرف الفقه
وليس له من المذهب سوى اوسم كغالب المباشرة اذا كان الدولتو خداهم
وخذاهم المداين مثل هذا امره خفيف اذا انتقل عن مذهب الذي كان مذهباً
منفصلاً ولا يبلغ الحد الشرعي لانه الى الآن عاصي لا مذهب له فهو كل من سجد
له اتخذ مذهباً بآي مذهباً من مذاهب الامة. **الثالث** ان يكون الجاهل
له امراد يتوبوا كذلك ولكن من الغدور الزيادة على ما يلحق حاله
وهو فقيه في مذهبه واراد الانتقال لغرض الدنيا الذي هو من شوائب
نفسه المدعومة فمذاحمهم. **وربما** وصل الحد التحريم لئلا يسهل بالاحكام
الشرعية لمجرد عرض الدنيا. مع عدم اعتقاده في صحة المذهب الاول لانه على كل
فدي من تبادوا فنفذانه على كمال الهدي ما انتقل على مذهبه. **الرابع** ان
يكون انتقاله لغرض ديني ولكن كان في مذهب مذهباً وانما انتقل ليرجع
الى مذهب اخر عنده ما راد وضوح اوله وفوق مدارك فمذاحمهم عليه
الانتقال او بخوله كقال الرافي. وقد اقر العلماء من انتقل الى مذهب
الشافعي جنس قدر مضر وكانوا خلفا كثير من ائمة الامام مالك. **الحال**
ان يكون انتقاله لغرض ديني لكنه كان غار بامر الفقه وقد استقل
بمذهب فمحصل منه على نبي. **ووجه** مذهب غير استعمل عليه بحيث
يخو ائمة اذراكه والنفقة فيه فمذاحمهم عليه الانتقال قطعاً
ويجوز عليه التحلف لان نفقة مثله على مذهب امام من الامة الاربعه
خير من الاستمرار على الحمل لانه ليس له المذهب سوى ائمة والافاقه على
الجند نقص عظيم في التوفيق وفي ان تصح تعدياً. **والسؤال**
السبب في اظن ان هذا هو السبب في تحول الطحاوي حنفياً بعد ان كان
شافعياً فانه كان يقرأ على حاله امام المروزي فتعش عليه الفهر يوم الحلف
المروزي انه لا يجي منه شي كان انتقل الى مذهب امام الى حنيفة ففقد الله تعالى
عليه وصنف كتاباً عظيماً شرح فيه المعاني والآثار. **وكان** يقول
لوعاش خالي في راي اليوم لا كفر عن ميثمه. **السؤال** ان يكون انتقاله لا
لغرض ديني ولا ديني بان كان مجردا عن القصد من طبعاً هذا الجور مثله
المعاشي. **اما** الفقيه فيكره له او يمتنع منه لانه قد حصل نفقة

ذلك المذهب الاول ونحتاج الى من اخر يحصل فيه فقه المذهب الاخر فيستدل
 ذلك عن اقول اقم الذبح والعل بما تعلّمه فبالك وقد توفيت قبل تحسين مقصود
 من المذهب الاخر فالاولى مثل هذا انك فلان اتفق كلام الجلال السيوطي رحمه الله تعالى
وقد بان لك يا اخي من جملة ما قورناه في هذا الفصل من عدم
 امكان اهل التصور والامراض على من انتقل من مذهب الى اخر انهم كانوا يرون
 الشريعة واسعة وان يجمع الامة على هذا من رتبهم وودائعهم اهل الكشف
 على ذلك ولا يخفى ان يجمع متاهلهم على خلافه وقالوا كل قول من اقول اعمله
 الامة موافق للشريعة في نفس الامر وان لم يطهر لتعويض المقلد ذلك كان
 كل قول من اقول اعمله الامة للشريعة موافق للشريعة من غير نقد وان
 من عمل بما اتفق عليه العباد اظهر مكانه عمل بغير الشرائع الانبياء واما
 كان له من الاجر كاجمعي اتباع الانبياء اظهر اكراما لامة محمد صلى الله عليه
 وسلم وسمي **سيد عليا الخراساني** يقول كل من نور الله تعالى
 قلبه علم ان يكون العباد على من انتقل من مذهب الى اخر لعلمهم بان الشريعة تعمهم
 فلم يفرقوا بينهم **فيقول** من رجع قول امامه على غيره على انه لم يبلغ الى مقام
 الكمال قال قوله ذلك وقد قدنا في انضاج الميزان في حجب اعتقاد
 الترجيح على كل من لم يصل الى الاشراف على العين الاولى من الشريعة وبه خرج
 امام المؤمنين وابن السكيتي والقرطبي والكاظمي وغيرهم وقالوا بالاجماع
 يجمع عليهم التقيّد بمذهب امامهم الشافعي ولا يفرقوا لكونهم في العبد
 عند التقيّد لا خصوصية للاهل الشافعي في ذلك عند كل من سلم من التعصب بل
 كل مقلد من مقلدي الامة عليه اعتقاد ذلك في امامه ما اذا لم يصل
 الى شهود عين الشريعة الاولى **واما قوله** صلى الله عليه وسلم الامة من قبش
 فيجمل ان يكون مرادة الخلافة **وتحتمل** ان يكون مرادة امامة الدين واذا
 نظروا لاحتمال سقط الاستدلال وقد نفس العباد فوجدوا غالب
 الامة المتخذين من الموالى كالامام الحنفية والامام مالك فانه من شى
 اصبح **والنخبة** من النخبة وهو قوم من الامم لا من قبش **وتحتمل** الحسن
 والامام احمد شيبانين وهما من رتبة الامم لا من قبش ولا من قبش والنوري
 من قبش من قبش **ولذلك** يجوز الاوراع من الموالى واضى اهم

فصل في بيان استحالة خروج

من اقول الامة المحمديّة عن الشريعة

وذلك لانهم كانوا قد وعدوا بما هم على الحقيقة التي هي اعلى مرتبة الشريعة
 كما ينفعنا على ظاهر الشريعة على حد سواء وانهم كانوا على الحقيقة ايضا خلاق
 ما ينفعه بعض المقادير فيهم **فكيف** يصح خروج شى من اقول اعمله الشريعة
 ومن اراد ان يخلو جاهل عقول الامة قوالا لهذا كانوا على الحقيقة خلاق
 ما ينفعه بعض المقادير والشريعة معا وان في ذرة كل واحد ان يفسد الامة
 الشريعة على مذهبه ومذهبه غير محكم مرتبة هذه الميزان فلا يحل في احد
 الى النظر في اقول اعمله **لكنهم** صلى الله تعالى عنهم كانوا اهل انصاف
 واهل كشف وكانوا يقولون ان الامم تستقر في علم الله تعالى على عدة مذاهب
 مخصوصة لا على مذهب واحد **فان** كل واحد من تعدد عدة مسال عرق
 من طريق كشفها انها تكون من جملة مذهب غيره فتركوا الاجتهاد من طريق
 الانصاف والاتباع لما اطعمهم الله تعالى عليه من طريق تسعها انه اذله
 تعالى الامر يا ابا البشر القرب الشريعة والرغبة في السنة **والخلق** عليه
 الاوليا على قسمة الارزاق المحسوسة لكل امتان **فانظر** يا اخي
 في اقول الامة المذهب الواحد هو ان يفتقد مسلكه شديد في اخرى وبالعكس
 كما ساقى بسطه في توجيه اقول الامم ابواب الفقه ان شاء الله تعالى
وسمعت سيد عليا الخراساني رحمه الله تعالى يقول
 اما ايدي الامة المذاهب ما هم بالشى على قواعد الحقيقة مع الشريعة
 اعلاما لاتباعهم بانهم كانوا على بالطريقين **وكان** يقول
 لا يصح خروج قول من اقول الامة المحمديّة عن الشريعة مع اطلاقهم
 على مواد اقول الامم من الكتاب السنة واقوال الصحابة **ومع** الكشف
 الصحيح ومع الجماعة في حق احدهم روح رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وسواله عن كل شى في فوائده من الادلة على هذا من قولك يا رسول
 الله امر لا نقطة ومساخنة بالشروط المعروفة من اهل الكشف وكذلك
 كانوا انساب الفقه صلى الله عليه وسلم عن كل شى في فوائده من الكتاب السنة قبل ان
 يكونوا في كتبهم ويدنو الله تعالى به **ويقولون** يا رسول الله قد بينا
 لنا مبرأة كذا ونمنا كذا من قولك الغلاني كذا يعل ترفضه ام لا ويعمل
 بقبض قوله واشارته وموقوف فيما ذكرناه من كشف الامة ومن اجابهم

رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث الارواح قلنا له هذا امر خفي ذكره الله تعالى
ببعض وان لم تكن الائمة المجتهدون اولياء الله ولي على وجه الارض **وقد اشتهر**
عن كثير من الاولياء الذين هم دون الائمة المجتهدين في المقام يتبعين كانوا لهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم كبروا ونصدهم انهم عصمهم عن ذلك كسدي
الشيخ عبد الوهم الفناوي **وسيدنا الشيخ ابو مدين المغربي** **وسيدنا**
السفود بن ابي العسار **وسيدنا الشيخ ابراهيم الدسوقي** **وسيدنا**
ابي الحسن الشافعي **وسيدنا الشيخ ابي العباس المريني** **وسيدنا**
ابراهيم المتنولي **وسيدنا الشيخ جلال الدين السيوطي** **وسيدنا**
الشيخ احمد الزواوي الجبيري وجماعة ذكرناهم في كتاب طبقات الاولياء
ورأيت ورقة خط الشيخ جلال الدين السيوطي
عند احد اخواني هو الشيخ عبد القادر الشاذلي مراسلة شخص له
في شفاعته عند السلطان قايتباي رحمه الله تعالى **اعلم يا اخي**
فذا جمعت برسول الله صلى الله عليه وسلم الى وقتي هذا خمسة وسبعين
مرة بقطعة ومثاقفة **ولو لا اخوتي من اخوانه صلى الله عليه وسلم**
عني سيمتدحولي للولادة لطلعت القلعة وشفت فبك عند السلطان
والى رجل من خدام حديثه صلى الله عليه وسلم **واحتاج اليه**
الا حاديت التي ضعفها المحدثون من طريقتهم **ولا شك ان نفع ذلك**
ارجح من نفعك انت يا اخي اتقي **ويوجد الشيخ جلال الدين في ذلك**
ما اشتهر عن سيد محمد بن المارح لرسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم انه كان يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطعة ومثاقفة
وكما سمع كلمة من داخل القبر المكرم ولم يزل هذا مقامه حتى طالت منه شخص
من الحراوية ان يسفع له عند حاكم البلد فلما دخل عليه احبسه على سباطه
فانقطعت عنه الروية فلم يزل يبطلت من رسول الله صلى الله عليه وسلم الرواية
حتى تراه من بعد فقال تطلب رؤيتي مع جلوسك على سباط الظلمة لاس
لك الى ذلك فلم يتلغنا انه رآه بعد ذلك حتى مات اتقي **وقد بلغنا عن**
الشيخ ابي الحسن الشاذلي ووليدته الشيخ ابي العباس المريني وغيرهما انهم كانوا
يقولون لو اخفقت عنار روية رسول الله صلى الله عليه وسلم ما احدثنا
انفسنا من حلة المسلمين **فاذا كان هذا قول اخواننا الاولياء الائمة المجتهدون**
اول هذا المقام **وكان سيدنا علي الحواص رحمه الله تعالى يقول**

لا ينبغي لمفلس ان يتوقف في العمل بقول من اقوال ائمة المذاهب ونظما للمتم
بالدليل على ذلك لانه سواء ادب وحقته **وكيف ينبغي التوقف في العمل**
بالقول قد ثبت على صحيح الاحاديث وعلى الكشف الصحيح الذي لا يخاف
الشرعية ابدا **فان علم الكشف اخبارا بالامور على ما هي عليه في نفسها**
وهذا اذ لحقته وحديثه لا يخالف الشريعة في شيء بل هو الشريعة بعينها
فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخبر الا بالوقائع لعصمة عليا
والظن اتقى **وسياق بيان ذلك قريب ان شا الله سبحانه وتعالى **وسمعت****
سيدنا ومولاي عليا الحواص يقول لا ينبغي لمفلس ان يرا كان
ائمة المذاهب رضي الله تعالى عنهم وارسلهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم في علم
الاحوال وعلم الاقوال عا خلا ما يتوهمه بعض المتصوفة حيث قال المجتهدون
لم يرنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعلم الا فقط **حتى ان بعضهم**
جميع ما علمه المجتهدون كمن زرع علم رجل كامل عندنا في الطريق اذ الرجل لا
يكل عندنا حتى يتحقق مقامه ولا يسمعه معلوم لغيرنا لا ربح في قوله تعالى هو
الاول والاخر والظاهر والباطن ومولانا المجتهدون لم يحققوا سوى يعلم خبر
الظاهر فقط لا علم لهم بعلوم خفية الارزاق لا يعلم الحقيقة اتقى
قلت **ومذا كلام جليل** احوال الائمة الذين هم واداء الارض وقواعد الدين
وسمعت سيدنا ومولاي عليا الحواص رحمه الله تعالى يقول
كل من نور الله تعالى قلبه وحيد مذاهب الائمة المجتهدين واسماهم كما تتصل
برسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق السند الظاهر بالنعمة **ومن طريق**
امداد قلبه صلى الله عليه وسلم بجمع قلوب علما ائمة **فا انقذه صباح**
عالم الامر مشكاه نور قلبه رسول الله صلى الله عليه وسلم **وسمعت**
من اخري يقول ما من قول من اقوال المجتهدين ومقلد بهم الا ونتمى سنده
برسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يحزن بل يحضره الله تعالى الذي يحل التكليف
من طريق الظاهر والسند الباطن الذي هو علم الحقيقة الموقفة بالعضة
من نقل علمها على الحقيقة لم يصح منه خطا في قول من اقواله ما يقع الخط
في طريق الاجتهاد فقط **فما يقال ان جميع ما رآه المجتهدون بالسند**
الصحيح المنقول يتفق سنده الى حضرة الحق جل وعلا فذلك يقال فيما
نقله امثال الكشف الصحيح من علم الحقيقة وذلك لان جميع مصانيع علما
الظاهر والباطن قد انقذت من نور الشريعة فاما من قول من اقوال المجتهدين

ومعقباتهم لا يؤمنون بها قولا من الحقيقة لا شك عندنا في ذلك انتهى **فهم**
سبقت تأييد كل كلام أئمة الشريعة بتوجيهي كل كلامي من الحقيقة
في كل مسألة من باب الظاهر إلى الخفاء في الفقه كاسيا في بيانها في شيء
الله تعالى ولا أعلم أحد استيقني إلى الزم ذلك في كتاب كل ذلك نقوبة لقلوب
الطلبة من مقلدي المذاهب لم يعمدوا بظاهر أئمة من غير تفكير وبيان إذا
زاد الحقيقة تؤيد الشريعة المستنبطة وعكسه انتهى **وتمت**
أخي فضل الدين رضي الله عنه ورحمة وقد جاد له فقيه في
مسئلة يقول الله ما من أحد من أئمة المذاهب مدعيه الأعلى قواعد الحقيقة
المؤيدة بالكشف الصحيح ومعلوم أن الشريعة لا تخالف الحقيقة أبدا
وأما تخالف الحقيقة عن الشريعة في مثل حكم الحاكم بشهادة شهود الزور والذين
اعتقد الحاكم عدلهم فقط فلو كانوا أشهدوا أعداء ما تخلفت الحقيقة
عن الشريعة مكل حقيقة شريعة وعكسه **و** انضاح ذلك أن الشارع
أمرنا بأجر الخيال الناس على الظاهر وبما نأمن أن نغفل ونظروا في قلوبهم
رحمة الله الأئمة **فان** تعالى سبقت رخصتي غضبي ولا تسبق الرحمة
الغضب الأكبر وقوع الناس في المعاصي والزور وزيادة ذلك على الطاعات
والصدق فافهم وعلى هذا الذي قرأناه يكون لجزء الحكماء الناس على الظاهر
من الشرع المقرر بتقرير الشارع ونظير ذلك أيضا استكشافا وبما المكلف
يفعل التكليف ظاهر وقد يكون في باطنه زيدا في ظاهره ما أظهره لنا
وإن كان مراد الشارع بشريعة حقيقة إنما هو ما وافق فيها ظاهر الباطن
من شهود الزور أو شهود غير مؤمنين كل من هو على شرع مطلقا في نفس الأمر حتى
يقال بالحقيقة إنما ذلك باطل من غير الدين **فان** فتمت يا أخي ما قرأته لك
انفدح لك الجمع بين قول من يقول أن حكم الحاكم ينفذ ظاهره وباطنه وبين من
يقول أنه ينفذ ظاهره فقط إلى في الزيادة والآخر **وقد** ينصص الحق تعالى على
وعلا المنصص الشرع فينفذ حكم الحاكم بشهادة الزور ظاهره وباطنه كما
نقض الأئمة فسباح شهود الزور في الآخر ويعقوب عنهم وعشي حكم الحاكم
مسئلته كما ينبغي بشهادة العدو ولا يرضى الحضور كذا ذلك فضلا من الله ورحمة
عباده وسنرا على فضائلهم عند بعضهم نفعا **وفي الحديث** ان محضنا
مات في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فشهد الصحابة ما ينفق به الشئ لا إلا
بكر الصدوق فأنشأ الله تعالى إلى ما جوله صلى الله عليه وسلم أن الذين شهدوا

في بيان بالسوادقون ولكن الله تعالى أجاز شهادة الخبير بتركه له انتهى وذلك لأن
نقل الصدوقية تقتضي أن لا يرى صاحبها من الناس إلا محاسنهم قياسا على ما طنه
مؤلفهم **وسمعت سيدي عليا الخواص** يقول لا يكمل إيمان العبد
بأن يراعي أئمة المسلمين على قدر من رتبهم لأن تلك طرق القوم وأما أصحاب
الحقيقة من غالب المقلدين فمنهم من لا يعتد في غير ما يمدحون ولو شكوا في ذلك
وفي قلوبهم منه حرج **فان** كما أن حكموا أحد من هؤلاء المحققين بهذا الاعتقاد
الشرعي لا يعتدوا بسلوك **فان** شككت يا أخي في قولي هذا فاعرض عليه
أقوال المذاهب وقول كل واحد عمل يقول غير ما ملك فانه لا يطعنك في ذلك
وكيف يطعنك ذلك أنت تريد من هذه قواعد منه عند ولو سلم لك
ظاهرا لا يقدرك على انتزاع قلبه بذلك باطنا **فان** وقد بلغنا أن من وراء
التميز جماعة من السافعية والحقيقة يعطرون فيهم رخصا لا يقووا على
الجدال وأما من بعضهم محقق انتهى **و** قد قرأنا في فصل انتقال المقلد
من مذهبه إلى مذهب تحقيق الحاشي في ذلك **ع**
يا أخي إن أئمة المجتهدين ما استواء ذلك لا لبس أحدهم وسعه واستنباط الأحكام
الكامنة في الكتاب والسنة **فان** الاجتهاد مشتق من الجهد واللبا العتق انجاب
الفكر وكثرة النظر في الأدلة **فان** الله تعالى يحرم جميع المجتهدين عن قول الحق
خيرا **فانهم** لو استنبطوا الأئمة الأحكام من الجواب والسنة ما قد أحسن
من غير مخرج على ذلك الأمر **فان** قلت غدا دليل المجتهدين في زيادة علم الأحكام
التي استنبطوها على صريح الجواب والسنة وهل لا كانوا وفقوا على حد ما ورد
صريح فقط ولور يرد على ذلك من الحديث ما تركت شيئا فيكم إلى الله لا يؤخذ
امر بكم به ولا شيئا بعدكم عن الله لا يؤخذ بغيركم عنه **فان** الجواب دليلهم على ذلك
الاتباع لرسول الله صلى الله عليه وسلم في بيئتهما اجماع القرآن مع قوله سبحانه
وتعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء فانه لو لاين لنا كيفية الظاهر وأصله لا
وغير ذلك ما اهتدى أحد من المقلد من استخرج ذلك من القرآن ولا كتاب
نقروا عدد ركعات الفرائض ولا النوافل لا غير ذلك ما سياتي في الفصل الآ
عقبه ان الله تعالى **فان** ان الشارع يتر لنا بسببه ما اجماع في القرآن وكذلك
الاجتهاد المجتهدون ينفوا النما اجماعا حديث الشريعة ولو لا بناء على
لنا ذلك لبقيت الشريعة على أحاطها وهذا القول في أهل كل دور بالسنة
للدور الذي قبلهم إلى يوم القيمة **فان** الأحكام المرفوعة في كلام علماء

الامة الى يوم القيمة ولو لا ذلك ما شئت الكتب ولا عمل على الشرح خوفا من فائت
 فان قلت **فما وقع من رسول الله صلى الله عليه وسلم** لم يثبت له الاية من الحق
 في شأن الصلاة كان اجتهاد امته ام لا **فلجواب** كما قاله الله تعالى في ذلك
 منه اجتهادا **فان الله تعالى لما فرض على امته الحسن** صلى الله عليه وسلم **ترادى الى موسى**
 عليه الصلاة والسلام ولم يقل شيئا ولا اعترض ولا قال هذا كبر على امي
 لما قال له موسى ان امك لا تقبل ذلك وامره بالبراحة فيصلي الله عليه
 وسلم مخيرا من حيث وفور شفقته على امته **ولا سئل له الى امر ربه**
 فالحق في الترجيح في اي الحالتين اوله وهذا هو حقيقة الاجتهاد فلما رجع عنده
 اندراج ربه رجع بالاجتهاد الى ما يوافق قول موسى عليه السلام وامضى
 ذلك في امته بآدم من ربه عز وجل **فان لم يمت ما ذكرناه علمت ان** في
 شريع الله تعالى اجتهاد المجتهدين بانفسه الى لا ينسحق وفيه انظر
 الناس به كما ان في اجتهاده صلى الله عليه وسلم انصبا بالساو خيرا فالتوى
 عليه السلام لانه رعا قدره اذ جعل في نفسه وباعمل **فوجد الله تعالى ارحم**
 عباده **ولوانه** كان انبي عليه السلام صلا كان يقوم على علمه الله
 تعالى لا يحلف نفسا الا بغيرها **فان الله تعالى خير قلب موسى عليه**
 السلام حين استسعر الدمر على قوله يقول تعالى ما تبدل القول الذي
 فاضر موسى ان امر اجتهاد موسى كانت في محلها لكون القول كان من الحق تعالى
 على سبيل ارادة اظهار ربه على رسوله صلى الله عليه وسلم نشرها له سر
 بذلك وعلم ان في الحضرة الالهية ما يقبل التبدل والتشعير منه مالا
 نقبل ذلك **فقد بان لك يا اخي** ما قرناه من اجتهاد المجتهدين وهو
 كلام يقين ولعلك لا تجد في كتاب **والحمد لله رب العالمين**

فصل في اقبال القائل في فائدة في تاليف

ومن المعلوم ان من جميع المذاهب يعلمون ان كل من عجز عن العربية بجورلة العمل بالحق
 فلجواب **ان ما قاله هذا القائل صحيح** ولكن اصل المذاهب اذ علموا بالاختص
 يعملون بها وعندهم منها خسر وقت في نفوسهم لغيره من غير فهم بوجوبها
 وموافقها للكتاب والسنة بخلاف صاحب هذه الميزان فانه يعمل بها مع الشرح
 القلب لمعرفه توجيهها وموافقها للكتاب والسنة **وابن** هو على يقين
 من صحة ما دونه من هو على شك فيها فاعلم ذلك وتحققه فانه يقين والله اعلم

فصل في بيان حلال من الامثلة

من الامثلة المحسوسة التي يعلم منها انصاف اقوال المجتهدين ومطابقتهم بعين
 الشريعة الكبرى فتأملها ترشد انشا الله تعالى والله اعلم **وسأله**
 المحقق **هكذا ارحم الله من صورها** فانها غريبة **كانت** في الصفحة

الثانية

في حلال في حقه

في حلال في حقه

في حلال في حقه

في حلال في حقه

في حلال في حقه

في حلال في حقه

في حلال في حقه

في حلال في حقه

في حلال في حقه

في حلال في حقه

في حلال في حقه

مثال حضرة الوحي وتفرع له احكام ومنها نص هذا

حضرة الوحي التي لا تكيف

حضرة العرش

حضرة الكرسي

حضرة القلم الاعلى

حضرة اللوح المحفوظ

حضرة الواع والمحور الاشياء

حضرة جبريل عليه السلام

حضرة محمد عليه الصلاة والسلام

حضرة الصحابة رضوا الله عنهم

حضرة الائمة المحمديين

حضرة مقلد تمام الى يوم القيمة

فا نظر يا اخي الى هذه الحضرات

وانصا لها ببعضها بعضا ما عند الحضرة الوحي فانه لا يعقبها كيفية انصا لما بعد
فذلك امره تاما ولا يرشح ليعمل لما حذر ولا منصلا لما تحتم كما فعلنا في جميعه
الدوائر واما لم يجعل القرآن حضرة وللشريعة الواردة عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم حضرة اسارة الى اننا لا نتعقل من معاني القرآن الا ما احسننا
به رسول الله صلى الله عليه وسلم بقضية قوله تعالى من طمع الرسول فقد
اطاع الله وان الحق تعالى جعل له صلى الله عليه وسلم ان يشيع من قبل
ما شاء كما في حديث تحريم بخر مكة فان عبد العباس لما قال له يا رسول الله
الا لا اذخر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لا الا اذخر
ولو ان الله تعالى لم يجعل له ان يشيع من قبل نفسه لم يتجرأ صلى الله
عليه وسلم ان يشتتني شيئا ما حرق الله تعالى
مثال الشجرة وفروعها كما ترى



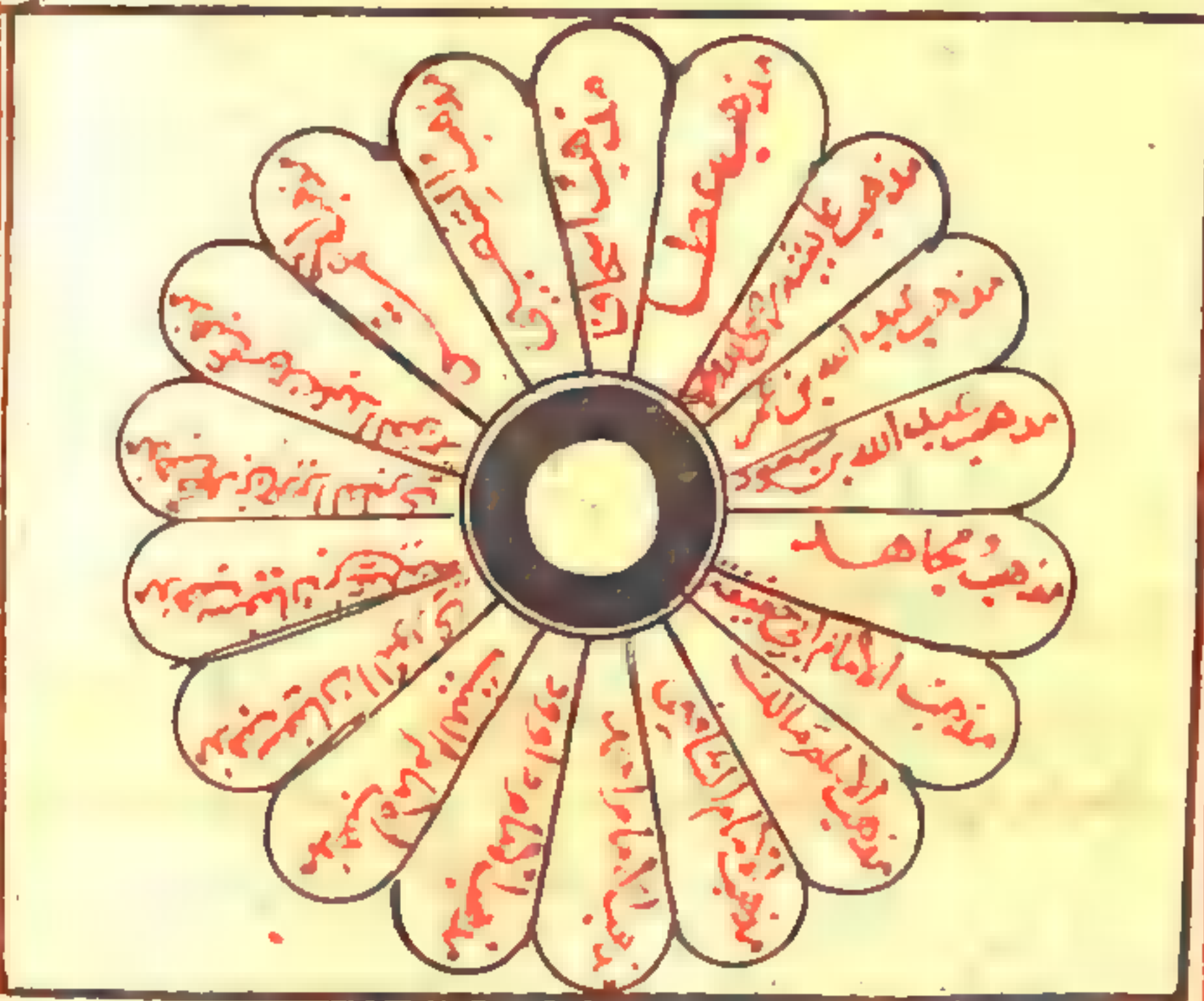
مثال
عين الشريعة
المطهرة

فانظروا يا اخوتي الى العن

التي في أسفل النخلة والاعضاء كلها منفردة من غير الشريعة. والفروع الكبار مثال اقوال انما المذهب والفروع الصغار مثال اقوال اكابر المقلدين. والاعضاء المنفردة من جوار الفروع مثال اقوال طلبة هؤلاء المقلدين. والنظير الحرفي ما على الاعضاء الصغار مثال المسائل المستخرجة من اقوال العلماء كل قول من اقوال الرمان ان يخرج المذهب عليه السلام فيبطل في غيره التقييد بالعمل يقتضي من قبله من المذاهب كما صرح به اهل الكنف. ويلزم الحكم بشرعية محمد صلى الله عليه وسلم يعلم المطلقة. بحيث لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يوجد الاقره على جميع احكامه. كما اشار اليه عند ذكر المذهب في بقاواتي لا يخفى على اذ اترع عيسى عليه السلام فلم يخرج احد عن حقيقة شريعة محمد صلى الله عليه وسلم ولا من الانبياء ولا من العلماء السابقين واللاحقين. وكل الانبياء والاولياء تحت ذاية شريعة محمد صلى الله عليه وسلم وعلمهم منفرع من عن شريعته ونتيجة عنه. وما من قول في اقوال شريعته الا وهو منفرع من هذه النتيجة. وانما في هذه الاعضاء ما كان يعرف ذلك كل من تأمل في هذه النسخة وامن النظر فيها وكل من قائل في هذه النسخة وامن النظر فيها لفرجها قولها منها غير متصل بما قبله اذاه

وهذا مثال اخر لا تضل
سائر مذهب الامية المختلطة
ومقلد لهم بعين الشريعة

كما ترى وهو كذلك



فانظروا الى حال الدنيا

وتعالى الى العن الوسطى التي هي مثال عن الشريعة التي تنفرع منها كل قول من اقوال الامية المجتدين ومقلد لهم الى يوم القيامة. ومثال هذا جميع المذهبين المندرسين والاشعة مثال الخطوط الشارعة الى العن الوسطى في سائر الجوانب من تأمل في ذلك يتوقف ما اردنا بقولنا انه ليس مذهب او في الشريعة من مذهب لرجوعها كلها الى عن واحد انتهى ونظير ذلك سبكة الضياد فان كل عين منها متصل بالعين الاولى في سائر الاودية. وهذا مثال في الشريعة

كما هو موضح

الامام الشارح محمد بن محمد

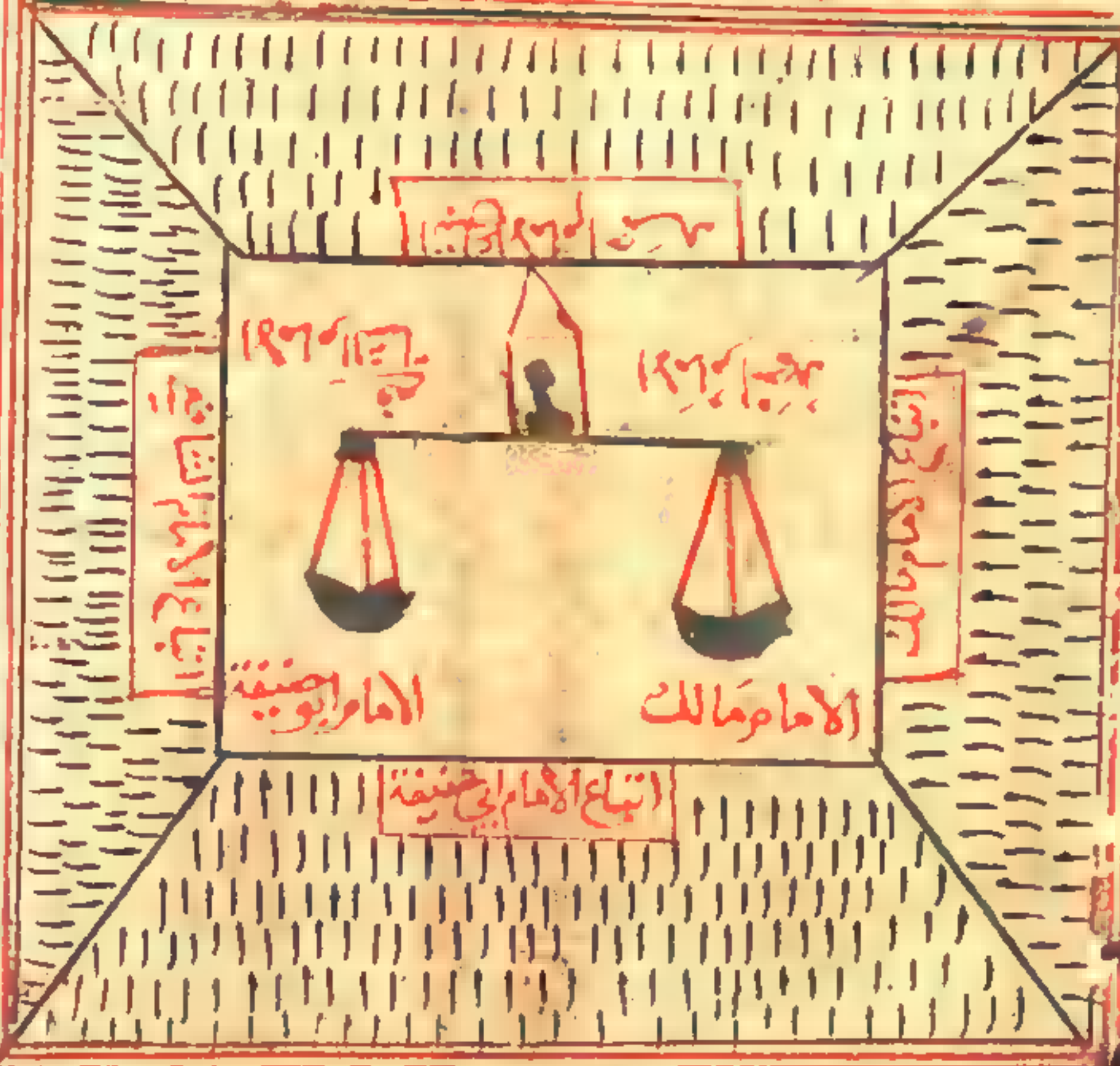
عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جابر عن الله

الامام محمد بن حنبل

رحمهم الله تعالى

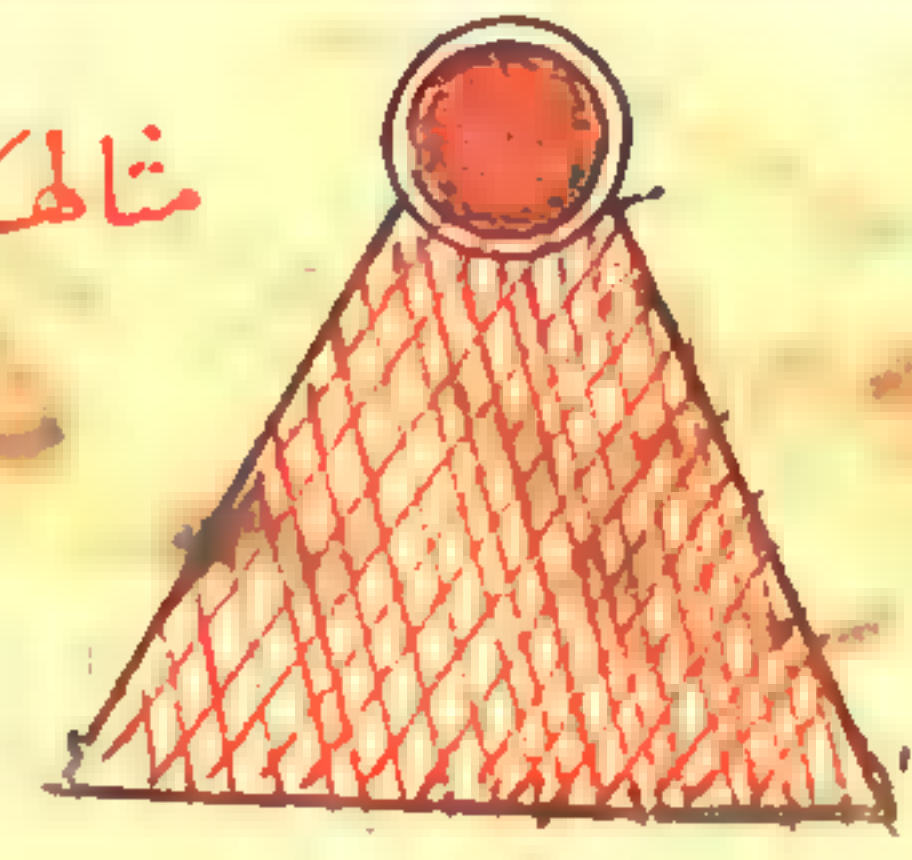
عن السافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جابر عن الله تعالى فانظر يا اخي احاطة الجرح هذا لاهل البيت

مثال موافق الامام لا يقتضيه عند الحساب الميزان اتباعهم لغيره



مثالها

وهذا



فانظر محمد بن محمد بن محمد

الى العين الاولى وما تفرع عنها من سائر الادوار الذي هو مثال اتصال اقوال الامام الشريفة فانظر قولهم انهم يخرجونها اذا كانوا في مكة عن مكة بها او صلتنا الى العين الاولى ومن شئ هذا المذهب تساوي عند جميع الاقوال في الصحة انتم فانهم

وهذا مثال صورة اتصال مذاهب الامية

المجتهدين واقولهم الكتاب والسنة من طريق الشدة الظاهر قيامه

الامام ابو حنيفة

عن طاغ عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جابر عن الله تعالى

الامام مالك بن خديجة

عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جابر عن الله تعالى

ولا يخطون أحد ثم عند طلوع رُوحه وعند سماع المنكر وكبيره وعند الحشر والنشر والحياب
والميزان والضراط . ولا يبقون عنهم في موقف من المواقف . ولما ماتت نجاتي
الاستلام الشيخ ناصر الدين اللقاني رآه بعض الصالحين في المنابر فقال له ما فعل
الله بك فقال كما أحسيت في الملكاني القبريئيا لأنني أتاهم الامور ففعلوا مثل
هذا يحتاج إلى سؤال إلى آية الله وسؤله . تنجأ عنه فتنجأ عنه . وإذا كان يحتاج
الصوفية بل يخطون مريدهم في جميع الاموال والشهائد في الدنيا والآخرة فكيف
بأئمة المذاهب الذين هم ولاة الارض واران الدين وأئمة الساج على أمته
رضي الله تعالى عنهم جميعين . طبت نفسا يا اخي وفرغنا بتقليد كل اما
والحمد لله رب العالمين .

المجتمدين على نيل الجنة في الجنة الذي هو منظر بحر الشريعة المطهر في الدنيا
وانما ذكرنا قصة رسول الله صلى الله عليه وسلم مع قبيل الالباب لاربعة لانهم ما
نالوا هذا المقام الا باسباع شريعتهم وكان من كمال نعمهم في الجنة شهودانته
صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم
العزيزين رضي الله
عنهم

ع
ما تذكروا حتى لا

تذکرہ

Handwritten text in a circular stamp, likely a library or collection mark.

انقول — اما اقتصرنا على اقباب الشريعة من الجتهدين لانهم هم الذين قام تدوين
مذاهم الى عصرنا هذا كما نوانوا بالرسول صلى الله عليه وسلم في هداية امته
الى شريعته فكانه صلى الله عليه وسلم لم يمت الى يوم القيمة فلهذا كتبنا اقبابهم
بجانب قبته صلى الله عليه وسلم ولا ينفك رقبته صلى الله عليه وسلم في الدنيا ولا
في الآخرة . ومارتبت هذه القباب بعقلى واما ترتيبها على صورة ما قد
رأيناها في الجنة في بعض الوقائع والحمد لله رب العالمين . وللشرح في غير ذلك
فتنول — وبالله التوفيق

فصل شريف في بيان اهم الامامة

الجمهدين القول بالراي في دين الله تعالى لا سيما الامام ابو حنيفة رضي الله تعالى
عنه يا اخي اني ما قد مننت هذا الفصل على ما تعدى من الجمع بين الاخبار
والاقوال الا لانه طالبا للعلم على سبيل توري حتمت الجتهدين من القول
في دين الله بالراي لتقبل على العمل بجمع اقوال الامة الجتهدين بطيب
والشرح صدر على حكم مرتبة المنزلة . قال قولهم كلها لا يخرج عن مرتبة
المنزلة خفيف وتسنيد . وقد كان لامة الجتهدين في بحوث اصحابهم
على العمل بنظام الكتاب والسنة . فاعلموا بالكتاب والسنة
واضربوا بجلالنا الخابط انتهى . واما قالوا ذلك احتياط للائمة
وادبائع رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يزيد احد في شريعته شيئا يروى
ولم يرضه وخوفا ان يكتب احد من جملة الامة المضللين اذا زاد في الشريعة
شيئا ما ذكر . فان قلت — فاحذ القول الذي لا يرضاه الله ورسوله
فالجواب . حذ ان يخرج عن قواعد الشريعة الثابتة عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم فكما شهدت له الشريعة بالصحة وموافقة القواعد فهو
معدود من الشريعة وان لم يصح به الشارع . وعبارة التمهيد في باب
الفضائل سننه الكبري . اعلم ان الراي المذموم هو كلما لا يكون مشتملا
باصطلاحنا على ذلك محل ما كان في غير الراي انتهى . اذا علمت
ذلك فاعلم ان الشريعة تنقسم الى ثلاثة اقسام . الاول — ما اتى
به الوحي من الاحاديث مثل حديث جبر من الرضا ما جبر من المنسب
ومثل حديث لانتك المرأة على عمتها ولا خالتها . ومثل حديث لا جبر
في الرضاة للصحة ولا المصنات . ومثل حديث يالدية على العاقلة

وما جرى مجرى ذلك من الاصول الثابتة في الشريعة فانه كالقرآن من حيث اعتقاد
الاجماع على عدم مخالفة **القسم الثاني ما اباح الحق تعالى**
لعبته عليه الصلاة والسلام ان يسه على رايه هو على وجه الارشاد
لامته كتحريم الخمر والرجال . وقوله في حديث تحريم بحر مكة الا لا دخر
لما قال له عمه العباس الا لا دخر يا رسول الله ولو ان الله تعالى كان حرم
بما لم يحرّم لسنن من صلى الله عليه وسلم الا دخر لما سأل عنه العباس في ذلك
ومحذات لوقلت نعم لو جيت ولم تستظبعوا في حجاب من قال
له في رواية الحج اكل عام يا رسول الله قال — لا وتوقلت نعم لو جيت
الحديث ومحذات . لو لان اسبق على اني لاخرت العسا الى ثلث
الليل . وقد كان صلى الله عليه وسلم يخفف عن امته حسب طائفة
وبيناهم عن ثمة الشوال ويقول انزكوني ما ترككم خوفا من كثرة تنزل
الاحكام عن شوالهم فيمنعون عن القيام بها **القسم الثالث**
ما حبه الشارع فضيله لامته او تاديبا لهم فان فعلوا طاروا الفضيلة
وان تركوا فلا يخرج عليهم . وذلك كتمنيته صلى الله عليه وسلم عن كسيت الحمام
وكامر بالمشح على الحقيقين بدلا عن غسل الرجلين . وتمنيته النساء زيارة
القبور . وعندها اثر العلماء عن لبس الحرير . ومعلوم ان السنة فاحية
على الكتاب ولا عكس من حيث انها بيان اجمل في القرآن كان لامة الجتهدين
هم الذين تنوا لما اجمل في السنة كما ان اتباع الامة الجتهدين هم الذين
لما اجمل في كلام الامة الجتهدين وهكذا الى يوم القيمة . وقد تمت
سيدي عليها الخواص رحمة الله تعالى يقول . لو لان السنة بينت لنا
ما اجمل في القرآن ما قد راى احد من العلماء على استخراج احكام المياه والطهارات
ولا عرف كون الصبر رعبتين والظفر والعصر والعسا اربعا ولا كون
المزب ثلاثا . ولا كان نغز فاصدا يقال في دعا التوجه والافتتاح
ولا عرف صفة التكمير . ولا اذكار الركوع والسجود والاعتمادين
ولما يقال في طهور من التمهيد . ولا كان يعرف كيفية صلاة العيدين
والكسوفين ولا غيرهما من الصلوات كصلاة الجنازة والاستسقاء
ولا كان يعرف كيفية الزكوة ولا اركان الصيام والحج والعمرة والتمتع
والجراح والافضية وسائر اقواب العفة . وقد كان رجل لعمران
يحصن لانتكذت معنا الا بالقرآن فقال — له عمران انك لا تحق

هل في القرآن بيان عند كذا القرآن أو اجبروا في كذا دون كذا فقال الرجل لا
ما تحته عمران انتهى . وروى البيهقي أيضا في باب صلاة المسافرين من سننه عن عمر
رضي الله تعالى عنه انه سئل عن قصر الصلاة في السفر . وقيل له انما يصح
لكما بالخير صلاة الحضور ولا خير صلاة السفر . فقال للشايل يا ابن اخي ان
الله تعالى ارسل النبي محمد صلى الله عليه وسلم ولا تعلموا ما نفعكم ما
ارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقبله قصر الصلاة في السفر سنة
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وانتم في ذلك فانه نفس .

فصول في بيان ما ورد في هذا الرأي

عن الشايع وعن اصحابه والتابعين وتابع التابعين ثم يأتون . وروى في الصحيح
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال . عليكم بسنة و سنة الخلفاء من
بعدي عمنوا عليها بالنواخذ . وايكم ومحدثات الامور فان كل محدث
بدعة وكل بدعة ضلالة . وكان صلى الله عليه وسلم يقول كل عمل ليس
عليه امرنا بمرور . وروى البخاري عن ابن مسعود او ابل كيا بالقرآن
من صحاحه انه قال . تعلموا العلم قبل الظالمين اي الذين يتكلمون
في دين الله بالظن والراي فانظروا كيف نفى عبد الله بن مسعود العلم عن
المتكلمين في دين الله بالراي . وروى الترمذي باسناد حسن ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال . لا يهزأ من اريد ان لا يوفق على الصراط طرفة
عين ولا يخذل في دين الله شيئا يراي . انتهى . وكان عبد الله بن عباس وعاصم
وعطاء وغيرهم يخافون من دخول الراي في قولهم استأذوا خوف حتى ان عبد الله
بن عباس ومحمد بن سيرين كانا اذا وقع احد في عصبها وسألهما ان يحاللاه فلا
له ان الله تعالى قد حرم اعراض المؤمنين فلا يحلها ولكن غفر الله لك يا اخي .
قال . بعض العارفين وهو من ذنوب الورع والحي في التصريف . وايضا
ذلك ان الغيبة وكل ذنب يفتح فيه العبد وجهان وحيد متعلق بالله تعالى
من حيث يتعلق حده لا يدخل للعبد فيه . ويوجد متعلق بالتدبير لاخذ
الله تعالى به الخضم اذا وقعت المشاحة في الاجز من العبد انتهى . وروى
البيهقي عن عبد الله بن مسعود انه كان يقول . لا يفتل لاجل حلال
في دينه فان امن من وان كفر كفر بغنى نفس الامر وانظر في دينهم . وكان
عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه اذا اقي الناس يقول . هذا راي

من فان كان صوابا فمن الله وان كان خطا فمن عمر . وروى البيهقي عن مجاهد وعصا
انما كانا يقولان ما من احد الا وما خوف من كلامهم مرد ودعية لا رسول الله
صلى الله عليه وسلم . قلت . وكذلك كان مالك بن انس يقول كما سياتي .
الفصل الذي بعده انسا الله تعالى . وكان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يقول
سياتي قوم يحادونكم بغيبات القرآن في ذنوبهم بالسنة فلأهل السنة اعلم كتاب
الله عز وجل قال . الخطابي صاحب السنة ثم حفاظ الحديث والمطالعون عليه
كالامة المحمدين وكل اتباع المحمدين فاتهمهم الذين يغممون ما انفسه السنة
من الاحكام . **وسمع الامام احمد بن ابي حنيفة** السبيعي قال يقول الى متى حدث
استغلوا العلم . له الامام احمد قريبا كافر لا يدخل علينا بعد اليوم
ثم انه التفت الى اصحابه وقال . ما قلت لاحد من الناس لا يدخل ذاري
غير هذا الفاسق انتهى . فانظروا اخي كيف وقع من الامام هذا الرجل العظيم
من قال . الى متى حدث استغلوا العلم . وكانوا رضي الله تعالى عنهم
لا يخرج احدهم ان يخرج عن السنة فيبدشروا رضي الله تعالى عنهم جميعا

بل بغنا امعنا كان بعد الخلفاء

فقل له ان مالك بن انس يقول يخرج من الغنا فقال المغني ومن لا الله وامثاله
ان يخرج من دين بن عبد المطلب والله يا امير المؤمنين ما كان القريب لرسول الله
صلى الله عليه وسلم لا يوحى من ربه عز وجل وقد قال له لتخمرين الناس بما اراد
الله لم يفعل ما رايت يا محمد فلو كان الدين بالراي لكان راي رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا يحتاج الى وحى وكان الحق تعالى امر ان تكلم به عليه الله
تعالى حين حرم على نفسه ما حرم في قصه ما ربه وقال . يا ايها النبي لم
تحرم ما احل الله لك الامة . فاذا كان هذا كلام المغني في ذلك الزمان في
الامام مالك فكيف كلام غيره من العلماء العاملين في ذلك الزمان ونفقت
بالكتاب والسنة . وما ذكرت لك يا اخي هذه الحكاية عن المغني الا
لا تترك قد خرج احد من السلف على الكلام في دين الله بالراي لتأخذ
كلام المخمذين بالامان والنصد بنو ولولم تغرق من ان استنبطوا
من الكتاب والسنة ونعتقد ان الامام ما لكا لورا في السنة ما يشهد
لقرير القنا وسامعه ما افتيه . وكان الامام محمد بن سبل رضي الله تعالى
عنه يقول . لو كنت قاصيا لحسنت كلامي من الرجلين من يطل الحديث
ولا يطل الفقه او يطل الفقه ولا يطل الحديث ويقول .

انظروا الى الامة المحمدين كيف طلبوا الحديث مع الفقه ولو يكتفوا بحد ما **وكان**
الامام جعفر الصادق رحمه الله تعالى يقول من اعظم فتنة تكون على الامة
تقوم بيني وبينكم في الاكوار يرايتم فيحرمون ما احل الله ويحلون ما حرم الله انتم
وكان الامام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يقول والذي نفس عمر بيده ما ينقض
الله تعالى روح نبية صلى الله عليه وسلم ولا رفع الحجة عنه حتى اغنى امته
كلهم عن الراي **وكان** الشعبي يقول يحيى قوم يقتسمون الاكوار يرايهم سيئد
الاسلام بذلك وينسلم **وكان** **وجيع** رحمه الله تعالى يقول عليكم باسباع الامة
المحمدين والمحدثين فانهم يكتبون ما هم وما علمهم بخلاف هذا الا هو والراي
فانهم لا يكتبون قط ما علمهم **وكان** **الامام** الشعبي وعبد الرحمن بن عبد جراح
كل من اياه يدين بالراي وينشدان
دين النبي محمد بن جراح **نعم** للطبقة للفتى الاثار
لا تفتن عن الحديث اهله **فالراي** ليل والحديث نهار
وكان **احمد بن** سريج يقول اهل الحديث اعظم درجة من الفقهاء لا اعتبار بغير ضبط
الاصول **وكان** عامر بن قيس يقول لا تقرب الدنيا حتى يصير الجبل عمدا والجبل
علما **وكان** **عبد الله** بن مسعود يقول من سئل عن علم الامة فليقل الله اعلم
فالله تعالى قال الحمد لله الذي انزلنا هذا الكتاب على رسلكم عليه من امر وما انا من
المتكلمين تفني الجواب مما سالتهم عنه **وكان** **يقول** من افني
الناس في كل ما سالتونه فيه فهو مخوف **وكان** مشروق اذ سئل عن مسألة يقول
للسائل هل رفعت فان قال لا قال افني منها حتى تكون **وكان** **مجاهد** يقول
لا ضجابه لا تكتبوا عنى كلما اقتبته وانما كنت الحديث ولعل كل من اقتبستم
به اليوم ارجع عنه غدا **وكان** لا غش يقول عليكم بعلامته التي
وعلموها للاطفال فانهم يحفظون على الناس دينهم اذ اجابوا فتمت **وكان**
ابوبكر بن عباس يقول انما الحديث في كل زمان كامن الا سلام مع امثل
الادنان **والمراد** بامثل الحديث كلاما مما سئل امثل السنة من الفقهاء
وان لم يكنوا لحفاظا **وكان** **ابو سليمان** الخطابي يقول عليكم بترك الحديث
في الحديث وافعال الامة فان الله تعالى يقول ما يجادل في آيات الله الا الذين
كفروا وما كانت فتنة بقية او بدعة او كفر او حجة على الله لان قبل الحديث
وامر الكلام **وكان** **عبد الله** بن عمر بن الخطاب يقول اذ رايت جماعة يتباحون ميراثا
بينهم يامر دينهم فاشهدوا ان ذلك ضلالة وبدعة **وكان** يقول

الابرار الناس من امثل السنة واصاغوه هم امثل البدعة **وكان** شفيان الثوري رحمه
الله تعالى يقول المراد بالسواد الاعظم من كان من امثل السنة والجماعة ولو واحد
واما ما نقل عن الامة الاربعية في دور الراي فاولهم عمر بن الخطاب
عجاف الشريعة **الامام** الاعظم ابو حنيفة النخعي ابن تائب خلافا ما
يشتبه اليه تعقل المتعصبين **ويا فضيحة** يوم القيمة من الامام اذا وقع الوجه
في الوجه **فان** من كان في قلبه نور لا يجز ان يذكر لحدا من الامة بسوء وابن المغيرة
من المقام اذا الامة كالجور في الشا وغيرهم كامل الارض الذين لا يعرفون من الجور
الاجالها على وجهها **وقد** روى الشيخ يحيى بن النضر في الفتوحات المكية سندا
الى الامام ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه انه كان يقول باكر والقول لقين الله
بالراي وعليكم باسباع السنة فمن خرج عنها ضل **فان قيل** انما المجتهدين قد
صرخوا باحكام في استبا لم توضح السنة تجر بها ولا حجة بها محمودة واجوبها
فلجواب انهم لو اعلوا من قران لادله تجر بها او حجة بها ما قالوا به والقوانين
اصدق الادلة وقد يعلمون ذلك بالكشف انما قسنا بآية القران **وكان**
الامام ابو حنيفة يقول لقد ريت مجوس هذه الامة وشيعة الدجال
وكان يقول حرام على من لم يعرف ذنبه ان يفتي بجلالي **وكان** اذا افني يقول
هذا راي الحقينة وهو اخس ما قد رايته عليه من كتاب اخس منه فلو اولى بالصواب
وكان يقول ابا بكر وازا الرجال ودخل عليه مرة رجل من امثل الكوفة
والحديث بقرا عنده فقال الرجل دعونا من هذه الاحاديث فخرج الامام استد
الرجوع **وقال** لو لا السنة ما اتممت احدا من القران **قال** للرجل ما
تقول في طر الفرد وان ذنبه من القران فاحضر الرجل فقال للامام فاقول
انت فيه فقال ليس بمومن قيمة الامام **فانظر** يا اخي مناضلة الامم عن
السنة وزجج من عرض له بترك النظر في احاديثها فكيف ينبغي لاحد ان يثبت
الامام الى القول في دين الله بالراي الذي لا يشهد له ظاهر كتاب ولا سنة **وكان**
يقول عليكم باكر من سلف واما بكر وراي الرجال ان ذنبهم بالقول فان الامر
يجلي حين تجلي واتم على طامس قديم **وكان** يقول باكر والبدع والتدع
والسنة عليكم بالامر الاول العتيق **ودخل** شخص الكوفة سجاب دانيال
فكاد ابو حنيفة ان يفتله **وقال** له اكتب من غير القران والحديث
وقبل له من ما تقول فيما احذنه الناس من الظاهر في العرض والجوهر والسم
قال هذه مقالات الفلاسفة فعدلتم بالافار وطريقة السلف

والأكر وكل حديث فانه بدعة. وقيل له مرة قد ترك الناس العمل بالحديث واستعملوا
على سماعه فقال رضي الله عنه نفسنا عنهم الحديث عليه. وكان يقول لم
تزل الناس في صلاح ما دام فيهم من يطلب الحديث فاذا طلبوا العلم بالأخذ
فسدوا. وكان يقول. قاتل الله من عتيد فانه فتح للناس باب الخوض
في الكلام فيما لا يعينهم. وكان يقول لا ينبغي لاحد ان يقول قولاً حتى يعلم
ان شريعة رسول الله صلى الله عليه وسلم تقبله. وكان يجمع العلماء في كل
مسئلة لم يجدوا صاحب نسخة في الكتاب والسنة وتعلموا يتفقون عليه
فيما وكذلك كان يفعل اذا استنبط حكايا كتيبه حتى يجمع عليه
عما عساه فان رضوه فاك. لا يوافقوا كتيبه رضي الله عنه ثم كان
على هذا القدم من اتباع السنة كنه يجوز نسبته الى الراي معاذ الله ان
يقع في مثل ذلك فاعل كاسيا في شطط في الاجوبة فانه انما الله تعالى
وفدك. صاحب الفتاوى الساجية قد اتفقوا في حنيفة من
الاختلاف لم يتفقوا في غير وفد وقع مذهبه شوري ولم يستند في
المسائل واما بلغها على اصحابه مسئلة مسئلة مشهور ما كان منه همر
وتقول ما عندك ويناظرهم حتى يستقر احد القولين مثبتة بابو يوسف
حتى اثبتوا الاصول كلها وهذا ذكر نعمة ما عجزت عنه اصحاب
الفرائض انتهى. ونقل الشيخ كالا الدين المما عن اصحابه في حنيفة
كابي يوسف ومحمد وقر والحسن انتهى كانوا يقولون ما قلنا في مسئلة
قولا لا وهوروا ابتنا عن الحنيفة واشتموا على ذلك ابا ماغلظة
لم يتحققوا في الفقه كحديثه جواب ولا مذهب الا له رضي الله تعالى عنه
كثيرة ما كان ولا نسب الحنيفة فهو من مذهب الحنيفة وان نسب الى
غيره فهو بطريق الحجاز للموافقة فهو كقول القائل قولي قوله ومذهب
منه. فاعلم ان من اخذ بقول واحد من اصحاب الامام في حنيفة فهو
احد بقول الحنيفة رضي الله عنه والحمد لله رب العالمين

فصل في نقل عن الامام مالك من غير الراي وما لا عنه في الوقوف على ما حده الرية
فما نقل عن الامام مالك من غير الراي وما لا عنه في الوقوف على ما حده الرية
المطهر. كان رضي الله تعالى عنه يقول اباكم وراي الرجال لان احميوا
ايه واتبعوا ما انزل اليكم من ركم وما جاعل فيكم وان لم تفهموا المعنى
شكوا العلم بالمر ولا يجادلوه فم قال الحدال في الدين من بقايا النفاق
المنافق القاسم بل هو النفاق كله لان الحدال في الحق والعدل

الحدال مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث ان الحق شرعه صلى الله عليه وسلم وان
لما اوتى مقام المحاد في القرآن. وكان يقول سلوا الائمة ولا تجادلوهم فلو كان
كل احاد رجل احاد من رجل اتبعناه لحفنا ان تقع في ردمنا طبه خير علينا السلام
وكان رضي الله عنه يقول اذا استنبط حكايا لاصحابه انظر وافقه فانه دين وما من
احدا الا وهو مأخوذ من كلامه ومردود عليه الا صاحب هذه الروضة نفعي به
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال. بن خزيمة انه لما حضرته الوفاة قال
لقد ودت الان اني اضرب على كل مسئلة قلها بري حتى سوطا ولا التي رسول الله
صلى الله عليه وسلم بشي ردة في شريعة اوها لفت فيه طاهرها ولا
ومن هذا منع رضي الله تعالى عنه رواية الحديث بالمعنى للمعارف خوفا ان يزيد
الواوي في الحديث او ينفق انتهى قل. وقد ائب النبي صلى الله عليه
وسلم في جملة من بشره في وقال. لي عليك الاطلاع على اقوال اهل دار
محمدي والوقوف عندها فانه شهدا ناري انتهى. فامشيت امر صلى الله عليه
وسلم وطالعت الموطا والمدونة الكبرى اخضرته لم يمتز فيهما المسائل التي
يخبر بها عن نية الائمة على ما اشارت عليه صلى الله عليه وسلم وراية رضي الله تعالى عنه
تقف عند حد الزينة لا يكاد ينفذها وعظمت عند ذلك الوقوف على حد ما و
اولي من الاستدراج ولو استحسن فان الشارع قد لا يرضى بملك الزيادة في الغرم او في
الوجوب. والحمد لله رب العالمين.

فصل في نقل عن الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه من غير الراي والنبوي منه روي المروني
نسبته الى الامام الشافعي انه كان يقول حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
مستغنى بنفسه اذا صح انتهى. يعني انه لا يحتاج الى قول بعضه اذا صح ولما كان
السنة فاضية على القرآن ولا عكس وفي مسئلة ما اجل منه. وسئل الامام
الشافعي عن رجل عن محمد بن عيسى عن ابي امامة ان اقام الرسول في ذمة وما اقام عنها
وقال. الامام محمد الكوفي رضي الله عنه رايت الامام الشافعي عكة وهو يفتي
الناس ورايت الامام احمد واثاق بن راهوية حاضرين فقال الامام
الشافعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهل ترك لنا عقيل من ذار فقال
اثاق روي عن الحسن واثاق بن راهوية انما لم يكونا نرايه وكذلك عطا ومجاهد فقال
الشافعي لاثاق لو كان عبرك موضعك لفركت اذنه افول
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ونقول قال عطا ومجاهد والحسن وهل احاد
مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة بابي هو وامي. وكان الامام احمد

تقول سالت الامام الشافعي عن القياس فقال عند الضرورات . وكان الامام الشافعي يقول لا اهل الحاضر طينتنا المزاودة على النصارى . وكان رضي الله تعالى عنه يقول
الاخذ بالاصول من افعال ذوي العقول . ولا ينبغي ان يقال في شيء من الاصول
لو لا كثرة قفيل له مرة وما الاصول فقال الكتاب والسنة والقياس
عليهما . يقول اذا اتصل بكم الحديث برسول الله صلى الله عليه وسلم
فمنوا السنة ولكن الاجماع اكبر منه الا ان تواتر يعني الحديث . وكان يقول
الحديث على ظاهره لكنه اذا اختلف له عدة معان فاولاهما وافق الظاهر
وكان يقول . اهل الحديث وكان من كان الصحابة في زمانهم . وكان يقول
اذا رايت صاحب حديث فكان في رايك احدا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وتكلم . وكان يقول باكثر والاخذ بالحديث الذي اتاكم من بلاد اهل الراي الا
بعد التفتيش فيه . وكان يقول . من خاض في علم الكلام وكان له دخل
الجور في حال جهلته . ففيل له يا ابا عبد الله انه في علم التوحيد فقال
قد سالت ما لك من التوحيد فقال . هو ما دخل به الرجل الاسلام وهم
به دمه وماله وهو قول الرجل اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول
الله صلى الله عليه وسلم . وكان يقول . اذا رايت الرجل يقول
الامر غير المشي او عينه فاشهد واعلمه بالزندقة . وروي الحاكم والسيوطي
عن الامام الشافعي انه كان يقول . اذا صح الحديث فهو مذهبي .
بحر قرأ صح عنه او عند غيره من الامة . ورواية اخرى اذا رايت كلام
كلامي يخالف كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلموا كلام رسول الله
صلى الله عليه وسلم واضربوا كلامي الجانيط . وقال . من لم يرجع بنا
اسحاق لا تفعل في كل ما . وانظر في ذلك لعنك فانه دين . وكان
رضي الله تعالى عنه اذا توقف في حديث يقول اوضح ذلك لعنك فانه دين . وكان
الشافعي عنه ذلك في باب حديث المشركنة لعنك عنها الدر ونصلي
من نؤمن بالصلوة . وقال . لو وضع هذا الحديث لعنك فانه دين . وكان احب
القياس من القياس على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الوصو ما خرج
من قبل او برانته . وكان يقول . اذا ثبت عن النبي صلى
الله عليه وسلم ما يروى في شيء لم يحل لما تركه . وقال . في باب سمن
الرافيق لو كانت ثبت مثل هذا ما حال الفناء . وفي رواية لو كانت ثبت
هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم لاخذنا به فانه اقوى الامور بنا ولا حاجة

وكان

في قول احمد وروى رسول الله صلى الله عليه وسلم وان لم يروا ولا في قياس ولا في
الاطاعة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم بالاعتقاد له ذكره اليعقوبي سند
في باب احمد الزوجين موت وليرى من صدقا . وروي عنه ايضا في باب السنن
انه كان يقول . ان كان هذا الحديث يقين فلا حاجة لاحد معه . وكان
رضي الله تعالى عنه يقول . رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل في اميننا
من ان يحب غير ما قضى . وقال الشافعي في باب الصيد من الامر كل شيء خالف امر
رسول الله صلى الله عليه وسلم سقط ولا يقوم معه راي ولا قياس فان الله
تعالى قطع العذر يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس لاحد معه
امر ولا يمتنع غير ما امره به . وقال في باب المعكر ياكل من الصيد اذا انت
الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل تركه شيء ابدا . وقال في باب العتق
من الامر ليس في قول احمد وان كانوا عدا مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة
هذا ما اطلعت عليه من المواضع التي نقلت عن الامام الشافعي في تزيين الراي
واذ به مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بل وبقائه انه كاف ياتبع اقول
الصحابة والتابعين فضلا عن كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فنقل بن
الصلاح في علوم الحديث ان الشافعي قال . في رسالة القديمة
بعد ان اتى على الصحابة بتمام اهله والصحابة رضي الله تعالى عنهم فوفنا
في كل علم واجتهاد وورع وعقل وفي كل امر استدرك به واروم لنا احمد
واوون من رايانا لنفسنا **وروي** التميمي ان الشافعي استغنى في نفسه بذكره
يخشى من الكيفية وحث فافتي بكفارة يمين وكان السائل يوقف
في ذلك فقال الشافعي فقال بعد القول من هو خير مني عطاء بن ابي رباح
رضي الله تعالى عنه . وسئل في فضول الاجوية عن الامام الحسينة وبيان
مقامه في العلم ان الشافعي ترك الغنوت لما رآه رقيقه واذركه صلاة
الصبح عنده . وقال كيف اقبلت تحضنة الامام وهو لا يقول به وان الامام
الشافعي لما فعل ذلك فتح الباب لادب مع الامة المجتهدين وحملهم في جميع
اقوالهم على الحمل الحسنة وعلى انهم ما قالوا قول لا يكون لهم اطلعوا على ذلك
من كلام المشايخ صلى الله عليه وسلم فلا ينافي ذلك قول الامام الشافعي فيما نقل
عنه انه لا حاجة لاحد مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فالصبر على ان يعجز
قال ان الشافعي ما فعل ذلك لاجتهادها فادى اجتهاده الى ان الادب مع المجتهدين
المجتهدين واجبه فقدمه على فعل بعض السنن لما يترتب عليه من بؤس

في فيه والذي يقول ان الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه لم يترك الفتوى
من الادب مع الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه مع قول الامام الشافعي بسنته
عنه لما فيه من سادة الادب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يترك الفتوى
تركه غيره وكما شأنا الامام الشافعي من ذلك واعا نقول ان ترك الامام الشافعي
الفتوى عند زيارة قبر الامام ابي حنيفة اما كان لواقفة في اجتهاده حصلت
ذلك الوقت ويكول ذلك من اخذ الكرامات للطلبة المتذوقه للامام ابي
حنيفة ولا يفتح ذلك في مقام زادة الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه
مع الامام ابي حنيفة واما ذلك فيه رعاية لكمال المقام على ان قد نقل
عن الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه في عظيم الامام ابي حنيفة والادب معه
ما فيه من غيرة وكفاية لكل ذي لب كما سترى بعضه ان سأل الله تعالى في هذا الكتاب
مرارا وقال تعظم لا بدع في حملنا ترك الفتوى على الادب المحض
لان الادب مما امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم كان المتأدب مع اخيه اما
فمؤتمدا بمت رسول الله صلى الله عليه وسلم وناج لشعره فليتنا مل ومسياتي
في فصل الاجوبة عن الامام ابي حنيفة قول الامام قال لما سئل عن الامام ابي
حنيفة ما تقولون في رجل لونا طي في ان نصف هذه الاسطوانة حيدر
ونصفها فضة لغار محجة. وكذلك قول الامام الشافعي الناس كلهم في الفقه
عيا على ابي حنيفة قنا مل يا اخي ادب لاعم مع تعظم بعضا وافندهم في ذلك
واياك والنقص امامك حجة طاهرة من غير دليل فتخطي طريق الصواب
واول من تهرأ من امامك يوم القيمة. ونقد قول الامام الليث للامام
مالدي في مسألة ارسلها له من مصر فاحكم الله في هذه المسألة عندكم وان الامام
مالكا كتب الى الليث بعد الحمد لله والصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم
اما بعد فالك يا اخي امام هدي وحكم الله تعالى في هذه المسألة ما قلر عندك
انتم في علم ذلك والحمد لله رب العالمين
فيما نقل عن الامام احمد من دمه الراي ونقده بالكتاب والسنة مروى
الامام الشافعي عنه انه كان اذا سئل عن مسألة يقول ولا حدكلام مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم. وبلغنا انه لم يردون له كلاما بغيرها لاية المجتهدين
خوف من ان يقع في رأي مخالف للترقية وان جميع مذهبه اما هو ملق من صدور
الرجال. وبلغنا انه وضع في الصلاة نحو عشرين مسألة هكذا اخرجني به
شيخ الامام منها بالدين الحسن في الفتوى رحمه الله تعالى وبلغنا

انه لم ياكل البطح حتى مات وكان اذا سئل عن ذلك يقول لم يتلفق كقول رسول
الله صلى الله عليه وسلم يا طه. وكذلك بلغنا عنه انه خضع في العلم المحتبة في مسألة
خلق القرآن ثم خرج بعد اليوم الثالث. ففيل له انتم في طلبك ففقال
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يملك في الغايض الخفي من الكفار الذين
للايمان وحاله في العمل بالسنة مشهور. وكان يثير القوم من اهل الرجال
ويقول لا نري احدا ينظر في كتب الراي عاليا الا وفي قلبه دجل. وكان
عنده يقول سالت الامام احمد عن الرجل يكون في بلد لا يجد فيها الاكابر
حديث لا يعرف صحبة من سقمة وصاحب راى في سالة منها عن دينه
فقال ليما اصالح الحديث ولا ليما اصالح الرجل. وكان يثير اما يقول
صعيف الحديث احب اليما من راى الرجل لو كان ذلك فنقل عن الامام داود
وكان رضي الله تعالى عنه انظر في امر دينكم فان التقليل لغير المعصوم مد
وفيه عي للبعيرة. وكان يقول فيع على من اعطى شفعة يشترط بها ان
يطعها ويمشي مقعدا على غير يثير والله اعلم الى انه لا ينبغي لمن قد على
الاجتهاد ان ينقل عن غيره مع قدرته على النظر في الادلة واستخراج ذلك الحكم
منها والله اعلم. **وبلف** ان شخصا استشاره في نقله احدا
علماء عصره فقال لا نقل الي ولا نقل ما لك ولا الاوراي ولا الخفي
ولا غيرهم وهذا الاحكام من حيث اخذوا قلت وهو محمول على انه
فقد على استنباط الاحكام من الكتاب السنة والافق صرح العلماء بان
التقليد واجب على العاصي لئلا يضل في دينه والله سبحانه وتعالى اعلم
فقد بان لك يا اخي ما قلناه من الائمة الاربعة وغيرهم ان جميع الائمة
المجتهدون قايرون مع ادلة الشرعية حيث دارت وانهم كلهم منزّهون عن
القول الراي في حين الله تعالى وان مذهبهم كلها محررة على الكتاب والسنة
كخبر الذهب والجوهر وان قولهم كلها ومذهبهم كالنوب المنسج من
الكتاب والسنة سداة وحمة منها وما في ذلك عذر في التقليد لاي
مذهب شئت من مذهبهم فاما كل ما طريق الى الجنة كما سبق بيانه في
الفصل قبله وانهم كلهم على هدي من ربهم وانه ما طعن احد في قول من قولهم
الاجتهاد به امام حيث دليله وامام حيث دقة مداركه عليه. لا سيما
الامام الاعظم ابو حنيفة النعمان ايل ثابت الذي اجمع السلف واللف
على كثر عمله وورعه وعبادته ودقة مداركه واستنباطه كاستياني

نسطه في هذه الفضول انما الله تعالى وحاشاه رضى الله تعالى عنه من القول
دبر الله بالري الذي لا يشهد له ظاهر كتاب لاسه ونسبه الى ذلك فينبغي موثقه
الموقف الذي يثبت فيه الوليد . وسعت سيدي عليا الخواص
الله تعالى من يقول يجب على كل قلد الادب مع اية المذهب كلهم . وسمع من بعض
الشافعية يقول في هذه الحديث رد على ابي حنيفة فقال قطع الله لسانك
ملاك يقول هذا القول . اما الادب ان تقول لم يطلع ابو حنيفة على هذا
الحديث انتهى . وسمعت من غيري يقول مكارنا لامام ابي حنيفة دقيقة
لا يكاد تطلع عليها الاهل الكشف من كبار الاوليا . قال وكان الامام
ابو حنيفة اذا راي ما المبتداه يعرف سائر الدواب التي خرجت فيه من كبار
ومكروها ان فلان جعل ما الطمان اذا نظره المكلف له ثلاثة احوال
احدها انه كالتجاسة المغلطة احتمالا لان يكون المكلف ارتكب
كثير . الثاني انه كالتجاسة المتوسطة لاحتمال ان يكون المكلف ارتكب
صغير . الثالث ظاهر في نفسه غير مطهر لغير لاحتمال ان يكون المكلف
ارتكب مكروها او خلافا لاوي فان ذلك ليس بحقيقة لحوار ارتكابه
في الجملة وجماعة من مقلديه ان هذه الثلاثة احوال في حال واحد والحال
انها في احوال كاد كراحيي حضر الذوب الشرعية في ثلاثة اقسام كاد كراحيي
ولا يخلو عالت المكلف ان يرتكب واحدا منها الا نادرا انتهى ومياني
نسطه في الجمع بين اقوال العلماء في باب الطهارة . اذا علمت ذلك فاقول

فصول

في بعض الاحوية عن الامام الاعظم ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه وارضا
الفصل الاول
في شهادة الائمة بمرارة العلم وبيان ان جميع اقواله وافعاله وعقائده
مشهد بالكتاب والسنة . **اعلم** يا اخي اني لما اجتمع عن الامام في هذه
لفصول بالصدور احسان الظن فقط كما يفعل بعضهم واما اجبت
عنه تعبدا للاتباع والفرص في كتب الادلة كما اوضحت ذلك في خطبة قباب
المنبر المنبر في ما اذا له مذا اصاب المجتهدين **وهذه**
اول اهل البيت في ما اذا له مذا اصاب المجتهدين **وهذه**
اهل الكشف فذا خزان الله تعالى افعاله الدينية وعباده ولم يزل اتباعه في
ريادة في كل عصر الى يوم القيمة لو خسر احد من مريي على ان يخرج عن طريقه

ما احبهم الله الامام ابي حنيفة ورضي عن اتباعه وعن من في الادب معه ومع
سائر الائمة . وكان سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى يقول لو انصف المقلدون
للإمام مالك والامام الشافعي رضي الله تعالى عنهما لم ينصف احد منهم قولا من
اقوال الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه . نعم ان سمعوا مدح ائمتهم له او
بلغهم ذلك . فقد نفاه عن الامام مالك انه كان يقول لو نظرت في ابي حنيفة
في ان نعت هذه الاصطواته ذهب او فضة لقام بحجة او كما قال
ونفاه عن الامام الشافعي انه كان يقول . الباقى كلام في القصة فيما اعل
ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه انتهى . ولولا يكن من اهل التنويه برفعة مثا
الاكون الامام الشافعي ترك الفتوى في الصبح لما صلى عند قبره مع ان الشافعي
قابل باستجابته لكان فيه كفاية في الروادب مقلديه معه كما مر **واما**
الوليد بن مسلم من قوله قال لي ما الدين انفس حجة الله تعالى ايدرك
ابي حنيفة في بلادكم قلت نعم فقال . ما ينبغي لبلادكم ان تسكن فقال
الحافظ المزي رحمه الله تعالى ان الوليد هذا ضعيف . قلت . وينبغي
يؤت ذلك عن الامام مالك فهو مؤول اي ان كان الامام ابو حنيفة في بلادكم
يذكر ابي علي وحجا لاقتياد والاتباع له فلا ينبغي لعالم ان يفتنهم لافتنها
بلادكم بعلم ابي حنيفة واستغنا الناس بسؤاله في جميع امور دينهم عن سؤال
غيره فاذا سئل احد من العلماء في بلاده صار عليه معطلا عن العلم
فينبغي له الخروج الى بلاد اخرى يحتاج اليه لبيث علمه في اهلها هذا هو
اللاحق فيهم كذا الامام مالك رحمه الله تعالى ان ثبت ذلك عنه لبراه
الائمة عن الشحنا والنقصا لبعضهم بعضا ومن حمله على ظاهره تغل
الخروج من ذلك بين يدي الله تعالى يوم القيمة . فان مثل الامام مالك
لا يقع في تنقيص امام من الائمة بغزبية ما نقدر عنه من سهاقة له
بفوق المناظر وفوق المحجة والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
واما ما نقله ابو بكر الاجري عن بعضهم انه سئل
عن هذا الامام ابي حنيفة فقال لا راي ولا حديث . وسئل عن الامام
مالك فقال راي ضعيف وحديث صحيح . وسئل عن اسحاق بن راهوية
فقال حديث ضعيف ورأي ضعيف . وسئل عن الامام الشافعي
فقال راي صحيح وحديث صحيح انتهى . ولولا ان طامر من النقص على
الائمة باجماع كل منصف اصح العقل فيه فان الحسن لا يصدق هذا

القال بما قاله في حق الامام ابي حنيفة . وقد تبين في حق الله تعالى اقواله واقوال
اصحابه ما الفت كتاب ادلة المذاهب فلم يبق في قول الامام ابي حنيفة او اقوال ائباعه
الا وهو مستند الى اية او حديث او اثر او الى مفهوم ذلك او الى حديث ضعيف
كثرت طرقه او الى قياس صحيح على اصل صحيح فمن اراد الوقوف على ذلك فليطالع
كتابي المذكور . وبالجملة فقد ثبت تعظيم الائمة المجتهدين له كالتقدير على ما
مالك والامام الشافعي ولا التفات الى قول غيرهم في حقه وفي ائباعه ومعت
سيدي عليا لخواص رحمه الله تعالى يقولون ان ائمتنا على ائمة الامة ان
تعظموا كل من بعدهم امامهم لان امام المذهب امدح عالما ومجتهدا على جميع ائمتنا
ان مدحوا تعظيم الامام وان ينزهوا عن القول في حق الله تعالى بالاراء وان
يبالغوا في تعظيمه وتبجيله لان كل مقلد قد اوجع على نفسه ان يقلد ائمة
في كل ما قاله سوا الله وليله امره بغيره من غير ان يطالبه دليل وهذا من
جملة ذلك . وقد تقدم في فصل الاستقلال من مذهب المذهب انحر
على المقلدان في اصل بين الائمة تعظيمهم ليوذي الى التفتيح لاحد منهم
سمع ان يجمع المغترضين على بعض اقوال الامام رضي الله تعالى عنه دون بقى العلم
يتبعين ولا ينبغي لمن هو مقلد لامام ان يعترض على امام اخر لان كل واحد
تابع اسلوبها الى ان يصل ذلك الى عين الشريعة المظهرة التي تفرج منها
قول كل عالم كما انضاده وكل من ترك التعصب ونظر في اقوال المجتهدين
وحدها كالبحر في السما ووجد المغترض عليهم كالذي ينظر في حال تلك البحر
على وجهها فلا يعرف حقيقة ما ولا مدركها . والله تعالى يرد في جميع ائمتنا
من المقلدين المذاهب الادب مع جميع ائمة المذاهب . وما وقع في ان شخصا
دخل على من ينسب العلم وانا التفت في مناقب الامام ابي حنيفة رضي الله
تعالى عنه فنظر فينا واخرج من كمد راسه وقال في انظر هذه فنظرت
فيها فرائيت فيها الرد على الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه فقلت له
ومسك يقيم كلام الامام حتى يرفع عليه فقال لما احدثت ذلك من مؤلف
للحق الرازي فقلت له ان الحق الرازي بالنسبة الى الامام ابي حنيفة
كطالب العلم او كخادم الرعية مع السلطان لا كعظم او كخادم البحر مع
السمس وكما حرم العلماء على الرعية الطعن على امامهم الاظهار لا التذليل
واضح كالشمس فكذلك يحرم على المقلدين الاعتراض والطعن على ائمتهم
في الدين لا بصريح ولا بحمل التاويل ثم تقدم في وجود قول الامام

لامام ابي حنيفة لم يعترض المغترضين في ذلك القول من الاجتهاد في حق
العلم على مقلده حتى خلافة **وكان** بعض العلماء من مشايخ حنابلة لا يفرقون
على ابن ابي نيب الغيرة والرفق ليؤموا ان تعضوا لاطفال بغداد وعلى النيف مثل
ربما لم يخرج من جامع الارض فلقنه حنيفة فقال له افر الى هذا الكتاب فلم
يقر فيقرأون الحنيفة فندوه وضربه الى ان اهدى قلبه وقال له تكبر عما تنك
وتؤم الناس انك فقيه انتمي وكانا الناس يرون ذلك يركه ابن ابي عمير
رحمهما الله تعالى **وكان** بعض طلبة العلم من الشافعية المنردة من الى بكر
على اصحابه الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه ويقولون لا اقدرا ان نع
كلامه فتمنيته يؤمنا فلم يثبت ففارقت فوقع من علمه ربع فانكسر عظمه وركه
لم يزل على مفوض حتى مات على اسنوا حاله ارسل الى ابي ابي عوده فابيت خرافا
الامام رضي الله تعالى عنه من حيث كونه يكومهم فاعلم ذلك واخفظ لئلا
تم الائمة واخفظ المسالك واتباعهم فانه على هدي مستقيم والمجد لله رب
العالمين **فصل** في بيان ضعف قول من نسب الامام ابي
حنيفة الى انه يقدّر القياس على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
اعلم ان هذا الكلام صدر من منقصب على الامام منتهور في دينه
غير متورع في مقالته غافرا عن قوله تعالى ان السمع والابصار والفؤاد كل اولئك
كان مسؤولا . وعن قوله تعالى ما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد وعن
قوله صلى الله عليه وسلم لعاد وهل يكب الناس في النار على وجوههم الا حق
الستم . وقد روى الامام ابو حنيفة الشيرازي نسبة الحقبة الى
بسنده المتصل الى الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه انه كان يقول
كذب والله وافترى علينا من يقول احبنا اننا نقدّر القياس على النص هل
يحتاج نقدا النص الى قياس **وكان** رضي الله تعالى عنه يقول لا نقبس الا
عند الضرورة الشديدة وذلك اننا ننظر اولاً في دليل بلد المسئلة من
الكتاب والسنة او افضية الصحابة فان لم نجد دليلاً لاقتنا حنيفة فقلنا
عنه على منطوق به بجامع اتحاد العلة بينهما . وقد واية اخرى عن الامام انا
ناخدا ولا الكتاب بانه نسبة من بافضية الصحابة ولعلنا ينفقون عليه
فان اختلفوا اقتنا حنيفة على حكم بجامع المسئلة بين المسئلة حتى ينضح
المقني . وقد واية اخرى انه كان يقول ما نحن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قولي الراس والعين ابي هو واني وليس لنا مخالفة وما نحن

من قرية

يخبرنا وما نحن غيرهم فمروا بالرجال ونحو رجال . وكان ابو مطيع الخنزي يقول قلت
للإمام أبي خنيفة أرايت لو رايت رايأ ورايأ ابوبكر رايأ اكنث تدع رايك لرايه
قال نعم فقلت له أرايت رايأ ورايأ عمر رايأ اكنث تدع رايك لرايه فقال نعم
وكذلك ادع رايي لراي عثمان وعلى وسائر الصحابة ما عدا الأربعة وأسرهم
وممن بن حنبل انتفى قال . نخصم ولعل ذلك لحقن من غيرهم وعدم
اطلاعهم على المدارك والاحتكام وذلك لا يفدح في عدا التمس . وكان ابو مطيع
يقول . كنت يوما عدا للإمام أبي خنيفة في جامع الكوفة فدخل عليه شيخنا
الثوري ومقاتل ابن حيان وجماعة من سلمة وخفيص الصادق وغيرهم من الفقهاء
فكلوا الإمام أبي خنيفة وقالوا لو اؤذ بكعبنا انك تكثر من القياس في الدين وانا
نحاف عليك منه فانا ولين قاس ليس فينا ظم الإمام من كثرة نهار الخبثه الي
الزوال وعرض عليهم مذهبه فقالوا الى اقدرا العمل بالكتاب بالسنة ثم بالقضية
الصحابة مقدما ما انفقوا فيه على ما اختلفوا فيه ورح اقيس فقاموا كلهم
وقبلوا ايده ووكبته وقالوا له انت سيدنا العلماء فاعف عما فينا من
وفي غنا فيك بغير علم فقال غفر الله لنا ولكم اجمعين .
ابو مطيع وما كان وقع فيه شيئا انه قال . قد حل ابو خنيفة عري الاسلاف
عروة عروق فايال يا اخي ان اخذت الكلام على ظاهر ان تغفل مثل ذلك عن بيان
تعدان سمعت رجوعه عن ذلك مواعظا من الامام أبي خنيفة سيد العلماء
وطلبة العقوبة . وان اوتيت هذا الكلام فلا يحتاج الامر الى رجوع بكون
المراد حل عري الاسلام اي مشكاه مسكاه حتى يرتقي في الاسلام
مشكلا لفرار فتمه وعلمه ومما كان كنية للخطبة ابو خنيفة المتصور
الى الامام أبي خنيفة تلغى انك تفقد القياس على الحديث فقال ليس الامر
كالمحك يا امير المؤمنين اما اعمل ولا يكتب الله تعالى ثم تسند رسول الله
صلى الله عليه وسلم . ثم بالقضية الي كرو وعمر وعثمان وعلى ثم بالقضية بعض
الصحابة ثم اقيس بعد ذلك اذا اختلفوا وليس بين الله وبين خلقه قرابة
ولعل مرادا الامام بهذا القول انه لامرعات لاجد في دين الله عز وجل دون
احد بل الحق واجب فعلة على جميع الخلق . وقد اطال . الامام ابو
حنيفة الشيرازي الكلام في تنزيها الامام أبي خنيفة من القياس بغير ضرورة
ورد على من نسب الامام الى تفقد القياس على النص وقال اما الرواية .
الصحيحة عن الامام تقدم الحديث الامام يفتن بعد ذلك فلا يفتن

الاعتدال لم يجد ذلك الحكم في الكتاب السنة والقضية الصحابة فقد هو النقل
الصحيح عن الامام فاعلموا وانتم سمعك وتصرك قالوا لخصم صيغة الامام
ابي خنيفة في القياس بشرط المذكور بل جميع العلماء يفتنون في مضائق
الحوال اذ لم يجدوا في المسئلة نصا من الكتاب ولا من السنة ولا اجماع
ولا افضية الصحابة وكذلك لم ير لمقلدهم يفتنونا في وقتنا هذا في كل
مسئلة لا يجدون فيما نصا من غير تكبير فيما بينهم بل حصلوا القياس احد
الادلة الاربع فحقوا الكتاب والسنة والاجماع والقياس . وقد كان
الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه يقول اذ لم يجد في المسئلة دليل القياس
على غير ما انتفى . من اغتر على الامام أبي خنيفة في عمله بالقياس ولم يفتن
على الجهة فلم لا يتم طهر بشركونه في العمل بالقياس عند تقدم النصوص
والاجماع . فعلم من جميع ما قرناه ان الامام لا يفتن اذ اجمع وجود النص
يزعم بعض المتعصبين عليه واما يفتن عند تقدم النص وان وقع انت
وحده المسئلة التي قاس فيما نصا من كتاب السنة فلا يفتن ذلك فيه .
لعدم استحضاره ذلك حال القياس ولو انه استخضر ما يصلح الى
قياس ثم يتقدم روقه رضي الله تعالى عنه في القياس مع وجود حديث قد
فلا يفتن ذلك فبه انص فقد فقل عن جماعة من العلماء انهم قالوا القياس
الصحيح على الاصول الصحيحة اقوى من خبر الاحاد الصحيح فكيف
يجز الاحاد الضعيف . وقد كان الامام ابو خنيفة يشترط في الحديث
المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل العمل به ان يرويه عن ذلك
الشخص في جمع اتقيا عن مسلم وهذا . واعتقادنا واعتقاد كل منصف
في الامام أبي خنيفة رضي الله تعالى عنه بغير شبهة ما دون ثبوت انصاعه من
دم الرأي والتبري منه ومن تقدمه النص على القياس انه لو عاش حتى و
احاديث الشريعة وتعد رجل الحفاظ في جميعها من البلاد والشعور وظر
ها لاحكامها وترك كل قياس كان قاسه . وكان القياس في مذهب كافي في
مذهب غير ما لنسبة اليه لكن لما كانت ادلة الشريعة مفرقة في بعض
مع التابعين واتباع التابعين في المدارك والفري والشعور كقول القياس
في مذهب ما لنسبة اليه غير من الامة ضرورة لعدم وجود النص في تلك
المسايل التي قاس فيها بخلاف غير من الحفاظ كانوا قد دخلوا في طلب
الاحاديث وجمعها في عصرهم من المدارك والفري ودونوها لحاجة العامة

المشتركة بعضها بعضا قد اكله كان سبب كثرة القياس في مذهبه وقلة في
مذهبه غير ويحتمل ان الذي اضاف الى الامار حقيقة انه يقدر القياس على النص
ظفر بذلك في كلامه مقلدته الذين لم يميزوا العمل او جبره عن امامهم في القياس
ويكون الحديث الذين هم تعدد مؤلف الامار فالامام معذور وابسعه غير
معذورين وقولهم ان الامام لم يأخذ بهذا الحديث لا يمتنع بحجة الاحتمال
انهم لم ينطقوا بانه ظفريه لكن لم يصح عنده وقد تعدد قول الامة كلام
اذ اصح الحديث فهو مذهبنا وليس لاحد معه قياس ولا جهة الاطاعة الله
ورسوله بالتسليم له انفق هذا الامر الذي ذكرناه يقع فيه كثير من الناس
فاذا وجدوا عن اصحاب امام مبسطة جعلوها مذهبنا لذلك الامام وهو
متصور فان مذهب الامام حقيقة هو ما قاله ولم يرجع عنه الى اذمان الاما
ظلمة هم اصحابه من كلامه فقد لا يرضى الامام ذلك الامر الذي يمتنع من
كلامه ولا يقول له لو عرض مؤلف عليه نعم ان كل من عزي الى امام كل ما
في امر من كلامه فهو جاهل بحقيقة المذهب على ان غالب الناس اقيسوا الاما
اي حقيقة رضي الله تعالى عنه من القياس الحلي الذي يعرف منه موافقة
الفرع الاصل بحيث ينبغي ان يفرق ما او نقضه كقياس غير الفارة من
المنية اذ اوقعت في التمس على الفارة غير التمس من المايعات والجماد
وكقياس العابط على التولي في الما ارا كد وكحو ذلك فكل من عاقرنا فان كل
من اعترض على شيء من اقوال الامام في حقيقة رضي الله تعالى عنه كالفرار في ما
هو لحق ما دارك الامام عليه وقد يتبعنا **انا محمد الله تعالى**
المسائل التي قد راها في القياس على النص فوجدنا ما قليلة جدا المذهب
كلية تعدد النص على القياس **ونفس** السبع حتى الذين عن بعض
المالكية انه كان يقول القياس عند عقمه على خبر الاحاد لانما احدا
بذلك لا يحسن الظن برواياته وقد امرنا الشاع بضبط نحو اجابا وان لا تترك
على الله تعالى احدا وان وقع اننا زكينا احدا فلا تقطع من كسبه وانما نقول
نظنه كذا او تخسبه كذا بخلاف القياس على الاصول **الصحة انتهى**
قال الامام ابو حنيفة لم يميز ما روي عنه الله تعالى وقد يتبعنا
المسائل التي وقع الخلاف فيها بين الامام في حقيقة و الامام مالك فوجدنا
يسيرة جدا نحو عشر مسائل **والعمل** ذلك حسب اصول المسائل التي نص عليها
الامامان وكذلك القول في خلاف بعض المذاهب لبعضها بعضا في الاقضية

في يسيرة جدا والمبا في كل مستند الى الكتاب السنة او الاثار الصحيحة
وقد اخذ بها الامة كلهم وما انفردوا عنه صاحبها لا يعضل حاشيت حكمهم
في تلك الشريعة فيجوزون كما مر بيانه في الفصول **قال** العاقل من قبل على العمل
بقول الجميع الامة لا تشرح صدرها لها كلها لا يخرج عن مرتبة الميزان تحقيقا لا
الهم ان ابراهيم اليك من كل من اعترض على اقوال الامة وانك علمت في الدنيا والآخرة
والحمد لله رب العالمين **فصل** في تضعيف قول من
قال ان اول مذهب الامام في حقيقة ضعيفة عاتلة اعلم يا اخي اني
طالعت بحمد الله تعالى اقله المذاهب الاربعه وغيرها لا سيما ادلة مذهب
الامام في حقيقة رضي الله تعالى عنه في تضعيفه بمزيد اعتنا وطالعت
عليه كتاب يخرج احاشيت كتاب الهداية للحافظ الزيلعي وغيره من كتب
المرجع قرأت ادلة رضي الله تعالى عنه وادلة اصحابه ما بين صحيح او حسن
او ضعيف كثرت طرقه حتى حق بالحسن او الصصح في صحة الاحتجاج
به من لانه طرقا واكثر الى غيره **وقد** اخرج من مؤلفي الحديثين الحديث الضعيف
اذ كثرت طرقه والحقوق والصحيح تارة والحسن اخري وهذا من النوع الضعيف
يوجد كثير في كتاب السنن الكبرى للبيهقي التي فيها نقض الاحتجاج لاقوال
الامة واقوال اصحابهم فانه اذا المجتهد حديث صحيح او حسنا ثبت ذلك
به لقول ذلك الامام وقول احد من مقلديه يصح في الحديث الصحيح
والضعيف من كذا اذا طريقه ويحتج بذلك **ويقول** هذه الطرق تقوي
بعضها بعضا فيفقد وجود ضعف في بعض ادلة اقوال الامام في
حقيقة او اقوال اصحابه فلا خصوصية له في ذلك بل الامة كلها
بشاركونه في ذلك ولا لوم الا على من سببه ليجري به من فحاش طريق
واحدة وهذا لا يكاد احد يحج في ادلة احد من المجتهدين فامتهم احده
استدل بضعيفا لا بسط مجيبه من عدة طرق **وقد** قد منا الى الجيب
عن الامام في حقيقة وغيره ما لصدر وحسن الظن كما يفعل غيري وانما
اجيب عنه تعبد المتبع والفحص عن ادلة اقواله واقوال اصحابه وكما في
المنهج المنهج المبين **في بيان** ادلة مذاهب المجتهدين كافي بذلك **فاني** جمعت
فيه ادلة جميع المذاهب المستعملة والمندرسته قبل دخولي في حجة طرق
القوم ووقفي على غنى الرعية التي تنفع منها اقوال جميع المجتهدين
ومقلديهم **وقد** من الله تعالى على ممجلا لغة مسانيدا لامام في

حقيقة الثلاثة من شجرة حقيقة عليها خطوط الحافظ الحرف الحافظ الدمياطي
قائمة لا يروى حديثا الا عن خيار التابعين العدول التقاة الذين هم من خير
القرون امتداد رسول الله صلى الله عليه وسلم كالاسود وعلمه وعطاء وكثير
ومجاهد ومكحول والحسن البصري واصحابهم رضي الله تعالى عنهم اجمعين وكل الرواة
الذين ينفقونه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عدول تقاة اعلام اخبار ليس
فيهم كذاب ولا مستمر يكذب وناهيك يا اخي عبد الله من ارتضاهم الامام ابو
حقيقة رضي الله تعالى عنه لان اخذ عنهم احكام دينه مع سدة نوره وتحرر
وشقيقة على الامة المحمدية وقد بلغنا انه سئل يوما عن الاسود وعلمه
ابصر افضل فقالوا والله ما نحن باهل ان نذكرهم فكيف نقاضل بينهم على انما
من راووا رواة الحديث والحمد لله كلهم الا وهو يغفل الخرج كما يغفل القدر
لواضعف الله ما عدا الصحابة والتابعون عند بعضهم لعدم العصمة ما وه
الحفظ في بعضهم ولكن لما كان العلماء رضي الله تعالى عنهم اجمعين على الشريعة
وقد قوتوا الخرج او التقابل على مع قبول كل الرواة لما وصفها الاخر اختموا
ولما قد مرهم وهم القدر على الخرج وقالوا الاصل العدل والخرج طاري
للايدعي عالبا لاحتث الشريعة كما قالوا ايضا ان احسان الظن
بجميع الرواة المشهورين اولي وكما قالوا ان مجرد الكلام في شخص لا ينقط
مروته فلا بد من المحض عن حاله وقد خرج الشيخان لخلق كثير من تكلم الناس
فيهم ايشارا لاثبات الادلة الشرعية على نفيها ليجوز الناس فضل العمل
لها ككل في ذلك فضل كثير للامة افضل من يخرجهم كما انني تضعيفهم
للحديث افضل من جهة الامة بتحقيق الامر بالعمل بها وان لم يقصدوا
المطابقة لك فالهم لوم يتبعوا شيئا من الاحاديث ويحتملها كما
العمل بها واجبا ويخرج عن ذلك عالبا للناس واعلم ذلك **الحافظ**
المزي والحافظ الزيلعي وممن خرجهم الشيخان مع كلام الناس فيهم جعفر
بن سليمان الضبيعي والحارث بن عبيد وايم بن نابل الحنفي ومالك
بن مخلد القوافي وسويد بن سعيد الحديثي ويونس بن ابي اسحاق
السبيعي وابوابهم ليس لكن للشيخين شروط من تكلم الناس فيهم
ينها اثم لا يروى عنه الا ما يوثق عليه وطهرت شواهد وعلموا
ان له اصلا فلا يروون عنه ما انفرد به او خالفه فيه التقاة وذلك
حديث ابي اويس الذي رواه مسلم في صحيحه مرفوعا يقول الله تعالى

من جعل قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين الحديت مع انهم يتفرد به بل
غير من التقاة كذلك منهم الامام مالك رضي الله تعالى عنه وصار حديثنا
الحافظ الزيلعي والدمياطي وهذه العلة راجت على كثير من الحافظين
لا سيما من اسندوا على الصحيحين كابي عبد الله الحاكم فكثيرا ما يقول وهذا حديث
على شرط الشيخين واحدهما مع ان فيه هذه العلة اذ ليس كل حديث اخبر به
في الصحيح يكون صحيحا اه لا يلزم من كون روايته محتملة في الصحيح ان يكون كل خبر
وحداه له يكون صحيحا على شرط صاحب ذلك الصحيح لاحتمال فقد شرط من شرط
ذلك الحافظ تمام قد مناه كان لحد غير افيك لك الصحيح بل يترق هذه المرو
في الصحيح عند انتهى **فقد بان** انه ليس لما ترك حديث كل من تكلمنا
فيه مجرد الكلام فربما يكون قد توثق عليه وطهرت شواهد وكان له اصل وانما
لما تركها انفرد به وخالف فيه التقاة ولم يظهر له شواهد ولو انما نقضنا
باب التزك لم يترك كل راو فكلهم فيه الناس مجرد الكلام لا ذهب معظم احكام
الشريعة كما مر واذا ادعي الامر لم يخل ذلك لواجب على جميع اتباع الحمددين
احسانا لظن برواة جميع ادلة المذاهب الخالفين لاداهم فان جميع ما رووه
لم يخرج عن مرتبة الفرقة الذين هما الخفيف والتشديد **وقد**
التج تاج الدين السبكي الطبقات الكبرى ما نصه ينبغي ان لا يفتقر كل راو
ان يستدل لادب مع جميع الامة الماطين وان لا ينظر الى كل راو بعض
الناس فيهم الامور هاتوا واضع ان قد تفرق على النوازل وخشيت الظن
فتم ترك ما فعلوا الا فترت صفتا عما ترى بينهم فانك يا اخي لم تخلق مثل
ذلك وانما خلقت للاستغناء عما يبتلىك من ذلك قالوا لا يزال الطاعة
عندي نيل احق بخوض فيما يجري بين الامة فنلحقه الكابة وظلمة الوجه
فاياك ثم اياك ان تصنع ما وقع بين الامام والخليفة وسفيان الثوري
بين مالك وابن ابي نبيات او بين احدين صليح والشعبي ومن احدين خيل والحارث
المحاسبي وهم يخرجون الى زمان الشيخ عن الذين عن عبد السلام والشيخ تقي الدين الضبي
فانك ان فعلت ذلك خفت عليك الملاك فان الفورانية اعلام ولا فوالم
حامل رعا لم يفتهم بغيرهم وليس لنا الا الفرقة منهم والتمسك بما جرى بينهم
فان فعل فيما جرى بين الصلابة رضي الله تعالى عنهم **قال** وكان الشيخ
عز الدين بن عبد السلام يقول **اد** البعد ان احدا من الامة شدة النكبة
على احدهم اقرانه فاما ذلك خوفا على احدهم فغير من كلامه خلاف مراده لا

سماعهم العظام فان الكلام في ذلك لا يثبت وقد اختلفوا في خبره في اراء اهل البيت
 انما في السراج وكان الحارثي يمازجهم عند ههنا فاصحابه فلما اصابوا العشاء اذكروا
 في الطريق ويكوا ويكي احمد منهم فلما اصبغ قالوا رايت من هؤلاء القوم ولا احدث
 في علوم الخفافيق شيئا يشبه كلام هذا الرجل ومع هذا فلا اري لك باسما
 محتمل خوفا على ان نفهم غير مرادهم انهم في كلامهم السبكي **فصل** ان
 كان بطلان ما في هذا الكتاب من كسب هو مبني على حقيقة واحدة وهو محمول
 على ما ليس من وجوب عذاب او حرمان او كراهة او احد الحديثين منسوخ لا بد من
 ذلك اذ التناقض في كلام الشارع ممنوع كما مر ومن قال ان حديث من
 ذكره كليس مقبولا بنا فضعف حديثه هل هو الاصل في ذلك فالحق في النظر لان
 حديث النقص من الفرج خاص باب المومنين وحديثه هل هو الاصل في
 منك خاص بالعوام كاسيا في سبطه في توجيه كلام الائمة انما الله تعالى
 فان قيل اذ قلتم ان ادلة مذهب الامام هي حقيقة ليس فيها شيء من
 سلامة الروايات بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصحابة والبايعين
 من البرج فاجوابكم عن قول بعض الحفاظ عن شيء من ادلة الامام هي حقيقة
 بانه ضعيف **فالجواب** يجب علينا حمل ذلك جزما على الرواية النازلة
 عن الامام في السند بعد موتهم صلى الله عليه وسلم تعالى عنه اذ امر واذك الخبر
 من طريق غير طريق الامام ان كل حديث وحديثه في مسانيدنا لاهل الثلاثة
 فهو صحيح لانه لو لا صح عنه ما استدل به ولا يفتح فيه وجوده اذ
 منهم يكذب مثالا في سنده النازلة عن الامام وكما انما ثبت استدل
 بمحمدية لم يوجب علينا العمل به ولو لم يرو عنه في زمانه هذه الدقة التي
 يثبت عليها فاعلمك لا تخدعنا في كلام احمد من الحديثين واما ان يبادر
 الى تضعيف شيء من ادلة مذهب الامام هي حقيقة لا يبعد ان تطالع مسانيد
 الثلاثة ولم يجد ذلك الحديث فيها **فالجواب** ان يكون مراد القائل في شيء من
 ادلة مذهب الامام انه ضعيف ادلة مذهب اصحابه الذي واروه بعد وفاته
 من كلامه لانه هذا حقيقة المذهب اذ مذهب الامام حقيقة هو ما
 قاله ولم يرجع عنه الى ان مات لانه من كلامه كما مر وابل الفصل وهذا
 الجمل يفتح فيه كثير من طلبة العلم فضلا عن غيرهم فيقولون عن مذهب
 اصحاب الامام انه مذهب له مع ان ذلك ليس له في تلك المسئلة كلام
 وقد عدوا امثله من قلة الورع في المنطق وسوا المتصرف وقالوا

٢٩
 من بركة العلم فوق المعرفة به فكل قول لا قابلية على التعميم في نظر العلماء
 فيه ويكونوا على ثقة في عروق العلم لا في خوف قولهم قال بعض العلماء كذا
 فله عزونا فقص وتم من العلماء من جعل الله تعالى على طائفة القبول منهم من
 لا يعمل عليه فقبولا لا يبعث منه الناس **وهذا انما قد ائتمت لك**
 في صحة ادلة مذهب الامام الاعظم اضعف رضى الله تعالى عنه وان جميع
 ما استدل به اخذوا عن غير النابغين وانه لا يتصور في سنده تحريف متعمد
 ككذب الامم وان قيل لا يمتنع شيء من ادلة مذهبهم فذلك الضعف انما هو بالنظر
 للرواية النازلة عن سنده تعذيبه وانه وذلك لا يفتح مجازا اخذ به الامم عند
 كل من استضعف النظر في الرواية وهو ما عد الى النبي صلى الله عليه وسلم
 وكذلك لقول في ادلة مذهب اصحابه فلم يثبت احد منهم حديث ضعيف
 فوهم يافتهم الامم طريقا واحدا انما كانا نتبعنا ذلك انما يثبت احدهم
 حديث صحيح وحسن او ضعيف وذلك من طرقه حتى ان نفع لدرجة الحسن
 وذلك امر لا يخفى باصحاب الامام هي حقيقة بل يشاركهم في جميع المذاهب
 كما مر في صراحة فانزلنا اخي النقيب على الامام هي حقيقة واصحابه من طائفة
 تعالى عنهم اجمعين واياك وتقليد الجاهلين به وما كان عليه من الورع
 والرهبة والاحتياط في الدين فنقول ان ادلة مذهبهم لا تقبل
 فتضمر مع الناس من وتبع ادلة ما كانت عناها تعرف ان مذهبهم رضى
 الله تعالى عنه من اصح المذاهب كبقية المجتهدين وان شئت انظر
 لك صحة مذهبهم كالتحسين الطائفة ليسر ونهايتنا فاستدل بطريق
 اهل الله تعالى على الاخلاق في العلم والعمل حتى نقف على عين الشريعة
 التي قد ناذرها في اوتاب الكتاب فذاك ترك جميع مذاهب العلماء واتباعهم
 تنفر عنها وليس مذهب اوليها ولا تزي من اقوال المذاهب لا واحد خارجا
 عن الشريعة **فرحم الله تعالى من لزم الادب مع الائمة كلهم واتباعهم** فان الله
 تعالى جنتهم وادق للعباد في سائر اقطار الارض فابها كلها هدى من الله
 تعالى وتورا وطريق الى دخول الجنة **وعن قريش** تغدو عليهم في الاجرة
 من لزم الادب معهم وينظر ما يحصل له من الفرج والسرور حتى يخذلوا
 ويسفحون فيه صدم ما يحصل من اسامعهم الادب والحمد لله رب العالمين
فصل في بيان متفق قولهم قال ان مذهب الامام هي
 حقيقة اهل المذهب اعلم يا اخي ان هذا فوقك

منعصت على الامام رضي الله تعالى عنه وليس عند صاحب وق في العلم فان محمد
الله تعالى تنبغت منه في غاية الاحتيال والورع لان الكلاوية
المتكلم وقد اجمع السلف والرفق على كونه ورع الامام وكثرة احتياطه
في الدين وخوفه من الله تعالى فلا يشاخذ من لا قوالا لانه كان على ساطة
حاله على انه من الامام الا وقد شدد في شئ وترك الشبهة في شئ اخر وسعة
الامة كما يعرف ذلك من سيرة هذا جهم كلما مثل ما سيرة باهاه فيتمتع بغير
وجوه قلة الاحتياط في شئ من مذهب الامام ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه
فلا خصوصية له في ذلك فامتنع باخي ما قلته لك في جميع احوال العقدة
من باب الصيانة الى اخر الايام تعرف صدق قولي لا سيما في احوال وفي
الانصاع فانه ان احتياطه لم يستري قل احتياطه للمبايع وان احتيا
امامه لوقوع الطلاق من الزوج قل احتياطه من يزوجها وبالعكس فقد
لا يكون الطلاق وقع بذلك اللفظ الذي قاله الحالف وقس على ذلك
سائر امثلة الخلاف ثم ان اتمام هذا المعترض قلة احتياطه في الامام ابو
حنيفة رضي الله تعالى عنه ليس هو بقلة احتياط وانما هو تيسير
وتسهيل على الامة تبعا لما بلغه عن الشارع صلى الله عليه وسلم فانه كان
يقول تسروا ولا تقسروا يقول كل شئ يصح به من ربي في الاماكن شهر
به الشريعة ليس فيه نصيب ولا مشقة على احد او ارجع الامر الى امر شئ
المتزان في مثل ذلك تحقيقا ونسبة تبعا لما ورد عن الشارع سواء وقد
كان طلحة بن مصرف ووالده وبيان النوري وغيرهم
بكرهوا لفظ الاخلاق ويقولون لا يقولوا الاخلاق العلماء وقولوا الوصية
العلماء وقولوا تعالى انا اقيموا الدين ولا تمسوا فواظبه اتفق فيهم على
كل مقول ان لا يعترض على قول محمد حفظه شدة فانه ما خرج عن قوة اعد
الدين ولا عن مرتبة النيران الثانية الحليقة لكل اقوال المجتهدين
وابنائهم وكذلك يجب علينا الاعتقاد الجازم بان ذلك الامام الذي خفف
اوسدة على هدي من ربه في ذلك حتى علم الله تعالى عليه ما لو فوق على عين
الشرعية المظهرة التي تفرغ منها كل قول من اقوال علماء الشريعة وقد اجمع
اهل الكشف على ان الدار مع رفع الحج عن الامة اولى من الدار مع الحج عليهم
لان رفع الحج هو الحال الذي ينبغي امر الخلائق اليه في الجنة فينبهون
منها حيث ساءوا ولا يحجب على احد عكس الحال في الدنيا والحمد لله رب العالمين

في بيان فكم من الطيب في الشئ على الامام ابو حنيفة
حنيفة من بين الائمة على المصنوعين في بيان فكم من الطيب في الشئ على الامام ابو حنيفة
وكثرة ورعه وشفقته وعرف ذلك **روى** الامام ابو جعفر الشيرازي عن شقيق
البلخي ان كان يقول كان الامام ابو حنيفة من ورع الناس واعلم الناس واعبد
الناس واكرم الناس واكثرهم احتياط في الدين والعبادهم عن القول بالمرأى في
دين الله عز وجل وكان لا يضع مسألة في العلم حتى يجمع اصحابه عليها
ويؤخذ عليها علما فاذا اتفق اصحابنا على ما وافقها للشرعية
قال لا يوتيوسف او غيره ضيقها في الباب لفلان في اتفق وقد مر ذلك في المصنوع
السابقة فانظروا اخي شدة ورع هذا الامام وخوفه من الله تعالى
ان يريدي من عماله ان يقبله شريعة نبيه صلى الله عليه وسلم وروي
ايضا بسند الى ابي ابيهم عن عكرمة النخعي عن حماد بن عمار عن عبد الله بن المبارك
ما رايت في عصري كمالا اورد ولا ازيد ولا ازيد ولا ازيد ولا ازيد من الامام
ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه وروي الشيرازي عن عبد الله بن المبارك
قال دخلت الكوفة فسالت علماها فقلت من اعلم الناس في بيان
هذه قفا والائمة الامام ابو حنيفة فقلت لهم من ورع الناس فقالوا
كلهم الامام ابو حنيفة فقلت لهم من هذا الناس فقالوا كلهم
الامام ابو حنيفة فقلت لهم من اعبد الناس واكثرهم استغفالا للعلم
فقالوا كلهم الامام ابو حنيفة فقلت لهم من خلق من الاخلاق الحسنة
الاوقالوا كلهم لانهم احدثوا خلقا من غير الامام ابو حنيفة رضي الله
وكان شقيق البلخي يمدح الامام ابو حنيفة وينتق عليه كبره ووقوله
على ومن الاسناد في الملا العظم من مثل الامام ابو حنيفة في الورع
كان اذا استدرى احد منة ثوبا وخط منة على العتلة ثم رده عليه يعطى
صالحا الموبج جميع العتلة التي عنده ويقول فدا خلطت ذراعتك
بذراعتي فداها كلها وسامحك يا اخي ذنبا واخرى وهذا ورع علم يلقا
وقوعه من غير رضي الله تعالى عنه وروي ابو جعفر الشيرازي
ايضا ان الامام ابو حنيفة موكل وكيل في بيع ثياب من خرو كان فيها ثوب
معتب فقال للوكيل لا تبع هذا الثوب حتى تبين عيبه فباعه للوكيل
ولم تبين عيبه وخط منة على ثمن ثوبه ثيابا احمره الوكيل بذلك
تصدق بثلث الثياب كلها على الفقراء والمساكين وبما وجب اهل الذم من

الله تعالى عنه قال وروينا عن سفيان الثوري ان الامام ابا حنيفة رضي الله
تعالى عنه كان لا يجلس في ظلمة داره يقول الذي عندك قرضاء وكل قرض
نفعاً فتموت ارام وفي نسخة تموت وفي ظلمة داره انتفاع لي بظلمة داره
ومن دقيق مرعى رضي الله تعالى عنه انه ابا حنيفة المنصور الطفيقي
لما منع الامام ان يغتني سائلة ابنته في الليل عن الدر الحاح من الامسا
هل يفتقر الوضوء فقال لها سألني عنك حماد اعني ذلك بكثرة الهمار قال اما
منعني الغنى ولم اكن من نحو امامي يا عبيت انملي فانظروا اخي المنة
مراقبته لله تعالى عز وجل وكان هذا المنع للامام رضي الله تعالى عنه
قبل اجتماعه به ومترقته عن الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه
في العلم وروى ابو نعيم وغيره عن الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى
عنه انه صلى الضحى بوضوء العشاء اثنى من خمسين سنة ولم يكن يضيغ جنبه
الى الارض في الليل ابداً وانما كان ينام لحظاً فلفظ صلاة الطهر وهو
جالس ويقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استمعوا لي
قيل الليل بالقبيلة تغني النور بعد الظاهر وروى القفاة
عنه انه رضي الله تعالى عنه ضرب وخشب ليلى القضا فصر على ذلك
يوم بل **وكان سبب امره** على القضا
انه لما مات القاضي الذي كان في عصره فنتش الخليفة في بلاد من احد
يكون مكان القاضي الذي مات فلم يجدوا احداً يصنع لذلك غير الاما
لكثرة علمه وورعه وعفته وخوفه من الله تعالى وقيل له مات في
السجن وبلغ الامام ابا حنيفة انهم قالوا للخليفة قد فتننا العلماء
فاوجدنا احداً افقه ولا ارفع من الامام ابي حنيفة ويلييه سفيان
الثوري وصلة ابن ابيهم وشريك فقال الامام ابو حنيفة انا ابي
لكم خمينا اما انما ضربوا خنوس ولا الى واما سفيان فمريب واما
صلة ابن ابيهم فينحلقون ويخلص واما شريك فيمنع فكان الامام
قال الامام فان سفيان ليس بنائب الفقيهان ولا خديده عصا وخرج الى
بلاد اليمن فلم يعرفه احد من خج واما شريك فتولي واما صلة ابن ابيهم
فدخل على الخليفة وقال له كم عندك من الخمر والبراذير والشرطت
فقال الخليفة اخرجوني عن هذا المحنوق قال سفيان
وبلغنا عن الامام الاعظم ابي حنيفة وسفيان وصلة انهم هم وشريك

خني ما نواو قالوا كان يمكنه عمل الحكمة وتخلص من هذه الزطاة فلم يفعل
رضي الله تعالى عنهم لجمعين **واما توسعة الامام** رضي الله
ابو حنيفة على الامة فكثيرة من تتبع اقواله وسياق ما في تروحيه اقوال
الامة رضي الله تعالى عنهم انما الله تعالى من ذلك قوله رضي الله تعالى
عنه بصحة الظهارة من الجاهات المستحقة للفرج وعظم الليقة
فانه في غاية التوسعة على الامة فكمن قال بمنع الظهارة من ذلك
لما ومنع كل الخبر المحمود بالنجاسة وان كان كل من المذمومين يرجع الى تروحيه
من تخفيف وتشد يد ومن ذلك قوله رضي الله تعالى عنه بظاهرة الفخار
الذي يخطب بالنجاسة وقوله ان النار تطهر ذلك فان ذلك في غاية التوسعة
على الامة فلو لاهذا القول ما كان يجوز لنا استعمال شيء من الارباب
والا زيق والشفق والريادي والقلل والكيزان والطواجن والحوي
وما دال النجاسة الذي يخطب وقد بلغنا ان جميع ما ذكر لا بد من طهارة بالحر
ليتم تماسكه بل انما بذلك وشاهدناه من موانع الفخار والشفق
فلولا تقلد الناس الامام ابي حنيفة في قوله جعل استعمال الفخار المذكور
لنكد عيش الناس وصاغت مصالحهم وقد استنبطت لقوله رضي الله
تعالى عنه في ذلك دليلاً وهو ما ورد من تطهير عصاة المسلمين بالنار
ثم نعيد ذلك في طهارة الجنة لان من ثمار الجنة ان لا يدخلها الا المطهرون
من الدنس الظاهر والباطن فكما تكون النار مطهرة من الدنوب المعنوية
وكذلك تكون مطهرة من الامور المحسوسة كالعوجين الذي يتنجس بالفخار
فان قلت فاقولون فيلما كان محسباً من اصل خلقه كعظام الخنزير
وتعينة اجرامه افا الحرق قد غنت من يقول بنجاسته من اصل الخلق فانا
وصفة فليجواب مثل ذلك لا ينبغي انما فانه الى الامام لانه نظير
اجسام الكفار فلا يطهر من عروق النار كما سيجاتي بسطة في توجيها قال
العلماء انما الله تعالى في حقه استحب على كل مكلف ان يتكلم الله
تعالى على ايجاد مثل الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه في الدنيا
لئلا يوسع على الناس طمنا ليقسروا الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم
وجميع ما سكت الشرع عنه ولم يفرض فيه لامة لا يفتي فهو نافعة وتوسعة
على الامة فكمن احداً ان يحرقه علمهم ان وقع من عام الحجري في مثل ذلك
كان على سبيل الترة والنور كما نرى النبي صلى الله عليه وسلم اهل

بينه وبين الخلق مع قول صلى الله عليه وسلم بحله للنساء ووزن الرجال والعلم
 انما التفتاح على معرفة من بعد فلا اعتراض عليهم فيما بينوه للخلق واستنبط
 من الشريعة **•** لاسما الامام ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه **•** فلا ينبغي لاحد
 الاعتراض عليه لكونه من اهل الائمة واقدنم نذرينا المذهب واقربهم
 سندا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم **•** ولنا هذا العمل كما قال الثاني
 من الائمة رضي الله تعالى عنهم اجمعين كيقول الله تعالى لانا الاعتراض على
 امام عظيم **•** اجمع الناس على جلالته وعلمه وورعه وزهده وعفته
 وعبادته وكثرة مراقبته لله عز وجل **•** وخوفه منه طول عمر ما هذا
 والله الاعظم في البصيرة **•** لان جميعنا وسع بعيننا انما هو من توسعة المنهج
 ثم يتقبل عدم تصريح الشريعة بذلك فهو من باب اجتهاد وهو موقوف
 وامام عظيم توسع علينا باجتهاده **•** مع سدة ورعه واختصاصه في دينه
 وسنة اخيلنا الى ما وسع به علينا **•** كيف يسوغ لمسلم عاقل ان يعترض
 عليه مع سدة اخيلنا هو الى ما وسع به الامام عليه السلام في افعالهم
 ذلك من اجل انه فاته نفيس **•** واياك ان تخوض مع الخايعين في اعتراض الائمة
 بغير علم فتخسر في الدنيا والاخرة **•** فان الامام رضي الله تعالى عنه كان
 متقيدا بالكتاب والسنة متبريا من الماوي كافر متناهد في عدوه من
 من هذا الكتاب **•** ومن تنقذ نفسه رضي الله تعالى عنه وسجدة من اهل الذم
 اخيلنا في الدين ومن فك **•** غير ذلك فهو من جملة الخايعين الغصير
 المتكبر على ائمة الهدى بغيره السقيم **•** وحاشا ذلك الامام الاعظم
 من مثل ذلك حاشاه **•** بل هو امام عظيم ينبغي له اقتراض المذاهب كلها **•** كما
 اخبرني بعض اهل الكوفة الصريح **•** وانما نحن في الزوايا اربابا وكلنا
 نقاربه الزمان في طرقات اعتقاد في اقواله وافعاله **•** وقد
 قد منا قول امامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه وقد نص بعض ابناءه
 بغير استقلاد لغروه من الائمة فلم يفعل وما خالفنا فيه شدي ولا
 غيره كلام بعض المعصيين في حق الامام ولا يقولون ان من حله
 اهل الرأي **•** بل كلام من يطعن في هذا الامام عند المحققين في الائمة
 الهدى ايمانك **•** ولو ان هذا التكلم طعن في الامام كان له قدر في
 معرفة منازع المجتهدين ودقة استنباطهم لغدوم الامام والحقبة
 في ذلك على عالم الائمة المجتهدين لتمام مذكره رضي الله تعالى عنه

واعلم يا اخي اني ما استغنيت بك الكلام على مناقبة الامام ابي حنيفة
 اكثر من غيره الائمة المشهورين في دينهم من بعض طلبه المذاهب الخلق له فاتهم
 ربما وقعوا في تضيق شي من اقواله لخطا مذكره عليهم بخلاف غيره من الائمة
 فان رجوه استنباطا منهم من الكتاب والسنة ظاهرة لعالم طلبه العلم
 الذين هم قدم في الفهم والمعرفة المدارك **•** واذا بان بنوري الائمة كلهم من الرقي
 فاعمل بكتابنا فجدد من كلام الائمة بان شرايح قدروا ولم تغرق مذكره فانه
 لا يخرج عن اخدي مرتبة الميزان ولا تخلوا ان تكون انت من اهل مرتبة
 منها واثال والتوقف عن العمل بكلام احد من الائمة المجتهدين رضي الله
 تعالى عنهم فانهم ما وضعوا قولا من اقوالهم الا بعد المناقشة في الاحكام
 لاقتنهم والائمة ولا تفرق بين ائمة المذاهب الجليل والنقيب فان
 من فرق بين ائمة المذاهب الجليل والنقيب فكانه فرق بين الرسل عليهم
 الصلاة والسلام كما مر بينا في الفصول الائمة قبله وان تفاوت
 المقام فان العلماء ورثة الرسل وعلى من اجنبهم سلكوا في هذا جهنم
 وكل من الشيع نظره واشرف على عين الشريعة الاولى وعرف منازع اقوالهم
 وراهم كلامهم بغير قوت او فهم عن الشريعة لم يبق عنده توقف في
 العمل بقول امام منهم كائنا ما كان بشرطه السابق **وقد تحققتنا**
 بذلك الحمد لله فليس عندي توقف في العمل بخصصة قال بها امام
 اذا حصل شرطها ابداء **•** ومن لم يصد الى هذه المقام من طريق الكشف
 وحج علمه اعتقاد طلبه في الائمة من طريق الايمان والتسليم **•** ومنهم
 ما ذكرناه من هذا ايضا انما اعظم من ينجي له عن في التحلف عن اعتقاد
 ان سائر ائمة المسلمين على هدي من رتبهم ابداء **•** ويقال لعل من توقف
 عن ذلك الاعتقاد ان هو الائمة الذين توقف عن العمل بكلامهم
 كانوا اعلم منك واورع يبين في جميع ما دونوه في كتبهم لا باعهم وان
 ادعيت انك اعلم منهم نسلك الناس الى الجنود والكذب بخدا وعنادا
 وقد اتي علماء سلفك بتلك الاقوال التي تراها انت ضعيفة وذات
 الله سبحانه وتعالى بما خفي ما نوا فلا يفتخ في علمهم وورعهم حصل
 سلكهم بما راعهم وخفاهم دارهم ومعلومون مشاهدا ان كل عالم لا
 يصنع في مولفه عادة الائمة في تحريه ووزنه بميزان الادلة وقواعد
 الشريعة وحرر مغرورا الذهب الجوهر فاياك ان تنقبض نفسك من العمل

وقطعة الشجر على المنهاج . وكاتب التوضيح لولد . وشرح ابن المقرئ على المنهاج
 والفتية . وشرح القاضي نبيه الكبير والصغير . **وقرأت**
 شرح الروضة على الشيخ شهاب الدين الرملي . وكنت أكتب كل ريس منها زوايد شرح الروض
 وزوايد الخادم . وزوايد المهمات قد زوايد شرح المذهب وغير ذلك حتى كان الشيخ
 شيخ من شدة مطالعته لهذا الكتب وتقبل له لولا كماله في هذا الكتاب
 لما كنت أقول انك طالعت كتابا واحدا من هذه الكتب **وقرأت**
 قرأت شرح الروضة على مولفه شيخ الاسلام زكريا كنت اطالع عليه جميع المواد التي
 تيسرت لي من الفقرة وتحررت جميع عبارته من اصولها قلنا حتى اخطت على اصول
 الكتاب التي استمدتها في شرح كالمات والسام . وشرح المذهب . والقطعة
 والتكلمة . وشرح بقاض نبيه . والرافعي الكبير . والبسطة والوجيز . وفتاوى
 الفقهاء . وفتاوى القاضي خيس . وفتاوى بن الصلاح . وفتاوى القرافي
 وغير ذلك . وكنت اشتهر على عبارة نقلها مع استقاضي منها .
 واطلعت على اثني عشر مسألة ذكرها من زيادة الروض على الروضة والحال
 انها مذكورة في الروضة في غير ابوابها والمقصود منها الشيخ . واطلعت
 على مواضع كثيرة ذكرها من اجازات الزركشي وغيره في الخادم والحال انها
 من قول الاصحاح فاصلها في الشرح . وطالعت **كامل**
 في شرح القصة مالك . كابن المصنف . والكمي والبصير . وابن ارقاسم .
 والمكوي . وابن عقيل . والاسموني مرارا على الشيخ شهاب الدين الحارثي
 وغيره . **وقرأت** عليه شرح التوضيح للشيخ خالد
 وكتاب المغني وقواشيه وغير ذلك . **وقرأت** شرح القصة الرافعي مرارا
وقرأت شرحها للمؤلف على الشيخ شهاب الدين الرملي وشرحها للشيخ
 على الشيخ امين الدين الامام جامع الغري ثم اخضرت . **وقرأت** شرحها للشيخ
 السبوسي . وشرحها للشيخ زكريا عليه خرم واحدة . وكذلك على الخليل
 لابن الصلاح ومختصر النووي . **وقرأت** شرح جميع الجوامع
 للشيخ جلال الدين المحلي . وحاشيته لابن ابي شريف على المعجم نور الدين
 المحلي . وكنت اقر الحاشية والشرح عليه على طرقتي اذ انبئت ان اراس
 في البيت والشيخ نور الدين ما سئل الحاشية وكان يترجم من رغبته حفظ
 لذلك حسن مطالعته . **وقرأت** المعتمد وحاشيته على الشيخ عبد
 الله بن باط . **وقرأت** المطول مختصره على الشيخ

العلامة ملا علي الجعي باب القرافة وقواشيه وقرأت شرح الشاطبية للشيخ داوي .
 ولابن القاصح وغيرهما على الشيخ نور الدين الحارثي وغيره . **وقرأت** من كتب التفسير
 وموادها . تفسير الامام العيني على شيخ الاسلام الشيخ شهاب الدين التستيني
 المحبلي . وقرأت الكشاف وقواشيه وتفسير البيضاوي وحاشيته الشيخ
 جلال الدين السيوطي على شيخ الاسلام زكريا مرة . وكنت اطالع على ذلك تفسير
 بن زهرة . وتفسير زهدل . وتفسير الكواشي . وتفسير الواحدي .
 الثلاثة . وتفسير الشيخ عبد العزيز الديوبني الثلاثة . وتفسير الثعلبي
 وتفسير جلال السيوطي المسمى بالدر المنثور وغير ذلك نشأ من قرأتها
 التي وضعها شيخ الاسلام المذكور على تفسير البيضاوي . **وقرأت**
 شيخ البخاري الشيخ شهاب الدين القسطلاني على مولفه المذكور وكنت اطالع
 عليه تفسيره في اهل ما في البخاري من الامات لا عرق مقالات
 المفترين فيها . واطالع عليه شرح البخاري الخافض بن حجر وشبهه للكرمان
 وشرحه للعيني . وشرحه للبرماوي وغير ذلك . **وقرأت** عليه
 شرح مسلم الامام النووي وشرحه للقاضي عياض والقطعة التي شرحها
 الشيخ شهاب الدين المذكور على مسلم . **وقرأت** كتاب الخوذة
 على شرح الترمذي في كون العربي المالك . وكذلك قرأت عليه كتاب
 الشفا للقاضي عياض وكتاب المواهب اللدنية في المنهج المحمدي وغير ذلك

القسم الثالث

فاعلم القصة لتفسير كتب اراجع الاشياح في مشكلاته تعيد قرأتها على
 الاشياح جميع الكتب المتقدمة عليها طالعت **شرح الروض**
 نحو خمسة عشر . وطلعت كتاب الامام احمد الشافعي رضي الله تعالى عنه
 وكنت اطالع عليه استندراكات الاحكام وفتاويه عليه في شروحه
 وتعالى اليه . وطلعت مختصر الزبي وسورة الديرة فطعت عليه شيخ
 الاسلام زكريا كذا الكاف . وطلعت **مستند الامام الشافعي** مرات
 ولما وقع في واحدة . وطلعت كتاب المحلي ابن حزم في الخلافة وهو ثلاثون
 مجلدا . وكتاب المسلك في الخلافة . وكتاب المغلا مختصر المحلي الشيخ يحيى
 الدين بن العربي . وطلعت الحاوي للحاوي في فقه حنابلة . وكذلك
 الاحكام السلطانية في فقه واحدة . وطلعت **فروع** في المبادئ

وكتاب التفسير في الصبغة. وكتاب العدة لابي محمد الجويني. وكتاب المحظوظ
له قرعة واحدة. وطالع الفاتح الراجي الكبير والصغير قرعة واحدة. وطالع الفاتح
الممدد للنووي خمس قرعات. وطالع الفاتح للسبكي عليه نحو خمسين قرعة
وطالع الفاتح شمس خمس قرعات. وطالع الفاتح للمهاشمي نحو النصف
عليها مائة قرعة. وطالع الفاتح الحاضر مائة قرعة ونصف. وطالع الفاتح القوي لادوي
والنومظ والفتح له قرعة واحدة. وطالع الفاتح كتاب العدة لابن الملقن
في الجملة ونحوه التنبية له قرعة واحدة. وطالع الفاتح تفسير الجلالين
نحو ثلاثين قرعة. وشرح التمهيد للجلال المحلى نحو عشرين قرعات. وشرح الكرم
ثلاث قرعات. وشرح البرهان في مائة قرعة. والمتفهم للزركشي ثلاث قرعات

وطالع الفاتح القسط

ثلاث قرعات. وشرح مستم للقاضي عباس قرعة وللغاري قرعة واحدة
وطالع الفاتح تفسير النوراني ثلاث قرعات. والحارثي خمس قرعات. وابن ماجة والكوا
ثلاث قرعات. وتفسير الزمخشري ومكره واحدة. وتفسير الجلال السيوطي نحو ثلاث
قرعات. وطالع الفاتح الكشاف لمحمد بن علي الطبري وحاشية القساري
وحاشية من المنبر عليه ثلاث قرعات. وعرفت جميع المواضع التي وافق عليها أهل
الاعتزال ومجمعها في جود. وطالع الفاتح على الكشاف البحر لا يجان وأغراب
العلمين وأغراب السفاقي. وطالع الفاتح تفسير الفضاوي في حاشية الشيخ
زكي عليه ثلاث قرعات. وطالع الفاتح تفسير من النقيب المقدسي وهو مائة
بجلد. وطالع الفاتح تفسير الواحد للثلاثة. وتفسير العبد العبد بن عبد الله
كلها مائة قرعات. وطالع الفاتح من كتب الحديث ما لا يحصى له عدد في هذا الوقت
من المسانيد والآخر موطا الامام مالك. ومسند الامام احمد ومسند
الامام ابو حنيفة. وكتاب البخاري وكتاب مسلم. وكتاب ابو داود وكتاب
الترمذي وكتاب النسائي. وصحيح بن خزيمة. وصحيح بن حبان. ومسند الامام
سعيد بن عبد الله الارزي. ومسند عبد بن حميد. والعبد لكتاب. ومسند الفردوس
وطالع الفاتح معجم الطبراني للثلاثة. وطالع الفاتح من الجوامع للامام كات
بن الاثير. وجوامع الشيخ جلال الدين السيوطي الثلاثة. وكتاب السنن الكبرى
الشيخ في خمسة أجزاء. وفردا في الصالحين كتاب في السنة اجمع للائمة
بن كتاب السنن الكبرى للشيخ. وكأنه لم يترك في اقطار الارض حديثا الا وقد

كتب الحديث
كتب جوامع الحديث

وضعت في كتابه التي وهو من اخطر اصول التي استندت منها في اجمع من حديث
الميزان لا سبق في الفصول. **وطالع الفاتح** من كتب اللغة صاحب الجوامع في كتاب
التمهيد لابن الاثير وكتاب القاموس في تهذيب الاسماء واللغات للنووي قرعات
وطالع الفاتح من اصول الفقه والدين نحو سبعين موقفا واخطت عليه
أهل السنة والجماعة وعلية المعزلة والقدرة في اهل الشط من علماء النصارى
المعتزلة في الطريق. **وطالع الفاتح** من كتابي للتقدمين والمناهج في
الحق له عدد. وكتاب في العقاب. وقفاوي القاض جوين وقفاوي الماوراء
وقفاوي القراني. وقفاوي الجداد. وقفاوي ابن الصلاح. وقفاوي بن
عبد السلام. وقفاوي بن السبكي. وقفاوي البلقيني. وكل من هاتين الاخيرين
مجلدات. وطالع الفاتح قفاوي شيخنا الفخر كيا موشحها الشيخ هاب
الذي وعبر ذلك كتابا في التوفيق والكبرى والصغرى. وقفاوي في كل
وقفاوي بن ابي شريك وغير ذلك من كتبها كلها بحمد الله تعالى
وطالع الفاتح من كتب القواعد قواعد عبد السلام الكبرى والصغرى
وقواعد العلاءي. وقواعد ابن السبكي. وقواعد الزركشي في اختصارها
افنى الاختصار. **وطالع الفاتح** من كتب السير كثير الكثرة من مشهور ومنهم
الكلاعي وسيرة بن سيد الناس وسيرة الشيخ محمد السكاكي وهي اجمع كتاب في
السير. وطالع الفاتح كتاب المعجزات والخصائص للجلال السيوطي في اختصارها
وطالع الفاتح من كتب التصوف ما لا يحصى له عدد لان كالفن لابي
طاهر الحكيم والرواية للحارث المحاسبي ورسالة القشيري. والاحياء
للقراني. وعوارف المعارف للشيخ وردي. ورسالة النور لسيدي احمد
الراشد وهي مجلدان. وكتاب الفتوحات المكية وهي عشرة مجلدات شمر
اختصارها. وطالع الفاتح كتابا ليدل النحل لا يخرج من كذا الكافة وعرفت جميع
العقائد الصحيحة والفاسدة بحمد الله وعونه في اخذ الله على ذلك

شرف له بعد هذا

الكتاب لغة يفقه كتب المذاهب الاربعة فطالع الفاتح من كتب المالكية
التي عليها العمل كتاب المذونة الكبرى في اختصارها. ثم طالع الفاتح
وكتاب ابن عرفة وابن رشد. وكتاب شرح رسالة ابن ابي زيد للشيخ
جلال الدين في فاسم. وطالع الفاتح المختصر لهرام والشمس وغيره. ومن

كتاب الفاتح
كتاب اصول الفقه
كتاب القضاوي

كتاب القضاة
كتاب التبيين
كتاب التصوف

كتاب المالكية

كتاب الحاشية
كتاب الحاشية
كتاب الحاشية

الحاجت وكنت اراجع في مشكلاتي قاسم والشيخ تميم الدين اللقاني في حاله الشيخ
ناضل الدين واخطت علماء قبله القوي في مذهبه وما انفرد به الامام مالك
عن بقية الامة من مسائل الخلاف **وطايعت من كتب الحاشية**
شرح القدوري وشرح مجمع البحرين وشرح الكثر وقفاوي فاضحان
ومنظومة السنن وشرح الهداية وشرح الحاشية في الحفاظ الزيلعي
وكنت اراجع في مشكلاتي نور الدين الطبري والشيخ شهاب الدين
بن الشبل والشيخ تميم الدين الغزي وغيرهم **وطايعت من كتب الحاشية**
شرح الحرقي وابن تيمية وغيرهما من الكتب وكنت اراجع في مشكلاتي شيخ
الاسلام السبكي وشرح الاسلام القوي وغيرهما من المطالعة
كانت لي في حق الله تعالى وبارك الله تعالى في وقتي سر كبريائي

فهد ما استخضرت في هذا

الوقت من الكتب التي ظلمت من كتب في هذا من الاقزان
فليأتني بأي كتاب من هذه الكتب وتقر في علي وأنا اخله له بغير مطالعة
فان الله تعالى على كل شيء قدير **وقد اخبرني** سيدي علي المرتضى رحمه الله تعالى
انه قرأ في يوم وليلة كتاب الفحمة وستين الفحمة هذا كلامه حتى الله
وذكر الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى ان محمد بن جرير الطبري رحمه الله
الخبث قبل موته على الفاضل جبارا وثمانية ابطال انتهى وقد كنت اطالع
الجزء الكامل من شرح المذهب او المحمات واكتب روايته على رجلي الروقة
في ليلة واحدة وكان عالي افروني يظن اني زلت الاستعمال بالعلم كوني
كنت لا احضر درس شيخهم ويقولون لو ان فلانا دام على الاستعمال
لكان من اعظم المصنفين في عصره الان وكنت احضر دروسهم في بعض الاوقات
فلا اكتب ولا اكلم ولا استشكل مسألة من المسائل اكون اعرف المنقول
فيها واطالع ما اخطى مثل ما طالع من هذه الكتب الى اذيت الاحاطة
بقوال العلماء لها والحمد لله رب العالمين **والشيخ علي بن ابي حمزة**
بن الاحاذيق الشريفة ونزيله على مرتبة الشريعة المظهرة
من تخفيف وتشد يد عملا بقول الامام الشافعي وغيره ان اعمال الحديثين
كلها على كمال اولي من الغا احدهما ما قوا والله العوفين
وهو حسبي ونعم الوكيل وهو المعين

الحاشية

التي اختلف العلماء في منهاها حديث الممنوع فوعا حق الله الما حاشيا
لا يخفى شيء وحديث النبي صلى الله عليه وسلم يقول في البيضة حمزة طيبة وما طهور
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في البيضة حمزة طيبة وما طهور
ثم نوضا صلى الله عليه وسلم وصلى مع حديث بن حبان وغيره الما حاشيا
لا يخفى شيء الما حاشيا طيبة ولونه وريحه ومع حديث التميمي من قول
الصغير الطيب وضوء المستور ولو ان عشر سنين حتى يحيا الما فاذا وجد
فلمسه خلة فانه خير فالحديثان الاولان مخففات والحديثان الاخران
مقدتان في رفع الاراء بين المبران فليس لمز قد على الما الحاشيا والمعتبرين
ولو تطرح عمرا ودين فيهما ان يتمم بالتراب والمراد بالبيضة الذي قال
الامام ابو حنيفة بصفحة الوضوء سعا للشارع ما لم يخرج الى خد الفقاع كان
المراد به ما لم يشكر باجماع لقوله في حديث عبد الله بن مسعود عن طيبة
وما طهور فانه **ومن ذلك** قوله صلى الله عليه وسلم في حديث سلم
وغيره في الشاة الميتة هلا اخذتم اهابها قد بعموم فانفقتم به
مع قوله صلى الله عليه وسلم في حديث عبد الله بن حكيم انه قال
كنتم النار رسول الله صلى الله عليه وسلم فكل موته بشرا او باربعين
يوما لا تنفقوا من الميتة باها بولا عصب والحديث الاول
فيه التحقير على من احتاج الى مثل ذلك الجلد بغيره فان الشاة
كانت الميتة وهي من الغنم اذ في بعض طرق الحديث وكانوا يصعدون
بها قلوبهم والحديث الثاني محمول على من لم يخرج الى مثل ذلك من الاعيان
واصحاب الرافضة في جمع الحديثان الى مرتبة المبران من تحقير شدة
ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث التميمي اذ قتلوا الكفا
والدم والشعر فانه ميتة مع حديث التميمي من قول لا بأس بترك
جلد الميتة اذ ادفع ولا بأس بشعرها وضوؤها وقرونها اذا غسل بالما
ففي الحديث الاول حاشية الشعر الذي على الجلد المذبوح وفي الحديث
الثاني انه من جسد ميتة بالما وبه قال الحسن واجبه حديث
مسلم في ذبايح البرير والجوس من قوله صلى الله عليه وسلم في جلد ذبايحهم
ذبايحهم ظهوره فيشكل الشعر الذي على الجلد فيجعل الحديث الاول
على اقل الرافضة الذين لا يجتنبون الى مثل ذلك ويحمل الثاني على المختلطين

الى منتهى من ذوى الحاجة نظير ما قد ذكر في شعر المينة فوجع الحديث في شعر المينة
 الى مرتبة الميزان الخفيف وتشد يد **ومن ذلك** قوله صلى الله عليه وسلم يمنع
 الادعاء في عظيم الحاج كما رواه مسلم وغيره عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال
 تعالى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي حاج من السباع مع حديث التميمي
 عن ثوبان قال - امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اشترى لي فاطمة ثلاثة
 من عصيت وستوانين من عابج ومع حديث التميمي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
 عليه وسلم فيمنع من الحاج في الحديث الاول يمنع استحلال عظم الفيل وفي الحديث
 الثاني وما معه جوار استعمله • فيجعل الاول على الذئب ويحذر عن عظمه او على السباع
 بما فيه رطوبة • ويحل الثاني على اهل الحجة اليه واستعماله في الشطوط
 فوجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث المسور ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم الى بمزادة من مزاد في الحشر كثر ما شقي اصحابه فيها وحديث
 التميمي في رجا ركا نعر ومع رسول الله صلى الله عليه وسلم فصبب من افق المزور
 واستفينة ثم ونسخت بها كالاغاب علينا • مع حديث التميمي عن عائشة رضي الله
 تعالى عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي عن العرب من اولى الثمار
 وفي رواية للبخاري ان ابا نعيبة قال - يا رسول الله ان ارض اهل كذا
 افسا كل في افيتم فقال صلى الله عليه وسلم من وجدتم غير انتم فمروا بالكلوا
 فيها وان لم تجدوا غيرنا فامسكوا وكلوا فيها • ففي المتن الاول
 الخفيف وفي حديث عائشة السند في فقط • وفي حديث التميمي
 السند في حوجه والخفيف من حوجه • فالسند في حق من وجد غير انتم
 والخفيف في حق من لم يجد غيرنا كما نرى • فوجع الامر الى مرتبة الميزان لكن
 في حديث ابى داود ما يدل على ان الامر وقع حيث العلم بحجاسة التميمي انفق
 علينا كل **ومن ذلك** حديث التميمي مرفوعا لا وضوء من لم يذكر الله
 عليه • مع حديثه ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال - الله لا تم صلا
 احدكم حتى يسبح الوضوء كما امر الله تعالى عز وجل انفق • والمراد بقوله كما امره
 نفق في القرآن وليس في امر الله تعالى التسليم على الوضوء • في الحديث الاول
 السند في الصحة او الكمال • وفي الثاني الخفيف فوجع الحديث الى
 مرتبة الميزان كما سيأتي في سبب في الجمع من افق المختارين **ومن ذلك**
 قوله صلى الله عليه وسلم في حديث التميمي من ثوبا فليمنه ضمير وليستش
 مع حديث مسلم مرفوعا عن من الفطيرة وعندهما المضمضة والاستساق

فالحديث الاول مقدما فيه من صيغة الامر والحديث الثاني فوجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك حديث ابن عباس رضي الله عنهما في حديثه ان ابن عباس كان اذا توضأ فبسط يده
 من ماء فبسط يده من ماء راسه وادنيه ثم يقول هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يوضأ مع حديثه ايضا باسناد صحيح عن عبد الله بن زيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم كان لا يخذل يمينه ما خلاق الماء الذي اخذه لراسه • وكان من عمره اذا توضأ
 يمينه اصابعه في الماء يمتنع بها ادنيه • والحديث الاول فيه خفيف • والحديث
 الثاني وفيه من عمره مقايكه فيما تشدد فوجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
حديث التميمي عن ابن المنذر انه مرفوعا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم
 عليه ومو يوضأ فامر برد صلى الله عليه وسلم عليه السلام فاحذر ما قرب
 وما نهد فلما فرغ صلى الله عليه وسلم من وضوئه قال - الله لم يمتنع ان اراد
 عليك الا ان كنت ان اذكر اسم الله الا على طهارة • مع حديث التميمي عن عائشة
 قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الله تعالى في كل احواله • فلحديث
 الاول تشدد • والحديث الثاني مخفف • فيجعل الاول على اهل الكمال في
 الادب والثاني على من ذوى عجز فوجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال - قالوا
 مع حديث التميمي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول وضوءا لم يزل
 لعمر من الخطاب لانه قال يا ابا عبد الله ما يدعي مات قال اولئك خفيف
 فعلم صلى الله عليه وسلم لسان الجواز والحديثان لآخران فيها تشدد
 بالنظر الى اهل كمال الادب والحب والخال عبرم فوجع الامر الى مرتبة الميزان
 ذلك **حديث** التميمي من البخاري فليوتر وحديث التميمي اذا استحمر
 فليوتر لا مع حديثه ايضا من البخاري فليوتر من فافقه لخص ومن لا فافقه
 فليوتر لانه الاولان فيها تشدد • والحديث الثالث فيه خفيف • والحديث
 الرابع الى مرتبة الميزان • ومن حل الوترية في الحديث الثالث على ما يكون
 من الوترية لانه الثلاث فوجع الى مرتبة التشدد وكذلك رواية انه صلى الله
 عليه وسلم الروية وقال - ابني يحرمون تشديدا بالنسبة لم يثبت
 هذه الزبابة • ومن ذلك الاستحباب بالتراب لم يثبت فيه شيء عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وما كانا على الصحابة والتابعين فخصم من تشدد
 وتخصم من حوزة مخفف • ومن ذلك حديث التميمي وغيره مرفوعا
 التيمان وكا الشبه فربما فليوتر • مع حديث التميمي عن جديده من الجاه

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اختصته من خلفه وتوجا ليرجع حتى انته فقال
يا رسول الله وجبت علي وضوء قال لا حتى تضع جنبك فالاولا في نفض وضوء النائم
ولو حالها سائم كما. والثاني فيه عدم نفض وضوء من نام جالسا. وعليه يجعل الاول
على حال الاكابر من اهل الدين والوزع. ويجعل الثاني على الصغار. فوجع الامر الى
من يتقى الميزان الخفيف وتشد يد **ومن ذلك** فتنبه صلى الله عليه وسلم قوله
تعالى ولا تستم التثا بغير الجاه بقوله تعالى صلى الله عليه وسلم لما غر لعلك
فقلت اقلست. مع حديث عائشة رضي الله تعالى عنها ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان يقبل بفض سائيه ثم يخرج للصلاة ولم يتوضا. فالحديث الاول
يستدل بنقض الوضوء على حال من لم يغسل اذبه وعدم النفض على من ملك اذبه.
فرجع الامر الى من يتقى الميزان على قياسي ما قاله العلماء في نظيره من قبلة الصائم.
وكذلك الحكم في الملبوس **ومن ذلك** قوله صلى الله عليه وسلم حديث البيهقي
وغيره مرفوعا اذا امر احدكم ذكره فليتوضا. وفي رواية فلا يضر من حتى يتوضا
وفي رواية للبيهقي انما امره امت فريضا فليتوضا. مع حديث طلحة بن عبيد
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يضر من حتى يتوضا. مع حديث طلحة بن عبيد
الا بضعه منك. فالحديث الاول بطرفه مشددة مخول على حال الاكابر.
وحديث طلحة بخفف مخول على الصغار لم يدل بكونه طلق كان باعيا لابل قوم
خفف. وقد كان عابرا في طرفة عين فراه وجهه يقول ما اباي استنت
ذكرى واذا في فرج الامر الى من يتقى الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي وغيره
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجتمع فضيل ولم يتوضا. مع حديث البيهقي
مرفوعا اذا انا احدكم في صلاة فليغسل ارجفه فليتوضا ثم ليغسل يديه فليغسل
يتكلم. فالاول بخفف والثاني مشددة. وكذلك القول حديث البيهقي
في الصلاة التي بعد صلاة النسيئة ان اعلم في خففة والنبي صلى الله عليه
وسلم في الصلاة فضلت طوائف من الصحابة فامر النبي صلى الله عليه وسلم
من ضحك ان يعيد الوضوء والصلاة. مع قول فقهاء المدينة وغيرهم من الصحابة
انه يعيد الصلاة دون الوضوء وموراجع الى من يتقى الميزان **ومن ذلك**
قول عمر في حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الصلاة يوم
فخ مكة بوضوء واحد. وفي رواية للبيهقي انه صلى خمس صلوات بوضوء
واحد مع حديث البخاري وغيره عن انس رضي الله تعالى عنه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يتوضا عند كل صلاة وكان احدا يكفيه الوضوء

ما لم يجد شاة لحدثان الاولان فيها التحفيف والحديث الثالث فيه
من تبعه صلى الله عليه وسلم على مثل ذلك فرجع الامر الى من يتقى الميزان **ومن ذلك**
قول ابن عباس من ترك المضمضة والاستنشاق فغسل الجنازة عاذا الصلاة
مع قول الحسن. فالاول مشددة والثاني مخفف **ومن ذلك حديث**
التيجاني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بوضوء عائشة من انا واحد
من الجنابة قالت فكان يبدأ قبلي. وفي رواية لغيره في الجنابة. مع حديث
البيهقي في قال. رجاله ثقاة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عني ان يغتسل المرأة بفضل طهور الرجل او يغتسل الرجل بفضل
طهور المرأة فالحديث الاول يعطى التحفيف. والحديث الثاني يعطى
التشديد فرجع الامر الى من يتقى الميزان. ولذلك قول عبد الله بن جرحس
رضي الله تعالى عنه يتوضا المرأة وتغتسل من فضل غسل الرجل وطهور
لا عكس فينوء فرج الى التشديد والتحفيف **ومن ذلك حديث**
مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل للجنابة قبل ان ينام
وتارة يتوضا ثم ينام مع حديث البيهقي عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان ينام وهو جنب ولا يمسها اصلا ويحتمل انه لا يغسل للجنابة
الاول مشددة والثاني مخفف **ومن ذلك** حديث البيهقي عن عمار بن ياسر قال
امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم في التيمم بسبح الوحه والكهين وفي رواية
اخوي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال. لعمري سأل الله عن التيمم بعد
ان كان عليك الخراب انما كان بكيفك هكذا ثم ضرب يديه الارض ثم مسح
بهما مسح وجهه وكفيه ثم لم يجاوز الكوع. مع حديث البيهقي انصاه من
يذهب الى المرفقين. فالحديث الاول بخفف. والثاني مشددة وهو اولى.
اذ انقياس ان يكون لذلك من الشيء على ضرورة فرجع الامر الى التشديد
والتحفيف **ومن ذلك حديث** التيجاني ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم ارسل جماعة من الصحابة في طلب قلادة لعائشة كانت فقد
فاخرجهم للصلاة فصلىوا بغير وضوء فلما اتوا النبي صلى الله عليه وسلم
وسلوا ذلك التيمم بكونه بغير وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم مع حديث
البيهقي وغيره لا يغسل الله صلاة بغير طهور فكان الله صلى الله عليه وسلم
لم يكره عليه من صلى للحزنة الوقت فذلك غيرهم اذا عدم الماء والثر
فالحديث الاول بخفف في امر الظهارة مشددة

من الظنانه ولكل منهما وجه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك حديث**
البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يومر المؤمنون من
وكرة ذلك على ابن عمر انضمت صلاة بن عباس جماعة من الصحابة وهو منيتم وبه
سعيد بن جبير والحسن وعطاء الزهري فاولوا وماتوا فيه تشديدا
والا ثار بعد فيها الخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك حديث البيهقي**
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اغتسل في ليلة على منكبه لم يصبها الماء فاحذ
خمسلة من شعر راسه فغصصها على منكبه ثم مسح بيده على ذلك المكان وحديث
البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح راسه بفضله ما كان في يده مرة
حديث عطاء بن رباح رضي الله عنه كان يأخذ لكل عضو ما حذبا فالاول
فيه خفيف والثاني فيه تشديد وتحمل لليلة الذي غصصه صلى الله عليه
عليه وسلم من شعره كان من ما الغسلة الثانية او الثالثة فرجعت المقتضا
منها الاحتمال الى واحدة **ومن ذلك حديث مسلم** مرفوعا اذا ولع الكلب في انا
احدكم فليرقه ثم ليغسله سبع مرات اخذها من بالزب وبه كانت عائشة
وبن عباس وابو هريرة يفتنون الناس مع حديث البيهقي فاغسلوه ثلاثا او اثنا
او سبعا فالاول مشددة والثاني مخفف يحمل الاول على القادر على السبع
ويحمل الثاني على العاجز عنها **ومن ذلك حديث مالك**
وغیره مرفوعا ان المرأة ليست تحبس فروعها
الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بفضلهاء مع قول النبي صلى الله عليه وسلم يغتسل الايام من الحرة
لا يغتسل من الكلب وفي رواية عنه اذا ولع في الاغسل مرة او مرتين بعد
ان يبرأ فالحديث الاول فيه الخفيف ومقابلته من قول النبي صلى الله عليه وسلم فيه
التشديد ان كان ابو هريرة رأى ذلك شاعن النبي صلى الله عليه وسلم
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك حديث البيهقي** مرفوعا ما اكل لحمه فلا يبار
سبوره وفي رواية له انض لا يبارس ببول ما اكل لحمه مع الاحاديث التي تعطي الجملة
في سائر ابوالجوانات فالاول الخفيف والاحاديث مقابلته مشددة فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك حديث** لما الظهور لا ينحس شي رواه
البيهقي وغيره ثم قال **ومن ذلك حديث** في الاجماع ان ما تغربا لجماعة
لمنوحش فليلا كان او كثيرا فرجع الحديث قبل الاجماع والاجماع الى مرتبتي
الميزان **ومن ذلك حديث مسلم** وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
حسب لما سخر الحف لاله ابار ولما تم من المسافر ويوما وتيلة للمقيم الحديث

جميع طرفة من حديث البيهقي عن جريرة قال **حسب لما رسول الله صلى**
الله عليه وسلم بلا ثا ولوا ستر ذنابه لرا دني يعني المسح على الحفنين وفي رواية
له وام الله لومض الساب في مسيلته جعلها محمدا وسيد راية البيهقي عن ابي عازة
قال قلت يا رسول الله امسح على الحفنين قال نعم فقلت يوم قال ويومين قال
ولا قلت فقلت ولا لانه قال نعم وما بالك وفي رواية قال نعم وما حثت وفي
رواية قال نعم حتى عند سبعم قال صلى الله عليه وسلم نعم ما بدت الشذوذ مسلم
وغيره فيه تشديد وحديث البيهقي جميع طرفة فيه خفيف ويضع حمل الاول على
حال الاكبر والثاني على حال الميزان وبالفكر من حيث قوة وضعفها انفعال الطاء
او للقاصي فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك حديث البيهقي**
عن عمر اذا خرق الحف وخرج منه الما من مواضع الوضوء فلا مسح عليه من قول
التورع امسح على الحفنين ما تغلفا بالغصم وان خرقا قال **ومن ذلك حديث**
خفاف الما خرق والاضار خرقه مشقة فقول من فيه تشديد وقول التورع
فيه الخفيف ولم اجذب ذلك شاعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ما ورد
في خبر الحر الذي لم يجد الثعلين ووجد الحفنين من امره صلى الله عليه وسلم الحر انه
يقطعهما اسفل من الكعبين فان في ذلك دلاله على ان الحف اذا لم يقط جميع القد
فليس هو حنف جور المسح عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك حديث**
الشيخين غسل الجمعة وكسب كل حنظل وحديث البخاري اذا احاد الجمعة فغسل
مع حديث البيهقي توضأ يوم الجمعة فيها ونعت وتحرى عن الفريضة ومن
اغتسل في الغسل افضا فالاول فيه التشديد والثاني فيه الخفيف
وحمل بعضه الاول على من كانت راحته نوم في الناس والثاني على من ليس له
راحته كمن فرج الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك حديث** البيهقي وغيره
عليه وسلم بالمستحسنة هو الذي هو الذي يظهر منها الطنات الذي يودي
الناس او يصفق حبه باز نكبا بالمصاحف ومن ثا الغسل ان يزيل القدر
وينض البصطة لك امر به المحتلم **ومن ذلك حديث** البيهقي وغيره
الحائض اصنعوا كل شي الا الجمع مع حديث عائشة انه صلى الله عليه وسلم
كان لا ياتر الحائض الا من وراء الثوب والازار رواه البيهقي فالاول فيه الخفيف
والثاني فيه التشديد وحمل بعض العلماء الاول على من كان ربهما الثاني
على من كان عليه الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك قول** بن عمر وغيره
في المسح الحف لاله ابار ولما تم من المسافر ويوما وتيلة للمقيم الحديث

صلاته في رواية فحدث قبل ان يسلم فقد جازت صلاته فالاول
مشقة والثاني مخفف يحمل الثاني على حال اخصاها الضروقات والاول
على غيرهم كما هو الغالب على الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
حدثت مسلم عن ابي موسى الا انه قال كان اول ما يتكلم به
رسول الله صلى الله عليه وسلم اول ما تكلم به في التيمم ان الله الله الى الخ
مع حديث التيمم عن جابر وعن عمر بن الخطاب الزواني عنده قال كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يركع التيمم بغير الله وبالله التيمم لله
الى آخره فالاول مخفف بترك التيمم والثاني مشقة بذكر ما فرغ
الامر الى مرتبة الميزان وكان الجاري حديث جابر خطا فعلى ذلك يرجع
الامر الى مرتبة واحدة كالحديث الذي ورد فردا **ومن ذلك**
حديث التيمم وغيره السابق مرفوعا لاصلا لا ينافي الكباب
مع حديث الامام ابي حنيفة والشيخ مرفوعا من صلى خلف امام فان
قراءة الامارة قراءة **قلت وهذا محمول** على حال الاكابر الذين
يجمعون بين نكحوا على حضرة الله تعالى اذا سمعوا قراءة امامهم
كان من قضا القران بعد قراءة امامه كاسياني محمول على حال من لم يره
يجمع بينه على حضرة ربه بقراءة امامه وبالأول قال ابن عباس بن
مسعود بن عمر وجماعة من الصحابة والمقاتلين وفي حديث الشيخ
مرفوعا اني اراكم تقرؤون وراء امامكم قالوا اجل يا رسول الله قال لا تغفلوا
الا بقر القران فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها وفي رواية لا تقرأ النبي
اذا حشرت الا بقر القران انتمي وقال عطاء كانوا يقرؤن على المأموم
القرآن فيما يسرفيه الامام دون ما يحرقه فرجع الامر الى مرتبة
الميزان وسياتي في توجيه الاقوال ان باحقيقة رحمه الله تعالى كان
يتبع عن القراءة بذكر اسم الله في الصلاة وتقرأ قوله تعالى وذكر اسم
ربه فصلى وان ذلك محمول على من لم يحصل له جمعة القلب اذا
ذكر اسم ربه **ومن ذلك** حديث التيمم وغيره عن انس ان النبي صلى
الله عليه وسلم فثنت شهرا اذ غوا على قوم فتركه الا في الضيق فلم يزل
يتمت فيه حتى فارق الدنيا وفي رواية للجاري ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثنت في الركعة الاخيرة بعد ما قال سمع الله لمن حمده
مع حديث الشيخ عن عبد الله بن مسعود انه قال ما كنت رسول الله صلى

صلى الله عليه وسلم في ثني سره **ومن ذلك** حديث خلف بن عبد
الله بن صفوان وعمر بن الخطاب الضيق فلم يثبت فقلت له لا اراك تفنت
فقال ما حفظه عن احد من اصحابنا فالاول مشقة والثاني مخفف عند
من لا يقول بالشيخ فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث الجاري
مرفوعا **الفخذ غنوة** مع حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم حصر الامر عن فخذ **فالاول** مشقة والثاني مخفف ويصح ان يكون
الاول ترفيلا لامل المزوات والثاني لاحاد امته فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل
عن الصلاة في النوب الواحد فقال اولكم نوبان مع حديث مسلم
مرفوعا لا يصليان احدا في النوب الواحد **فالاول** مخفف والثاني مشقة
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل يجذب الصلاة شيئا فقال لا يضرك حتى
يسمع صوتا او يجد رجلا مع حديث التيمم مرفوعا اذا قام احدكم في صلاته
او قلن لم يضرك فليؤمض ما لم يسمع من غيرك **فالاول**
مخفف والثاني مشقة فرجع الامر الى مرتبة الميزان والقلنس هو غلبة التي
تسمى الحديث اذا استقأ احدكم او غلبه فهو يطر حديث من خدعة التي
فلا بأس وان اختلف حكم الضمار مع الصلاة **ومن ذلك** حديث مسلم
وغيره ان جابرا اذ ركن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي مشى
عليه فاسار صلى الله عليه وسلم يده الى الارض برده عليه مع حديث
التيمم وغيره ان المصلي يرد بعد السلام **فالاول** مخفف والثاني
مشقة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح على الاول على اكابر الدنيا من
الملوك والامراء والثاني على غيرهم من الاصاغر من لا يتأثر بعد مرة
السلام عليه **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره مرفوعا كيف قطع صلاة
الرجل اذا لم يكن بين يديه مثل شوخة الرجل المرأة والحمار والكلب
الاشود مع حديث مسلم وغيره انهم قالوا كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة من الليل وانما مفرضة بينه وبين
المبلة كاعراض الحارة مع حديث الجاري ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان يصلي والحارة ترع بين يديه والكلب يمر بين يديه لم يزعجه
ومع قول عثمان وعلى رضي الله تعالى عنهما لا يقطع صلاة المسلم في الاول

ومن ذلك حديث الامام الشافعي رحمه الله تعالى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل صلى في بيته نوحا الى المسجد اذ اجبت فصلت مع الناس وان كنت قد صليت في بيتك ونظاير من الاحاديث الامرو باعادة الصلاة في جماعة . مع حديث التميمي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تضلوا صلاة في يوم مرتين وفي رواية لا صلاة مكتوبة في يوم مرتين حتى كان ابن عمر اذا حو الناس في صلاة مكتوبة يحلوس ولا يضلي معهم . وكحتم ان يكون المراد لا تضلوا صلاة فركتوبة فرادى مرتين . او لا تضلوا ما مرتين خوفا ان ياتي من بعد لم يفتقد منها قرص عليكم . او لا تضلوا ما مرتين على اعتقاد انما قرص عليكم ثانيا . فلحديث الذي يامر بالاعادة في الجماعة مستد الثاني خفف فرجع الامر الى مرتين الميزان **ومن ذلك** ما رواه الشيخ عن الحسن انه كان يقول من شئ القنوت في الضح او في الوتر سجد للسمو قبا ساعلى من قام من ركعتين ولم يحلش . مع حديث التميمي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الضح بالناس فلم يفتت . قال الشيخ عن احدث من الضحية انه ترك القنوت فسجد للسمو لاجله اذ افا الامر الاول مستد والثاني خفف فرجع الامر الى مرتين الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخ عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم شهد بعد تحدي في السموم سلم . مع حديث الشيخ في قصة انه صلى الله عليه وسلم شهد قبل السجدة بين . فالاول مستد والثاني خفف فرجع الامر الى مرتين الميزان وسباني نوحه القولين في الجمع بين اقوال الامة **ومن ذلك** حديث الشيخ في رفعه لا صلاة لمن لا وضوء ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله ولا صلاة لمن لم يرض على النبي صلى الله عليه وسلم وقول الشيخ في من لم يرض على النبي صلى الله عليه وسلم في التمسيد طبعه صلاة . او قال لا تجز به صلاة مع قول ابن مسعود ان يري لو صليت صلاة لا اضلي فيها على محمد وال محمد لرايت ان صلاتي لانتم فان الحديث الاول وما معه يشير الى الوجوب والشرطية وقول ابن مسعود يشير الى الصحة مع النقص . فالاول مستد والثاني خفف فرجع الامر الى مرتين الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخ في رفعه

محتاج الصلاة الظهور واجرهما التكبير واحلاهما التسليم اي قول المضى السلاو عليكم مع قول الامام في حيفة المراد بالتسليم التمسيد وهو قول عبد الله بن مسعود حتى انه لو احدث قبل التسليم تحت ضلالة فالحديث الاول على التفسير الاول مستد والآخران بعد خففان فرجع الامر الى مرتين الميزان **ومن ذلك** حديث الامام مالك والامام الشافعي عن عمر بن الخطاب انه صلى بالناس صلاة المغرب فلم يقرأ شيئا حتى سلمه فلما سلم قيل له انك لم تقرأ شيئا فقال اني كنت اجهز جيشا الى الشام فحلفت انزلها منفلة حتى قدمت الشام فبعثتها واقام بها واخلاصها واحلاها . قال الشيخ فاعاد عمر واعادوا مع رواية الشيخ عن عمر انه قال حين اعلوم بانه لم يقرأ في المغرب شيئا فكيف كان الركوع والسجود قالوا حسنا قال فلا بأس اذا . ومع رواية الشيخ عن علي بن ارجل قال له اني صليت فلم اقرأ قال انتم الركوع والسجود قال نعم قال نعم صلاتك فالآخر الاول مستد والآخران خففان فرجع الامر الى مرتين الميزان وسباني نوحه ذلك في الجمع بين اقوال الامة ان شاء الله تعالى . والله يحتمل ان يكون المراد بالقراد قراءة السورة بعد الفاتحة جمع بين الاحاديث والاعادة كانت باجمها دقته **ومن ذلك** حديث الشيخ في باب اقامة الخطان رسول الله صلى الله عليه وسلم احرم بالصلاة من ذكر انه حث فانظر فظهر ثم حيا ورأسه ففطر ما وصلي بهم اي ولربا مرتين بالاعادة للاحرار مع رواية الشيخ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الناس ونوحيت فاعاد واعادوا ووجه قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه وروى الشيخ ان عمر صلى بالقوم الضح ونوحيت فاعاد ولربا مرتين بالاعادة . وروى مثل ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن في الحديث الاضغف فالحديث الاول خفف ان صح انهم كانوا دخلوا الى الاحار والثاني مستد مع ان علي ومع اعادة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر دون القوم فرجع الامر الى مرتين الميزان **ومن ذلك** قول المشورين غرمة كما رواه الشيخ ان من وجد في نوبه او فعله خسا وهو في صلاة الفاء عنه واستأنف الصلاة مع قول عبد الله بن عمر انه يتي على ما مضى فالاول مستد والثاني خفف فرجع الامر الى مرتين

الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي مرفوعا اذا احاطتكم السمكة فليقلب
تعلية فليتنظر ايتها حيث فان وجدتها حبسا فليستجها بالارض
فولتصلي فيهما **وحديث** البيهقي عن ام سلمة انها سئلت عن المرأة
تظلم في بيتها وتمشي في المكان القذر فقالت ام سلمة قالت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يظلم ما تعدد وبه رواية له عن النبي
قلنا يا رسول الله اما تريد ان تتخذ فطنا الطريق النجاسة فقال النبي
صلى الله عليه وسلم الطريق يظلم بعضه بعضا **وبحديث** البيهقي
مرفوعا اذا وطى احدكم بغيره في الاذى فان التراب له ظهور انتمى
مع ما اخذته الامام السافعي وغيره ما يعطى وجوب غسل الثوب
ان السفل اذا نجس من القذر فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم عن عائشة قالت
لقد رايتني افرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فركا
وبه رواية له فاحسنه **وبه** رواية للبيهقي لغدير ابي واما
مسحها يعني المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا حنثت
مع رواية البخاري عن عائشة رضي الله تعالى عنها ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان اذا اصاب ثوبه المني غسل ما اصاب منه ثوبه خرج الى
الصلاة وانا انظر انما يقع في ثوبه ذلك في موضع الغسل الاول
مخفف والثاني مشدد سواء كان الغسل لنجاسة المني او للظافة فرجع
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي وغيره ان اعرابا
كانوا في المسجد فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يصب عليه ثوب من ماء
مع قول ابي قلابة من كبار التابعين ومع قول الامام ابي حنيفة ذوق
يذهبها فالحديث الاول مشدد والآخر مخفف ولو لان ابا قلابة واباحته
رايا في ذلك شاع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قاله وصح بعضهم
برأيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث الحاكم وقال
انه على شرط الشيخين مرفوعا من سمع النداء من غير ان يستجيب وهو صحيح
من غير غدر فلم يجز فلا صلاة له **وكان** على رضى الله تعالى عنه يقول
لا صلاة لحمار المسجد الا في المسجد فليله من حمار المسجد فقال
من ائمة المأري **قال** البيهقي وفقد ذلك مرفوعا مع ما ورد من
ندرة صلى الله عليه وسلم بغض الصحابة على صلاة واحدة في بيته

ولقد يأمروا بالامانة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك ان عمر بن عبد العزيز في منية من لا يعرف ابوه ان يؤمر الناس مع قول
الشيخ والحق والزمير يانه يؤمر فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فيما رواه البيهقي
لا يؤمر الفلاح حتى يحلم مع حديثه من عمر بن مسعود انه كان يؤمر قومه في الفرائض
والجنايز والمساجد وكان يبيع اوشت سنين فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم راى رجلا يصلي خلف الصنف وحده فامر ان يعيد الصلاة
مع حديث البخاري ان ابا بكر دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم راى كعب فرجع
دون الصنف فقال له النبي صلى الله عليه وسلم راى كعبه فاصلا لا تفد فالاول
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث ضعيف
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقولوا الامام فوق ويقيم الناس خلفه وبه
رواية له مرفوعة لا يصلي الامام على شئ اقل مما عليه اصحابه مع ما رواه البيهقي
عن صالح بن عوف النومة قال كنت اصلي انا وابوه من بره فوق ظهر المسجد
فصلى بصلاته الامام وذلك في المكتوبة فالاول مشدد والثاني مخفف
ويصح حمل الاول على من فعل ذلك تكبرا والثاني على غير ذلك فرجع الامر الى
مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البخاري عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم جمع بين رجلين رجلا وبه الجماعة من الصحابة والتابعين وحديث
البيهقي مرفوعا ليس على ما دون الحنيتين خمسة **مع** حديث البيهقي عن ام سلمة
الله السدسية قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحنيفة والحنيفة على كل قرية
وان لم يكن فيها الاربعية وقول الامام علي بن ابي طالب للحنيفة ولا تتركوا لابي
سفيان خارج وكذا ذلك من الآثار **فالاول** وما معه مخفف من حيث عدد الوجوب
والثاني وما معه مشدد من حيث الوجوب فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
حديث الترمذي والبيهقي وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في الصلاة
في عهد الفطرو الاضي سبعا في الاول وخمسة في الثانية سوى جبر الصلاة
مع حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكثر في الاضي
والفطرو ايضا يكثر في الحجاز وكان يكثر من مشغود يقول التكبير العبد
حسن في الاول واربع في الثانية فالحديث الاول مشدد والثاني مخفف فالمراد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى

الله عليه وسلم صلى الكسوف في كل ركعة اربع ركوعات وفي رواية خمس ركوعات وفي رواية ثلاث ركوعات مع حديث البخاري انه صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف الشمس يوم ماتت ابنته ابراهيم ركعتين في كل ركعة ركوع واحد وقال بن عباس المرأة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف ركعتين في كل ركعة ركوعات كالاول يجتمع طرفة مشقة والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك حديث**
البيهقي عن عمر بن الخطاب انه كان لا يصلي للزلازل اذا وقعت ولا غيرها من الالبات كالظلمة او موت احد مع ما رواه الامام السافعي وغيره ان عليا رضي الله تعالى عنه صلى للزلازل ثمان ركعات في اربع سجيدات وحسن ركعات وتوجد بين ركعة وركعة وسجدة بين ركعة وثبت مثل ذلك عن ابن عباس ايضا كما ثبت عنه انه حرص بها لما لم يكن ان امرأته من اذ واج النبي صلى الله عليه وسلم ماتت فقيل له لم ذلك فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ رايتهم اية فاستجدوا واغاثوا فظن من هاب از واج النبي صلى الله عليه وسلم وكان ذلك قبل طلوع الشمس فامر عمر رضي الله تعالى عنه مخفف واربع وما بعده مشقة وتصح محل الثاني على من يوشق فيه الالبات وتعبط عند الخوف من الله تعالى فيكون السجود كما الذي نصبت على النار مخفف حرما والاول على من لم يكن عنده كل ذلك الخوف فخرج الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك حديث مسلم** وغيره مرفوعا عن الرجل ينزل الشراك والكفر ترك الصلاة في رواية البيهقي من تركها فقد كفر مع ما ورد في الاحاديث بعد مكره الكفر الذي يخرج منه عن الاسلام فالاول مشقة والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك حديث** البخاري وغيره مرفوعا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في عهد الحد بدمايم ولم يصلي علمته ولم يمسكوا مع حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على شهادته احد فان كان الحديث الاول والثالث كان مخففا وان كان الحديث الثاني هو الثالث كان مشددا وان كان الحديثين ثانياين جعلت الصلاة على انما على جماعة فوالله انفضا الحرب او على الدنيا فقط فالتشديد هو صلاة الجبانة المعنادة والتحقيق هو الدعا فقط **ومن ذلك حديث** الشيخين مرفوعا اذ ارأيت الجبانة تقوموا حتى تلتكم او توضع رادب ذواية التيمم وان لم يكن احدكم ما شها مفعيا وروى الشيخان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مرفق به حجارة فقل لها فقيل انها حجارة يهودي فقال الميت نفسا وفي رواية البيهقي اغافرت للملك وغيره لك من الاحاديث الامر

القيام مع حديث الشافعي وملك وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم في حجارة ثم ترك القيام فلم يكن يقوم لما اذا ما فان لم يثبت ان هذا ما في الاول فهو مخفف والاول مشقة فخرج الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك حديث** البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على الجحاشي وكر اربعاً وعبر ذلك من الاحاديث مع حديث مسلم وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم كبر خمساً في صلاة على بعض اصحابه وصلى على رضى الله عنه على مثل بن خنيفة فذكر عليه السلام التفت الى الناس وقال انه من اهل بدر وفي رواية البيهقي ان علياً صلى على ابي قتادة فذكر عليه سبعا وكان يدير بالعلماء واكر الصلاة على ان التكرار اربع فلان لم يثبت نسخ لما ادعى الاربع والا فالاول مخفف والثاني مشقة فخرج الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك حديث مسلم وغيره** عن عتبة بن عامر ان ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطبنا ان يصلي فبينهم او يقرب فبينهم فاذ كبر خيرا وخير نصيب الشمس للغروب حتى تغرب مع حديث مسلم وغيره انهم من دفقة صلى الله عليه وسلم كبر من اصحابه لبلال ونقرون للمر على ذلك مع ما نقل عن عتبة انه قيل له انك قد بالليل فقال قد دفن ابو بكر الليل فالاول مخفف والثاني مشقة فخرج الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك حديث** البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على حنانة فسلم سلمة واحدة مع حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حنانة فسلم عن يمينه ويساره كالصلاة في الركوع والسجود فالاول مخفف والثاني مشقة فخرج القول في حديث البيهقي عن ابي امامة بن سهل انه كان اصلي على حنانة فيسمع من يمينه فخرج الامر الى مرتبتي الميزان مخفف وتشديد كما من الميزان وتصح محل الجمر على الاقويان من الناس وعدم الجمر على من ارفقه الحرم على ذلك الميت وعمة الميتة والخطوف فلم يسطع الجمر كما كان عليه الصلف لصاح حتى رما كان احد ثم اذ صلى على حنانة لا يقد على المشي فيرجعون به في النفس **ومن ذلك حديث** مسلم وغيره عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على مثل بن يقظا فلما انكر بعض الناس ذلك لما اشعر ما انسى الناس وروى البيهقي ان ابا بكر وعمر صلى عليهما في المسجد مع حديث المؤمنة عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صلى على حنانة في المسجد فلا شيء له **ومن ذلك حديث** البخاري مع حديث الجحاشي فخرج

في الحديث فرائد ابا هريرة اذا فرجيد موضعنا الاله الميخذ انصرفه لم تصير
الحديث الاول وما معه مخفف والثاني مشددة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ان لم يثبت
فسخ لاحد الحكمين وسباق نوجبه ذلك من اقوال المصنفين **ومر ذلك حديث**
مسلم مرفوعا اذا وصفت فلا تنكبن يا كية قالوا وما الوجوب بارسول الله قال
ادامات مع حديث البخاري عن ابن ابي اسود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نعي خفيرو
ازيد بن حارثة وعينه الله من رواحة وعينه الله نذر فاه ومع جبر مسلم وغيره ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم رافق رافة فبكى وابكى من حوله ومع حديث
البيهقي ان عمر بن الخطاب قال مع الجارة فقال له رسول الله صلى الله عليه
وسلم دع من دع من كان العين يا كية وامعة والنفس مضابة والعهد قريب
ومع الحديث الثابت عنه صلى الله عليه وسلم ان الله لا يعذب بدمع العين
ولا يحزن القلب ولكن يعذب بمن دعا وشار الى سانه او برح فلما ثبت الاول
مشقة بالاحقة البكا الموقت فقطوا الثاني مخفف بالاحقة النكاح قبل الموت
وتعبه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك حديث**
مسلم وغيره عن ارمطية قالت نيتا عن اتباع الحبانو ولم يعرف عليهما حديث
البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل اي سورة جلوسا ينظر الجبارة
فقال الخمل فمن اجل قلن لا كلك فارجع ما رورات غير ما جورات ومع حديثه اقم
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راي فاطمة راجعة من نعمة لائل مبيت فقال
ها والدي نفسي بيده لو لغبت سمعت الكد اعني القبور ما رايته الجنة حتى
يرام الخي نيك فقول ارمطية ولم يعرف عليهما مخفف وقوله ما روت
غير ما جورات وما معه فيه المشددة في النفي فرجع الامر الى مرتبة الميزان
فصل في امثلة مرتبة الميزان من الزكاة الى الصو
من ذلك ما رواه البيهقي عن ابن عمر قال ليس من مال العبد ولا المالك
زكاة حتى يعتق مع قوله انصحن سئل ما في مال المملوك زكاة فقال في
مال كل مسلم زكاة في مائتين حنفة فاذا اذ بلحبات اي في مائتين درهم فضة
فالاول مخفف والثاني مشددة بضع حمل الاول على من كان عبدا لاهل
الشم والحنل والثاني من حيث عمومه للعبد على من كان عبدا لاهل الكرم
والشما من حيث ان الزكاة متعلقة بعين ذلك المال لا بالملك
مع ان الزكاة عند الله تعالى كما ان سنده عند الله وكما ان السند مختلف

في مال سنده الا من فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** حديث ابي داود
والبيهقي وغيرهما في الصدقات عن معاوية بن جندب ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم لما بعثه الى اليمن قال اخذ حب من الحب والشاء من الغنم والبغير من الابل
والبقرة من البقر مع حديث البيهقي عن طاهي قال قال معاوية بن جندب انوني حمض
اول ليس اخذ منكم مكان الصدقة وبها رواه ابن مكيان الجزية فانه لا يؤخذ عليكم
وخير للمهاجرين في الدنيا فالاول مشددة لمنضبة على اخذ الواجب من
عين كل جنس ولقائه في قبض الاحاديث الى بدل معين في الجوانات
والثاني مخفف لاحد من الجنس غير الجنس من المنقومات فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ان لم يثبت نسخ لاحدي الروايتين او يخصص لرواية الجزية مكان
الصدقة **ومر روي البيهقي** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
مر مرة مع ستة من اهل الصدقة فغضبت وقال فاما صاحب هذه الناقة
يا رسول الله اني ارجعها بيعت من خواشي الصدقة قال فمعه اذ اوبى
رواية انه راي في اهل الصدقة ناقة كوما فقال عنها فقال المصدق اني
اخذتها بابل فسكت ففهمه جواز اخذ القيمة في الزكوات **ومر ذلك**
حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم
عبء ولا فرسة صدقة وبها رواية البيهقي وغيره مرفوعا ما من صاحب فقة ولا
فضة لا يودي بها حقها الى ان يفتك يا رسول الله فالحل قال الحل لانه في الحل
فمنه ورجل اجر ورجل ستر فاما الذي في له ستر فرجل رطها في سئل انه نزل
يئس حق الله في ظهورها ولا رقا بها وفي رواية لا يئس حق الله في ظهورها وبطونها
في عثرها وبها ومع حديث البيهقي مرفوعا في الحل الساية في كل فرس دينار
ومع رواية البيهقي عن عمر بن الخطاب انه ضرب على كل فرس دينار او دينارين
وما معه مخفف العنقوتها والثاني مشددة فرجع الامر الى مرتبة الميزان الزكاة
ومر ذلك حديث البيهقي عن ابي موسى ومعاذ ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال لما لما نعتما الى اليمن لا اخذ في الصدقة الا من مئة من
الاصناف الاربعة الشعير والحنطة والزيت والتمر مع حديث الشافعي
وما لك بن شهاب الزمري في الزيتون العشر يوق من غير زيتونه يوم
يغصن فيما سفت السما والامهار او كان بعلا العشر وبها ما سفي رشا
الناصح نصف المشروبة قال عمر بن الخطاب اذ بلغ حجة حنة او سق مفضل

انما امر فورا لا يعطى من قائله من اختار فالايات ما بين مخفف ومشددة ومفضل فخرج
 الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** حديث الشقي مرفوعا ليس من البر الصيام في السفر
 مع حديث الشقي والشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صام في السفر والحضر
 ومع رواية مسلم عن ابن مسعود لاذري **كان** كذا فمروا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في رمضان فقام الصائم ومما المفطر ولا يجد الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم
 برؤا ان من وجد قوة فصام فان ذلك حسن وبرؤا ان من وجد ضعفا فافطر فانه لا حرج
 وكان ابن عباس قال يقول المسائل ان افطرت فحصة الله وان صمت فهو افضل فالاول
 مخفف والثاني مشددة وفي حديث الشقي مفضل فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك**
 حديث الشقي عن جابر بن طيار ان ابا عبد الله عليه السلام قال يقول عبد الله بن عباس
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نزلت الزوية فان لم يزد وشهد شاهد عدل فمكنا فيها
 فقال ان يكمن من هواكم بالله ورسوله فمكنا فيها فمكنا فيها فمكنا فيها فمكنا فيها
 وتيمم واومأ بيده الى رجل قال الشقي بن عمر مع حديث الشقي ان عمر بن الخطاب والبراء
 بن عازب قبل شهادة رجل واحد في حلال رمضان وامرا الناس بصيامه فالاول
 مشددة من حيث الشرايط العدد في الشهود مخفف من حيث الصوم فخرج الامر
 الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** حديث الشقي عن عائشة مرفوعا من مات
 وعليه صيام صام عنه ولية مع رواية الشقي عن عائشة وابن عباس لا
 يصوم احد من احد وفي رواية عن عائشة لا يصوموا عن موتاكم ولا تحموا
 عنهم فالاول مخفف بالصوم والثاني مشددة بالاطعام ويصح ان يكون
 الامر بالشقي في موتكم الرافعة والحق في اطعام عند هذه
 انون من الصوم فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** حديث الشقي
 الشقي عن عائشة وابي عبد الله ابن ابي ابيها كايما يقول لان من كان
 عليه قضاء رمضان فانه شافق مفر فله ان يسامها بها مع
 حديث الشقي عن ابي هريرة مرفوعا من كان عليه صوم رمضان
 فله براءة ولا يفطر وبذلك كانت على ابن عمر فالاول مخفف والثاني مشددة
 فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** رواية الشقي عن عمر بن عبد الله
 ابن ابي رافع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحل الامم وهو صومهم
 وكان يقول عليكم بالامم فانه يحلوا الصيام وينبت الشعر مع حديث
 البخاري في بارجه والتمني عن ابي النعمان الانصاري **كان**
 حديث الشقي عن جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم **كان** له لا

تكميل

تكمل النماز وانت صائم كحل ليل الامم يحلوا الصيام وينبت الشعر
 فالاول مخفف من حيث الامم والثاني مشددة فخرج الامر الى مرتبة
 الميزان **ومر ذلك** حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبر
 صائم مع حديثه انهم مرفوعا افطروا للحجر والحجر فالاول مخفف والثاني
 مشددة وان لم ينبت نسخة وسياقي فوجية ذلك في الجمع بين اقوال ائمة
 المذاهب فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** حديث مسلم وغيره عن
 عائشة انها قالت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خيسا فاكل منه وقال
 فذكرت اصبح صائما مع حديث عائشة انها قالت اهدي لي ناعيس
 وقد اصبح صائما فقال صلى الله عليه وسلم فريته وافضى يوما مائة فانبت
 امرة لها القضا كان الاول مخفقا والثاني مشددا فخرج الامر الى مرتبة الميزان
 فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** رواية الشقي عن عائشة وابن عباس وغير
 لا اعتكاف الا وهو مع حديث الشقي عن ابن عمر مرفوعا ليس على المعتكف صيام
 الا ان يحمله على نفسه فالاول مشددة والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان

قصص

في امثلة مرتبة الميزان من كتاب البيوع **ومر ذلك** حديث
 مسلم وغيره في حديث الامم ان جبريل عليه الصلاة والسلام قال يا محمد
 ما الاسلام **كان** ان تشهد ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله وان تقم
 الصلاة وتؤتي الزكاة وتحج البيت وتعتق وتعتق من الجباية وتتم الوضوء وصوم
 رمضان الحديث وحديث الشقي عن رجل من بني عامر قال يا رسول الله اني
 شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمرة ولا الطعن ولا حج بيتك فاعتمر وكان عبد الله
 بن عوف يقرأ الفاتحة والعمرة لله في الحج والعمرة كالحج اثنى مع حديث الشقي مرفوعا
 الحج جهاد والعمرة تطوع وحديثه عن جابر **كان** قلت يا رسول الله العمرة
 واجبة وفريضة كمن نسي الحج **كان** لا وان اعتمر خير لك وكان الشقي يميزا
 وانما الحج والعمرة لله اي يرفع العمرة ويقول في تطوع فالاول مشددة في العمرة
 والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** حديث مسلم عن ابي
 نبت اني بكر اهلكا كنت تلبس المعصفرات المستعفات وهي محرمة لغيرها وعفرا
 ورواية الشقي ان عائشة كانت تلبس الثياب الموزدة بالعضفر الخفيف
 وهي محرمة مع رواية ابى داود وغيره ان امراة جات الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

وسلم بن قيس ميسع بنصفه فقال يا رسول الله اني اريد ان اخرج فاحرم في هذا فقال لك غيره
فالت لا قال فاحرم فيه فالاول مخفف والثاني مشدد في احد شي المقتض فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم بن قيس مرفوعا عما صرح به فقد نصبت حجته عنه
ما دام صغيرا فاذا بلغ فقلبه حجة اخرى مع قول بعض الصحابة ان كان قاله عن ثوبان فيق
انه لا يبرمه حجة بعد البلوغ فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان **فصل** في امثلة مرتبتي الميزان من كتاب البيوع الى
الحاج **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال من اشترى ثيابا لورثة فهو بالخيار اذا اراد ان يشا اخذها وان شاكركه وكان من
شترين يقول ان كان على ما وصفته فقد رمة فالاول مشدد من حيث ثبوت قوله
لما لورثة والثاني ان صح الحديث فيه مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن**
ذلك حديث الشيخين مرفوعا المتبايعان كل منهما بالخيار على صاحبه ما لم
يفرقا الا بيع الخيار وفي رواية لمسلم ما لم يفرقا او يكون بينهما من خيار مع
قول عمر رضي الله تعالى عنه البيوع صفقة اخيار فالاول مخفف لان فيه الخيار
بعد العقد وقيل التفريق واخر مشدد ان صح لانه لم يجعل له بعد الصفقة
خيار فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم روى في البيوع ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم اجاز بيع الفم بامسكه او بالبيضة فالاول مشدد باعدوحة
كل ما فيه غرر والثاني مخفف ان صح ويكون خاصا استخرج من عام فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان **ومن ذلك** رواية البيهقي والامام الشافعي عن سعد بن الربيع قال
انه باع خاتما له فاصابت مشغره حاجبه فاحد الثمن منه **ومن ذلك** حديث الشيخين
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انيت اذا منع الله التمرة فتم ياخذ
احدكم مال احد ومع حديث البيهقي عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
ان يفت من اخيك ثمرافا صانته حاجته فلا تحمل لك ان تخذ منه ثم تخذ
مال اخيك بغير حق **ومن ذلك** حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
مر بوضع الجوايح فالاول مشدد ان كان سجد لبعه فيه شي عن النبي صلى الله
عليه وسلم والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم عن جابر ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم استأجر رجلا فاستأجره عليه صاحبه حلا
الى امته فلما قدرا الرجل الى امته ان النبي صلى الله عليه وسلم فقد ثمنه

ثم نصرف فبشئ طرق البخاري فمد على ان ذلك كان شرطا في البيع وبعضها يدعي ان ذلك
كان تفصيلا وتكرما ومغفرا فابعد البيع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فان حملنا ذلك
الاول على ان الشرط كان في صلب العقد كان مخففا والاخر مشددا فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم
عن ثوبان الطيب وهو البقي فحلو ان الكاس مع حديث البيهقي عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن ثوبان الطيب فحلو ان الكاس مع حديث البيهقي عن رسول الله صلى الله
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم في رواية عن ثوبان الطيب فحلو ان
كان لبعه في ذلك شي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه من الثمن والاول
مشدد والثاني مخفف سواء حملنا الاول على الحريم او كراهة التفرقة فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان **ومن ذلك** رواية البيهقي عن ثوبان الطيب فحلو ان الكاس مع حديث البيهقي
وان يجعل للرجل مع رواية عن الحسن الشافعي ان كانا لا يريان بذلك باسا
فالاول مشدد تعظيما لكلام الله تعالى والثاني مخفف طلبا للوصول الى الاصل
به بتلاوة او غير ما من القراءات فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
حديث البيهقي او روى البيهقي ان رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
يا رسول الله سخر لنا فقال ان الله تعالى يحض ويرفع والى لا يخوان الى الله
وليس احد عندي مظلوم وفي رواية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان الله تعالى هو المستر القابض الباسط الرازق مع رواية للامام
الشافعي عن عمر رضي الله تعالى عنه انه اي عمر شعروا بالاول مخفف والثاني مشدد
لانه من عمر فقل ذلك من قبل نفسه فقد حازم طريق الله رجع عن الشفيع
وقال **ومن ذلك** حديث البيهقي مرفوعا لا يعلق الزهر بالرهن من جهة
الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه وممن لا يعلق الزهر بالرهن من جهة
بائع الرهن ان لو اوفد الى كذا وكذا فله مال والمرااد بعبثه
زيادة وبغرمه هلاكه او ففضله مع حديثه ايضا مرفوعا الرهن بما فيه اي
فاذا رهن شخص فرسا مثلا فنفق في ربه ذهب جوف الرهن فالاول مشدد في
الضمان والثاني مخفف بعد الضمان فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم باع حرا اقصى بدين عليه
رح حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في رجل اشيب

مروا للحطاب انه نكح الى امرأة في ثمة يدعونا الى محلة ففرقت فالتفت ما في بطنها
فالتفت بعض العصابة انه لا ضمان على غير وفا لواله انما انت مؤدب مع ما اقامه على كبر الله
وجنه من الضمان فالاول مخفف والثاني مشدد فيصير الامر في الحد والمعلم الى
الثاني فخرج الامر الى مرتبة الميزان وفصل بعضهم بذلك بين ان يكون الثاني
تقدرا لمحدث له الشريعة او مع زيادة على ذلك فعليه في الزيادة الضمان دون
الاصلي لان ذلك حدثنا بت في الشريعة لاحكام فيه **وذلك** حديث الجارية
مرفوعا اخبرنا احمد بن علي بن ابراهيم عن ابي الحسن عليه السلام في حديثه عن عباد بن الصامت قلت
رجلا الفزان فاجابني ابو سفيان كرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
ان كنت تحت ان تطوف تطوف من نار فاجابني وفي رواية انه صلى الله عليه وسلم
قال له حمزة بن عبد المطلب كفتيك او قال تعلفتها فالاول مخفف والثاني
مشدد ويصح حمل الاول على من كان به خصاصة والثاني على صاحب الزرع وعدم الحاجة
الى مثل ذلك تغليبنا للعبادة على الاجر النبوي وما فيه من حرج المروعة فخرج الامر الى
مرتبة الميزان **وذلك** حديث التميمي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه
الجارية والغضاب والصباغ مع روايته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى
الجارية اجرة ولو علمت خيرا لم تقطع فالاول مشدد والثاني مخفف لجعل التمسك بالشرع
فخرج الامر الى مرتبة الميزان **وذلك** حديث التميمي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم على غزوة قطع السند وقال من قطع سبيل من صوب الله تعالى راسه في النار
فخرج الامر الى مرتبة الميزان **وذلك** حديث التميمي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما رواه التميمي عن عروة بن قيس انه قال انما كانوا يقطعون السبيل في زمان رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلا يكره عليهم مع حديث وغيره في الميتة اغسلوها بما وسد
ولو كان قطع السبيل من غير ما غنم لكانت له اثم لولا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقبل الميتة به فالاول مشدد ان صح والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان
وذلك حديث التميمي مرفوعا لا ضرر ولا ضرار مع حديث التميمي في
من سأل الجارية ان يعمر خشيته فوجد ان لا تمنعه فالاول مخفف والثاني مشدد يدل
على اجتناب الجارية على غير ما كان من وضع خشيته في جداره مع انه يشترط الدلالة على
ان قواعد الشريعة تستمد بان كل مسلم اخو لغيره فخرج الامر الى مرتبة الميزان **وذلك**
الامام الشافعي وحسب ان قصاص عمر رضي الله تعالى عنه في امرأة المفقود من بعض مد
الوحد التي يمنع فيها الضرر بالمرأة اذا كان الضرر من غير ما كان موته كاه
ففي الامام في ذلك طالبا وقال اما امرأة ابنتك فلتضرب لاسم حتى
يايتها يقين موت زوجها فخرج الامر في هذه المسئلة كذلك الى مخفف التزويج

وتشديدا لصبري في موقعة كاي مرتبة الميزان **وذلك** حديث اللقطة انه
رواه التميمي عن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بانها تفرق سنة مع حديثه
ايضا انها تعرف وقتا واحدا ثم ياكلها او يبتلعها فالاول مشدد والثاني مخفف لان امر
يصح وجوه الاضطرار الواجب واستدلو الثاني بان عليا رضي الله تعالى عنه وجده بينا
فاني فاطمة ففرقت ذلك علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عروة بن مسعود
الله انكم فاستري به على محامه فيها وطعنوا فان هذا يدل على ان عليا انفق التبرار قبل
المنع في الوقت اذ انه عرفه في ذلك الوقت فقط وراى في ذلك كافي في المعرف
فخرج الامر الى مرتبة الميزان **وذلك** ما رواه التميمي مرفوعا من قوريش في
الارحام مع حديثه كالحاكم من قوريشم فالاول مخفف على ذوق الارحام من دعي
بغية القوريش في الثاني عكسه وكل من الحديث في قصة تركاذه كما اختصارا فخرج الامر
الى مرتبة الميزان **وذلك** حديث التميمي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم قال لا في راحب لك ما احب اليك من ان يدين مع حديثه الجارية
او كافل البيعة في الجنة كما بين واستار بالسياسة والتي بينهما فالاول مشدد
يشير الى ان الاول لا يصحف في الولاية على مال البيعة والثاني مخفف فخرج
الامر الى مرتبة الميزان **وذلك** ما رواه التميمي عن ابي بكر رضي الله تعالى عنه
من انه لا ضمان على وبيع مع ما رواه بن عمر رضي الله عنهما في الاول مخفف والثاني مشدد
ان ثبت انه ضمنه من غير تفرق فخرج الامر الى مرتبة الميزان **وذلك** حديث
التميمي مرفوعا صدقة من غنياهم فزروا على فقرائهم مع حديث التميمي مرفوعا ان
مع تركه تصدقوا على اهل الايمان فالاول مشدد يصبرنا الى المسلمين فقطه
والثاني مخفف ان لم يحمل على صدقة المتطوع فخرج الامر الى مرتبة الميزان **وذلك**
ما رواه التميمي وغيره مرفوعا وموقوف لانها لا يولي الا بولي مع ما رواه التميمي في موقوف
ومرفوعا الايم اخو بنفسها من ولها والبكر تستاذن في نفسها الحديث وفي رواية
لثبث بدل الام والولي ثم قدما بقوله اخو وقد صح العفة منه فوجب ان يصح
سما فخرج الامر الى مرتبة الميزان **وذلك** حديث التميمي مرفوعا ان الله لم يحلل
والمحلل له سبيل بل عمر بن الخطاب المراه لزوجها فقال ذلك الشفاح مع ما عليه الجمهور
من الصحة اذ الف بشرط ذلك فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما سمع محلا ولا على صحة
النكاح لان المحلل هو المتيقن للحل ولو كان فاسدا لما سمع محلا فخرج الامر الى مرتبة
الميزان ويصح حمل الاول على ذوق المروءة من العلماء والاكابر والثاني على غيرهم كخادم
العوام **وذلك** حديث مسلم وغيره لا يزوج ولا يخطب ولا ينفق ولا يمازج

ما يمتنع في زمن الجدة فراراً من الاستغا لاول شدة والثاني بخفة يفتح
 ما على صنفها الحال بالاجازة اليقين والاول على تركان كما ملأ في ذلك فجمع
 من ال مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين عن جابر قال كان قوله العز
 ينزل ما لا يمتنع في ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يمتنع منه مع ما
 رواه النبي في من عمن وعلى وغيرهما من النبي عنه فخرج الامر الى مرتبتي الميزان بحسب
 وتشديد وكذلك القول في رواية النبي المفضلة بين الحرة والامة وثوانه صلى الله
 عليه وسلم عن عمن العز عن الحرة الابدانها بخلاف الامة فهو رجع الى تحقيق تشديد
ومن ذلك حديث النبي في غيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في رجل تزوج ذات
 ولغيره فخطبها ولم يفرضها بان لها الصداق كما ملأ عليها العقد لما الميزان مع حديثه عن ان
 عن النبي ان الصداق لما فالاول شدة يجعل الصداق على الزوج والثاني خفة فخرج الامر
 الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث النبي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم منع عنها
 ان يدخل على فاطمة حين تزوجها الابعة ان يعطيها شيئا من صداقها والله اعطاهما دية
 الخطية قبل دخوله بها وكان بن عباس يقول اذا نكح الرجل امرأة فمضى لها صداقا فادان رجل
 عليها فليلق البتار اذا اوخاها ان كان حرة مع حديث النبي ان رجلا تزوج على عهد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فمضى ما صلى الله عليه وسلم قبل ان ينفقها شيئا وبه رواه
 انه كان مفسرا في السير ساق اليها شيئا فالاول شدة والثاني خفة فخرج الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك ما رواه مالك والشافعي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الرجل اذا
 ارجعت الستور فقد وجب الصداق قول ابن عباس رضي الله عنهما نصف الصداق للنفس لها الكرم
 من ذلك اي لامة لم يثبت انه مسمى وقضى بذلك شرح لكفة حلف الزوج بالله انه لم يفرق بها
 وقال له لك نصف الصداق فالاول شدة والثاني خفة فخرج الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النبي في رواية عن
 عينا الفتان مع حديث النبي صلى الله عليه وسلم في بعض سابه فتزوج عليه امر
 فقال محقق صوته من ما قبلت به فالاول شدة والثاني خفة فخرج الامر الى
 مرتبتي الميزان **ومن ذلك** ما رواه البيهقي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه وكان عينا
 في السبي وبعدها بن يسار يقول ان اطلق السكران جاز طلاقه وان قتل شيئا قتل به رواه
 البيهقي عن عثمان بن عفان انه قال ليس للجنون ولا للسكران طلاق فالاول شدة والثاني خفة
 فخرج الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** ما رواه البخاري في غيره ان عثمان بن عفان رضي الله عنه في
 ان طلق في مرض الموت طلاقا ميتونا مع ما رواه البيهقي عن الزبير انه في عهده فادعاه فالاول
 شدة والثاني خفة فخرج الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** ما رواه الشافعي والبيهقي عن علي

رضي الله تعالى عنه انه قال امرأه المحفوفة امرأته لا تزوج فافادته ولدت له ابنة **ومن ذلك**
 اطلق ولدت له ابنة امسك مع ما رواه مالك والشافعي والبيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 فقدت زوجها لم تدر اين يموت فامتها منظر أربع سنين ثم منظر اربعة اشهر وعشرون يوما
 وبه قضى عثمان بن عفان بقدر عمرها فالاول شدة والثاني خفة فخرج الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
 ما رواه مالك والشافعي ومسلم عن عائشة كان فيها الرزق في القرآن عشر رخصات
 معلومة من غير ما رواه البيهقي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه وابن الزبير وابن مسعود وابن عمر
 كانوا يقولون يحرم من الزمان قليلة وكثيرة فالاول خفة والثاني شدة فخرج الامر الى مرتبتي
 الميزان

فصل في امثلة مرتبتي الميزان

من كتاب الجراح الى اجواب الفتنة
ومن ذلك حديث النبي في غيره لا يقتل مسلم بكافر فخر رواية بمشرك مع حديث النبي في ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل شيئا بمعاذ وقال انا اكرم من في دمه ان
 الحديث والافان الصحا به ذلك فالاول خفة والثاني شدة فخرج الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك حديث النبي في مرقوم ان قتل عبده قتلناه ومن جده جدهنا ومن جدهنا
 خصيئناه مع حديثه ايضا مرقوما لا يقاتل ملوك من ملوكه ولا ولد ملوكه وكان ابن عمر
 وعمر يقولان لا يقتل المسلم بعبده ولكن يقتل ويقتل خصيئته ويحرم سمه ان يفتح
 الحديث والافان فالاول شدة والثاني خفة فخرج الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
 حديث النبي في غيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في امرأة ضربت فطر
 جنتها بغير صداق امة مع حديث النبي في غيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى
 في الحائض بغير عتداء امة او فري او قتل مع حديثه ايضا ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قضى في حنين المرأة بماية شاة وبه رواية عابدة وعشرين شاة فالاول والثالث بزو
 شدة ان من حيث الحضر وقد يكونا السياه اعلى قيمة من العتداء والامة والثاني ان يخطف
 من حيث التحيز فخرج الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي والبيهقي عن عمر بن
 الخطاب انه قال افعلوا كل خير وساحرة مع ما نقله ابن عمر عن عثمان رضي
 الله تعالى عنه انه عاب على من قتل الساحرة فالاول شدة والثاني خفة وبنيته قوله
 صلى الله عليه وسلم امرت ان قاتل الناس حتى يقتلوا الا الله الا الله فادعاه فلوها
 من دمام واموالهم لا يحق لاملام وحبايم على الله فخرج الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
 حديث النبي في غيره مرقوم ان يذبحه فاقبلوه يعني في الحال مع حديثه ايضا عن علي
 رضي الله تعالى عنه انه نيسنا بثلاث مرات فان لم يغت قتل ومحدث ما للشا فاني

غير انهم كانوا يقولون لا يجوز شهادته القاض فابعدتونه فيما
 ربه فالاول مخفف والثاني مشدد فجميع الامور التي مرتبتي الميزان **وقد**
 نقل عن صاحب كتابه لا يجوز شهادته العبد الموقر تعالى واستشهدوا بشهادتين
 مع ما رواه عن ابن سيرين وشريح وغيرهم ان شهادة العبد جائزة
 اكلهم عيئدوا **فالاو** مشدد والثاني مخفف فجميع الامور التي مرتبتي الميزان ذلك
 في شهادة العبدان فقد منعها ابن عباس وجوزها ابن الزبير فيما ينفرد من الجراح
وقد حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخطب مع البينة
 ويقول المصنف ما عدا ان او يمينه مع ما رواه الامام الشافعي والشافعي ان عليا
 رضي الله تعالى عنه كان يري خلقا مع البينة وبها كـ شرح وغيره فالاول مخفف
 والثاني مشدد لانهما انما البينة على يمين او عاين او طفل او مجنون فجميع الامور
 التي مرتبتي الميزان **وقد** حديث الشيخين وغيرهما مرفوعا اما الثاني لا يفتق
 كـ الحسن بن محبوب بنحو ما لا نقطه لزيديت له عليه ولا ومبراته
 للمسلمين وعليهم من يرفعون لغير المقتضى الا لاجل حديث الشافعي عن عمر بن الخطاب
 انه قضى بسعيد بن المسيب في النكاح منبوء انه خرو ليعيد ولا في وعلى امرضا
 فالاول مشدد والثاني مخفف فجميع الامور التي مرتبتي الميزان **وقد** حديث
 ان جلامس الانصار اعتق ثلوثا في ذر لم يكن له مال غير فباعه رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لكونه كان مخنجا مع ما رواه الحاكم مرفوعا للبراء لابن ابي عمير **فالاو**
 مخفف ان ما لم يبيعه مني شاة والثاني مشدد ان يبيع رقيقه فانه لا يبيع ولا يوثق
 فالاول جميع الامور التي مرتبتي الميزان **وقد** حديث الشافعي عن جابر بن عبد الله رضي الله
 تعالى عنه قال - بعبا امهات الاولاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم

مما كان رزق عمرها فاعلمت ان الاولاد مخفف والثاني مشدد ووافقه على ذلك
 جمهور الصحابة وكان كالا لاجل ما نقل عن جابر بن عبد الله الاولاد وقالوا

وليس في ذلك احرما المراد

يجمع بين الاحاديث التي طهرها الشافعي عند بعض العلماء ما فيمنه مرتبتي الميزان
 في الخفيف والشديد وفيما الاحاديث يجمع على الاحاديث التي لا يجمع فيها
 الامر بحد واحد بعد حصول استغناء فبما على احد من الكفيل فانما وجد به رتب
 لما لم يزل **واعلم** يا اخي اني ما تركت الجمع بين ايات القرآن التي لا يحد بها ولا يحد بها
 في ما بيننا جملنا واما ذلك فقامد ارك المحمدي في ما يحد بها من احاديث الشافعية فاما

جاءت بيينة لما اهل القرآن وانما فان فسر الشافعي في القرآن الذي يواخذه العار فو
 لموسم لا يحد به فمرفد احد من علي الزمان فضلا عن غيرهم **وقد** ومنعت بذلك
 كتابا بسمينه بالجواهر المصنوع في علوم كتاب الله المكمون في كونه فيمنه لا يحد به
 وكتبت عليه مشايخ الاسلام على وجه الامان والتسليم لاهل الله عز وجل **وقد**
 جملنا كتب عليه الشيخ ناصر الدين اللقاني المالكي وتبعه ففدا طلعنا على هذا
 الكتاب القدر من المال والغريب المثال فرائضة مشحونا بالجواهر والمعارق الربانية
 وعلمت انه مخمرا لا يحد به فيبقى نطاق النطق عن وصفه وبكل الفكر في ادراك كنهه
 وكشفه انني **واقفيت** في طيه مواضع استنباطها من ايات غير على علوم اهل الله
 تعالى في الدفاع بين المجننين **وقد** اخذ الشيخ شهاب الدين ابن الشيخ عميد الحق في العرض
 فكتب عنده شمس وهو ينظر في علومه فيخرج عن استخراج معرفته موضع علم واحد منها
 فقال ومنعت هذا الكتاب في هذا الزمان لاني متى فقلت وضعته نصرة لاهل
 الله تعالى عز وجل لكون غالب الناس يسيئون الى الجمل الكتاب والسنة فقال لي
 انا اقول لا تقضي اني ما لم يصبروا للشارع والنجار والروفر والحجر وقد عجزت عن
 استخراج نظير علم واحد منه من القرآن ولا فيمنه مما فيه شيا ومع ذلك فلا اقدر على
 ردة من كل وجه لان موله الكلام الذي فيه ليست بصوله مشطرا ولا عامي انني
وقد استخراج اهل فضل الذين من سورة الفاتحة ما نبي الف علم وسعة وارتقى
 الف علم وسعة وتسعين علما وكـ هذه امهات علوم القرآن العظيم
 ثم ردها كلها الى السهولة ثم الى الباطن الى النقطة التي تحتها وكان رضي الله تعالى
 عنه يقول لا يحد به الرجل عندنا في مقام المعرفة بالقرآن حتى يصير يستخرج جميع احكامه
 ويجمع مذايب المحمدي في جميع ما في حروفها من حروف الجمل وبوتة في ذلك قول الامام
 علي رضي الله تعالى عنه لو شئت لا ورت لكم ثمانين تعبيرا من علوم النقطة التي تحت
 الباء **واما** كان جميع بين ايات القرآن التي اختلف المحمديون في معانيها يحد بها
 ومثله مخفف من كرمية الشافعي التي في القرآن فتح باب الاسرار على العلماء الله
 تعالى واحكامه **واي** ما وضعته منذ الميزان بحمد الله تعالى لا يحد بها الا كما
 على الائمة فاعلم ذلك واعاد كوت الاحاديث الضعيفة عند بعض العلماء في احكامها
 لم يرفعوا ولا يحد بها ففقد كون محيية في نفس الامر فاقبل الحديث الصحيح في بعض
 المواضع الضعيفة الذي اخذ به المحمدي اخر كل ذلك ادما مع ائمة المذاهب رضي الله
 تعالى عنهم على ان من نظر في ان الاضاف علم بالقرآن ان ذلك الحديث الضعيف
 الذي اخذ به المحمدي لو لا في عند ما استند به وكما ما في حديث اسند المحمدي

ببلاده ومن لم يمتنع النظر في هذه الميزان لم يجد له الا قولا من ادلة المجتهدين والقول
يخرج من احد بابي الشريعة ابدأ ولكن في الميزانين رجال في حال مما شئتوا الاما في
شئتوا لست بها لعل في الحقيقة لتشتد من ضعف من ضلوا في العمل بالرحمة لا في
كما انصاح في الفصول الاول والآخر لله رب العالمين انتمي اجمعين من الاحاديث

ولتشر في الجمع بين قول الامير

المجتهدين وبين كيفية ورقتها الامر بتبني الميزان من حقيقة شدة
منه من مسائل الاجماع والاتفاق في كل باب من كتاب الطهارة الى اخرها في البقرة
وبين ان ابدأ الشريعة بنسخه امثل الحقيقة وعكسه عالمنا وبين ان الامية المجتهد
كانوا هم بالحقيقة كما هو عالمنا بالشريعة فاعلموا طهر ما تنبوا فواحدة منه هي
الاعلى الحقيقة والشريعة متعادلان في بعض امثل الكشف انما هي الحق
وان لكل مذهب طلبة من الحق بيقينه ونه لا يخرجون عنه كالشعر اعلم ان هذا
الامر الذي التزمه في هذا الكتاب لا اعلم احد استغنى الى التماس من اول ابواب
الفقه الى اخرها ابدأ كما ترى انه او اخر الفصول السابقة وتنفذ وفما كان ان
الحقيقة لا تخالف الشريعة ابدأ فتدنا من الكشف لان الشريعة الحقيقة
في احكام بالامور على ما هي عليه في نفسها وهذا ابو علم الحقيقة نفسه ولا تخالف
شريعة حقيقة ولا عكسه وانما هما متساويان في كل امة الظل يستخرج
وجود نور الشمس وانما يظهر تخالفا فيما اذا حكم الحاكم بيقينه زور في نفس
الامر وطر الحاكم متفق البينة لا غير فلو ان البينة كانت صادقة في باطن الامر
تظاهر نفذ الحكم باطنا وظاهرا اي في الدنيا والاخرة فعلم
ان قول الامير في حقيقته من الدلائل على
ان حكم الحاكم ينفذ ظاهرا وباطنا بخلاف عند المحققين على ما اذا حكم بيقينه عادة
اذا ان من باب حسن الظن بالله تعالى انه قد ينظر لنواب شرعه الشريف يوم القيمة
فتعفو عن شهود الزور وعن الحاكم بذلك ويمشي حكمه في الاخرة كما مساه في الدنيا كما
وسمعت في النظر في البينة • واما قول بعضهم ان حكم الحاكم ينفذ في الدنيا والاجرة
ولو علم ان البينة زور فنفذ تايادا قواعد الشريعة وان كان الله تعالى فعلا لا
يؤيد • اذ علمت ذلك فافق • وبالله التوفيق •

كتاب الطهارة

تجمع الائمة الاربعة على وجوب الطهارة بالماء للصلاة مع التمكن من استعماله فيها
حسبوا وشربا كما اجمعوا على وجوب التيمم عند حصول نفذ ذلك • وعلى ان الماء لو ترد
والخلاف لا يطهر عن الحدث • وعلى ان المستعمل بطول المكث طاهر • وعلى ان التوالف
ما هو به • ما وجدته من مسائل الاجماع في هذا الباب • اما ما اختلف فيه
الائمة الاربعة فغيرهم كثير • ذلك قول فقهاء الامم انما كان ما ابحر
كلما عذما واجبا بمنزلة واحدة في الطهارة والنظير مع ما حكى ان قوما استعملوا
الوضوء في البحر وقوما اجازوا للصلاة وقوما اجازوا التيمم مع وجوده كالاول
مخفف وما تعدد منقذ في ربح الامر في الميزان • وجه الاول اطلاق الماء
في قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي تعلم ان الطهارة ما سرت بالاصالة الا
لاناس المبدأ العبد من الضعف الحاصل المعاصي واكل السموات والوقوع في
الغفلات فبقصور العبد عن الطهارة الى ما احاطت به بيده فينبغي فيه ما ينجيه
كله او يفي ما شرط الشرع الطهارة له • وجه الثاني ان صاحبة لم يبلغه حد
هو الظهور وان الحال مبينة مع كون ما البحر المانع عقبا لا يثبت شي من الزرع وما
لا يثبت الزرع لارواحانية فيه ظاهرة حتى ينعش البدن ومع صلب غشا الجرح
ناز والناظر عظمي لا ينبغي للعيان فيض من قارب محل التعصب بغير ظهور
ينبغي ربه فهو قريب من الحق من ماء قور لوط التي هي الساع عن الوضوء منها ومن
حفاة بعضهم للتيمم عليه كما مر وما في التراب من الروحانية اذ موعكة الماء
كاسيا في باب التيمم انما الله تعالى • ذلك اتفاق الصالحين انه لا
تصح الطهارة الا بالماء • مع قول ابن ابي ليلى والامم بخوار الطهارة بغير انواع
الماء حتى المنقذ من الاتجار ونحوها • فالاول شدة والثاني مخفف فخرج الامر
الى مرتبة الميزان • وجه الاول ان تصرفا الذهن الى ان المراد بالماء في قوله تعالى
ويطهر بكم من السما يطهركم به هو الماء المطبق والبقول والارهاق ان اصله من
الماء الذي يستر به المرووق من الارض كينه صغيف الروحانية حفا فلا يكاد ينش
الاعضا ولا يجيئها بخلاف الماء المطبق لذلك منع جمهور العلماء من المظهر
• ومن ذلك قول الائمة الاربعة الثلاثة لانزال النجاسة الا بالماء مع قول
الامام في حقيقة ان النجاسة زال بكل ما يغمرها • فالاول شدة والثاني
مخفف وجه الاول ان الطهارة انما سرت لحيات البدن والنوب فالبدن اصل
والنوب حكم النعنية ومعلوم ان المانع صغيف الروحانية لا يكاد ينجي البدن
بنزى النوب فان القوة التي كانت فيه تشرتها المرووق وخرج بها الاعضاء والارواق

فما زاد الخار وجه الثاني كون المانع المعتصم من الاحتجار ملائمة روحانية فما
 على كماله فان حكم النجاسة اخف من احدثه لئلا يتردد في عيشته رضي الله عنه
 كانت افا اصاب ثوبا او حياض تصيفت عليه ثم لم يركه بقوه حتى يزول عيشه
 وبذلك صلاحة المشتمل بالجر ولو بقي هناك اثر النجاسة بخلاف الظمان عن
 الحدث لو بقي على البذلعة كاللذة لم يرضيها الما لم تضع طهارته الانفسلهما
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بعد كراهة استعمال المشتمل في الظمان مع الابع
 من مذهب الامام الشافعي من كراهة استعماله **قال** الاول مخفف والثاني مشد فوجع الامر
 الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول عدم صحة دليل فيه فلو كان تغير الامة لبيته
 لم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم وكوفي حدث وصدوا لا تروى ذلك عن عاصم
 حيا فبقى المرفوعة على الاباحة **ووجه** الثاني الاحتجار لا يوجب في الجسالة
ومن ذلك الما المشتمل لئلا يتردد غير مكروه بالانفاق مع قول مجاهد بكراهته
 ومع قول احمد بكراهة المشتمل بالنجاسة **قال** الاول مخفف والثاني مشد والثاني
 مفصل فوجع الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول عدم نص من الشارع فيه ووجه
 الثاني ان الما لم يظهر عصى فلا تعذب الله تعالى به الا العصاة فلا ينبغي لعبد
 ان يتنصع بما اتى به لاشياء ان شئ بالنجاسة فاقم **ومن ذلك** الما المشتمل
 في فرض الطهارة هو طاهر غير مظهر على المشهور من مذهب الامام ابي حنيفة
 وعلى الاصح من مذهب الامام الشافعي واخذ بشرطه وفي الرواية الاخرى
 عن ابي حنيفة انه يحن وهو قول ابي يوسف مع قول الامام مالك هو مظهر **قال** الاول
 مشد وقول مالك مخفف فوجع الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** من منع الطهارة
 الما المشتمل في فرض الطهارة كون الخطا باثرون فيه كما ورد في الصحيح فهو
 مستغفر من عاصي كل من كل مقامه في الايمان او كان صاحب كنف فلا يناف
 كل من كل في مقلد الايمان ان يظهر به كالا بناسا احدا ان يتنصع بالصفاق
 او المخاط او الصنانة بقوم مناجية والعصوبات للشفقة فالاستغفارة
 لا ينبغي العفو عنه **قال** لو اقيمت البواغيت اذ اعلم الثوب كله او غير الدين عمار
 لخرجن او خان النجاسة وكثر انه يغني عنه **ووجه** من قال في طهارة
 الما المشتمل في فرض الطهارة كون الغد الذي حصل في الما من خور الخطايا
 من غير محسوس خالب الناس ولا يظالم كل عند الا با شدة من منع الطهارة به
 المؤمن فهو مستغفر ومن يجوز حابه فهو مخفف **قال** الاول حاض اهل الكنف من
 الما الصالحين والثاني خاص بهامة المسلمين **ووجه** من قال ان

المستعمل

المستعمل المذكور يحن سوا كانت نجاسة معلطة او مخففة الاحتجار لا
 به من الا فانه لو كشف له لراي ما المبرضة التي تكرر الظمان منها للدعوات كما الذي في
 فيه مبيته كلاب او غير ذلك من الحيوانات حتى صار له نجاسة مستغفرة فربما تعالى عن
 ابي حنيفة ورحمهما كما به حيث نشئوا النجاسة الى معلطة ومخففة لان المعاصي يخرج
 من كونها كلابا او صغيرا فمثال غسل الكبار مثال مبيته الكلاب وبولها ومثال غسل
 الصغير مثال مبيته غير الكلاب من سائر الحيوانات المأكولة او غير المأكولة **فوجه**
 الغسالة المذكورة كالتجاسة المعلطة الاحتجار لا يوجب الكمال للموصي
 به مثلا لاحتمال ان يكون له غسل كبير من الكبار **ووجه**
 كون الغسالة المذكورة كالتجاسة المعلطة لغسل الظن به بعض الاحسان وانه
 لم يترك كبيره وانما اترك صغيره **ووجه** من قال انه يجوز الطهارة
 مع الكراهة لظن بغيره المشغول اكثر من ذلك لاجتنان وانه لم يترك كبيره ولا
 صغيره وانما وقع في مكروه وخطا لا في مبيته البعوض ومثال
 خلاف الامور مبيته البواغيت او الضبيان ومثل ذلك لا يورث في الما ينبغي ان يظهر لثابة
 المادة **وسمعنا** من مولانا **ووجه** من قال ان الغسل لا يوجب
 لغواص حجة الله تعالى بقول اعلم يا اخي ان الطهارة ما شرقت بالاهمال
 الا لثريد اعطى العبد قفاة وحسنا وفقد فساظاهرا وباطنا وهذا الذي خزن
 فيه الخطايا حسنا وكسفا او فقد برا وانما لا يزيل الاغصا الانقذ برا وقبحا
 كما لا يفتح تلك الخطايا التي خزن في الما فلو كشف العبد لراي الما الذي يظهر
 منه الناسية المظاهرة غاية الفدانة والتمن وكانت نفسه لا تطيب باستعماله
 كالانطيط باستعمال الما القليل الذي مات فيه كتب اخرة او فارة او نحوه
 ذلك كالبعض والصببيان كل اخلاق تلك الخطايا التي خزن من كبار وصغار
 ومكروهات وخطا لاوي **فقلت** له فاذا كان الامام ابو حنيفة وابو يوسف
 من اهل الكشف حيث كانا نجاسة الما المشغول **فقال** رضي الله تعالى عنه نعم
 كان ابو حنيفة وصاحبه من اعظم اهل الكشف وكان ازا الما الذي يوصانه
 الناس يعرفون ان تلك الخطايا التي خزن في الما وبغير مسألة الكبار عن الصغار وبغير
 الصغار عن المكروهات **والمكروهات** عن خلاف الاوي كلاما للمور المحمودة حبا على حد
 سوا **قال** وقد بلغنا انه دخل مقبرة جامع الكوفة راى ما بها بوضاض في الما
 المشغول فقلنا يا ولي الله نبش عن غفوفنا لو الدين فقال نبش من ذلك **وراي**
 غساله شخص اخر فقال له يا اخي نبش من الرنا فقال له نبش من ذلك **وراي** غساله

يكتفي على

تحتل فقال له يا اخي نيت من نيت الحز وسامع الالب الله فقال ثبت من ذلك كانت
هذه الامور كالمحسوسة عندك على حد سواء من تحت الصلوات ثم بلغنا الله تعالى ان
يجهه عن هذا الكشف ما فيه من الاطلاع على غوامض الغيب ومساوئها فاجابة الله تعالى
الذلك **فقد** ان الامام حال كشفه كان قوله في الماء المستعمل ناسبا
لما يراه قد خرج من لفظه بامني طاب وصفا برومكرونيات وخلق الاولي لانه كان يعرف بالقوة
بالنجاسة كل اخر من المنظرين على حد سواء كما قد يتوهمه بعض مقلديه فاني سأله
الزنا واللواط وشرب الخمر وعقوق الوالد والدين واكل الرشا والديانة والفسقة وكثر
ذلك من غسالة النظر الى الحبيبة او الفسلة لها او مواعيد لها على الفاحشة او
الوقوف في الغيبة . وان غسالة هذه المذكورات الاجرة من غسالة استبدال
المكروه كالاستنجاء باليمين من غير غفران ونقدته غسل اليد اليسرى على اليد
اليمنى مثلا وكذلك الحكم في غسالة لخلق الاولي كونه منع الامام بغير طهارة
وتكثير العمامة والنبسط بالماكل والمشب وبنا الدور ومحو ذلك كحصول الغفلة
في حين من الاجازة من بين امور الاجرة التي فقلت له هذا حكم مثل الكشف لانه
الابان الكامل في الحكم الضعيف في ذلك فقال هو مع ما يقو عندهم من شمولك الذنوب
التي خرجت الى الماء ولا اري الاحتياط الا بالاولي طهر فيجب احدهم الغسالة لذلك
الافضا كما انها مسألة كجبار او صغار من غير اساءة ظن من غسالة . وذلك بان
يما حل ذلك المانع فله من في الكبار او الصغار من غير ان يغتفر قوة بـ

وسمعتم من الله

منه ثم يقول **الاولي** لكل مقلد ان يجنب غسالة الماء المستعمل كانه نجاسة
منظرة لخلق الاحتياط وان نزل عن هذه الرتبة جعلها كالنجاسة المتوسطة
كقولهم لا احتمال ارتكاب صغائر الصغار كما هو الغالب وان نزل
عن هذا الماء المقار حيلها كالنجاسة المخففة فلا على ان ذلك المنظر انما ارتكب
مكروما من المكروهات دون الكبار والصغار وان نزل عن ذلك الجنبه في الاستنجاء
كما يجنب استئصال البطم وما البقل يحكمها ما هو طاهر في نفسه غيره
منظر لغيرة لا احتمال ان يكون المنظر ارتكبا لخلق الاولي فقط ومثل ذلك لا يلقى
بالنجاسة المخففة فضلا عما فوقها انفق وسمعت مرة اخرى يقول
كان الامام او حبيبة من اهل الكشف فكانت تارة يرى غسالة الكثير في الماء الحكم
باجتهاده او كشيته بايها كالنجاسة المتوسطة لان الصغار متوسطه بين الكبار
المكروهات في مرتبة بين النجاسة المخلطة والمخففة سيما لاصلها فكيف يست

افواله الثلاثة ان صحت عنه في غسالة واحدة كانه نعمة تغض مقلديه وانما ذلك
في غسالة مستعدة انفق **فقد** ان الامة الاربية ما بين مخفف
ومشدد في الماء المستعمل احتياط وتورعا وما بين منوسل به كذلك ويؤيد ما ذكره
من المنسجم حديث عائشة رضي الله تعالى عنها قالت قلت يا رسول الله خشيت من
صنيعة كذا انفي قصيرة فقال يا عائشة لقد قلت قلة لو من تحت ماء البحر لرجية
او كالب صلي الله عليه وسلم اي لو قدر تحت جبا وطرح في البحر المحيط لغير
طعمه او لونه او ريحه او طعمه ما وانسته فاذا كان مثل هذه الكلمة تغير البحر المحيط
كل هذا التغير العظيم فكيف بالذنوب العظام اذ اخرجت من جميع المتوضين في
منظر المسجد مثلا فخر الله مقلدي الامام في حبيبة حيث منعوا الظلمة من
المظاهر التي لم يتجر لها بحر فاما من خطا بالمتوضين وامروا البنا فمعهما بالوضوء من
الامام او الابار او البرك الكثير او من الجباض المغطاة التي لا يعود فيها ما المظهر
وان هذا الماء الذي لم يستعمل فضلا عن المستعمل ولو كثير افغفر والله ما يغفر
افجاب هذا الامام رضي الله تعالى عنه وعلمه فانه اولى بكل حال لانه ان كان هناك
ضعف للمسدود وقوي وانشر وان لم يكن هناك ضعف اذ داو المسدود
حنا ووضاء **وكان سدي على**

لخواص رضي الله عنه كونه كان متافعا لا يتوضى من مظاهر المساجد في
الكثر اوقاته ويقول ما هذه المظاهر لا يمتنع حينئذ امثالنا لتقذرت بها بالخطايا
التي خرجت فيها وتارة كان يتوضا منها ويقول الذي غطاه الكشف ان هؤلاء الذنوب
لم تقعوا وذنبت فنبترك با تارة ما طهرت عنهم كما كان الصحابة يفعلون مع بعضهم
تغصبا في المظاهر وبذلك قال مالك وتارة كان كيف له عن ملخر في ذلك
الما من الذنوب في حبيبة على علم وبيان وكان يميز بين غسالات الذنوب ويعرف
غسالة الحرام من المكروه من خلاص الاولي و دخلت مرة معه منبضاء الزهر
واراد ان يستنجي من المعطر فطرقيه ورجع فقلت له لم لا تطهر وون فقال
انك فيه غسالة ذنبت كثير غيرت في هذا الوقت وكنت انا قد رايت الشح من
الخرج فيمنصة واجرة الخطر قال صدق الشيخ
فقد وقع في رايهم **فقد** الامام مستعدة من الشيخ فان قيل هذا حكم
من نظر من اهل الذنوب فاحكم من لم يبع منه **الاجواب**
الاولي ان ينزل مثل هذا منزلة ما هو طاهر في نفسه غير منظر لغيره لصد
روحيته بار الله المانع الذي كان يمنع من الصلاة مثلا وكما لو اوى ما طهر

على ما ورد في صحيح الامر المربى في التبران ووجه الاول كمال الشفقة على دين الامة والاحد
لنا بالاحوط فيه اذ الخليل في الوضوء منها كالحليل في الاكل والشرب ولا ينبغي لمن يتطهر
ان يكون متكبرا متعجرا اذ الظهور منفتح الصلاة التي هي حضرة الله عز وجل الخاصة وقد
اجتمع اهل الكشف على انه لا يصح دخول حضرة الله من كان فيه شيء من الكبر بل يطرد من القرب
منها كطرد ابليس فافهم **ومرشد** المصنيت بالفضة ضربة كبيرة تحترق
الامة الثلاثة بنقصان عند الشافعي مع قول ابي حنيفة لا يحرم المصنيت بالفضة
مطلقا فالاول مستند والثاني مخفف ووجه الاول كمال الشفقة على دين الامة
كما مر ذلك ان من استعمل الالوان المصنيت بالفضة او الذهب يصدق عليه انه
استعمل الالوان بعض اجزائه من الفضة والورع النبا عن الالوان المصنيت كالنبا
عن الالوان الكامل من الفضة ووجه الثاني العقول عن مثل ذلك **ومرشد**
السوان فقد اتفق الامة الاربعة على استحبابه وقال داود وهو واجب لاسما
ان تاذي بركة الجليلس وتراد استحقاق ان من تركه عامدا نطقت صلاته فالاول
مخفف والثاني مشدد ويدل لما قلنا قوله صلى الله عليه وسلم لو ان اتقى
على امتي لامرهم بالسنوان الى امر احباب فكان عليه راحة كون الامر للوجوب
ولكن تركه ذلك رحمة بالامة فكأنه صلى الله عليه وسلم اشار بقوله لو ان اتقى
اشق الي انه واجب على من لا تستغنى عليه فيه وعلى ذلك من لم يجد فيه مستغنى
وحث عليه ومن وجد فيه مستغنى لا يجب عليه فوجه الامر به الى مرتبة الميراث
وجه الثاني مراعات كمال التقدير والادب في مناجات الله عز وجل وهو جاني
بالا كبر من العلماء والصالحين الذين لا يسبق عليهم ذلك في حجب ما يستبدون
من عظمة الله عز وجل وما يستحقه مقامه من بل يراشق عليه بركته ووجه
الاول مراعات حال مقام الميراثين عن مثل ذلك المستند من القوام اجابدين
بما يستحقه مقامه من قضا في مناجاته فان احباب السنوان عليهم ربحا
يسبق عليهم طهرهم المذكور فان احدهم لا يجكاد يتجلى لقلبه تلك
المعظمة التي تتجلى للعلماء والصالحين وهذا من باب قولهم حسنات الابوار
سيات المفترين فافهم **ومرشد** عدم كراهة السنواك للصائم بعد الزوال
عند ابي حنيفة ومالك واحمد في احديروا منه لا يكون وقال الشافعي واحمد
في الرواية الاخرى يكون فالاول مخفف والثاني مشدد فوجه الامر المربى
الميراث ووجه الاول مع ملاحظة ما تقدم مراعات المستعمل مع الضرر
عن جليسته حتى لا يتاذي احدهما واجتهاد **ومرشد** ومعلوم ان كلما يوفى الجليست

يبين تقديم الزوال على حصول الفضائل وانصافا فان الصائم بعد الزوال ينبغي له التمسك
للفار بها الى حين مجلس للكل على ما بينه مشاهدا وهذا هو القاع الاضطر بالنظافة وحسن
الريحية كما في حديث للصائم فوحقان وان كان الحق تعالى لا يوصف بالناذري بل حقيقة
اذ هو الخالق لذلك ولكن قد يمنع الشرح العزق في كثير من المسائل بل قد مر في
وجه احاديث الاشارة الى الجوزية اطلاق صفة الناذري عليه سبحانه وتعالى كما اشار
اليه حديث الجاري لاحد اصبر على اذي من الله وهو حديث من اذى له ولها فقد اذاني
واعنقا وانا ان المراد من نسبة نحو هذه الصفات الى الله سبحانه وتعالى انما هو عاين
كما هو مقرر في محاله من ابواب الفقه فافهم ووجه الثاني الترخيف في الصور وكون
مثل هذه الريحية محمودة الاثر في طريق العبادة كما كان صلى الله عليه وسلم يترك
الصلاة على بعض السمناء نزعيا ليحيق في الجهاد فيقول اذا كانت توصيل
منها الي مقام لا يحتاج الى احدي عوله بالمغفرة ولا ينبغي في تركه فتتركه اعيته
الجهاد ويؤول عنه الجهن والله سبحانه وتعالى اعلم
باب النجاسة وحكمها
اجمع الامة رضي الله تعالى عنهم على نجاسة الحن الا ما حكي عن داود انه قال
بطلان ما ساع حرمها وكذلك انفقوا على ان الحن اذا تحللت بنفسها طهرت
واحبوا على ان نجاسة الجراد والسمك طاهرة وعلى ان الحن او الحنابق
او المشرك اذا غس في ما قبل بل لما باق على طهارته وانفقوا على ان
المرطوب الذي يخرج من معدة نجاسة الا ما حكي عن ابي حنيفة **هذا** ما ذكره
من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الامة
الاربعة ان الحن نجاسة مع قول داود بطلان رتبا مع حرمها كما مر
فالاول مشدد والبع في الرجز والثاني مخفف من جهة عدم وجوب التطهر منها
لانه لا يلزم من حرمها نجاسة غيبها كالميتة والاصاب والارلام وانما هي
نجاسة من حيث صفتها ومن هذا الباب قوله تعالى انما المشركون نجس فوجه
الامر الى مرتبة الميراث وان كان الثاني معتقدا فافهم **ومرشد** قول
الامام الشافعي واحمد ولي حنيفة نجاسة الصبي مع قول الامام مالك بطلان
فالاول مشدد في نجاسته وفي الطهارة من ولونه شيئا لنجاسته الا عند ابي
حنيفة فانه يقول القسائل منه من انزالت الغني منها والاولاد من غسلة
حتى يندب على الظن ان النما ولو يمشي من مرة واكثر صابرا لنجاسته لانه
والا ما قال مالك هو طاهر ونفسيل من ولونه شيئا لنجاسته بل ذلك

تعبدي لا يتقبل وكذلك القول فيما اذا دخل الكلب فقتلوا من اعضايه
الانا كالولوع خلافا لما لك فانه حص العسل شيئا بالولوع فقط فرجع الامر
الى من ينق الميزان **ووجه من قال بنجاسة عينه وصفته معا عدم افلاك**
الصفة من الذات **ووجه من قال بظهاره ذاته ان الاصل في الانساق الطهارة** وانما
النجاسة عارضة فانها صادرة عن كون الله القدوس الظاهر ومن لا يظن ان
بظهاره عينها ثم ما يراها تضر استقامها في تلبا ودين اجتنابها وقد اخرج
اهل الكشف على ان الاكل والشرب من سور الكلب يورث القساوة في القلب
حتى لا يصير السيد من الحيوانية ولا فعل شي من الحيوانية **وقد اخرج**
شخص من اصحاب المالكية فشر من لبن شرب منه كلب ففك تسعة اشهر
ومؤسفون القلب عن كل خير حتى كاد ان يهلك والشئ الذي يحصل منه
ما ذكره في اجنابه ويجوز اطلاق النجاسة عليه سواء اردنا الذات مع
الصفة او الصفة فقط **ما اطلق الله تعالى اسم الرجس على المشركون من حيث**
صفتهم التي هي الكفر فالذا اسلم احدكم ظمروا فلو كانت النجاسة بعينه
لكان لا يتطهر الا بالامس **وسمعت** سيدي عليا الخواص رحمه الله
تعالى يقول ليس لنا تلبس على نجاسة ذات الطيب الا ما نمتى الشارع من بريقه
او اكل ثمنه واما من جهة صفته فهو نجس من حيث ان سورة بيت القلب
يحب اجنابه كما يجتنب ثم الاقامي من حيث صغر رعا في الدين مع القول
بظهاره وجملة انما بل هو اولى بالاجتناب لانه نجس في الدين **قال** ولا بد
في تسمية الكلب نجسا من حيث اثره وظاهر من حيث عينه كما سمي الله تعالى
المشركون نجسا والميسروا لانصاب والار لمر **قال** ولما كان سور الكلب
يورث في القلب الذي عليه مدار الحسد موتا او ضعفا منبعا من قبول
المواعظ التي تدخله الجلة بالغ الشارع متلى الله عليه وسلم في الفصل
من اثره شيئا اخذها بنزاع دفعا لذلك الاثرا عليه فانه جمع فيه بين
الما والتزاي الدين اذا اختمنا اثبت الزرع فكل ان امر الشارع صلى الله
عليه وسلم بالقتل من اثر ولوفه شيئا لا ينافي في القول بظهاره ولا حينه
كالنجات مع شمه كما مر فذلك بالغ الشارع في الامر بالقتل منه شيئا
احداها بنزاي مبالغة في الشفقة على ديننا والرحمة بنا وكذلك لا ينافي
القول بنجاسة صفته القول بظهاره جبهه لعدم انفصال الصفة
المذكورة من الذات انتهى **كما اطلق الامام الشافعي ومن وافقه نجاسة**

الكلب

الكلب ذاتا وصفة فوصفا فذلك لما لك ومن وافقنا اطلاق الطهارة على الطين
ذاتا وصفة فوصفا وتعلينا لعدم انفكاك الصفة عن موضوعها وعكسه كما مر
وكان اخي افضل الذين رحمه الله تعالى يقول **الخصيق ان الكلب ظاهر**
من جنس الصفة سمعت سيدي عليا الخواص رضي الله تعالى عنه يقول
ما اغتراف على من قال ان وجوب العسل من الكلب واستصحابه عليه لا
مقتل خلفا لها على غالب الناس لانه ما اطلع عليها فيما علمنا الا نفع من اهل الكشف
فقط وهذا الزم بعضهم من **قال** ان العسل من الكلب فبذلك لا يتقبل
بان ذلك يؤدي الى ان الشارع خاطب الامة بما لا يفهمون له معنى وذلك
يكاذ يفر من العيش الذي ينزع عنه منقصب الشارع وفدا من الله تعالى ان
يقيم للناس ما انزل اليهم من امر او امر او ان يبلغه اليهم وذلك لا يكون
الا بالذيلع اليهم اللفظ والمعنى بتلخيصا شافيا بحيث يحكي لغير امر ولا
يلفتن على فهمه شي وقيل له وان لم تفعل لما كتبت رسالتك وهو
من عدم البيان مطلقا انتهى **قلت** وقد روي هذا الاثر وان مثل
ذلك قد يكون جائزا لانما يفتقر الناس الى تدوين الامثال الى امتثال الامر
بفعل ذلك الشئ ولو لم يتفعلوا علمه امر يتخلفون عن المباداة حتى يعملوا
حكمة ذلك **وقد قال اهل الكشف ان العمل اذا لم يعمل بشي كان اقوي**
في مقام الايمان واغظم اجرامه اذ العمل لانه ربما يكون مغفورا لمواضع المكلف
يحتج على العمل بحكمة تلك الصلة من ثوابا وغيره لا محض امتثال امر الله
ورسوله وذلك نفق عن مقام الحال هو الله سبحانه وتعالى **وسمعت**
سيدي ومولاي علي الخواص رضي الله تعالى عنه يقول لا يفتد
القابل بظهاره الطيب على ردة النص الوارد في العسل من ولوعه بل يرى
المكمل به وانما وقع الاختلاف بين العلماء فانما ذلك اختلاف في العلة
او في التبيين وعدمه فاما الاختلاف في العلة والعلة فذلك لا يقدح
في الدين فان المقابل بظهاره ان كلب قابل بالعسل منه كما ورد واما
التبيين فنحن ولو جعلنا الامر فيه للاستصحاب فقد يفتن به الاجتهاد
الى الوجوب كما عليه القائلون بنجاسته فافلر ذلك فانه نفيس وقده
الغنا في ذلك سواء ذكرنا ما يرد على ذلك من لطيف الاستبصار والحوار
عنهما واصل ذلك ان اهل الكشف منفقون مع اهل النقل على الحكم بنجاسة
الكلب والعسل منه وانما اختلفوا في العلة فقط **وسمعت** وان اختلفا

في المسألة لا يفتح في الأحكام فعله الأصلية عند مثل الكشف بخاتمة صفة من
صفته من حيث ما غلبت القلب كالحرق والميسر والانتصاب والارلاء وتصد
عن ذكر الله وعن الصلاة وعلمه عند غير أهل الكشف ما نجاسة عينه وصفته معا
أو علمه لا تغفل عند من **قال** تطهرا رتبا متقا والفعل منها التعبد في الاله
تخفي ما في هذا إذا الأمر بالفعل منه شيئا تفتيحه نجاسته فلا بد والإكراه كلام
الشارع كالعبث فلا بد من القول بنجاسته ما إذا ناولها صفة **ومن ذلك**
قول الشافعي والامام حنيفة بنجاسة الحذر وأنه يغسل منه شيئا عند الشك
ويترج عنه لا على حنيفة تطهر ما تغتفر في الطيب مع قول مالك تطهرا رتبا حيا
فالأول منه هو الثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان وقد اختار الأظهر التو
طها رتبا من حيث الدليل فقال في ترجيح المذهب الرابع من حيث الدليل أنه يكفي في
قول الحذر بغير غسله بالتراب وهذا **قال** أكثر العلماء وهو المختار لأن الأصل
عدم وجوب الغسل منه كالكلب حتى يرد في المخرج الحقة بالكلب انتهى ووجه
من الحقة بالكلب في وجوب الغسل منه كونه اجتمع فيها أركان الطهارة فغسل
على الطيب واضح ووجه من **قال** تطهرا رتبا عدم ورود نص الغسل منه
تبع مرات كالطيب وأما حريم طهارة فلا يحميها بالكلب في النجاسة فقد عور
الله الميتة والحمر ولم يفرنا الشارع بالغسل منه شيئا أخذ من تراب
فالفهم **من ذلك** عدم وجوب الغسل في غسل ما بالنجاسات عند أبي
حنيفة ومالك والامام الشافعي وأحمد في إحدى روايتي وأبي حنيفة الرواية
الأخرى عنه أنه يجزئ الغسل في شاة النجاسات غير الأربعة روايتي عنه
أنه يجزئ غسل الأربعة مرات وفي رواية أخرى لا ناول في رواية أخرى سقوط
العند بتمامها الطيب والحذر فالأول مخفف ومقابل مستد فراجع
الأمر إلى مرتبة الميزان فالأول خاص بجوار الناس الذين لا يرعون الوتر
والأخيار والثاني خاص بأكثر الناس كالعلماء والصالحين تطهروا
في النقص بمسح العرج وعدم النقص به كاستياني سبطه في ما به انشا
الله تعالى **ومن ذلك** قول الامام الشافعي أن جلود الميتة كلها تطهر
بالدباغ الأحمر الطيب والحذر وما ناول منها أو من أحدهما وهو إحدى
الروايتين عن أحمد وأظهر الروايتين عن مالك **مع قول** الامام أبي حنيفة
أن الجلود كلها تطهر بالدباغ الأحمر الحذر **ومن قول** الزمري
أنه يتنقع بجلود الميتة كلها من غير دباغ فالأول مستد من حيث شرط

الدباغ

الدباغ ولكن المستنبات والثاني فيه مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
الأول بآية التزويج من آية الشريعة بملك أفعال الله تعالى أن نجاسة الميتة
وهو ملاصق لشيء محض شرعا ووجه الثاني القائل بأن جلد الحذر يرد بطهره
بالدباغ المبالغة في النجاسة عنه وكونه شتمت قتله مطلقا بخلاف الكلد
فإن فيه نقصا لا كان خاف حكا من الحذر من هذا الواجب **ووجه الثاني**
القائل بالانقضاء بجلود الميتة من غير دباغ حل أحاديث الدباغ على الانقضاء
بقول الجواب **قال** الأول خاص بالأكثر من العلماء والثاني خاص من هو ووجه
الثاني والثالث خاص بأهل الضرورات كأيديهم بغير غسل لا ناول **ومن ذلك**
قول الامام الشافعي وأحمد أن الزكاة لا تغسل بها ما لا يؤكل مع قول أبي حنيفة
ومالك أنهما يغسلان الذي الحذر وإذا ذاب في عندهما سبغ أو طيب طهر جلد
ولحمه لكن أكله صرام عند أبي حنيفة ومالك **قال** الأول
سند والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان **وجه الأول** أن ما
لا يؤكل لحمه نجس فلا يؤكل منه الذوق طهارة وإطعامه بل حكم ذبحه
حكم مؤنة خفت **قال** ثانيا في مدح بيتنا محمد صلى الله عليه
وسلم ويجوز عليهم الجبايت ووجه الثاني أنه لا يكره من طهارة غسله
فقد تجرأ الشيء الظاهر لضرورة في يدينا وغسله طهرا لا يؤكل وإن قيل
تطهارة يضر في البدن كالجرب **ومن ذلك** لو لم يكن إلا بوب
أكله المملوحة حتى لا يكاد يفهم طوبى لأمور فضلا عن قوا طهارة
ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة بالنعق عن مقدار الذر هم من الذر
المؤبوت والبدن **مع قول** الامام الشافعي في الجديد أنه لا يغني عنه ووجه
قول في القدير أنه يغني عما ذون الكف **قال** الأول الثالث مخفف والثاني
سند فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامام الشافعي
بنجاسة شعر الميتة غير الأدمي وصوفها ووبرها **مع قول** أبي حنيفة
وأحمد تطهارة الشعر والصوف والوبر إذا بوب حنيفة فقال تطهارة
الفرس والنس والعظم والريش إذا لا روح فيه **مع قول** الامام مالك
تطهارة الشعر والصوف والوبر مطلقا سواء كان يؤكل لحمه كالنعق
أو لا يؤكل كالكلب والجار **مع قول** الامام أبي حنيفة والحذر من غسل
فالأول مستد والثاني وما سجد مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
عموم قوله تعالى خرمتم عليكم الميتة **وجه الثاني** أن سياق الآية فيها يؤكل لا

فما زاد على الاكل من وجوه الاستعمال وهذه الاشياء لا تؤكل عادة فتستعمل
في غير الاكل كاللبن والافراس ولو بلا غسل عند غيرنا لا وراي على ان التحقيق
في الشعر والريش وكهوها ان لنا في حال حيوة الحيوان وجهها الى الحيوة من حيث
انما تنمو ووجهها الى الموت من حيث ان لا تنكح او غير ذلك لا يتاثر اذا قطعت
فانهم **ومن ذلك** قول الامام في حيفة ومالك بن الحارث بن مضر بن الحارث بن
مع قول الامام السافعي جميع ذلك . وقول الامام احمد بكراهة ومع قول
الحارثي بالقبول حتى قال لا ولا يخفف والثاني مشددة والثالث فالرابع
فيما تراجعه تشديدا ان لم يرد احدا بكراهة المنع فيؤاخذ بها الاكابر من أهل
الوزع فيسأله الا لا يغفر فجميع الامور التي ترتب الميزان . ووجه الاول الباع على
القول بطهارة ووجه الثاني الباع على القول بخبائثه . ووجه الثالث والرابع
الاستدلال بالاحتياط فجميع الامور التي ترتب الميزان **ومن ذلك** قول الامام مالك
والخدي والامام السافعي في ارجح قوليه بطهارة الا في امانات مع قول الامام في
حيفة والرجح من قول السافعي بانه يحس لكنه يظهر بالقبول لا ولا يخفف
في الثاني مشددة . ووجه الاول شرفه ان الايدي رويها وخيما . ووجه الثاني
بما روي في حيفة فقط فاذا احتجب من الجسد نجس لانه ما كان طاهرا الا لغيره ان
الروح فيه لكونه مركبا لها وهي من امر الله وامر الله تعالى طاهر مقدس لا يخالط
فكذلك ما روي في حيفة وان من ذلك لا يقال . فان ذلك قابل فيه
كذلك الامام ابو حنيفة نجاسة الا في مع حديث ان المؤمن لا يجس سبيلا ولا
الجواب كقولنا ان هذا الحديث لم يبلغه او بلغه وكلمة موضع عند
ذلك قول الامام ابو حنيفة في حيفة نظمان سنون البعل والجمار وان مطهر
وقف لا في حيفة في كونه مطهرا ومع قول النوري والادري ان ما لم يركل
منه سنون بجس فالاول يخفف ومقابل مشددة فجميع الامور التي ترتب الميزان
وجه الاول كون علم المنع الظاهر بنور البعل والجمار لا يطلع عليها الا
بالعلم بالله تعالى يخفف الحرفية على العوام بخلاف الاكابر وبذلك حصل
وجه الثاني فانهم **ومن ذلك** قول السافعي نجاسة البول والروث
تطلقا مع قول مالك واخذ بظاهرها من مأكول اللحم . ومع قول النخعي
جميع ابوالحيوانات الطاهرة طاهرة . ومع قول في حيفة زرق الطير
يكون كالحمام والعصافير طاهرة وما عداه نجس فالاول مشددة ومقابل
لو بلا نظر لاحد شق التفصيل فجميع الامور التي ترتب الميزان . ووجه

الاول كون التمايم من شأنها ان تاكل مع العقلة عن الله تعالى فلا تكاد تذكر بل
لا يدرك اسم الله عليه فهو قد روي في الشريعة وهو خاص بالاكابر العلماء
والصالحين الذين يندرسون بحالطة الفاضل عن الله لما هو عليه من شدة
الطهارة والتفكير بخلاف الاصاغر الذين يغلب عليهم الغفلة فانهم لا
يتأثرون بفضائل أهل الغفلة لعدم تفكيرهم واهتمامهم وبذلك حصل
توجيه الثاني وقد جاءت الشريعة على مرتبة الخواص ومرتبة العوام والعلماء بها
اي للترقية **ومن ذلك** قول الامام في حيفة ومالك بن الحارثي في الايدي مع
قول الامام السافعي واخذ به ظاهر اذا الشافعي وكذا ان كل حيوان طاهر وامر حكم
النزوة عنه فيجب تحمله عند مالك رويها وباسيا . وعند ابو حنيفة بغير طهارة
ويقرن باسها كالمؤنة فالاول مشددة والثاني يخفف فجميع الامور التي ترتب
الميزان . ووجه الاول كونه يجمع مع الغفلة عن الله تعالى غالبا فلا يكاد الشخص
يذكر انه ينجس الله تعالى بل يسم الغفلة حصة تبعا لعموم الذمة فعلم
ان الذمة التقسانية تعم كل محل مرتبة عليه . ومن هنا امرنا الشارع بالقبول
من خروج المني لكل لبدن انما سال الدين الذي يفرق وصنف من هذه الحجاب عن الله تعالى
وتعالى كما سباني تسبطه ان شاء الله تعالى وكل ما يحجب عن الله تعالى فهو من عند الله
بخلاف الاصاغر فكلاهما في حيفة ومالك خاص بعموم المسلمين فذلك عسكة
النبي صلى الله عليه وسلم نارة وفكره اخبر في شربها للاكابر والاصاغر فانهم **ومن ذلك**
قول الامام ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه في البير التي يتوضأ منها اذا خرجت منها فان
ميتة انما ان كانت متفحمة اعا صلاة فلانة ايام وان لم تتفحمة اعا صلاة
يوم وليلة مع قول الامام السافعي واخذ به ان كان الماء يبيضا اذا دمن الصلوة
ما يغلب على طهارة انما يتوضأ منه بعد موته وان كان خبيرا ولم يتغير لم ينجس
شيا وان تغير اعا دمن وفن التغير . وقال مالك ان كان مقينا ولم يتغير احد
اوصافه فلا عاقبة . وان كان غير مقين ففيه روايتان فالاول مشددة والثاني
وما بعد يخفف فجميع الامور التي ترتب الميزان فيقال في توجيه ذلك ان الشدة
خاص بالاكابر والخفيف خاص بالاصاغر بالنظر لمقامهما في الطهارة والتفكير
ومن ذلك قول السافعي اذا اشتبه طاهر ونجس اجتمعا ونظر لم يظلم طهارة
من الاول مع قول الامام في حيفة انه لا يجوز الاحتياط الا اذا كان عدة اية الطهارة
الكثرة ومع قول احمد انه لا يجري بل يرقى الجميع او يظلمه وينجس فالاول يخفف والثاني
وما بعده مشددة فجميع الامور التي ترتب الميزان وهو محمول على طهارة الاكابر والعوام

وانتالي وما بعد خاص في ذكر الشدة نور عنده واحتياطهم فائمه وانه الموفق

باب اشباب الحديث
اجمع لا عن الامم بعنه خذ الله

على فضل الوضوء بالحاج المعتاد من السبلين وهو البول الغايظ وانفقوا على ان من سركه او غيره لغضوض من اعطائه غيرك لا ينقض وانفقوا على ان يؤمر للضبط والمتكى بشرطه لا ينقض الوضوء وعلى ان الفم في الصلاة ينظف الماء من الوضوء خلافا لابي حنيفة كاسياق وعلى ان اكل الطعام المطبوخ بالمد والاكل الحار لا ينقض الوضوء وعلى ان من ينقض الطهارة وثبت في الحديث فهو باق على طهارته الا ما حكى عن بعض اصحاب مالك وكذلك انفقوا على انه لا يخرج الحديث من المصحف ولا يحمله الا ما حكى عن ابي داود وغيره من الجواز **هذا** ما وجدته من مسائل الاجماع والافتاق **واما** ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الامم الثلاثة انه لا ينقض الحاج النادر كالذوق والحضاء من القبل مع قول ابي حنيفة ينقض الرجوع الحاج من القبل وهو الرابع من مذهب الامام الشافعي **فانما** بالقبض الثلاثة فالاول تخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الدود حلت للبول والحضاء من الاكل لثبوت من الطينعة المتولد من الطعام والنافض حنيفة انما هو ما شام من الطعام ومن نقض الحضاء فانما هو من حيث ما كان عليه من الطينعة كما هو الغالب لانه انما كاسياق تسببه في اكل خات الحجاب يا الله تعالى ووجه من قال ينقض الرجوع من القبل بدنه حتى انه ربما لا يقع للعبد في عشرة من واحد فانهم **ومن ذلك** قول الامم الثلاثة ان المني نافض للطهارة مع الاصح من مذهب الشافعي انه لا ينقض الطهارة وانما وجب الغسل في الاول منه والثاني تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الذي خرج المني شديد لا تعاد له المدة نفسانية ومن لا يرد ذلك شدة العقلة والغيبية عن الله تعالى فيؤاخذ بالانقض من خروج البول والغايظ من حيث الذلة لا من حيث غيبته ووجه الثاني كون ذلك خاصا باكابر الاولاد الذين يعيدون العقلة عن الله تعالى فيجدنا نجس منها التوبة والطهارة فالاول خاص بالاكابر والثاني خاص بالعوام فاعلم ذلك وتامل فيه تعرف انه لا فائدة في القول بعدم نقض الطهارة بالمني الاكون منسأ الاذي لا غير فان من جرح منه المني ممنوع من الصلاة وبحوها اشدد من منع الحديث الحديث

الهمزة

الاصغر فائمه **ومن ذلك** قول الامم ابي حنيفة لا ينقض الوضوء من الفرج مطلقا على اني وبينك مع قول الامم الشافعي والقول الاصح من مذهب الامم اخذ بالنقض الوضوء بغير اليك ورا فخذ نقض الطهارة بغير الذكر يظهر الكفاية **ومن قول** الامم الثلاثة من سبق استنفض الاول **فانما** الاول تخفف والثاني شدة والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان فالاول خاص بالعوام الناس ومقابله خاص بالاكابر وذلك لان النافض حنيفة هو كما تولد من الاكل واما النقص بالفرج فانما هو لما وجد من الحاج للفرج بل ورد انه من الله عليه ولم ينقض سوا ذلك لما وجد من الحاج في النزوة وليقيد به خواص امته دون عوامهم كما اشار اليه حديث من هو الانضعة منك **وقال** للاكابر من من فرجه فليستوا كما اوضحنا ذلك في كتاب اسرار الشريعة وفي خاتمة هذا الكتاب واجهة **ومن ذلك** من يدي عليا الخواص رحمه الله يقول **اعلم** صلى الله عليه وسلم طلق من يدي جبريل عن معنى من الفرج هل هو الانضعة منك ليعتبه على ما اجمع عليه اهل الكشف من ان النافض انما هو ما كان متولدا من الطعام والشراب وخرج من الفرج لا من زان الفرج وكان طلق من يدي هذا راى اهل الفجر تخفف الشاع عليه رجة به خلافا للاكابر من الصلابة والصلابة يوم احد هم بالوضوء من من الذكر مشاة لمقامهم في التورع والنزوة عن من الجوار للحاج بخلاف الفلاحين والرايين ونحوهم فان مقامهم لا يقتضي هذا النزوة العظيم فرجع الامر الى مرتبة الميزان **فانما** شاعني حديث هو الانضعة منك مشوخ قلنا السادة الحنفية لا يقولون بشدة بل هو محكم منهم فلا بد له من وجه يحمل عليه وقد صح حمل على اتحاد العلماء دون العمل والصلابة فينبغي لكل من يدعي من الحنفية ان يقولوا من من الفرج خروجه من خلاف الامة ولا ينبغي له ان يمس فرجه ونصلي لا يجدي طهارة **فانما** قائل انكم قلتم ان عملة النقص من الفرج انما هو لكونه مجاورا للحاج لانه لم ينجس الوضوء من نفس الحاج فالجواب انما يلزمنا الشاع بالوضوء من من الحاج لانه لا بد في منه بخلاف خروجه فان العبد يجدلته ومراة يخرج وجه تكاد تعمر الميزان لذلك كان فيه الوضوء كاملا بخلاف من من الحاج الملوث فانهم وهذا من باب قولهم حسنة الامم اربابا المفسرين واما وجه من نقض الطهارة بغير الذكر يظهر الكفاية او باليد الى الرنق فهو الاجتياح لكون اليد تطلق على ذلك تاني حديث اذا قضى احدكم بينه الى فرجه وليس ينقض ما ستر ولا حجاب فليستوا **وسمعت** مرة اخري يقول ليس لنا نافض للطهارة الا باليد

ينفق حتى ياتي له نص يخرج من النفس وقد اطلق الله تعالى اسم النساء في قصة فوعون
 بقوله تعالى يذبح ابناهم ويستحي نساهن على الاطلاق فانه كان يذبح الابن القربة
 العبد بالولادة كما اطلق الله اسم النساء على المرأة الكبيرة في قوله تعالى او لمستم
 النساء من غير نفقة في المبالغة فكذلك اطلقته على البنت ساعة ولادتها
 على حد سواء وهو مذهب داود ورحمة الله تعالى في لامة من ذار مع حصول
 الشبهة ومنع من راعى محل الشبهة وان لم يحصل شهود واما وجه من قال
 المراد بالنسب النساء في لامة هو الجماع لا النسب باليد فلو كان النسب امر اخفيا
 لا يثبت النساء بل يثبت من ربه عالم بالجماع فان صاحبه لا يصاد
 تحصيله قلت مع ربه بل يغيب عن مراقبته وشهوده بالكلية وذلك حدث
 عنده لا كابرنا الاوليا بافراق ولما كانت اللذة تستوي في بدن الجماع كله
 لا يختص بمحل دون اخر امر المطبق تنعيم البدن في الغسل لتنعيم الماماما
 من بدنه بمرئان تلك اللذة فيه فانها عمت حبه كله اذ التي وان كان نوعا من
 الذم فموقع اقوى من اصله وان كانا لتولوا الغايظ والدم اذ ربه في ظاهر
 الامر اذا العلة فيه سران ثم يثبت المغيبة له عن شهود الحق تعالى لاقدارة اللذة
 والراحة مثلا وما يؤيد من قال ان المراد بالنسب لامة او لاسم النساء الجماع
 قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان يمسوهن فالمراد بالنسب هنا الجماع وقد يكون
 من قال بتلك اعمال به لكونه فظا في لغة العرب خراي ان المس والنس واحد لكن
 ذلك ينبغي ان يكون خاصا برغاء الناس بخلاف الاكار فان مقامه ان يفرقوا عن
 المس النساء والظفر والنس كالنفس فقول عن الصلاة اذا اكلوا الخمر الجزور
 لا يثبت طهارته تباعد عنها لكونها محلا لركوب الشياطين على طهرها كما ورد
 لا تكون لها اذ الخمر كله من سائر الحيوان في ذلك واحد فثبت ذلك فانه
 نفيس **ومر ذلك** قول الامام في حقيقته ان من نام في صلاة على حالة من
 احوال لا ينفق وضوءه وان طال نومته وانه ان وقع انقضاء ومع قوله مالك
 ينفق في حال الركوع والسجود وان طال دون القيام والعود ومع قول
 الشافعي انه ان نام ممكنا مفقدا لم ينفق ولو طال النوم والانتفاض
 ومع قول احمد في اخراج الروايات عنه انه ان طال نوم القام والقاعد والراكع
 والشاهد فعليه الوضوء والاقلام فالاول مختص بمقابلته فمقتل فجمع
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان النام في الصلاة قريب من المستبعد
 لتعمد القلب بخبر الله تعالى وقوله استغراق قلبه في امر الدنيا وكذلك

النوم

القول في نوم المكن مفقده لعدم استغراق في النوم بخلاف غير الممكن مفقده من
 الارض ولذلك قال شيخنا الطبري من اراد حقه نومه فليضغ تحت راسه
 تحته عا لينة ونيم على نومه الايمن فان نومه يكون حقيقا حيا واما قول من قال
 من العلم ان النوم ينفق ولو لم يكن مفقدا لم ينفق ذلك عنه ذلك فهو لو
 رآي النوم امر او زجباله وجهه **قال**
 النوم اخو الموت فكان القول حين لظهور من راسه لاخذ بالاحتياط ومعه
 سيد عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول **وجه** من نفق الطهارة بمرئ
 الدم الحار او بالحققة او بنوم المكن مفقده او بمن لا يبط الذي فيه ضا
 او بمن لا يبرئ ولا يجزم او الكافر او الصليبي او غير ذلك ما وردت به
 الاخبار والافار ونولد من الاكل الشرب الاخذ بالاحتياط ولا يفسد
 لانفع الا والقلب غافل عن مراقبة الله تعالى ولو صحت مراقبة العبد لربه
 لثزه نفسه عن مس كل ذر حسي او معنوي انقطاعا لحضرة الله فلما كانت
 هذه الامور من لا يرض صاحبها افقده عن انس نفق بعض العلماء الطهارة به
قال وجميع النواقض متولية من الاكل وليس لنا فاقض من غير الاكل
 فان من لا ياكل لا ينام ولا يحرك له دم ولا يصحك في الصلاة ولا يفتك
 بملازمة ولا يخرج من بطنه صنان ولا يحصل له مرض ولا احتدام ولا يوصو
 ربه بمحضية ما فضلا عن الكفر والشرك بل يوصو بالملازمة واما من قال ينفق من
 الكافر فانه يحل الخط الله تعالى في احاطة المؤمن بنفسه بالنظر من مستغرا ايمن
 مواضع التخطو والغضب فهو نظير ما نفقه من الوضوء من اكل الخمر الخمر
 لما ورد ان ظموراها ما وحي الشياطين لامن حيث ذات الخمر وكما ورد النهي
 عن الوضوء من المياه المعصومة علمها كمياء فوفوف وكما ورد من النقي عن الجلو
 على جلود النار والشتيع من حيثها ثورث الفساق في القلب كاسياني
 ياتق بابا للناس وكذلك لولا الاكل والشرب ما استغنينا مس النساء ولاه
 جامع ولا يخرج منها مني ولا جن احدا ولا اغني عليه ولا نطقنا بغيبه ولا نيمه ولا
 **الغيبه** بانفقه لانفع **الاجتهاد** بالاجتهاد

الحكمة

السيد ادم من السجود فانها لما كانت في الصور
 من محاسنهم بالاكل عن الله تعالى امر واما الله
 من الاكل الملازمة الحجاب والعفلة به عن الله

بالاكل فيما لا يمنع صحة كالمناجات العبد لربه في صلاة حال اكل فتمتعه لذق
لاكل من شهوة كال لاقبال على مناجات ربه لا يمنع اجتماع لذتين معا في واحد كما
سبق في سبطه ذلك في الحاشية ان شاء الله تعالى **ومن ذلك** الوضوء ما است
لذلك لطيف والجز فانفق لا رغبة على عدم المنقض به **ومن ذلك** بن عمر
ابوهم يرون في رتبته بابت بجمع الوضوء من اكلة **والاول** مخفف **والثاني** مشد
ووجه الثاني ان النار مظهر غضبي يعذب الله تعالى به من سامن عبادة الغصاة فلا ينال
من اكل مما منته الشان ان يقف بين يدي الله الا بعد النظر من ستة طهارة كاملة قد
الاول خفف هذا الوجه على غالب الناس فقد كان الوقت منه قليلا بالاكابر الذين
يعرفون وجه ذلك بخلاف الاصاغر فلا يرون بالوضوء منه وكان ذلك اخر الامر
من رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم من يومه على الامة فجمع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الامية الامريعة ان من يغفل النظر في الحديث ان يصلي بالنفس
الا ان ظاهر مذهبه ما لك ان يبنى على الحديث وينقضه **والك** الحسن ان كان شكه في
الحديث حال الصلاة يبنى على يقينه في صدقه وان كان خارج الصلاة اجنب فغفل في شك
وهو الحديث **والاول** مخفف **والثاني** مشد فجمع الامر الى مرتبة الميزان **والثاني**
بالاكابر الاحدنا ليعتق دون الشك ولو على اصطلاح الفقهاء فان الله تعالى
وم الذين ينبغون الظن الا ان يجر وامن اليقين بطريق من الطرق فاعلم **ذلك**
ذلك قول الامية الامريعة يجر من المصحف على الحديث مع قوله اوود وغيره
بالجواز وكذلك قول الامريعة يجوز الحديث حمله بفلاح او علاقة الا عند
الشافعي كاجوز حمله عند في امنة وتفسيره ونايل وقلب ورفه بعوده **والاول**
مشد **وقوله** اوود وغيره مخفف **ومقابلته** مشد فجمع الامر الى مرتبة الميزان
الى مرتبة الميزان **وجه** الاول في شمس المبالغة في التقطيم وعلما بظاهر قوله
تعالى لامية الا المطاهرون **والوجه** الثاني فيه ان كلام الله تعالى ليس هو
خلاف الكفاية التي في الورق وانما هو محلي لها كخبال الجوز على وجه الماكسورة
الراي الرئيسة في المراء فلا هي عن الراي ولا هي غيره وهذا اسرار لا تحلها البيان
وجه الاول في أصل المصحف بعلاقة عدم من الضمة لانه انما من العلاقة
فصورة صورة من قلب ورق **والثاني** صورة من صورة المعظم على كل
حال **وجه** الثاني المبالغة في التقطيم لانه لا يحد حاملا للمصحف بالعلاقة
ملك من المناهج وجه ولا يخفى ان الورع يتنوع بتنوع المقامات في الاكابر
والاشاغر فاعلم **ذلك** **ومن ذلك** قول الامام جلال الشافعي واحدا في امر

الروايات عنه يجر استقبال القبلة واستدبارها في الصلوات قول ابي حنيفة يجر
لاستقبالها الاستدبار في الصلوات في النيات **مع قوله** اوود ويجوز الاستقبال
والاستدبار فيها جميعا **والاول** مشد **والثاني** مخفف فجمع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول ان من جعل حجة وقوفة بين يدي الله تعالى في صلاة هي حجة بوله
وقايله فقد اساء الادب فلذلك طار الشرح بين المحققين بقوله شرفوا او غيروا
وذلك حاض الاكابر الذين بالغوا في تعظيم حجاب الله تعالى **وجه** الثاني خفا
سئل ذلك على ما لب الناس من حاض الاصاغر فلا يكاد احد منهم يخط ما لخطه
الاكابر من التقطيم فكل من قام حال فاعلم **ذلك** **ومن ذلك** قول الامام جلال
والشافعي واحدا ان الاستدبار واجب لكن عند مالك وابي حنيفة انه ان صلى من غير
استدبار ضمن صلاة **وقال** ابو حنيفة هو ستة وفي رواية عن مالك **والاول**
مشد **والثاني** مخفف فجمع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول المبالغة في
تجربا الترة وهو حاض الاكابر **وجه** الثاني فترة تكرر خروج الجماعة من
هذين المحلين مخفف فيما بالاستدبار اذا كانت مقدار المزمع السعي لان
ذلك هو مقدار الجماعة التي تكون على محل الاستدبار **ومن ذلك** قول الامام
الشافعي واحدا بوجوب الاستدبار لانه ان حصل الالتفات دونها مع قول
مالك وابي حنيفة يجوز التحم الواحد اذا حصل الالتفات **والاول** مشد
والثاني مخفف فجمع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول القبول بالمرارح
مع زيادة الترة **وجه** الثاني محل الثلاثة في الحديث على الغالب والاكاذ
حصل الالتفات مستحبة واحدة فلا حرج في الثانية والثالثة لعدم شي يمنع
فما كان مع ما في ذلك من رغبة التعظيم للوزنية بشرها نعمة الله تعالى بها
من قوله صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل يحب الوتر لكن لما كان في الثلاثة
احجار لا يبغي في العادة فقد اشاع ازالة الجاسة على مراعات ما هو ادب في
العرف مع ان مقام الوزنية لا يكاد يخطر على قلب المستحقي لغلبة الغفلة على
المباعدة الاستدبار فاعلم **ذلك** **ومن ذلك** قول الشافعي والاكابر اخذ
لايجزى الاستدبار بظن ولا ردت مع قول ابي حنيفة ومالك انه يجزى بها لكن مع
الكراهة بينهما **والاول** مشد **والثاني** مخفف **وجه** الاول في الشارع عن
الاستدبار بما هو النقي بفضي الفساد **وجه** الثاني ان النقي عن الاستدبار
بما هو نزيه **والاول** حاض الاكابر **والثاني** حاض الاصاغر لان عمدة كون الغفلة
طعام اخوانا الجن تحفي على تيمم من الناس واما عمدة الروت فلان المراد بالحق المصحف

باب الوضوء

اتفق الأئمة على أنه لو قوي بطلانه من غير لفظ أجزاء الوضوء بخلاف غسله وعلى
 أن غسل الكفين قبل الطهارة مستحب غير واجب لا يملك من أخذ وعلى أن
 تحلل اليد اليمنى الكعبة في الوضوء **مسألة** وعلى أن الرقبتين يتخللان في اليد اليمنى
 الوضوء خلافا لرفعه **وإجماع** على أنه لا يجوز مسح الأذنين عوضا عن مسح الرأس
 وعلى أن من توضأ فله أن يصلي بوضوئه ما شاء ما لم يتنقض خلافا للفتحي قوله
 لا يصلي بوضوء واحد كثر من حسن صلوات **وكذلك** عيينة بن غير لا يصلي
 بوضوء واحد غير فريضة واحدة ويتنقل ما شاء واجب بالآية بأنها الذين اتوا
 إذا قمتم إلى الصلاة فأغسلوا **مسألة** ما وجدته من مسائل الإجماع
 والاتفاق **مسألة** ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول كافة العلماء لا تنقض
 طهارة الأئمة نجس النية في الطهارة عند الحدث الأكبر والأصغر مع قول الأئمة
 أبي حنيفة لا يفتقر الوضوء والغسل إلى النية بخلاف التيمم لا يفتقر إلى النية
 فالأول مستند والآخر فيه تحقيق فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه دليل
 الأول حديث إنما الأعمال بالنيات ووجه الثاني إجماع فروع الإسلام كلها في نية
 الإسلام كما **مسألة** ابن عباس وابن شيكان إذا فيهما لا إجماع شيء من فروع
 الإسلام إلى نية بعد أن اختار صاحبه الدخول فيه أي في الإسلام ووجه استثنائه
 الإمام أبي حنيفة التيمم كونه الزاب ضعيف الرواية فلا يكاد يتقش البدن
 من الضعف الذي حصل فيه من المعاصي والفضائل فذلك احتياج إلى تقوية
 بالنية كما ساقى بيانه في باب إن شاء الله تعالى بخلاف ما قام قوي الروحية
 فيجوز كل محل لا عليه ولو لا قصد فاصد وسمعت سيدي عليا الحواشي
 رضي الله تعالى عنه يقول حقيقة النية عن المكلف على الفعل مع المقادير
 غالباً ومن قال أنه يتصور من المكلف فعل العبادة بلا نية فالحق النظر
 فأنك لو قلت للمعنى وهو يتطهر ماذا انصنع لقال لك انظر من لا يعرف
 ما يصنع فليس هو مكلف أصلاً **مسألة** وعلى كل شبهة من نقل عن الإمام
 أبي حنيفة عدم فرضية النية كونه لا يعرف اصطلاحاً فإن الفرض عند ما صرح به
 القرآن بالأمم أو ما اتفق من السنة المتواترة والإجماع وغير الفرض أحبا
 في السنة الغير المتواترة الأمر ثم ينقسم إلى ما هو واجب وإلى ما هو مندوب
 كالتحاشن والاحتشام وقص الأظفار فانه ثبت بالنسبة في السنة ما هو واجب

وفيها ما هو مندوب فلا يلزم من نفي الإمام أبي حنيفة فرضية النية نفي وجوبها ونظر
 ذلك اصطلاح السلف على التمييز عن الإمام بل حفظ الكراهة فلا يتبدل كونه نهيان
 الوضوء بالذين مثلاً فراههم المنع وعدم الصحة فالهجر وأعرفه من اصطلاح الأئمة
 قبل الأئمة رضي الله عنهم فانه من أجل أن مع الله تعالى في غايتهم وأين لفظ ما جاء في القرآن
 وبين لفظ ما جاء في السنة وإن كانت الستة ترجع إلى القرآن لأن صلى الله عليه
 وسلم لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ونظر في ذلك بحسب صفة الدلالة
 بلفظ الصلاة دون الرحمة متميزاً للأنبياء عن الأولياء فيقال في الوحي رحمة
 الله أو رضاه ولا يقال فيه صلى الله عليه وسلم الحكم النبوية للأنبياء
 كما هو مقرر في كتب الفقه وغيرها وسمعت سيدي رضي الله تعالى عنه يقول
 كان الإمام أبي حنيفة من أكثر الأئمة ادباً مع الله تعالى ولذلك لم يجعل النية
 فرضاً ويستحق الوتر واجبا لكونها نبيا في السنة لا بالكتاب بقصد ذلك
 متميز ما فرضه الله وتميز ما أوحى رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس
 المختلف لقطبا كما له بعضه بل يغنونا أيضا فان ما فرضه الله تعالى أشد
 ما فرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذات نفسه حين جرت الله أن يوحى
 ما شاء أو لا يوحى وأطال في ذلك ثم قال فالأمر بكل مندين أن لا يعمل إلا
 بالأئمة سواء كان ذلك من الوسائل أو من المقاصد من حيث أنها ما مور بها
 شرعا وليريقل إمامنا بوجوبها فانه سنة على كل حال ونخص بها إلى الوجوب
 اجتهادا المجتهد **مسألة** قال قلت فوجه من وجوب نية رفع الحدث الأصغر
 مع الأكبر إذا اجتمع الحدثان على المكلف فالجواب ووجه أن الأصل في
 كل حدث أفرادة بنية فهذا لا يكون الشارع بوجوبه إلا في الأكبر
 لحكمة تخفى على غالب الناس وقد بسطنا الكلام على ما يرد به على مذهبنا
 في النية منطوقا ومفهوما في كتابنا لأجوبة عن الأسئلة فراجع **مسألة**
 قول الأئمة أن النطق بالنية كمال في العبادة مع قول الإمام مالك أنه
 يكبر النطق بها **مسألة** فالأول المستند والثاني مخفف فجمع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ووجه الأول مراعات حال غالب الناس من عدم وصولهم إلى طهارة
 والتعظيم المجد يستعمل من النطق أو فضله عليهم إذا أقبلوا على فعل
 ما مودبه **مسألة** وجه الثاني مراعات حال الأكبر الذين استخلصت عندهم
 غفلة الله حتى يستعمل من الغفلة على النطق بالنية ينوي به إلا أن أمرهم
 بذلك لم يصح لما أمر به النطق بها **مسألة** وسمعت سيدي عليا الحواشي

بسم الله تعالى يقول في لا قدر على النطق بنية الطهارة ولا قدر على النطق
بنية الصلاة من حيث ان الطهارة مفتاح طريق الصلاة فهي بعيدة عن مقام
المناجات لله عز وجل عادة و فرق بين الوسايل والمقاصد فاعلم ذلك فان
نقبتس وتيسر في بيان حكمة الجهر في اولي المغرب والعشاء من خصا بطريق
جاء علان العبد بزيادة مبنية ونعظما كلما اطال الوقوف بين يديه بخلاف
ملوك الدنيا ولذلك كان لاسرار مستجبا في غير الركعتين الاولتين من الفرائض
الجهرية والله اعلم **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة واخذوا الروايتين من احد
ان التتميم في الوضوء مستحبة مع قوله او وادعها ما واجبه لانص الوضوء لا
مما سوا في ذلك الحمد والتميمه ومع قول انما ان فيهما اجزائه طهارة لا
فلا فالاول مخفف والثاني مستند **والاول** يحمل على حال اكل القرب من ميموده
حضرة الله تعالى عز وجل والثاني على غيرهم **وسمعت** سيدي عليها الخواص حمدا
الله تعالى يقول كلما لم يذكر الله تعالى عليه فهو قريب من المينة في الحكم من حيث
عدم طهارته بغير الله ظاهر قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه يعني
ولو انما الدم الحرام الذي يضرب اليدين في اكله فيجعل ذبحة المشرك رجسا
الاعدوة كرايم الله تعالى عليها بخلاف ذبايح اهل الكتاب فان الشريعة باحتمالها اتفق
اي فان الامة وان كانت نزلت فيمن خرج على اسم الاصنام فطاهرها فيشهد
لما قاله الشيخ كاشف الغطاء ايضا حديث لا وضوء لمن لم يذكر الله عليه فان
ظاهره عند بعضهم نفى النجاسة وان حمله بعضهم على الكمال كما **ومر**
ذلك قول الائمة الثلاثة ان غسل اليدين قبل الطهارة مستحب مع
قولا لا امام احدا في ذلك واجبت لكن من يوم الليل تؤذن للمنازعة مع قول
نقض اهل الظاهر بالوجوب مطلقا تعبد الا لاجلها فان ادخل يد
في الاقبيل غسلها لم يقصد الماء الا عند المس لم يصري فالاول مخفف
والثاني مستند فجميع الامر الى مرتبة الميزان **ومر ذلك** قول الائمة
الثلاثة باستحباب المضمضة والاستنشاق في الوضوء مع قول
الامام احمد في اشهر الروايتين بوجوبهما في الحدث الاكبر والاصغر
فالاول مخفف والثاني مستند اما لظاهر حديث نعمضوا واستنشقوا
عند من صححه فان الامر للوجوب حتى يصرفه صادق واما ان امثله مستحب
وتمنض به الى الوجوب اخذها في المحدث فجميع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاستحباب كون الحمل للسان والطعام فكم وقع اللسان في الغرول وترن

دعها

منه الى الجوف حرام او شبهات وقد صرح في الحديث بان اللسان كثر الاغصان
يقوله عليه الصلاة والسلام لمعاد ومثل كيت الناس في النار على وجوههم الا
خصاء السمنه فيجوز على هذا القول على العبد ان ينظر ان يغسل فيه غسلا
جيدا بما منع التحلل من وقع من عرقه من سائر الناس ولا كثر من الاستغفار
لا هو مقرر في كتب الشريعة **واما وجه وجوب الاستنشاق** لئلا يكون الاكل
مبييت الشيطان كما ورد وحمل ظهور الكبرياء والافعة عن الحق والعلو ولا
يكاد يسلم احد من هذا الكبر لان ما يرى نفسه ذوقا للمسلمين بصفين
كما سطرنا الكلام عليه اول عمود المشايخ فواجبه وقد كان سيدي الشيخ ابراهيم
الدسوقي يقول كلمة الغيبة اشد على الجماعة من خروج الحج ومن اكل البعده
كان يقول لا ينبغي لقاري القرآن ان يفواه الا لسان طاهر الغيبة
والنميمة واكل الحرام والشبهات فقد اجمع اهل الله على ان من اكل حراما او وقع
في غيبة فقد نجس بجاسة تنفع من دخول حصن الله تعالى سواني الصلاة وغيره
قالوا مراد الشارع لامة ان لا يقو احد منهم بياجي ربه في الصلاة وغيره
الا على طهارة طاهرة وباطنة من سائر الذنوب **وقالوا** مثال من يترك
ما ينبغي تيقن القرآن ما لم يري متحفظا في قاذرة ولا شك كفره وسمعت
سيدي عليها الخواص رحمه الله تعالى يقول **اما** من رسول الله صلى
الله عليه وسلم المضمضة والاستنشاق وقد هما على غسل الوجه باذن من
ربه عز وجل لئلا يفتعل الناس عيها لكونها لا بعدان من الوجه البعدا معان النظر
الي باطنها فلا يقال كان ينبغي ياخير ما عاشره الله تعالى عز وجل من غسل لان الشارع
مقصود من الوقوع في سوا الادب وقد قد مناهه اما سمي بان من ربه عز وجل كما
اخر شيخنا الذين كذلك باذن من ربه عز وجل **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة
ان البياض الذي بين الاقد والخيطة من الوجه مع قوله لك والي يوسف انه
تبس من الوجه فلا يجزئ غسله مع الوجه في الوضوء فالاول مستند والثاني مخفف
فجميع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول حصول الموافقة في حصن الله تعالى عز
وجل عند خطابه **وجه** الثاني عدم وقوع الموافقة فان الشرع قد تبع الفرق في
ذلك عند القابل في الاكل من يدين العبد طهارة او باطنا ظاهر الحق تعالى
كما اشار اليه قرض الحق تعالى في ليله الامر الغسل لجميع البدن فقد كل صلاة مخفف
الله تعالى في ذلك بالوضوء ورضي عنك في الصلاة مع الاستحباب عما كان الغلب محلا
لنظر الحق تعالى من العبد امر الله تعالى في العبد بالقوة فورا من سائر المطهرات

لنحاسة المعنوية لان الماص الى القلب فافهم **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة
وكذلك الامام احمد بان المرتفعين يظلمون في وجوب غسل اليدين مع قول الامام داود
والامام زكريا رحمهما الله تعالى انهما لا يظلمان فالاول مشقة والثاني محقق فوجب الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول انهما يحمل الارفاق وتكمل الحركة بينهما في فعل المخالفة
ووجه الثاني كونهما مجموع شيئين ابرز الذراع ورأس العظمين فامر بتحصين اليدين
لخفف فيما **ومر ذلك** قول الامام مالك والشافعي في اظهر الروايات فيه بوجوب مسح
جميع الرأس او قنوه مع قول أبي حنيفة والشافعي بوجوب المعص فقط مع احتمال ما في قوله
فالشافعي يقول يجب ما يطبق عليه اسم المسح وابعه فيقول النقص موضع الرأس
ويكون ذلك ثلاثة من اصابعه حتى لو مسح راسه باصبعين لا يكفي **وقال** الشافعي لان
سنتين المسح باليد فالاول مشقة والثاني فيه نقص قد يدعى **والثالث** فيه تحقير
فوجب الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتمال في مسح جميع محل الرئاسة التي
عنده الموقوف ليخرج عن الكبر الذي في ضميتها ويمكن من دخول حضرة الله تعالى في الصلاة
فان من كان عنده متقال دون من الكبر الذي في ضميتها لا يمكن من دخول الحنة بغير القيمة
كما ورد في الصحيح الخاصة **وكذلك** القول بخصص الصلاة ووجه من يقول
بمسح المعص فقط ان العبد لا يمكنه الخروج عن الرئاسة بالكلية لانه لا بد ان يامر من
او ينهاه فذلك لرأسته ووجه من يقول بوجوب مسح راسه فقط الرخصة بالقوام فان
ما لم يمتنع بغيره عليه الرأسية والكبر لحاجة عن مقام عيونه ودينه فلا يكاد يرى نفسه تحت
حكم غيره الا ان ذلك سويح احد همت ببقائه لاثبات رايه برأسته واكتفى برفع يديه
ومر ذلك قول الائمة الثلاثة ان المسح على العمامة لا يجزئ مع قول احمد بان يجزي
لكن بشرط ان يكون الحنك منها شيء واية واحدة وان كانت ممدودة ولا راية لها معنى
الظاهر ان يجزئ المسح عليها ووجه في مسح المرأة على فستانها المشدود تحت طهرها واية وهل
يشترط ان يكون لبس العمامة في اظهر رواياتنا فالاول مشقة والثاني محقق بشرط
الذي ذكره ووجه الاول ان الرئاسة حقيقة نفس الراس لا على ما عليها من عمامة او قنسوق
فوجب مباشرتها بالمسح دفعا للرأسية والكبر ووجه الثاني المنظر الى كون الرئاسة
حقيقة انما هي في القلب والرأس بدل لثمة لاحتمال ان يكون اسم مستعارة للرأسية
وهو موقوف من المعاني فلا فرق بين لباس الانسان اليه بالمسح بين ان يكون ذلك بجلب ولباس
حائل ومن هنا خفف الائمة الثلاثة باستحباب مسحه مرة واحدة فقط ومشددة
والشافعي من جهة ثلاثة ووجه الاول انه محمول على حال الكبر الذي لم يظهر عليه من قبل
والثاني خاص بالاصغر الذي يظهر عليه من الكبر فمحمول ان اسموا ثلاث مرات بالحنك

في ازالة الكبر الذي عندهم **ومر ذلك** قول الائمة الثلاثة ان لا يدين من الراس
ينقص مسحها معه مع قول الشافعي انهما عضوان مستقلان فيسحان بما جددت بعده
مسح الراس وقال ابو حنيفة تمام الوضوء في غسلان ظاهر اذ اطلق مسح الوجه وقال
الشافعي وجماعة ما قبل من مسح الرأس الوضوء اصل معه وما اورد من ان الراس مسح معه
فالاول محقق وقول الشافعي مشقة وكذا ما بعده ووجه الاول كون لا يدين لانه
يتصور منه ما عصى وانما هو طويقان الى وصول الكلام الحرام منها الى القلب فذلك
خفف فيما بالمسح لكون الكلام الطاهر غير عليه وتسميها معا ووجه الثاني كونها كاتا
بين الوصول سواء الظن بالناس من قنوه ما يستعان ذلك ويوصله الى القلب فمما في
من سنة سنة فعلية ومنه ما ووجه من قيل بها فذلك وجه علمها ازالة لذلك
المرتبة الظاهر وارجمنا على العبد التوبة من سوء الظن في القابل ومن هنا عرف
توجيه قول الامام في حنيفة واخذ في اخذ الروايتين عنهما انما فيسحان مرة واحدة
وقول الامام الشافعي انما فيسحان ثلاثا وهي الرواية الاخرى عن احمد **ومر ذلك**
قول الامام مالك والشافعي ان مسح صفحة العنق بالماء ليس بشيء مع قول أبي حنيفة واحد
ونقص الشافعية انه مسح فالاول محقق ومقابل مشقة ووجه الاول نبوت
فيه فكان بدعة ووجه الثاني ما رواه الدلمي مسح العنق امان من الفل مع ما جوب
منه والاعم والهم اذ اشبع العنق فلا بد لذلك من حكمة واذا ضعف النقل
علمنا بخبره **ومر ذلك** اتفاق الائمة على ان غسل القدمين في الطهارة مع الغسل
فرض والمركن لا يسح المحقق مع ما حكى عن احمد والاشعري والثوري وابن جرير من جاز
مسح جميع القدمين والاشعري عندهم يجزئ غسل وبين المسح فالاول مشقة
ومعه نبوت الفعل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والثاني محقق ومعه ظاهر
الفرق في فزاة الجر جمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ما اخذ العبد
بالمنع بما في غير طاعة الله عز وجل وكونها حائل للجسم لله ومحمد بن له بالقوة على المعنى
فاذا ضعف مخالفة او الغفلة ترك ذلك فيما حله كما تروي منها القوة الى ما
قوتها اذا غسلها فاما كعروق الشجر التي تشرب الماء ووجه الاغصان بالاشعري
والظاهر ففقهين فيما غسل دون المسح ووجه الثاني كونها لا يكون منها العصى
خلافا لما حله من الاغصان فاكفى صلح هذا القول بمسحها مع قوله بان غسل
اقصلا ولا بد وقد كان ابن عباس رضي الله تعالى عنه يقول فرض الرطين المسح
لا الفصل فاعلم ذلك **ومر ذلك** قول بعضهم بكراهة النقص عن الثلاث في
غسلات الوضوء مسحا مع قول بعضهم بعدم الكراهة لنبوت الاقتصار على

نوع وعلى مرتين من رسول الله صلى الله عليه وسلم فالاول شدة ذوالنار تخفف فخرج
الامر الى مرتبة الميزان ويصح عمل الاول على الاول الذي يقعون في المعصية وفي
العقوبات وحل الثاني على اكل العلم الذي يقعون في المعصية فان قولهم
لحق ابدانهم يكفهم الغسل او المسح مرة واحدة او مرتين ويصح ان يكون الامر
يكفي المعصية مرة واحدة او الاثنان لانهم لا يلقون الذي يليق به الرجعة خلاف
الأكابر والاولى ان اشار صلى الله عليه وسلم بقوله نعمان فوضوا ثلثا ثلثا فوضوا
ووضوا لا يبين قبل ان ياتي ذلك لانهم اكاروا الحصة الالهية بطلانهم يريد
نظافة روحية كل عضو بخلاف العلة فتأمل ذلك **ومن ذلك** قول الامام
ابي حنيفة ومالك في اخذ عترة وابتنة بعد وجوب الترتيب في الوضوء قول
الشافعي واحمد بوجوبه فالاول تخفيف والثاني شدة **وجه الاول** ان حقيقة
وما كان من الاثر ان للعضو غسل هذه الاعضا ومنع بعضها وكان طهارتها
قبل فعل ما يتوقف على الطهارة سواء انقضى بعضها على بعض كما لا بد من على
غسل الوجه او اخراجه كالوضوء منكوسا وقد كان الامر على ان يطهر في
تعالى عنه يقول لا ياتي الى اعضا الوضوءات **وتنقد** بوجوبه فاصالة شدة
بالاجماع وتخص به الى الوجوب اجتهاد الامة القائلين **وجه الثاني** ان الوضوء
الحالي من الترتيب لم يرد لنا فيه شيء من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيحاط ان يكون
داخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد اي غير مقبول
فكنى ما استند الى الاجتهاد كان مقبولا من حيث ان الشارع قد حكم بالجملة
وانما لم يرد لنا حديث في تقديم احد الخدين او الاخر على الاخر لان حكمه
تقديم اليمنى من اليدين والرجلين انما يكون الجنب اقوي من اليسار عادة وارجح
الى المعصية من اليسار فذلك نذير الشارع الى تقديمها مسارعة الى طهارتها
كما كانت اشجع الى فعل الخالفات ولا هكذا المذاهب والاذنان فانه لا يفسر
فيهما ما ذكرته في اليد من ذلك كانهما يبران دفعة واحدة والله سبحانه اعلم
ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة بان الموالاة سنة وهو اصح القولين عند
الشافعية مع قول الامام مالك واحمد في اشهر الروايتين انما واجبة فالاول
تخفف والثاني شدة فخرج الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** ان المصلي اذا كان
مستظرا من عدم غصبا بها ولو بعد طول غفلة ما عتده ومن كان كذلك فلفظ
جئة لا يورثها حفاق كل عضو قبل غسل ما عتده سواء قلنا بوجوب الترتيب
ملا **وجه من قال بوجوب الموالاة** كون الغالب على المستظرين ضعف ابدانهم

من كثرة المعاصي او العقوبات او اكل الشهوات واذا لم يكن قوالا جفت لافضا
كلها قبل القيام الى الصلاة مثلا واذا جفت فكانها لم تغسل ولم تكس بالمشاء
انتعاشا ولا حيوة تغتفر بما بين يديها فحطبت بها بلا طهارة ولا اقبال
على طهارتها هكذا حكم عاتب الابدان اما ابدان العلماء العاملين وغيرهم من
الصالحين فلا يحتاجون الى تشديد في امر الموالاة بل يوجب ابدانهم بالماء والحوال
الفصل بين غسل اعضائهم فحمل قول من قال **بوجوب الموالاة على طهارتها**
عوار الناس وحمل قول من قال بالاستصحاب على طهارة علمائهم وصالحينهم **وتنقد**
سند عليهما لموافق رضي الله تعالى عنه بقوله نعم قول من قال بوجوب الموالاة
في هذه الزمان فان من لم يوجها بوجوبه الى جوار طول الفصل جدا وزيادة
البطلان من الطهارة وقوات اول الوقت كان يغسل وجهه في الوضوء
للطهارة بعد صلاة الصبح ثم يغسل يديه ويغسل النعامة ثم يمسح راسه ثم يمسح
الشعر ثم يغسل خفيه قبل الغضيرة من ذلك المنوفى مثالا في الغيبة والنية
والاستسار او الشجيرة والضمك والعفلة وغير ذلك من المعاصي والمكروهات ابو
خلافا لا ياتي ان كان من يواظبها كما يواظبها كل المشهورات مثل هذا الوضوء وان كان
مجتبيا في طاهر الشرع من حيث انه يصدق عليه انه وضوء كامل فهو قليل النقص
لعدم محضو لحياته الاعضا به بعد موته او وضعها او قنورها فافان يد لك
حكمة الامر بالموالاة في الوضوء وجوبا واستحبابا او في الغسل والحدود وحيا نه
قبل الوقوف بين يدي الله تعالى للمناجات ثم لو قد عتدهم وفوق ذلك المنوفى الذي
لم يوال في معصية او غفلة في الزمن المتخلل بين غسل الاعضا فالله تعالى شافك الاعضا
التي همها العفلة والشهوة والكل فلم يصوره داعية الى كمال الاقبال على الله
تعالى حال المناجاة وبالجملة فالموالاة سنة من اصلها وعمدتها الى الوجوب
الاجتهاد في مطلوبية بكل حال والله سبحانه وتعالى اعلم **ومن ذلك** اتفاق
الامة الامة على ان من نوضا فله ان يغسل بوضوءه ما شاء من الغرايض ما لم يستف
وضوء مع قول الخفي انه لا يغسل بوضوء واحد من خمسة ملوات ومع قول
عمية بن عبد بن جهم الوضوء لكل صلاة واجبة بالامة فالاول تخفف والثاني شدة فخرج
الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** الاجماع من اهل الشريعة والحقيقة على ذلك
وجه قول الخفي ما ثبت انه صلى الله عليه وسلم لم يجمع بين خمسة ملوات بوضوء الا حراب
فلا يرا ذلك وجه قول عمية بن عبد بن جهم العمل بطاهر القرآن وهو خاص من يقع في
الذنوب كبر والاول خاص من لا يقع في ذنوبه والثاني متوسط بين الاول والثالث

انفق الائمة الاربعه على التحريم على الجسمل المصحف ومسند علي وجوب تعيم البدن
بالغسل والله لا يكتفي في الجماعه من غير الرائي بالافنا على الحقا في فكما انما تحت نعمة
في الجماعه وغسل الرجلين ولا يكتفي فيه بالمسح فكذلك الرائي في الجماعه يجامع كون
كل منهما مسنوحا ولم يحد ذلك بقلاضهما **مسند** كما وجدته من مسائل الجماع
واقفا ما اختلفوا فيه **مسند** اتفاق الاربعة على وجوب الغسل من النقا
لغتائين وان لم يحصل انزال مع قوله او وود وجامعة من الصحابة بان الغسل لا يجب
الا بالانزال ان لم يشب نفع ذلك ولا فخر بين فوج الامة والبيعة عند الامام
ملك و الشافعي والحمد وقال ابو حنيفة لا يجب الغسل في وطى البيعة الا بالانزال
فالاولة مشقة والشافعي تخفف على مسيلتي جماع الامة والبيعة فوج الامم الى
مرتبتي الميزان ووجه الاول في المسلمين حصول اللذة التي يفتيت معها
العبد عن مشقة حصرة رية عادة مع نبوت الدليل فيه ووجه الثاني فيهما
عدم كمال اللذة اذ لا تكمل الا بالانزال فالاول خاص بالاكثر الذين بالقول في
النزوة والثاني خاص بالاضاغر الذين فيقدهرون على الشئ على ما عليه الاكثر
ويصح ان يكون الامر بالعكس من حيث غلبة الشهوة وضعفها فلا يجب المتخذ
على الاكثر الا بالانزال لان الجماع من غير انزال لا يورثهم غيبة عن رعيهم ما لم عليه
من القوة كما يوتيه قول عاتقة رضي الله تعالى عنها وايم ملك اربعة فينبذ
نساياه وهو صائم او ونوسنوضي تم يقوم الى الصلاة فاعلم ذلك **مسند**
قول الامام الشافعي ان الغسل يجب بخروج المني وان لم يقدر ان اللذة مع قول
ابو حنيفة ومالك انه لا يجب الغسل الا مع مقارئة اللذة بخروج المني بسوطه
فالاولة مشقة والثاني تخفف والقول فيه كما في قول في الجماع مع الانزال الا بالانزال
انزالا فليس فيه **مسند** قول الامام ابو حنيفة والامام احمد لو خرج منه
من بعد الغسل من الجماعه فان كان بعد البول فلا غسل ولا يجب الغسل مع قول
الامام الشافعي وجوب الغسل مطلقا ومع قول الامام مالك لا يجب الغسل مطلقا
فالاول فيه تفديد والثاني مشقة والكعبة والثالث تخفف والكعبة فوج الامم
الى مرتبتي الميزان فاحدا الشافعي في الاول وقول الامام الشافعي خاص بالاكثر والفق
الاخر وقول مالك خاص بالاضاغر والعوام فخرج احد من الامة عن مرتبتي الميزان
مسند قول الامام الشافعي يجب الغسل بخروج المني ولم يند فوج
قول الائمة الثلاثة بعدم وجوب الغسل اذ لم يتفقوا بالاول مشقة ومقابل

مخفف فوج الامم الى مرتبتي الميزان **مسند** قول الائمة الثلاثة لم يجب الغسل
الا بانفصال المني من راس الذكر ملام قول الامام احمد بوجوب الغسل اذ حصل بانف
المني من الظاهر الى الاصل وان لم يخرج **مسند** قول الامام احمد بوجوب الغسل على الكافر اذا
مشقة خاص بالاكثر **مسند** قول الامام احمد بوجوب الغسل على الكافر اذا
اسلم مع قول ابو حنيفة والامام الشافعي باستحباب ذلك فالاول مشقة والثاني
وجه الثاني ان الله تعالى اطلق الحيوة على من اسلم بقوله تعالى وان كان ميتا او ميتة
ومن صارت ميتة ميتة فلو لم يجب عليه غسل اعادة ذلك على وجه الاستحباب ورتبة
النزوة وتوיד ذلك قوله تعالى قل الذين هتفوا ان سيمونا انعموا فماذا سنلف
وجه الاول كمال المبالغة في الحيوة فالانسلام اخي المياطين والمياطيني الظاهره
فوج الامم الى مرتبتي الميزان **مسند** قول الامام احمد بوجوب الغسل على الكافر اذا
اسلم على اليد في غسل الجماعه مع قول الائمة الثلاثة ان ذلك مستحب
فالاولة مشقة والثاني تخفف ووجه الاول المبالغة في انعاش البدن من
الصعق الحاصل من ترك انزال المني والجماع ووجه الثاني الاخذ
بمرور الماء على سطح اليد فانه يجي الطبع كلما مر عليه من البدن فاللاق
تقبل الجماع او يخرج المني الاستحباب واللاق بمن غاب بالذقة عن احساسه
الوجوب والله سبحانه وتعالى اعلم **مسند** قول الائمة الثلاثة انه لا بأس
بالوضوء والغسل من فضلك الحب والغايض مع قول الامام احمد لا يجوز للرجل
ان يوضو من فضل وضوء المرأة اذا لم يكن يتشاهد بها ووافق محمد بن الحسن على انه
يجوز للمرأة الوضوء من فضل الرجل والمرأة فالاول تخفف والثاني فيه مشقة
فوج الامم الى مرتبتي الميزان ووجه الاول بموت الامة فيه ووجه الثاني في طهارة
المرأة من شدة القذارة عادة فذلك قيد الحمد للسماء اذا لم يكن يتشاهد بها
حالا غسلها فجهاما على انها كانت نطيقة حال غسلها فانه يغسل بجملة من طهارة
او امتناع **مسند** ان الاقرب الاكابر الامام الشافعي واللاق في العوم
الاول ونظير ذلك اتفاق الائمة على ان المرأة اذا اجبت غطت كاهها
غسل واحد مع قول اهل الظاهر ان يجب لها غسلان **مسند** اتفاق
الشافعي في وجوب الغسل من الولد قبل البلوغ قول بعضهم بوجوبه فالاول مشقة
والثاني تخفف ووجه الاول المبالغة في النزوة من خروج المني وطوار ولد او
الثاني ان الغسل المذكور مامشع الالف قدر الحاصل بالولادة فاذ لم يكن قدر
فلا يجب الغسل مع ما فيها من تدهر الجمع حال الطلق فان ذلك يعني اللذة

ضعفة لا يدنوا الكلية لعدم حصول غفلة عن الله تعالى حال الطلق بل نصير
 شعرة منها منومة الى الله تعالى حاضرة معه وذلك بما يتصور مقام الماتى حيوة
 بدن غايم ذلك فترجع الامر الى مرتبة الميزان **ومر** قول الامام الشافعي
 وانه في الروايتين يخرج قراءة القرآن على الحبس والحائض ولو اتيه او اتيه مع قول
 حبيبة يجوز ان يقرأه بعض اية ومع قول الامام مالك يجوز ان يقرأه اية او ايتين
 مع قول الامام ابو حنيفة يجوز ان يقرأه بعض اية ومع قول ابو حنيفة يجوز ان يقرأه القرآن
 كله كيف يشاء في الاول فثبته والثاني فيه بعض ثبوت والثالث مخفف بالكلية فترجع
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ الحبس
 ولا الحائض شيئا من القرآن فذكر شيئا فثبته بعض الامة كقولهم لا يقرأ الحبس
 اهل الحقيقة من ان القرآن كلام الله تعالى وهو لا يقرأه من صفات الحق تعالى
 الظاهر الغد من اننا سببه ان يترجم من كل موضوع بالقدرة بمعنى او صا سواد
 قليلة او كثيرة وايضا فان القرآن مشتق من الصبر وهو الجمع لكونه يجمع القلب
 على الله تعالى فظن المشايخ من المؤمنين ان لا يقرأ شيئا يدعوه بالحاشية الى الحضور
 مع الله الاعلى اكل حال في الطهارة بخلاف الحبس والحائض **فمن**
 ان الحبس وغيره ان يقرأ القرآن من الاحكام والادوار فانه لا يجمع القلب
 على الله تعالى وعليه يحمل قوله او و من حيث ان القرآن قرآن وعلمه عند الكابر
 بخلاف ما يروى فافهم ولما من جهة القضا القرآن في الحقيقة قوله ولو
 ان القرآن له وجهان وجه في حقيقة صفات الله تعالى وهو القام بالذات وجه
 في الخلق وهو المكنون في المصنف والمنطوق في اللسان والمختص في الغلوب
 فكله او وة يمتد على احوال الجنان ولا يخفى الورع وطلب شدته العظيمة من كل
 مكلف وان لم يكن القرآن احيى اللسان واللفظ حقيقة واكثر من ذلك لا يقال
 والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

اجعل الية من الله تعالى عنه
 على ان التيمم بالصلاة لطلب عند عدم الماء والخوف من اشتماله
 جازز واجتمعوا على وجوب التيمم في كل محدث وعلى ان المسافر اذا كان معه
 ما وحقه العطش فله ان يجلسه غيره ويتيمم وعلى ان المحدث اذا التيمم وجد
 الماء كان له ان يركب الصلاة بطلان التيمم ولو لم يشتمل الماء وعلى انه اذا اراد
 سجدة فقرأ من الصلاة التي تسقط بالتيمم لا يجزى اعانته وان كان الوقت فائتيا

94
 وعلى ان التيمم لا يرفع اليد عن خلافه الا في ضرورة وعلى ان من خاف التلف من استعمال الماء كان
 له تركه وان تيمم بخلاف **هذا** ما وجدته من سائر النسخ والاشفاق **وامر**
 ما اختاروه اذ **ذلك** قول الامام الشافعي والحمد لله الصيغة في الية هو التيمم
 فلا يجوز التيمم الا بتراب طاهر او بر من فيه غيرا مع قول ابو حنيفة ومالك الصيغة هو
 نفس الارض ولو نجس الارض عليه ويرمل لا يبار فيه وراه الامام مالك في الله تعالى عنه
 فقال ان يجر التيمم بما اتصل بالارض كالتيات فالاول مشقة والثاني مخففة فترجع
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قول التراب من الماء في الرطوبة لان التراب
 هو ما فصل من مكان الماء الذي جعل الله تعالى منه كل شئ فترجع فوافق في الماء
 بخلاف الجي فان اصله الزايد الصانع على وجه الماء فترجع الى الية ولا يترابا فكما
 شعبة الرطوبة على كل ما يخالط التراب **وسمعت** سيد علي الخواف
 رحمه الله تعالى يقول انما لم يقل الشافعي وغيره تصح التيمم بالجر مع وجود التراب
 بعد الجري عن طبع الماء وضعف روحانية ما يخالطه فيعتبر المصنوع به ولو
 شق بينهما المضافا انما لنا التي ماتت من كثرة المعاصي والعقائد واكل السموات
وسمعت مرة اخرى يقول نعم ما فعل الغافق من تخفيف التيمم بالتراب طافيه
 من لواء الرطوبة بعد خفاها لهما انهما انهما من كثرة الوتر في الخطايا وامثالها

وعلى وجوب التيمم
 ووجوب استعمال الجرح من الاكابر الذين لا يرضون بغيره لكن يمتدوا بالتراب اترد او واد
 رطوبة وانتعاشا وسمعت مرة اخرى يقول وجه من قال بضع التيمم بالجر مع وجود
 التراب كونه راي ان اصل الجرح من الماء كونه في الصحاح ان جلا قال رسول
 الله حيث اسألت عن كل شئ فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كل شئ من الماء انما
 يجمع ما على وجه الارض من طهارة اصله من الماء فاطين ما اريد عند الجرح
 يخرج منه خلق الله تعالى الى ذلك كان الجرح يقطر ما اذا اوقد عليه في
 النار فلو لا اصله من الماء فظنوا ولكن لا ينبغي للمتنوع التيمم الجرح لا بعد خفا
 التراب وقد قال الله تعالى فانفقوا الله ما استطعتم وقال صلى الله عليه وسلم
 اذا امرتكم بامر فافعلوه ما استطعتم فمن فقد التراب كان له ان يتيمم بالجر مع وجود
 وجهه تشبها بالماسحين التراب وقد قال الله تعالى فاستحيوا جوهرهم وابذلهم
 منه فظاهر الية انه لا بد في صحة التيمم من انقضاء الجسم من شئ المصروب عليه في
 اليد وان لا يبق في انقضاء له روحانية من الشوائب كانت سببا لطهارة ونظافة الجرح

على
 من
 الجرح

فيه قول علمائنا في هذا الجرح ان من لا شعر براسه يستحب امر او الموضع عليه تشبهها بالظاهرين
فذلك الامر هذا في فقد الغراب المغمورة ضرب على الجرح تشبهها بالظاهرين الغراب
ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي يوجب طهرا لما قبل التيمم وانه شرط في
صحة وهو اصح الزوايين عن احمد مع قول الامام ابو حنيفة والحمد لله في رواية
الاخرى تقدم استراطا لطالب صحة التيمم فالاول مشقة والثاني تخفيف ووجه
الاول قوله تعالى فلم يجز واما كيمعوا ولا تقبلوا فلان لم يجز ما لا يقبل بلية
فلم يجز ووجه الثاني طلاق قوله تعالى فلم يجز واما ان لم يجز واما عند رادكم
الطهارة فمثل العقد مع السكون وعدم الطلب من الجيران ونحوهم فيجوز الامر
الى من يتيقن الغراب الى المرفقين كالنفس في الوضوء مع قول مالك والشافعي في المرفقين
مستحب فقط والى الكوعين جاز ومعه قول الزهري ان المستحب يكون الى الاطراف والى
مستند هو الشافعي في تخفيف ووجه الاول ان الاصل في البدل ان يكون على صورة
المبدل كما انك ولو من بعض الجرح ووجه الثالث تخفيف الغراب عن راحة اليد
لما قلنا في صحة هذا القول العضو كله بالمسح الى الكوعين تارة والى المرفقين
تارة وكلاهما اخر الا ان النبي في بعض ما يدينه خلاف من ذكر معاصي دينه فان
الضعف يستثنى من الكعبين الى المرفقين الى الاطراف فذلك ان المستحب مطلقا
الى هذين المدينين فيجوز الامر الى من يتيقن الميزان **ومن ذلك** سيد علي المولى
رضي الله تعالى عنه عن شيخ الواس بالزراة لم تترك في التيمم فعا لرضي الله تعالى عنه
انما امرنا الشارع بمسح الرأس في الوضوء فلو ابارا الزايسة المأخوذة من حول
خضرة الله تعالى في الصلاة والتيمم لما وضح الزايب على حاشي وجهه فكانت
من الكبر فلم يجز الى مسحه امه بالزراة وكفى موضع الزايب على وجهه لا انكسار
ومن ذلك قول احمد والشافعي رضي الله تعالى عنه ان التيمم اذا وجد الماء بعد
مخوله في الصلاة انما ان كانت تسقط بالتيمم فالأفضل قطعها لتوضوء
مع قول الامام مالك انه يضيء بها ولا يقطعها وفي صحة مع قول الامام ابو
حنيفة يقطع التيمم ولو لم يمسح الخروج من الصلاة ومع قول الامام احمد انما لا
يطلب مطلقا فمن الائمة المغالب لمزاجاة امر الطهارة فوضوء المقلب لمزاجات
امر الصلاة فيجوز الامر الى من يتيقن الميزان ووجه من لا يضيء في صلاة استنطقا
خضرة الله تعالى ان يقارن بها البعد حيث دخلها بطهارة في صحة في الحاشية
وجه من لا يقطعها ويوضوء استنطقا خضرة الله تعالى ان يقف العبد

فيما بطهارة ضعيفة لا تستغنى اعضاؤه ولا يقطعها كما قال الاقناب على مناجات
الله تعالى **ومن ذلك** سيد علي الخواص رحمه الله تعالى يقول وجه من لا
وجه من **ومن ذلك** ان من وجد الماء في اناء الصلاة لا يقطعها بل تشبهها استحياء
ان يضا وضوء الله تعالى لفصيلة الوضوء لان مناجات الله تعالى هم ولا ان
الصلاة من المقاصد لا يقطع للوضوء مع استعانة عما يوسيلة اخرى
من **ومن ذلك** يقطع الصلاة اذا اتسع الوقت ويوضوء ثم يشي صلاة اخرى
هو عليه عظمة الله تعالى على قلبه فاستحي منه ان يقف بين يديه يلاحظه
بطهارة ضعيفة لا تستغنى رءوسها اعضاؤه فراي ان فرق من مناجات
الله تعالى مع حياة القلب والبدن افضل من امتثال الجوارح من مناجات
مع موت البدن او وضوءه او تقوى وفي الحديث لا يستحب الله وقام قلبه ما قل
وفي رواية من قلب لاه ولا شك ان ضعف الاعضاء كاعاقل والاشياء او الشافعي
ضعف فوجه في الله تعالى **ومن ذلك** سيد علي الخواص رضي الله تعالى عنه
يقول انما يجوز انما الطهارة لما قبل دخول الوقت دون التيمم لان الماء القوي
يتمنع اعان الاعضاء حتى يدخل وقت الصلاة التي بين يديها الجوارح والاعضاء
روايتهم ضعيفة لا تستغنى الاعضاء الى الصلاة الكسبة فذلك استنطق العلم
في صحة التيمم تقول الوقت لانه هو الذي يطلب بالصلاة فيه كما اشار اليه قوله
تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم فان لا هو التيمم والخطي
خير الامر الطهارة بالماء على وجهه والكن خروجه الطهارة بالماء بليل وفي التيمم
على الاصل من انه لا يشرط لصلاة الاعتد دخول وقتها **ومن ذلك** قول
الامام مالك والشافعي واهل المدينة يجوز الجمع بين فرضين يتيمن واحد سوا في ذلك
الخاص والغائب وفيه قال جماعة من كبار الصحابة والتابعين وقال **ومن ذلك** ابن
حنيفة التيمم كما لو وضوء الماء يضيء به من الحدث الى الحدث او وضوء الماء يضيء
البورق والحسن فالاول مشقة والثاني تخفيف ومع قول الامام ابو حنيفة في الميزان وقت
من **ومن ذلك** لا يجمع بالتيمم بين فرضين الوقوف على قدمي من الشارح صلى
الله عليه وسلم انه ما يجمع بين واحد من فرضين اذا كان فقل التيمم في ذلك
الجمع بين فرضين وضوء واحد يوجب الاحرام والاحرام يوجب الطهارة لكل فرض
ظاهرا وقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية قياس به
التيمم اي يكون الاصل فيه وجوب الطهارة لكل فرض وضوء واحد يوجب الطهارة
انما عرفت وجوبه لما لا سيما ان يتيمن اول الوقت والآخر الضيق الى اخر الوقت

فان اعضاها تصنف بالحلية حتى كانت لم يتطهر واما وجهه من **الجموع**
من التيمم ما شام من الغرائض فيكونه بدلا عن الطهارة بما فله ان يفعل في الوقت
والغسل كما انه ان يتم قبل دخول الوقت كما قاله ابو حنيفة على ان اصل قاعدة
البديلية فان لم يلحق البدل بالمبدل منه في كل الامور فان اعضا التيمم باقية
عن اعضا الوضوء وجايبه الغراب تصنف عن حلية الماء **وهو كونه**
تغيب المحققين ان التيمم عبادة مستقلة وليس هو بدلا عن الوضوء في الغسل
امرنا الله تعالى بها غلة المرض او فعلا لما سقرا او حضرا او قال الامام مالك
والشافعي واتخذ لا يجوز التيمم قبل دخول الوقت ويخبر على انه اذا راى الماء
بعد الفراغ من الصلاة بالتيمم لا إعادة عليه قال كان الوقت باقيا **وقد**
قول ربيعة ومحمد بن الحسن انه لا يجوز التيمم ان يور بالمتنجس حتى مع اتفاق الامة
على جواز ذلك فالاول مشددة والثاني مخففة **والاول** ان الارض لا تلامس الا باليد
اكل الناس طهارة لانه واسطة بين الله تعالى وبين عباده واوجب الى حضرة ربه
من غير خيب الخطاب وقبح الثاني كون التيمم طهارة على كل حال حيث عجزت
صلاة بما منعه لظرف بها صلاته اما ما **وقد** اتفاق الامة
الثالثة انه لا يجوز التيمم لصلاة العيدين والحجرات والحضر وان خيف
فلا تمام في وقت في حيفه في جواز ذلك فلا مشددة في الطهارة مخففة في
امر الصلاة والثاني بالعكس في كل منعه وجوه **فجميع** الامر الى مرتبة الميزان
وقد قول الامام الشافعي من بعد رعيته الماء في الحضر وضوئوا
الوقت فان كان الماء بعيدا عنه او في غير و لو استغنى منه فخرج الوقت ان يتم
ويصلي اذ وجد الماء اعاد مع قولها انه يصلي بالتيمم ولا يعيده
ومع قول ابو حنيفة انه يصير الى ان يقدر على الماء فالاول مشددة والثاني
فيه فتشديد والثالث تخفيف في امر الصلاة مشددة في امر الطهارة فخرج
الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول الاحتياط في الطهارة للمقيد
عليها وفي الصلاة **ووجه** الثاني الاحتياط في الصلاة **ووجه** الثالث
الاحتياط كما لا ادع مع الله فاستحيى من الله تعالى ان يقف في يديه
في تلك الصلاة بطهارة ضعيفة لا تحق اعضاها الحيوة التي بها يصح
له كمال الاحتياط في ما كانت ربه **وقد** ضبط الامام البخاري في
التيمم التي يطلعت التيمم المانها بما بين ثلاثمائة ذراع انتهى واعلم
ذلك فانه قل من العلم من صرح به **وقد** قول الامام الشافعي

96
الله تعالى عنه في اخذ غيره وايضا انه يجب على المكلف استئمان لما القليل الذي
لا يكفيه ويتم عن باقي الاعضاء مع قولنا في الامة انه لا يجب عليه استئمان
بل بتركه ويتم وجهه ان الطهارة المبتغاة لم يبلغنا فعلها عن الشايع
الله عليه وسلم وصاحبت هذا القول بقول في قوله تعالى فلم نجدوا
يكفيكم لتلك الطهارة فيتموا او مقابلة بقول قد استغنينا طهارة بعض
الاعضاء لما في حيت يحتملها التيمم فخرج الامر الى مرتبة الميزان **وقد**
قول الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه من كان بعضه من اعضاها يخرج او كثر
او فرج او الضيق عليه جيرة وخاف من عيب الخلق انه يمسح على الجيرة
ويتم مع قول الامام ابو حنيفة وما للامة ان كان بعض جسده متنجسا فيغسله
جرحا في كل الاكثر من التيمم غسله وسقط حكم الجرح واستحب مسح
بالماء وان كان التيمم هو الاقل يتم وتسقط غسل العضو المتنجس وقال
احمد بن حنبل التيمم من الجرح من غير مسح للجيرة فلا ولا مشددة في الثاني
مخففة بالتفضل فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول الاحتياط
بزيادة وجوب مسح الجيرة لما اخذ من التيمم على ما لا يشتمل لروضة
الثاني انه ان كان الاكثر الجرح او القرع فالحكم له لان مدة الامم جند
ارح في طهارة العضو من غسله لما كان الامر في صفات الخطايا المحصنة
للدنوب ولم يذكر الله تعالى في القرآن العظيم الا التيمم فقط ولم يذكر الطهارة
المبتغاة في العبادة الواحدة بالماء والغراب معا **وقد** قول الامام
مالك واحمد بن حنبل المضر لم يقدر على التيمم وصلى ولا إعادة عليه
مع قول جماعة من اصحاب الامام ابو حنيفة وهو ان يدري الرقاسين عنه انه
لا يصلي حتى يخرج من المحسن ويحذر الماء مع قول الامام الشافعي انه يصلي
ويعيد وفي الرواية الاخرى عن ابو حنيفة فالاول مخففة والثاني مشددة
في امر الطهارة مخففة في امر الصلاة فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
الاول انه فعل ما كلف في الوقت فلا تكرر إعادة ووجه الثاني ان ذلك
عذرنا من قول المحققين انه بدلا المكلف اوسع بحيث لا يفتي بنفسه في
راحة عشر جيرا وكان من الاحتياط الصلاة حزمة الوقت ثم يعيد **وقد**
قول الامام ابو حنيفة واحمد بن حنبل في شيء مما في رجليه حتى يتم وصلى وجده
انه لا إعادة عليه مع قول الامام الشافعي في حق إعادة ومع قول الامام مالك
باشتمها فالاول مخففة والثاني مشددة **ووجه** الاول انه ادي وظبق

دفعه بيمين يديا استعالي بطهارة حقيقة في الجملة ووجه الثاني لاخذ بالان
 الوقوف بيمين يديا استعالي بطهارة كاملة فجميع الامر الى مرتبة الميزان
للقول الامام في حقيقته ان فاذا ظهر من لا يصلي حتى يجزى الما والتم
 الامام الشافعي في ارجح القولين انه يصلي ويصلي اذا وجد احدهما
 وهو احديهما التواترين عن مالك والحمد والرواية الاجري عن احمد يصلي
 ولا يصلي فالاول فيه تشديد من جهة الظاهر وتخفيف من جهة الصلاة
 والثاني فيه تشديد من جهة الصلاة وتخفيف من جهة الظاهر فجميع
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه قولنا في حقيقة ان الشارع شرط الظهارة
 للصلاة وسكت عن الامور بما اذا لم يجدنا المكلف ما ولا تراها مع استغفار
 حصة الله تعالى ان يقف فيها بملك الذنوب التي كانت تخرج من كرم
 بدينه ونيابه عذرة ثم نأدي منها بما عيده الملك فذا ذنوبكم الملك في حضور
 الموكب بين يديه فان جميع المستطهرين يبعدون هذا التحصيل في عدم الوقوف
 بين يدي الملك ويقرمون عنه انه لم يترك الحضور استمالة لجناب الملك
 واما ذلك من سلك التفتيش لحضرة **واما وجه آخر** فيسلك حكمة الوقت
 فتولين الله تعالى لم يطفنا الاما فذكرنا عليه والقاعدة الشرعية ان الميسور
 لا يسقط بالمعسور وقد ذكرنا على الصلاة دون الظهارة فوجب علينا الصلاة
 وفي الحديث اذا امرتكم بامر فاقوامه ما استطعتم مع شرط الوقت للصلاة ايضا
 في قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كيا بامو فونا فان ظاهرا لانه اشتراط
 فعلها في وقت وانما لا ينقض به وجهه لك بعض الما كية ويؤكد ما وركتي
 حدثت من فانه يؤمن من رمضان لم يقضه الا بالبد واما وجه من اوجب الامادة على
 فاذا الظهور من ذلك ان هذه الامادة ربما لا يقع للعبد مرة واحدة في عمره فحافظ
 العلماء الذين اتبعوا بالعادة لعدم وجود مستقم في ذلك ومعلوم ان استفاضة
 العادة عن العبد في كل عبادة فعلها مع الحلال انما سببه المشقة بدليل قولهم
 لعدم الاعادة في العذر الماد اذا وقع ودام فقد ورد في السنة ما يؤيد وجوب
 الاعادة للصلاة الناقصة ونسخت اولها بحاسا العبد عليه يوم القيمة من
 عمله الصلاة وانما ان جلت للعبد كل اماله وان نقصت نفس سائر اعماله
وسمعت سيدي عليا الخواص رجة الله تعالى يقول
 لو صح للعبد بذل الوضع كاملا في تحصيل ما كلف به ما ساء للعالم ان يامر
 بالاعادة ولكن لما علموا من العبد انه لا بد ان يبقى لنفسه نية من الواحدة

عادة ولكن لما علموا من هذا قال بعض المحققين ان العمل بقوله تعالى اتقوا الله
 وتقائه اخون من العمل بقوله فانقوا الله ما استطعتم قال لان من شأن الله
 الكسل والميل الى الراحة فلا تكاد تبدل وسمها في مرضات وها بخلاف اتقوا
 حق تقائه فانه مقام يصلي العبد اليه بايمانه بانه لو لا ان الله في فعل ما في
 سخط الله تعالى ما قدر ان يبقى ذلك التمسك ويصح حل قوله تعالى فانقوا ما استطعتم
 على قوله اتقوا الله حق تقائه بان يحمل استطعتم على بذل الوضع بحيث لا
 وعليه الجمهور **ومن ذلك** قول الامام الحمدان من كان مستظرا او
 ولم يجد ما يزيها به انه يقيم عنهما طمأنينة ويصلي ولا يصلي مع قول الامام الثلاثة
 لا يقيم مع الجماعة ومع قول الامام ابي حنيفة انه لا يصلي حتى يجد ما يزيها به ومع قول
 الامام الشافعي انه يصلي ويقيم فالاول يخفف في امر الجماعة والثاني يشدد فيها
 فجميع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة في التيمم
 عنه وهو الاصح من قول الشافعي انه لا بد من ضربين في التيمم الاول للوجه الثاني
 لليد مع المرفقين مع قول الامام مالك واحمد تجزي ضربة واحدة للوجه الثاني
 بان تكون بطون الاصابع تسبح الوجه ويطون الرضين الكف فالاول مشدد وموجب الحد
 والثاني مخفف فجميع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيهه بالاذكر الاستقامة لغرضه
 فز ومن نفسك باخي اكل الحلال والاحلال في الحال وانت بضرب نفهم اسرار الشريعة
 والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

مسألة الحنفية

اجمع الامة على ان المسح على الخفين في السفر جائز ولم يمنع احد من المسلمين بخوارة
 الا الحوايج وانفقوا على حوائج في الحضر وانه اذا انقضت على مسح على الخفين
 وان انقضت على اسفله لم يجز **وعلى** ان مسح الخفين مرة واحدة يجزي **وعلى** انه
 متى نزع احد الخفين وجب عليه نزع الاخر **وعلى** ان ابدأ من مسح من الخفت بعد
 اللبس لا من وقت المسح الا ما حكى عن احمدان ذلك من وقت المسح واخذه من المسند
 والنووي **هذا** ما وجدته من مساليل الجمع والانفاق **واما** ما اختلفوا فيه
فمن ذلك قول الامة الثلاثة ان مدة المسح للمقيم مقدار يوم وليلة والمسافر
 مقدار ثلاثة ايام ولما جاء مع قول الامام مالك انه لا تؤنث في مدة المسافر وللمقيم
 بل يمسح ما بدا له من نزع او نفضه جنابة **فالاول** مشدد في التوقيت والثاني
 مخفف فجميع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول اغدا مدة المسح للمقيم والمسافر
 ولاهي قضيرة **وقد** اعتبرها الشارع والعلماء في مواضع هذه الخبر للبيوع ومدة

ان الحصى وانما كانت مدة الحصى اقل من مدة السفر لان العسبان لا يراهم في
البصر اكثر وقوامته في السفر عادة فلو زادت المدة في الحصى على يوم وليلة
في السفر على ثلاثة ايام لم يماضت في راحة الرجلين اشدا لضعف التمدد
هذه المناحي الحقة الحقائق الرجل اسلا التي لا يماض لها قصارت منها ما
تكنات الحما في ضعف الروحانية ولا شئت في نقص الاجز بذلك وضعف
النية وضعف الشهوة للرب جل علاه وسمعت سيد عليا الحواشي
يقول وضعف الاحكام راجع الى الشايع فلا ينبغي للمؤمن ان يقول لم يعمل
الشايع كعادون كذا اذا لم ينظر له حكمة ذلك **ومن ذلك** - نعمته وان توفيت
للق المقيم والمساقر باليوم والليلة وبالليلة ما يربطها بينا لهما خاص الاضاع والذين
منهم من وقع المصالح في الليل والنهار وعده التوفيت خاص الاكابر الذين لا
يكادون يقيمون في مخالفة واحدة لم يمت في اليوم والليلة او الثلاثة ايام لان
بدان الاكابر قوة الروحانية لتوالي الطاعات فلا ينقص رخصته من عسقه
لنفوق حيايتها ورؤايتها فخرج الامر الى مرتبة الميزان تخفيف وتشديد **ومن ذلك**
قول الامام مالك انه لا يجوز في مسخ الحف الا الاستيعاب لمحل الغرض لكن لو اخل
مسخ ما كاد في القدر اعاد الصلابة استجابا **مع قول الامام احمد انه لا يجوز الاستيعاب**
لذكره والآخر في مسخ الاكابر **مع قول** في حصة انه لا يجوز الا بمقدار ثلاثة اصابع قال
مع قول الامام الشافعي انه يجوز ما يقع عليه اسم المسخ فالاول مشدود والثاني وانه
في التشديد والرابع مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** مراعات
الاستيعاب فخطوط الاستيعاب في الغسل ويكون الرخصة والتخفيف في استيفاء
مسخ ما قبل الخطوط **وجه الثاني** ان اسم المسخ باليد لا يكون الا بالمسح باليد الا
لحمة او لحم **وجه الثالث** ان مسخ الحف الاكابر اصابع اليد هو الذي يطلق
عليه اسم مسخ الحف وذلك لان ما قارب التي اعطى حكمه **وجه الرابع** عدم
ورود نص في تعدد برسمه فتشمل ما يطلق عليه الاسم **ومن ذلك** اتفاق الامة
الثلاثة على ان السنة في مسخ الحف ان يمسح غلا واستغله **مع قول الامام احمد**
ان السنة في مسخ الحف اعلام فقط فالاول مشدود والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** اتفاق الامة على ان ابتداء مدة المسخ من الحداث الواقعة بعد
البس لمن وقت المسخ وانذاره من المندبر وقال النووي انه هو الراجح ولما لا
مع قول الحسن المصبر يانه من وقت البس فالاول فيه تشديد من حيث تقصير
المدة والثاني فيه تخفيف من حيث تطويلها **والثالث** مشدود من حيث المتابعة

91
في تقصيرها فخرج الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** لان الحف هو ابتداء الرخصة
وجه الثاني ان المسخ هو ابتداء العبادة **وجه الثالث** ان البس هو ابتداء
المشروع في الرخصة لظاهر حديث اذا ظهر وليس خفيه فانه جعل ابتداء المدة
من ذلك لامن الطهارة ولا من الحدث **ومن ذلك** اتفاق الامة الثلاثة
على انه اذا انقضت مدة المسخ رطبت الطهارة مع قول الامام مالك ان طهارته
بافية حتى يهدت لعدته قوله بالتوقيت وانه يمسح ما يبد الله وكل وجه **ومن ذلك**
قول الامة الثلاثة انه لو مسح الحف في الحصى سافر ام مسح المقيم مع قول
ابن حنيفة انه ان لم يمسح المقيم يتم مسح المسافر **فالاول** مشدود والثاني مخفف
فخرج الامر الى مرتبة الميزان **والاول** خاص بتفصيل الطاعات كالغواير والثاني خاص
بكثير الطاعات كالكبر والعلما اذ من شأن المطيع جوع اعضائه فيتم مسح المسافر
مخلاف قليل الطاعات فان تبدت فيحتاج الى المدة في اليوم والليلة عادة فان لم
ومن ذلك قول الامام الشافعي في ارجح الاقوال والامام احمد انه اذا كان الحف
حرق يبيتر في محل غسل الغرض من الرجلين ظهر منه شيء من القدمين لم يمسح المطيع
مع قول الامام مالك انه يجوز المسح عليه ما لم يمسح في مسخ قوله او وجوز المسخ
على الحف المحرق بجل حال **مع قول** التورع بجواز المسح عليه ما دام يمكن المشي فيه
وتسمى خفا **مع قول** الا فرعي بجواز ما ظهر من الحف على باقي **مع قول** ابن حنيفة
ان كان الحرق غدا او ليلة اصابع في الحف ولو منفردة لم يمسح عليه وان
كان فيهما حار فقول الامام الشافعي واحمد مشدود **وقول** ابن حنيفة ودون
في التشديد يقول الامام مالك دون ذلك **وقول** التورع والآخر مخفف
وقوله لو ود الحف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووافقت الحقيقة في تشديد ذلك
ومن ذلك قول الامام الشافعي ومالك في ارجح قوليهما انه لا يجوز المسخ على المروء
مع قول ابن حنيفة واحمد بالجواز وفي رواية عن مالك والقول الآخر للشافعي فالاول
مشدود والثاني مخفف ووافقت الشريعة للطهارة في التخفيف والتشديد فالجواز
خاص بالخلعة وعدم الجوارح غير الخلعة **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة
بعدم جواز المسخ على الجوزين الا ان يكونا مجلدين **مع قول** الامام احمد بجواز
المسح عليهما اذا كانا صفيين لا يشق الرجل منهما فالاول مشدود والثاني
مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان **وجه الجواز** اطلاق اسم الحف عليهما
وجه الثاني عدم اطلاقه وقد سكت عن بيان ذلك الشايع فخرج الامر الى مرتبة
بجوازهما على الجوزين لم يمسح عليهما ولا يمسح عليهما **ومن ذلك** قول الامام احمد

ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة والشافعي في ارجح القولين ان من نزع الحقت وهو يظهر المصحف غسل قدميه سوا طائفة النزع او قصرت مع قول الامام احمد ومالك انه ان طال الفصل استضاف مع قول الحسن وداود لا يجزئ غسل قدميه ولا استنفاظ الظهارة ويصلي كما هو حتى يحدث حدثا استناف فالاول فيه الحقيق والثاني فيه تشديد والثالث مخفف بالكلية فارجح الامر الى المرتبة المتوسطة فانفسل والاستنباط فخص من يقع في المصاحف وترك ذلك خاص من لا يقع فيها كالعلماء والصلحاء فان ابداءهم حجة لا تحتاج الى ايمانها بالما بعد النزع بخلاف ابدان من يعصى الله والله سبحانه وتعالى اعلم وهو الموفق

باب الحيض وحكمه

أجمع الامة رضي الله عنهم على ان فرض الصلاة ساقط عن الحائض مدة حيضها وعلى انه لا يجزئ عليها قضاءه وعلى انه يحرم عليها الطواق بالبيت واللبث بالمسجد وعلى انه يحرم وطئها حتى ينقطع حيضها وعلى ان وطئ الحائض في الفرج حرام وعلى انه اذا انقطع دمها لا قل حيض لم يجز وطئها حتى تعتسل وقال
 بر المنذ ان ذلك كالاجماع وعلى ان الصلاة تحرم على الحائض كل طيب وعلى مجزئها لغاها يحرم بالحقيقة **هذا** لما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق **واما ما اختلفوا فيه من ذلك** قول الامام مالك والشافعي واهل اقل من الحيض في الاثنى عشر سنين وهو القول الرابع عند ابي حنيفة ان اول مكان المني في خمس عشرة سنة فالاول حرام من بلاد حارة ثانيا والثاني حرام من بلاد باردة **ومن ذلك** قول الامام مالك والشافعي انه ليس له ان ينقطع الحيض مدة معينة ولما ارجع فيه العادة بالبلدان فانه يختلف باختلافها في الحران والبرودة مع قول ابي حنيفة في احد قوليه ان امة وسنن وفي الرواية الاخرى ان امة في الرواية الاولى خمس سنين وفي قول احمد في رواية اخرى ان امة في مطلقا في العربيات وغيرهن وفي الرواية الاخرى سنن وفي الرواية الثالثة عشر ان كل عشرين سنة او عشرين سنة في اول مخفف والثاني مشدد فارجح الامر الى المرتبة المتوسطة **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان اقل الحيض ثلثة ايام ولكن عشرة ايام مع قول الامام الشافعي ان

اقل الحيض يوم وليلة **والاكثر خمسة عشر** مع قول الامام مالك ان اقل الحيض ليس له حد ويجوز ان يكون ساعة **والاكثر خمسة عشر** فالاول والثاني مخفف في امر الصلاة والثالث مشدد فيها ويصح ان يكون الامر بالعكس لان من احتاط للصلاة قل احتياطا لطهارة وبالعكس فجمع الامر الى المرتبة المتوسطة **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة والشافعي ان اقل طهر بين الحيضين خمسة عشر يوما مع قول الامام احمد رضي الله تعالى عنه انه ثلاثة عشر يوما ومع قول الامام مالك لا اعلم بين الحيضين وقتا نعتذر عليه وعن بعض اصحابه ان اقله عشرة ايام فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث محتمل للامور وغيرهما فارجح الامر الى المرتبة المتوسطة والاحتياط بصحة الصلاة او في الاحتياط للطهارة من حيث ان المقاصد امرها اكثر المستويات **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك والامام الشافعي رضي الله تعالى عنهم الاستماع بما بين السرة والركبة من الحائض مع قول احمد ومحمد بن الحسن ونعني ان المالكية وبعض الشافعية يجوز الاستماع فيما دون الفرج فالاول مشدد وهو محمول على من لا يملك اربه ويسمى الاول يحرم الحريم العتيق كحريم الفرج ولذلك اختلف العلماء في تحريم الاول وانفقوا على تحريم الثاني ونظروا ما قالوه في قوله الصدام فحرم على من لا يملك اربه ويجوز لمن يملك اربه ويؤيد الاول ظاهر قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يظهرن وما بين السرة والركبة يطلق عليه فلا يان ومن حار حوله الحي يوشك ان يقع فيه فجمع الامر الى المرتبة المتوسطة **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك والشافعي في ارجح قوليه واحمد في احدى روايتيه ان من وطئ عامدا في فرج الحائض لا غرم عليه وانما يجزئ عليه الاستغفار والتوبة مع قول الامام احمد انه يستحب له ان يصدق ليدن باران وطئ اقبال الدبر ونصفه في اداءه ومع قول الشافعي في القدم انه يلزمه الغرامة وفي قدسها قولان المشهور دينار كقول احمد والثاني عتق رقبة بكل حال وفي الرواية الاخرى عن احمد دينار او نصفه من غير فرق بين اقبال الدبر وادبانه فالاول مخفف والثاني مشدد وعتق الرقبة غاية المستحب هنا فارجح الامر الى المرتبة المتوسطة والاول محمول على حال الفقرا الذين لا مال لهم والثاني محمول على حال المتوسطين وعتق الرقبة محمول على حال الاكابر والاعيان من الامراء وحكوم قائم **ومن ذلك** قول اكثر العلماء انه يحرم وطئ من انقطع دمها حتى تعتسل ولو كان لا ينقطع الا في الحيض مع قول الامام ابي حنيفة انه ان انقطع دمها لا كن الحيض جاز وطئها قبل العتسل وان انقطع لدون اكثر الحيض لم يجز وطئها حتى تعتسل او

بمضي وقت صلاة ومع قول الاوزاعي وداود اذا غسلت فوجها جاز وطئها فالاول
مشددة والثاني فيه تشديد والثالث مخفف جدا ووجه من قال بجواز الوطئ في كل القطع
فيها حتى تقتل غسلها ما للبدن كله هو المبالغة في التنظيف والتطهير
لما عساه ان ينتشر من الدم الى خارج الفرج بانتشار العرق نظير ما ورد في
حديث فانه لا يدرى ما ينتشر من الدم من كس بجوز وطئها اذا غسلت
فوجها فقط ان لا يذوق الذي حرم الوطئ لاجله خاض بالدم الكاين في الفرج وليس
خارج الفرج فمرودي ذكر الجميع فاذا غسلت المرأة فوجها جاز وطئها لان
الغيم المهدق بالما لا يزيد الفرج طهارة ولا نظافة زيادة على غسله
الذي في داخل الفرج وقد غسلته فيحمل قول الامية بتجريم الوطئ حتى يغسل
على من لم تشده علمته كالشيخ الهروي ومجمل قول الاوزاعي وداود على من استند
علمته كالشهاب فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي واذا
ان الحائض اذا انقطع دمها ولم يجدها انها ينتم ويجل وطئها مع قول مالك
وابي حنيفة في المشهور عنه انه لا يجز وطئها حتى تغتسل واما الصلاة فتنم
وتصلي في الاول مخفف والثاني مشددة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل
الاول على من خاف الغت والثاني على من خفف **ومن ذلك** اتفاق الامية
على ان الحائض كالحائض في الصلاة واما في القراءة فقال ابو حنيفة والشافعي
واحمد انها لا تقرأ القرآن وفي الرواية الاخرى انها تقرأ الايات البسيطة
والاول ثقلة الاكثر من اصحابه وهو مذهب داود فالاول والثالث
مخفف واخذي الروايتين عن مالك مشددة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
والقواعد الشرعية تحكم على ان كل ما يجوز للضرورة يتقدم بقدرها **ومن ذلك**
قول ابو حنيفة واحمد ان الحامل لا تحيض مع قول الامام مالك والشافعي
في ارجح قوليهما انها لا تحيض فالاول مشددة في امر الصلاة وان الحامل اذارت
الدم تصلي والثاني مخفف في امر الصلاة وانها اذارت الدم لا تصلي فالاول
راعي امر الصلاة والثاني راعي امر الطهارة وكل منهما وجه ولكن من راعى المقام
متقدم على من راعى الوسايل في الحمل فالواو سمي خروج الدم من الحامل فتنف
الولد فانه يتغذي بدم الحقيق فاذا اصف الولد فاض الدم خرج من الرحم الصفة
لا يكون عالما الا في الاسراع من المشهور ان الولد يقوى في الرحم ولذلك كان
من ولد لسبعة اشهر يعيش ومن ولد لثمانية اشهر لا يعيش والله اعلم
ومن ذلك قول الامية الثلاثة بجوز وطئ الحائض لا تصلي ونصو

مع قول احمد تجرم وطئها في الفرج الا ان خاف الغت طئها فيجوز في اصح الروايتين
فالاول فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل الاول من خاف الغت
ايضا فان قر المتخاضة لا يخلو من بعض اقسام دم الحيض فحيث يغتسل في ذلك
الجميع فانتهر **ومن ذلك** قول الامام الشافعي ان من الباقين اقل الحيض ينقض
مع قول الامام مالك انه طهر فالاول مخفف في امر الصلاة والثاني مشددة
امرهما وامر الطهارة حتى لا تنقض الحائض بين يديهما في الصلاة وفي نذرة
منتنة الرخصة فكل منهما وجه من حيث علمها بالاحتياط للصلاة والطهارة
وربما الثاني الاحتياط وحديث فاذا انزلت الحيضة قد عصى الصلاة واذا اذرت
فاغسلت غتك الدم وصلى لشمول اذرت لانقطاعه بعد اقل الحيض انقطاعا
بعد اكثر والعملة في تحريم الصلاة نقططر الدم فاذا انقطع ولم ينقطط فلا
ان تغتسل وتصل كما تفعل عند انقطاعه كغيره اكثر الحيض فنامل **ومن**
ذلك قول الامام ابو حنيفة واحمد اكثر النكاح اربعين يوما مع قول الامام
مالك والشافعي ان الثوب ستنون يوما وقال الليث ابن سعد سيقون
فالاول مشددة في امر الصلاة والثاني في غير ذلك وقول الليث مخفف جدا
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة اذا انقطع
دم النفس قبل بلوغ الغاية جاز وطئها اي بشرطه من غير كراهة مع
قول الامام احمد ليس له وطئها في ذلك الطهر لانه امره اربعين يوما فالاول
مخفف والثاني مشددة ويصح حمل الاول على من كان يخاف الغت والثاني
على من لا يخافه انتهى وقد ذكرنا من الباب تحيض مسائل فحسن يا اخي ما لم
تذكر من مسائل الحيض على ما ذكرناه من رجوعه الى مرتبتي الميزان انتهى

كتاب الصلاة

على المسلم على ان الصلاة المكوبة في اليوم واليلة خمسة وحسين
مشرقة ركعة فوضها الله على كل مسلم بالغ عاقل وعلى كل مسلمة بالغة عاقله
خالصة عن خيض او نفاس . وعلى ان كل من وجبت عليه من المكلفين
ثم تركها حياها الوجوب كفر . وعلى ان الصلاة من اهر ايفس التي لا ينضم
فيها التيات به بنفس ولا مال . وانفقوا على ان لا ذال والاقامة
المصلوات الخمس من وعال . واجمعوا انه اذا انفق اهل بلد على تركه
فوتوا الا انه من عاين الاسلام فلا يجوز تعطيله . وعلى ان التوبة

في اذان الصبح خصه واجمعوا على ان تستغنى في العيدين والكوفتين والاستسقا
 التدايقوله الصلاة جامعة وعلى انه لا يفتد الا اذا ان المسلم العاقل وعلى اذان
 الصبح المميز معتد به وكذا اذا ان المحدث اذا كان حديثه اضعف وانفقوا على ان
 وقت الظهر اذا زالت الشمس وانما لا تصلي قبل الزوال وانفقوا على ان
 خروفت صلاة الصبح طلوع الشمس وانفقوا على ان تلخر الظهر عن وقتها
 وشدة لمواضيل اذا كان يصليها في مسجد الجملة **وهذه** ما وصفت من مسائل الحكم
 والالتفاق **وانما** ما اختلفوا فيه **من ذلك** قول الامامة الثلاثة ان
 فرض الصلاة لا يفسد من المطلق ما دام غفلة فالبال ولو باجرا الصلاة على قلبه
 مع قول الامام ابي حنيفة ان من عاين الموت وعجز عن الاماراسه تسقط عنه الفرض
 فالاول معتد به والثاني مخفف وعليه عمل الناس سلفا وخلفا فلم يلقنا ان احدا
 منهم امر بالمختصر بصلاة **ووجه** قول الامام ابي حنيفة المنقذ ان من حضر
 الموت صار في جملة من قلت مع الله تعالى اعظم من اشتغاله بمواعات الافعال
 لان الافعال والاقوال التي امرنا الشارع بها في الصلاة انما امرنا بها وسيلة
 الى الخضوع لله تعالى والمختصر انما يستره الى الخضوع ويمثل فيها وقصار
 حكمه حكم الوالي المذوب وهذا اسرار لا تستطرق في كتاب فافهم **ومن ذلك**
 قول الامام مالك والشافعي ان من اغشى عليه بمرض او سبب مناج سقط عنه
 فضا ما كان في اغمايه من الصلاة مع قول الامام ابي حنيفة انه لا يحل القضاء
 الا اذا كان لا غما له يوما وليلة فادومها فان عزا على يوم وليلة لم يجز لها
 مع قول الامام احمد ان الاعمال لا يمنع وجوب القضاء حاله فالاول مخفف
 والثاني مفصل والثالث معتد به فوجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 خروج المغمى عليه من التكليف حال اغمايه ووجه الثاني اخذ
 بنوع من الاحتياط مع خفة المسئلة في فضا ما كان يوما وليلة بخلاف ما اراد
 فانه يشق ووجه الثالث الاحتياط الكامل مع امكان القضاء للشد
 الشارح في الاحكام كالصلاة ونهيه عن ان ياتي بالسجد القيامه وصلاة
 ناقصة فكل من مذهب الامامة ووجه الثالث بالاكابر من العلماء والصالحين
 وجوب القضاء لان التخفيف في عدم القضاء انما هو للعوام وقد كان
 الشك في حمة الله تعالى في توجيه عن احسانه هذا في ذلك الجسد ففان
 هل يرد عليه عقله في اوقات الصلوات فقالوا نعم فقال الحمد لله الذي
 لم يجر عليه نسيان ذنوبه في الرتبة انتمى **ومن ذلك** قول

٩٩
 فيهم ما لك رضي الله تعالى عنه ان من ترك الصلاة كسلا لا يجد الجوهرا
 كالحدا لا تفرا بالسنيف ثم تجزي عليه نفقة قتلة احكام المسلمين من
 القتل والصلاة عليه والدفن والارشاد الصحيح من مذهب الامام الشافعي
 قتله بصلاة فقط بشرط اجماع وقت الضرورة وتبين ان قبل القتل
 فان تاب والقتل مع قول الامام ابي حنيفة انه لا يجزى اباخي نصلي ولا
 الامام احمد في اخذ به واية واحسانها اجماعه انه تقبل السنيف بترك
 صلاة واحدة والحنان عن جميع اصحابه انه تقبل الكفر كالمزني ويجزي
 عليه احكام المرتدين فلا تصلي عليهم ولا يؤت ويؤت فيما فالاول فيه شد
 من جهة القتل والثاني مخفف من حيث الحكم وعنده القتل الثالث شد
 ترجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان لا يترك احدا من قبل القبلة
 يثبت غير الكفر المجمع عليه **ووجه** الثاني علم الامام ابي حنيفة بان الحق
 جل جلاله يحب قبا العالم اكثر من اقله مع غناه عن المعاش والمطبع قد
 قال الله تعالى وان تحبوا الدنيا فليتحبها وتوكل على الله ووراء ان
 السيلعوا وود عليه السلام لما اراد ببايت القدس كان كل من يباي
 يندم فقال يا رب اني كلما ببيتك يباي يندم فواضح الله تعالى
 اية ان يتي لا يقوم على يدي من سعت الدما فقال يا رب اني كلما
 سبلك فقال بلى اولم تسوا عبادي انتمى وفي الحديث لان خطي الامام
 العفو حيت الى الله تعالى من ان يخطي العفو فانتى فانه لا ينبغي ان
 تقبل رجلا يقول اني لله الابا موضح من الشارح **واما** وجه الثالث
 فهو عليه الغفر على جناب الحق جل علاه والعلم به راجع الى اجماعه
 الامام لا مطلقا فان لم يفتل اضعف للاسلام والمسلمين قبله كما قتل
 العمل بالخلاف برحمة الله تعالى وقالوا قد فتح في الاسلام فتح اي ففتح
 لا سدينا الامراسك وان راى الامام ترك قتله ارجح لصلته ترجع على
 قتله تركه فانهم **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة ان الكافر اذا صلى الفرض
 او النفل في المسجد جماعة حكم باسلامه مع قول الامام الشافعي رضي الله
 تعالى عنه لا يحكم باسلامه الا ان صلى في دار الحرب واتي فيها بالشهادتين
 ومع قول الامام مالك انه لا يحكم باسلامه الا اذا صلى الا من تحار اقال
 وان صلى في الشفرة ومو حيا على نفسه لم يحكم باسلامه مطلقا سواء صلى
 جماعة ومنفردا في مسجد او غيره في دار الاسلام او غيرها فالاول مخفف

على فواعدا الشرح من التحفيف على الصلوة وقد باع رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنه لا يزيد على صلاتين فقط من الحسن قبلانيه صلى الله عليه وسلم على ذلك وقال يحفظ صوت من صلى الحسن ان شاء الله تعالى ووجه الثاني لأخذ العزيمة ونوايا الحكم بأصله الألة الربك في سلامه زينة كما هو وجه قول الامام مالك فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وقال** قول الامام في حيفه وما لك والامام الشافعي رضي الله تعالى عنه انا لا اذان ولا اقامة سندان للصلوات الحسن والجمعة مع قول الامام احمد انها فرض كفاية على اهل الامصار ومع قول داود وانما واجبان لكن يصح الصلاة مع تركها ومع قول لا ورائي ان نسخ الاذان اعادة الصلاة **والاول** بحفف والثاني الثالث فيما تشدد بهما والاربع مشددة في الاذان والخامس مشددة في الاقامة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المسلمين لا يحتاجون الى تشدد في دعائهم الى الصلاة بل همه كل واحد منهم متوقفة على فعل كل صلاة بدخول وقتها فكان لا اذان الذي هو اعلامه بالوقت اعانني على سبل الاستحباب فقط **وجاء** الثاني ظاهره ونوايه بكني اهل القرية اعلام رجل واحد لو رجل بحسب عموم الصوت او لا صوت لاهل القرية لئلا يتفقد باب النساء الصلاة في اول وقتها وبما دعي الناس الى ان يباد الوقت بجمع **وانبضا** فانه ورا اذا اذن في قرية امين اهلها ذلك من نزول العذاب **وما كان** ذلك فالتشديد فيه مطلوب ولذلك تشدد داود ووجه الله تعالى بقوله بالوجوب **وشدد** غير ما عاده الصلاة في ترك الاذان والاقامة من حيث ان كل منهما اتم باب التمتي للوقوف بين يدي الله تعالى في وجه الضيق وكل الحضور لان الصلاة بينهما احتياج مردودة على صاحبها كما ورد في الاذان اول مراتب استسعا الحضور في محل الجماعة مثلا ولذلك كان لا يحضرون الى المسجد لا بعد قول المودح على الصلاة في على الفلاح **واما** الاقامة فهي ثاني مرتبة التمتي للحضور وقول الله اكبر ثالث مرتبة فمكنا فلتفقد الاحكام **وقال** قول الامام في الثلاثة انه لا تسب النساء الاقامة مع قول الامام الشافعي انها تسب في حيفها الاول محفف والثاني مشددة **وجاء** الاول ان النساء ما حيلن بالاصالة لاقامة شعاع الدين عما ذلك للرجال والنساء ووجه الثاني عموم خطاب الله تعالى لاهل البيت والرجال والنساء واطهار شعاع فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وقال** قول الامام في حيفه انه يؤذن للفوايت ويقوم قول

الامام مالك والشافعي في الحديث انه يؤذن ومع قول الامام احمد انه يؤذن الا ويقوم للمالك وفي رواية عن ابي حنيفة **قال** لا يشد في الاذان والاقامة بينهما الا للوقوف بين يدي الله تعالى والثاني محفف **وجاء** ان الاقامة تسب في الناس الاذان فان الحضور لم كان الجماعة والناس وقصر ولما بقي الاقامة بين يدي الله تعالى ووجه الثالث زيادة التمتي الاذان الاول ولا يصوت الناس لسماع الاذان واجابته يؤذن فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وقال** قول الامام في حيفه ان الاقامة تسب في الاذان مع قول مالك رضي الله عنه انها كطرا في ذلك عند الشافعي واجد لا قوله وقامت الصلاة في وقتها في الاذان مشددة والثاني محفف والثالث في حيفه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجاء** الاول تكرار التكبير وما بعد تحديده الاسلام والامانة ان يخرج المكلف المقتضى عنها كما كان الصحابة رضي الله تعالى عنهم يقولون احبسوا نومة ساعة في هذا في العلو فتراد بانما وهذا خاص من علي قلبه لا اعتما ليا نور الدنيا فان الحضور عليه في المرة الاولى حضر في المرة الثانية نظير ما سبها في تيسيت اذ كان الركوع والسجود انما القصة وعلم من ذلك ان افراد الاقامة خاص بالابرار والعلماء والصلحين الذين يستحضرون بكني الحق وعلا وحمل لم تحديدها بعموم والسلامة بالمرق الواحد **وقال** قول الامام في حيفه في الشافعي مع قول ابي حنيفة انه لا يسب الاذان مشددة والثاني محفف فالاول خاص بالابرار والعلماء والصلحين الخاصين قلوبهم مع الله تعالى فاذا اذن احدهم ابتد بالخير لا يحتاج الى جلب الحضور تحفص صوت والثاني خاص بمن كان عليه مشددا في اودبه الدنيا فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وقال** قول الامام في الثلاثة انه يجوز بالاكراهة للصنع اذ انما احدنا قبل الفجر مع قول احمد ان ذلك مكروه لكن في شهر رمضان خاصة **قال** الاول توافق للوارد في ان الصنع والثاني الخوف من التنبأ على الناس من رمضان الاذان فرما سمع احدا الاذان الثاني فاعفاه اما الاول فاكل وجامع مثلا واحتياط الامام احمد للصوم ان يرضى الاذان فنعوم ما فعل ولسان حاله يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شرع الاذان للصنع لا تكونا مثل المدينة كانوا لا يلهن من علمهم الاذان الاول كما اشار اليه قوله صلى الله عليه وسلم ان لا يؤذن ليلى ياكلوا واشربوا حتى يشعروا اذ ان لم يتكثروا حتى كانوا يترفون صوت كل منهما فبقا على ذلك عبر اهل المدينة اذ كانوا يترفون صوت الاول ويميزون بينه وبين صوت الثاني ولا كان مكررا كما قال **احفف** فرجع الامر في هذه المسائل الى مرتبة الميزان **وقال** قول الامام في الثلاثة ان التنويت لا فان الصنع يندب للمسلمين سنة مع قول احمد انه يكون بعد الفجر وموه الاذان لا يشد في غير الصنع **وقال** الحسن بن صالح تيسب في المشددة وقال النخعي تسب في جميع الصلوات **قال** الاول في المسبلة الاولى مشددة والثاني محفف **والاول** في المسبلة

الثانية مخفف والثاني من نفسه يفرج الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول في المسئلة الاولى
الاتباع ووجه الثاني في خبر السنة المختلف لهما على الاذان المتفق عليه في الذكر من طرقتي اجماع
الاعمار والاطلاع على ذلك. ووجه الاول المسئلة الثانية الاتباع. ووجه الثاني
بما هو الموقوف من ثلثي الضميمة او غيره صلواتها في جماعة في حق اصحاب الائمة الشافعية في الفهار
وجه الثالث ان كل صلاة يحتمل ان يكون ناعما او عارضا على التوفير فيتمه الموقن
بذلك على فضل تقديم الصلاة على التوفير سواء كان المراد بالتوفير من ثلثي التوفير
او توفير القليل او ناعما كما هو الغالب على اهل العقلة. **ومذاهب** اعتدالا لامة
التملكة بادان الحبيب مع قول الامام احمد رضي الله تعالى عنه انه لا يعتد به اذانه في الدعاء
المستأنف فالاول مخفف والثاني مشدد. وكذلك القول في اخذ الاجرة على الاذان
ابو حنيفة واحمد لا يجوز. وقال مالك واكثر الاصحاب ان الشافعي يجوز وكذلك
القول في المودعة اذ انه يصح اذانه عند الثلاثة. وقال بعض اصحاب احمد لا يصح
بالاول في الاذان مخفف والثاني مشدد. ووجه الاول فيها كونه ذكر المودعة ووجه
الثاني فيها كونه داعيا الى حضرة الله تعالى. ولا يلحق بالوافق فيها ان يكون خبائرا
ووجه الاول في المسئلة الثانية كون الاذان من غير الاستلام وذلك واجبا على الامة
ولا يجوز اخذ الاجرة على شيء من الواجبات. ووجه الثاني فيها كونه عملا بترفع مصلحة
على المسلمين وتجنب الخلق الى تعبد مولانا لا وقتا تقاير اخذ الاجرة عليه. وقد روي
الامة الراشدون المودعين ولعلهم يقولون صلى الله عليه وسلم ابا عبد الله مرق
ضريح فيها فصة فكان الصلوات رضي الله تعالى عنهم يرون ان ذلك كان سببا في انه
وجه الاول في مسئلة العن كونه ذلك لا يجوز المعنى الذي شرع له الاذان وهو الاعلام
بوقت الصلاة. ووجه الثاني فيها كونه نطقا بكلمة على غير ما شرقت من عدم
العن قد حل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد. **ومذاهب**
قول مالك والشافعي ان الظهر يجب بزياد الشمس وخوابا أو سماعا الى ان يصير ظل
كل شيء مثله ومنوا اخر وقتها المختار عند تمام قول الامام ابو حنيفة ان الظهر لا
يتعلق الوجوب بها الا بخر وقتها وان الصلاة في اوله تنفع فعلا والفقهاء باسرها على
خلاف ذلك فالاول مشدد من حيث يتعلق الوجوب بها الى اخر وقتها والثاني مخفف
من جهة تعلقه باخر الوقت. ووجه الاول لاخذ بالناهي للصلاة من زوال
الشمس اتماما ما يما. ووجه الثاني ان حقيقة الوجوب لا يظهر الا اذا صار
الوقت قريبا من بخر النسخة فالاول خاص بالاكثر الذي لا يشغل من صلاة
والاخر من ذكر التفتل والثاني خاص بمن له اشغال بنبوة ضرورة من عليه دين

ما حبه

صاحبه في طلبه نصار كسب ابو في ذلك الذين فانهم **ومذاهب** قول
الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ان اول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله
تبدل ظل الاستواء مع قول مالك ان اخر وقت الظهر من اول وقت العصر
على سبيل الاشتراك. وقال اصحاب الامام ابو حنيفة اول وقت العصر اذ
صار ظل كل شيء مثله واخر وقتها غروب الشمس فالاول مشدد من حيث هو خطا
للمكلف بالفعل اول الوقت. والثاني فيه تشديد من حيث توجه الخطاب على
المكلف في الوقت المشترك وان كان فيه مخفف من حيث يجوز تأخير الظهر
الى ذلك الوقت. والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الثاني
شد لا اهتمام بامر الصلاة اول وقتها متوخا من علاقة له بنبوة من العباد
والزهاد والاول خاص من هو ذو ذنوب في الاهتمام. ووجه الثالث اعتباره
العذر من اول الوقت واجبه الى ان يباهب عبادة الشمس للسمو كما فان الجحلي
الاهلي يشدد اول الوقت واجبه وباجل في الحقة تعبد ذلك باسناد الحجاب على
العباد كاسباب في مسطحة في الكلام على حكمة القراءة في السجود المبركة باب
صفة الصلاة ان شاء الله تعالى. **ومذاهب** قول مالك والشافعي في الجديد
ان الوقت للمغرب هو غروب الشمس لا توتر عنه في الاختيار عند مالك في الجواز
عند الشافعي مع قول الامام ابو حنيفة واخذان لها وقتين احدهما كقول مالك
والشافعي في الجديد والثاني ان وقتها الى ان تغيب الشمس وهو الغد في الامام
الشافعي رضي الله تعالى عنه. والمتفق هو الخبر الذي يكون تعبد الغروب فالاول
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان. والاول خاص من يخاف وقت
الوقت لا اشتغاله بالعشا او غيره. والثاني خاص من لا يخاف فوف الوقت
نحو صلاة اول الوقت زيادة في الفضل لا سيما ان كان مراعاة الصلاة اول
من بين الله تعالى وكذلك القول في وقت العشا فانه يدخل اذا غاب الشفق
عند مالك والشافعي واخذ. وينبغي ان يفهم قول ان العشا لا توتر عن ثلث
الليل في قولها لا توتر عن الله نصفه. فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث
فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان. والاول خاص بالضعف الذي لا يقدروا
على تحمل الجحلي لا اله فان المنصب الاله لا ينبغي له اذا دخل الثلث الاخر
غالبيا في بعض المواقف ينصب من اول النصف الثاني واذا وقع الجحلي
حرف الفيل الذي كان للصلي بعد في النصف الاول كما يعرف ذلك كل من كشف
الله تعالى حجاب حتى صار كاللاعبة بدليل قول الحق تعالى من سألني عني فليقل

أهل من مثلي فانا فينا إلى انما ورتلوا لاخته التجلي الألف الحق تعالى عبادة مبداء
السؤال فاقم **ذلك** قول الآية الثلاثان المختار في وقت صلاة الضحى ان
ان يكون وقت الغلظين دون الاضمار مع قول في حقيقته ان وقتها المختار هو الجمع
بين الغلظين والاضمار فانه ذلك فالاضمار اول من الغلظين لافي المردفة
فان الغلظين اولي وقهر واهل للاضمار وانما الاعتناء بحال المصلين فان
شق عليهم الغلظين فان الاضمار افضل فاذا اخبروا كان الغلظين افضل
فالاول مشكوك والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف لما فيه من التفضل
فجميع الامور مرتبة الميزان **ووجه** الاول هو حق فقول الله والنوحيه الحاصل
للمصلين من تجلي رتبهم في الدنيا الاخر من الكلي وهو خاص بالضعفاء
الثاني وجوب امتداد النية والعزم في مناجات الله تعالى في صلاة الضحى وهو
خاص بالاقرباء الذين هم على صلاتهم ذابون فاعلم ذلك فانه تبيين **ذلك**
الاتفاق على انما جبر الظاهر عن اول الوقت في وقت الحرف افضل اذ كان فضلهما
في مسجد الجماعة مطلقا الا عندنا بالاحتياج بالشافعي فانهم شرطوا في ذلك البلد
الحازر فعلى **المستند** بشرط ان يعصده من بعد فالاول مخفف والثاني قبيح
تشد يد **وجه** الاول هو عزم المصلي في الحزم من حال الاقبال على مناجات
الله تعالى ولذلك فهو التقاضي ان يعرض في سبوح خلقه فيه **وجه**
الثاني هو اذ ان الوقوف بين يدي الله تعالى مع الصفوف الاول يعطى
الحبا بالحق تعالى فان اجزاء امر الله لا بعد عكسه الخواص ولعلك اخشى الجلال
ايها عكسه السلام بالفاصل المعبر عنها في رداية بالعدو ورجوع امر الله
تعالى بالاختنان فقالوا له هلا صيرت حتى تجد الموتى فقال باجرام
الله تعالى **ذلك** قول الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنهما ان الصلاة
الوسطى هي العصر مع قول مالك والشافعي انها الفجر فالاول مستند والثاني
مخفف لان التجلي الالهي وقت العصر لا يطقه الا كبار الاوليا خلاف
التجلي وقت صلاة الضحى ولتقل التجلي في العصر لمراتبه من رتبة الجبر
وجه وسفقهها بخلاف الضحى فانه اثر تجلي اللطف والحنان في الدنيا كالب
ذلك رباب القلوب فجميع الامور مرتبة الميزان **وقاب** معرفة
الصلاة الوسطى ان يزيد عند في الاخذ في الحضور والخشوع اكثر من غيرها
وكان مستند على الخواص رضي الله تعالى عنه بقول الصلاة الوسطى تارة تكون الضحى
وتارة تكون العصر **ذلك** لا يظهر الاستاندة وبما في ذكرناه نفيه المنايا

باب **صفة الصلاة**
اجمع الامة رضي الله تعالى عنهم على ان الصلاة لا يصح الا مع العزم بدخول الوقت وعلى
ان الصلاة كانا داخلتهما وعلى ان النية فرض وعلى ان جسد الاحرام والعناء
مع الفدق والقرأة والركوع والسجود والجلوس في التشهد الاخير ورفع
اليدين عند الاحرام سنة بالاجماع **واجبوا** على ان ستر العورة عن العيون
وانه شرط في صحة الصلاة **واجب** على ان يطمأن في نوب المصلي
وبينه ومكانه واحته **وكذلك** اجمعوا على ان الطمأن عن الحدث شرط في صحة
الصلاة فلو صلى جنب يقوم فصلاة بالجلد بلا حراك سواء كان عالما بخبر
وقت دخوله فيها او ناسيا **وكذلك** اجمعوا على ان استقبالا القبلة
شرط في صحة الصلاة الا من عذرته في وقت الخوف في الحرب وفي النقل لشد
سفره او على الرحلة للضرورة مع كونه مأمورا بالاستقبال حال التوجه
وفي تكثير الاحرام ان كان المصلي يحسن الكعبة توجه الى مكة عنهما وان
كان قريبا منها بالتبين **وان** كل غايضا لا جهادا ولا حنرا والتقليل لاهله
هنا ما وجدته من مسائل الاجماع التي لا يصح دخولها في مرتبة الميزان **واما**
ما اختلفوا فيه **ذلك** ستر العورة **قال** ابو حنيفة والشافعي
واجبانه شرط في صحة الصلاة **واختلف** اصحاب مالك في ذلك فقال بعضهم
انه من شرائط مع الفدق والذكر حتى لو تعدى صلى مكشوف العورة مع العذر
على الشتر كانت صلاته باطالة **وقال** بعضهم من شرط واجب في نفسه الا انه لم
من شرط صحة الصلاة **فان** صلى مكشوف العورة غلظا عصى وسقط عنه الفرض
والحتمار عند ما خروا اصحابه الله لا يصح الصلاة مع كشف العورة بحال فالاول
مستند مع ما خروا اصحاب مالك ومقابلته شدة يرضه وحقبة من وجه
لما فيه من التفضيل فجميع الامور مرتبة الميزان **وجه** الاول ان كشف العورة
في الصلاة بين يدي الله تعالى سواد لا يصح لصاحبه دخول حصر الله
تعالى ابداه من لم يدخل حصر الصلاة فكان كمن جوف من الصلاة له فهو ممن
ترك لغة من لغضائه بلا غسل او لم صلى وعلى يديه حاشية لا يغني عنها ووجه
الثاني انه لا يحج عن الله تعالى شيء ينقض الامر فلا فرق عند صاحب هذا
القول بين صلاة من عليه ثوب ولا بين صلاة العربان وانما ستر العورة
كل لا يقدح في صحتها وان عصى بتركه وهذا من المواضع التي يقع الشارع فيها
العرف وقد قال الله تعالى يا بني اقم وجهك للدين كله من وجهه الزينة مفسر

بالتباعد الشايع للمعونة **ومعنى** سيد عليا الخواص رضي الله تعالى عنه يقول
سنان حال من وقف بين يدي الله تعالى يقول **لاهل الحصر** على وجه التحدث
بالسعة انظروا الى ما انعم الله تعالى من الباب المنبسط مع الي لا استحق مثل ذلك
وانظروا الى اذنه فعلا في الدخول بنية ومناجاة له بكلامه معونة لا استحق
شيئا من ذلك بخلاف من وقف بباب دوسة فانه حاله يشعور براحة من كفران
المعونة انتهى **ومعنى** انهم يقولون انهم انما هم في الصلاة كالخوارج
اخذوا الاخرى طفقوا في تلك الانوثة لادانة الاصل وعدم
الميل اليه فان هذه العلة في تلك الانوثة لادانة الاصل تنفص عما اذا
كانت الامة حيلة ترجع على الحق في الحشر والوضاء **واما** وجه من قال انها
تستمر كالرجل في نوحا على جماعة من السلف الصالح الذين جعلوا العلم
في وجوب الاستمرار في النفس والمظهر اليه غلبا الا لا يستمر
عادة الا بعض افراد من الناس والباقي يتغير طلبة منهم انتهى **ومعنى**
انهم يقولون انما كانت طلبة تكشف وجهها وكفها في الصلاة فمما لبا
زياته المقطع لله تعالى عند العارفين ليقول احد من ان هذا في حصر الله
تعالى وحفظه فلا يجوز لاحد ان يطرح سجن اليها بوجه من الوجوه كولد
المنوع في حجر المنوع وهذا هو السر في كشف وجهها انهم في الاحرام وانها
في حصر الله تعالى الخاصة فكان حكم كشف وجهها حكم الحية التي يضبط
بها الطير في الفم من حفظ الله تعالى عظم تلك الحصر ولم ينظر الى
وجه المحرم ولا المصلحة او ما مع الله تعالى التي هي في حصره ومن اعتقده
الله تعالى غفل عن ذلك فنظروا في المفت من الله تعالى ومن هذا
امر العلماء رضي الله تعالى عنهم بوضع النقاب المتجاف على وجهها حال الحر
منسبك خوفا على العوام من المفت اذا انظروا الى وجهه من هي حصره الله
تعالى بغير اذن منه **ومعنى** انهم يقولون ان العارفا انظروا الى شيء امره
الشائع به على خلاف العادة فالاول ما ينظر وجهه ويطلبها من الله
تعالى انتهى وهذا النبي ذكوه من حيلة الحكمة في ذلك فناما فيه فانه
تعيّن **ومعنى** قول الامام في حقيقة واحد انه يجوز تقديم الشبهة
على التكبير وثمان يبيّن مع قول مالك والشافعي بوجوب مقدار ثلثي الشبهة
انها لا تجري قبله ولا بعده **ومعنى** قول القفال املة الشافعية وما كان
النية انما التكبير فانعقدت الصلاة **ومعنى** قول الامام النووي رحمه

الله تعالى انه تكفي المقارنة العرفية على المختار بحيث لا يعد غافلا عن الضل
فقد ابا لاولين في مسامحة من ذلك من حذبا لامة فالاول بخففة الثاني منشد
وما بعد فيه تحقيقا ورجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول عدم وجود دليل
عن الشائع بوجوب مقارنته النية للتكبير فان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان لا يسمع الناس الا التكبير فلا بد من كمال كانت النية تغدوا وتلتوا
تقارن **وجه** الاول عدم وجود دليل عن الشائع بوجوب مقارنته النية
للتكبير فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يسمع الناس الا التكبير
وجه الثاني ان التكبير من اول اركان الصلاة الظاهرة ولا يكون الركن الا بعد
وجودها فتستحق المصلي افعالا الصلاة واقوالها في نفسه حال التكبير ووجه
تلازم القفال والنوي التخييف على العوام **وايضاح** ذلك ان من علمت
وخائفة على جسمانية شمسها عليه استحضار المنوى في النية دفعة واحدة
الطاقة الارواح بخلاف من علمت جسمانية على روحانية فانه لا يكاد
تتفعل الامور الاشياء تعدي شيئا كثافة مجابهة **فالاول** اخافه الا بالار والنا
خاص بالعوام لكن لا يجزي ان من علمت روحانية على جسمانية فهو المصلي حقيقة
يدخله حصر الله تعالى التي لا تقهر الصلاة الا فيها بخلاف من كان بالعلم
فانه فصل صوره لا حقيقة فاعلم ذلك فانه نفيس **ومعنى** اتفاق الامة
على كبرهم الاحرار وقروا انما لانح اللفظ مع ما حكي عن الدهري ان الصلاة
تتفقد بحجوة النية من غير لفظ بالتكبير فالاول اشد في الثاني مخففة ورجع الامر
الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان التكبير الحق حيل وعلا وان كان من جملة الى القلب
ثم هو مطلوب الاضمارا اقامة لشعائر كبريا الحق تعالى في هذا العالم وتذكيرا
للناس بالتكبر وارادهم عن كل عظمة تجلت لهم ويقولون الله أكبر على كل ذر وأعطته
تجلت لقلوبنا وهذا خاص بالاجرام في الاول والاعمال بخلاف الاضمار فانه وما
تجلت لهم عظمة الله تعالى فاحترسهم فلم تستبط احد منهم المطلق وايضا
فان كبريا الحق تعالى لا يطلب من العبد اطلاقها الا في عالم الحجاب وما في عالمه
الشمود في ذلك مشهود جميع اهل الحصر ولا يحتاج الى اقامة شعائر فيها
لقيام مشهود الكبريا في قلوب الكل فانه فان **ومعنى** قول
المصلي لله أكبر مع قولهم كل شيء خطي يا الله فانه غير ذلك فلو كانت
ذلك الحكمة في ذلك كون المصلي يستحضر عظمة الله تعالى وانه تعالى أكبر من جميعه
ما حصر في لسان والقلب من صفات العظمة لكن من رحمة الله تعالى بالعباد

كونه امرهم ان يجابوا لما يحل لهم فيقول اياك مستعين بالكاف وصلى الله
نفسه عين ما يحل له فافهم فاعلم ان خلاص العبد ان يجابها من كل ما
يحظرها لئلا يكون عليه الاكابر من الاولين **ومر ذلك** قول الامام في حقيقته انه لا يفتن
لفظ الله اكبر بل يتعدى الصلاة بكل لفظ ينفي النقص والحق كلفظ الجلال
حتى لو قال الله ولو نزل عليه ان تعقد الصلاة مع قول الشافعي انها لا تنقض ذلك
وتعقد بقوله الله اكبر ومع قول الامام مالك واحدا منها لا تنقضه لا بقوله الله
اكبر فقط فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد **ومر ذلك** قول الامام في
مرتبتي الميزان وجوب هذه الاقوال الظاهرة **ومر ذلك** قول مالك والشافعي
واحد رضي الله تعالى عنهما انه اذا كان بحسن العزيمة وكبر سبورها لم تنقض صلاته ولا
ابو حنيفة يفتن بذلك فالاول مشدد والثاني مخفف **ومر ذلك** قول الامام في مرتبتي الميزان
وجه الثاني كون الحق تعالى عالما بجميع اللغات والافرق بين اللغة العربية والابن عربيها
وجه الاول الحقيقة ما خرج عن الشاع من لفظ التكثير بالعربية فهو اولى **ومر ذلك**
قول مالك والشافعي واحدا مستجاب ورفع اليدين في تكبيرات الركوع والرفع منه
مع قول ابو حنيفة بانه ليس بشيء **فالاول** مشدد والثاني مخفف **ومر ذلك** قول
الميزان وكذلك القول في جحد الرفع فان ابو حنيفة يجعله الى ان يجاذب دينه وملك
والشافعي رضي الله تعالى عنه في استمر روايته الى جحد من كنيته فالاول مشدد والثاني
فيه تشديد **وجه الاول** في المسئلة الاولى رفع اليدين بالصلاة كالحقيقة عند
القدوم على الملك وعند مفارقة حضرته فالمصلي كالقادر على الملك
في حال ركوعه وكالمودع لحضرته في حال الرفع الى القيام في الاعتدال فكان لسان
حال من رفع يديه للاعتدال يقول يارب ما ادبرت عن حضرتك من ملأ فاعاقلك
امثالا لامرك **وكذلك** القول في الرفع من السجدة الاولى واما عدم مشروعية
الرفع عنها لا يقال من الاعتدال الى الهوي السجود قلان الهوي المذكور فانية
المضوع لله عز وجل وفي ضمنه غاية العظم لله عز وجل فاعني عن رفع اليدين
وجه الثاني فيها ان القدوم حقيقة اما هو عند تكبيرة الاحرام فقط حيث
كبر حضر قلبه مع الله تعالى الى اخر صلاته من غير مفارقة لذلك الحضر
فلا يحتاج الى رفع هذه الاكابر والاول خاص بالعوام الذين يقع منه الخرج
من حضر الله تعالى الخاصة بعد تكبيرة الاحرام فافهم وجه الاول
في جحد الرفع ان الراس محل كبره القصد برفع يديه بالتكثير اشارة الى ان كبريا
الحق فوق ما يتفكره الصنف من كبره الحق تعالى جل وعلا كما هو الامر

عليه

عليه في نفسه ووجه الثاني في خلاف الناس في الهيبة التي كان صلى الله
عليه وسلم يتعلمها في كل واحد ما رأى وكل حال منها نغطي المغضود من
الهيبة **ومر ذلك** قول الامامة الثلاثة ان من عجز عن القعود في الصلاة صلى
مضطجعا على جنبه الايمن مستقبل القبلة فان لم يستطع استلقى على
طهره وصيقبل رجليه حتى يكونا ماق في الركوع والسجود الى القبلة
فان لم يستطع ان يؤتي برأيه في الركوع والسجود فاقم بظهره مع قول
ابي حنيفة انه اذا عجز عن الاجابة بالراس سقط عنه فرض الصلاة فالاول
مشدد وسع الشارح في نحو حديث اذا امرتكم بامر فانتم منه ما استطعتم والثاني
مخفف ووجهه ان شعار الصلاة لا ينظر الا بالقيام والقعود واما
الاجابة بالطرف فلا يقوم به شعار الصلاة لاسيما المختصر وليريلقنا عن
احد من اسلف انه امر المختصر العاجز عن الاجابة بالراس بالصلاة انما ذلك
داجع الى غفر العبد مع ربه كما مر **ومر ذلك** قول الامامة رضي الله تعالى عنهم
القيام في الفريضة على المصلي في سفيته ما لم يحسن الفرق او ذورنا المراسع
قول ابو حنيفة ليجب القيام في السفيته فالاول مشدد والثاني مخفف **ومر ذلك**
الامر الى مرتبتي الميزان وجه الاول من الاهتمام بالامر الله تعالى بالوقوف بين
يديه ومنو خاص بالاكابر الذين لا يستعملون مراعات الوقوف ولا خوف السقوط
عن حضورهم فلو عجزوا مع الله تعالى وجه الثاني خوف التنويع لمراعات الوقوف
وعند السقوط المذهب المختص الذي هو شرع في صحة الصلاة ومنو خاص
بالصغار فاذا صلى احدهم جالساً قد ركب على الخشوع وعلى الحضور فكان القعود
اكمل حقة لعدم حضور قلبه مع الله تعالى اذا قام فاقام **ومر ذلك**
انفاق الامامة على استجاب وضع اليدين على الشمال في القيام وما قام
مقامه مع قول مالك في اشهر روايته انه يرسل يديه عارضا ليرفع قول
الامام في انه يجهر فالاول مشدد والثاني مخفف وان تفاوتت
التخفيف **وجه الاول** ان ذلك منون موقف الصديقين في سجدتين
خاص بالاكابر من الاولين والعلماء بخلاف الصغار فان الاولى لهم ارضا اليدين كما
قاله مالك رحمه الله تعالى وايضا ذلك ان وضع اليدين على اليسار يحتاج
في مراعاة الى صرف الذهن اليه فيخرج ذلك كمال الاقبال على مناجاة الله تعالى
التي هي روح الصلاة وحقيقته بخلاف ارضا يديه مما يجنبه من اختلاف
يحل وضع اليدين فقال ابو حنيفة تحت الشرة وقال مالك والشافعي تحت

تقدم فوق سرته وعن احد رجليه اثبات شرفه كما شهدته ابي حنيفة واختارها الحرق
ووجهه الاول خفة كونهما تحت السرة على المصلي بخلاف وضعية تحت الصدرة
فانه يحتاج في مراعاتها لتقليل اليدين وتباعد لهما اذا طأ الى الوقوف فجمع الامر
الى مرتبة الميزان فلهذا كان استحباب وضع اليدين تحت الصدرة كما صارت
بالاكثر الذين يقدرون على مراعاة شئين معا في آن واحد دون الاصاغر **ومش**
يدين عليهما الجوارح رضي الله تعالى عنه يقول نعم قول من قال بعد استحباب
وضع اليدين تحت الصدرة مع وضوء ذلك من فعل الشارع كون مراعاة المصلي
قوامها تحت الصدرة يشغله عما عداها مما عاتى هبة من الهيات من عرف من نفسه
بغير عن مراعات كون يديه تحت صدره في الصلاة لا مع العقلة من كمال الاقبال
على الله تعالى فارسله بديه بجنيبه او بديه صريح الشافعي في الاصل فقال وان رسلنا
لم يثبت بها فلا بأس ومن عرف من نفسه العدة على الجمع بين الشئين معا في
ان واحد كان وضع يديه تحت صدره او في ذلك حصل الجمع بين قول الامة
رضي الله عنهم انتهى **ومر** **وقال** الامة الثلاثة باستحباب دعاء الافساح بعد
التكبير وقبل القراءة مع قول مملك بعد استحبابه بل يكبر ويفتح القراءة فالاول
شذوذ الثاني محقق فجمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول كونه لا يستلزم
كالاستينافان في الدخول على الملوك ووجه الثاني تنزيه الحق تعالى عن التجبر
حتى نسبنا ذن عليه فصاحب القول الاول يقول ان الشارع تبع في ذلك العرف
وصاحب القول الثاني يمنع ذلك خوف التجبر **ذلك** قول ابي حنيفة بالتسوية
اول ركعة من الصلاة فقط مع قول الشافعي انه تسوية لكل ركعة ومع قول
مالك انه لا يسقو في الفريضة ومع قول النخعي وابن تيمية ان يحمل التسوية بما هو
بعد القراءة فالاول محقق والثاني مشدود والثالث فيه محقق وكذلك
الراجح فجمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول حمل المصلي على الحال على ان من
شدت عزيمته بعبادة الميسر عن حصر الصلاة فاذا استغاد منه اول ركعة
ذهب ولم يزد من الية في تلك الصلاة ووجه الثاني حال عالت الناه من عدم
قوة العزم في طرد الميسر لذلك كان عاودة المرة بعد المرة فاحتاج هذا المصلي
الى تجديد الاستغادة لطردة عن حضرته ووجه الثالث حمل المصلي على تدن
العزيمة القيام الى الفريضة وشدت اقباله على الله تعالى وذلك امر بخوف الميسر
كاجرة بخلاف التواقل فان الية فيها ناقصة والمكف فيها مخير بين الفعل
والترك فلذلك كان الميسر يحضر فيها لبوسه بالانجاب منه لا بد منها

بنك على من لم يفعل كغلبه فاحتاج الى طردة ووجه الرابع حمل قوله تعالى
فاذا قرأت القرآن على القرآن على الفراغ منه وذلك لان الميسر يحضر قراءة القرآن لانه
مشتق من القراءة التي هي الجمع فاذا حضر كما ذكرنا احتاج القاري الى طردة
بالاستغادة وهذه نكبة استنبطناها من لفظ القرآن ولو انه تعالى
قال فاذا قرأت القرآن لم يجز القاري الى استغادة وان كان القرآن قرأنا
فانظر فاعلم ان الاستغادة في اول الركعة الاولى فقط خاصة بالاكابر
الذين اذا استغادوا احدهم من الشيطان مرة واحدة فومنه فلا يعود يقرب
منه حتى يخرج من الصلاة والاستغادة في كل ركعة خاصة بالاصاغر الضعفاء
العموم الذين لا يقدر احد منهم على طرد الشيطان من اول الصلاة الى اخرها بالاكابر
الواحدة فلذلك امر الامة رضي الله تعالى عنهم بالاستغادة في كل ركعة
لمعاودة السجدة كما ناله المرة بعد المرة ولان قرائته في كل ركعة تجلبها ركوعه
بين القراءة الاخرى فكأنها قراءة تجديد تطلب طول من قول الله تعالى
فاذا قرأت القرآن فاستغذ بالله وكان في ذلك عمل بالاحتياط فان قلت
فما الحكمة في الامر بالاستغادة من الميسر باسم الله تعالى دون غيره من
الاسماء الالهية مثل ذلك الحكمة فالجواب ان الحكمة فليكون لا سمر
الله اسما طامعا لحقائق الاسماء كلها والميسر عالم بحضرات الاسماء فلو انه تعالى امر
العبد بالاستغادة بالرحيم او المستقر مثلا لاتي اليه الميسر وسوس له من حضرته
الاسم الواسع او المجيد مثلا فلذلك سجد الله تعالى على الميسر جميع طرق الاسماء
الالهية التي يدخل منها الميسر الى قلب العبد بالاسم الجامع فان قيل
ان ذكر الميسر في تلك الحصة قد يفتني بربه حصره الله تعالى به فليجوز
انما امرنا الحق تعالى بذكر الميسر اللعين في تلك الحصة فمبالغة في الشفقة
عليه من وسوسته التي يخرجنا عن شهودنا الحق تعالى ولو لاهذه المشقة
لما كانا امرنا هذا اللعين في حصره المصلي من باب دفع الاستغادة لاض
فان قيل كيف امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاستغادة من الميسر
وهو معصوم من العلم بوسوسته لانه حصون كما اشار الى ذلك قوله تعالى
وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي الا اذا انشئنا الى الشيطان فجاءه
الاية فكل من معصوم من علم بوسوسته لانه وسوسته ويصح ان يكون ذلك
من باب المنع لانه ايضا سوا الكاثر او اصاغر لعدم عصمتهم ولذلك
اتفق الامة على استحباب الاستغادة دون كونها مرة او اكثر من مرة احتيا

لنفسه فرضي الله تعالى عن الامامة ما كان اشرفهم على من هذه الامة استبرأ من
سند علي الخواص رضي الله تعالى عنه **يقول** **وجه** من ذلك
من الامامة ان المصلي يستعيد مرة واحدة في الركعة الاولى احسان الطن فيه وانه
من بعد عزيمته يفر منه الشيطان من اول مرة فلا يعوذ اليه ولو ان المصلي قال
لذلك الامام ان ليس بجواد في المرة بعد المرة بالامانة بالاستعادة منه في كل
ركعة لانه اكثر احتياطا وهذا هو وجه من قال من الامامة انه يستعيد في كل ركعة
وليس هو سوطي في حق ذلك المصلي فافهم وتأمل في هذا المحل فانك لا تكاد
تجد في كتاب وبه حصل الجمع بين قول الامامة واستغنى الطالب عن تصحيح
الغير امامه والله تعالى اعلم **ومر ذلك** قول الشافعي واخذ رضي الله تعالى
عنهما بحب القراءة في كل ركعة من الصلوات الخمس مع قول الامام ابي حنيفة انها
لا تجزئ الا في الاولتين فقط ومع قول مالك في الحديث روايته انه ان ترك القراءة
في ركعة واحدة في صلاة سمع للمسلمين اجزائة صلاة الا الضم فانما تركت
القراءة في احدى ركعتيها اشتانف الصلاة فالاول تشهد والى الثاني فيه
تحفيف والثالث فيه تشديد فجمع الامراء الى من بنى الميزان ووجه الاول
الاتباع والاحتياط وهو خاص باهل التفرقة في صلاتهم فيقرأ في كل ركعة
ليجتمع قلبه على الله تعالى الذي هو صاحب الكلام اذ القرآن مشتق من التقر
الذي هو الجمع كأمرو ولا يرد قراءة الشافعي في كل ركعة فان ذلك تشريع لامنة لانه
راى من اجتمع قلبه على الله عز وجل بقراءة او غيرها ووجه الثاني ان من
اجتمع قلبه في ركعتين مدة ذلك الاجتماع الى اخر صلاة فانه يحتاج الى
قراءة مجمعة ووجه الثالث وجود القراءة في معظم الصلاة اذ كانت
رباعية او ثلاثية وكان الباقي كالسنة بحسب سجود السهو والله سبحانه
اعلم **ومر ذلك** قول الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه بعد وجوب
القراءة على الملقوم سوا اجتهاد امر بل لا تسن له القراءة خلف الامام
كما لو كان مالك مالك واخذ انه لا يجزئ القراءة سوا استماع قراءة الامام
او لم يسمع واستحب اخذ القراءة بما يستر به الامام جوار وفي الجهرية في ارجح
القولين وقال الاصم والحسن في صلح القراءة سنة فالاول والثاني والاربع
في كل منهما تحفيف واما الثالث فتشدد فجمع الامر الى من بنى الميزان ووجه
الاول والثاني والاربع ما روي من قوله صلى الله عليه وسلم من كان له امام
فقرأه الامام له قراءة انتهى وذلك ان مراد المتابع من القراءة جمع قلت

لمصلي شهود ربه وذلك حاصل بقراءة الامام حنبا من حيث اللفظ ومعنى قوله
من حيث الشراي ان الباطن من الامام اليه ووجه استحباب اخذ القراءة فيما خلفه الامام
دون الجهرية قوله تعالى واذ قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا الآية تخرج القراءة
الجهرية فانه لا يسمع السماع فيها ولا الانصات وكانت القراءة خلف الامام فيها وفي
واما وجه من كره القراءة خلف الامام فهو من حيث انفصاله فيها عن امامه بالقلب
كالكيفية الاصغر والافلاك لا كالكبر من سطون به ولو لم يسمعوا قرأته كأمرو واما وجه من
اوجب القراءة على المأمور فانه واحد الا حوط من حيث انه لا يجمع قلبه المصلي على الله
تعالى على وجه الكمال الا قرأته فهو موحاض باصاغر من مثل الفرق واما وجه
من قال ان القراءة مستترة فهو من حيث ان الامام بقراءة للندب وصاحب هذا القول
يقول في نحو حديث الاضلاة الالفاحة الكتاب اي كاملة بطريق الاضلاة لمار المسجد
الاف المسجد **ومر ذلك** قول مالك والشافعي واحد في اشهر الروايات عنه انه
يستحب القراءة بالالفاحة في كل صلاة وانه لا تجزئ القراءة بغير ما مع قول ابي حنيفة
انه لا تسعين القراءة بها في الاول من سورة خاص بالاكثر والثاني بحفف خاص بالاكثر
ويصح ان يكون الامر بالانكس ان من حيث ان الاكثر يجتمعون بالهدى على الله
بأي شيء من القرآن بخلاف الاصاغر اذ القر في اللغة هو الجمع يقال قرأوا
في الخوض اذ اجتمع وانصاح ذلك ان من قال تسعين الفاحة لا تجزئ قراءة غيرها
قد دأب طاهرا الاحاديث التي كانت تبلغ حد التواتر مع ما يند ذلك بعمل السلف
والخلف واما قلنا انها خاصة بالاصاغر لانها جامعة لجميع احكام القرآن من حيث
النواب ولم يجمع احكامه ولذلك سميت ام القرآن ولو اعطوه لعل على وجوب
وتعيينها حديث مسلم مرفوعا يقول الله تعالى عز وجل فتمت الصلاة نبي من
عندي تصعبت ولعدي ما سال يقول الحمد لله رب العالمين يقول الله
تعالى حمدني عبيداي فانه تعالى فيسر الصلاة بالقراءة وجعلها اجرامها واما
وجه من قال لا تسعين الفاحة بل تجزئ اي شيء قراءة المصلي من القرآن فهو ان القرآن
كله من حيث هو يرجع الى صفات الحق تعالى بل طرما متساوية فلا تباين
مرحمة افضل من غضبه ولا عكسهما من حيث الصفات القائمة بالذات واما
النفاضل في ذلك راجع الى ما يتعلق بالخلق من حيث المعنى والعذاب وقد
اجمع القوم رضي الله تعالى عنهم على انه لا تفاضل في الاسماء الالهية وفي حقيقتها
الصفات كل شيء جمع قلب العبد على الله صحت به الصلاة ولو اسما من
اسما به كما اشار اليه طاهر قوله تعالى واذ قرأتم ربه فصلي فان قيل قد

قد مر في فضل بعض الامامات والسور على بعض ما وجه ذلك والجواب وجهه ان
التفصيل في ذلك ما ارجع الى القراءة التي هي مخلوقة لا الى المقروء الذي هو قد مر
في غير ما اذ قال الشارع لنا فلو ان في الركوع والسجود الذكر الفلاني فان قولنا ذلك
الذكر افضل من قراءة القرآن بل في الركوع والسجود في الركوع وذلك من
حيث ان القاري ياتي عن الحق تعالى في تلاوة كلامه والمناسبت له العز الذي
توحيه صفة القيام لا الذل الذي هو محل الركوع كما قاله الشيخ ابن تيمية رحمه الله
فمن لم يجمع ما ذكرناه ان كل من اعطاه الله تعالى التقدير على استخراج
احكام القرآن فلهما من الفاتحة من ابرار الاولين تعين عليه القراءة بالفتحة في
كل ركعة ومن لا فلا والحديث الوارد في فضلها بالخصوص ممول على الكمال
عند صاحب هذا القول كما في نظائر من يحفوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة
لجار المسجد الا في المسجده فانه مثل حديث لا صلاة الا بفتح الحاء على حد
سواك امر وقد سمعت سدي عليا الحواص رحمه الله تعالى يقول وقد كف
الله الاكابر على الاطلاع على جميع معاني القرآن الطاهر في كل ركعة فواو ذلك
كله يحصل لهم من قراءة الفاتحة فلو موافقها ولو يكلف الاصغر بذلك
لجزم عن مثل ذلك وكلام الامم الثلاثة خاصا بالابرار الاولين وكلام الامم
التي هي خلفه خاصا بالعوام ووجه كون تعين الفاتحة في صلاة العوام حتميا
عند من تكلفهم فهم معاني القرآن منها كما ان قراءة غير الفاتحة قد تكون
تشد نبي على الحواص انهم من حيث تكلفهم جمع القلب على الله تعالى
بذلك فانه لتبين امر القرآن كالفاتحة والثالث فيه التفرقة التي **ومر ذلك**
قول الامام ابي حنيفة ومالك والشافعية في السبيلة لسبب من الفاتحة فلا يجمع
قول الامام الشافعي واخذها منها ففتح وكذلك القول في الجهر بها فان ذهب
الشافعي الجهر فيها فذهب الامام ابي حنيفة والامام مالك وكذلك الامام احمد
وقال مالك سبخت تركها والاقتناع بالحمد لله رب العالمين قال
ابن ابي شيبة في الخبر وقال في الخبر ما يندعه فراجع الامر في المسيلين الى
توسيع الميزان ووجه الاول في السبيلة الاول والثاني الاستيعاب وقد مر انه
صلى الله عليه وسلم كان يقرأ ما مع الفاتحة تارة ويتركها اخرى فاخذ كل
محدث بما بلغه من اخذ في الحالين في ذلك فشرع للاكابر والاصغر من اجل
الكشف والحجاب فمن رفع حجاب خسر في الصلاة كان شاهدا للحق تعالى
قلبه فلا يناسبه ذكر الاسم الذي هو سعادته بل الحجاب ومن لم يكشف حجاب

فالمناصب له ذكر الاسم الشريف لتبديده صاحبنا الاسم كما ورد في بعض المواضع
الروائية اذ امر من قرأ اسمي فاخذنا من هذا ان من رآه نكبه لا يوم يذكر اسمه
ومن هذا الخبر بعض من ذلك في شتم فقال
بذكر الله تزداد الذنوب فتنظم البصائر والقلوب
وذكر الله افضل كل شئ وتعتني الذات ليس مغيث
ويؤيد ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى يحب من قال الله تعالى
ار الله تعالى في ذكره الى لان الذكر لا يكون الا بحال الحجاب عن شهوات المذكور
فانني النبي الاحصن الشهوة لا يهاهي التي لا يرى الله تعالى فيها اذ اكر
لمسها اذ كما بمشاهدة تعالي ومناجاة بالقلب وخضر الحق تعالى
خضر مديت وحر من لشد ما يجرق املا من الهبة والتجلى في
تعالى وخضعت الاصوات للرحمن فلا تسمع الا ههنا وسمعت احي
افضل الدين رحمه الله تعالى عند يقول الذكر باللسان شرع للاكابر والامم
لان حجاب الفطنة لا يرتفع لاحد ولا لايتنا فلا بد من حجاب لئلا يبدى شئ وهو
نفس لا يوجد في كتاب **سمعت** سدي عليا الحواص رحمه الله تعالى يقول ذكر الله
تعالى على نوعين ذكر لسان وذكر حضور كما ان ترك الذكر قد يترك على نوعين ترك
خبت الفطنة وترك من حيث الحضور والدخلة فالاول من الذكرين مفضول
والثاني فاضل الاول من الشركين مذكور والثاني محمود وهو الذي حملنا عليه
قول النبي صلى الله عليه وسلم سبدي عليا الحواص رحمه الله تعالى يقول
انما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يترك السبيلة في بعض الاوقات ويذكرها في
بعض الاوقات فشرعنا لضيق امته وافواياهم والافواص على الله عليه وسلم
خاصة مع ربه على الدوام لانه ابن الحصى واما الحصى وانما الحصى **سمعت**
سدي عليا الحواص رحمه الله تعالى يقول لو لان الله تعالى امر الاكابر
بالجهر بالقراءة والادكار او فقوا ابن ابي في الصلاة ما تجر احدكم ان يطق
نظمه لعموم الهبة لانه تلك الحصى ولكن بما تجلي له الحق تعالى في بعض
الاقوات ما فوق طائفة فخرج عن الجهر بالسبيلة او بالتكثير فيكون ذلك من باب
قوله صلى الله عليه وسلم انما انسى يستتر في فاته **ومر ذلك** قول بعض اصحاب
الشافعية في معنى القراءة بالاحكام والظهار والتخيم والترقب والادغام
وبحود ذلك مع قول بعضهم ان ذلك لا ينبغي في الصلاة لئلا يسهل السبيل
من كمال الاقبال على مناجاة الحق تعالى فالاول مفيد والثاني مخفف فراجع الامر

بمرتبتي الميزان ووجه الاول الاشباع في قوله صلى الله عليه وسلم حسنوا القرآن
باصواتكم اي حسنوا اصواتكم بالفاظ القرآن والا فالقرآن من حيث هو قرآن لا يصح من
احد خبيثه لانه قد تم وصفه من صفات الحق تعالى وانما الحسن من الجمع للقراءة والخطا
للقراءة المستلوا ومع ذلك فخرافات تلك في الصلاة خاصة لا كابر الذين لا يستعملون
ذلك عن الله وهو حال اهل النامس سلفا وخطفا والله سبحانه وتعالى اعلم
قول ابو حنيفة ومالك بن نعيم لا يحسن الفاتحة ولا غيرها من القرآن انه يقول في تفسيره
قول الامام الشافعي انه ينبغي تعذرهما فالاول مخفف والثاني مشدد فرفع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الوقوف على جهة اورد فلو بولنا ان من لم يحسن
الفاتحة ولا غيرها من القرآن انه ينبغي الله تعالى ان لا يستعمل في قراءته القرآن خبيثه
ان لا يفتلح اولى من الاستماع ولو استحسن فذلك يكون في قراءة القرآن خبيثه
لا توحيد في عين من لا يذكر كما تقدم من ان القرآن مشتق من القرآن الذي هو الجمع
فيجمع القلب على الله واما وجه الثاني فبالقياس بجامع ظاهر قوله تعالى
وذكر اسم ربه قصلي اذ الذكر لله تعالى يجمع قلب العبد على الله تعالى قالنا
فكان ان يلقى القرآن من حيث حصوله بحسب القلب على الله خبيثه الله تعالى
واما وجه خصيص الامام الشافعي الذكر بقول المصلي سبحان الله والحمد لله
ولا اله الا الله والله اكبر فليأورد مرفوعا انه احب الكلام الى الله تعالى
فانتم ومن ذلك قول الامام ابو حنيفة يحيى الله تعالى عنه انه ان شئت المصلي قرا بالفارسية
وان شئت بالعربية مع قول ابو يوسف رضي الله تعالى عنه ويحتمل ان يحسن الفاتحة بالعربية
لمرجع غيرهما وان كان لا يحسنها فقرأها بلغة اخرى مع قول بقية الامة انه لا يجزى
القراءة بغير العربية مطلقا فالاول محقق والثاني مفصل والثالث مشدد
ارجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان لم يجمع رجوعه عنه ان الله تعالى عالم
بجميع اللغات ولم يرد لنا في في القراءة بالفارسية قصارا الامر الى اجتماع
المجتهدين فان قال قائل ان القراءة بغير العربية تخرج القرآن عن الاحكام
فلنا الاجاز حاصل بقراءة هذا المصلي بالنظر للمعنى فانه يذكر ان المصلي
بالفارسية لا يقدح احد من الخلق على المنطق بمثله ووجه الثالث الوقوف
على ما تلعبنا عن الشارع عن اصحابه فلم يبلغنا ان احدا منهم قرأ القرآن بغير
العربية فكذلك الشارع صلى الله عليه وسلم فكان الوقوف على جهة معنا
اولي وقد يكون الامام ابو حنيفة رآى ذلك شيئا عن النبي صلى الله عليه
وسلم فان امامته وجلالة اعظم من ان يجزى على شي لم يجز به دليل اورد

استمعت بعض الحقيقة بقول جميع اللغات كلها واحده عند الله تعالى بخبر
مناجاة وكل واحد يلجئه لمعنه ويؤيد قوله بحوار الترجمة في بعض الانكا
الواردة في السنة انتهى ولا يخفى ما فيه فان كل واحد يفتحه المتنازع عليه
لاحدان بغيره وقد اجمع العلماء على انه لا يصح من رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان يبلغ القرآن بلغة اخرى خلافا لما اوردنا في قوله تعالى ليتبين
للناس ما اوردنا اليهم ولا يسي في ما ذكرناه لان اليقين قد يكون بلغة اخرى
غير اللغة التي اوردت ولذلك قال بعض اصحاب ابو حنيفة انه صح حرمه
الى قول صاحبنا والله سبحانه وتعالى اعلم **وقد** قول الامام ابو حنيفة
لوقر في صلته من المصحف بطلت صلته مع قول الشافعي واحمد في احدى
رواياته ان صلته صحيحة ومع قول مالك واحمد في الرواية الاخرى ان ذلك
جائز في النافلة دون الفريضة **فالا** اول مشدد والثاني مخفف والثالث
مفصل فارجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول استغفار المصلي
بالنظر الى الحكاية عن كمال مناجاة الله تعالى عز وجل وهو خطا لا كابر
اوانه يشغل عن كمال الصلاة ولكن سأل العلماء فيه لكونه من متعلقات
الصلاة ووجه الثالث كون النافلة مخففا فيما يدل على جواز تركها
بخلاف الفريضة فاحاط العلماء في ترك ما يشغل عن الله تعالى فيها
ومن ذلك قول الامام ابو حنيفة انه لا يجزى التامين سوا الاحكام والماثور
مع قول الامام الشافعي في ارجح قوليه واحمد انه يجزى به المأمور وفي الاحكام
وابتات من غير جمع فالاول محقق والثاني مشدد والثالث فيه تشدد
فارجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول كون من ليست من الفاتحة
ورما توفهم بعض العوام انما من الفاتحة اذا جهر بها كان عدم الجهر بها
اولي عند صاحب هذا القول الامام لان كون المأمورين كلامه عليهم
بما ليس من الفاتحة كما بان الصحابة رضي الله تعالى عنهم
عليهم السلام فلا بأس بالجهر بها واما في الخشوع على المصلي حين التامين
فالتامين بالتامين عليه ووجه الثاني ان الجهر بآمين فيه اظهار
النصر والالحاجة الى قبول الدعاء الهداية الى الصراط المستقيم ووجه
الثالث ان المأمورين لم ينفوا عن الامام عاقلان الامم او يترددوا في
يغض عن المأمورين فليكن من الثقل والخشوع فيهم فيموت على المأمورين
لذلك خفف على الامام في احدى الروايتين وسدد عليه في الاخرى خلافا على القول

والكلام في هذا **ورد** في قول الامام الثلاثة ومنه الاجماع من قول الامام الثمانية
 انه لا يسبى سورة بعد الفاتحة في غير الركعتين الاوليتين مع قول الامام الثمانية في القول
 الاخر انما تسبى حديثا قبل ذلك فالاول يخفف والثاني يشدد وخرج الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول كون غالب المقوم من حق الله تعالى عز وجل بعد الركعتين
 الاوليتين فاذا قرأ الامام السورة فيما بعد هما وخرجت النفس من الحزن والامور
 بما شئت وتذير احوالها فصارا وافقائين بكى الله تعالى جسمه بالارواح فلا تقبل
 له صلاة ووجه الثاني بوقت قراءة السورة بعد الفاتحة في صحيح مسلم وهو
 ما قبل الاكابر الذين لا يردون سقوط الائمة في القراءة الا بصور او صواعقا
 متى لله علمه وسلم يخفف فيما بعد الركعتين الاوليتين تارة لمراعات حال
 الاصاغر وبطول اخرى لمراعات حال الاكابر فيشرع الائمة **ومنه** ما يفتح
 ذلك بالاجماع تحقيق المناط في قول من قال **تطول** بل القراءة افضل في طول
 الركوع والسجود مطلقا وعكسه فان ذلك بحق شخصين لمكان صغيف
 عن تحمل التحلي الواقع في الركوع والسجود كان طول القيام خفة افضل
 لئلا يرهق روحه من الركوع والسجود كلما ركع ويحمد فوج الله تعالى الائمة
 في نقصانهم للذكور فان من قال من لبسهم طول القيام افضل مطلقا
 بنو في حق الاصاغر ومن قال كثر الركوع والسجود افضل بنو في الاكابر كذلك
 في اصلاح ذلك ان القيام محل بعد بالنسبة للركوع والركوع محل بعد بالنسبة
 للسجود فان السجود اطال في مناجاة ربه بسلامه حال القيام لاح له
 بالرفعة تعظم وهيبته من الخضوع الالهية فتصنع لذلك من الله تعالى عليه
 حال مناجاة في القيام فوجر الله بالامر ورفع راسه من الركوع ليأخذ في
 التاهب الى تحمل عظمة الله تعالى التي تتحلى له في السجود ولو لا ذلك
 الرفع لذاب جسمه ولم تستطع السجود **ثم** لما سجد وتحملت له عظمة اخرى
 اعظم مما كان في الركوع امرة الله تعالى برفع راسه راحة به ليجلس في السجود
 ويأخذ له راحة ووقف على تحمل عظمة السجود الثانية وذلك لان من
 خصنا بخصائيات الحق بعد ان التحلى في السجود الثانية اعظم من الاولى
 وفي الثالثة اعظم من الثانية وهذا **ولذلك** من الشائع حليته الائمة
 بعد الرفع من السجود راحة بالمصلى الحقيقي ولو انه امر بالقيام غيب
 رفته من السجود الثانية من غير جلوس اسرها لطيفها لا يطبق هذا
 حكم من يصلي الصلاة الحقيقية **واما** من يصلي الصلاة العارضة فلا

فلا يذوق شيئا مما قلناه وبكيفية فعل ذلك على وجه الشائع صلى الله
 عليه وسلم **وسمعت** سيدنا عبد القادر الذي سطو على راحة الله تعالى يقول
 من راحة الله تعالى في السجود بين طائفة القيام في الصلاة بالقرارة بين
 يديه وبين طائفة الركوع والسجود بين يديه صلى الله تعالى خفيف القيام من غير
 بعد على طائفة الركوع والسجود بين يديه صلى الله تعالى فهو ما يوزن بطول القيام
 وخفيف الركوع والسجود ومن قدر على طول المكث بين يديه الله تعالى في
 محل القرب من الركوع فهو ما يوزن بطول الركوع والسجود وذلك ليتنعمه
 بطول مناجات ربه ويكون له وقت يدعوا لنفسه واخوانه المسلمين
 فيه اغنى ما لذلك فقد يكون ذلك اخراجا لقلبه على ربه حال حيوة
والله وقد استحكمت في قلبي من هيبته الله تعالى فصرقت امان
 الله تعالى الحجاب وكنت كلما اذكر اني واقف بين يديه اواركع او ساجده
 احسن خطي بدوئ كايدي في الرضا على النار وكنت عند الحجاب من راحة الله
 تعالى في عدم طاقتي لرفعة عني **وسمعت** اخي افضل الدين رحمه الله
 تعالى يقول الحجاب للعبد عن شهود الحق عليه راحة بالعباد من وعذاب على
 العارفين فالعبد يتنعم حال الحجاب والعباد فيعذب به انتهى **وسمعت**
 سيدنا عليا الخواصر رحمه الله تعالى يقول من راحة الله تعالى بعبد المؤمن
 خطورا الاكوان على قلبه حال ركوعه وحال سجوده لان ملك الخضر تنفرد
 من حضرة قاب قوسين يحكم الاوت لرسول الله صلى الله عليه وسلم وما كل احد
 يصنع للمكث فيما او فقه على تحمل التحلي الذي عياد اركان الميث في تلك
 الحضرة فاذا اراد الله تعالى راحة بالعباد في تلك الحضرة احطرت قلبه
 شيئا من الاكوان لما في الاكوان من راحة الحجاب عن شهود تلك العظمة ولو لا
 ذلك الخطور لذاب عظمة وحده ونقطعت مفاصله او اضحى بالظبية كما
 رفع لبعض الائمة سيدنا القادر الجليل رحمه الله تعالى انه سجد فصار
 يصحح حتى صار يقطع الماعلى وجه الارض فاحدها سيدنا عبد القادر
 نقطته ودفعها في الارض وقال **سمعت** ان الله رجع الى اصله بالتحلي
 عليه انتهى **وبعد** هذا الذي قلناه ما ورد في بعض طرق احاديث الاسرار
 من انه صلى الله عليه وسلم لما دخل حضرة الله تعالى الخاصة به ارعدت هيبته الله
 تعالى عز وجل وصار يمايل كما بل السراج الذي هيبته الروح لطيف الذي
 يسبه ولا يطفئه فتصنع في ذلك الوقت صوتا يسميه صوت ابي بكر رضي الله

بأنه ما محمد فنف ان ذلك نصلي مع الله تعالى لا يشغله شأنه عما يتلى
تلى الله عليه ولم يملك الصوت وذلك الاستبحار الذي كان ينفذ
في ذلك وعلم بعد ذلك معنى قوله تعالى هو الذي يصلي عليكم وملائكته وما
تذكر ذلك وكان في سماع ذلك الصوت نفوذة وثابتة رسول الله صلى الله
عليه وسلم مع انه أشد الناس تحملا للجهل بالحق حلي وعلا فانه ابن الحضر
واخوان الحضر وأمام الحضر وأشد الناس معرفة لعظمة الله تعالى فهو
وسمعت سيدنا القادر المظبوط حمد الله تعالى بقوله لا يضر
الامر بالله تعالى لعبد لا ينطقا المحامسة بينه تعالى وبين عبده وانما امر العبد
حقيقة بما امر الله تعالى لا بالله تعالى كائنه بمؤامراته وتقريرات الحق تعلم
له فان من خصائصه حصن المقربين الهيبة والاصراق والمعظم وعدم الاداء
على الله تعالى وكل من ادعى مقامه القرب مع دلاله على الله تعالى فلا يعلم الخيرة
المقربين بل فهو يحجب بسبعين الصجبات انتهى **وسمعت** سيدنا عليه
الموصفي يقول طول القيام في الصلاة على المعارف احد من مائة ضربة
بالسيف لما في القيام من راحة الحجاب والكبر وعدم صورة الخضوع لله تعالى
فاذا ملك ان احدا من الاكابر اطال القيام فهو تشريع لقوم الصغافرة
بهم والافاقا دنا ان كابر الصجبات والتابعين والائمة المحمدين كان
معانهم اكبر من مقام باقي الاوليا بيقين وكافواع قد رتبهم على بطون النبي
والسجود بقوم احد ثم يندب القران او تصفة او ثلاثة ارباعه او كل من قيام
ركعة واحدة انتهى **وسمعت** سيدنا احمد السطرح رحمه الله تعالى يقول
مزاويل الله تعالى من رجه الله تعالى بالحجاب ولو انه كشف له عن عظمته تعالى
لما استطاع ان يقف بين يديه ايذا فهو صاحب في امور الدنيا اذا استخضر
عظمة الله تعالى صار مجذوبا لا يسي لشي فينجبر النار لا من حين يرويه
صاحب الامور الدنيا ولا يرويه بضلي ركعة فقلت له فانما صحت ذلك
الحال فيلحج عليه قضا الصلاة اذا قد علمها فقا للعم ذلك وان
انتمى فاعلم ذلك قاتما فيه فامك لا تجد في كتاب واعمل على حبصينها
الحضور مع ربك في صلاتك على يد شيخ صادق وابا ان يخرج من الدنيا
ولم تفعل صلاة واحدة كما ذكرنا وتكفي في راسك عند سماعك باحوال
المعارفين والحمد لله رب العالمين **ومر ذلك** اتفاق الائمة رضي الله
تعالى عنهم على ان المصلي اذا صبر فيما يسري فيه الاسرار او اسر فيها يسري

110
الجزر لا يطل صلاة الا فيما يجلي عن بعض اصحاب ملك الله اذا انعم
تطلت صلاة فالاول مخفف والثاني مشدد فجمع الامر الى مرتبة البر
الاول عدم ورود حديث صحيح في النهي عنه ووجه الثاني عموم قوله
الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو مرد اي لا يقبل من صاحبه لاسية
ان تعد ذلك فانه مخالفة للشأن والمخالفة انقطاع وصلة فقات
القادر المظبوط معنى الصلاة وكأنه لم يقبل فانهم **ومر ذلك** قول الله
والشافعي باستحباب الجزر المنفرد فيما يجبر فيه مع قول احمد ان ذلك لا
يستحب ومع قول ابو حنيفة فهو بالخيار ان شاء الله وانما سمع نفسه وان شاء
اسمع غيره وان شاء الله فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف
فجمع الامر الى مرتبة البران ووجه الاول حمل المنفرد على القوم على حمل
لك العظة التي تحلت له حال قرائته كما عليه الكل ولذلك حمير ووجه
الثاني عدم قدرته على تحملها فلم يقدر تحميرها بقراءة من شدة الهيبة ووجه
الثالث عدم ورود امر فيه حمير او اسرار وكان الامر اجبا اليه قدر المصلي
واختياره فان قال قائل فابل الحكمة في الجزر بقراءة بعض الصلوات
دون بعض ولم كان الجزر في الركعتين دون ما بعدهما فالجواب ان ذلك
تابع لتقليل التحمل وخففة كما قد مناة على القلوب في وقت تلك الصلاة
او الركعة او الركعتين فان تحبلى التمار انقل من تحلى الليل ولو تكلف
الله تعالى لعبد بالجزر في الظهر او العصر مثلا كان ذلك لا يتكلف
بما لا يطاق عادة لتقليل التحمل فيه فان قال قائل ان صلاة الجمعة
وصلاة الصبح وصلاة العيدين في النهار ومع ذلك وكان صلى الله عليه وسلم
يجبر فيها اذا كان اماما ويقرا المأمور على الجزر في الصبح فالجواب
انما كان صلى الله عليه وسلم يجبر في الصبح لان وقتها يترجمه وجهه الى النهار ووجه
الى الليل اما وجه الليل فهو بالنظر للجزر بقراءة فيه واما وجه النهار
فلا شرط الامساك عن المفطرات فيه للصيام من طلع الفجر وايضا فانما
اول صلاة تستقبل العيد من صلوات النهار بقية اليوم الذي هو اخو الموم
فكانه نعمت وخلق خلقا حيدا فكانت قوته شديدة لم يحيا طمها انما الحرف
والصنائع ولا تصنف ارتكاب للعصى او الغفلات واكل السموات بعد الله
امرا للجزر في الصبح لقد رنة عليه وعليه روحا بينه على جسمه بينه كالملا
وسمعت سيدنا القادر المظبوط على رجة الله تعالى بقوله

لا ان الله تعالى يحب لئلا الضائع والحق في كل شئ هو في النهار والليل
من شئ ان يعمل حرفة وتغسلت مصالح الناس ولذلك شغلهم القراء في صلاة
النهار وشراوتهم بها قدر على عمل الحرفة مع عذر الحاجات في النهار والافراد من
الاوليا انتهى واما الامام او المصنوع في الجماعة او العبد من فاما امر
بالجمعة فيها لعقدته على ذلك باستنباسه مكنى الخلق الذين يحضرون
هاتين الصلاتين بالقوة فحسب انه ثابت المشايخ في الامامة على العالم
وواسطة في اسماع المأمومين كلامهم وتكلمهم وعظمتهم او غير ذلك
من الاسرار التي لا تذكر الامانة لاهلها ولا بد من المصنوع والاهل من الامانة
فان قلت لو كانت الركعتان الاخيرتان من العشاء او الركعة الثالثة من
المغرب سراجا في ذلك من صلاة الليل والجمعة في الليل في الحوائف
فما كان ذلك رحمه بصحفا الامة فان شئت ان تجلي الحق تعالى لقلوب المؤمنين
انه يحض على قلوبهم ويثقل عليهم اجرا وذلك لان عظمة الله تعالى تكشف
لقلوبهم ما يتعجبون فيكونوا في ثاني ركعة ثقل من الجملة في اول
ركعة وهكذا ولو ان الحق تعالى طهرهم بالجمعة في ثالثة المغرب او في
الاخيرتين من العشاء لولا ما عجزوا عن ذلك لما تجلى لهم من العظمة التي لا يطغوا
فان قلت في الحكم فيمن قدر على حمل الجملة الركعة الثالثة من المغرب
والاخيرتين من العشاء فالحوائف حكمه اتباع السنة في ذلك لان الشارع
جعل ذلك كالتصايف لثقل الجملة وخفة والعبادة بحالها لثقلها
لا يفراد الناس وقد تحصل الجملة الثقل المصلي في اثنائه سريره من
الادب ان في اتباع السنة وظاهرا والضعف في يومه ما ذكرناه
من ثقل الجملة والهيئة كلما اطال العبد الوقوف بين يدي ملوك الدنيا
من خفة الهيئة ما قورم سبده على الحوائف في معنى قوله تعالى المتكبر على
وزن المتكبر من انه تعالى اعانني نفسه المتكبر لكونه متكبرا في قلب عبده
المؤمن شيئا بعد شيئا انكشف له الحجاب لان الحق تعالى في ذلة متكبر لان
ذاته تعالى وصفاته لا تقبل الزيادة كما لا تقبل نقصان واما الزيادة
والنقص لهما في شهود العبد بحسب قربه من حضرة الله تعالى وتبعدها
يظهر شهود الحق ظل ذاته في السراج كلما قرب منه عظم ظلمة ونور السراج
في شهوده وكلما تبعد عنه ضعف **ومعنى** سبده على الحوائف حجة الله تعالى
في ثقلات الحق تعالى لقلوب عباده لا تنضب على حال من الكبار

واما في الغرائب والنوافل فقد تجلى الحق تعالى للاصاغر والاكابر
بما لا يظنون بعبادة الخمر فلذلك رحم الله تعالى الامة بعبادتهم بالجمعة
بعض الصلوات والادكار ولو انه تعالى كان امرهم بالجمعة مع ثقل ذلك
التجلى لما اطاقهم لاسيما في حق من انكشف حجابهم من كل العارفين وشما
جلال الله تعالى وعظمته **ومعنى** كذا الحكم في الجملة في اولي المغرب والعشاء
في الجمعة والعبد من شئ ان التجلي يخف في الليل واما الجمعة والعبد
تلايمها من كثرة الاستنباس في حق الجماعة عادة قلوا تنكشف لهم عظمة
الله تعالى كل ذلك الانكشاف الذي يقع للعارف اذا صلى منفردا وذلك
سيأتي في باب صلاة الجماعة ان اصل مشروعيتهما في الباطن هو تقوي
المصلين على الوقوف بين يدي ملك الملوك ولو لا الجماعة لما قدر المقرب
ان يقف وحده بين يدي الله تعالى فكان الخس على صلاة الجماعة عظمة
بالامة وشعقة عليهم لبدوا ذلك الصلوة كاملة من غير ذهول عن شئ
منها **فان قلت** قلتم باتباعكم بالاسرار في كسوف الشمس للاكابر
مع قد تم على حمل تجلي النهار **فالجواب** ان الامر الاكابر بالامر انما
كالاصاغر لافهم من الخوف فانما عبر الايات التي يخوف الله تعالى بها عباده
فكان فيها قدر ما يد على عمل تجلي النهار **وانتضا** فان الاكابر ما يورون
لامهم في الجوارح والهيئة من الله تعالى فانهم يقع لهم ذلك في
قلوبهم ثقلوا فيه لينفتح لهم فومعهم على ذلك وتجلى عليه قوله عبد الله
بن عمر فانهم تكلموا قسبا كوا ان في حق العارفين الذين لهم اتباع لاسيما
قد علمت ان عدم تكليف الاكابر بالجمعة في صلاة كسوف الشمس لاسيما
هو لعظم ما تجلى لقلوبهم زيادة على تجلي النهار **ومر** ما تعلم
حكمة الجملة في كسوف الشمس وان كان كسوفه من الايات التي يخوف الله
تعالى بها عباده كذا لانه تجلى وتجلى الليل خفيف بالنسبة لتجلى
النهار او لضعف اية غيابة الشمس فان نور القمر مستغف ويزور
عند انيل الكسوف ولا عكس وايضا فلجملة الحق تعالى في اللطف الليل
بدليل قوله في النصف الثاني من الليل من اجل ما اعطيه من قوله من
من ايت فانوب عليه من من مستغفرا غفر له من من مبتلي فاعاقبه
وما قال من ذلك لعباده الا بعد ان قوام على خطايه والنص في البعد
سرا وخملا وقد سمعتم سيدى عتدا القادر الدشوطي رحمه الله تعالى

يقول جلالت الحق تعالى لفظه في هذه الدنيا مبرورة باللفظ الحان ولو
انه تعالى جلجل الضرف لما اطاق احدكم حمله انتهى فان قلت فاوله طالت
من الامور في صلاة الاستسقام ان يمد برؤس المطر او طلوع النيل مثلا ما يجوز والله
تعالى به عباده. **فالجواب** ان سبب طلب الجهر بالقراءة فيها اظهار الدلائل للخصم
لله تعالى وانصافا فان الناس مضطرون للسقم والمضطر لا يخرج عليه في رفع
صوته بطلت طاقته ولا مفعلا لها بعد ذلك في ذلك فهو كالذي يصيح او يستغيث
اذا ضرب به حاكم وقد سمعت سيدنا عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول لو لاه
استغاث لقلوب غالب الناس يا مؤمنين يا مؤمنين يا مؤمنين الله تعالى العظيمة
ما تحلى لقلوبهم صلاة النهار. **فان قلت** فاوله طالت الجهرية
صلاة النهار لئلا يمتد زمانها عند من لا يدرى بالليل. **فالجواب**
انما لم يطل الجهر من الامور والمنقولة في صلاة الجهرية كلها مؤمنين لما عرفت
من شدة الحرور على الميت والموثق لاهله وذكر الموت وانوال القبر وما بعده
ولذلك كانت السنة في المشي مع الجهرية السكوت رخصة بالمستين مما افلح
ان الشاذع كل من يقرأ او ذكر حرا المشي عليهم وحاشا من يتكلم في امته
فيستعملهم وانما تساهل على اواني عذرا لانظار على النادرين امام الجهرية
يرفع الصوت حين يلب على الناس فداع قلبهم من الميت وامثلة واستغاث
بحكايات اهل الدنيا حتى ربما صحت احدكم مع الحان فلما راوا وقوع الناس
في ذلك اقرؤا الناس على الذكوة واذا في ذلك المحل جبر من اللغو انتهى
وسمعت **ابن الفضل** الدين رحمه الله تعالى يقول **اما** كان السنة
في المشي مع الجهرية السكوت لان الله تعالى تحلى الحاضرين بالقرآن حتى لا يستطيع
المؤمن ان يسطق وكان امرهم بالسكوت من جهة الله تعالى بهم وان الله بالناس
لرؤف رحيم انتهى فاعلم ذلك واما من جميع ما قرئت فانه تقبيل لحد في كتاب
ومن ذلك اتفاق الامة رضي الله تعالى عنهم على ان التكنيز للركوع مشروع
مع ما حكي عن سعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز انهما قال لا يكثر الاغتسال
فقط فالاول مشقة والثاني تخفيف فجمع الامر الى مرتبة الميزان. **وجه الاول**
ان التكنيز مطلوب عند كل قدم على خضوع الله تعالى ولا شك في الركوع
خضوع قرب من الله تعالى بالنسبة لخضوع القوام وكان المصلي قد روى على خضوع
حديث له كمال اول الصلاة وهذا خاص بالاصاغر من الناس والاكابر والله
لا يترقب في مراتب القرب كما ذكرنا في مشيهم او الذين امنوا الى حد علموا ان

الحق

الحق لا يقبل الزيادة في ذلك فالذي لاح لم من كبرياؤه اول اقتضا حصر الصلوة
هو الذي ينبغي مشيهم اليه اجزا الصلوة وكل حال جبال شدة والله سبحانه وتعالى
ومن ذلك قول الامام ابو حنيفة ان الطائفة في الركوع والسجود مستندة الى
مع قول الامة الثلاثة بوجوبها فيها. **فالاول** تخفيف والثاني شدة فجمع الامر
الى مرتبة الميزان. **وجه الاول** الجهرية غالب الناس من محل ملجئ لقلوبهم الركوع
فلو ان احدكم اطمان فيه لا حريق. **وجه الثاني** قدرة الاكابر على تحمل ثولي
عظمة الله تعالى على قلوبهم. **فالاول** اعني حال الصلوة والثاني مراعي حال الاقوياء
ولكل منهما رجا **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة في السجود في الركوع والسجود
سنة مع قول الامام احمد انه واجب فيهما مرة واحدة. **ولذلك** القول في السجود
والدعائين السجدة من الا ان تركه ضد تأييدا لا يسطل الصلاة. **فالاول** تخفيف
والثاني شدة فجمع الامر الى مرتبة الميزان. **وجه الاول** ان عظمة الله تعالى
قد تحملت المصلي حال ركوعه وحال سجوده لمحصل بها كمال الخضوع لله تعالى
فاستغنى المصلي بالفعل بالاركان والاعتقاد بالخيار من السجود بالناس
وانتم. **فانتم** قالوا السجود من غير معصوم يخرج اعني لا ينفق في يوم حقوق
نقص في جانب الحق تعالى حتى طلبت نزهة منه. **وهذا** خاص بالاكابر والناظر
خاص بالاصاغر الذين يطرقهم توهم حقوق نقص حتى يحتاجوا الى صرفه وتبرؤوا
الحق تعالى عنه وان لم يكن ذلك مستغفرا عندكم. **ومثل** هؤلاء اللابون احقرهم
الوجوب دفعا لما توهموا بخلاف الاكابر يقول احدكم سبحان الله على ميل
الثلاث لانما الله تعالى لا دفعا لما توهموا الاصاغر فلهذا كان السجود في
حق هذا مستحجا لا واجبا لاستملاكه هذا الجهرية نرى الله تعالى ولاحج عن
ذلك الجهرية لا يجملهم الصلاة والسلام. **فان** متبنا الحكمة
في قول الراعي سبحان في العظيم والساجد سبحان في الاعلى متوا كان من خواص
الامة امر من غيرهم. **فالجواب** الحكمة في ذلك ان الركوع عتبة تكبرية
الركع تحوجه عن كمال الخضوع لله تعالى فانه تقبيل بركته من قبلة تلك العظمة
التي تقبيل في نفسه وظاهر ان العظمة لله وحده وليس فيهما نصيب
بخلاف الساجد يقول سبحان في الاعلى لانه تزلزله الى غاية الخضوع حتى
ان العار في تحبيل في نفسه في السجود تحت الارضين السجديات فاعلم ذلك
ومن ذلك اتفاق الامة رضي الله تعالى عنهم على وضع اليدين على الركبتين في
الركوع وعلى ان السجود ثلاث على ما حكي عن ابن مسعود انه يحمله ما بين ركبة

في غيره **فيما يسهل حشا** اذا كان اماما لم يكن له ان يقول ذلك ثلاثا ولا
 في شدة **والثاني** في حقيقته **والاول** في الثانية مخفف **والثاني**
 شدة **في السكتين** طائر لا يخرج الى الوجوه **في السكتين** الائمة الثلاثة يوجوه
 الركوع والاعتدال مع قولنا في حقيقته بعد وجوهه وان جريته ان يحط من وجوه
 الى السجود مع الكواحة والاول شدة خاص بالاصغر **والثاني** مخفف خاص بالاكابر
 مع الامر الى مرتبة السجود **والثاني** ان الاعتدال او قبل الى محل الركوع من الركوع
 السجود بالنسبة لما قبله من القيام والركوع في فائدة رجوعه الى محل السجود
 لو لا ضعفه عن محل فعل السجود ولو انه قد نوى ان يحتمل تحليبات الحق تعالى
 فليته ما كان لا يقع عن محل الركوع فائدة **حتى** ان بعض الائمة رضي الله عنهم راعى حال
 الضعفا وانطلق لصلاته اذا لم يطيق الركوع والاعتدال عن الركوع وعن السجود ذلك
 لان الضعيف لا يطق تحملا طول المكث في حوض القرب ووجه الشارع بانزله بالرجوع
 الى محل السجود الذي كان قبله ووجه به حتى اخذ قلبه راحة بعد ما على تحملا
 تحملا السجود والركوع **وسمعت** سهدى عليها الخواص حجة الله تعالى يقول
 ما شرعنا الطائفة الا لاعتدال في الركوع والسجود حتى ان بعض الائمة بالغ في الرحمة
 بالاكابر الذين يتعبون على نوال تحليبات الحق تعالى وامرهم بطول الاعتدال طلبا
 لكمال احتقارهم كما ان بعضهم بالغ في الرحمة لتلك الاكابر وامرهم بعدم الطائفة
 في الاعتدال لما في الاعتدال من الحجاب بينا فاقوا رفته وتلاوه وانهم من حوض
 الحق تعالى **كان** بعض الائمة توسطية ذلك وقال انه يطول الاعتدال بقدر الذكر
 الواردة فيه فممن من مخفف وشدة ومتوسط بالنظر لمقامات الناس من الاكابر
 والاصغار **وسمعت** سهدى عليها القادر الدشروطي حجة الله تعالى
 يقول لولا ان بعض العلماء قال بطول الاعتدال ما قدر الاصغار اذا حضروا مع
 الله ان ينزل احدكم الى السجود من غير اعتدال وكان يطوي له رحمة بهم ليستريحوا
 به من ثقل العظمة التي تحلب لهم حال الركوع والسجود فلو لا الرفق بعد الركوع
 لما قدر احدكم على تحملا ثقل العظمة التي تحلب له في السجود والاول والثاني
 فافهم **وسمعت** سهدى عليها الرضوي حجة الله تعالى يقول **طول**
 الاعتدال بعد الركوع على الاصغار وعذاب على الاكابر كما ان المراد يضيح بطول الاعتدال
 فذلك لان المراد يضيح الى رفق الله من السجود والركوع والسجود والاعراف والحد
 قوله تعالى لان الاعتدال يذله الى الحجاب بينوا شدة العذاب على العارفين
 حتى كان الشك في حجة الله تعالى يقول **الامر** مما عذبتني في الاعتدال

١٢
 بدل الحجاب عن منهودك **وسمعت** اخي افضل الدين حجة الله تعالى يقول
 طول الطائفة في الركوع والسجود فاض الاكابر وطول القيام والاعتدال الخاص
 بالاصغار فان الاكابر اذا كان احدكم قائما كان في غاية الاستراحة والاكابر اذا كان
 احدكم قائما كان في غاية التعب **ولذلك** تودعت اذا منفر من طول القيام
 عادة وان كان ذلك لا يتقبل بالاختصاص بالتعب كما اذا غاب بلد المشاهدة
 لربه عن نفسه فان السنة تكون عند كلحة يادق لا تحس فيما تعب فافهم ان
وسمعت يقول **ينبغي** للمضلي اذا كان رخصه ان لا يرجع حتى تحلب العظمة
 الله تعالى ويخرج عن القيام عند ان يكون بالركوع وما دام يفكر على الوقوف وهو
 بالخيار ان يركع او يمشي طول القراءة ولكن موضوع الركوع ان لا يعقل الاعتدال
 تحلب العظمة التي لا يطق السجود القيام معها فاما ان يطبقه فلا ينبغي
 الركوع **فقلت** له هذا حكم من يشاهد عظمة الله تعالى التي تحلب لقلبه
 فما حكم من كان يقرأ في ذلك في قنانه لوركوه او سجوده **فقال** مثل هذا يطول
 الطائفة والاعتدال في حقه افضل وفي رحمة به عكس من كان حاضرا مع ربه في
 الاصغار وكان تعب مثل هذا في ركوعه كالاعتدال تحملا ثقل العظمة التي
 تستقبله في السجود حتى يكون اقرب مما يكون من حوض ربه كما ورد **وربما** ان
 بعض الاصغار وكاد في روعة ترفق منه فبادر الى الوقوف من الركوع او السجود بغيره من
 غير بطول مثل هذا بما بعد رفق من اعتداله الطائفة ونحو السجود افرغته
 كاجرت **ومن** اذا الوصول الى وق ذلك فليجزم حوائجه في السجود ويبقى الكون
 كله عنده يثبت بمنى كل شئ لا الله تعالى فانه يكاد يخرق وتذوب مفاصله
 ولو لا طول الاستراحة لما استطاع التماس الى القيام **وهذا** كان على الله عليه
 وسنم بطول الاعتدال الثاني وخففة اخرى تشربها الضعفا امنة واقويا منهم
 وفي الحديث كان صلى الله عليه وسلم تارة يطول الاعتدال عن السجود حتى يقول قد نسي
 وخففة تارة حتى كانه لم يزل على الرضف في الحجاب بالنار **وكذلك** ورد في
 حليمة الاستراحة انه كان يسرع بها تارة ويباني بها اخرى بحسب ثقل تلك التحلب
 الواقع في السجود وتشربها للاقوي والضعفا من امنة صلى الله عليه وعلى اله وسلم
 فان ذلك **فمثل** الاولى القوي على تحملا العظمة الحاصلة له في السجود
 ان يترك الاستراحة لعدم الحاجة اليها او تفعلها تاسيا بالشارع صلى الله
 عليه وسلم **فالجواب** الاولى له الجلب من الاستراحة فقد يكون الجلب من الاستراحة
 من غير العجز عن تحملا العظمة الحاصلة للسجود ولا يقال ان

ان مثله كالعبث في الصلاة بغير حجة استقي فان قلت فانقولون عند
لا صلاة لمن لم يقرأ بفصل الصلاة **فالجواب** ان من شاء لا صلاة له كاملة
لانه لا طاقة له بطول المكتبة في الركوع والسجود وهو خاص بالأصغر كما مر ولو انه
طول في ذلك لم يفت روحه او جرح وتعلق بخوص روحه من الحصر ولا صلاة له
صلا او صلاة صلاح **وجه القول** الاول ان من خرجت روحه من شدة الحصر
سار وقوفه كما يمكن على الصلاة بلا ايمان ولا قوة باطلة لا ثواب فيها ولا
سقوط فانما خاضع على ما يحب من الصلاة **قلنا** له هذا لا يتنافى ما قرناه
لاننا قد فرغنا ان طول الاعتدال خاص بالأصغر **وقد كان** السجود صلاة ونحوه
في رافع الرق في الأصغر كما اشار اليه قوله انه سجد صلاة ولم يكن كابر الصلاة
لان كابر الصلاة لا سجد احد المسمى وكان امره صلى الله عليه وسلم للسجود صلاة
بالطهانية ولم يفعل مثل فعله رجة بمخوفه فاعلم ان يشبهه بالأكابر بعد
نظرون الاعتدال قدره روحه فخرج عن حصر ربه عز وجل او ينع في التقاق
باطلنا الفوق في التشبه بالأكابر فكان صلى الله عليه وسلم قال له ثم افعل ذلك
في صلاتك طمأنينة فممت لم تسمع مقام الاكابر او افعل ذلك من باب الكمال لا
من باب الوجوب **وقد علمت** من جميع ما قرناه ان الامة ما يتبعوا قواعد قولهم
الاعلى مشاهد صحيحة تشرعها الامة وتبعها الشارع صلى الله عليه وسلم وان اصل
الركوع من الركوع والسجود منسحق عليه من الامة وانما اختلفوا في المبالغة في الرفع او
عقل المبالغة فالأكابر يقدرون على توالي التجليات في الركوع والسجود والأصغر
لا يقدرون على ذلك لانهم مبالغة في الرفع منها **وقد قدّمنا** ان من وصل الى
تحل القرب لا يومر بالركوع الى محل الحجاب الاحكامه ولعلنا نذكر ذلك العبد عن
تحمل قول التجليات الحق تعالى على قلبه وركوعه سجوده **فان قيل** لنا
الحكمة في تبيين السجود دون الركوع في غير صلاة السجود **فالجواب** حكمت
فيما لم يجل في الواقع في السجود دون الركوع فلذلك امر العبد بالرفع من السجود
والركوع اليه بعد اعتدال النفس له ورحمة به ليكمل الدنيا والاستغفار
والسجود في حق نفسه وحق خوانه **وهذا** الامر يخص الأكابر والأصغر على حد سواء
فلو قدر ان احدا من الأكابر اعطاه الله تعالى قوة بني اسرائيل عليهم الصلاة والسلام
لا يبرهن بتدبيره في نفس بينهما والارباب اهلك **واما** تكرار الركوع في صلاة السجود
فما فيه من ثقل التحلي وشهود الابات فكانت العظة المحيية فيه كالعظة
المحيية في السجود على اعظم ما ورد من تكرار الركوع خمس مرات **والحكمة** في ذلك

تمتد الحضيض الى شهود عظمة الله تعالى الواقعة للكلفة في غير وقوع الابات فكان
تأنيده تكرار الركوع خمس مرات مثلا لبردة العبد الى غايته خضوعه في غير وقت الابات
اذ الابات انما كانت عظمة لشدة غفلة العبد وشدة قلبه عن حضرة العظم
فتأمل ذلك **وسمعت** بعض الحكماء يقول انما كان السجود مرتين في كل
ركعة دون الركوع لان السجدة الاولى كانت امتساك الامر الالهي لنا بالسجدة الثانية
شكر الله تعالى على اقدار لنا على ذلك **انفق** وقد مستطنا الكلام على اسرار
الصلاة وغيره بما لم يجلد ضم **تبيينه** الفقه الميسر في بيان اسرار الدين والمهدى
أعماله **ومر ذلك** قول الامة الغلاة ان الامام لا يزيد على قوله سمع الله من حيث
شيا ولا المأمور على قول زيارت الحد مع قول الامام ملك بالولاية في حق المنفرد
اخدى الروايتين منه **ومع** قول الشافعي في الجمع بين النكاحين استحبابا للامام والمأمور
والمنفرد فالاول مخفف الثاني تشدد في جميع الامر الى مرتبة البزاة ووجه الاول ان
الامام واسطة بين المأمومين وبين ربهم فلا يعلمون بقوله دعائهم وخدمهم الا منه
فانما سمع الله بمرجف **فكان** مجزئهم عن اقتضائه قبل خدمتهم فامر وان يقولوا يا
ربنا لك الحمد اي على قبول خدمنا **وتوعد** الحديث اذا قال الامام سمع الله من حيث
يقولون ربنا ولك الحمد **وجه** الثاني عدم الوقوف مع حمل الامام واسطة بين
المأمومين وبين ربهم في تبيينه قبول خدمهم بل كل منهم كالامام في ذلك **فيقول**
احدكم سمع الله من حيث كما مر طريق الكشف والشهود العقلي **واما** من جهة الايمان
وحسن الظن بالله تعالى عز وجل **وهذا** خاص بالأكابر الذين ارتفع مقامهم والاولى خاص
بالأصغر المأمومين غير الله تعالى بامانهم **وسمعت** سدي عليا الحواص رحمة الله
تعالى يقول **وجه** مناسبة قول المصلي سمع الله من حيث عند الرفع من الركوع كون
الركوع اول مرتبة للقرب فلما كان اذ افاقا القراءة كان في حصره عليه يكون
الحق تعالى قبل خدمته الذي هو معظّم ذكره العباد قبل خضوع الركوع قرب من
خضوع السجود فسمع او علم قبول الحق تعالى لخدمته فاجبرهم بذلك مشيهم انفق
ص **لمر** ان الأكابر ما هم منقادون بالمتبعية للامام لان افعال الصلاة
من ركوع وسجود وغيرها وهم مع الله تعالى فانفق **ومر ذلك** قول ابي حنيفة المعروف من
اعضا السجود السبعة للجبهة والانف مع قول الامام الشافعي بوجوب الجبهة والانف
واحدا وله في باقي الاعضا قولان اظهرهما الوجوب المشهور من مذهب احمد واما الانف
فالامم من مذهب الشافعي استحبابه وهو اخذ الروايتين عن احمد مع قول الامام
ملك في رواية ابن القما شروعه ان الغرض من غلق الجبهة والانف فان احلها اعاد

الصلاة في الوقت استحبنا بان يخرج الوقت لم يبعد فالاول مخفف من ركنه والثاني
مخفف من ركنه آخر والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المراد
من العبد اظهار الخضوع بالراس حتى يمس الارض بوجهه الذي هو اشراف اعضاءه سواء كان
ذلك بالجبهة او الالف بل بما كانا الالف عند بعضهم او الى الوضع من حيث انه ما هو
بما الالف والكبريا فاذا وضعه في الارض فكانه خرج عن الكبريا التي عند من يمس الله
تعالى بالخضوع الالهية بخروجها على من فيه اذ في ذلك من الكبريا فانها هي الجنة الكبرى
حقيقة وقد صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبريا فان
ومن ذلك قول الشافعي رضي الله عنه في حرمته بان وضع الجبهة واجتزما دون
الالف بالجبهة من مظهر لعضو البقرة كقوله الجعفرية والسوية في النذر واما الالف
فليس من مظهر خالص ولا من مظهر كان له وجه الى الوجوه ووجه الى الاستحباب
فان ذلك ما لا يجوز وغيره عن الشافعي فاخذنا الاستحباب ووجه من احب من
خروج الاعضاء السبعة ان كان الخضوع لا يحصل الا بجمعها ولذلك قال الشافعي
انما انما استحب على سبعة اعظم ونحوه لا يجوز في حق نفسه الا باعلى مراتب الخصال
ومن ذلك قول الجعفرية وما لك فاخذ في اخذ روايته انه لا يخرج من السجود على كونه
مع قول الشافعي واحمد في الرواية الاخرى انه يجزئه ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد
فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول وجوه وضوء الخضوع بالراس والوجه ووجه الثاني
الاحد بالاحباط من ان لا يخرج السجود في مظهر الاعضاء كما بل خلاف الدين والركعتين
والقديمتين بخروجيها بل بالاصل لان الخضوع بها لا فرق في اظهارها من ان يكون بالاحباط
او كما بل بخلاف الجبهة فانه ضوعا على جابل من ملبوس صاحبها بكونه كبريا صاحبها من
تكملة به وصاحب الكبر لا يدخل خضوع الله تعالى واذ الرمد دخل فلا يخرج صلاته ولذلك
طلعت من جميع ما فلك منها قبل السجود **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد في الشافعي
في اصح القولين انه لا يكشف اليدين مع قول الشافعي واحمد في القولين انه
يجب فالاول مخفف والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ما قلنا
في السبكه قبلها من عرف الفرق الخضوع الظاهر باليد من ثمن ان يكون كما بل ولا
كما بل ووجه الثاني انما على الجبهة عند من اوجبت كسوتها **ومن ذلك** قول
مالك والشافعي واحمد بوجوب الجلوس من السجودتين مع قول الامام ابو حنيفة انه
سنة فالاول محمول على حال الضعفا الذي لا يقدرون على تحصيل ثوابي تخليها
السجود على قلوبهم فخرج الله تعالى السجود بالركوع الجلوس من السجودتين لبا حدها
طهر راحة من ثمن السجود والثاني محمول على حال الاكابر الذين يقدرون على

تحصيل

تحصيل ذلك وكان ظوله في حقه غير واجب لعدم ركنه ما جئنا اليه فلو لم نوجبت
الايه الا عند الدين السجودتين فما تكلف الا صاغرة طول السجود وما لا يطيقه
اذ تحللت له عظمة الله تعالى وكان وجوب طول السجود علمنا وجوب ركنه
تحصيل ان لا يقدروا الله تعالى على تركه وتحصيل ان يقدروا على كماله كالحج الاصل
وذلك لان العبد اذا تكلف حرج ركنه ركنه من خضوع الله تعالى وذلك حرام
في الصلاة بغير ضرورة وما كان سببا للجهل فهو حرام **ومن ذلك** قول الامام
الثلاثة انه لا ينبغي جلسة الا شراحة بل يقوم من السجودين من ثمنه فخذ
على يده مع قول الامام الشافعي انها سنة ومع قول الامام ابو حنيفة
انه لا يقدرون على الا في الاول مشدد بخلاف الا صاغرة الذي لم يحمي له
من عظمة الله تعالى ما لا يطيقونه مخفف في حق الاكابر ووجه ذلك ان عظمة
الله تعالى التي لا يطيقونها الا صاغرة **ومن ذلك** وجه من قال **بأن** يقدرون على
الارض حال النوض اظهار الضعف والخشية من يدي ربه **ومن ذلك** وجه من قال
لا يصفون ما على الارض حال النوض اظهار الله والقوة تقطعا لوامر
الله تعالى عز وجل بجرح العبد من ضعف الكسل **ومن ذلك** قول الامام الثلاثة
باستحباب السجود الاول مع قول الامام ابو حنيفة بوجوبه **والاول**
حق الاكابر لقد نعم على تحصيل ما يقع من تحصيلات العظمة بالسجود الركعة
الثانية فكان الجلوس في حقه سببا لانه محل ما حده على كل حال وانما شغرت
الخشية فيه لانه لا يقبل الجلوس على خضوع الحق بالنسبة لما كان في السجود من
المفرط فكانه برفع ركنه خرج مع انه لم يخرج منه في حق الا صاغرة الكبر
بخلاف السجود الاخر انفق الالهية على وجوبه لتقل التحلي فيه على الاكابر وعلى
الا صاغرة لان خصائص تحليات الحق ان يكون اخرها اقل من خضع ما قضى بان تقدم
نسطه قرارا **ومن ذلك** وجه من قال بوجوب السجود الاول للجلوس له فهو عليه الشفقة
والرحمة على الاما لاحمال ان تحلي لهم في سجودهم من العظمة ما لا يطيقونه فيكون
ايحباب الجلوس عليهم لثواب تقوى الله سبحانه ونفا في العلم **ومن ذلك** قول
الاعلم ابو حنيفة ان السنة في الجلوس للسجود الاول الاقتران بالسجود الثاني
التوازن مع قول ابو حنيفة ان الاقتران سنة في السجودين معا ومع قول
مالك بالتوازن فيها معا فالاول مفصل فيه مخفف والثاني مخفف الثالث
مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني ان
الاقتران هو جلسة العبد بين يدي الله تعالى مطلقا واسان الى ان السجود

المحضر والله تعالى لم ينقطع حتى يتورك. وكذلك وجه من يقول لا اقرا في الشهادتين
واما وجه التورك في الاخير فهو خاص من يشهد انقطاع سيرة في الصلاة وقد جرت
الاقرا من فوجده اعوز في توجهه لعل الله تعالى والحضور معه. ووجه الثالث
ان التورك يحصل به الواحدة اكثر لكل من حصل له تعبد في سجوده ولكل واحد جزم
ومن ذلك قول في حقيفة ومثلها في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في
الشهادتين الاخيرتين. مع قول الامام الشافعي واخذ في اثباته والواجب انهاء
تدوينه بنبط الصلاة بتركها فالاول يخفف والثاني مشدد فوجه الاخر
مرتبة الميزان. ووجه الاول ان موضوع الصلاة بالاصالة انما هو لذكر الله تعالى
وحدوث المناجاة له بسلامه لكن لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
هو الواسطة العظمى بيننا وبين الحق تعالى في جميع الاحكام التي شرعها لنا
وتعبدنا بها كان من الابد ان لا ننشأ من سؤال الله تعالى ان يصلي عليه
كلما حضرنا معه تعالى فانه لا يفتا في الحضر الا لله انما. فاستجاب
على النبي صلى الله عليه وسلم وحضر بالاصغر ووجوهها حاضرا لا كابر وايضا في
ذلك ان الاصغر وما تحلى الحق تعالى بقلوبهم قد هتوا من حلاله لحواله
واضطربوا عن شهود ما سواه. فلو اوجبهوا عليه الصلاة على رسول الله
صلى الله عليه وسلم لم يشق ذلك عليهم بخلاف الكابر الذين قد رتب الله تعالى
على تحصيل نجابتهم في قلوبهم وقد روعوا على شهود الخلق مع شهود الحق تعالى
فانه يجب عليهم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعطوا كل ذي حق
حقه فحال الاصغر كحالها يشهد على الله تعالى عنها لما انزل الله تعالى بها
من السماء وقال ابوها قوما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستكروا فضله
فقال الله لا اقوم اليه ولا اخذ الا الله تعالى فكانت مضطربة عن الخلق
لما تحلى بها من عظيم نعمة الله تعالى عليها ببرائتها من السما ولو انما كانت
في مقامها لسمعت لوالدها وقامت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فشكرت فضله. فان الحق تعالى ما اعنت بها هذا الاعتناء الا كما ان الله تعالى
الله عليه وسلم. وقد ذكرنا في كتابنا الاجوبة عن العلماء ان قول القاضي عياض رحمه الله
تعالى في كتاب الشفا وشدة الشافعي فقال بوجوب الصلاة على رسول الله صلى
الله عليه وسلم في الصلاة ليس بواجب في مقام الشافعي وانما هو اشار الى كمال
رحمة الله تعالى عنه في المقام وان كان بعد الخلق مع الحق تعالى لا يستغله شهود
الحق تعالى عن الخلق ولا عكسه فاما ما يروى من ذلك على سبيل الوجوب اخصا فالظن

بهم وانهم بالو ان مقام الكمال ان لا يامروا بحقيقة وما كانوا اخذوا الاحتياط بالامة
لم يوجبوا ذلك عليهم لاحتمال ان يقع اضطراب عن شهود الخلق كالخلو منهم
فتسبب عليهم تكليفهم بمشاهدة غيره تعالى. نعم ان قول القاضي رضي الله
تعالى عنه وشدة الشافعي ليس مرادة بذلك ضعف قوله كما يتبادر الى ذهننا
مرادة انه مشدد من مراعاة حال الاصغر في عليه الجمهور وراعي حال الكابر فيما
يوجب حق رسول الله صلى الله عليه وسلم. وذلك بوجوبه اجمع اليه القاضي عياض
في الشفا من عظم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم فان كانت الشفا كله موضوع
للمعظم لا لينا فكيف يظن القاضي انه يريد بقوله وشدة الشفا الذي هو
الضعف هذا العبد من العبيد. وسمعت سيدي عليا الحواشي رحمه الله تعالى
يقول انما امر الشافعي المصلي بالصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم
في الشهادتين لئلا يفتا في جزم من يدي الله عز وجل على شهود بينهم في تلك
الحضر فانه لا يفتا في حضر الله تعالى اذ افتحاط به بالسلام مشافهة التي وقد
حسبنا الكلام عليه في كتاب السادس من كتاب طهارة الجسم والنفوس من سوء
الظن بالله تعالى في العباد. وارجع ان ثبت والله سبحانه ونما في اسم **ومن ذلك**
قول الامام في حقيفة ان السلام من الصلاة ليس يركن فيها مع قول الامة الثلاثة
انه ركن من اركان الصلاة فالاول يخفف والثاني مشدد. ووجه الاول ان السلام
انما هو خروج من الصلاة بعد ما تمها فلم يكن يحصل تركه في حصة الصلاة. ووجه
الثاني ان التحلل منها بالسلام واجب كغيره الدخول فيها. وقد قال صلى الله عليه
وسلم افتتيا فيها التكبيرة وتحليلها التسليم. فوجه بل استدل بنبط الصلاة
اعدم التحلل فهو واجب كتحلل العيد من احوال الحج فالاول حاضرا لا كالذي تم
على صلاة ثم دعا يؤن فلا يخرجون من حضرة الله تعالى بقلوبهم فكان السلام من
الصلاة في حقه مستحبا لا واجبا لما عساه بطوقهم من الخروج من حضرة الله
تعالى وقد خلوا لبلادهم. فاقم **ومن ذلك** قول بعض اصحاب الشافعي
بوجوب تقديم الشهادتين في الشهادتين على الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم مع قول بعضهم ان ذلك ليس بواجب. فالاول مشدد والثاني مخفف
وجه الاول ان ذكر الشهادتين من الامان والامان مرتبة التقدم على باو
العبادات التي من جملتها سؤال الله تعالى ان يصلي على رسوله صلى الله عليه
وسلم ومن حقق النظر وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحث ذكر تقدم
الشهادتين على الصلاة والتسليم عليه من حيث التحيات والشهادتين

متعلقان برؤيته عز وجل الصلاة والسلام متعلقان بالاصالة وان لم يفرق
ذكر اسم الله تعالى في حق قوله المتروك على محلهما فهو **وجه** من قال لا يحسن تقدير الشهاد
على رسول الله عذروا ما مرت بذلك من جهة الشارع وانما جعلها في الشهادتها
وقالوا ان الله تعالى امرنا بها واولى ما كنما ان يكون في اوجز الشهادتين الاولى والآخر
وهل العمل بجعلها في الصلاة قول الصحابة قد امرنا الله تعالى بالصلاة عليك يا رسول
الله فوجب صلى عليك اذ انزل علينا عليك في الصلاة فان قولهم في الصلاة عليك ان
يكون مرادهم بذلك صبغة الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما لم يجعلها
العمل في اول الصلاة لان شكر الوسايط عادة لا يكون الا بعد شكر الله تعالى فان كان
الاولى انما لشكره والصلاة لرسول الله صلى الله عليه وسلم شكر له صلى الله عليه
وسلم لانه هو المعلم لنا كيف نصلي فانه **وجه** قول الامام مالك رضي الله عنه
ان الواجب من التسليم نحو التسليم الاول فقط على الامام والمفسر زاد الشافعي وعلى
المأمور ايضا مع قول الامام احمد ان التسليمين واجبين **وجه** قول ابو حنيفة ان الاول
سنة والثانية **وجه** قول مالك ان الثانية لا تسن للامام والمفسر واما المأمور
فتسبى له ان يسلم عند ما لك ثلاث تسليمات فحينئذ عن يمينه وشماله والثالثة
تلقا وجهه برؤيه على امامه **قال** اول بعد تحقير الثاني مقدم **والثالث** محقق
كالقول في المسئلة الثانية للامام والمفسر **وجه** القول الاول ان التحلل
من الصلاة يحصل بالتسليم الاول فقط **وجه** الثاني انه لا يحصل التحلل الا
بالتسليمين لميت وجعلها التسليم فتشمل الاولى والثانية **وجه** قول ابو حنيفة
استحبنا بالتسليمين كونهم من الصلاة قدمت بالتسليم فكان التسليم
كالاستيذان للخروج من حضرة الملك ومثل ذلك يعني فيه الاستحباب كنية الطريق
من الصلاة بعد السلام **وجه** الثالث تسليمات تطهر الله سبحانه وتعالى اعلم
وجه ثبوت الخروج من الصلاة قال مالك واحمد بن حنبل **وجه** وقال الشافعي ارجع قوله
قال لا لا يشهد في الادب مع الله تعالى وهو خاص بالاكثر والثاني محقق في الادب وهو خاص
بالاصغر فوجب الامر الى مرتبة الميزان قالوا يكون ثبوت الخروج مع السلام عند ملك فانه
قال ونبوي الامام بالسلام التحلل واما المأمور فتنبوي الاول التحلل والثاني الرد على الامام
وقال ابو حنيفة تنبوي السلام على المقطة وعلى من على يمينه من الائمة واسروا من يمينه
المأمور الرد عليه وقال احمد بن حنبل الخروج والسلام على الائمة بن نبوي المأمور الرد
عليه وقال احمد بن حنبل الخروج من الصلاة ولا يضر البها ان **وجه** هذا الاول ان
ظاهر لا يحتاج الى توجيه الاول احمد فان وجه توجيهه القصد في الامور وهو ما من

التسليم

112
المتروك في الصلاة اذ قبل ان السلام من صلب الصلاة فانه **وجه** منعت
سببها على الخواص حتى الله تعالى منه بقوله **وجه** من قال لا يحسن تقدير الشهاد
من ان المصلي كان في حضرة الله تعالى الخاصة ومعلوم ان من ادب في حق الاكثر استيذان
بعد الانصراف من حضرة الملك الى موضع اخر فودون تلك الحضرة وانظر للاكثر مع الملك
فانه ينبغى المخرج في ذلك العرف **وان** كان الحق تعالى لا يجزى في جهة مخصوصة عنده
العارفين بذلك كان الاستيذان واجبا في حق الاصغر مستحبا في حق الاكثر الذين
يشهدون ان الوجود كله حضرة الحق جل علاه لا يرون مفارقة من حضرة ولا خروجا
وانضا فلان ذلك كان واجبا لمرنا الشارع به ولو في حديث واحد لم يكتفينا
المصريح بذلك في حديث ولا اثرنا قاسدا علما على ما ورد في السلام اذ اراد
الانسان الانصراف من مجلسه ينزل لتسليم الاول باحق الاجز او من عموم حديث
انما الامال بالنيات اذ الخروج عمل لكن لا يجزى ما فيه ولما كنت الشارع عن الامر بها
في الامة من ادب العبد لا غير بل قال بعضهم ان ذلك لا يجزى المندوبات الشرعية
لان منعت الشارع بل ان ليساوية احدي التشرع واطال في التمسك بالذات اذ
قام حبسك من مجلسك من غير استيذان لك كيف تجذب قلبك وحشة منه بخلاف
ما اذا استدرك فالتك نعمة فليكن منه انسا وود المعطية حضرتك عن
ان نينا فبها نعيم اذن **وجه** وما كانا صبا مع الحق فهو الحق تعالى اولى **وبما**
قورنا يعرف توجه من قال من العلماء ان المصلي يصبر عن يمينه فان الاكثر
يرون الوجود كله حضرة الله تعالى لا يخرج طبعه عن جهة الابن من الشارع وانما قد
العلم انصوب مقصدا ليعتد **وجه** حاجته على اليمين لان التماس من جهة شجرة المصنوع
فيه واذا كانت حاجته في جهة وجهه او يسان نصير نفسه سارعة فلا يحضر
تلك السنة وهذا نظير ما قاله في استحباب تقويم المصلي نفسه قبل الصلاة
من كل ما يشغل قلبه من بول وغائط واكل وشرب وخود ذلك **وجه** منعت
منه اخرى بقول جبير بن المصلي الانصراف الى جهة منا خاص بالاكثر وامرهم لا يخرج
الى جهة عن اليمين مع هذا المشهد خاص بالاكثر الذين يشهدون بحضرة
الصلاة بمن يفصل لا ينتقل احدهم الا ما هو مفعول فتكون جهة اليمين من
على لك المفعول شرفا فان الشارع اذ ارج تبعه على تبعه في الفصل فلهذا
ذلك وسنما علم عقلا ومشيئا الكونه اعلمنا بالاكثر بقرينة ما ورد من الاجز
تقديم الرجل اليماني انا دخلنا المسجد ونقدم اليسرى واخرجنا منه فاقمروا
فنا بفتح لك يا اخي اثم توجه من قال **وجه** من العلماء انه يندب للمصلي ان

ينقل من موضع الفضل الغرض اذا نقل وعلمه وانه ما قال ذلك الامر بالعدا من
 البقاع فانها تتحرك على ظهرها من الحربة ذلك الخمار في مرة ان البقعة تتحرك
 على اجنتها اذا امر عليها اكر ونقول هل يرتك اكر في هذا النهار مثلي وجه الرجوع في
 قول من كل ينقل المتعلق من موضع وضه ولا حاس كون حصر مناحات الله تعالى القريب
 اكر من حصر مناحات في المواقل بل لعل قوله تعالى في الحديث القدسي وما تقرب
 الي المتقربون بمثل اء اما افترضت عليهم فنبعت البقاع في الفضل ما فعل فيها
 من فاضل وفضول فوجع الامر الى مرتبة الميزان في هذه المسائل كلها بخلاف
 قائل ما ذكرناه في هذا الباب فانك لا تجد في كتاب وقد ختمنا اقوال العلماء
 على مقام مرتبة الاسلام دون مقام مرتبة الايمان والاحسان والايقان لعل مرتبة
 ذلك عن غالب الافهام والله اعلم

باب شروط الصلاة

احموا على ان سر العورة عن العيون واجبة في الصلاة وغيرها وانه شرط في صحة الصلاة
 وعلى ان السرة من الرجل ليست بعورة وعلى ان الظهارة عن الحدث والجنس
 في الثوب والبدن والمكان واجبة وعلى ان استقبال القبلة شرط في صحة
 الصلاة الا لعذر كشد القتال والحام للحرب والمنقل على الرحلة السفر
 الطويل وكالمريض لا يجد من توجه للقبلة وكالمربوط على خبثه وكالغريق
 وبحو ذلك وعلى انه يجب عليه الاستقبال حال التكبير والموجه وتقدم
 بقية ما اجمعوا عليه من الشروط اول الباب قبله فواجبة **واما** مسائل
 الخلاف **فمن ذلك** قول في حبيقة والشافعي ونواخذى الروافضيين من ملك احمد
 ان عورة الرجل ما بين سترته وركبته مع الروافضيين الاخرين عن مالك واحمد انما القبل
 والبر فقط فالاول مشدد وخاص يا كبر الناس كالعلماء والامراء والثاني خاص
 بازاد الناس كالبوابية والحداد والفلاحين والراستين وغيرهم ممن لا يستحي من
 كشف الخد فوجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد
 ان الركبة من الرجل ليست بعورة مع قول في حبيقة وتعض اصحاب الشافعي انها
 عورة فالاول مخفف خاص يا كبر الناس من الاصاغر والثاني مشدد خاص يا كبر
 الناس على وزان المسئلة فكلها **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد في
 اخذ يد ائمة ان الحرة تلبس عورة الا وجهها وكتفها مع قول في حبيقة
 انها تلبس عورة كذلك الا وجهها وكتفها وقدمها ومع الرواية الاخرى
 عن احمد انها الاوجهما خاصة فالاول فيه تشدد بعلمها في السرة والثاني

مخفف الثالث مشدد فوجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان يتبع ووجه
 الثاني الموسعة علمها باخراج القدمين من جنوب السرة ووجه الثالث ان الوجه
 هو المحل الاعظم للفتنة والستر في وجوب كشف الوجه وغيره كما ذكر في الصلاة
 وعدم مراعات الشارع توفيق نظر الناظرين الى محاسن النساء كونا لكشف الذكور
 مذكروا العارفين بالله عز وجل وبانه ما امر المرأة بذلك الا ليقيم الحجة على من
 يتبع الحيامة والادب مع من الناس وممن من ينظر الى حرمته في حصره
 من غير ائمة ينظر بقلبه الى مشاهدته خلا له وجهه وذلك الفاسق
 فيسارق النظر اليها ولا يرأى نظره على اليه فان صاحبه لا يدب اول ما
 يرتق المرأة وتنبى مكتوفة الوجه على غير عادتها بتبينه مراقبة من يبي
 خضرة فالحق نبي يبي الله تعالى الصلاة كولا للتوق في حرمها وبذلك لعل
 الاعلى هذا السرة كشف المرأة وجهها في الصلاة وفي الاحرام والحج وعر
 كما تقدمت لاشارة اليه في الباب قبله **ومن ذلك** قول مالك
 وانشافعي ان عورة الامة ما بين سترتها وركبتهما كالرجل ونواخذى الروافضيين
 عن احمد والرواية الاخرى ان عورة العبد والبر فقط مع قول في حبيقة
 ان عورة العورة الرجل وتربد عليه ان جميع ظهرها وتغطيها عورة ومع
 قول بعض انشافعية ان الامة كلها عورة الا مواضع التقليل منها
 ونحو الراس والساعدين والساق فالاول فيه مخفف والثاني مخف
 جدا والثالث فيه تشدد وكذلك ما عدا ذلك ووجه القول العمل بما
 كان عليه السلف الصالح من عدم التهنق الى نظر الاما خارج الصلاة
 فضلا عن الصلاة وكانت العورة واجبة الى ما سبوا كشفه فقط
 وذلك ما بين السرة والركبة عند بعض من والقبيل والدر عند بعض
 وما عدا مواضع التقليل عند بعض من الاخر فانه **ومن ذلك** قول
 ابو حنيفة انه لو انكشف من السوئين قدر الذنم لم ينطل الصلاة وان
 كان اكثر من ذلك بطلت وفي رواية عنه اذا انكشف من الخد اقل من الربع
 لم ينطل الصلاة مع قول الامام الشافعي بطلان انكشف القبل والكبر
 وقال احمد ان كان يستر الرضوان كان يستر ابطه وموضع الكبر والبسر العرف
 وقال مالك ان كان قادرا اذ اكر او صلى مكتوف العورة بطلت الصلاة فالاول
 مخفف والثاني مشدد والثالث فيه مخفف فوجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول القياس على النجاسة التي يغني عنها البس كالبس ان كلاهما يجب

اجتنابه ووجه الثاني العباس على تحرق الحف فانه يصير ولو يسييرا ووجه الثالث
 منع عن امتي الخطا والنسيان مع حديث اذا امرتكم بما امرنا فواتم ما استطعتم وما امر
 بفذر العبد عليه لا يفتح في صحة ما فعله به ليل صحة صلاة العبد اذا وجب له
 ستر النكبين في الغزيرة وفي النافلة روايتان فالاول مشدد والثاني مخفف
 وتوجيه ذلك ظاهر **من ذلك** قول مالك والشافعي اذا لم يجد المصلي ثوبا للزينة
 ان يصلي قائما ويركع ويسجد وصلاة صحيحة وقال ابو حنيفة مؤخران ثانيا يصلي
 وان ثانيا يصلي قائما وقال احمد يصلي قائما ويؤتي الركوع والسجود فالاول مشدد والثاني
 فيه تخفيف من جهة كبريا ودليل الاول لاتباع الحديث اذا امرتكم بما امرنا فواتم ما استطعتم
 مع قامة المشور لا يسيطر بالعشور ووجه الثاني ان ذلك راجع الى ثوب حيا المصلي
 وقلة حيا به من الناس وكذلك الثالث خاص بغير الحيا وهذا كذا رحمه من الله
 صلى العبد فاقم **من ذلك** قول ابو حنيفة والشافعي واحمد ان الطهارة غير الجسدية
 في الثوب والبند والمكان شرط في صحة الصلاة مع قول مالك في اصح روايات انه ان صلى
 علما لوضع صلاته واجاه هلا وناسا صحت والرواية الثانية عنه الصحة مطلقة
 وان كان قداما ممدوا والثالثة البطلان مطلقا فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول لاحد الاحياط ووجه الثاني العذر المحلل
 والنسيان ووجه الرواية الثانية فمما لك عليه مراعات الغلب دون الجواز الطاهرة
 كما يورد خبر مشهور فورا ان الله لا ينظر الى ثوبكم واجسامكم ولكن ينظر الى قلوبكم انتم
 فقالوا صحت هذا القول شيئا لا ينظر الله اليه فالمر فيه بمنح الجواز الغلب ولا يرد
 على ذلك خبر الشيخين مرقوعا اذا اصبحت الحبيضة فدعى الصلاة واذا ادرت فاحسب
 عليك الدعاء صلى لان قوله دعى الصلاة فانه يكون لاجل الدعاء وانما هو لعله اخرى
 الحيف لان غايته قد الحاقص ان يكون كسلس البول فيفضل الدعاء عنها وتصل كما دخل
 وقت الصلاة وقد اورد بعض الشافعية على مالك وجوب اجتناب الجاسة خارج
 الصلاة بهذا الحديث وقال فاذا وجبت اجتنابها في غير الصلاة ففي الصلاة اولى
 وحصل الصلة في النقص بالقر وما يوجب قول مالك بغير حديث لا يقر الحسب ولا المظن
 ثبام القرآن فانه جمع الحاقص مع الحسب والحيابة امر مقدم على البند وكذلك الحيف
 وما يورد ايضا اجماع الامة على الطهارة عن الحدث كما روى عن الطهارة عن الحدث ومسألة
 بعض من مقلد النعمان من الدعاء من مقدار العدة من اليد اذا لم يصحها الماء
 وما يورد ذلك في عدم رودة التصريح من الشافعي بعد قول الصلاة مع الجسدية
 ورد في الحديث كموله صلى الله عليه ولم لا يفتل الله صلاة احدكم اذا اخذت حتى ينوضا

فانهم وذلك **من ذلك** قول مالك والشافعي رضي الله تعالى عنه ان من صلى خلف حائط غير
 عال لم يندل ولا مائة فصلا صحيحة مع قول الامام ابو حنيفة ان صلاة طائفة فالاول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الله تعالى لا يولوا هذا العبد الا ما علموه
 الثاني لاحد الاحياط والشافعي براه الدقة من غير كبر مشدد **من ذلك** قول مالك والشافعي
 الشافعي في الجدي واحمد من سبق الحديث تطلبت صلاة مع قول ابو حنيفة والشافعي في
 القدم انه ينبغي على صلاة بعد الطهارة ومع قول الثوريين كذا حديثا فاقا وقبائلا وان
 كان رجلا او حكا امة بيبه فالاول مشدد والثاني مخفف الثالث فيه تخفيف فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول لاحد الاحياط ولا التفات لسبق الحديث
 لا يفتل الله صلاة احدكم اذا اخذت حتى ينوضا فمثل ذلك الحديث الواقع والواقع ونبوت
 ما قبل الحديث فهو صحيح فكان حكم ذلك حكم صلاتين فلا يتطل احداهما الحديث في الاخرى انما
من ذلك اتفاق الامة الثلاثة على ان غلبة الظن في دخول وقت الصلاة تنفي في الجواز
 مع قول مالك انه لا يفتل غلبة الظن وانما يفتل شرط العلم بدخول الوقت فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الظن قريب من العلم فيكون ذلك في
 الامتنان خاص في الوقوف بين يدي الله تعالى ووجه الثاني لعظم امر الدخول في حضرة الله تعالى
 والله تعالى يعلم بالادعاء ان الظن في الخطي فالاول خاص في الاصل والثاني خاص في الاطراف
 المظن في العواقب وقد سمع بعض الفقهاء اذا انا في غير الوقت فوقف للصلاة فما كان لا اذا
من ذلك قول الامة الثلاثة انه اذا صلى لا يجنبه في حجة بان الخطا انه لا عادة
 عليه مع قول الشافعي ارجح قوله انه يغني ان خرج الوقت او بعيدا كان الوقت ما قيا
 فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص في العوام والثاني خاص
 بالاكابر اهل الاحياط لا يمتنع وقد يتسبب الجففة في تقاطع ما يظلم قلبه فيجب
 من روية الكفوت فيعرف جنتها **من ذلك** اتفاق الامة الثلاثة على انه لا يتطل صلاة
 من تطهر ناسيا او جاهلا لا يمتنع وسبق لبيان قوله يتطل مع قول ابو حنيفة انها يتطل الكلام
 ناسيا لا بالسلام واما ان طال الطل فالاصح عند الشافعي البطلان وقال مالك ان كان
 لمصلحة الصلاة كاعلام الامم بسم الله او التوبة لابل الطل فلا يتطل وقال لا يورد
 ان كان فيه مصلحة كاشاد ضال وتخير ضرر لا يتطل فالاول من المسئلة مخفف والثاني
 منها مشدد والاول من المسئلة الثانية مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول للمسئلة الاولى العذر بالنسيان والحمدل لله
 كافي في نظائره ووجه الثاني منها عدم قول العذر من حيث ان الصلاة فيها العذر
 الصلاة واما الجمل فانه غير معذور به كذلك لفظة من نسيان تعلمه لو لم يمتنع من امره

في غير الصلاة والشافعي في غير الصلاة

ذلك لم يغير وأما وجه البطلان فما إذا حال الكلام فطاهره ولما وجد كلامه
لكون ذلك الكلام لصحة الصلاة وأما وجه كلامه الأوراني فلهذا الموضع وتحت كيف
دفع كل ما يحصل به الضرر له وفواعدا الشريعة فتشبهت بغيره مثل ذلك على ما افاد بطلان
الصلاة عند من يرى بطلانها بذلك وفي الحديث كل مروق صلاة اتقى وذلك لأن صاحبه في
ذلك تحت أثر الحق تعالى فخرج بذلك عن الصلاة 2 الأسف فافهم **من ذلك** اتفاق الأئمة على
بطلان الصلاة بالاكل الاناسيا وعلى بطلانها كذلك الشرب الا عند أحد في النافلة
فالاول في الشرب مشقة والثاني مخفف ووجه الاول في الاكل والشرب مشقة الله تعالى
للانسان بالاكل والشرب وبين مناجات الله تعالى على الرقبة وللصوم منافع لا تعد
وما رخص هذا المصطفى للتعلم في الاكل والشرب والصلاة وأمره وشرب قبل الدعاء
في الصلاة حتى لا يسهل له التفات إلى غير ربه وصلاة ووجه رواية احمد في الطهر في النافلة
كون العبد فيها امر نفسه ان يشاخص فيها وان شاد او فها حتى تسلم منها وانص فان
الله تعالى اوجب على الكابر عذر التفات فيلزم ان لا يفر من ما فيه في الغريضة وازل
على قلوبهم رد الرضى فبردت نادر توشهم فلم يحتاجوا الى ما يطفى تلك النار ولا مكد الامر
في النافلة فان الروح تكاد تموت من شدة العطش فذلك شوح العبد بالشرب فيها كما
يفرق ذلك من صلى الصلاة الحقيقية فافهم **من ذلك** وهذا من سعيه في جبر يشرب في النافلة
وكان لما ورس يقول لا بأس بشرب الماء في النافلة **من ذلك** الشافعي ان من ابدى في
صلاة يفرغ ان كان ذكرا او متفقا ان كان امرأة مع قول الامام مالك انها يستحان جميعا
فالاول يخفف والثاني مشقة فرجع الامر إلى ترتيب الزمان والاول يحمل على المرأة التي تجاف
بوضعها العنت **والثاني** يحمل على من لا يجاف من صوتهما ذلك مع حمله على انه لم يبلغه
الحديث ائتمر وللصوم من ذلك التنبيه فاذا حصن الشيوخ من المرأة كانا في ذلك
وكتبه تعالى على كل حال بخلاف التصديق فافهم **من ذلك** قول الأئمة انه اذا اتم
التسبيح تحذرا او اذا استطل الصلاة مع قول في حبيبة انها يبطل لان يقصد فيه
الامام او دفع المأز من يد به فالاول يخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر إلى ترتيب
الزمان ووجه الاول وهو خاص بالصلاة لان ذلك لا يقدم في كل الصلاة لما فيه المصلحة
وجه الثاني ان الصلاة موضوعها الاستغفار بالله وحده فذكر غيره ولو قبله بطلانها
وهذا خاص بالاكابر **من ذلك** الكابر خشية الله تعالى متبطل عنه بعضه فبر
متبطل عند قوم آخرين ووجه الاول انه كان الواجب على العبد ان يصلي طهر في الصلاة
حتى يفسر بيكي بنبيه دون عيبه ويسمع مواظبا لقرآن كلها فلا يظهر عليه بها ووجه
الثاني كون الكابر خشية الله تعالى جميع القلب على الله فرجع الامر إلى ترتيب الزمان

ومن ذلك قول الأئمة انه لا يبيح ردة السلام بالاشارة من المصلي اذا سلم عليه
احد مع قول التورع وعطا انه يرد بعد فرائه وقال ابن المسيب والمسن ردة لفظا فالاول
تشديد في السلام بالاشارة 2 في الصلاة لفظا ووجه الاول حصول المقصود من السلام
بالاشارة وهو الامان من شره ووجه الثاني مراعاة الاقبال على الحق بعد في الصلاة
دون خلقة مع انه يحصل للمقصود بالرد بالسلام ووجه الثالث خوف حصول
ضرر اذا الرد باللفظ وهو خاص بمررد على المنقلب كالحيلة من الوجه فرجع الامر
إلى ترتيب الزمان **من ذلك** قول الأئمة انه لا يبطل الصلاة بمرور حيوان بين
اليدين المصلي ولو كان حيا ايضا او حمارا او كلبا اسود مع قول احمد يقطع الصلاة
ان كلب الاسود وفي قلبي من المرأة والحارشي ومن قال بالبطلان عند مروره ما ذكر
عاصم وآنس وابن المسيب فالاول يخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر إلى ترتيب
الزمان ووجه الاول قوله عليه الصلاة والسلام ان امرأه لا يقطع الصلاة زور
حي وهو خاص بالابرار الذين لا يجنبون عن مشاهدة الحق تعالى قبله من شيء ولا يشغل قلبه
وجه الثاني كون ذلك تحت ويشغل من مشاهدته ان تجلي عين المصلي وقبلة من لافها
الحق تعالى فهو خاص بالاصاغر قالوا والحكمة في قطع الصلاة بالحار والمراة والكلب
الاسود كون الشيطان لا يفارقهم كما هو مشاهدته من كل الكف والميكان لا يمر
بأحد من الأئمة الا ويسته منه طيف بقطع مشاهدته للنور اذا قطع مشاهدته
قطع صلاة اي صلة فهو دونه وانما لم يقطع مثل ذلك فهو دونه كما برئتمكم
وشدة معرفتهم بالله تعالى فلا يظنون من جميع المخلوقات الا إلى الله تعالى به وذلك
من امر الله لا خارج عنه فافهم **من ذلك** قول مالك والشافعي يجوز للرجل ان يصلي في
جانبه امرأة مع قول حبيبة بطلان صلاة بذلك فالاول يخفف خاص بالاكابر الذين
لا يشغلهم عن الله تعالى شغل والثاني مشقة خاص بالاصاغر فرجع الامر إلى ترتيب الزمان
وابصلاح الاول فهو الاكابر وجه الحكم الباطن في المرأة الذي منه جعل الحق تعالى
نفسه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة تعبد ذلك ظمرا اي متينا لمحمد صلى الله
عليه وسلم على عاقبته وخفصة **ومن ذلك** مشقة المرأة ايضا اعظم ملوك الدنيا هيبة
السجود لما حال الوقوع **ومن ذلك** كان أقوى الملائكة واشدهم من كان مخلوقا من انفس النساء
ومن ذلك مشقة المرأة على اخفها في نفسها من جهة الوقوع عن الرجل من شهوة اعظم
من شهوة الرجال بسبب ضعفها وغير ذلك من الامور **ومن ذلك** سببها الحوا
وجه الله تعالى بقوله من تأمل قوله تعالى ان نظائر عليه الآية علم ان محمدا صلى الله عليه وسلم
اكل الخلق في مقام العبودية على الاطلاق ولما ملك استمر الحق لهذا الاستعداد العظيم

ولأنه كان عندنا جعفر بن الدعوى في نفسه لكان وكما في نفسه بعض الوكون
وأما وأما جعفر بن الدعوى في نفسه لكان وكما في نفسه بعض الوكون
بالاضاع والاكابر العمل به ايضا الذي فيهم بيمينه فقص المراه ويميل اليها
بالشوق فقص الله تعالى الامه ما كان اذ قد مضى كمنوا التي خفيت على بعض العقلاء
ومن ذلك اتفاق الامه على ان لا يكون قتل الحية والعقرب في الصلاة مع قول
المعنى كراهة ذلك فالاول تخفيف خاص بالاضاع الذي يخافون من الله في حضرة الله
تعالى نظما له مع غيبته من شهود امره لمقر بذلك ومثل ذلك البرغوث والعمد
فيصير على قتل ما ذكر حتى يفرغ من الصلاة فذلك مجتهد مشدد **ومن ذلك** قول
الامام في حيفهوا الشافعي بصفة الصلاة في المواضع المنيعة عن الصلاة في
مع الكراهة وبه قال ملك الاق المقبرة المنيوثة فان كانت غير منيوثة كرهت
واخرات مع قول احمد انما ينظر على الاطلاق **فأقول** تخفيفا الثاني فيه تشديد
والثالث مشدد فجميع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان مكان الصلاة حاج
على افعال الصلاة فهو كالمجاد وهو كمن يصلي ويجانبه خمر وكافرا فيفسد او غير ذلك
فما ساء الله تعالى رجسا **وجه** قول احمد اخذ جلال حضرة الله تعالى ان نبيا حيا بعد
ومثل المقبرة والخزيرة والحمار والرملة وقادعة الطريق واعطانا الابل فان
الله تعالى راعي نظمه خضر نفس مثل ذلك ونهي ان يخاطبه العيد فبه امرنا
بليس النيات الطائفة الطيبة الراجحة اخلا الحضرة ولذلك تسكت الاكابر
من الاوليا كسيد عبيد القادر الجيلي **وسيد** علي بن ابي طالب **وسيد** محمد الجني
والشيخ مدين **والشيخ** ابي الحسن البكري **وولد** سيد محمد **على** المضرات
المنيسة المنجرة بالنداء العبر والكا فور تعظم الحضرة ربهم ولكن جهلوا العلم
والصالحين على محبتهم للصلاة على الارض والحضرة او نحو ذلك فالاربية فيه خفا
على انما علمهم ان يتعمموا على ذلك مع جهلهم بما صدر من جعفر بن الدعوى والبر عن ربه
مبكم اجتهولا الاشياخ من الامم المضلين وحال سيد عبيد القادر ومن ثم
على انه كان له حال مجنون به فريتم ان يتعمموا على ذلك **واما** وجه الكراهة للصلاة
فوق ظمير الامم فلا بد والامانة فافهم ذلك **وابا** والمهادق الى الانكار
من غير شئ له مضرته بل مثل ما في الارض او الحر او غيرها ليعلمنا فان الله تعالى
عباد اخلقهم للزينة والمجاسة وظلهم قلوبهم من القوايب وجا لظلمهم لذلك
والانكار وتجلى لهم بالهبة المحي تموتهم حتى ضاوا الامر فغفوا لهم راسا وعلاهم
ميتا فاجتمعوا على اكلهم ونظروهم دابا الى منذ ورمهم **والله** سبحانه وتعالى اعلم

باب سجود التهنوت
جميع الامة رضي الله تعالى عنهم على ان سجود التهنوت في الصلاة مشرع وعلى ان من تنهى في صلاة
خير ذلك بسجود التهنوت والتقوى الامة الاربعة على ان المأمور اذا سجد خلف الامام لم يستند
للسجود وعلى ان الامام اذا سجد لم يمسح على المأمور **هذا** ما وجدته من مسائل الاجلاء
واما ما اخلفه لا يتبعه **فمن ذلك** قول الامام احمد والاربع من السجدة ان سجود السجود
واجب مع قول الامام مالك انه يخرج النقصان ويس في زيادة ومع قول الامام في حيفه
والشافعي انه مستنون على الاطلاق فالاول مشدد خطا كابرا الاوليا والنا في فيه تشديد
تخفيف فوجه الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول تعظيم حضرة الحق جل جلاله في السجود
لما امر به سواء كان ذلك من جهة الاستعانة بالاكوان او من جهة ما تجلي له من عظيم الهيبة
والجلال ما من جهة الاستعانة بظلاله واما من جهة ما تجلي له من جلالته وغطته بالنقص
في الزينة والمجاهدة عن الوصول الى المقام الكمال فيصير بعد ذلك على ذلك التحلي
وتعرف ما يفعل ما ينزل ولا يحجب مشاهدته عما يفعل ولا عكس كان قلبنا لا نبينا
عليهم الصلاة والسلام ولذلك قال صلى الله عليه وسلم انما افسى لي شئ من افسى فاجترانه
ومثل الى مقام لا يقره فنه شهود ولا فسيان وتبعه على ذلك الاكابر من اصحابه ورؤس
حتى روي عن من الخطا بان كان يقول في لاخل في الصلاة فاجتر الحيش وارسلوا
في الصلاة ومن قال انه كان ذلك من باب اظهار الضعف والنقص فعاد داخل بغيره
هذا الامام **فمن** ان من سجد في صلاة لعظيم ما تجلي له من عظمة الله
تعالى فهو كمن ينظر الى المقام الذي تحته من سجد في استعانة بالاكوان فافض النظر
الى المقام الذي فوقه كافرناة فانهم ذلك فانه نفس ولكل لو سمعة من احد
قبي **واما** وجه قول ملك رضي الله تعالى عنه بقوطا هو في المقص خير الخلال
الواقع لنقصه صلاة كاملة في ذلك اليوم واما الزيادة فمقروعا كاملة فكان
السجود لها غير واجبة **وجه** قول في حيفه والشافعي ان السجود في عامة اللوح
مفوق في حيفه الاستعانة بالسجود ان السجود ان شاء وقد كان عبد الله بن
عباس وحامه يسجدون غيب كل فريضة السجود وان لم يقع منه حلال
في شئ من الشئ الظاهر ويقولون صلاة اما بنا لا سلام من الخلل فقله
الحكيم الترمذي في نوادر الاصول وطرد ذلك عطا الله لا نافلة لا شائنا واما
من جواب الخلل فان التوافل لا يكون الا لمن كذب فريضة كالانصاء عليهم
الصلاة والسلام انتهى وانفقوا على انه اذا ترك سجود التهنوت لم ينقض صلاته
اذا كان تركه سهوا الا في رواية لا خيد **ومن ذلك** قول الامام في حيفه في رواية

ان موفيق مجود الشهود قبل السلام وهو الانح من قول الامام الثاني مع قول الامام ملك
 انه ان كان عن نقصان فهو قبل السلام وان كان عن زيادة فهو بعد وان اجتمع على المصلي صواب
 احدهما انقضت الاخرى فانه موقوفة عند قبل السلام واما اخذها لوقبل السلام
 الا ان يسلم من المنقضان في صلاة ساهيا او شلت في هذه الركعات فبني على غالب
 قنينة فانه يستند بعد السلام فالاول مخفف على الشاهي بمجمل مجودة قبل السلام
 يكون نيته لو تقرر الخروج كايضا للمصلي بعد سلامه والثاني فيه تخفيف وكذلك
 ما بعده فرجع الامر الى مرتبة الميزان وحدها الاول وهو ما وافقه الاتباع مع عدم ادخال
 نافله في الركعة قبل السلام ووجه قولك وكذلك الامام واحد فكان فعل
 مجود الشهود قبل السلام اشبه بالتواكل التي بعدا لفرصة في الخبر **ومن ذلك** قول
 مالك والامام الثاني والى حنيفة يكون المنع ان شلت في عدة الركعات اخذ
 بالاقول وبني على المعين وهو في حنيفة في الامام روايان احدهما يفتي على غلبة الظن
 وقال احمد ان حصل منه الشك فربطت صلاة ما كان الشك في زيادة وتبرر منه
 بغيره على غالب ظنه بخلاف الحري فان لم يقع له ظن بغيره على الاقل وقال الحسن البصري اخذ
 بالاكبر واستند الشهود وقال الاوزاعي متى شلت في صلاة لم تطلت فالاول اخذ بالاحتمال
 والثاني مفصل والثالث مخفف والراجح منه فرجع الامر الى مرتبة الميزان واللاق
 بالاكبر المتابع على الاقل واللاق العوام الاخذ بالاكبر بعلية زهوق نفوسهم من
 حضرة الله تعالى فلو اخذوا الاقل حصل لهم الشك وصارت صلاة نافلة كصلاة الكسوة
 وتلك لا توان فيها واللاق باكبر الاكابر والمطلان فانهم **ومن ذلك** قول الامام
 الثاني ان من ترك الشهود الاول قد كرم بعد انصابه لم تعد له او قبله عاد
 وسجد للشهود ان بلغ حدا لا يرجع مع قول الامام احمد انه ان ذكره بعد ان انصب تا
 ولو تفرقوا في وقتهم والاولى ان لا يرجع ومع قول الحنفي يرجع ما لم تشرع في القراءة وقول
 الحسن يرجع ما لم يركع ومع قول مالك انه ان فارقت البيت الارض لا يرجع بالاول وما
 بعد فيه تحقيق وقول مالك فيه تشدد من حيث عدم الرجوع وتخفيف من حيث
 الرجوع الى الشهود فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** ان جلوس الشهود الاول
 انما شرع للاستراحة من تعب الحضور مع الله في السجود فثبت ما قام مستصيبا فالتقي
 للرجوع للجلوس فائدة لا سيما وقد وفقتين يدي الله تعالى فانتا **ووجه**
 قول الحنفي ان رجوعه ليس بواجب خطا بالحق تعالى العباد او من
 خطا به ثم القصور وانما الاعضا **ووجه قول الحسن** اظنا والصنفون
 الغفلة والشهود ترك ما هو به وجوب ملك ان عاذه لا من كونهما

تد على قوته على حمل مناخات الله تعالى في القيام مع ان حمل الجلوس الاصل
 انما هو بعد انقضاء وظيفة العبودية وذلك في الجلوس الاخير في ستن الشاه
 الاول لا يتقينا للصعفا الذين لا يقدرون على نادية الرابعة او الدلاء
 بلاجلوس من وسطيها **فان قال** قائل فلم كان الجلوس للشهود الاخير
 فرضا دون الاول مع ان كلاهما بعد تحديدين **فالجواب** ان الجلوس الاخير انما
 كان الجلوس له واجبار زيادة رحمة بالمصلي من حيث ان تجلي الحق تعالى في
 السجود والاخير اشهد من جلوسه في السجود الذي قبل الشهود الاول وذلك
 من خصائص تحليات الحق تعالى كارتسطة في صفة الصلاة فانهم **ومن ذلك**
 قول الامامة الثلاثة ان من قام الى خامسة ستمائة ذكر فانه يجلس فان كان لم
 يجلس في الرابعة للشهود تشهد في الخامسة وسجد للشهود وان كان قد
 تشهد بها سجد للشهود وسلم مع قول الى حنيفة في رواية انه ان ذكر قبل
 ان يسجد في الخامسة رجع الى الجلوس فان ذكر بعد ما سجد بها سجد فان كان
 قد تعد في الرابعة قصر تشهد دخل في ركعة وصار اجمع نفلا فالاول
 مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** اتفاق الامامة
 على ان من صلى المغرب اربعاً ساهيا انه يسجد للشهود ويجزئ صلاة مع قول
 الاوزاعي انه يصنف النهار ركعة اخرى ويسجد للشهود كباكون المغرب
 شفعاً فالاول مخفف خاضع للمخيرة والثاني مشدد خاضع لمن ارتفع حجاب
 ووجه الاول ان العوام لا يشاءون من شهود الشفع بخلاف الاكابر
 تدوباً بانهم من مشاهدين وليس لهم راحة الا في شهود الوتر ولو لا
 جعل الحق تعالى تقص الصلاة شفعاً واقد هم على فعله لما قدروا كما يعرف
 ذلك اهل المناجاة لله تعالى **فان قال** قائل ان نفسهم شفع
 الحق تعالى فالحق انه لا يستغف الحق الا وجود غير شاهد مع الحق واما الشاه
 فلا يقدح في الوترية لانها لا تكون الا في المرتبة الثالثة **فان قال** قائل
 من تجوز ثلاثة الاهور ابعثهم والكشف عن وجهه هذه المسئلة لا بد من الامانة
 فرحم الله الاوزاعي معوضه على مثل هذا السر **ومن ذلك** قول الامام الثاني
 واحداً من اخر جماعة انه ترك ركعة مثلاً لا يرجع الى قولهم وانه يجب عليه العمل
 بيقين نفسه **مع قول** الى حنيفة واحداً من روايات عنه انه يرجع الى
 قولهم **فالاول** مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول الاخذ بالاحصاط لنفسه فانه اعلم بافعاله من غيره فلا يخرج من عند

الشهود

التحليل لا بد لك ووجه الثاني ان شهادة الغير احوط لان النفس
 ليست على صاحبها ولا هلك الامر الاجنبي فانهم **من ذلك** قول الامام
 الشافعي انه لا يصح ترك مسنون لا للفنون والشهد الاول والصلوة على
 النبي صلى الله عليه وسلم مع قول في حينة انه يستحب التكبيرات العبد ولتر الجهر
 في موضع الامر وعكسه ان كان اماما وانه قال **مالك** كون يحلف محل
 السجدة فانه كان جهر موضع الامر ويجوز بعد السلام وان كان امرية
 موضع الجهر قبل السلام وقال **احمد** ان شهد مثل ذلك محسن
 وان لم يكن فلا بأس بالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى الميزان
 ووجه الاول ان الفنون والشهد الاول يشبهان الامر فانما تستحقاه
 جهر بالسجود تدارك لكل هذه الصلاة **رووجه** الثاني ان تكبيرا العبد
 صارت سببا في ذلك الجمع العظيم فتذكر العاقلين بكرا الحق تعلم حجوا
 عن شهود ربهم بنفوسهم الكثرة وليس الزينة ومشاقة الفوق والعبادة
 ذلك اليوم عادة وكذلك القول في الجهر موضع الامر وعكسه فان الشافعي
 ما سئل الا في الصلوات من امر موضع الجهر او عكسه لفض كالصلوة كما
 بطلت الكلام على ذلك في صفة الصلاة عند الكلام على حكم الجهر
 والابن ماجة وجه قول احمد النظر الى احوال الغالب الناس في نفضة صلاتهم
 فلا تكاد تسلم صلاة من النقص ولو بالغوا في الاحتراز عن ذلك فذلك
 كان السجود راجعا الى الاحتياط المصلي فان وجد في نفسه عروا وهم سجود ولا
من ذلك اتفاق الامة على انه يكفي السجود ان ذكر سجدة مع قول الامام
 اذا كان السجود جسيما كزيادة والنقصان سجدة لكل واحد من قول ابن ابي
 انه يستحب لكل من سجدة من خلفا فالاول مخفف خاص بالعموم والثاني مشدد خاص
 بالموسطين في المقام والثالث مشدد خاص بالاكابر الباقين في كل الاحياط
 فرجع الامر الى الميزان **من ذلك** قول مالك والشافعي رضي الله تعالى عنه واحمد
 في اخذ رواية ان المأموم يستحب للسجود اسمي مائة ولم يستحب مع قول الجهر
 انه لا يستحب الا ان سجدا مائة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى الميزان
 الميزان ووجه الاول الاحتياط وشدة الارتباط وحصول الجاهل
 للنقص مع انقضاء الغدوة ووجه الثاني مبني على قوله تعالى ولا تروا ان
 وزاخرى وعلى ضعف الارتباط فالاول خاص بالاكابر الذين هم زمامهم كالجهر
 منهم كما اشار ابنه حديث مثل المؤمنين كالجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو

ثاني

لله تعالى له جميع المبدأ الجسد بالحسي والشعر والثاني خاص بالاصاغر الذين
 يشهدون امامهم كالجواهر لاجرائهم والفقاع

باب سجود التلاوة
اجمع الامم على انه يشترط
 السجدة الثلاث شروط الصلاة وخفي **عن ابن المسيب** قال **الحسين**
 توفي برزها اذا سمعت قراءة السجدة وتقول سجدة وخفي الذي خلقه وموتة واختلف
 الامة في سجود التلاوة هل هو واجب او مستحب فقال **ابو حنيفة** هو
 واجب وقال **عمر** هو سنة عند التلاوة للقاري والمستمع فالاول
 مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى الميزان ووجه الاول ان من شأن بني آدم كبر
 وهو حرام في السجدة اذ التواضع غلبا طهارا والمواضع لله تعالى والخشوع له فمن
 لم يستعد عند تلاوة قوله تعالى لا يستعبد الله الذي يخرج الحب في السموات
 او سمعا عما قد شبه حاله من امتنع من السجود طاهرا فوجب السجود ليجتمع
 صفة الكبر وانصاح ذلك ان التكبر خاص لايسر والحق فقطة ونحوها من سائر
 الحيوانات والجمادات من حيث ان المذوابة على ايجادها من الاشياء الخلق والطف
 بخلاف غيرها من سائر المخلوقات فانه كان المذوابة على ايجادها اشياء الكبر والعلية
 فذلك خرجوا من تحت حكم هذه الاشياء اذ لا صاغر لا يعرفون الكبر طاهرا بخلاف الاشياء
 والحق فانه خرجوا من كبر لا يعرفون الذللة والواضع كرها فان كبروا فافوتوا بكم
 وان تواضعوا فخرجوا من كبرهم عن الطبع ومن هنا وجب عليهم الركنة والمجاهدة لخرجوا
 عن كبر وجب الرئاسة ويفقوا على اصل عبوديتهم **وسمعت** سبدي عليا
 الخواص رجة الله تعالى يقول **وجوب السجود** خاص بالاصاغر الذين لم يكملوا
 في مقام التواضع واستجابة خاص بالاكابر الذين يحق الله تعالى جميع ما كان في
 نفوسهم من كبر وصار احد شعر يرى نفسه قد استخففت الخشعة لولا عقو
 الله عز وجل وصارت قلوب الخلق كلها تشهد لهم بالذل والاسكارية
 بدى الله عز وجل انهم فرحهم الله تعالى الامام ابو حنيفة ما كان ذو طمر وخفا
 مواضع استبطانة ورحم الله تعالى بعبدة الامة مخيفة عن العامة بعد
 وجوب سجود التلاوة عليهم لانهم تحت سياج الفوق فيما عندهم من الكبر لا يكاد
 احد منهم يخرج عنه بل يباري نفسه بالسجود على من لم يستعد له فوقع في كبر

زيادة على الكبر الاصلي وتكبر في محل الذل والاحكام وافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
ان السماع من غير استماع لا يباك السجود في حقه مع قول الامام ابي حنيفة انما سوا اداك
مخفف وهو خاص الغور والثاني فيه تشديد وهو خاص الاكابر وعلمه الوجهين لا تذكر
الامثلة لاهلها لان ذلك من قايوم مسائل التوحيد **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
ان الثاني اذا كان خلج الصلاة المستمع في الصلاة ان المستمع لا يسجد فيها ولا يركع
الركعة منها مع قول ابي حنيفة انه اذا فرغ سجدا لا يركع في الركعة الثانية فخرج الاصل
من بين الميزان ووجه الاول ان المستمع اذا كان في الصلاة فهو مستعمل في المناجاة
الماوريات في التعلم فخرج لا يشغال بغيرها ولو لا ان الامام من مائة ارتباط المامور
ما كان يسوغ المامور السجود لغيره غير نفسه وكان الامام نائب الحق تعالى في الارض كلامه تعالى
تعالى عباده فلا هذا الحكم في غير الامام ووجه قول ابي حنيفة انه يستعمل في الركعة
التي لم يستعمل في غيرها المناجاة المامور في الصلاة فخرج منها فخرج ما فات من سجود الثلاث
لنفسه في غير الركعة الى ركعة اخرى في مقام الجمع بحيث لا تشغله مناجاة الله تعالى
عن الحق ولا الخلق عن الحق بعضهم يصنع تشهدان الحق تعالى في الركعة الاولى على نفسه
تدبره ونوجوه وهو تفكر في الامور على ما يشاء تشهدان الثاني في الركعة الاولى وهذا
المقام دقيقا الى وفي هذا والله اعلم **ومن ذلك** قول الشافعي واخيه رضي الله عنه
ان في السجدة مع قول ابي حنيفة ومالك انه ليس في السجدة الا في حفظ الاول وشد
والثاني مخفف فخرج الامر الى من يركع الركعة الاولى على طاهر الركعة الثانية فلهما
الذين امنوا اركعوا واسجدوا فقولوا واحدا ويشمل السجدة التي في الركعة
في الصلاة والسجدة التي في سجدة التلاوة ولكن جمع السجود مع الركوع ترتيبه على ان
ذلك في الصلاة ذات الركوع وهو وجه قول ابي حنيفة انه يقول المراد بقوله تسجدوا
واسجدوا السجود الاصلي في الصلاة لا الفارضة اما السجدة الاولى في الركعة فاما
واقوا ابي حنيفة فيها بمنزلة الائمة لما في ايها من التوعد بالعذاب على من لم يسجد من
الناس وانما ذلك ان مواحدة العبد في عدم حضور المواكب الالهية العظيمة
استند من مواحدة في غير المواكب المذكورة فانه يعلم ان كل من في السموات والارض
والشمس والقمر والحيوان والنبات والانس والجن والانس والجن والانس والجن
واكثر من الناس وكثير من جنات العذاب وانما هو هذا على كثير من الناس العذاب
لشاهدة السجود لله تعالى من هو دون في الدرجة الاولى وهو ان يكون اول ساجد
وقد اما تشهد الامام ابي حنيفة بقوله بوجوب السجود فافهم ذلك فان قال
قابل من اي باب وقع من الشر عدم السجود لله تعالى انه لا يقع لاحد التكبر على ربه

١٤٤
على انما وانما تبع التكبر على حنبه من الخلق فالجواب انه وقع عدم السجود من الجاهل عن صفات
العبودية ولذلك كان فادرك السجود كافر او قاتلا لانها لله تعالى او له انهم يمتنعون الى
ما يصيبهم صدق فافهم واكثر من ذلك لا يقال وقد قيل الشيخ ابو مدين عن حبيب
او الحب الله عننا فاذي فنادي من السماء ان الله تعالى يحب من اعاد فاجوز ففهم
السماء وبوضع له القول في الارض انتهى الحديث فاذا وقع التذات لثلاثين كان
قتله الاتيانا والاوليا من هذا النذر فقال قد سمعوا ذلك ولكن يجنبوا في
وقت معاذة الامم الاتيانا والاوليا من غير قومه وعصاهم المعصية لا كما قال تعالى
وكذلك جعلنا لكل نورا ونورنا من الجرمين اي ومثلها لولا لان الاتيانا والاوليا على الاطلاق
الالهية في التماسي وما لذلك قضى تدا على قومه بغير السجود له الذي هو كتابة عن
الطاعة لا يمر لبتاني الاتيانا والاوليا اذا عصى قومه امرهم فافهم **ومن ذلك** قول
ابي حنيفة ومالك والشافعي واخيه رضي الله عنه ان سجدة من عظام السجود والسجدة
شكر مع قول الشافعي واخيه في الركعة الثانية في مخفف فخرج الامر الى من يركع الركعة
في غير الصلاة فالاول مشهد والثاني مخفف فخرج الامر الى من يركع الركعة
ان الله تعالى ما ذكرها الا ليعلم ان السجود عند تلاوتها او سماعها من الامام الاتيانا
ان كان سجدا نافع في مقصده ولم يركع منها او تاب ولو نظرنا فيها فبكت فانه نور السجود
في الصلاة اكثر ما يكون خارجا لانها من قبلتها الغفر والرضا عن العبيد وهذا
خاص الاضغ كما ان من جعلها سجدة شكر جعلها خاصة بالاكابر الذين لم يقعوا في ذنب
او وقعوا فيه ولكن علب على طاعتهم قبول توبتهم وانما قال الشافعية سجدة
الصلاة لانها لا تجزى من الصلاة التي فيها ولم يبقها من صلاة الله عليه
وسجدها في الصلاة فافهم هذا القول في حقه اذا سجدها في الصلاة
في عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو ركن في الصحيح
من المذاهب وجه فافهم **ومن ذلك** اتفاق الائمة الثلاثة على ان في الفصل ثلاث
سجديات في الجنة والاشتقاق والملق قول ملك في المشهور عنه انه لا يسجد في الفصل
واحق الائمة في السجديات وفي احد عشر سجدة ما عدا السجدة الاحيرة من ارجح وجه
الاول الاستماع وكذلك الثاني وهو قول ابن امير المؤمنين رضي الله عنه وسلم في
المفصل منذ تحول المدينة لا يستقر انفسهم غالب الصحابة حتى تحولوا الى المدينة في
كال لا يانوا الاقبيا فخلا فخرجوا في مكة كان منهم طوائف عندهم نقابا كبر وكان
صلى الله عليه وسلم يسجد بهم كثير ليرى ما في قلوبهم من المولمة فلو بهم من اسلم قريبا
انتهى **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة بان الركوع لا يقوم مقام السجود للتلاوة فاذا قرأ السجدة

في الصلاة مع قول الامام في حقيقته بقوله معناه استصحابا فالاول مشدود والثاني مخفف
 فوجه الامر في الميزان ووجه الاول ان الغالب في الناس ان لا يخفضوا في الركوع كالمجود
 ووجه الثاني ان الاكابر ينظرون الى الركوع تعين التقويم كالسجود فذلك كان بقوله معناه
 السجود ونسبهم الله الامام بالحقين كما كان ادق وطرف ومداكم ورضي عن بقية الامة بالاعلاف
ومن ذلك قول الامام مالك في الشافعي انه لا يركع للامام واهل المسجد في الصلاة مع قول
 حنيفة تكريم قراءتها كما تفسر في القراءة دون ما يحرمه **قال** اخذني ابنه **قال** لو
 اسرفها لم ينجسها فالاول مخفف والثاني مشدود فوجه الامر في الميزان **ووجه** الاول عدم
 نهي عن قراءة سورة السجدة في الصلاة وهذا خاص بالاكابر الذين يقدرون على الركوع الى السجود
 ولهم يطول القيام **ووجه** الثاني ان الامام والمأموم قد يكونان لم يقموا على الركوع الى السجود
 لعدم قوا استعدادها فطول القيام حتى يتبع لها الاقرب بالسجود وذلك بوجودها
 القوي على تحمل الجلي الواقع في السجود فذلك لا يركع للامام واهل المسجد لانه وسهر على
 نفسه وعلى من هو معه من السجود ولهم يركع اية السجدة ما كان في خطيب بالسجود للملاقاة
 مع هذه المشقة **فانهم** **ووجه** الثالث في الشافعي انه اذا سمعها الامام للملاقاة ولم يسمعها
 فبذلك الصلاة مع قول غيرهما لا تسقط لانه لا تسقط في الصلاة الاولى مشدود والثاني مخفف
 فوجه الامر في الميزان **ووجه** الاول ان ذلك استلزام على الامام والاختلاف في قطع الفتوة
 واذا انقطع الفتوة بطل حكم الوضوء محضه الله تعالى واذا سقطت الصلاة ووجه الثاني
 ان المتابعة لا يجب الا فيما هو من صلب الصلاة كالاركان وكل **ووجه** **ووجه** قول الشافعي
 واخذان سجود الفلاح فينتقل الى السلام من غير تشهد مع قول حنيفة ومالك انه
 يركع للسجود والركعة ولا يسلم فالاول مشدود والسلام والثاني مخفف بقدر وجوبه
 السلام **ووجه** الاول كونه كان في حصر يقين فيها على الخلق عادة وكانوا غير من سجود
 كالشدود في قوم نبي عيسى عليهم ووجه الثاني قصره من تلك الغيبة عادة وكان
 الساجد لم يتوار عن الحاضرين **وتمت** صدي عليا الخواص في الله تعالى **يقول**
 لا تجل الرجل غدا في مقام الولية حتى لا يقين من تمسك الخلق بالسجودين بغير الحق تعالى يكون
 مشاهدا للسر العظام بالخلق وذلك من امر الله تعالى بيقين وما زاد عليه من محمل لا وجود له متبعية
 فكانه معد وقرء السلام لا يكون الاعلى موجودا او موجودا لم يتجسد لم يقب فانهم وهذا
 امر لا ينسطر في حجاب رحم الله تعالى الامام بالحقين حبيب لم يقبل بوجود السلام من الصلاة
 لهذا المشهد الذي كرمه من عدم وجود من يسلم عليه بعيد الغيبة لانها حصر جميع
 لا يقع فيها غيبة **ووجه** **ووجه** قول الامام انه لا يركع لله تعالى وهو على غير طهر لم يركع في الحال
 ولا يركع في طهر مع قول بعض الشافعية انه سقط وباني بالسجود وان كان في ركعة الاية مرارا

ان يجمع السجدة فالاول مخفف والثاني مشدود ووجه الاول ان الخطاب بالسجود لان كان
 نكلمه اوجه الثاني توجه الكثرة في رواية الزمان على غير طهر وكان الخطاب متوجها عليه
 بالسجود في الاصل فذلك امر يتبادر **ومن ذلك** قول حنيفة انه لو ركع اية السجدة في مجلس
 سجدة واحدة عن الجميع مع قول حنيفة الامة انه لا يركع في السجدة في اية السجدة عن غير
 بل يركع السجود على عدد ذكر الامة فالاول مخفف والثاني مشدود ووجه القولين ظاهر لا يخفى

باب سجود الشافعي
قل استحي الامام الشافعي رحمه الله
عند جلالته وان دفع نفسه

يسجد لله سجدة شرا على ذلك وبه **قال** اخذ وكان ابو حنيفة والطحاوي لا يركع
 سجود الشكر بل يقتل بحديث الحسن عنه انه ركع ركعة مالك خارجا عن الصلاة **وقال**
 عبد الوهاب المالكي لا يركع وهو الصحيح من مذهب مالك فالاول مشدود والثاني مخفف ووجه
 الاول ان السجود لم يزل دأبه على العبد ان النعمة لم تزل مدفوعة عنه فلا يحصى العبد شئ على
 الله تعالى لكن ثم نعم ونعم فكري سجدة وسندع فكان السجود لها اكل ووجه الثاني انه لم يركع
 سجود الشكر لانه ليس لله عليه نعم الامانة له وان دفع عنه وذلك هو ذنبه الشكر
 فلذا ركعه من ركعة كان تاركه يقول لا حصى ثناء على الله تعالى لو تحببت له من افساح الوجود
 ودمت على ذلك لآب الابد من نعم تذكركم لتعلقا في قلبه وانا واقفا في خلقه يسجد وعلا ذلك
 كان لداي السجود اظهر في الاعتراف بالنعيم والخير عن مقابلتها بسجود او غيره فانهم **ووجه**
 قول الامة الغلظة بسجدة المصلي اذ امر اية رحمة ان فيها لها ان يركع ان يستقيت
 مع قول حنيفة كرامة ذلك في الغرض فالاول مخفف والثاني مشدود فوجه الامر في الميزان
 ووجه الاول اظهار العبد العاقبة والحاجة الى الرحمة وترك العقوبة لا سيما في محل العز
 الذي هو الصلاة وهذا خاص بالاكابر الذين يقدرون على السجود مع علمهم بمجبات الحق تعالى
 فعلوهم والثاني خاص بالاصغر الذين اخرجهم من حيث الله تعالى فلو امرهم بالسجود لما قدوا
 على السجود كان من رحمة الله تعالى بهم عدم تكليف هذا الامام طهر بالشواذ في انفسهم
 لما فيها من هذه اللينة والمنطة بخلاف النوافل لفظا لمخاطبة فيها وخفة الهيبة فانهم

باب صلاة النفل
اتقوا لامة الامام عليا الزينوا في الرتبة

شع

وهو ركعتان قبل الفجر وركعتان قبل

وَرَكْعَتَانِ مَبْدَأَهُمَا وَرَكْعَتَانِ مَعْنَاهُمَا الْغَرَبُ وَرَكْعَتَانِ مَعْنَاهُمَا الْمَشَاءُ وَكَذَلِكَ انْتَقَوْا
طَوَّاجِبُونَ قَضَاءَ الْفَوَائِدِ مِنَ الْغَرَابِ **هَذَا** مَا انْقُضَ عَلَيْهِ . وَأَمَّا مَا اخْتَلَفُوا
فِيهِ فَمِنْهُ قَوْلُ الْأَمَامِ الْمُتَّقِي عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالشَّافِعِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ الرُّكُوبَ
مَعَ الْغَرَابِ يُؤْتَمَرُ مَعَ قَوْلِ اخْتِدَانِ الْكُفَّاءِ رُكْعَتَا الْفَجْرِ مَعَ قَوْلِ الْحَسَنِ أَنَا الْعَرَفَاجُ
فَالْأُولَى وَالثَّانِي مَخْفَفٌ بِحَسْبِ الْوَرَقِ الْفَجْرِ نَافِلَةٌ مُؤَكَّدَةٌ وَالثَّالِثُ مُشَدَّدٌ بِحَسْبِ الْوَرَقِ
وَأَجَابَ رَجُلٌ الْأَمْرَ إِلَى تَنْتِهِ الْبِرَاءَةِ وَوَجِبَ الْأَوَّلُ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَدِيثٍ فَرَضَ
الْمُتَكَلِّمَاتِ الْخَمْسَ الْإِسْرَاقِي جَبْرًا قَالَ **لَهُ صَلَّى عَلَى خَيْرِ مَا قَالَهُ** لَا إِلَّا أَنَّهُ
تَطَوُّعٌ وَطَاهِرٌ تَقِي بِجُوبٍ مَا رَأَى عَلَى الْخَمْسِ صَلَوَاتِ الْأَنْبِيَاءِ تَعَارُضُ كُنْهٍ وَجَهٍ
الْثَّانِي كَقَوْلِهِ التَّكْيِيدُ مِنَ الشَّارِعِ فِي صَلَاةِ الْوُتْرَةِ وَهُوَ مَا كَبَّرَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَمَا
الْقَبْلَةِ الشَّارِعُ فَهُوَ بِالْوُجُوبِ امْتِنَاعٌ مُتَكُونٌ مِنْ تَبَيُّنِهِ تَوْقُفٌ عَلَى النَّافِلَةِ وَدَوْنُ الْوُجُوبِ
قَوْلُهُ لَكَ مِنَ الْأَدَبِ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى مَا لَا يَخْفَى عَلَى عَارِفٍ وَفَرَحِمَ اللَّهُ تَعَالَى الْأَمَامَ أَبَا حَنِيفَةَ
نَحْنُ فَاثَرَتَيْنِ الْعَرَضِ وَالْوَاجِبِ وَتَبَيَّنَ مَعْنَاهُمَا فَحَقُّ مَا فَرَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَعْلَى مَحَلٍّ
فَرَضَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَن كَانَ لَا يَسْقُطُ عَنِ الطَّهْوِيِّ دُبَا مَعَ اللَّهِ تَعَالَى
وَنَفْسُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْنَحُ الْأَمَامَ أَبَا حَنِيفَةَ عَلَى سِتْلَةِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ
سَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَمْ يَحْكَمْ رَفْعَ رُكْبَةٍ تَسْبِيحَ رَبِّهِ عَلَى تَرْجِيهِ هُوَ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ تَابَهُ
تَعَالَى وَلَوْ سَقَطَ إِلَى ذَلِكَ مِنْ حَقِّ الْعَرَضِ وَالْوَاجِبِ تَمَرُّدَيْنِ وَقَالَ **الْمُخْلَفُ لِعَطَى**
وَالْحَوَازِمَا عِنْدَ الْأَمَامِ أَبَا حَنِيفَةَ مُتَعَارِضَانِ وَالْمُخْلَفُ مَعْنَوِي كَأَهْوَلِ عَطَى إِلَّا أَنْ
يَكُونَ ذَلِكَ الْأَمْرُ لَدُنَّ رَجُلٍ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ اللَّهِ فِي رُكْبَةٍ مَا فَرَضَ
اللَّهُ تَعَالَى فَاسْتَغْنَى عَنْهُ مِنَ اللَّهِ إِلَّا أَنَا تَابَهُ الشَّارِعُ عَنْهُ وَقَائِدُهُ مَا قُلْنَا مَا أَنْ
الْمُخْلَفُ تَفْعِيلُ ذَلِكَ الْوَاجِبِ وَهُوَ مُتَعَارِضٌ بِكَ الْعَرَضِ وَتَطَرُّفُ قُلْنَا هُنَا خُتْبَتِي
الْأَبْنَاءُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَدُنَّا لَهُمْ بِلَقَطِ الصَّلَاةِ دُونَ لَقَطِ الرِّجْمَةِ
وَأَكْرَهْتِي وَأَنْ كَانَتْ الصَّلَاةُ فِي اللُّغَةِ الرَّجْمَةِ تَحْمَلُ لِسَانَهُمْ عَلَى ثَانَا الْأَوَّلِيَا
وَكَبِيرَا تَسْبِيحَ الشَّارِعِ عَاشِبًا عَلَى سَنَنْ وَاحِدَةٍ يَوْجِزُ تَعْبُثُهَا الْمُجْتَمَعُ بِاجْتِهَادِهِ
كَلِمَتَانِ فَإِنَّ الشَّارِعَ فَعَلَهُ مَعَ قَوْلِ الْأَكْفَانِ وَنَفَقَ لَا يَنْبَغُ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ خُصَالِ
الْفَطْرِ كَالِاسْتِجَابَةِ مِنْ خُصَالِ الْفَطْرِ وَقَالَ **الْمَالِكِيُّ** يَوْجِبُهُ فَإِنَّ الشَّيْءَ
عِنْدَهُمْ مَا هُوَ وَاجِبٌ وَمِنْهَا مَا هُوَ عِنْدَهُمْ غَيْرُ وَاجِبٍ وَفِي هَذَا تَعْبُثُهُمْ عَنْ مُطْلَاحِ
الْأَمَامِ وَاللَّهُ يَخْتَارُ فَظُنُّوا أَنَّهُ يَبُولُ بِتَقْدِيرِهِ وَجُوبُهُ اخْتِدَامُ قَوْلِهِ أَنَّهُ سَمِعَهُ
فَصَارَ يَقْبَلُ ذَلِكَ فِي رُكْبَةٍ وَيَقُولُ لَا اسْتِجَابَةَ عِنْدَهُ لَكَ فَلَوْ صَلَّى مِنْ غَيْرِ اسْتِجَابَةٍ

صحت صلواته ومالك لم يعمل بذلك بل اوجبه من حيث انه جاز ان ياقبل الصلاة
فانهم **قوله** الشافعي في المصنف انه سبعت ان يصلي قبل العشاء
وسمى هذا ربهما مع قول المصنفه بذلك لكن حرة الاموال المصنفه **قوله**
انما صلى ربهما وانما لم يصلي مع انه متعدد في سنة العشاء التي فيها جعلها الر
كعتين التي فيها انما قال اول من سنة الظهر والعصر فشدوا النكح فحفظوا
سنة العشاء الكبير فخرج الامر الى ركني الزمان ووجهه اولية الظهر والعصر والعشاء
طوله من الايمان في النكاح قبل الدخول في الظهر والعصر وذلك لاكتشاف خلال
الله تعالى في وقت الظهر ووقت الغروب من زمانه وقت العشاء لا يجوز
من العصر الذي هو العصر كعصر النوب ولكن في العشاء وقت العشاء على غالب
الناس فلا يجاد احدكم ببدل فمباحات دية فهلوا اما الدعاء التي جعلها ابو حنيفة
فبدها في كل ركعة وكان الحضور فيها اجزا فاجازها **قوله**
الامة الثلاثة ان السنة في صلاة التطوع بالليل والنهار ان يسلم من كل ركعتين
فان يسلم من كل ركعة فافضل لامة الثلاثة خلافا لابي حنيفة فانه منع التسليم
من كل ركعة **قوله** في صلاة الليل ان ياتى من ركعتين او اربع او ثمانية
يتسليمه واحدة فعل واما بالنهار فيسلم من كل اربع فالا اربعة والثاني فيه
وجه الاول فراغات غالب الناس من قد تم على الوقوف بين يدي الله تعالى مع ثقل
ذلك التحكي فكان يسلمهم من كل ركعتين في محل الاعتدال قبل الاكابر والاصاغر
وجه من قال يسلم من كل ركعة فراغات حال الاكابر الذين لا يعجزون على
الوقوف بين يدي الله تعالى في صلاة الليل والنهار اكثر من مقدار ركعة ووجه قول
ابو حنيفة فراغات حال الاكابر الذين لا يعجزون على طول الوقوف بين يدي الله تعالى
مع ثقل التحكي اكثر من ركعتين ووجه من منع الزيادة على الركعتين في النهار
فصل الوقوف بين يدي الله تعالى في النهار على الاكابر واجسامهم برعش ملكيته
لاصاغر الذين لا يحسنون زيادة ثقل التحكي ولا تقصها وخرقة الامور المصنفة
ما كان اكثر من اربعة لمقاماته الاكابر والاصاغر رحم الله تعالى بقية الامة ما كان اكثر
سبغتهم على الامة **قوله** في الامور الشافعي واجدا في الوقوف اكثر احدى
عشرة وادنى الكمال ثلاث ركعات مع قول المصنفه الوقوف لاكثر ركعات يسلمة
واحدة لا يراعى عليها ولا يقص منها مع قول الامور ما كانت الوقوف فيها تسع
تسبغ ولا احد فاعلم ان التسبغ والركعة ركعتان في الاول فمفسد وهو انما
به تحققت والثالث غريب مع فخرج الامر الى ركني الزمان ووجهه الامور الشافعي

لا من الشارع صلى الله عليه وسلم والحكمة في كون الغنية صلاة الوتر زيادة أو نقص
مراعات الشارع لأحوال أمته صلى الله عليه وسلم على اختلاف طبقاتهم بالنظر
شرعة المحضوق وطبقة في آخر ركعة من صلاة الوتر في الفرد كما قال تعالى وكلم
آية يوم القيمة فردا فافهم. من كان استعداده قويا وحصل له المحضوق مع الله
تعالى في أول ركعة أو ثلثة الكف في ذلك لم يحصل له المحضوق فله الربا حتى
يخبره ذلك بأحد عشر ركعة أو ثلاث عشرة ركعة أو أكثر كما قاله مالك. ووجه قولنا
خليفة أنه لا يزداد على ثلاث ركعات ركعات كون ذلك في الليل كما أن من المعصية
ومن النهار ومن المقررة أن المشقة بما على من المشقة فلا يلغى الزيادة عليه ولا
النقص عنه ما أمكن. وقد تمتع سيدي علينا الطواص رحمة الله تعالى بقول
لا ينبغي أن لا يكون له تطير من المأوى وما لا يطير له إلا بالقربة فقل وأما
فيه عمن في خبر. وسمعت أيضا يقول لا يكون النفل إلا من كلفت فافهم
وذلك خاص لأنهم عليهم الصلاة والسلام لعصمتهم وقد ثبتت لهم بعض
الأوليا فيكون له اسم نفل انتهى. وسمعت أيضا يقول وجه قول مالك الإمام
الشافعي أنه يقرأ في ركعة الوتر الإخلاص والعمودين أن من لم يقرأه فقد خداه الله تعالى
وانتفى عنه الشرك ودخل ما بقي استعداده وذلك انبض ما يكونا إلى اليقين فذلك
فكان الإمامان مراتب الموعودين في فعل الشكرين وسؤسته فهو خاص بالإمام
ووجه قول أبي حنيفة أنه يقرأ في آخر منور الإخلاص فقط عند الخوف من
المفسد في تلك الحضره فهو خاص بالإمام انتهى **قوله** الإمام أبي حنيفة والإمام
الشافعي أن من لم يترجم بمجدد لا يعبد الوتر مع قول أحد أنه يستغفر بركة ثم يقبض
فالأول مخفف بعد إعادة الوتر الثاني مشددة فجمع الأمر إلى النبي الميزان. ووجه
الأول الاتباع في قوله صلى الله عليه وسلم والوتران في ليلة وهو خاص بالإمام
الذي لا يسئل لا يفسد على توجدهم. ووجه الثاني الاتباع لنقص الصحابة
وهو خاص بالإمام الذي لا يملكون من كثرة التوجده ولا يفسد عليهم سئل عن
الحديث السابق أن من قرأ قبل أن ينام فقد وقى ما عليه فإذا قرأ نصلي
بعد النوم فله أن يجتهد بالشفع كما تقول الشارع لا وتران في ليلة أي
في خمسين ركعة صلاة بالنيت يشفع بنوعه أمر في ذلك وسئل من يقرأ
هذا لا يجلب إلى نقص الوتر فافهم **قوله** مالك في المشهور عنه
والشافعي استحباب القنوت في المصنف الثاني من رمضان في حرركم
من تراويح مع قول أبي حنيفة وأحمد باستحباب ذلك في الوتر جميع

الته وبه قال جماعة من الشافعية كان عيدا لولي منصور في منى وإلى الوليد
المسيانوري فالأول مخفف والثاني مشددة فجمع الأمر إلى النبي الميزان ووجه الأول أن
الشافعي صلى الله عليه وسلم حكم فلك في المصنف الثاني من رمضان ووجه
الثاني أن قوله صلى الله عليه وسلم الصلاة دون غيره يعني الدعاء أو فلك الإمام أبي حنيفة
وأحمد بالاحتياط ومن المصلحة في ذلك أن الدعاء عقب التوجده لا يرد والوتر كشهادة يستعمل
بالفردية والأحدية والوحدانية وكان من الغنوة النفا للمؤمنين والمؤمنات في تلك الحضره
ولا يحض العيد نفسه كما بالاعتقاد فافهم **قوله** الإمام الشافعي وأحمد
أن صلاة التراويح في شهر رمضان عشر ركعة وأما في الجماعة أفضل مع قول مالك في
أخذ التراويح عنه أنها سنة فلا تكون ركعة وانفعلها في البيت أحب إلى وبذلك
قال أبو يوسف **قوله** مالك من قرأ أن يصلي التراويح في بيته كما يصلي مع الإمام فالأول
أن يصلي في بيته فالأول فيه فتدبر من حب الأمر بفعلها في الجماعة وفيه تحقيق من
حب عدم مخرج الأمر إلى النبي الميزان ووجه الأول وهو خاص بالصفاء أن الجماعة
فيما رحمة ثم لعدم قوة أحدهم على الوقوف وحده بن بدي الله تعالى في عشر من ركعة مثلا
فكان لا فضل لهم ففعلها في جماعة عتقوا أن ترهق نفسه من هيئة الله تعالى وجل يخرج
من حضره لعدم من ياتى به في ذلك الوقوف بخلافه إذا صلاها في جماعة ووجه الثاني
مراعات الأكابر الذين يقدرون على الوقوف بين يدي الله فإذا أوعى حقهم على أنفسهم
أنهم من الوقوف في الرأى بحضرة الناس المسجدين كسائر نسيطة أن سأل الله تعالى العباد
على صلاة الجماعة في الفريضة **قوله** الإمام مالك والإمام الشافعي رضي الله
تعالى عنهما أنه يجوز نكاح القوايت في الأوقات التي غنىها مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا
يجوز فالأول مخفف والثاني مشددة فجمع الأمر إلى النبي الميزان ووجه الأول أنه صلاة
لما سببت كان ذلك كان الملك في الدخول في حضرته فعدان كل منع الناس من الدخول
إليه ووجه الثاني أن الحق تعالى منع من الصلاة وفيه الأوقات منها عاما ولم
يسبب صلاة فتمنع المعصية كما سبب الموتى وأقبح ذلك أوقات هذه الأوقات
أوقات غضب الحق تعالى ولا ينبغي الوقوف بين يدي الملوك وقت غضبها وذلك
لأن وقت الاستئذان لا يوجد فيه شاخص ظل يطير بها بخلافه فبالرؤا فالشافعي
أن لو سألنا فظله ثابت منية وأما استئذان العباد وقت الاستئذان يوم الجمعة
لما ورد مرفوعا أن جهنم كل وقت الاستئذان يوم الجمعة واستجارها كناية عن
الغضب الإلهي ووجه استئذان ركعة من النية عن الصلاة فيه في الأوقات المذكورة
كونا لعبد هناك في حضرته الملك الخاصة فكانه من أهل البيت أو خدامه الذين لا

مبتغون من العرب من خدمته في وقت من الاوقات ووجه النبي عن الصلاة من بعد صلاة
العصر وتعد صلاة الضحى حتى تشرق الشمس او تطلع وتزفع فيخرج كونه عباد الشمس
يتأهبون للشمس في ذلك الوقت فيها ما اشرع عن شواقيهم في الوقوف
بين يدي الله تعالى في ذلك هو روبا من مشاركتهم في عبادة وان كان المقصد
مختلفا فمن صلى العصر او الضحى في اول وقتها كان النبي في حقه على تحريم اي حرم
وسايل الاخرين مقاصد كما تقدم في تحريم الاستماع من الحاضرين في الصلاة الركبة
وان كان الحرام الاصله اما هو للاستماع بالفرخ فقط وقد بلغنا ان عمر بن الخطاب
رضي الله عنه رأى خديجة نصلي بقية العصر اقله فعلا بالذمة فقال
خديجة اما نهينا عن موافقة الكفار وهم الان لا يستجدوا فقال عمر اكل الناس
بغير فؤاد ذلك انتهى قد استهت سدا السما على المصلي الباب من حين يغفل صلاة
العصر والضحى كلب لا يستسلم الامر الى موافقة الكفار في التحول للشمس فانهم
ومن ذلك قول الشافعي ان حق قوله واحمد في الجدي قد ايتبه انه يسئل
فائدة الروايات ان يقضيه ولو في اوقات الكراهة كالفراخ مع قول ابو حنيفة
انما تقضي مع الفريضة اذ اقامت ومع قول مالك رضي الله عنه انما لا تقضي
وهو القول القديم للشافعي فالاول مشددة والثاني فيه بعض تشديد والثالث
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول القياس على الفريضة اذ اقامت
بما مع ان لها وقتا معينتا وفي جواب ما تحضرن في الفريضة من النقص من قضائها
فقد احسن الادب مع ربه عز وجل حين نهى الله سبحانه قضا كغيره في الاضحية
والكفان وغيرها وان كان لكل منه تعالى واليه ووجه قوله الامام ابو حنيفة
ان الرواية التي كانت مع فرضتها عاين الا اذا لم ترفع الفريضة الاومعها
الحاجر لنقضها وقد كان على الخليفة طاب كبره الله وجهه يقولون لعلوا بالركعتين
تعد المغرب كما يمارفان مع الفريضة فيقاس بذلك غيرها وقد ذكرنا من اذاب
الملوك ان لا يكون في خادهم نقص اعصابه او من وجد في حبه ليل لا يبع
بغيره على ناقص وما كان اقام مع ملوك الدنيا فيؤادهم مع ملك الملوك
من باب اوتي وان كان الحق هو الخالق لذلك البلاء فلهذا ووجه قوله
والشافعي القديم ان الروايات لا تقضي فوان كل وقت له نصيب من الخدمة
وان مات وقت بلا خدمة ذهب فارما فلا يفي بها العبدان يفرج الوقت
المستقبل من تلك العبادة وبلاها الوقت الماضي مع انه كله في الصلابة
فان اذ جعل العبادة المستقبل للوقت الماضي كان نقل الكتابة من آخر

١٢٨
الصغيرة الى اوقاتها وهذا خاص بنظر الاكابر والاول والثاني خاص بنظر الاصاغر
فرحم الله الامام ابو حنيفة والائمة المجتهد بن ما كان اكثر اوتهم مع الله تعالى
وخلفه قمع بعضهم بعضا فكما لم يذكر حنيفة كره المجتهد الاخر مراعاة
لما لم يشاهد العباد غلقا وسفلا من خواص ومجوس ومن ذلك قول الامام
الشافعي واخذاه ليس لم يدخل المسجد وقد اتمت الصلاة ان نصلي بحجة المسجل
ولا بغيره مع قول ابو حنيفة ومالك انه اذا اتم فوات الركعة الثانية من
الضحى استغفل ركعتي الفجر خارج المسجد في صورة ما اذا اتمت الصلاة
وهو خارج المسجد فالاول مشددة في آخر الحجة والثاني فيه تشديد فراجع
الى مرتبة الميزان ووجه الاول عليه الهبة والمغظيم على العبد في الفريضة
وعلمه شدة مواحدة الله تعالى للعبد اذا اخل الادب فيها اكره من مواحدة
له اذا اخل باب في النافلة فعصده هذا العبد بفعل الحجة الايمان على
تحمل ما بين يديه في الفريضة من الهبة والمغظيم ووجه الثاني شدة
مراعات محضيل رقة من تلك الصلاة وجماعة رجا ان يكون الله تعالى
عز وجل يميز صلي في تلك الجماعة وشفعه في جميع المامومين وعظم لهم
معه وربما استحكمت الهبة في عند علم بعد ان تفق يتنبدى الله ووجه
في الفريضة كان محضيل وقوة مع الجماعة او الى له من استعلاء اديب العبد
على حضره لله عز وجل ونفوسه الحضور معه في تلك الفريضة باصطلامه
من شدة الهبة كما يعرف ذلك من صلي الصلاة على وجهها فتأمل فيه فانه يقبض
ومن ذلك قول ابو حنيفة ان كل وقت لله الشايع عن الصلاة فيه لا يبع نقضا
الصلاة فيه الا السنفل الاستجد التلاوة مع قول الامام الشافعي وغيره ان
كل صلاة لها سبب من تقدم يحوز جعلها فيه كالخبة ويركعتي الطواف والمدة
وسجود التلاوة والركعتين عقب الوضوء فالاول مشددة في عدم صحة الصلاة
في الوقت المذكور والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقد ذكرنا
توجيه هذين القولين في الباب وانفقوا على كراهة السنفل بعد فعل العصر
في الضحى حتى تشرق الشمس وتطلع وقال ابو حنيفة من صلي الضحى بعد
طلوع الشمس لم تقم واذا شرع فيها وطلعت الشمس وهو فيها بطلت صلاته
ومن ذلك قول ابو حنيفة والامام الشافعي واحدا كراهة السنفل بعد
ركعتي سنة الفجر مع قول الامام مالك تعيد ركاهة ذلك فالاول مشددة في الكراهة
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول لا يباع فلم سلطنا ان قول

الله صلى الله عليه وسلم كان يتقبل بعد صلاة الفجر شيئا انما كان يحدث
 افهامه فان لم يجد اجدا جدد معه اضبط على جنبه ورفع راسه على ذراعه
 المنصوب حتى يقام الصلاة ثم ان ذلك خاض يقواو الليل الذين اذكروا
 وقت التجلي الا لحي حتى كانت مقاصدهم تنقطع من الخشية فيكون ترك الصلاة
 تغدير كعني الفجر كالذوق الزوال التعب النسيان صابهم فجملة هذا على حال
 الاكابر وتجمل قول في حقيقته على حال الاصاغر الذين لم يحضروا ذلك الصلوة
 الا لحي مع السقطة او بامور اعنه ويصعب حمله ايضا على اكابر الذين يحضر
 ذلك التجلي الا لحي واقدروا الله تعالى على تحمله فلهم انهم المتقبل لمقدم
 عليه كالا صاغر فافهم **في ذلك** قول ملك والامام السافعي باستئنا المتقبل
 بعده من النقص مع قول في حقيقته فاحمد براهمة ذلك فالاول يخفف الثاني
 مشددة وترجع الامر الى مرتبة البراء ووجه الاول ان المتقبل عليه لخدم الملك
 في دار المأدون لهم في الدخول عليه اية ساعة شاؤوا من كليل او نهاري
 بخلاف الوارد في الملك من الافاق لهم الوقوف بين يديه الامداد
 صريح من خدام الملك ولو كان احدهم من اكابر الامراء فافهم ووجه الثاني ان
 الخدم لو كانوا اياما دوا لهم في الوقوف بين يدي الملك او وقت شاؤوا
 ملزومهم لا يبقعه الا باذن جدي اقول لان الحق تعالى لا يقيده عليه فله ان
 يصح عن ذلك الا ان يدل وقوع الشئ في الاحكام الشرعية والله اعلم

باب صلاة الجماعة
وانه يجب طهارتها للناس

فان استوعب منها قولوا وانفقوا على وجوب صلاة الجماعة في حوالها امور وعلى
 ان اقل الجماعة امام ومأمور قائم عن غيره كان لم يفت عن سببه بطلت صلاته
 عند الامام احمد كما سبق وعلى انه اذا سلم الامام ومأمورين مستوفون فغدا
 من ثم يتم الصلاة لم يخولافه في غير الجماعة فانهم اختلفوا في ذلك كما سبق
 وكذلك انفقوا على ان من دخل في قرض الوقت فافتم الجماعة وقد قام الى
 الثالثة فكش له ان يعطى بل ويدخل في الجماعة وانفقوا على انه اذا انقلب
 الصفوف ولم يبن بينهم طريقا او نزعوا التماز وكذلك انفقوا على جوازه

اتنا المتقبل بالمفترض وكذلك احبوا على ان امامة الاغني غير مذكورة الا عند
 بن مبرين كما سبق وانفقوا على عدم صحة امامة المرأة بالرجل في الفرائض وعلى ان
 الصلاة خلف المحدث لا يجوز وكذلك انفقوا على كراهة انقاع المأمور على
 امامه بغير حاجته **في ذلك** ما وجبته من سائل الاجتماع في الاقوال والامام
 اختلفوا فيه **ومن ذلك** قول في حقيقته ان الجماعة في الفرائض غير الجمية فرض
 كصاية وهو الاصح من مذهب الامام السافعي مع قول تلك الجماعة وبه قال
 جماعة من اصحاب ابي حنيفة والسافعي مع قول الجماعة فان فرض عين فاستلزم
 في صحة الصلاة عند وكر ان صلى منفردا عن القدر اتم وصحت صلاته فالاول
 به تشديد والثاني تخفيف والثالث مشددة فوجه الامر الى مرتبة البراء ووجه
 الاول ان المقصود بالجماعة امامة شعائر الدين في دولة الظاهر والباطن باتباع
 القلوب والايديان فلا بد من طابفة في البلد نفوذ بذلك في الاذي الى اخفاء
 الدين وقهايا النفاضة والتباعد وعلبت طلة اهل الكفر على طلة اهل
 الايمان واتصافا فان صلاة الجماعة من جملة راحة الله تعالى بالاصاغر ليقوا
 يستهوي كثرة الجماعة وزوينة بعضهم بعضا على الوقوف بين يدي العز
 وباب الاقارب في حصر كما دأبوا الانبياء والملائكة ان تنفصل منها فلو ان
 المنفرة اقيم في تلك الحضر وحده وتجلت له حبه الله تعالى ما قدر على ان يعيق
 حتى يتم صلاة من هذه الحلال اقضا بغير شئ وكان من راحة الله تعالى به
 انه امر ان يصلي مع جماعة يصح له الثاني ونفوي العزم بهم كما يعرف ذلك
 من صلى الصلاة الحقيقية فان من صلى الصلاة العاقبة لا يفرق سببا من ذلك
 وغابنه ان يطعن في ركوعه وسجوده ونراعي معاني ما يقرأ من القرآن والافكا
 ومثل هذا محقق عما قلناه لم امامة الافعال والاقوال في الظاهر فانهم ورو
 من قال انما صلاة الحاقا بالسنن التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم
 ولم يوجها كما ان المجتهد ان يحقها بالواجب كما في صلاة الجمعة حكم اجتهاده
 وهكذا الحكم في جميع ما فعله ولم يبين لنا مرتبة هل هو واجب او مستحب
 لم كان معتدلا لاما وهو تحت حكمه فاقول من وجوبه او نهي عن لم يكن معتدلا
 في دفعه التاسع ينول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك المتعلق في انه يعطى
 النظر عن كونه فرضا او سنة كبل لا يحرمها وسمه الشارع او يوسم ما صيغه
 الشارع على ذلك جماعة من اهل الله عز وجل ووجه من قال انها فرض
 عين اخذ بظاهر الاحاديث وامر تعالى بها في وقت شدة الخوف والحمل والحر والظفر

انما لم يكرهوا حية على الاعيان لسماح الله تعالى للناس بما في وقت تطاير الروس وقد امر الله
تعالى العباد بها في تلك القتال امر عام لم يفسخ احتياقي الخلف عنها الا الحراسة لبقية
المقاتلين حال استعمالهم بالصلاة ومساخاة وهو فاذا صلى لم يفسخ ما شرع لهم لم يفسخ
به ذلك وفي ذلك من الحكمة ان لو لا هؤلاء الذين حرموا ما كل للصديق المصنوع مع
الله تعالى بل كان احد من يتنقذ خوفنا من ان نقباله العدو ضرورة من حيث الجز الذي
فيه يخاف من غير الله تعالى فانه يرق ولا ينقطع **ومن ذلك** قول الجمهور ان الصلاة في
الجماعة اكثر افضل مع قول الامام مالك ان فضل الصلاة مع الواحد كفضل الصلاة مع
الكثير فالاول مخفف خاص بالصنف الذي لا يقدرون على الوقوف بين يدي الله تعالى مع الجماعة
والاثنين والثاني مشدّد خاص بالقوي الذي يقدر وقفا على طول الوقوف بين يدي
الله تعالى مع واحد فكيف العلم بالله تعالى بما واد على الجز البشري بخلاف غيرهم
والله سبحانه ونسألي اعلم **ومن ذلك** قول الامام الشافعي والامام احمد ان للنساء
اقامة الجماعة بموت من من غير كراهة في ذلك مع قول ابن حنيفة والامام مالك جنى
الله تعالى عنه كبر هذه الجماعة طين الاول مخفف والثاني مشدّد فجميع الامر في
الميزان ووجه الثاني ان الجماعة ما شرع الا لتات قلب المؤمنين بعضهم
على بعض لأجل نصر الدين واقامة شعائره فان التعلق اذا لم يلف بمعاشر
بعضها بعضا في ازالة المنكر بعضا في ذلك العدو الذي طلبت الله فيفسد
نظام الدين ومعلوم ان النساء لم يرضون لمثل ذلك **ووجه الاول** تقرير
الشارع جماعة النساء في عصره على اقسام من الجماعة في يومين وفي المساجد
خلف الرجال فتدبر وان لم يكن فيه نصر في الدين طين الاول واولا المنكرات فينبه
ابتلا فلقول المؤمنين والمسلمات وذلك بوقول الى ضرورة الدين في قوله
الباطن بن يحيى الله عز وجل اذ التكلّف بالحذمة عام للدور والآيات
فانهم **ومن ذلك** قول الامام مالك والامام الشافعي والامام احمد على الامام نبيه الامامة
في الجماعة وانما هي مشقة مع قول ابن حنيفة انه لا يجب عليه نبيه الامامة الا ان
كان خلفه نساء فان كانوا رجالا فلا يجب واستثنى الجماعة بعرفة والعينين
فقال لا بد من نبيه الامامة في هذه الثلاثة على الإطلاق وقال احمد
نبيه الامامة شرط فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف وتشديد من وجبت والثاني
مشدّد فجميع الامر في ميزان ووجه الاول عدم وقوع نبيه الامامة عن
الشارع وانما فان ضرور الارباب قد حصلت بربطهم انما لهم على افعاله
وذلك كاف في اقامة الشعائر ووجه الشوا اول من قول الامام ابن حنيفة

ضعف رابطة النساء بالرجال في التماسد والتعاون على اقامة شعائر الدين فالحاجة
الى توجيّه نبيه الامام ليستقوي بربطهم بعبدك علم توجيّه ما لا كانوا رجالا ووجه
استثنا الجماعة والعينين والجميع بعرفة عند اخر الشارع بذلك حصول الشا
بكر الجميع في هذه الصلوات فاستغنى الامام فيما عدا ذلك من تأكيد الارباب
به فيه ووجه قول احمد لا حرجا لاحباط لم ينظر لما مورق بالامر بيننا وعكسه
وهذا خاص بالصنف والاول خاص بالقوي الذي يشهدون برباطهم بالامام
فانهم كالأمر المحسوس حتى ان بعضهم لا يلبس عليه حال الوعظ المبلغ في الافعال
كانه كركوع ولم يركع الامام ومثل هذه هي الرابطة الحقيقية التي كان عليها التمسك
النصالح فقلنا ان من ادعى صحة الارباب طائفتا مامة وتبع المبلغ في العاطف
فمن اهل التمسك على نفسه فمثل **ومن ذلك** قول الامام مالك والامام الشافعي
في اصح قوليه واتخذ انه لو نوى المتفرق الدخول في الجماعة من غير قطع الصلاة
صح مع قول الامام ابن حنيفة ان ذلك يبطل الصلاة كالاول مخفف والثاني
مشدّد وتبع الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول انه طلب ان يابط الصلاة بلحاظ
فرا دجرا وثمان كهم في اقامة الشعائر حسب طاقته ووجه الثاني ان نية
الامامة كالاستئصال بالخلق عن الحق بخلافنا في اول الصلاة موع العبد بها ليدخل
في الارباب طائفة مامة وهذا خاص بالامام صاحب مقام الجميع فلم ينجح بذلك من شق
الحق تعالى بل ازداد وابه شدة اكا كان له طين حال الانفراد وفي ذلك من الادب على الله
تعالى ما لا يخفى على عارف فانه ما كل احد يقدر على خطاب الحق تعالى من اول الصلاة
الى اخرها بلا واسطة وهو متفرق فانه لم **ومن ذلك** قول الامام ابن حنيفة ان ما ادعى
الماتوم من صلاة الامام فالصلاة في التثنيات والخصلة في القراءة مع قول الامام
الشافعي انه اول الصلاة فعلا وحكما فيعبد في الباقي الفتوت ومع قول الامام
الله تعالى عنه في التثنية عنه انه اخرها وهو اخذ على وانين عن احمد الاول عنه
تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث فيه تخفيف فوجه الامر الى ترتيب الميزان
وجه الاول عدم الاختلاف على الامام طائفة مخالفة الافعال فلا يعبد القراء
بل ربما كانت قرأته وحده ان من قرأه مع الامام من حيث الحضور مع الله تعالى
وجه الثاني لا حرجا لاحباط فبواق الامام فيما لا يختلف عليه وبإتي
به ثانيا في محله الأصلي فذلك كان بواق الامام في التثنية والتثنيات
ولا يشغل بها الاقتراح لان موافقة الامام في هذا الموضع امر ووجه الثالث
اقتضا المسبوق بما فعله مع الامام من التثنية والفتوت وغير ذلك وهو خاص

بالأصابع الذين تتفعل عليهم مناجات الله جل جلاله وخذتم فافهم **من ذلك**
قول الجنيبة ومالك الشافعي ان من دخل المسجد فوجد امامه قد فرغ من الصلاة
كرم له ان يسبنا نف فيه جماعة اخرى الا ان يكون المسجد على من الباب من قول احمد
انه لا يكره إقامة الجماعة بعد الجماعة بحالها الاول فله تحقيق والثاني مخفف
فجمع الامر الى رتبة الميزان **ووجه** الاول خوف فسد ثبوت القلب عن الامام الاول
او حصول تنويع له من جهة الافتئات عليه فيسبى الناس بعد ذلك
وهو متأكد فيسبى كدرة في قلوب المأمومين **ووجه** قول احمد ان في إقامة
الجماعة ثانيا زيادة الاجر والثواب للجماعة الثانية اذا كانوا صلوا مع الامام
او حصول فضيلة الجماعة ان لم يكونوا صلوا واما كان في الجماعة الثانية
من يستحي ان يفتتن بغير الله وحده في الصلاة او لا يستطيع الوقوف
اصلا من هذه الهينة فافهم **من ذلك** قول الشافعي صلى الله عليه وسلم ان من
صلى منفردا ثم ادرك جماعة يصلي معهم استحب له ان يصليها معهم وبذلك
قال مالك الا في المغرب وان صلى جماعة ثم ادرك جماعة اخرى قال راجع
من مذهب الامام الشافعي ان يعيدها وهو قول احمد الا في الضم والمصبر
فالاول فيه تشديد في سبيله من صلى منفردا ومن صلى جماعة والثالث فيه
وكما ما تقدم فجمع الامر الى رتبة الميزان **ووجه** الاول الاتباع واما كان في
الصلاة الاول بفضل خير في الصلاة الثانية واما استحب مالك المغرب
مخففا على الناس لصيق وقته ولم اجد العشاء يفتح العين له عادة واما
استحب احمد الضم والعصر لان الشارع نهي عن الصلاة بعد فعلها
اليان تغرب الشمس او تطلع الشمس مع ما في الاعادة من راحة الثقل
من حيث جواز الترك وان كان لها حكم الفرض من جهة وجوب القيام فيها
مع القدر وتحرير الخروج منها بغير عذر فتعلم ان الصلاة المعادة
وتحسين وجه الى القبلة ووجه الى الفرضية لا وجه واحد ووجه قول
الاوزاعي ما قلناه من التمسك عن الصلاة غيب الضم وتحسين الامر على الناس
تعبا لمغرب **ووجه** قول الجنيبة الا الظاهر والعشاء فانه بعد ما يكون
وقت الظهر تغلب فيه الحجاب فلا يركب كاذبة بالصلاة على الكاذب
اعادة جازع لما فيه من المنفعة واما العشاء فانه غيب نعم النهار
الحرق والمنايش عادة مع غلظ الحجاب فيها ايضا ولذلك استحب الشارع
لامنه تأخيرها الى ان يمضي ثلث الليل الاول كما ان الية حديثه لو ان اتق

21
على امتي لاخرت العشاء الى ثلث الليل ووجه قول الحسن هو الوجه في قول احمد
والله سبحانه وتعالى اعلم **من ذلك** قول الامام الشافعي في الجدي ان فرضه اذا
هو الاول والثانية تطوع مع قول الشافعي في القديم ان فرضها الثانية ومع
قول الجنيبة ولهمدوا الاول في الشافعي انهما بمنها فرضه فالاول مخفف والثاني
مشدد والثالث فيه تشديد فجمع الامر الى رتبة الميزان **ووجه** الاول سقوط
المطاب عنه بفعلها ووجه الثاني اخذنا الاضياطونية الجبر لماعسة نعم
في الاول من النقص ووجه الثالث العلم فيها الى الله تعالى اذ باع الشارع
حيث سكت عن بيان وجوب ذلك وبه قال **عنه** بن عمر رضي الله عنه
وقال **من ذلك** عن ذلك الى الله تعالى فثبت الله تعالى منها اماما
من ذلك قول الشافعي واحدا ان الامام اذا احسن بداخل وهو رابع او في التشهد
الاخر يستحب له ان يطأه مع قول الجنيبة ومالك كبراهة ذلك وهو قول
الشافعي فالقول مشددا بتخيلا لا تطأه والثاني مخفف ترك ذلك اصلا
فجمع الامر الى رتبة الميزان ووجه الاول ان في ذلك تحولا لاجل السالم على حصول
الخصوع لله في الركوع مع الراكعين او على جلوسه بين يدي ربه مع الجلوس بين يدي
الثاني لم يروى من التفريق بين فراغات الخلق وفراغات الخالق وان كان مثل
ذلك مغفورا **وسمعت** سيدي علما الخواص رحمه الله تعالى يقول انما احب
الامام الشافعي واحدا ان يطأه الداخل فاحسن به الامام في الركوع او التشهد
لا يصح انما الظن بالامام وان مثله لا فينبغ له استطارة للداخل عن ربه
وجل من منصب الامام الاعظم ولوان هذين الامامين علما ان ذلك مستعمل
الامام عن يده عز وجل ما استحب له ان يفتي **وسمعت** يقول كلام الامام الشافعي
واحمد خاص بالامام الذي اعطاه الله تعالى القوة وجعل له عزة اعين نظرها الى الخلق
ولخلق مع ما تعلم ان الكرامة خاصة بالاصاغر اما الكابر فلا يضرهم ذلك قطعا فان
من ذلك قول الامام احمد وهو الرابع من مذاهب الامام الشافعي انه لو نوى الموعود
مقابلة امامه من غير غنى لم ينطل صلاة مع قول الجنيبة ومالك انما ينطل
فالاول مخفف والثاني مشدد فجمع الامر الى رتبة الميزان **ووجه** الاول ان تمام
الصلاة خلف الامام انما هو ادب يدل على صحة سلامه فادب بما عدا الجماعة و
الصلاة المعادة ووجه الثاني انه بالدخول معه وبطينة باعوار الصلاة
خلقه فكانه قطعة الصلاة بلانية وذلك منطوق منصب الامام في الصلاة بجل
عن جوان الخروج من طاعته وموافقته كالامام الاعظم بل الامامة في الصلاة هي

منصبه بالاصالة فمن فارق امامه فسق ومات ميتة جاهلية كمن فارق اتباع
رسول الله صلى الله عليه وسلم وخروج عن شريعة لاسيما ان اوهمت المفارقة
الفتح في حق الامام فانهم **من ذلك** قولنا الشافعي بصحة فذوق المأمور
بالامام وتبينهما من طريق مع قولنا حنيفة انها لا يصح فالاول محقق والثاني
مشكك ووجه الاول ان المراد معرفة المأمور انتفاكا لانتفاك الامام وهو خاصان
ووجه الثاني ان شرط الارتباط ان لا يجوز ان يكون الامام والمأمور خارجا عن كون
فكما انقطع صورة الارتباط بينهما من حيث الاخبار كذلك انقطع من حيث
القلوب كما اشار اليه جبر ولا تخلفوا عليه بمختلف قلوبكم فانه صلى الله عليه وسلم
حكم باختلاف القلوب لا خلافا للصدور وعده استوائها في الموقف فكل من القلوب
وحسب **من ذلك** قولنا الشافعي والشافعي واحمدان من صلى في بيته بصلاة الامام في
المسجد وهناك خالف بين رتبة الصفوف لم يصح مع قولنا حنيفة في المشهور عنه
انه يصح فالاول مشكك والثاني محقق فوجه الامر ان يثبت الميزان ووجه الاول
ذهاب الشعاع المقصود من الصلاة في دولة الظاهر لخلق ووجه الثاني ان ذلك
حصول التماثل في دولة الباطن الذي هو علم الله تعالى وحضره لكل وجه وقد
ثبت من يفتي خفف امامت المقدس او مذكور هو مبصر لا محجج الجاهل ولا غيرهما
ولكن قد فات هذا فمضت امثال امر الشافعي بالاجماع الى مكان واحد وما كان يبد
على المواضع رحمه الله تعالى يذهب الى مكة وينب المقدس وغيرهما وصلى مع الامام ثم
يرجع ويقول اتباع السنة اولي وكذلك كان يفعل سيدنا ابراهيم المستولي بالخبر
بذلك شيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى **من ذلك** قولنا حنيفة وما للتوابع
انه لا يجوز اقتداء المقرض بالمنفقل لا يجوز عندهم ان يصلي فرضا خلف من يصلي
فرضا اخر مع قولنا امام الشافعي ان ذلك يجوز فالاول مشكك والثاني محقق فخرج
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر في صحة صلى الله عليه وسلم ولا تخلفوا عليه
اي الامام فتختلف قلوبكم فانه شمل لا خلافا عليه في الاعمال الباطنة كما شمل
الاخلافا عليه في الاعمال الظاهرة على حد سواء ووجه الثاني كون خلافا فاعا
القلوب لا يظهر به مخالفة الامام عندنا الناس فالامة الثلاثة راعوا مخالفة الظنية
والشافعي رضى الله عنه راعى مخالفة الظاهر ولا شك ان من راعى الباطن والظاهر
معا اكل ممين براعى حد سماح جواز كل منهما على انفراد فاقم **من ذلك** قولنا لامة
الثلاثة تعيد صحة امامة الصبي المميز في الجمعية مع قولنا الشافعي بغير الامة
به فيما كبرها وان كان المانع اولي الامامة من الصبي بالاخلاق فالاول مشكك والثاني

محقق ووجه الاول ان منصب الامامة في الجمعية وغيرها من منصب الامام الاعظم
وانفقوا على ان من خطه ان يكون العاد ووجه الثاني ان المراد من مخالفة الامام مخالفة الصلاة
واذا هما وذلك لحاصل الصبي المميز الذي يميز بين العاد والشافعي وتخرج عن الصلاة مع
الحدث والخيل شيئا فانه لا يثبت عليه عابا لاتباع فانه الامام العادل المحفوظ
من النبوة فاقم **من ذلك** قولنا لامة الثلاثة بان امامة العبد في غير الجمعية صحيحة من
غير كراهة مع قولنا حنيفة بكراهة امامة العبد فالاول محقق والثاني مشكك
فوجه الامر ان يثبت الميزان ووجه الاول شكوك الشافعي على امامة العبد باصحابه
وقوله صلى الله عليه وسلم الا فضل امر على عبد لا بالنبوة وروى يكون العبد
انقلى الله من الحر والكره كذا واكسا ابن دجى يخرج وجب يكون معده ما عند الله تعالى على
الحر الذي عنده كبر وعمر نفس ووجه الثاني كون الامامة على الاصل من منصب الامام الاعظم
ومعلوم انه شرط ان يكون حرا كذلك القول في نائية وان كان النبال للنس من شرطه ان يكون
على صورة التمدد من كل وجه فاقم **من ذلك** قولنا امام الشافعي ان الصبي لا يلى
والامامة سواء قولنا حنيفة ان الصبي لو ولى واخنا ان اسحاق الشيرازي من لامة
الشافعية وجاعه مع انها صحيحة بالاتفاق فالاول محقق والثاني مشكك فوجه الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم صحة نفي ذلك مع ان المانع على فوز القلب عند
الله صلى الله على نور البصر الظاهر ووجه الثاني ان الامامة من منصب الامام الاعظم
فلا يكون الامام الاعظم اعلى من ذلك نائية **من ذلك** قولنا لامة الثلاثة كراهة امامة
من لا يعرف النوع مع قولنا حنيفة بكراهة فالاول مشكك والثاني محقق ووجه الاول
طلب الامة اتصال السند لادام الى حضر فخطاب الله تعالى لان ولد الزنا لا يبنى ان
يكون واسطة بيننا وبين خطاب الله تعالى بالقرارة والى العالمين للمسلمين لنفضه
ولكونه تولد من معصية كما اشار اليه قوله تعالى في الزنا انه كان فاحشة ومفسا
سبلا واتصافه قد روي عن بعضهم انه قال **من ذلك** ان الله تعالى راعى السند الباطن
كما راعى السند الظاهر بل اولي ووجه الثاني عدم ورود نهي في ذلك ونفق
صاحبه فداخرنا الله تعالى بالسمع والطاعة لم ولده ونفضه راجع الى نفسه
لا ينفذها اليها فاقم **من ذلك** قولنا حنيفة والشافعي واحد في احدي
روايتيه بصحة امامة الفاسق مع الكراهة مع قولنا مالك واحد في امته من
انها لا يصح ان كان فسقه بلانا ويل ويبعد من صلى خلفه الصلاة وان كان
بنا ويل اعاد ما دام في الوقت فالاول محقق والثاني مشكك فوجه الامر
ذكره في جمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الصلاة الصالحة طلب

المجيب قال ان عمر بن الخطاب قد اخصوا من علمهم من الصحابة والتابعين صلوات الله عليهم
وعشر من القضاة واجازوا الامية المذكورة في صلاة المأمومين خلفه لانه يحتمل ان يتوعد
كل نبي قوة صحيحة وانما هو خلفه لاحتمال اضرار بقا **منهم** لا يستور لنا
الصلاة خلفه فاسبقوا الى افعال الصلاة على الكمال لانه ما بين كبره لله تعالى وقدره
ودكوعه وسجوده وسبحه واستغفاره من جنس مجرم بها الى ان نسلم منها فلا يوصف بفسق
فيجزئ منها فاما جات الكراهة من استحباب الذين فسدت الذمعة خارج الصلاة
لان دخل في الصلاة وذلك نقص موجب لكرامة المأمومين للامام وقد صرح الشيخ
بنبيه رفع صلاة منام قوما ومنهم له كارهون وقال **احبوا** ايتكم خياركم فافهم
وقدم فيها يتكلم ويبرزكم اسمي ووجه من قال بتعميم صحة امامته اتصال السند للمأمومين
محضره الله عز وجل من جهة ارتباط الباطن اذا لم يستولوا به له دخول حصص الله تعالى
لخاصة ايتكم يتكلم من قوة قلبا فان الذنوب الباطنة فصلا من اظهر حكمه في
المسئولة عند الله تعالى في حجة سواء ان من صلى في بدنة نجاسة لا يفتي عنها
او لمسة بالهيان لا يصح صلاة فذلك من قدس الذنوب وفسقها فافهم
ومن ذلك اتفاق الامية الثلاثة على عدم جواز امامته المراه في صلاة الراوي بالرجال
مع قول احمد بجواز ذلك لكن بشرط ان يكون مناخرة فالاول شدة والثاني مخففة
مرتجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول من الشارع عن امامته للمرأة للرجال لان
الامانة في الصلاة من تنصل الامام الاعظم وهو لا يقع ان يكون امرأة ووجه الثاني
عدم النهي امامتها في الترايع من حيث ان الجماعة بها بدعة عند احمد وان كانت
حسة تخلاف امامتها في مثل العيد والفسوق والاستسقاء وغيرهما كانت
منه الجماعة فلا يصح امامتها فيه اجماعا احلا للمصنف الشارع ان يبايع من العباد
الرجال ويتقدم له النساء فان ذلك يؤذن بقله الاعتبار به **فافهم** **ومن ذلك**
قول الامية الثلاثة ان الائمة الذي يحسن القرآن كله دون احكام الصلاة او في
شدة في مخوفة العفة دون القرآن والثاني عكسه فترجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول مخوفة المصلي واجبات الصلاة فقط او في من لاقرأ الذي لا يقرأ
الواجبات **ووجه** الثاني عكسه لرأية كبره حتم الوحي لاني ان كان كبره
القرآن كله وصاحب هذا القول يقول لا يصلح التسلمة من وقوع الامام بالهوى
او بما يحل بالصحة ويصح حل قول الامام احمد على الاثر الذي تصرف العفة
كما كان عليه السلف الصالح فلا يجوز محالها لبقية لايمة قدامك ذلك وهم
ومن ذلك قول ابي حنيفة لا يصح صلاة القاري خلف الامي يبطلان صلاتها

122
مع قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه يبطلان صلاة القاري وحده مع
قول الشافعي بصحة صلاته الامي بلا خلاف ويبطلان صلاة القاري على الاربع
من الفوقين فالاول شدة والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث وجميع الامر الى
مرتبة الميزان قالوا والاممي هو الذي لا ينعم القامحة ووجه الاول تقطع الامي
عن منصبه لامامة فهو كمرأة اذا صلت بالرجل وان قيل بصحة صلاتها دون
الرجل ووجه الثاني ان صلاة الاممي في نفسه صحيحة لانه يصلي بحسب ما قد
عليه من الفصاحة بخلاف القاري ما كان له ان يصلي خلف ناقص لكن
وبذلك يوجه قول الشافعي رحمه الله تعالى ويصح حل الاول على حال اهل
الوقوع والاحتياط لا خياط والثاني والثالث على من كان دونهم **2**
الاحتياط فتأمل **ومن ذلك** قول الشافعي في اخذ بصحة صلاة من صلى خلف
حدث في غير الجمعة ثم بان للحدث اما في الجمعة فلا يصح الا بشرط ان يتبر
العدد بغيره مع قول ابي حنيفة بنظر ثلاثة اي صلاة من صلى خلف الحدث
كل حال ومع قول مالك ان كان الامام ناسيا يحدث نفسه صحت صلاة
من خلفه وان كان عالما بطلت فالاول والثالث فيهما تشديد فوجه
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول العمل بظن المقتدي طهاره امامه
عن الحديث لا في الجمعة لا بشرط طال العدد وصحة صلاتهم فيها والحديث
لم يصح صلاته ولذلك جتمع الامية شدة وفي الجماعة خلف امامها دون
غيرها ووجه الثاني العمل بقوله تعالى ولا تزدن وزر اخرى ونوجه
النسق الاول من قول مالك توحيد القول الاول فافهم **ومن ذلك** قول الامام
الشافعي رضي الله تعالى عنه بصحة صلاة القيام خلف القاعل عند من مع
قول ابي حنيفة واجماعهم يصليون خلفه فغود او هو قول الامام مالك
في اخذ غير وانيه فالاول مخفف احتياط والثاني شدة في الغود فقط
اخذ بالاختصاص فوجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الله تعالى خلف
كلام الامام والمأموم ان يبذل لوجهه وقد يبدل كل منهما ووجه الثاني
العمل بحديث واذا صلى يعني الامام قاعدا فصلوا فغود واجمعين وهذا
الحديث وان كان متسوقا عند جماعة فلم يثبت نسجه عند صاحب هذا
القول فجوز العمل به سدا للباب الا خلافا على الامام في افعال الطاهر
فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي في اخذ بجوز الواكع والساجدة لهما بالموحي
في الوقوع والسجود مع قول ابي حنيفة ومالك بان ذلك لا يجوز فالاول مخفف

والثاني مشددة وجمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول كون الشارع لم يحلف على واحد
من الخلق الا بقدر استطاعته وقد فعل كل واحد استطاعته ووجه الثاني ان
المؤمن لا يصح ان يكون ان يكون اماما لان الاما لا ينبغي ان يكون في الدنيا ورجما
القيست للمكانات على المامونين القادرين ففوتهم فضيلة المناهج في بيان
الامام ان يكسب الناس الفضيلة لانه يفتيهم اباها ومن هنا قالوا ان يصح
الامام لا يكون الا بالمصالح فاهم **ومن ذلك** قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه
والشافعي والحنابلة لا ينبغي للامام ان يقوم الى الصلاة الا بعد فراغ المودون من
الاقامة فيقوم حينئذ فيقف الصفوف مع قول في حيفة انه يقوم عند
قول المودون على الصلاة وتبعه من خلفه فاذا قال قد قامت الصلاة
كبر الامم واحمر فاذا قامت الاقامة اخذ الامام في القراءة فالاول مخفف والثاني
مشددة وجمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان مقام الاذن في الوقوف بين
يدي الله تعالى لا يحصل الا بتمام لفظ الاقامة ووجه الثاني ان قول المودون
على الصلاة اذن في الوقوف اي هلموا الى الوقوف بين يديكم فتم السجود
وتمهم السجود فمن كان ارفع للوقوف بين يدي الله تعالى هناك كان اقرب الى الله
تعالى في الجنة واسرع في المنصور على الصراط فاهم **ومن ذلك** قول الامام الثلاثة
انا لا نصدق عن غير الامام فان وقف على سبيل فم من احد على منير الامام لم
ينطلق صلاة مع قول احدها سبطا مع قول سبعة من المسبب فيقف المامونين
قبيل الامام ومع قول التخي فيقف خلفه الى ان يركع فاما اخرها الاوقف عن يمينه
اذا ركع فالاول مخفف لعدم سبطان الصلاة والثاني مشددة والثالث مخفف
والرابع مفصل وجمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع ولو كان بين اشراف
ووجه الثاني ان فيه مخالفة السنة وقد صرحوا لاحاديث بردها على كل حال فيها وجه
الثالث كون المنيار محل القلب الذي هو قطب المامون في الاقدار ولذلك كان من
يجلس على سبار الفخيل اعلى من يجلس عن يمينه واذا مات القطب وزه الذي على
السبار وقد مضى كابر الدولة على ذلك ووجه الرابع ان موقف المامون حقيقه انا
هو خلفه اي بعده كاهو تبعه في الاقدار فاعلم ذلك **ومن ذلك** اتفاق الامة على ان
الرجلين يصفان خلف الامام اذا جلسنا مع قول ابن شعود ان الامام يقف بينهما فالاول
ولهذا الاتباع والثاني ان فيه عند الامام ووجه الاول ان الاثنين صف ووجه الثاني
ان الصف ما يكون ثلاثة فاذكر **ومن ذلك** قول الشافعي انه اذا حضر رجالا وميئان وحشا
ونسا ينفخ خلف الامام الرجال الصبيان الخناثا والنساء مع قول بعض اصحاب

نصف

نصف اصحاب الشافعي انه يقف بين كل رجلين حتى يستقيم الصفون منها فالاول مخفف والثاني
مشددة ووجه الاول ان البايعين اوليا بالمقدم والصبي من جنس الرجال على كل حال
والثاني بخلافه ذكر فيقف على النساء ووجه الثاني مراعات تعليم الصبي فقال الله
من يكون عن يمينه ومن يكون عن يمينه فانه يكون انما في التولية من يكون امامه فقط فجمع
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة انه اذا وقف امرأة في صف الرجال
لم يطل صلاة واحد منهم مع قول في حيفة سبطا من صلاة من على يمينها ومن على
شمالها وصلاة من خلفها دون صلاة يمينها فالاول مخفف وهو خاص بالابرار الذين
لا يفتنهم عن الله تعالى شي من شهوات الدنيا من ضا وعبرهن والثاني مشددة وهو خاص
بالاصاغر الذين يبلون اليه التمرات بحكم الطبع فوجه الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الامة الثلاثة ان من صلى متفردا خلف الصف مخف صلاة مع
الواقعة عند بعضهم مع قول احد سبطا من صلاة ان ركع مع الامام ونمو وخذ
ومع قول التخي لا صلاة لمن صلى خلف وخذ فالاول مخفف والثاني مشددة
والثالث مشددة فوجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان مقدار العذر
على الاقدار بالافعال دون الموقف وانما قوة ذلك لمروجه عن متون الاجماع
الطاهرة التي تنزع لاجلها الجماعة من حيث انها دهيلا لاجماع العقول كما اشار اليه
نوبة المتوفى في قوله ولا تخلفوا عليه اي الامم فحلف قلوبكم ووجه
الثاني ان الواقف خلف الصف حكمه حكم من يصلي صلاة امامه وفعل معه وكما
وذلك تقطع ارتباط صلاة خلف الامام بخلاف ما اذا لم يركع فيحكم بصفحة
صلاة لقصر الركن ومن هذا انبأ بوجه كلام التخي **ومن ذلك** قول الامام ابي
حيفة واتخذ الشافعي في ربح قوله سبطا من صلاة من تقدمه على امامه في
الموقف مع قول الامام مالك بصفحة صلاة فالاول مشددة في الموقف والثاني
مخفف فيه فوجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مراعات منقب الامام في
الظاهر من حيث ان الواقف امام امامه منه من سوا الادبعا لا تعفى وليس هو
منقبه امامه عند من يراه فانه واقف في مكان الامام ووجه الثاني ان الله تعالى
نصب الامام في الارض كالتاب عنه في سبطا من سوا الادبعا لا تعفى وليس هو
يخبر في حقه فذلك نايبه من حيث المعنى كما اننا لا نشاء الامام الله تعالى
ونولي غير حقه فذلك القول في التايب يجب ان يكون ايضا لتابعه لا فقال له
ولو لم يكن في حقه القبلة ووجه الامر في ذلك احكاما صحابة في صلاة
رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف ابي بكر فان طائفة من الصحابة كانت تقومون

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اماما مع تقدري بكونه في الموقف وتفرده على ذلك
وهذا اعظم شاهد لخصية صلاة المأمور مع تقدمه في الموقف على امامه لكن لما نظر اليه
احتمل ان يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم مأمورا منقطع الاجماع به عند الامة
العلماء فاهم وهذا اثر لا يبرر لنا الا اهل الله تعالى لا يستطيعون كتابته **ومرشد**
قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه ان من صلى في دار وصلاة الامام في المسجد كان
يتمتع بالتكبير تحت صلاة الا في الجمعة فانه لا يقع الا في الطرح او رجا به المتصلة به
مع قول الامام ابي حنيفة يصح صلاة من ذكر خلفه في الجمعة وغيرها ومع قول غطاء ان
الاعتبار بالعلم باستقالات الامام دون المشاهدة ودون الخلط في الصفوف وهو
قول النجاشي في الحسن المبري وبه قال الشافعي فالاول فيه فتديد والثاني مخفف
فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان مراد الشارع باجماع الناس في الجمعة شدة
الانكشاف لمبعضه وعلى القيام بالجهاد وشماير البرر تخاف الامام مالك رضي الله
تعالى عنه ان يختلف فلو لم يوقف فشد فيه فباستعالي قوله صلى الله عليه وسلم
وسلم سوا صنفوكم ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم بحكم بوجوع الاختلاف في
القلوب باختلاف الموقف واذا اختلفت القلوب وقع التقاطع والتدابير
والعداوة وصار كل واحد يباري الاخر في اقواله وافعاله ولو امر المبرور
او سبها عن منكرو ومن يك فيجب واحفظ عن الامام مالك الله سبحانه في الصلاة
في البيت المتصل بالمسجد هل يلحق برجا به حتى يصح الصلاة فيه مطلقا قل
ان احتياج ذلك البيت الى استيفان في الدور فلا يصح الصلاة فيه والاحتياج
انتمى ووجه هذا ان كل مكان احتاج الداخل في الدور الى استيفان
فمؤتي ثبوت الناصر اشته فان ثبوت الله تعالى لا احتياج الى اذن من الخلق ووجه الثاني
وما بعده من فصل للمسألة ان الاعتبار بالعلم باستقالات الامام فقط فثبت ان
المأمور يعرف استقالات الامام تحت صلاة وكان معه في موضع واحد ومن يعلم
صحة صلاة من صلى بمصر خلف من يقبل في الحرم المكي او تحت المقدس مثلا اذا
كشف له عنه وصار يعرف استقالاته لان احتياج هذه المقام فلو لم يمتد
ولو كان بينهم وبين امامهم بعد المشركين لزال الحسد والنعمة من قلوبهم
فلا يحل حينئذ الاضمار بل كانت احكامهم مع التباديل بين المتصالحين
محذوف الدنيا كيف اخيه كما قال تعالى بحسبهم نعماء قلوبهم شتى

باب صلاة المشركين

انقول لا يصح كل صلاة على جوارحه

الفصل في السفر والتقوى

على انه اذا كان السفر مستمرة ثلاثة ايام فالقصر افضل **هذا** ما وجدته من مساهل الاجماع
واما ما اختلفوا فيه **ومرشد** قول الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه ان القصر عزيمة
مع قول الامة الثلاثة انه رخصة في الشغل الجائر ومع قول داود انه لا يجوز الا في
سفر واجب وعنه انهم اندخضوا بالحق فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه
تشدد وكذلك الرابع فوجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان بعض الناس ربما
انفتت نفسه من القصر فتشددوا الامام ابو حنيفة عليه السلام فيه كما قالوا في صحيح الخلف انه
لذا انفتت منه النفس وجب ليجب عن العيصان للشارع في الباطن ووجه الثاني
التخفيف على العباد فان السفر مظنة المشقة ولو سافر العبد في مخفة لم يصب حقه
ففيه كان الامام له افضل ومن وجد مشقة كانت رخصة الشارع له افضل ومراد
الشارع من العبادة ان باقى احدهم الى العبادة بانفسراح صدره وسروره وتعبه ذلك
من حيلة فضل الله تعالى الدنيا اهله لان يقف بين يديه وبناجيه الانبياء
والملائكة عليهم الصلاة والسلام ومن كان يجهد في نفسه حضا وصيقا من طول الوقوف
بين يديه فالقصر له افضل لئلا يضطر واقفا كالمكروه فيقنه الله تعالى على ذلك
قال الله تعالى من سرور الله ان يهد به لشرح صدره للاسلام ومن سرور ان يرضه
بحبل صدره فيصير حرجا كما يصعد في السما الابد فالاول خاص بالامام والثاني
خاص بالموسطين ووجه الثالث ان السفر الذي قصر النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم والصحابة فيه كان واجبا من حيث انه امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
خال حقيقه وداود وراسل علم اهل الظاهر توقف على حدهما كان في عصر النبي صلى
الله عليه وسلم وقاس عليه كلما كان واجبا من السفر وكذلك بحقيقته الفصل في السفر
هو على حدهما ورد في القرآن فافهم **ومرشد** قول الامة الثلاثة انه لا يجوز القصر في
سفر المعصية ولا الرخص فيه برخص السفر كما مع قول الامام ابي حنيفة بجواز الرخص في
سفر المعصية فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
كون الرخص لا تناط بالمعاصي وقد قال تعالى في المفسر الى اكل الميتة من اضطر
بحقيقة غير متجاف لائم **وهو** من اضطر غراغ ولا عاد ومن كان غراغ او متعذرا بحدود
الله تعالى لا يستحق نزول الرحمة عليه ولا التحقيق عنه بل بمقبة الوجود كله فالأقرب به

اكثر الحذمة وزيادة الركوع والسجود حتى يمتلئ السجدة برضى عليه وفيها ان حتى
رأته صلياً تامة من غير قصر في كل من هذا الوجه ان تصليته تطول الوقتين يدي
رته بزيادة ركعتين وهو غضبان عليه استدل عليه من دخول النار فكما وقف بين
يديه تنظر اليه نظر الغضب وذلك من شد عقوبة له باطناً ومن هنا يعلم
توجيه قول أبي حنيفة بان الماصي يقصر خوفاً عليه من حصول زيادة المفتة
تطول وقوفه من يدي الله تعالى وهو غضبان عليه فكان القصر في حقه رخصة
ابداً قال **تقصمهم ان الرخص انا وصنعت بالاصالة لانقص الناس مقامهم**
الماضي فانه لانقص مقامه فكان حكم جواز القصر له من باب وتبونا ههنا
بالحسنات والسيئات لعظم رجبهم فمن منع من الصلوات جواز القصر له فزادة
ان يثبت بذلك على فسخ فعله فينبوب ثم يرد ذلك من جواز القصر له فزادة
تنظر خوارق عليه الله تعالى عليه مع عصيانه وعدم قطع اجسانه اليه ليستحي
من الله تعالى فيرجع فرضي الله تعالى عن الآية بما كان اذ قد ركنتم وجرم الله تعالى
خبر اعزامة بينهم صلى الله عليه وسلم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الايام جاز
او ابلغ الشغل لا تراجل وتبصر عن ذلك عشرين ثلاثاً بار مع قول أبي حنيفة ان
ذلك لا يجوز وهو قول بعض المالكية فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه
الاول ان الايام هو الاصل والقصر عارض فاذا رجع الاصل انما لا يصلح
عليه ووجه الثاني الاتباع للشارع وهو رخصته في هذه الرخصة فان
الايام يثبت رخصة الشارع صلى الله عليه وسلم وما رخصها الا مع علمه بمصالح
العباد فالمنزح من المصالح ربما تطول عليه فتبطل جميع الامور الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يقصر حتى يحاور ثيبان بلده مع قول مالك
اخذي الرواية عنه انه لا يقصر حتى يبارق ثيبان بلده ولا يجاذبه عن غيبه ولا
غزبان وفي الرواية الاخرى انه لا يقصر حتى يحاور ثيبان بلده مع قول
الحارث بن ابي عتبة ان له القصر في بيته وفيهم من قبل ان يخرج للشفرة وصلى
بالناس ركعتين في بيته وفيهم الاسود وعبد الله بن مسعود
ومع قول **بما هداه اذا خرج هناك لم يقصر حتى يدخل الليل** ان يخرج ليلال
يقصر حتى يدخل النهار فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مخفف من ذلك
الرواية الثانية عن مالك والراجح مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول انه شرع في الشفرة غفلة البنيان ولو من جانب واحد ووجه الثاني
انه لا يشرع في الشفرة حقيقة الا بمطابقة البلد من جميع الجوانب ووجه الرواية

عائذ

الثانية

الثانية عن مالك انه لا يشرع مساقرا الا بعد اذ قد لا يتعلق ببلده غافلاً وذلك
بحاورة الزروع والسيابن ويحيى في الغالب لا يقصر عن البلد فوق ثلاثة ايام
وجه من قال يقصر في بيته اذا غرر على الشفرة انه حقل نية حقن
الشفرة بنجحة للفقير وقد حصلت النية ووجه قول **بما هداه** ان المشقة
التي هي سبب الرخصة لا تخفى بها المسافر عادة الا بعد يوم او ليلة واذق
من هذه الوجة كلها كون المسافر كلما قرب من حضره الله تعالى الى منتهى قصد
المسافر ان كان ما وراءه الخفيف لعلوى المدة وما ليس به في ذلك الحضره
وما مل الشراب لما قصد الظمان على طين انه ما كنه وحده الله تعالى عند وهذا
شر لا يغير به الاكل من عرف الحق جلة علا في جميع مراتب التكرات فان الحق تعالى
قد اوصانا بما لا يدع حقوق الجار ومعلوم انه تعالى لا يوصينا على خلق حزين
الا بقوله بالاصالة فكيف بامرنا بالظن الجليل عند طلوع روجنا ولاه
يوفينا ما طمنا به من منقوده عند انهما سينان وصدقنا فاعلم ذلك انتهى
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو اقتدى في سائر بقع في جز من صلاته
لزمه الايام مع قول الامام مالك لا بد من صلاة خلفه وكفاه فان لم يدرك
خلفه وكفاه فلا بد من الايام حتى انه لو اقتدى في سائر بقع في الجمعة وتوحي هو
الظهر لزمه الايام لان الصلاة في نفسها ضلالة مقيم ومع قول احمد رحمه الله
تعالى بجواز قصر المسافر خلف المقيم وفيه **فان** الخاف من اهوية الاول
مشدد في لزوم الايام لمن اتم خلف المسافر في جز من صلاته والثاني فيه
مخفف الا في صورة الجمعة والثالث مخفف وجميع الامور الى مرتبة الميزان
وجه الاول تعظيم منصب الامام ان يجالس احداً التزمه في مناهية وبيع
هو وجه الثاني انه لا يشرع تأماله الا ان فعل معه وكفاه الثاني
كانت رتبتهما ووجه الثالث ان كل واحد عمل بنية نفسه التي رتبها مع الله
تعالى ونسخ ما رتبته مع الخلق اذ هو الادب الكامل لاسيما ان كان ينادي
بتطوّل الصلاة من حيث انها تطول عليه مسافة الوصول الى مقعده
التي هي عبارة عن دخول حصر الحق تعالى الخاصة بحالته كما مر تباعده انفاً
والله تعالى اعلم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الملاح اذا سافر في سفينة
فيها اقله وماله له القصر مع قول احمد انه لا يقصر **قال** احمد وكذلك
المكاري الذي سافر دأباً وخالفه فيه الائمة الثلاثة بقاءه لو ان له
الترخص بالقصر والعطوف فالاول مخفف والثاني في المسلمين مشدد فخرج الامر

28

الى مرتبة الميزان ووجه الاول كونه مسافرا عن وطنه الاصل من غن اهله واصحابه
 اذا السبينة لم يثبت بوطن خفيفة فانها ساجدة في برية فكان له العطر والقصر
 ووجه الثاني في المشيئة يقول من كان اهله وما له في سبينة فكانه حاضر
 ببلده فلا يترخص بخص الشفيع ومدار الامر على ان الشفيع مشتق من الاسفار
 وكل من كشف له عن حضر الله تعالى كان له القصر طلبا للشفيع وخولها اذا
 الصلاة معقودة عند العار فين من جملة الشفيع فلا بد من احد من حضر
 الله تعالى الخاصة لا بائنا الصلاة والله سبحانه وتعالى اعلم **ومثل ذلك**
 قول الامامة الاربع وعبرهم من جاهل العلم انه لا يكون لمن يقضي الشفيع
 الشفيع زيادة على الروايات وكفى ذلك عند الله بنصر وانكر على من آاه بفعله
 وقال لو طلبت الشارع ذلك ما اراح لنا العوض في الشفيع الاول
 منه ردا الامر الى همة السافر وعزيمته والثاني فيه شدة الوجه به وشيخي
 شفقة وله نظائر كثيرة في الشريعة فان الشارع اولى المؤمنين من انفسهم
 فوجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان طلب الوقوف بين يدي الله تعالى
 لا ينبغي لاحد منكم الا بدليل ولا مرد لنا دليل في ذلك فاما ثانيا ووجه الثاني
 ان الشفيع عادة محل المشقة واشتغال البال من مراقبة الله تعالى في كل
 الوقوف بين يدي الله تعالى فقد كلف نفسه شططا لم لا يعبد على جميع قلبه
 كما يقع له في الحضر عاليا فكان حكمه حكم من لم يابدن له الحق تعالى في الوقوف
 بين يدي يدي عن وجل فلا يبان على ما فعل لان الشارع ما ضمن المعونة الا للزكان
 تحت امره والا كان غالب الناس لا يكاد يحضر مع الله تعالى فواجبه من اولها الى
 آخرها فكيف بما زاد فاقترع وانتم الجمهور فان لا يتابع عليهم والعمامة والثاني
 اولى من مخالفتهم اذا حصل الشفيع الحضور والافقوال ابن عمر اولى بحمل
 قول الجمهور على حال الاكابر وكلامه عن حال الاصاغر والله اعلم **ومثل ذلك** قول
 مالك والشافعية لو نوي المسافر اقامة اربعة ايام عبر نوي الحضر في الدخول
 صار مقيما مع قول ابي حنيفة انه لا يصير مقيما الا ان نوي اقامة حجة عشر
 يوما فاقوما ومع قول ابن عباس تسعة عشر يوما ومع قول احمد انه ان نوي مدة
 تقبل فيها اكثر من عشرين صلاة **ثم** قال في حقه وكذا الرابع وقول ابن عباس
 تخفيف وقول ابي حنيفة تخفيف فوجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اخذ
 بالاحتياط وتقليد من الرخصة ولو طامر الاصاغر الذين نودوا في الغرض مع نوع
 من التفرغ قبل لغير الامة مدة القصير وهي من مقابلة لبلار طول من الرخصة

فنبقى

فنبقى من الحضر بعد تمام الصلاة بخلاف الاكابر الذين نودوا الصلاة المفروضة
 مع الكمال للابق بمقامهم فلقم الزيادة على الاربعة ايام لان كل من من الصلاة فله
 ترجيح على قباطير من اعمال الاصاغر ويصح ان تبدل الاول لتقبل الثاني وبالعكس من
 حيث ان الاكابر يتعدون على طول الوقوف بين يدي الله تعالى ولا يصبرون على
 الجرا الطويل بخلاف الاصاغر وهذا انما يريدون ان الله تعالى لا يستطيع في
 كتاب وهذا عرف بتقبل ابي حنيفة ان المسافر لو اقام يكد بنية ان يخرج اذا
 حصلت حاجته التي يودها كل وقت من انه يقصر انما وقول الشافعية انه يقصر
 ثمانية ايام وعشر يوما على الرابع من مذهبه ولين اربعة والله سبحانه وتعالى اعلم
ومثل ذلك قول الامامة الاربعة ان من فاته صلاة في الحضر فساقي وازاد فصاها
 في الشفيعان تبصليها تامة **قال** ابن المنذر ولا اعرف في ذلك خلافا مع
 قول الحسن البصري والمزني انه تبصليها مقصورة فالاول مستد والثاني مخفف
 فوجع الامر الى مرتبة الميزان **ومثل ذلك** قول ابي حنيفة ومالك ان من فاته صلاة
 في الشفيع فله قصر ما في الحضر مع قول الشافعية عن الله عنه واخذنا بحجت عليه
 الامام فالاول مخفف والثاني مستد ووجه الاول ان فائبة الشفيع جنت فانت لم
 تكن الاركتين فاذا قدم من الشفيع فصاها على مقبتها جنت ووجه الثاني
 نوال العذر المبيح لجواز القصير وهو الشفيع فيما ساعد على فائبة الحضر قبل ستم
 فانه لا يجوز له قصر ما في الشفيع لانه حين فائته كانتا رتبا فصاها في الحضر
 السابق واخذنا من الاكابر من اهل الدين والاحتياط والاول حاضر بالاصاغر **ثم**
م اصل الرجوع **ومثل ذلك** قول الامامة الثلاثة بجواز الجمع بين الظهر والعصر
 وبين المغرب والعشاء فذهبوا واخبرنا مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز الجمع بين الصلاة
 بعد الشفيع بحال الا في عرفه ومنه لغة فالاول مخفف وهو خاص بالاصاغر والثاني
 مستد وهو خاص بالاكابر فوجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول لاسراع البذل
 الى زيادة الادلة على فضل الله عز وجل من العبد في دخوله حضره اي وقت شاء
 الا في وقت الكراهة ووجه الثاني ملازمة الادب والزيادة منه كلما قرب العبد
 من حضر الله عز وجل فلا تنف من يديه الا باذن خاص كل صلاة دون الادب العام
 او الحق تعالى لا تقيد عليه قلة ان بابا بن الميند في دخول حضرته متى شاء فوجع عن
 ذلك بدليل ما مع من التيسر في بعض احكام الشريعة فانهم والله سبحانه اعلم
ومثل ذلك قول ابي حنيفة واخذنا من جواز الجمع بين الظهر والعصر بعد
 واخبرنا مع قول الامام الشافعية انه يجوز الجمع بينهما بعد ما في وقت الاولى معها قول

ما لك واحد انك تجوز الجمع بين المغرب والعشاء بعد المطر لا من الظهر والعصر سوا قوتي
 المطر وضعف اذ ابل الثوب فالاول مشدود الثاني مخفف والثالث منه تخفيف
 فجمع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** عدم المشقة فالنهي في المشقة في المطر في
 النهار ووجه الثاني لاحذ بالاحتياط لحصول صلاة الجماعة فربما اذا دام المطر
 فجمع بين المشقة في محل الجماعة فذلك خارج فربما لا ناخرا ومن لك عرف وجهه في
 مالك واحد ثم ان الرخصة مخففة من نصيب جماعة تجل بعيد سبأ في المطر في
 طريقه فلو كان في المسجد ونصبت في سبأ جماعة او بمسجد في محل الجماعة في كراهة
 كان محل الجماعة على باب دار فالاصح من مذهب الشافعي واحمد عدم الجواز وخلفي
 ان الشافعي يصح الاملا على الجواز **ومن ذلك** قول الشافعي انه لا يجوز الجمع بالوجهين
 غير مطر مع قول مالك واحمد يجوز ذلك ولم ار في حنيفة كلاما في هذه المسئلة فانه
 لا يجوز الجمع عند الا في عرفه ومرد لغة كما مر فالاول مشدود والثاني مخفف ووجهها
 ظاهر **ومن ذلك** قول الشافعي بعد جواز الجمع للمرض والخوف مع قول احمد يجوز
 واختاره جماعة من متأخري أصحابه اي الشافعي **والثاني** المؤوي انه قوي جدا ما
 الجمع من غير خوف ولا مرض فحوز بن مبرور في حاشيته لما لم يخذ ذلك عادة واختاره بن
 السمر وجماعة جواز الجمع في الخوف ولا مرض ولا مطر ولا تميز وديننا تقول
 الشافعي مشدود وقول احمد مخفف وكذلك قول ابن مبرور وابن السمر في جمع
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم رد ودفع جواز ووجه قول احمد
 ومن وافقه كون المرض والخوف اعظم مشقة من المطر والوحل غالما ولم افرق بين
 لقول ابن مبرور وابن السمر وكان الاولى منهما عدم النصبح بخوف ذلك مطلقا وانما
 اباي قول مالك لما قبله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة من غير
 خوف ولا مرض فقال اراه بعد المطر ولو لم يجز من حجة في نفسه تجوز في غايبة
 الأدب فاباك باخي ان نقل ما ذكره ابن مبرور او عن ابن السمر لا مع بيان ضعفه
 وبنارنا المتقدم المذكور انما هو في صلاة ورد الشرع بجواز جمعها بخلاف ما لا يجوز
 الجمع فيه اجماعا كجمع الصبح مع العشاء والمغرب مع العصر فتعود ذلك انتم

باب صلاة الخوف
اجمع الامة رضي الله عنهم
على صلاة الخوف ثابتة بالحكم

بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم الاما حكى عن النبي انه قال هي منسوخة
 والامام حكى عن النبي يوسف من قوله انها كانت منسوخة برسول الله صلى الله عليه وسلم
واجمعوا على انها في الحضر اربع ركعات وفي السفر للقاصير ركعتان
 وانفقوا على ان جميع الصفات المروية فيها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم معتد
 بها وانما الخلاف في الترجيح **واجمعوا** على انه لا يجوز للرجل ان
 يسير الحزب ولا الجلس عليه ولا الاستناد اليه الاما حكى
 المحرم بالنسب فقط **هذا** ما وجدته من مسائل الاجماع **واما** ما اختلفوا فيه
من ذلك قول الامة الثلاثة انه لا يجوز صلاة الخوف للخوف المحذور في المستقبل
 مع قول ابي حنيفة على جوازها فالاول مشدود والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة
 الميزان **ووجه قول ابي حنيفة** اطلاق الحق في الآيات والأخبار تشمل الحق في الحاضر
 والحق في المستقبل ويصح حمل قول ابي حنيفة انها لا تفعل جماعة فالاول فيه مخفف
 على الامة من جهة تحييد ههنا في فعلها جماعة او فرادى والثاني مخفف على الامة بالتشدد
 في ترك فعلها جماعة مشدود عليهم ولو انهم اخبروا وافضلها جماعة فراجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول عدم رد وطعن في المنع من فعلها جماعة ووجه الثاني كون
 على الامة بعدم ارتباطهم بفعل الامام وان كل واحد مشغول بالخوف على نفسه
 فاذا لم يكن مرتبطا بامام كان القتال اهون عليه لجماع عن مراعات شيئين معا
 في وقت واحد هما الامار والعدو **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة يجوز صلاة
 الخوف في الحضر فيصلي بكل فرقة ركعتين مع قول مالك بانها لا تفعل في الحضر
 فالاول مخفف والثاني مشدود فراجع الامر الى مرتبة الميزان وقد اجازها في الحضر
 أصحاب مالك رضي الله تعالى عنه ووجه ذلك ظاهر وهو وجود الحق فان السارح
 لم يصح بتقيد بها لسفر **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة انه اذا التحم القتال
 واشتد الخوف فبطلت كفا تكفي لا يحررون الصلاة الى ان تنهوا سوا كانوا
 مشاة او ركبا فاستغنى عن القبلة او غير مستقبلينها يومئذ بالركوع والسجود
 برؤسهم مع قول ابي حنيفة انهم لا يصلون حتى تنهوا فالاول مشدود والثاني
 مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول لاتباع ووجه الثاني انهم
 ما امروا بالصلاة حال الخوف لا يتركوا بالافتقار برسول الله صلى الله عليه
 وسلم انتهى ذلك القرض فصارتا خيرا الصلاة مع التقرب لافعال المشغلة
 عن الله تعالى وفي الخبر مع عدم الحضور مع الله تعالى على الكسوف والشمس
 فان الجهاد مبني على نوع من الجهاد ولا يقدر على الجهاد في الكسوف والشمس

الشهو والارسل الله صلى الله عليه وسلم ومن تأمل من هذا قوله تعالى بالحق
 النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم وقوله تعالى لعين من الامة ولجند
 فيكم غلظة فدينهم له ما اشرنا اليه ونحو رسول الله صلى الله عليه وسلم كل
 ورثة لا غيرهم مع فقولا في حينة خاص بالاصا عرو فقول بقية الامة رضي الله
 تعالى عنهم خاص بالاكابر فافهم **من ذلك** قوله الامام ابو حنيفة والشافعي في اظهر
 قوليه انه يجب حمل السلاح في صلاة الخوف مع قول غيرهما انه لا يجب فالاول
 بالاصا عرو الذين يجافون سطوة الخلق وهم ينزي الله عز وجل غلظ جاحهم والاكابر
 خاص بالاكابر الذين لا يجافون من احد وهم ينزي الله تعالى لغو بعتهم بان الله
 تعالى يحفظهم من عدوهم فابقى الا انه مستحب لا واجب ووجه الاستحباب
 ان حمل السلاح لا ينافي اليقين بالله ولا التوكل عليه كما قالوا في الدوافع
 الامر الى مرتبتي الميزان **من ذلك** اتفاق الامة على انهم يفيضون اذا صلوا
 لسوا دظنوه عدوا ثم بان خلاف ما ظنوا مع احد القولين للشافعي واحده
 الروايتين عن احمد انهم لا يفيضون ووجه الاول الاحذ بالاحياط وانه لا
 عين بالظن البين خطأ ووجه الثاني حصول العذر حال الصلاة لكن لا
 يخفى استحباب الاعادة فافهم **من ذلك** قول مالك والشافعي وابي يوسف ومحمد
 يجوز لبس الحر في الحرب مع قول ابو حنيفة واحده رضي الله تعالى عنه بكرة هتبه
 فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انما
 العلة التي حرم لبس الحر لا خطا وهو اظهر التحث كالنساء اذا لا ينسب
 لبسه في الحرب الى تخفيف وانما يحمل على الصبر مع مسامحة الشارع
 في الحبال في الحرب بفرضه جواز التخيير فيه ووجه الثاني انه لا ينافي شهادته
 الشجعان في الحرب ويذهب قولهم في العيون بخلاف لبس الاشياء غيره
 الناعية كغليظ الجلد واللبف مثلا **من ذلك** اتفاق الامة لارتيه على
 تحريم الاستناد الى الحول لبس مع قول ابو حنيفة فيما حكى عنه ان التوسم خاص باللبس
 فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاحذ
 بالاحياط لان لفظ الاستعمال الوارد في الحديث يشمل الجلوس والاستناد ووجه
 الثاني الوقوف على حد ما ورد وعلى صحة الحديث والحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم
صلاة الجمعة
اتقوا لآيته لا زينة خوي الله عنهم

على ان صلاة الجمعة واجب

على الاعيان وعلطوا من قال انها فرض قفالة وانما يجب على المقيم دون المسافر
 الا في قول الرضوي والتجوي انها لا يجب على المسافر الا اذا سمع النداء وانفقوا على
 ان المسافر اذا مر ببلدة فيها بكون جمعة مخير بين فعل الجمعة والطهر وكذلك
 انفقوا على انها لا يجب على الاعني الذي لا يجد قايلا وجبت عليه ما لا غدا في
 حينة وانفقوا على ان العيام في المطينين مشروع وانما اختلفوا في الوجوه
 كما سباني وعلى انهم اذا فاتهم صلاة الجمعة صلوا بها طمرا ما وجد
 من سابل الاجماع والانفاق ما اختلفوا فيه قول الامة الثلاثة
 ان الجمعة لا يجب على صبي ولا عبد ولا على مسافر ولا امرأة الا رواية عن احمد في
 العبد خاصة وقال داود يجب فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاتباع وذلك لان الجمعة مؤبدها بين يدي
 الله تعالى اعظم من مؤبدها غيرها وكان لا يلزمها الكمالون لانهم اضم
 من الاوقاف في دولة الطاهر واما عدم وجوبها على المسافر فلتسنت ذهنة
 في الغالب فلا يقدرون على الحضور والحضور بين يدي عن وجب في ذلك الجمع
 العظيم ووجه الثاني في الكل وفي العبد خاصة الاحذ بالاحياط فان
 الاصل ان الصلوات كلها يجب على العبد كالحرة على حد سواء اجمع ان قلاهما
 عبد الله عن وجل خطاب الله تعالى لعباده بالتكاليف يشمله ولو وقع استثناء
 الشارع للعبد من وجوب تكليفه بامر فاما ذلك شفقه من الله تعالى رحمة
 به بدليل انه لو صلى الجمعة صحت ولا تمتنع منها الا بعد شري ومما

يولد قول داود رحمه الله كون المشقة في صلاة
 الجمعة حقيقة على العبد لانها لا تقبل لكل اسبوع لانيما ان امر سنيذ
 بذلك **من ذلك** قول الامة الثلاثة بوجوب الجمعة على الاعني البعيد عن مكان
 الجمعة اذا وجد قايلا مع قول ابو حنيفة انها لا يجب على الاعني ولو وجد قايلا
 فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان
 المشقة التي خفف عن الاعني المحصور من اجلها ووجه الثاني اطلاق قوله تعالى
 لبس على الاعني حرج فكما خفف عنه في اكلها كذلك القول في الجمعة **من ذلك**
 قول الامة الثلاثة ان الجمعة يجب على من سمع النداء وهو سائر بموضع خارج
 عن المصلا لا يجب عليه الجمعة مع قول ابو حنيفة لا يجب عليه وان سمع النداء فالاول
 مشدد والثاني مخفف اخلا بالارخصة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه

اول العمل بظاهري قوله تعالى فيها الذين آمنوا اذ انوري للصلوة من يوم الجمعة
فاسمعوا الي ذكري الله وذرؤا البيع فالنوع كل من يبيع النداء المحضون لصلوة الجمعة
ووجه الثاني قصه تلك على اهل البلد الذين يحب علمهم فعل الجمعة في بلدهم
في الاول خاص لا ياب من اهل الدين والورع والاحياء ط والثاني خاص لا يصغر
من ذلك اتفاق الامة الثلاثة انه لا تكون الصلاة جماعة في صلاة الظهر
في حق من لم يجهزوا اتيان مكان الجمعة بل **قال** الامام الشافعي رضي الله تعالى
عنه باستحباب الجماعة فيها مع قول في حبيفة بكونه الجماعة في الظهر للذوق
والاول فيه تخفيف من جهة من رغبه الجماعة فيها وقول في حبيفة فيه تشدد
في الترك فجميع الامر الى من يتي الميزان ووجه الاول عدم ورود امر في الجماعة
في الظهر بل ذكره لان السر الذي في صلاة الجمعة من حيث الامام والمأموم
لا يوجد في صلاة الظهر كما يعرف ذلك اهل الكوفة لان من شأن المومنين
وتدفع الذم على قوت حفظ من الله تعالى في ذلك لان مصيبة واهل الصا
اذا غلبهم الحزن يكونوا لوحد في حقه او في بل غلق ابواب ورم علمهم
فلا يتفرعوا الموانع الاقفا بالامام ومراعاته في الافعال فاعلم ذلك
ومن ذلك قول الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه اذا واقى قوم عيد يوم
جمعة فلا تسقط صلاة الجمعة بصلاة العيد على اهل البلد بخلاف اهل
القرى اذا حضر واغابا تسقط عنهم ويجوز لهم ترك الجمعة والاتصاف
مع قول في حبيفة بخوب الجمعة على اهل البلد والقرى معا ومع قول
احمد لا يجتمع الجمعة على اهل القرى ولا على اهل البلد تسقط عنهم
فرض الجمعة بصلاة العيد وتصلون الظهر ومع قول تسقط الجمعة
والظهر في ذلك اليوم فلا صلاة بعد الا العصر فالاول فيه
والاخر مخفف جدا فجميع الامر الى من يتي الميزان ووجه الاول ان الجمعة
والعيد لا يتداخلان وظاهر الترتيب مطا لهما كل منهما في ذلك اليوم ندبا
في العيد وجوبا في الجمعة وما وقع من انه صلى الله عليه وسلم صلى العيد
واحق به ذلك اليوم ولم يحضر وقت الجمعة **فقال** الشافعي وغيره
ان صلى الله عليه وسلم قدّم الجمعة على الزوال والعيد ومع انه يطلق
على الجمعة لفظ العيد ثبت في الاحاديث **ووجه قول** في
حبيفة ان الشارع انما خفف عن اهل القرى لعدم وجوب الجمعة عليهم
اذا لم يحضروا الى مكان الجمعة فاما اذا حضر فاما بقى لهم عند ترك

الان ان حضر احدكم بطول الانتظار فلا يخرج عليه من ان لا تصاف كما تشهد له
قواعد الشريعة المطهرة ووجه قول الامام احمد رضي الله تعالى عنه ان المفسر والمجمع
يو ابتلاق القلوب في ذلك اليوم وقد حصل ذلك بصلاة العيد مع انهم قد
استغفروا والعيد من اواخر الليل الى صبحه الثاني يوم منقذون عن اشغالهم
وتمنوت نفوسهم المناحة في ذلك اليوم حتى صلوا الا ان اذ علمتهم في العيد
نايتا لصلاة الجمعة وسماع الخطبة فكانا لظهور اخف بملهم لاسباب ويوم العيد
يوم اكل وشرب وتبال كآثرة **ووجه** قول غطا الاخذ بظاهر الاتباع وان النبي
صلى الله عليه وسلم اكفى يوم الجمعة بالعيد لانه قدّم الجمعة في وقت العيد قبل
الزوال فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول في حبيفة وما لك انه يجوز من لزمه الجمعة الشفر
قبل الزوال مع قول الشافعي واحمد بن حنبل جواز ذلك الا ان يكون سفرهما فاول
مخفف والثاني مشدد فجميع الامر الى من يتي الميزان ووجه الاول ان الزوال لا يتعلق
بالمكلف الا بعد دخول الوقت **ووجه** الثاني كونه الشفر شيئا لنفوس
الجمعة غالبا وكذلك قالوا بحرم الشفر بعد الزوال لان تمكنه الجمعة في طريقه
او كان ينصرف تخلفه عن الرفقة وتم تغليل اذ من هذا لا يدرك الا مشافهة
ومن ذلك قول الشافعي رضي الله تعالى عنه ومن وافقه باستحباب التنقل قبل
الجمعة وشهادتها كالظن مع قول الشافعي ومن وافقه ان ذلك لا يستحب فالاول
مشدد والثاني مخفف فجميع الامر الى من يتي الميزان ووجه الاول ان فعل النافلة
قبل الجمعة كالاداءات لكامل الحضور والتقديم في صلاة الجمعة وهو خاص لا يصغر
الذي لم يجهزوا السن الذي في صلاة الجمعة ولا حلت طم غطه الله تعالى حال اتيانهم
من يومهم فاصحوا محل الجماعة لا وهم في غاية الهيبة فلم يجزوا الى اذمان النافلة
وكعل ذلك هو الشرع عدم التنقل قبل صلاة العيد ايضا فاعلم ذلك **ومن ذلك**
قول في حبيفة والشافعي يحرم البيع بعد الاذان النبي من المصلين يوم الجمعة
لكنه مخفف مع قول مالك واحمد انه لا يصح فالاول فيه مخفف والثاني مشدد فجميع
الامر الى من يتي الميزان **ووجه الاول** ان البيع مشروع على حال الجماعة لا يد
ونحو خاص لا ياب الذين لا يستقلون ذلك عن الله تعالى لقوة استغدادهم وحضور
فلهوهم **ووجه** الثاني خوف الاشتغال بذلك عن الله تعالى وهو خاص لا يصغر
الذين لم يجهزوا ليعتق من ذكروا الله تعالى وعن طائفة **ووجه** الثاني انهم
لا يجهزهم بحال ولا يبيع عن ذكروا الله فوضعتهم بالرجولية لقيامهم في الاسباب مع علم
استغفارهم باعن ذكروا الله تعالى فانهم **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد رضي الله عنه

بحوار الكلام في حال الخطبة لمن لا يسمعها ولكن ينبغي الانصات مع قول في حقيقته نبح
الكلام على من يسمع ومن لم يسمع ومع قول مالك الانصات واجب قريب ام بعيد فالاول
فيه تخفيف والثاني مشد في الكلام والثالث كذلك فجمع الامر بين الميزان
وجبة الاول ان يحضر الناس في الخطبة الله تعالى الكمال يكون مع الله تعالى في كل حال
لا يشغله عند سماعه ولا يذكره بذكره مذكور وهو حاضر بالآثار ووجه الثاني في الخطبة
بالاحتياط بحيث ان غالب الناس يشغل بالكلام تعالى فيقوته سماع ما يعطيه
الخطيب على لسانه تعالى فيقوته المعنى الذي لا حله شرعت الخطبة ويوجهية
العلت على الله تعالى بذلك الوعد والتذكير فان الخطبة وهيلز لنحوه خضر
الله تعالى ومن لم يسمعها لم يحصل له قوم استغناء بيجل به خضر الله تعالى في
صلاته للجمعة واذا لم يحصل له جمعة فانه يفتي الجمعة وكانت صلاحه كالصور
فقط وسبق ان صلاه الجمعة ما سمعت بذلك لا لجمعة الغلب فيها على الله
تعالى اخيرا خلاصا. ووجه القول الثالث هو وجه القول الثاني **من ذلك**
قول الامام في حقيقته قولك والشافعي في القديم انه يحرم الكلام لمن يسمع
الخطبة حتى الخطيب لان ما لا اجاز الكلام للخطيب خاصة بما فيه مصلحة
للمصلاة كتمزيج التاخير عن تحطى الرواب فان خاطب انسانا يبعثه جاز
لذلك الا فسانا ان يحسنه كالفعل عثمان رضي الله تعالى عنه سمع عمر دقا
الشافعي في الام لا يحرم عليها الكلام بل يكون فقط والمشهور عن احمد انه يحرم على
المستمع وقول الخطيب فالاول مشد وكلام الامام احمد فيه تشديد وكلام الشافعي
في الجديد فيه تخفيف فجمع الامر الى من يسمع الميزان. ووجه الاول العمل بظاهر قوله
تعالى واذا قرى القرآن فاستمعوا له وانصتوا **المفسر** في انما زلت في
سماع الخطبة يوم الجمعة. ووجه قول مالك رضي الله عنه ان يخرج من تحطى الرقا
سلام من حلة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي وضعه لاجله الخطبة ووجه
قول الامام احمد رضي الله تعالى عنه ان مرتبة الخطيب تنقض عدم التحريم عليه لانه
ناي عن الشايع فلا بد من تحت عموم الخطاب على احد القولين ووجه كلام
الشافعي في الجديد حمل الامر بالانصات على الذبح بذكر الكلام لا سيما في حق
من يسمع الكلام عن الله عز وجل او عن رسوله صلى الله عليه وسلم فاعليه اصل خضر
الجمع او جمع الجمع **من ذلك** قول الشافعي لا يصح للجمعة الا في ابيته نسبوطنها من يسمع
بهم للجمعة من بلدة او قرية مع قول خصمهم لا يصح للجمعة الا في قرية انصت
ببونها وانما مسجد وسوق ومع قول في حقيقته كان الجمعة لا يصح الا في موضع جامعهم

سلطان

فالاول مشد من حيث اشتراط الابنية والثاني اشد من جهة اتصال الدور والسوق
والثالث مشد من حيث وقوع الامر الى من يسمع الميزان ووجه الاول الاتباع ولذلك الثاني علم
بلفظنا ان الاحتياطية رضي الله تعالى عنهم اقاموا الجمعة الا في بلدة او قرية دون الميراث والفق
واعتقادنا ان الامام مالك رضي الله تعالى عنه وابي حنيفة ما شرطوا الميزان والسوق والسوق
والسلطان لا يلبس بغيره في ذلك قالوا واو. ووجه الثالث طاهر فان من لا يسمع
الجمعة من قرية متباعدة جازا وكان لها مسجد وسوق ووجه الثالث طاهر فان من لا يسمع
عندهم امرهم بغيره لا ينظم لهم امر. **قلت** تعقل العارفين ان هذه الشروط انما
حطها الله تعالى على من يسمع من غيرهم بحيث يفتي الناس وليسبت بشرط في الصحة فلو صحت
المسئوق في غير ابيته ومن عرجا لم يسمع ذلك لان الله تعالى قد فرض عليهم الجمعة
وسكت عن كونه شرط ما ذكره الامية انتهى **من ذلك** اتفاق الامة العارفة انها
لا يصح الا في محل سيطرهم فلو خرجوا عن المبدأ والمضاد القرية واقاموا الجمعة لم
يصح مع قول في حقيقته انها يصح اذا كان ذلك الموضع قريباً من المبدأ كصلى العبد
فالاول مشد والثاني يخفف فجمع الامر الى من يسمع الميزان. ووجه الاول الاتباع فلما
فيه من وقع البلا عن محل سيطرهم باقامة الجمعة فيه فاقاموا الجمعة خارج بلد
دفعوا البلا عن ذلك المكان الذي لا يمكنه اخذ. ووجه قول في حقيقته انما قال
الذي اعطى حكمه فلو خرج عن القرب بحيث لو رآه الراي من بعد شك في كون ذلك المسجد
تعلق ببلد المسلمين لم يصح **من ذلك** قول الامية الملائكة ان الجمعة يصح اقامتها
تبعاً من السلطان المتخلف استينافته مع قول في حقيقته انها لا منعقد الا باذنه
فالاول يخفف والثاني مشد. ووجه الاول اجازها بحري بنية الصلوات الى امرنا
بها الشايع الا في العام. ووجه الثاني ان من نصت الامام في الجمعة حاضر بالامام العظيم
في الفصل وكان لها من يد خصومة على بنية الصلوات وكان من الواجب استينافته
ومن هنا منع العلماء الجمعة في الموضع خارجة ما سبنا في بيان قربنا **من ذلك**
قول الامام الشافعي في احمد رضي الله تعالى عنه ان الجمعة لا منعقد الا في قرية مع قول في
حقيقته انها منعقد في أربعة. ومع قول مالك انها يصح ما دون الاربعين غير انها لا يجب
على الثلاثة والاربعة. ومع قول الاوزاعي في يوسف انها منعقد بثلاثة. ومع قول الامام
ابي ثور ان الجمعة كسائر الصلوات متى كان هناك امام وخطيب صححت اي متى كان هناك
الخطبة رجلا في حال الصلاة رجلا من صححت فان خطيب كان واحدا منها يسمع وان
صلى كان واحدا منها بآتم به فالاول مشد في عدد اهل الجمعة وما بعد فيه تخفيف
وجه الاول ان اول جمعة محتمها رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت باثنين ووجه

ما تعد من قول الامام رضي الله تعالى عنهما عدم صحة الامار على وجوب عدم معتبر وقالوا كانوا
لجميعهم صلى الله عليه وسلم الاربعين من اجل ما وافق حاله واولاه كان وجبة وولادتين لم يجمع
قيامه بعباد الجماعة حين فيها التمسك لمصول اسم الجماعة ولذلك اختار الحافظ ابن حجر
وتغير ما ياتي في كل جملة كانه من جملة جماعة في بلدهم ويختلف لاختلاف المذاهب
في البلد فلهذا في التمسك الصغير يكفي لاعتبارها في ما كان معتد به كاعتبار غالب الناس
وتمت سبيلنا في الامور من جهة الله تعالى بقول **صلى الله عليه وسلم** مثل مشروعة الجماعة في الجماعة
وقوله عدم قدوم العبد على الوقوف بين يدي الله تعالى وحده فشرع الله الجماعة لئلا
العبد يشهد جنسه حتى يقدر على اتمام الصلاة مع من هو وعظيمة الله تعالى التي تجلي
لقلبه وقد اختلف العلماء في العدد الذي تقام به الجماعة على اختلاف تعاب
الناس في الضيق والضعف من قوى منهم كقراءة الصلاة مع ما دون الاربعين الى الثلاث
او الاثنين مع الامام قال **صلى الله عليه وسلم** ابو حنيفة او مع الواحد قال **صلى الله عليه وسلم** به غير من
ضعف منهم لا يكفينا الا الصلاة مع الاربعين او الحسين قال **صلى الله عليه وسلم** به الشافعي احمد
والله سبحانه وتعالى اعلم **من ذلك** قوله صلى الله عليه وسلم انما اجمع امر بين مسافر ولا عييد
واقاموا الجماعة لم يجمع مع قول الامام ابي حنيفة انها تقع اذا كانوا موضع الجماعة فالاول
مشقة والثاني تخفيف ووجه الاول الاتباع فلم يبلغنا عن الشارع صلى الله عليه
وسلم انه اوجها على مسافر ولا عييد ولا امر المسافر ولا العييد باقتسامها وانما جعل جمعهم
تبعاً لغيرهم ووجه الثاني عدم ورود نص في ذلك فلو ان اقامتها شرط في صحتها
لبيها الشارع صلى الله عليه وسلم ولو في حديث **من ذلك** قوله الامام الثلاثة انه لا يقع
امامة الصبي في الجماعة لانهم سمعوا امامته في الغرضين في الجماعة اولى وقال **صلى الله عليه وسلم** التام
يقع امامة الصبي في الجماعة ان تم العند غيرهم فالاول مشقة والثاني تخفيف فجمع
الامر لغير بني البران **وجه الاول** ان الامانة في الجماعة من فضيلة الامام الاعظم الاصل
وهو لا يكون الا بالعلم **وجه الثاني** ان النائية لا يشترط ان يكون لا يصلح في جميع
الصفات وقد اجمع اهل الكشف على ان الروح خلقت من الله لا تعقل الزيادة
والتكليف قبلها حقيقة فلا فرق بين الصبي والشيخ **كل صلاة** صح من الصبي
صح امامته فيها ومن ادعى في ذلك جعله الدليل **من ذلك** قوله ابو حنيفة رضي
الله تعالى عنه ومالك اذا اخرجوا الامام بالعدا والمعتبر منهم فقصوا عنه فان كان قد صلى
رأية وسجد منها سجدتها امامهم **وقال** ابو يوسف ومحمد ان اقصوا نفيها
اخرجوها عنها **وقال** الشافعي في اصح قوليه واجد انها سبيل في جميعها
ظهر ان الاول اخف من الثاني وتخفف والثالث مشقة فجمع الامر لغير بني البران

وجهة

وجهة الاول والثاني حصول اسم الجماعة باذكري للجمعة في الليلة ووجه الثالث طاهر
لاننا العدة المعتبر عندنا **من ذلك** قوله الامام مالك رحمه الله لا يقع فعل الجماعة الا في
وقت الظهر مع قول الامام احمد رضي الله تعالى عنه صحة فعلها قبل الزوال ولو خرج في الوقت
ومدّها حتى خرج الوقت انها طهر اغنى الامام الشافعي **وقال** ابو حنيفة تبطل خروج
الوقت وينبغي الظهر **وقال** مالك رضي الله تعالى عنه اخذ صلى الله عليه وسلم ما لم يغيب
النفس وان كان لا يخرج الا بعد غروبها **قال** **من ذلك** مشقة ما سطر فعلها بعد الزوال
والثاني تخفيف من حيث الرخصة في تجيلها قبل الزوال وقوله ابي حنيفة اذا مدّت
حتى خرج الوقت مشقة في الظل والابع تخفف فجمع الامر لغير بني البران ووجه
الاول الاتباع ولان ذلك تخفيفاً على الناس من حيث خفة التجلي الذي بعد الزوال
مخلافه قبله فانه نص لا يطبقه الاكل الاولها ولذلك لم يجعل الشارع تعبد
الشيخ صلاة الا الصبي وهما ان بعد احد من مالنا على المواظبة على فعلها التقل
التجلي كقوله الزوال ومن هذا يعرف وجوب قول مالك والامام احمد رضي الله تعالى عنهما
من حيث التخفيف وان كان من خصائص الحق تعالى زيادة فعل التجلي فلهذا طرد وقته
كاتبنا تخفيفاً **من ذلك** قوله مالك والشافعي واحمد المسبوق اذا رجع لاداره
ثلاثة ايام في الجماعة وان اذرك دون ثلاثة سبقت طهر اربعة ايام قول ابو حنيفة رضي الله
عنه ان المسبوق بذات الجماعة باي قدر اذركه من صلاة الامام ومع قول طاووس
ان الجماعة لا تدرك الا باذراك الخطيئين **قال** ابو حنيفة مشدّد والثاني في تخفيف
والثالث مشدّد فجمع الامر لغير بني البران **وجه الاول** ان الرخصة معظم فقال
الصلاة والركعة الثانية كما تكرر لها **وجه الثاني** ان الرخصة في الجماعة في الجملة
وجه الثالث الاحتياط فقد قيل ان الخطيئين يبدل عن الركعتين بضمها
الى الركعة التي تليها **بها** الآية الثلاثة فيكون المسبوق بذلك كالمذنب ثلاث
ركعات وذلك معظم المشقة **من ذلك** اتفاق ابي حنيفة على ان الخطيئين قبل الصلاة
نظري صحة انتقاد الجماعة مع قول الحسن البصري ما سئله فاليوم مشدّد والثاني تخفيف
فجمع الامر لغير بني البران **وجه الاول** الاحتياط فلم يبلغنا ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم صلى الجماعة فغير خطيئين بعد ما نهاه ذلك من اذله بل على وجوبها
وجه الثاني عدم ورود نص بوجوبها ولو انما كانا واجبتين لورد المصريح بوجوبها
ولو في حديث واحد **وقال** **صلى الله عليه وسلم** اهل الكشف ان الشارع اذا فعل فعلاً وسكت عن
المصريح بوجوبه ونهيه فالادب ان يتأني في ذلك الفعل بقطع النظر عن جميع القول
بوجوبه ونهيه فان خرجت احداً الامر من خصوصه قد لا يكون مراد الشارع صلى الله عليه وسلم

وجهة

الاضل لا يكون الامن الا على الاذن **فلك** قولنا في حبيبة ومالك في راج روايته لا يجوز
ان نصلي بالناس في الجمعة الامن خطيب الا بعد رجوعهم مع قول مالك في الرواية الاخرى عنه
انه لا نصلي الامن خطيب ومع قول الشافعي رضي الله تعالى عنه في راج قوله يجوز
ذلك وهو اخذ عن الروايتين عن احمد فالاول فيه تشديد والثاني مشددا والثالث مخفف
فرجع الامر الى مرتبة البران **ووجه** الاول الاتباع فلم يبلغنا ان احدا صلى بالناس الجمعة
وعرض رسول الله صلى الله عليه وسلم وعرض الخلفاء الراشدين الامن خطيب ومنه يعرف
الجواب من قول مالك **ووجه** الثالث عدم ورود شيء من ذلك وان كان الاول ان
لا نصلي بالناس الامن خطيب **فانهم** **فلك** قول الامية رضي الله تعالى عنهم انه ينبغي
قراءة سورة الجمعة وقراءة المنافقين في ركعتي الجمعة او تسبيح والعائشة مع قولنا في
حبيبة انه لا يختص القراءة بسورة دون سورة فالاول مشدد والثاني مخفف **ووجه**
الاول لا يتبع **ووجه** الثاني سد باب الدعة عن شيء من القرآن دون شيء كالعلة يقع
فيه بعض المحرمات من ثمود ونساء في نسبة القرآن له الى الله تعالى بالسؤال والاول
قال ولو كان نسبة القرآن الى الله واحدة فمخ من متناول امر الشارع صلى الله عليه
وسلم في تخصيص قراءة افيض السور في بعض الصلوات دون بعض **فلك** قولنا في
الفقه سببه السئل للجمعة مع قول داود وللمن يقدم سببه فالاول مشدد والثاني
مخفف وذلك الاول الاتباع وتكثير حصة الله تعالى من الغد من الغنوي والمسي وطلب
ان لا يقع نظر الحق تعالى الاعلى بيد ظالم بظن وان كان الحق تعالى لا يقع حيا به عن الظاهر
ابي بوز لا فاج من حيث تدبير لعباده **ووجه** الثاني طلب دخول حصة الله تعالى الذات
والاحسان في شهود العبد فان حصة الله تعالى النظر ولو انه تظلم لربا راي بظن
نفسه من الغد من حيث شهود الله وطلب المغفرة وشهود الله الاحكام بين يديه تعالى
بوجه فلك يجهل منه **فلك** خصص الامية مطلوبة السائل من خصص الجهد مع قول
ابن قدامة مستحب لكل احد حضر الجمعة او لم يحضرها **ووجه** الاول قوله صلى الله عليه
وسلم من اتى الجمعة فليحضرها فله اجرها من غير ضلالة **ووجه** الثاني ظاهر قوله
فمن لم يدر ان يحضرها فليحضرها **ووجه** الثالث انما انفق وذلك لعموم قوله لا مداد يوم
الجمعة على جميع المسلمين من حضر الجمعة ومن لم يحضرها فليحضرها **ووجه** الرابع ان
وجاه جسد او انتعاشه لضعفه بارتكابه العقارات واكل المشروبات ولا فرق في تخصيص
السائل من حضر بين العاقل والجوهر العقل والابن النابل بسببه كمن ينبغي حل الوجوب
على يد من يباذير الناس بارتكابه ذنوبه وبما يكال القضاة والزيات وحل الاستحباب على
يد العطار والتاجر ونحوهما **فلك** قول الامية الثلاثة انه لا يكتفى بالحبس بجمعة

الحياة بالجمعة مع اجزاء مع قول مالك رضي الله تعالى عنه لا يجوز من واحد منها فالاول مخفف
والثاني مشدد **فركع** الامر الى مرتبة البران فالاول خاص بالاكثر الذين حفظهم الله تعالى من
الوقوف في المعاصي كانت ايمانهم حجة لا يحتاج الى تكرار العسل بالاجازتها والتمسك بها
والثاني خاص بالاصاغر الذين كثرت قوتهم في المعاصي واختاروا الى تكرار العسل لتجديدها
فركع الله الامية ما كانا قد نظروهم في استخراج الاحكام الاية بالاكثر في الاصاغر **فلك**
قولنا في حبيبة والحدو الشافعي في راج قوله ان من ترك من التوبة والتمسك ان يجهد على
طهر انسان فعلى والقول الثاني المشافعي ان ما فعل العبد حتى يبرأ من الزكامة وان شاء
سجد على ظهره مع قول الامية مالك بكفر العبد على الظاهر بل يصبر حتى يجهد على الارض
فالاول مخفف والثاني مشدد **فركع** الامر الى مرتبة البران **ووجه** الاول العمل بحديث اذا
امركم بامر فاقوامه ما استطعتم ولم تستطعوا هذا المخرج من مثل امر الشارع في اتباعه
الامام في العباد الا كذلك فالامر بالعبد ثابت عن الشارع صلى الله عليه وسلم في ان يجود
الامام واما الاندثار حتى يتروى الرحمة فتسكوت عنه والعمل بمقتضى المطوق او لا
الثاني ان العبد اعظم افعالا الصلابة في الخضوع والذل لا يكون ذلك الاعلى الارض
الحقيقية التي هي لشراب وما فوض عليها من حصة حصص ونحو ذلك واما العبد على
طهر آدمي فزاد من هذه الكبر ولو ضوون ولو كان لا يملك اصله من التراب فانه
كان الشاهد على طهر انسان كانه سينفذ ذلك الطهر في ذلك خارج عن سائر حقه
الذي هو الذل والاعتراف لله رب العالمين **فلك** قول الامية الثلاثة اذا حدث في الصلاة
جاءه الاضطرار وهو الجهد بالرجوع من مذهبها امام الشافعي مع قوله في القدم مع عدم الجواز
فالاول مخفف والثاني مشدد **فركع** الامر الى مرتبة البران **ووجه** الاول امرعات المصلحة
للمؤمنين والتسبيح في حصول كمال الاجر كمال لاقتدا في الحقيقة او بعضها **ووجه**
الثاني انه حصل للمؤمن الاجر بمجرده اذ لم يترك خلف الامام في الجملة وقاد هو الامام من غير
غير خشيته كمال الاجر بالبيعة حيث عجزوا عن العمل ان شاء الله تعالى **فلك** قول الامية الاربع
انه لا يجوز ترك الجماعة في كمال الا اذا كثروا وعسر اجتماعهم في مكان واحد مالك
واذا انجبت في جوامع فالقدم اولي وليس للامام ان ينفقه في المسئلة شيء وكذا
ابو يوسف اذا كان السلك جليان خارج فيه اقامة جميعين واذا كان لها جانب واحد فلا يجوز
وعان الامام اخذ رضي الله تعالى عنه واذا اعظم التمدد في الصلاة كبره في حوزة
وان لم يكن لهم حاجة الى التمسك بجمعة لم يخرج ذلك الطحاوي يجوز تعدد المصلي في البلد
الواحد بحسب الحاجة ولو اتم من جميعين وقال داود والجمعة كبار المشكوك في يجوز
لاهل البلد ان يمسكوا في ساجد من فالاول ما عطف عليه فيه مخفف وقوله داود

محقق فرجع الامر الى مبنى الميزان ووجه الاول ان امامة الجماعة من منصب الامام الاعظم
 فكان الصلوة لا يصلون الجماعة الا خلفه وبعثهم للظن الراشدون على ذلك فكان كل من
 جمع يقوم في مسجد بخلاف المسجد الذي فيه الامام الاعظم تدور النازية ويقولون ان
 الامام انا نزع في امامة فكان يقول من ذلك فتن جنم **فصلنا** لامة هذا الباب لا العذر
 بغيره الامام الاعظم كصنق مقعد من جنس اهل البلد من حيث قول الامة لا يجوز
 كعدو الجماعة في الصلاة الواحدة اذا عسر اجتماعهم في مكان واحد وظل ان الجماعة الثانية
 ليس لذات الصلوة وانما ذلك لطوف الغنمة **وقد كتبت** الامام عمر بن الخطاب رضي الله
 تعالى عنه الى بعض عماله اقبوا الجماعة في مساجدكم فاذا كان يوم الجمعة فاحيوا كل من خلف
 امام واحد اتفق كلما ذهب هذا المعنى الذي هو خوف الغنمة من تعدد الجماعة حاز
 التعدد على الاصل امامة الجماعة كسائر الصلوات **وبوبه** عمال الناس بالتعدد
 في سائر الامعان من غير الحاجة في التفتيش عن حيث ذلك **ولكن** مراد الشارع ولو كان
 التعدد من بابا عنه لا يجوز فعله بحال لو ردد ذلك ولو في جدب واحد ولذا انذرت
 قهة الشارع صلى الله عليه وسلم في التشبه على امته في جوار التعدد في سائر الامعان
 حيث كان اشبه بغيرهم من الجمع في مكان واحد **فان قلنا** فوجه عادة تعريض
 الشافعية للجمعة كطرا بعد السلام من الجماعة مع ان الله تعالى لم يفر من يوم الجمعة
 صلاة الظهر وانما فرض الجماعة فلا يصح الظاهر الا عند العجز عن تحصيل شروط الجماعة
 مثلا فلجواب ان وجه ذلك الاحتياط والخروج من جهة تمنع الامة التعدد تعجيل
 المظن عماد كراهه من خوف الغنمة او خوف وقوع التعدد بطريق اخر كاهو مشاهد في
 اكثر مساجد مصر وغيرها **فقد صار** الغنيان الذين يمترون على قبور الاموات والايوا
 يغلبون محطون ويصلون بالناس في الجماعة من غير كبير مع ان مذهب الامة يقتضي ان
 جوار التعدد مشروط بالحاجة فكان صلاها ظاهرا في غاية الاحتياط وان كانت
 الجماعة ضيقة على مذهب داود **فان قلنا** **فصلنا** قول الشافعية ومالك ان الجماعة
 اذا كانت وصلوها ظاهرا تكون فراوى مع قول الشافعي واحمد بخوار صلاها جماعة
 فالاول محقق والثاني منسند فرجع الامر الى مبنى الميزان **ووجه** الاول ان القاعدة
 ان المبنى لا يستفيظ بالمعشور وقد تفرع حصول الجماعة وتبشر الجماعة في الظاهر فلا
 يمنع من فعلها جماعة على الاصل في شريعة الجماعة **ووجه** الاول التحقير على الكتاب
 اذ وجوب الجماعة في الجماعة مشروط بصلاها بالجمعة فلما فات خفف في بدلها نصلا
 تراوي والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **والله المجمع والمآب**

باب صلاة العيدين

**اتفقوا لا يتركوا صلاة الله عنهم على انصلا
العتدين مشروعة واتفقوا ايضا**

على وجوب تكبير الاحرار ولما وعلى مشروعية رفع اليدين مع التكبير ان كلها الا في رواية عن
 ولد لنا نفوا على ان التكبير سنة في قولهم وغير خلف الجماعة **فصلنا** ما وجبه من مسائل
 الاجماع والاتفاق **واما** ما استفتوا فيه **فصلنا** قول الشافعية في الخسوف واليبس ان
 صلاة العيدين واجبة على الايمان طلبة مع قول مالك والشافعي اهل السنة ومع قول احمد
 ان صلاة العيدين فرض على الكفاية **فالاول** شدد والثاني خفف والثالث فيه تشديد
 فرجع الامر الى مبنى الميزان **ووجه** الاول قدم المصنف من الشارع بحكم هاتين الصلواتين
 فاحتياط الامام ابو حنيفة وجملة ما فرض عين مع كونها ليس فيها كبير مشقة لكونها يفعلان
 في السنة مرة واكثر فلا فرق بينهما وبين الجماعة في الصلوة فانهما ركعتان مخطبتان معا
 يقول الله تعالى الله علمه ولم في جماعته **ووجه** الثاني لاحد بالتوسعة على الناس مع العمل
 بحديث الدين في غير الامداد النازية في يومها اكثر وانعم من الجماعة من حيثان المدد
 لهما بيا ان من حضر صلاة مع الجماعة ومن لم يحضر بخلاف الجماعة فان المدد حاصل من تحضر
 الا ان خلف عنها سبعا **ووجه** قول احمد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلها بجماعة
 واكثر من الناس على عدم الحضور بصلواتها كانت اشبه بفرض الكفاية وكان من حضر
 يدي الله تعالى فيها كالسابع لم يحضر يحصل له الفضل بعدد من منع فيه والذات
 تلك العلم انه افضل من قرض العين لكونه اسقط الجرح عن صاحبه وعن غيره فانهم
فصلنا قول الشافعية واحمدان من شرائط صلاة العيدين العدة والاستيطان
 واذا في الامام في الحديثين غير احدهما في الجماعة مراد الامام ابو حنيفة ولما في موضع
 مع قول مالك والشافعي رضي الله عنه ان ذلك كله ليس بشرط واحدا امتلا بما فادى من شأ
 من الرجال النساء **فالاول** والثاني محقق فرجع الامر الى مبنى الميزان **ووجه** الاول
 ما تقدم وانما من كونها يشهدان صلاة الجماعة في المخطبتين والركعتين وعظم موكبهما
 بالنسبة لبقية الصلوات **ووجه** الثاني ان شاع ظاهرا ثم الشارع من حيث انه جعل ايام
 العيدين اياما لم شرب وذكر لله تعالى وفي رواية وقال اي جماعة فلما تحققت الشارعية
 يومها في فعلها ذكر دون يوم الجماعة كان حضورها مستحبا لا واجبا وانما فلما ذكر
 ان الغنمة تقوم يوم الجماعة فاحتياط الامة لمن يكون على الدين والايان في ذلك اليوم من
 المصابة الظاهر من على الحق باجباب الحضور عليهم في الجماعة لا اقبال على العبادة كليا

أوسع طائر السماء والأرض وقد قالوا اسم الحياط مع المنيح **من ذلك** فأنهم **من ذلك**
قول الإمام أبي حنيفة أنه لا يجوز التثفل قبل صلاة العبدين وإما بعدهما فيجوز ولم يفرق
بين المصلي وغيره ولابن الإمام والمأمور ومع قولنا ذلك أنه إذا فعلها في المصلي فلا
يثنفل قبلها ولا يثنفلها سواء الإمام والمأمور وعنه في المسجدة وإتيان ومع قول
الشافعي بأنه يثنفل قبلها ويثنفلها في المسجدة وغيره إلا الإمام فإنه إذا ظهر للناس ثم
رُصِّل قبلها **مع قول أحمد** لا يثنفل قبل صلاة العبد ولا يثنفلها مطلقا فالأول
شدة والثاني منه تشديد من حيث إن فيه روايتين والثالث فيه تحقيق الرابع
مخفف ترجيح الأمر إلى المبرأ **ووجه الأول** عدم ضرورة نفي الشارع صلى
الله عليه وسلم في جواز التثفل قبلها وكل عمل ليس عليه من الشارع فهو مودع
مقبول إلا ما استثنى من الأمور التي تشهد بها الشرعية تكلم مؤذنا عن عمومها
وإيضاح ذلك أن الشارع هو الدليل لما في جميع أمورنا وكل ما لم يثبت منه فعله
فهو ممنوع منه على الأصل في قواعد الشرعية فلو علم الشارع أن الله تعالى إذا أريد
في التثفل قبل صلاة العبد لا جازا بذلك وكان هو فعله ولم يبلغنا أن صلى الله
عليه وسلم يثنفل قبل صلاة العبدين وإنما أباح أبو حنيفة التثفل بعد صلاة العبد
لكون الصلاة التي كانت قبل الصلاة والتي هي الهيمنة العظيمة الإلهية التي تجلي
للعبد قبل صلاة العبد بخلاف الأمر بعد الصلاة فإنه حصل للعبد إيمان بعبادة
الخطية فقد رُوي أن يثنفل بعد ما أوصل لأذن الوقوف ثم يركع ثم يركع في صلاته
الأذن له تعالى أن يثنفل بعد الصلاة وقبل الخطية **ووجه قول مالك** صلى الله
تعالى أنه لا يثنفل في الصحرا قبلها ولا يثنفلها التثفل على غالب الناس فإن الإمام
ما صلى في الصحرا إلا ما أواه لعلوا به مما كان يحصل لهم من الحصر بصلاتهم في
المسجد فلو أمروا بالتثفل في الصحرا لذهب المعنى الذي قصد الإمام وصارت صلاتهم
كأنها في المسجد بحيث الحصر والضييق في قوسهم فيقفون بين يدي الله تعالى
لأنهم كالأحرار في الصحرا لا كالأحرار الذين يثنفلون من الله تعالى بالوقوف بين يديه
ولأنهم في ذلك لا يثنفلون لأنهم قوسهم بالهوى والأكل والشرب يوم العيد بخلاف
الإمامان الذين ما يودون اتباعه فإذا التثفل يثنفلوا وفيهم الذين يثنفلون في الصلاة
نوافذة يخطوط قوسهم فيكون الإمام سبيل حصول الحج والعبادة لهم في الصلاة
فيثفل أحداهم في الصلاة منور وفوجا عنها حقيقة ولما أتى الإمام أحمد إلى هذا
المعنى قال لا يثنفل الإمام ولا غيره قبل صلاة العبد لأنها حقها على الضعفاء

من الناس **من ذلك** قول الإمام أبي حنيفة أنه لا يثنفل على أنه يثنفل أن ينادي بها الصلاة **من ذلك**
مع قول ابن الزبير أنه يود أن قال من المسبب وأول من نادى بالصلاة العبد ما يود ما كان
مخفف في العائد النداء الثاني شدة وفيها **ووجه الأول** الابتلاع والتمنيح على فمها
في جماعة كالأشخاص الذين يثنفلون فيها أو ينادي الجماعة فيها هو المفضل والمفضل يكون
العبد يثنفل في العام ثم وأحد **ووجه قول ابن الزبير** فنادى بالصلاة على الموضع
بجامع المشروعية **وأيضا** ابن الزبير رضي الله تعالى عنه لم يثنفل في ذلك شيء إلا في
المنع ليجتمع إلى قبا **من ذلك** قول الشافعي رضي الله تعالى عنه أنه يثنفل في صلاة
في الأولى واقترنت في الثانية أو في صلاة يثنفل على الأولى والثانية في
الثانية مع قول الإمام مالك وأحمد أنه يثنفلها بجمع والثانية فقط مع قول أبي حنيفة
أنه لا يثنفل بجمع الصلاة فيها بسورة **والأول** شدة والثاني مخفف والثالث لخص
في جميع الأمر إلى المبرأ **والأول** خاص بالأحرار والثاني بالملوك والشافعي
الأصغر **ووجه الأول** أن العبد في يوم العيد والجمعة ترك الحرف والصنيع و
الاشتغال بالهوية المقوم في باطن العبد من العباد هو اليوم القيمة كانت
قوة السورة العبدية كالمصنوع للعبد بملك الأفعال لئلا يطوع عليه من العمل
عن الله سبحانه وتعالى وعن الناس لا يفرق بين قوته أو ضعفه وإن كانا كاملين
شرطه أن يجمع بين الحرف والفرج في يوم الجمعة العيد **والثاني** من ذلك
أو التثفل كثر أكثر من كمال الأفعال من قوته **والثالث** من ذلك الأحرار في هذا الزمان
العالم عليه أن يكون منزها بالكمال بجمعة والخلق ولو أنه سبحانه وتعالى تجلي
للخلق بصفة اللذال الضرف لما كان من الناس من ذلك كان لا يثنفل صلاة العبدين
وأما سبب ما فهم من التثفل وضعف العبد والكمال **والثاني** من ذلك القول في سورة قد
اقترنت هي من وجوه بعضات الحال لمن كان على ما فهم **والثالث** من ذلك قول أبي حنيفة فهو حق
الوقوف في الرغبة من بني من القرآن فيثفل نفس العبد تكون قواه عز السورة التي غلبت
للغزاة فالأول ولو أن السورة العبدية لا يثنفل عنها **والثاني** من ذلك قول أبي حنيفة
شدة الإمام أبو حنيفة الثاني بالقول بقدرة الخوض من قوته الله تعالى عليه ما كان
نظم في السورة يوما كان شدة خوفه على لامة ورحم الله نبينا الأئمة **من ذلك** قول
الشافعي في أربع قوليه أنهم لو شهدوا يوم الثلاثاء من رمضان بعد التراويح في
الحلال فضيبت نوما مع قول الإمام مالك أنها لا تقضى وهو مذهب الإمام أحمد في
يخرج الناس في ذلك اليوم ضيق من العبد عند الشافعي ومع **من ذلك** قول
أبو حنيفة صلاة العبد لا تقضى يوم الثلاثاء والثالث ما لا يثنفل منه شدة من حيث

الامر بالفضاء الثاني مخفف بعد الامرية والثالث متوسط فجمع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجهه الاول طلب المبادىء التي تذكر ما فات ووجهه الثاني طلب الحقيقة على
 الامة بعد حصرهم في سماع الخطبة والصلوة بعد ان اخرجوا من نفوسهم
 الى تناول مشهورها ذلك اليوم بعد ان استندت للصلوة من بكرة النهار فلم يفتقد
 احذروا به الهلال الى الزوال ووجهه الثالث ظاهر لان القلب يرض عن صلاة
 العبد يوم الثالث وتذهب بغيته اي بجهة صلاة العبد فاذا امر بفضاها بعد
 اليوم الثالث وقفت وقلبه شاد كانه ليس في صلاة **ومن ذلك** اتفاق الامة على
 ان التكبير في عيد النحر مثنون وكذلك في عيد الفطر الا عند ابو حنيفة مع قول
 داود وبوخية وقال **الخطبي** انما يفعل ذلك الحوائف **قال** **في حديث** صحيح
 ان تكبير الفطر كدبر يوم النحر لقوله تعالى وتكبروا لله على ما همم
 بالاول مشددا والثاني لشدته **والثالث** والابع مخفف فجمع الامر الى مرتبة الميزان ووجهه
 الاول الثالث الاتباع والاحذ بالاضباط فان الامر للوجوب بالاصالة حتى يضرب صارت
 ووجهه قول ابو حنيفة والخطبي ان يوم العبد يوم سدره وخرج التكبير فيض شفا
 الطينة والنظيمة فيورث العبودية والخرق ويذهب الفرج والشور المطلوب
 يوم العبد فهو خاص بالاصحاب الذين لا يقدر ان على الحج بين شهود العظمة والبرور
 والاول خاص بالاكابر **ومن ذلك** قول الله تعالى عنه انه يكبر يوم عيد الفطر دون
 ليلة وانها عند الجاني يخرج الامام الى المصلى وقول له الى ان يخرج الى
 صلاة العبد وهو الرابع من فروع الشافعي والثالث الى ان يخرج منها واما الثاني
 من جنس الهلال فهي اخذها الرايين عن احمد واما انها وفيه واما ان احد
 اذا خرج الامام والثانية اذا فرغ من الخطبتين فالاول من قول مالك مخفف في
 وقت التكبير والثاني منه **مع قول** الشافعي وما تعد من قول مالك فيه شدة
 من حيث امتداد وقتها في خروج الامام من الصلاة **وقول** اخذ في اخذ الرايين
 بقول الامام مالك فيه شدة هذا وفي الرواية الاخرى يامد من حيث الله يمتد في فراغ
 الخطبتين ووجه قول مالك الاول ان التكبير لله سبحانه وتعالى يعظم له واطهار
 المعقنين في النهار وفي لانه يحل ظهورهم في العبودية عادة بين الناس بخلاف الليل
 يكونون فيه في قعود بنوهم لا ينشرون فيه لغاتهم ولا يمتدون فيه في شواهم
 وامواتهم ووجه نبيه الاقوال ظاهرة لا يخفى **ومن ذلك** قول ابو حنيفة واحد
 الله يستغفر التكبير في اوله واجره فيقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر
 والله الحمد مع قول مالك في رواية له ان ما كبر لانا ولا نمارتين ومع قول الامام الشافعي

انه يكبر ثلاثا في اوله وثلاثا في اخره ولاننا انما يكبر في نيت في اخره ووجهه هذه
 الاقوال ظاهرة ولعل ذلك على كل واحد على قوله هو ما يقبضه عن الشان واضحا به
 قول ابو حنيفة واحمد ان هذا التكبير في عيد يوم النحر من صلاة الفجر يوم عرفه الى ان يكبر
 لصلوة العبد من يوم النحر وقال مالك والامام الشافعي في اطار القولين ان يكبر من ظهر
 النحر الى صلاة الصبح من اخر ايام التشريق وهو رابع يوم النحر سواء كان محلا او محرما عند
 العمل عند اصحاب الشافعي على ان هذا التكبير في غير الحاج من صبح يوم عرفه الى ان
 يصلي عصر اخر ايام التشريق كما لا يخفى وما تعد مشددة فجمع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجهه الاول التحقيق على الناس وهو خاص بالاصحاب الذين لا يقدر ان على استغفار
 شهود عظمة الله تعالى وهيبته على غير اخر ايام التشريق بل من فوق رؤسهم من التشريق
 عليهم الجاه من ذلك الشهود ومقابلته خاص بالاكابر الذين تقدر ان على استغفار
 ذلك فلا يشغلهم طوره عظمة كبر الحق تعالى لهم عن مقامات الشور والفرج عند ايام
 التشريق بخلاف الاصاغر وايضا ذلك ان العبد لا يسمي خفيفة كبر الله تعالى لاد
 استغفر عظمته في قلبه **ولما** تكبر الناس والقلب لما قل ليس هو مقصود الشان
 وقد حصل تقار التكبير بقول ابو حنيفة واحد في احدى وايقيه ان من صلى
 منفردا في هذه الاوقات من محل محرم لا يكبر مع قول مالك والامام الشافعي واحد في
 احدى وايقيه انه يكبر اما خلف النوافل فانفقوا انه لا يكبر عقبها الا في القول
 الرابع للشافعي فالاول مخفف والثاني مشد في المسكبين ووجهه الاول في المسئلة
 الاول ان من صلى منفردا استند عليه هبة الله عز وجل وفيما تقطعته في قلبه
 فيتقل عليه السطح التكبير بل لا يطف بل ان الهبة قد عمنه فلا يطالبها بقاته
 شعار الظاهر وهذا خاص بالاصاغر والثاني خاص بالاكابر الذين يقدر ان على رفع صوتهم
 بالتكبير في ايام العظمة والطينة في قلوبهم فجمع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك يعلم توجيه
 القولين في التكبير عقب النوافل التي تصلى فرادى فان الهبة من اعنت صلاحها بخلاف ما
 كان في جماعة منها فان البشر يسان من بعضه بعضا عادة فيجى الخلق عن شهود كمال عظمه فالحق
 تعالى فلا ينقل عليه من صوتته بالتكبير والله سبحانه وتعالى اعلم

باب صلاة الكسوف
اتفقوا على ان الصلاة الكسوف
 مؤكدة مراد الشافعي رضي الله عنه ولحقه جماعة هذا ما وجدته من سائر
 والافق **واما** ما اختلفوا فيه **ومن ذلك** قول مالك والامام الشافعي ولحقه رضي الله

عند ان الصلاة وصلاة الكسوف ان يصلي ركعتين في كل ركعة قياما وقراءة كوعا
 وسجودا مع قول في حيفة انها تصلي ركعتين صلاة لصح الاول مشدود والثاني مخفف
 وترجع الامر الى زينة الميزان ووجه الاول مطلوبية زيادة المصنوع لله تعالى بذكر هذه
 الاركان لشدة الخوف الذي حصل للعباد من الكسوف فاما اشددت الهيبة على قلوبهم
 فلم يحصل لهم مراعات كمال المصنوع مع الله تعالى والمصنوع له في اول كوع او سجود لكونها
 فيعلان في حال الغيب وانصافا لورود من تنبيه التخلي الاخر في الروية بها فكان
 الكسوف لها في الدنيا اعظم فنة من فنة الدنيا فان الخوف على لا ينع في جناب عظيسته
 نقض ولولا ان الحق تعالى امتن على العارفين بمعرفة من مراتب الشكرات والاكتوافتموا
 عن دينهم واما سرار بطرفها الاعناق لا تستطرق كجاب من فسم ما ذكرناه واما نا اليه
 عرفان كونه الركوع والاعتدال والسجود كالجابر لذلك النقص الحاصل في اول كل ركعة
 ذلك بعرف توحيه ما ورد في المذاهب من فمها بذكر هذين الركعتين ثلاث مرات واربع مرات
 وخمس مرات وذلك لزيادة الهيبة والتعظيم في قلوب الساجدة في عصر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فلما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ختمت تلك الهيبة والفتنة
 عند غالب الناس فلم يدهلوا عن كمال الخضوع والخضوع بكلام الابطاحض الا بالمر المتوسط
 وكلام في حيفة خاص الا صاغر الوجوه في زمان الخضوع وتجدد في الهيبة والتعظيم في
 طوبى لهم على حاله واخذ فلا تكرر لشي من فنة الا وكان كعبية الصلوات **من ذلك قول**
 الابنة العالمة انه تخفى القراءة مع قول الامام احمد صلى الله تعالى عنه انه يجزئها فالاول مخفف
 خاص الا صاغر الذين غلبت عليهم هيبة الله فلم يقدر على الجهر والثاني مشدود خاص الا كبار
 الذين يقدر على المنطق مع شدة الهيبة قال الله تعالى لا يطف الله نفسا الا وسعها فانهم
من ذلك قول في حيفة واحد في المشهور عنه انه لا يتصف بخشوف القمر ولا الكسوف الشمس
 خطبة مع قول الامام الشافعي انه ينقص لما خطبتان كالحمة فالاول مخفف وهو خاص الا كبار
 الذين فار في قلوبهم من روية الكسوف والخشوف فلا يجنبون في سماع خطبة ولا وعظ
 ولا تحويث والثاني مشدود في استحياب الخطبة وهو خاص الا صاغر المجوبين من المعنى الذي
 في الكسوف فلم يبق في باطنهم خوف من مع فذلك الساجد الى خطبة مع شهود الكسوف
 لتقوم الخوف في قلوبهم ويبدأ كوايه افوا اليوم القيمة فيباهنوا له بالاعمال الصالحة
 وترك المعاصي ولما كان الناس فيهم الخائف والخائف في كل عصر راعي الشارع والاية
 ضعف الناس الذين يحضرون في صلاة الجماعة في هاتين الصلاتين وخطبوا لهم من امة
 كمال المضحية لنبينا الذي لم ينع له خوف الكسوف فيما في وتره خوفا من كان حصل
 له به خوف فاعلم **من ذلك قول** في حيفة واحد في المشهور عنه انه لو انفق وقوع

الكسوف في وقت الكمال متقلا لنفسه فيموجمل مكانها تنبيهها مع قول الشافعي في مالك في احدي
 روايته انه انفس في كل الاوقات فالاول مخفف بعد الووقوف بين يديه والثاني مشدود وهو
 خاص الا كبار من قبل الكسوف الذين لم ينفون من طريق الامام الا انهم بالخوف في ذلك
 ذلك الوقت او عدم الاذن في جمع الامر الى بقي الميزان **وتبع** توحيه الاول بان خاص الا كبار
 الذين يملكون الحق قبل ان لا يفسد عليه في حق يقينه الى قلوبهم جوار ان الحق تعالى قد
 برجع عن الاذن في ذلك الامر فكان لهم التوقف عن فعل ما اذن فيه من طريق الامام بخلاف
 ما حكم عن الشارع فان لادب المتأدرة الى فعل الامر واياه من غير توقف فانهم **من ذلك قول**
 قول في حيفة فمالك بعدم استحياب الجماعة في صلاة المشرك بل يصلي كل واحد لنفسه
 مع قول الشافعي فاخذها من شيخ جماعة كسوف الشمس فالاول مخفف والثاني مشدود
 وجمع الامر الى بقي الميزان **وجبه** الاول ان التخلي الى الله بفعل يخشون الكليل وتعظم
 الهيبة على الصلوات مخفف عنهم بعد ان يبا طرت امامهم اعوان فعاله فهو خاص الا كبار
وجبه الثاني ان الاكابر في يقدر على مرعات افعال امامهم مع قيام تلك الخطبة
 والهيبة في قلوبهم لتقوي قلوب بعضهم ببعض واستمداد من بعض فكانت الجماعة
 في حفتهم اولى يجوزوا فضل الجماعة بالقرأة ايضا في حفتهم اولى بخلاف الا صاغر يميلون اليهم
 الدخلك كما في نظير انفا وكانا النوري محمد بن الحسن يقولان هم مع الامام ان صلاة الجماعة
 صلواتهم ولا صلواتها **من ذلك قول** الامة الثلاثة ان غير الكسوف من لادب لا
 نيل له صلاة كاللادب والصواعق والظلمة في النهاية مع قول احمد انه يصلي كل اية في جماعة
 مع قول الامام الشافعي انه يصلي فرادى وعليه السمت وقد صلى الامام على صلى الله عنه
 في رزلة فالاول مخفف والثاني مشدود **وجبه** الاول عدم ورود نعت ذلك وجبه
 الثاني اعتبار على الكسوف بجاي انها من جملة ما يخوف الله تعالى به عباده وبذلك لم يحول الغم

انقول لا تترك على ان الاستسقاء على

فثم اذا قصروا بالمطر السنة ان سبوا الى الله تعارفة **هذا** ما وجدته من صالح
 الاجماع والافاق **واما** ما اختلفوا فيه **من ذلك قول** الامة الثلاثة في توقيت
 الحسن انه يصلي صلاة الاستسقاء في جماعة مع قول في حيفة لا يصلي صلاة بل يخرج
 امامهم ويصلي على الناس وحدهم ولا بأس فالاول مشدود والثاني مخفف **وجبه**
 الثاني كون الجماعة ضرورة قد عمت الناس فلهذا قصا كل واحد مستقرا الى الله تعالى
 سبيلا اذ الله ضروده بكل شعرة فيه فلا يخلج الى استمداد في التوجه من غير مع عدم بلوغ

نص في ذلك الجواب له أو هو في حق من يتقوى بعضهم بامتداده من بعض قول الإمام
 الثاني في أحد رضى الله تعالى عنه أن صلاة الاستسقاء كصلاة العيد فيجوز أن يقرأ فيها مع قول
 مالك اللهم ربنا كسائر الصلوات وأنه يحرم فيها بالقرآن أن كان الوقت وقت صلاة
 حرة فالأول فيه مستدرك الثاني فيه مخيف ووجهها ظاهر **ومن ذلك قول**
 مالك الثاني في أحد رضى الله تعالى عنه رواية استحباب خطبتين للاستسقاء تكون بعد
 الصلاة مع قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الثانية المنصوص عليها أنه لا يخطب
 لها وإنما هو دعاء واستغفار فالأول فيه مستدرك والرواية الأولى لأحمد مستدرك
 بلطبيين وقول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الثانية مخيف فخرج الأمر من بين الميزان
 ووجه الأول لا يتبع وكذا الثاني وهو ظاهر لأصاغر من أهل الجاهل أنهم هم الذين
 يخطبون إلى مثل ذلك إلى الخطبة ووعظ لتلطف أبو الطاهر ويرى جهاهم في
 الله تعالى بقلوب صافية للأخلاق بخلاف الأكابر لا يحتاجون إلى مثل ذلك لقوله استغفر
 وهو قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الثالثة فإن خطب خطب للأكابر من الحكماء
 فاعاد ذلك لبقائها بحاجب كان عندهم أو يفضد الأصاغر الحاضر من الأكابر فافهم ذلك
ومن ذلك قول الإمام الثلاثة لم يثبت تحويل الخطبة مرة في الخطبة الثانية للإمام
 والماثور مع قول أبي حنيفة أنه لا يثبت ومع قول أبي يوسف أن ذلك يشترط للإمام
 والماثور من فالأول مستدرك والثاني مخيف الثالث فيه تشديد على الإمام في منع الأئمة
 التي من بين الميزان ووجه الأول لا يتبع والثاني وهو ظاهر لأصاغر الذين لم
 يطلعهم الله تعالى على ما قدر لهم وقسمه من قول الما في تلك السنة أو عده ووجه
 الثاني أن الأكابر لا يحتاجون إلى التقاء أو تحويل الروح لأن الله تعالى قد أطلعهم من طريق
 الكشف على ما قدر لهم وقسمه لهم من قول الما عده فان تحول الإمام للأكابر فيقول على ذلك
 فاما ذلك لسعة إطلاق فقد جمع الله تعالى عما كان أطلع الأكابر عليه ووجه
 قول أبي يوسف على الله تعالى عنه أن كان الإمام يجوز أن يتغلب وإن كان من أهل الكشف
 فهو لا يجل التفاد مبرز هو محجوب من الما موثوق والله سبحانه وتعالى أعلم

كتاب الجنازة
اجمع العلماء على الاحتياط في الموت
والأكثارية فيه وعلى الوضوء
 مستحب كالصحة لكل من كان أو عند الاحتياط على ما دللنا في النص وعلى أنه
 إذا اتفق الموت ووجه الميت للقبلة وانفق الأئمة الأربعة رضى الله تعالى عنهم على أن

يحتسب الميت من أجله مقدما ذلك على الذين وقال طائفة من أن كان له مال كثير
 من أجل المال إلا في ثلثه وانفقوا على أن يغسل الميت من قبله وعلى أن لا يوجه أن
 يغسل زوجه وعلى أن السقط إذا لم يبلغ أربعة أشهر لا يغسل ولا يصبى عليه وعلى
 أنه إذا استعمل وتبي يكون حكمه حكم الكلب وعن شيخنا بن حبان أنه لا يصبى على الصبي
 سالم بل يغسل واحبوا على أنه إذا مات غير محتون لا يغسلون بل يترك على حاله وعلى أن
 الشهيد الذي مات في قتال الكفار لا يغسل وعلى أن النفس لا يغسل ويغسل قلبها
 وانفقوا على أن الواحد من الغسل بالمحضر السقافة وإن يكون الغسل وتراوان
 يكون نذرا بصبر وفي الأخير كما قرر وعلى أن كمين الميت فاحتمل على الدين
 والورثة وإن كان فاعلا في موته الجبر كما مر وانفقوا على أن المحرم لا يطيب ولا يمس
 المحيط ولا يجزئ رأسه الذي رواية أبي حنيفة أن أحسنه يتطلى بموته فتعبد به ما يغسل
 بجميع الموت وانفقوا على أن الصلاة على الجبان في المسجد جائز وإنما اختلفوا
 في الكراهة وعندها وانفق الأئمة الأربعة على استسقاء الطهارات وسر العور في
 صلاة الجبان وعلى أن كبريات الجبان أربع وعلى أن قائل يتشه بصلى عليه وأما
 الخلاف في صلاة الإمام عليه نعم الإمام الأعظم وانفقوا على أن حنظل الميت
 وأكرام وانفقوا على أنه لا يجوز خفر قبر الميت لدخول عند طحا إذا مضى على الميت
 زمان ينشئ في مثله وتصير مبرما يجوز حيد وكان عمر بن عبد العزيز يقول
 إذا مضى على الميت خول فامر عوا الموضع وعلى أن الدفن في التابوت لا يثبت
 وانفقوا على استحباب الغزاة أهل الميت وانفقوا على استحباب اللبن والمضب
 في القبر وعلى كراهة الأيسر والخبث وانفقوا على أن السنة الحرة وإن الشواير
 تبتة وانفقوا على أن الاستسقاء للميت والدعائه والصدقة والغنى في حج
 يتبعه وانفقوا على أن من دفن في قبره صلاة عليه نصلى على قبره وعلى عدة كراهة
 الدفن لبلأ والله سبحانه وتعالى أعلم **هذا** ما وجد من مسائل الإجماع والاتفاق
 من الأئمة الأربعة **وأما ما اختلفوا فيه** **ومن ذلك قول** مالك الثاني في أحد
 في أن حجر بينهما أن لا دمي لا يرضى الموت مع قول أبي حنيفة أنه يغسل الموت وإذا غسل
 كل واحد وهو قول الإمام الشافعي وأحمد في رواية ما الأحيرتين فالأول مخيف والثاني
 مشدد فخرج الأمر من بين الميزان ووجه الأول أن الله تعالى قال ولقد كن صابري
 آدم وفضيلة التكبر أنه لا يحكم بخاسهم بعد الموت وفي الحديث أن الميت لا يحس
 حيا ولا ميتا ووجه الثاني أنه هو الذي كان يظهر الجسد لادري فكأن حيا ميتا
 ما نوحسنا على الأصل في الميتة وأما الأول من الدعاء فخرج عنه حقيقة وأما

١٥

صنف مدبرها لتعلقها بها لئلا يغفل عن حفظها بل لئلا ينسى قولها في القبر
او يغيرها او يخاصر الميت بذلك وهذا امر واجب بها اهل الله تعالى لا يستطرون حجاب
فان ايكاب يمنع في بياضه وغيره **ومن ذلك قول** اي حبيفة لان افضل ان تبسّل
الميت بحبة من التمر من سمون العور مع قول الشافعي احمد ان افضل ان تبسّل
تبسّل في قميص والا في عند الشافعي ان يكون تحت السما وقبل الاولي ان يكون تحت
سقف فالاول مخفف من حيث عدم الباس له في قميص والثاني مشدّد في الباسه فجميع
الامر الى من يقي الميزان ووجه الاول الاسان الى ان مال الناس الى الجحيم عن الدنيا اذا
ماتوا فماتوا عليهم لتغير غيرهم من احياء فان الجحيم اظهر حصول الاعتبار وايضا
فلتمت الرحمة النافلة من السما كما اسان الله من قاتل الله لا يبسّل تحت سقف
وجه من قاتل لا يبسّل في قميص الانبياء للخطية في نفسهم للنبي صلى الله
عليه وسلم في قميص فالاول خاص بالاصابع والثاني خاص بالاكابر ووجه قاتل
من قاتل تبسّل تحت سقف الاخذة لا خيل لمن ان يتر عليه بل من السما فبما
ما تمصرا على فب كان السقف يحتمل عنده شيئا من الدماء عليه من باب
توقف السبي على السبي فانهم **ومن ذلك قول** الامم ان غسل الميت بالماء البارد
اولي بالضرورة كبره مشدّد ومع قول اي حبيفة ان الماء المستعمل في غسل حال
فالاول مخفف والثاني مشدّد من حيث تسخير الماء لجميع الامم الى من يقي الميزان ووجه
الاول التقاؤا بالنعيم بقربة ربي صلى الله عليه وسلم عن ابي الجار بنار
وجه الثاني النفاو ليرضى الميت بقضا الله وفدوم عليه بدخول النار فلا
لوقوع هذا ما ظهر في الحكمة في هذا الوقت **ومن ذلك قول** الامم الثلاثة
انه يجوز للزوج ان تبسّل زوجته مع قول اي حبيفة انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني
مشدّد وجه الاول مبني على انه كالطلاق الرجعي وجه الثاني مبني على انه
كالطلاق بات كاهو مقرب باب الرجعة **واما** امانت امرأة لا زوج لها ولا عايلة
يمتنع عن اي حبيفة ومالك وعلى الجميع من مذهبا لجام الشافعي واحمد والجمهور
الاخرى عنها ان الغاسل يمسح على برقعها وتبسلها **وقال** لا يمسح على
عن غسل ولا يتم **وجه من قاتل** انها يتم ان السلامة مقدمة على الغيبة
لخلاص العبد من من يدين من لا تحمل له مقدم على جلبه النطاق فليدرك ذلك
الميت عند من يبرع بحباسة الميت بالموت وجه من قاتل يمسح خرقة على يديه
السكك على تحصيل مصلحة الغاسل المتسول وجه من قاتل يدفن بجاله
نحو قول الامم تبسّل الميت والهي عن من لا يجني عنده فلم يظهر له دليل في ترجيح

ان

ومن ذلك قول الامم الثلاثة انه يجوز للمسلم تبسّل قريبه الكافر مع قول مالك
ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدّد وجه الاول الوفا بحقوق العراة الطيبة
في الجملة وان كان المسلم لا يظلم الكافر وجه الثاني ويحب اظهار المسلم طيبة
قريبه بالخير اذ لا موالاة بينهما ولا رحم حبيفة **فكان** في غسله له اظها من قبل
وموالاة له في الجملة ولو متوفى فالاول خاص بالاكابر والثاني لا يجاف قلبهم الميت الى قويمهم
الكافر ولا الحزن على فراقه **والثاني** خاص بالاصابع وقد عمل على عكسه التلام والبدع
بأذن النبي صلى الله عليه وسلم **ومن ذلك قول** الامم الثلاثة ان تبسّل الغاسل ان يوضي
الميت كالحي ويصور كشيء من ويدخل اصبعيه في منخره وتبسلها مع قول اي حبيفة
ان ذلك لا يثبت وكذلك **فقال** الامم الثلاثة انه لا يثبت ضمير المرأة ثلاث
ضغائر يتم لم يخلوها اذا غسلت مع قول اي حبيفة ان الشعور برك على خاله من غير
تفكر فالاول ما ينشد ويخفف **وجه** قول الامم في المسئلة الاولى انه يوضي
الميت كالحي الى اخره مع المسئلة كون الموت كالحياة الاضغر وجه قول اي حبيفة انه
كالأكبر اني كالحديث الأكبر قد دخل عند الاضغر في الأكبر والا في لا يقول تبسّلها وهو
الاحوط كما مر في باب الغسل من الحياة والسواك وتطيف المخرجين تابع لذلك في الداخل
وعنده وكذلك القول في فخرج اللحية او عديده **وجه من قاتل** ان شعور المرأة
يضفر ثلاث ضغائر القياس على الغسل من والاعلمة كونها تلحق خلعها قبل لا تبسّل لشعر
وتحفظها بجمع وصول الرحمة الى منبره وتحفظها اذ الشعر من الامور التي لا تغار في حرم
في الجملة بخلاف شعر العبد وكما قالوا بركة التلثم في الصلاة لبلاحة النار الوجه
من الرحمة التي تواجه المصلي **وجه من قاتل** بانها الشعر من غير ضغائر شيئا
اقبل المضايق وهو اظهر في الحزن والندم على ما فات تلك الميتة من الطاعات وبعضها
من الصلوات ايام الخضر وغيره لتبطل الله تعالى اليها فبحسبها هذا ما ظهر في حرم
ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم **ومن ذلك قول** اي حبيفة والشافعي والجمهور ان امانت
تطعمها حين يسبق تطعمها مع قول مالك في احديهما وان يتيها له لا يتيق فالاول
من حمة حرمة الميت **والثاني** مخفف من حمة عدم الشق مشدّد من حمة حرمة الميتة
فجميع الامر الى من يقي الميزان **ومن ذلك قول** اي حبيفة والشافعي ان السقط اذا ولد له
تعد امرعة اشهر ووجد ما يدل على الحيوة من عظام من حركة ورضاع غسل وصلى عليه
مع قول مالك كذلك في الحركة فانه اشتراط ان يكون حركه يحتملها طول مدة يتيقن
معها الحيوة ومع قول الشافعي في الحديث انه لا تبسّل عليه لان طهرها اما ان يكون
وقال احمد تبسّل وتبسل عليه ولما المسئلة فقد انقوا الآية على انه تبسّل وجه

هذا لا قول الظاهر لا يخفى **قوله** قول أبي حنيفة والشافعي في أصح قوليهما أنه لا يجب فيه المال
 مع قول مالك بوجوبها فالأول مخفف والثاني مشدد فجميع الأمرين يبي المزان ووجه
 الأول أن المقصود من التمسك النطافة وهي حاصلة بلاية **ووجه** الثاني أن الغامض
 نأيت عن الميت في هذه الطمان ولو قلنا أن المعتمد في النطافة فهي من جهة الأعمال
 الصالحة **وقد قلنا** صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات فلا يكون عمل صالح
 إلا بنية **قوله** قول أبي حنيفة وأصحابه الشافعي أنه إذا خرج من الميت حتى بعد غيبته
 وجهان أحدهما قول أحمد أنه يجب إعادة التمسك إن كان الخارج من الفرج فالأول
 مخفف والثاني مشدد فجميع الأمرين يبي المزان **ووجه** الثاني للمبالغة في
 التطييف وهو قول الشافعي أيضا لكون ذلك آخر عهد بالذبيحة والأعقاب الأمران
 تمامه تعامله الحي فكون عليه الوضوء فقط **ووجه** الأول معاملة الميت بالسهو
 لعدم تكليفه هو بإزالة الجباسة بإزالة التكليف **قوله** قول أبي حنيفة وأصحابه
 أنه يكون تنفيط الميت وحلق عاتقه وحف شاربه بآية شد ذلك فقال يعز من
 فعله وقال الشافعي في الجديد وأحمد أنه لا بأس في حق غير المجرم وفي القدم المختار
 أنه مكروه ونقل البيهقي أن غايته من الصيانة كانوا يمحون شواربهم فالأول مشدد
 والثاني مخفف فجميع الأمرين يبي المزان **ووجه** ظاهر لا يخفى **قوله** قول الشافعي
 في الأملاك أحمد أنه يجوز تقديم اختلاف مع قول أبي حنيفة ومالك والامام الشافعي في
 القدم أنه لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد **ووجه** الأول أن ذلك من قبلة
 النطافة المأمورة بها العمد ما دار في الدنيا مع كونه لا بول الميت **ووجه** الثاني
 أن في ذلك قصر في بيان الميت كم نصح الشارع فيه بما ركان تركه مقدما على
 فعله **قوله** قول أبي حنيفة والامام أحمد رضي الله تعالى عنه في الخبز ولينيه
 أنه يصلى على الشهيد مع قول مالك والشافعي أنه لا يصلى عليه لاستغناء عن
 شافعي **ووجه** الأول مشدد في الصلوة على الشهيد والثاني مخفف فيها **ووجه** الأول
 أنه لا يستغنى أحد عن زيادة الأجر بدليل صلاة الصحابة على رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وتعد إلى عصرنا هذا **ووجه** ليل يتخيم الناس على الجهاد ذكر الصلاة على الشهيد
 فيقول أحدكم كيف لا جاهد حتى قتل شهيدا وتغير الله تعالى وتوبى واستغنى عن
 شافع يستغنى في وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه صلى على الشهيد نارة
 وذكر الصلاة عليهم آخري وهو محمول على خالين فكانا أراى عند بعض الناس
 قنوزا من الجهاد وخيما عنه بترك الصلاة على الشهيد استحيما لهم على الجهاد وأما رأي
 الناظر فما صلى عليهم لذلك المعنى الذي ذكر الصلاة عليهم لأجله

قوله

قول الأئمة الثلاثة أن من قسمة دابة وهو في قبالا المشركين أو زوي من قسمة وأصله
 سلاح ثالث في المعركة أنه يصلى عليه مع قول الامام الشافعي أنه لا يصلى ولا يصلى عليه
 فالأول مشدد بعد حصول الشهادة والثاني مخفف في حصولها فجميع الأمرين يبي المزان
ووجه الأول أن الشهيد عرفا هو من قتل كافر بالمباشرة أو السيف بخلاف من قسمة
 دابة مثالا **ووجه** الثاني في فعل الدابة أو السلاح مقام فعل الكافر من حيث أنها
 آلة قتلى ياتي المعركة بعد أن بايع الله سبحانه وتعالى على القتل في سبيله أي طريقه لأن
 نصره عن النصر فلهذا لا يروى عنه السيوف والمناقب وهذا سرار يعرفها الله تعالى لا سطر
 في كتابه **قوله** قول أبي حنيفة أنه يقتض أن يكون في كل غيلة شي من السد مع قول
 الامام مالك والامام الشافعي أن المستحب أن يكون في واحد من المشكلات سد فقط
 فالأول مشدد والثاني مخفف فجميع الأمرين يبي المزان **ووجه** استعجال التثديط
 من حيث الاستعانة به على امرأة الوسخ **ووجه** أما الحكمة الباطنة فلا تدرك إلا مشافهة
 لمن يعرف معنى الشارع صلى الله عليه وسلم عن قطع نحره **قوله** قول مالك والامام
 الشافعي رضي الله عنه وأحمد أن يكفن الرجل في ثلاثة أثواب بيض وفي لعاب
 كطاع قول أبي حنيفة أن المستحب أن يكون ثوبا وأما المرأة فالمستحب كفنها في خمسة
 أثواب بيض وميزر ولعاب ومغسغة والحامضة تشدد عند الامام الشافعي
 وأحمد وقال أبو حنيفة هذا هو الأفضل أن اقتصر على ثلاثة أثواب فيكون لها حق
 العيص تحت اللقافة **ووجه** قال مالك ليس للكفن حد وإنما الواجب ستر الميت ووجه
 هذه الأقوال الظاهر من حيث العادة **ووجه** أما توجيهها من حيث الحكمة الباطنة فلا يدرك
 إلا مشافهة **قوله** قول الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه بكراهة كفن المرأة في
 المعصفر والمنعفر والعز مع قول أبي حنيفة أن ذلك غير مكروه فالأول مشدد والثاني مخفف
ووجه الأول أن ليس ما ذكرها إنما كان غير مكروه في الطوق لما فيه من الرينة الدافعية إلى
 الاستمناع وقد مر أعلاه المعنى الموت **ووجه** الثاني إطلاق الشارع اباحة ذلك للمرأة
 من غير نكاح الكراهة فتصل حياتها وموتها **ووجه** أما حديث من ليس الحرير في الدنيا لم يلبسه
 في الآخرة فهو موقوف فجميع الأمرين يبي المزان **قوله** قول أبي حنيفة ومالك وأحمد
 أن المرأة أن كان لها مال فالكفن في ملها وأن لم يكن لها مال فقالا الامام مالك هو على زوجها
 وقال محمد بن الحسن هو في بيت المال بالأنفاق **قوله** أحمد لا يخفى على الزوج كفن زوجته
 بحال ومذهب الامام الشافعي أن يحل الكفن أصل التزويج فان لم يكن فلي من عليه
 نفقته من قريب وسند وزوج وقال المحققون من أصحابه هو على الزوج بكل حال
 المختار **ووجه** هذه الأقوال الظاهر من كونه في كتب الفقه **قوله** قول الأئمة أن

الصلوة على الميت فرض كتابه مع اصبح من اصحاب مالك الزمالة فالاول مشدود والثاني
مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ولا يفرق ذلك عن الشارع ويصح دخول قول اصبح
في قول الامامة رضي الله تعالى عنهم لان السنة في اصطلاح السلف ثابت بالحديث لا
بالكتاب وبينها واجب وغير واجب بخلاف اصطلاح المتأخرين فيصح تسمية فرضها
قياسا فلا يكون بين الامامة والاصح خلافا والله سبحانه وتعالى اعلم **وقال** قول الامام
الشافعي رضي الله تعالى عنه انها لا تكون في شي من الاوقات الممنوعة عن الصلاة فيها مع قول
الامام الشافعي واجمعا انها تكون فيها ومع قول الامام مالك انها تكون عند طلوع الشمس وعند
غروبها فقط فالاول مخفف والثاني مشدود والثالث فيه تحقيق **ووجه** الاول انها
شعاعة في الميت فلا يمنع منها في وقت من الاوقات مع كونها صلاة وان سبب صار من
شهوة كون ذلك المصلي قاصدا بالصلوة ما يقصد عبادة الله تعالى فلا يكاد يخطئ على
خلفه بل ان **وقال** في حقيقته اطلاق الشارع النهي عن الصلاة في هذه الاوقات فتملك
صلاة الجنازة وهذا **المعط** **ووجه** قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه في طلوع الشمس
وعزها كما وجهناه في قولنا في حقيقته **ووجه** عدم قوله بالكلية في وقت الاستسقاء ان الميت
قد صار في حضرة الله تعالى بالموت فمر عليه واهل الحضرة لا يسمعون من الوقوفين
يدي الملك في ابر ساحة من ليل او نهار بل ليل كتناسل من كان بحر مكة من اوقات النبي
واقبض ذلك ان جميع الاوقات التي اذن الحبيب سبحانه وتعالى لعباده ان يغفروا فيها
فيها اوقات من جهة ورعي فان الظلال ساحرة تحت اقدار مظلولا كنهها فلو قد ما ان العبد
لم يستجد لله تعالى في هذه الاوقات كان ظله ما يثامنه في الجود بخلاف وقت الاستسقاء
لا يرى فيه ساجد لله تعالى من شاخص ولا طين بالهم وهذا امر اربعها اهل الله تعالى لا
تسطر في قباب فحسم الله الامامة رضي الله عنهم ما كان اذ وجوه استنباطهم ائمة
قول الامام الشافعي واخذ تقدم كرامة الصلاة على الميت في الجسد مع قولنا في حقيقته **وقال**
بكرامة ذلك فالاول مخفف والثاني مشدود فوجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول
ان المسجد محضر الله تعالى الخافته والصلوة على الميت شعاعة ومعلوم ان الشعاعة في
عبد في حضرة شهوة الحق اقرب قبول من حضرة الحجاب **ووجه** الثاني ان مقام الشعاعة
مع الحجاب قوی في التوجه الى الله تعالى واتعد من مقام الادلال لما يطوق صاحب الحجاب من
الهيئة عابدا بخلاف من رفع مخاضه من الاوكيا فانه كان مما لا يرى للميت بما يشفع به يكون
ذلك المحضر ينفذ نسبة افعال الميت له لانه لا يراه لانه لا يراه فلو الخالق لا يعال
عباده فلا يجد المتابع للميت ذبا فيحقق الشعاعة فيه لاجله وانها فان صاحب
قد المقام لا يكاد يسلم من وقوعه في الحجاب بنفسه وذلك موجب لعدم قبول شعاعته

في الميت من صلى المسجد فقد تعرض للاعجاب بنفسه فاسأ على الميت وعلى نفسه **وقال**
قول الامامة بكرامة النبي للميت والنعامة بخلاف الامام بونه فانه لا
باسم به عند الامام الشافعي رضي الله عنه وفي حقيقته **وقال** ما لا شك فيه مندوب اليه
بصحة العلم بونه الى جماعة المسلمين مع قول احمد انه مكروه وفي رواية لا يحنف
ان ذلك لا يكون ما لم يخالف الشارع فالاول مخفف والثاني مشدود **ووجه** القولين
ظاهر وخامسة ان النبي اذا خرج من البيت فلا بأس به وان لم يخرج لم يكن مكروها كرامة
تبره او تحريم بسبب اجتهاد المحدث **وقال** قول الامامة الثلاثة والشافعي في القدر
ان الوالي الحق بالامانة على الميت من الوالي مع قول الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه في
الحدود الحاج ان الوالي بالامانة من الوالي **وقال** ابو حنيفة والاولى للوالي والم
يخبر الوالي ان يخلص امر المحي فالاول مشدود والثاني مخفف فوجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول ان المقصود الاعظم من الصلاة على الميت الدعاء له والشعاعة فيه فلا
نك ان الوالي في هذا الزمان اشفق على الميت من غالب ولله الامور في هذا الزمان واجا
صاحب الثاني ان الولاء انما كان الناس يقدر ويؤمن في صلاة الختان على الوالي لخاصة
كما في الزمان الماضي تتخلف على الشفقة على الناس اكثر من انفسهم وقد ذهب هذا الامر
من الولاء كما هو مشاهد **وقال** كان الحسن بن علي بن ابي طالب اذ ركبنا الناس فم يرون
ان لا حق بالامانة على جنازتهم من رضوخ لفرأيتهم **وقال** وسبقت ببلد عليا الخواص
بحمد الله تعالى يقول كذل من قال ان الوالي بالامانة على الميت نراى ان الحق تعالى
اذا كبر بعد من عبيد في الدنيا يستحق ان يرك شعاعته واجابة دعائه في حق احدا وقع
لغيره من حين توفيت بل يضر وسأله العبط في طلوعه مع فونية قوله لوسى عليه
السلام وهارون فقول له قولنا لينا كرامة من ذكرنا وبخشي فان في ذلك ارشادا الى
الادب مع فرعون **وقال** هذا وان كان طلوع النيل بسوا له الحق في ذلك بخلاف الاستسقاء
ففيه تائيد لما قلناه فانهم **وقال** قول الامامة الثلاثة انه لو اوصى رجل يصلي
عليه لم يكن اذى من الوالي مع قول الامام احمد انه يحد على كل في الاول مشدود والثاني
مخفف فوجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان الوالي اشفق من الاجنب ولو كان
من اعظم الصداق لان ارتباط السبب والى الشفقة والحنو تابع لذلك لئلا يبل الاثر
ويجوب الدية على الساقلة **ووجه** الثاني ان العبد قد يكون اشفق عليه من
وليه **ووجه** اجاب عن الاول بان شعاعته في حوزته فلا يكاد يوجد فيها ما يوجد في الشفا
في الاجنب من ظهور احتياجه الى ذلك فان الانسان لا يكاد يرى في نوب نفسه
حتى يصير الى الله تعالى في مغفرتها بخلاف في روية وتوب غير فان الذنوب كلما فحش

في رأي العين كلما قبلت الشفاعة فيها اكثر وتعمقت سيدي عليها الخواص رحمته الله
تعالى يقول لا تقبلوا علي ميثمكم الا للثاني من الصالحين الذين يبرون
مراتب الناس كالاولى تقصاوا اياكم وتقدم من لا يعتقد في الناصر الا الخير فانه لا يرجع بنا
لميت يستغفر له عند الله فيه **وقال** قولنا لك انا الابن يمد فر على الاب والابن
اولي من العبد والابن اولي من الزوج وان كان ابا مع قول ابو حنيفة انه لا ولاية للزوج
الصلاة على زوجته وبكره للابن ان يقد فر على ابيه **وقال** قولنا لك انا الابن يمد
على الاب انا الابن يمد فرها الى محصل مصالح امة من ابيه اليها لا يستمد اية منها في الزوج
وفي المال ايضا فانه اذ بر فر عرض عنه من بين النوى بطفه في حريم ابيه **وقال** قولنا لك
اولي من العبد كونه في مرتبة الميت فكان ارتباطه به من غير اسبطة بخلافه فالحمد ومعلوم
انما اخذوا الشفاعة بصفان الميت **وقال** قولنا لك انا الابن يمد فرها لان الزوج
يخبر موت زوجته بوجه قلبه الى تزوج غيرها فيصير مرضا عنها بالقلب ولو اظهر الخرب
عليها في الظاهر فكذلك شفاعة فيها اخذوا بخلاف الابن ومنه يعرف توجيه قول ابو حنيفة
من انه لا ولاية للزوج في ذلك **وقال** قولنا لك انا الابن يمد فرها لان الميت شرط في شفاعة
الصلاة على الخلق مع قول الشعبي ومحمد بن جرير انها تجوز بغير طهارة فالاول مستند
والثاني مخفف فوجه الامر ان الميت الميزان **وقال** قولنا لك انا الابن يمد فرها لان الميت
مضى الله عليه ولم لا يقبل الله صلاة احدكم اذا اخذت حتى يتوضا **وقال** قولنا لك انا الابن يمد فرها لان الميت
يقبل الله صلاة بغير طهور فتشمل صلاة الجنان وما في معناها كسمي في التلاوة
والشك **وقال** قولنا لك انا الابن يمد فرها لان الميت والشفاعة لا يشترط فيها
الطهارة وانما اشترط فقط لانها في الدعاء ولاق القرآن لغير المحب ويخوف ويصح حمل
من قال باشتراط الطهارة على حال الاصاغر الذين صنعت اليها منهم من المصاغر فلو
في حجاب عن الله تعالى فكان اشتراط الطهارة بالما او ما يقو مقامه منعشا لا بد
وقلو بهم حتى يدخل احدهم خضره الله تعالى ويستغفر في غير محلا لا الاكابر من الصالحين
والصالحين الذين ابداهم حية اعظم من حبو الاصاغر بعد استغفارهم
الماثلا فانهم لا يجازون الى طهارة فيسالح الاصاغر بغير اشتراط الطهارة لما
الله تعالى في الاكابر فان قلت لم وقع خلاف اشتراط الطهارة لصلاة الجنان
غير ما من التواتر فضلا عن الغرائب فالجواب انما وقع الخلاف فيها لعدم الرجوع
والسجود فيها الذين هم محل القرب العادي من خضره الله تعالى وجل كان الوقت
يستغفر الميت في صلاة الجنادة في محل الممد من خضره الله تعالى الخاصة بالزوج
والسجود وما شرعت الطهارة بالاصالة الانعظما خضره القرب فانهم **وقال**

قول الشافعي وابو يوسف ومحمد بن الحسن ان الشنة ان يغفل الامام عندهما من الرجل عجز المرأة
ووجه الاول ان الامر انشرف ما في الرجل كما انه عند قوف اخرين انشرف ما فيه القلب الذي
الصدر يرمع ما ورد في ذلك من فعل الشارع صلى الله عليه وسلم وسمعت سيدنا عليا الحوا
رحمته الله تعالى يقول من خصص الوقوف بغير المرأة طلبا المستعوز بها الظاهر فقد فجع
للناس باب كنهن سموتها الباطنة **وقال** قولنا لك انا الابن يمد فرها لان الميت
تكانه يراها بقلبها **وقال** قولنا لك انا الابن يمد فرها لان الميت
ابن ثلاث ومع قول حنيفة بن ابيان النخعي وكان من مشغوف يقول كبر رسول الله صلى
الله عليه وسلم على الجنان تسقا وسبعا وخمسا واربعين اكراما ماكم انما على ابيهم ان يطل
صلاة اتفق **وقال** الشافعي ان صلي خلف امام فزاد على الاثر لم ينافه على الزيادة
وقال احمد بن حنبل في السبع فالاول مخفف والثاني اخف والثالث فيه تشديد والاربع
فيه تشديد وتخفيف من وجه فوجه الامر ان الميت الميزان **وقال** قولنا لك انا الابن يمد فرها لان الميت
بناء ركعة من التلاوة **وقال** قولنا لك انا الابن يمد فرها لان الميت
وقال قولنا لك انا الابن يمد فرها لان الميت من قال ان ذلك عند الافلاك العلية
كان يقول الله اكبر من جميع ما يكبر به اهل هذه الافلاك كلها وحكمة ذلك عند منافاة
صفة الموت لصفات الباري جل وعلا مكان زيادة التكبير لزيادة بعد صفة ذلك
الميت عن صفات الخلق وعلا فانهم **وقال** قولنا لك انا الابن يمد فرها لان الميت
الله تعالى انه لا يرفع يديه في التكبيرات سدا وسكينة الا في التكبير الاول فقط مع قول
الشافعي رضي الله تعالى عنه انه يرفع في جميع التكبيرات فالاول مخفف وهو خاص بالاكابر
الذين يبرون عظمة الله تعالى وجل ويدخلون حضرة باول تكبير ولا يخرجون منها حتى
يبرغوا من الصلاة **وقال** قولنا لك انا الابن يمد فرها لان الميت وهو خاص بالاكابر الذين يبرون عظمة الله تعالى
وجل ملك المرفة **وقال** قولنا لك انا الابن يمد فرها لان الميت ويدخل حضرة الله تعالى باول تكبير بل يخرج سروره من
حضرة الله تعالى من بعد الموت ثم يدخل فهو من يمد يديه عند كل دخول لانه قد وجد في حضرة
الله تعالى عز وجل فانهم **وقال** قولنا لك انا الابن يمد فرها لان الميت
فوجه قول ابو حنيفة وسالك انه لا يبرأ فيها من القرآن فالاول مستند والثاني مخفف ووجه
الامر ان الميت الميزان **وقال** قولنا لك انا الابن يمد فرها لان الميت وهو الجمع فهو بغير انفا ولا
يجمع روج ذلك الميت على حضرة ربه الحضور الخاص على وجه الاستحسان والتمتع مشاهدا
ووجه الثاني ان الميت اذا خرجت روحه بقي ربه محصلا لوجه الجمعية محصرا به
فلا يحتاج الى قراءة قرآن ليختم بخلاف الدنيا الميت لا يستغفر احد عنه لاجبا ولا ميتا
فانهم **وقال** قولنا لك انا الابن يمد فرها لان الميت انه يسلم من صلاة الجنان تسليما مع قول

أحمد وهو المشهور عند الناس رضي الله عنه أنه يسلم وأحبته فقط عن يمينه فالأول شدة والثاني
مخفف ووجه الأول التقوا والحصول الأمان من حجة يمينه فقط وذلك إشارة إلى أنه ليس
لنا معرفة الأنظار فقط دون سويته فكان الجانب الأيسر موضوع بريرة فتركها أعطى
الأمان من حجة الجملنا بها ونسبها إليه تعالى في عبادة وهو خاضع لآداب فانهم لا يخرجون
على الله تعالى خلافا لأصاغر ذلك إمام مشهورناهم **قول الامام الشافعي رضي الله**
عنه ان من فاته بعض الصلوة مع الإمام يفتع الصلوة ولا ينظر كثيرا في الإخراج مع قولنا
خفيفة واحتماله ينظر كثيرا الإمام ليس معه وهو واحد من رايين ذلك فالأول مخفف
والثاني شدة وفيه تشديد في جميع الامور من بني الميزان **وجه الأول** المشارة إلى حجة
الميت بالفراة أو الدنيا أو الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهو الواسطة
بيننا وبين الله تعالى في قبول شفاعتنا في ذلك الميت ووجه قول الامام الشافعي أيضا
الغلب على دغايه كان من الآداب انتظار تكبير لان كل ما هو محبوب من ذابن امامه لا يفر
من نور الحق تعالى إلا ما جاءه على يد امامه كما يعرف ذلك أصحاب الكشف **وقد**
أحمد ان من فاته الصلوة على الميت يصلي على قبره إلى شهر وهو مذهب جماعة من الشافعية
مع قول بعضهم انه يصلي عليه ما لم يزل الميت وقيل ابتداء فالأول مخفف والثاني شدة
ومخفف ولو رد لنا في الشخص حرم مكانه الدنيا من مات من اخوانه فدعوا له ما دنا
في الدنيا والأص من مذهبنا لآمار الشافعي يخصص صحة الصلوة على القبر من كان من
أهل فرضها وقت الموت وشروط أوجبه وما لك في صحة الصلوة على القبر يكون
قود في قبل ان يصلي عليه ولكل من هذه الأقوال وجه **وقد** قول الشافعي واحد
بصحة الصلوة على الغائب مع قول أبي حنيفة وما لك تبده صحتها فالأول مخفف والثاني
شدة فجميع الامور من بني الميزان **وجه الأول** الاستماع في صلاة رسول الله صلى الله
عليه وسلم على النخاشي والثاني بقول ان ذلك خصيص للشافعي فلا يقاس عليه على
أنه ما شتم غائب عنه أهل الكشف بل جميع من في الوجود خلق وروية النص للأخبار
وروية المصنف للأصاغر ودليل الأكار حديث نوت في الأذن فرايت مشارفها ومعارفها
ولكن مقامه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجوز ان يكون نحو من أئمة عليه الصلوة والسلام
ما لم يرد من خلافه وهنا اسرار لا يطلع عليها الا من اطلعه الله ولا ينسطر في كتاب
قول الأئمة الأربعة أنه لا يكون الدفن ليلا مع قول الحسن كراهية فالأول مخفف والثاني
والثاني شدة خاص لا كابر من أهل الأديان اللبيل ببيان ارجاء الملك السريته وبين
الناس ودفن الميت بمبابة دخاله محضر من الملك بخلاف النهار فانه موضوع للحنكة
بين العباد وان كان الحق تعالى لا يصح له حجاب لكن الشرع قد تبع العرف في ما كان كثير من

كفنه صحة صلاه الغار ياتع وجود ما يستبره عورته وان كان الحق لا يصح ان يحجبه شيء
فافهم ومن هنا كن بعض السلف الطواف بالكعبة كيلا وان كان المصروف
لا يمنعوا الحاد اظاف وصلى اية ساعة شامز كيل ونها وليس من يعلم من لا يعلم الحق
وقد قول الامام الشافعي واحدا اذا وجد عضو ميت غسل وصلى عليه مع قولنا
خفيفة وما لك انه لا يصلي عليه الا ان وجد اكثر الميت فالأول مخفف والثاني
شدة ووجه الأول ان الصلوة خفيفة انما هي على الروح والروح لا فرق بين
تعلقها بالعضو الذي وحياة ولا بين ما بالجنم **وجه الثاني** ان الحكم يكون في
ذلك للأغلب لانه الذي يطلو عليه انه انسان كما لو وجدنا انسانا مقطوع
الرجلين مثلا ووجدناه كله الا وركه وبالجملة فاذا كانت الصلوة خفيفة اما
هي على الروح والصلوة تلحق جميع اجزا البدن المتفرقة ولو في الفم مكان
وتحصل لجمعها المغفرة والمساحة وكثير السيئات او رفع الدرجات فانهم
وقد قول أبي حنيفة والشافعي ان الامام يصلي على قاتل نفسه مع قولنا
واحد في قاتل نفسه واحدا وقتل في حد فان الامام لا يصلي عليه ومع قولنا
لا يصلي الامام على القاتل ولا على قاتل نفسه ومع قولنا لا يصلي على من
قتل في رجم او قصاص وكذا عن غيره من الصلوة على من قتل نفسه وقتل
الا باري لا يصلي عليه وعن قيادة انه لا يصلي على ولد الدنيا وعن الحسن انه لا
يصلي على النفسا فالأول مخفف في حوازا الصلوة على من ذكبي وما بعده مشد
وجه الأول العمل بقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على من قال لا اله الا الله
آمن ولو قتل النفس او قتل في الدنيا او الفضل او كان غافلا في الغيبة او نفسا
او كان ولدنا **وجه الثاني** ان الصلوة تطهير في لا ينظر من عليه حتى لا ي
بالحقوق باقية عليه الى يوم القيمة **وجه** عدم الصلوة على النفسا
انها شهيد **وقد** قولنا ذلك وهو الاصح من مذهب الشافعي ان اجبت اذا
استشهد لا يغسل ولا يصلي عليه مع قول أبي حنيفة انه يغسل ويصلي عليه
ومع قولنا احمد انه يغسل ولا يصلي عليه فالأول مخفف بترك الغسل في الصلوة
والثاني شدة فيها **وجه الثالث** فيه مخفف **وجه الأول** تشجيع الناس
للقا العيان ان الشهادة تظهر الشهيد حيا ومعنى **وجه الثاني** ان احدا
لا يستغني عن فضل ربه عز وجل عليه بالدعالة بالمغفرة والرحمة ولا عن تطهيره
بالماء بل بالدعاء ورجاءات الما انفاشا **وجه** قلة اهل الجحيم نفع اخلا
حدث الموت فحتاج إلى الغسل فان كان الشهيد حيا غصه بغيره في كاصح به

الفران العظيم والعقل نزع وصاة وحشا وصيوة فافهم **وقال** قولنا للنوا الامام
الشافعي في قوليه ان المفتول من اهل العدل في قتال البغاة شهيد فيقتل
ويصلى عليه مع قولنا في حنيفة انه لا يقتل ولا يصلى عليه وعمر احمد واثان فالاول
محقق والثاني مشكك والثاني فيه تخفيف فراجع الامر الى من يتي الميزان ووجه الاول
ان البغاة من المسلمين على حال والتمهاده لانكون الامن قتله الكفار الذين هم
اغدا الدين حنيفة ووجه قولنا في حنيفة انه قتال للنصرة ودين الله تعالى على كل حال
وان نزل الامر عن نصرة اصل الدين في الدرجة كما مع ان كل من المفتولين تابع نفسه
لله تعالى لنصرة دينه **وقال** قولنا لامة الثلاثة ان من قتل من اهل البغي في حال
الحرب يقتل ويصلى عليه مع قولنا في حنيفة لا فالاول مشكك من جهة عدم القتل
والنقل فراجع الامر الى من يتي الميزان ووجه الاول انه مسلم على حال ووجه
الثاني انه كالمحارب لدين الله تعالى فلا يصلى عليه بل لا ينفعه القتلاء عليه ولا
القتل لان يتوب **وقال** قولنا لامة الثلاثة ان من قتل ظماني غير بغيته في
قتله مع قولنا في حنيفة انه ان قتل محمدا لم يقتل وان قتل عبقلا فقتل صلى عليه
فالاول مشكك والثاني فيه تخفيف ووجه الاول انه غير شهيد في احكام الدنيا وان
كانه نواب الشهيد في الآخرة ووجه احدا الشفتين في قولنا في حنيفة في ان من
قتل محمدا لم يقتل انما هو من جهة الدف فخرج معه الخيف الواقع في جهة
علم المجاور للمجسد بخلاف من قتل من قبل مقتله في الدف لم يخرج مجتاج
الى النقل والصلاة عليه **وقال** قولنا لامة الشافعي وغيره ان المني امام الخوان فافضل
مع قولنا لامة الشافعي ان المني يكون راءا حيث يشاء وكثر الغني المحمل في
العمودين وقال الشافعي هو افضل من التبريع ودليل ذلك كله ما بلغ كل
واحد عن الشارع واختار **وقال** قولنا لامة الثلاثة ان من مات بالجزع لم يكن
ساحل جنة من الجنة والقي في الجنة ان كان في الساحل تملون وان كان فيه كوار
ثقتل والقي في الجنة لم يجعل قبره ومع قولنا احد يثقل برمي في الجنة ككل
حال اذا قندرة دفنه فالاول مشكك بالثقل والثاني محقق فراجع الامر الى من يتي
الميزان ووجه الاول الاحتياط طرفة المسلم فربما يجد احد في الساحل من المسلمين
في الارض لامة هو الدفن الحقيقي الذي يراه الدمة ويكون المسلمون الذين يجدون
ذلك الميت كالمسلمين عن الذين حضروا موته في الدفن بخلاف لو كان في الساحل كقار
فانه يقتل لانه قار البحر لئلا نتهتك حرمة قبره فيتمسك القفار ووجه الثاني ان المفتول
الاعظم من الدفن لو فاق الحق الميت واكثر اجسمه بعد الموت بتعيينه عن العيو

وعكم

وعكم تاذي الناس برأيه ونفرضهم للوقوف في سبته اذا شئوا من رعيه قولنا لامة الثلاثة
ان من الميت نوضع عند رجل القبر ثم نيل الميت سلا الى القبر مع قولنا في حنيفة ان الخا
نوضع على حافة القبر على القبلة ثم ينزل على القبر معتمرا فالاول محقق على من ينزل الميت
القبر سهل عليه في نزله والثاني مشكك في نزله الى اللحد لكون الحافة المعترضا اكثر عملا
من جعلها عند رجل القبر فراجع الامر الى من يتي الميزان ودليل القولين ما بلغ كل واحد من الدليل
وقال قولنا لامة الثلاثة ان السقيم للقبر ولي لان السقيم قد صار من شعائر الوديع
مع قولنا الشافعي في ارجح القولين ان السقيم اولى فالاول مشكك السقيم من حيث انه عمل
بالحق على السليم والثاني محقق ووجه الاول النفاذ برفع الدرجات عند الله تعالى
ووجه الثاني عدم الحكم على الله تعالى بغير ما قبله مع ذلك الميت بغير طمعه وموافاقه
موفقا للشوا من غير ترجيح نحو تعبد الخوفه ما بفسل من رفع درجة او مؤاخذه **وقال** قول
الامة الثلاثة تقدم كرامة المشي بالعدا بين القبرين مع قولنا احد مكملته فالاول محقق والثاني
مشكك فراجع الامر الى من يتي الميزان ووجه الاول تقدم ورؤد نص صريح بالهي عن ذلك ووجه
الكرامة ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم لم يزل يمشي بين المقابر يتقبل من اهلها حتى ياتي
فانه يحب ان يكون امره خلفها احتراماً للموتى حيث ان الميت يترك احفظا للناس له
اناسوا على قبره بالعدل وان لم يمتى حبه بذلك ألم ووجه من كم كرامة ذلك من اعاد حو
ونقد به على حق الميت من حيث ان الحق ربما نصرت رجلا في الارض مثالا وخيلا
ان يكونا لا يجتمع الغنيين كونهما كاتا لبا من اهل الاعجاب فان غنيه مسان الحديث من
انها كاتا مسيتين ان ليس علمها مشكك **وقال** قولنا في حنيفة رضاء القربة سنة قبل الدفن
لا بعد ووجه قال الثوري مع قولنا الشافعي في احداها نفس قبلة وسبب الى ثلاثة ايام فالاول
والثاني مشكك من حيث القربة بعد الدفن وتخفف من حيث امتداد ما نلا نقلهم فراجع الامر
الى من يتي الميزان ووجه الاول ان شدة الحزن اذا تكون قبل الدفن مغري في غيبه حفيف
الحزن ووجه الثاني استمرار الحزن على الميت الدفن في الايام وقد يكون شخص مشكوكا
بامرهم وقع عليه فلم يفرغ للتعزية الا اجرا لثلاثة ايام فلو لا امتداد وقت التعزية بعد
الدفن لم يوقع بين المزي اسم فاعل المعزى عداوة اذا لم يذرك التعزية بعد الدفن
ويصح حمل كلامنا في حنيفة على حال لا كابر الذين لا يجوزون على قوات اهل ولا مال كل ذلك الحزن
وحمل كلام الامة على حال غالب الناس من الحزن على الميت **وقال** قولنا لامة الامام
الشافعي واحد بكراهة المجلوس للتعزية مع قولنا في حنيفة تقدم الكراهة فالاول مشكك
والثاني محقق ووجه الاول انه يشق على المزيين بتكليفهم الشيء اليه اذا سمعوا انه جلس
للتعزية ووجه الثاني انه خفف على المزيين بالمجلوس منهم بخلاف ما اذا لم يجلس فربما احادوا

قوله لامة الثلاثة

ببرونه فلم يجد في حياض احد منهم الى محي آخر بعد ليلتين واما شغلهم واما قول الله
 قول الامية الثلاثة ان العترة ينبغي ان لا يخصص مع قول ابي حنيفة بخوار ذلك فالاول
 مخفف والثاني مشدد ووجه الاول عليه السلام لله عز وجل بالقاء في العترة
 بن عبد الله عز وجل من غير جأ بل فوق ما يمنع عنه شيئا من الآفات وهو خاص بالاصغر
 ووجه الثاني اخذ بالاحتياط والنفاد بنوفق الامور على مسيما بها من باب
 اعتق وتوكل فهو خاص بالاكابر وقد قال الفاروق ان شككتي الدولة المهدمة اولي من
 الدولة الجديدة من حيث ان السالكين في الدار المهدمة يكون الغالب عليه الموكل على
 الله مخضنا بخلاف السالكين في الدار الجديدة المحكمة البناء فانه قد يصير الغالب
 عليه الاعتماد على الدار من حيث احكامها لا على الله فانهم **وقال** قول الامية
 الثلاثة استجاب لقرآن القرآن عند العترة مع قول ابي حنيفة بكونها فالاول مخفف
 والثاني مشدد ووجه الاول ان القرآنة عند العترة شئت لآثر الازمة على الميت ووجه
 الثاني ان في ذلك امتهان للقرآن بطلان وتردد من النهي عن الصلاة في المقبرة والحداد
 في سؤال نواب القرآن للميت او عدمه وسؤله مشهور لكل منها وجه ومنه اصل
 السنة ان لا انسان ان يحمل نواب عماله لغير وجه فالك احكام بن حنبل واما
 حكمة الدعاء للميت بعد الدفن بالعتبة فهو من الصلاة عليه والدعاء له في
 الصلاة اذا الشافعون له حكمهم حكم المسك اذا وقف بباب الملك ليستمع
 فحين اذنت والوقوف على العترة بعد الدفن هو المقصود الاعظم لاسيما عند
 شوا المنكر وكثير وجيز يذلل من رتبتهما فلا يبقا لهما الصلاة تكفي من الدعاء للميت **الدفن**

كتاب الزكاة

اخضع الامية رضي الله عنهم على ان الزكاة اخذت من كل دار لا من كل دار

وعلى وجوبها في اربعة اصناف الموانع وحبس الاغان وعروض النجا والحدود المدخر
 من الثمار والزرع وحبسها من مضافات مقصودة واجبوا على وجوب الزكاة على احرار المسلمين
 البالغ العاقل واجبوا على ان الحول شرط في وجوب الزكاة الا ما حكم عن ابن مسعود
 وابن عباس من قولهما بوجوبها من حين الملك ثم اذا حال الحول جبت وكان ابن مسعود
 اذا اخذ عطاء زكاة في الحال واجبوا على اخراج الزكاة لا يصح الابنية وما
 المورعي لا يفتقر اخراج الزكاة الى نية وعلى ان من امتنع من اخراج الزكاة تجزأ
 اخذت منه نهر او بئر وعلى انه ليس في المال سوى الزكاة وقال مجاهد والسعي

ار حصدا الزرع وجبت عليه ان يلقى شيئا من الثمن المساكين وكذلك اذا اخذ الزرع يحس ان يلقى
 شيئا للفقر **هذا** ما وجدته من مسائل الاجماع والافتاء **واما** ما اختلفوا فيه **وقال** قول
 ابي حنيفة يحس على المكاتب العشرة ذرية لابي اسواه مع قول مالك والامام الشافعي لا يجزئ عليه
 زكاة ومع قول ابي حنيفة عليه الزكاة مطلقا فالاول منه تشديد والثاني منه تخفيف
 ووجه الاول ان المكاتب لما كذبوا بالخروج من عبودية سيده استحق التسديد عليه في وجبة
 اخراج العشرة من ذرية له وان كان في الرق ما بقي عليه من ذرية ووجه الثاني
 دفع من مكاتبه الشرعي فنصفه وان بقي عليه من ذرية من عدم وجوب الزكاة عليه وتوسعة عليه لتبصر
 ذلك في فكاهة رتبته من رفا العبيد الى رفا الخالص الذي هو رقا لله العلى الاعلى العظم
 فانه هو المالك الحقيقي وذلك غير على تمام الحق تعالى ان يشا ركه احد من العبيد في مسمى الملك
 ووجه الثالث التشديد العظم عليه لما هو عليه من الكبر ولو كان من اهل المواضع لله
 عز وجل لم يرض بان يكون عبدا لعبيد الله تعالى بواضع الله عز وجل لذلك اوجب الله
 عليه الزكاة نزبا دة على مال الكفاية بملطاعه عليه فانهم **وقال** قول الامية الثلاثة
 انه لا ينفذ عن المرتد ما وجبت عليه من الزكاة حال اسلامه مع قول ابي حنيفة انها تنفذ
 فالاول مخفف والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول تعللها بما له
 حين التماسه الاحكام الشرعية قبل حوجه من اصل الدين كما حبط الاصل لذلك حبط
 فوجبه فان عاد الى الاسلام نفي على كل مقتضاة فبصر دخول ما وجبت عليه من الزكاة في عموم
 قوله تعالى ان ينفقوا انفق لهم ما قد سلف فكان وجوبها عليه من باب التعليل ووجه
 الثاني انها طهر للزوجة والمال واجبا لله في مال عبده المومن بحبه منه ومشفقة عليه
 وعلى ما له ان يدخلها خبز فكان اللابق بحال المرتد عدم اجابها عليه اعراضا من الشا
 عنه وغصبا عليه فانما سواها لامن الكافر الاصل لدوقه الانذار وانما فان الزكاة نابعة
 الاصل **وقال** قول الامية الثلاثة ان الزكاة تجب في مال الصبي والمجنون ويخرجها
 الولي من مالها وبه قال جماعة من الصحابة مع قول ابي حنيفة لا زكاة في مالها **المعسر**
 في مرتعها ومع قول الامية في النور يوجب الزكاة في المال كمن لا يخرج حتى يبلغ الصبي
 وتبين المجنون فالاول والثالث مشدد والثاني فيه تخفيف فخرج الامر الى مرتبة الميراث
 ووجه الاول والثالث اخذ بالاحتياط واستعمل بقا عين ان كل من وجبت عليه شي عجز عن مساهمة
 بارت الاستتابة فيه باقته او باءن الحاكم ووجه الثاني عدم توجبه الخطا بالي الصبي والمجنون
 لعدم التكليف فكان اخراجها عند الامراعي والنور يوجب الزكاة او الاقام اولي يخرجها
 بطريق تفسير بخلاف العشرة الزرع لسهولة العقس مثالها **وقال** قول الامية الشافعي من
 الله تعالى عنه واحمدانه لوملك نصا تام باع في انا الحول وبادله ولو بغير حنيفة انقطع

الحول من قول أبي حنيفة أنه لا ينقطع بالمبادلة والذهب والفضة وينقطع في الماشية ومع قول مالك أنه إن ما دل بحسنه لم ينقطع والافرونيان **فالأول** يخفف من حيث عدم وجوب الزكاة والثاني فيه تشديد في وجبه وتخفيف من وجبه والثالث مفصل فرجع الأمر إلى من يرى الميزان ووجه الأول أن ما دل وأبلغ لم يصدق عليه أنه حال على نصيب الحول فلا زكاة ووجه قول أبي حنيفة أن ما دل بذهب وفضة كما أنه لم يصدق عليه أنه قد انقطع على كل حال بخلاف الماشية فوجه قول مالك نصيب في كل قرينة فليتنا **فذلك** قول أبي حنيفة والثاني في أنه إذا لم يكتف بعض النصاب أو انقطع قبل تمام الحول انقطع الحول مع قول مالك والإمام أحمد أنه إن قصده بالآفة الغرام من الزكاة لم ينقطع الحول ويخرج من النصاب فليكن آخر الحول الأول يخفف من حيث عدم وجوب الزكاة عليه والثاني فيه تشديد في عدم نفي التقييد فرجع الأمر إلى من يرى الميزان **فذلك** قول الشافعي في العبد الذي يجمع بين أحدهما وبينه أن مال المصنوع والصلو المحمود إذا عاد ركني من الماشية مع قول أبي حنيفة وصاحبه والثاني في القديم أنه نسيب نفس الحول يعود به ولا زكاة فيها مضي وهو أخذ الأول عن الإمام أحمد ومع قول مالك أن عليه إذا عاد زكاة الحول واحد فالأول مشدد والثاني يخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الأمر إلى من يرى الميزان وكل من ذهب وجه **فذلك** قول الإمام الشافعي في الظاهر والروايات أن الدين المستغرق للنصاب أو لبعضه لا يمنع وجوب الزكاة مع قول أبي حنيفة وهو القول القديم للإمام الشافعي أنه ينع فالأول مشدد والثاني يخفف فرجع الأمر إلى من يرى الميزان ووجه هذه الأقوال الظاهر **فذلك** قول الإمام الشافعي أن الزكاة يجب في عين المال لا في الذمة مع قول أبي حنيفة أنها تتعلق بالعين كعلق الجارية بالرقبة ولا يزول ملكه عن عين المال إلا بالبيع إلى المستحق وهو أحد ما روينا عن أحمد في الأموال الظاهرة ومع قول مالك رضي الله عنه أنها تتعلق بالذمة ويكون جزؤ من المال مباحا ولو أنه أن يودي الزكاة من غير ما فالأول مشدد من حيث وجوبها في عين المال والثاني فيه تخفيف من حيث عدم نفيها بالعين وتشديد من حيث نفيها بالذمة بحسب يدها يوم القيمة وكذلك الثالث فيه التشديد من جهة كون من منه من هنا حتى يوديها فرجع الأمر إلى من يرى الميزان ووجه هذه الأقوال الظاهر **فذلك** قول أبي حنيفة ومالك والشافعي أنه يجوز تقديم النية على الإخراج مع قول أحمد أنه يستحب مقارنة النية للإخراج فان فقدت زمان يسير كان طاهرا لم يخرج كالطهارة والصلوة والحج وفي رواية عن أبي حنيفة أنه لا بد من برة مقارنة للأداء ولو لم يدره الواجب فالأول مشدد وكذلك الثالث والثاني يخفف فرجع الأمر إلى من يرى الميزان ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم أنا إمام بالنبات فكلف العبد بوجوب النية في ما لم يمسك فلا يكون جزؤه ولو ترك ذلك الجزؤ بذلك عرف توحيد الزكاة عن أبي حنيفة ووجه جواز تقديم

بزيان بزيان أن ما قارب الشئ أعظم حكمة وأبصار ذلك أن النية في الإخلاص في تقابل النية العمل لم يحصل الإخلاص وإنما يحصل الإخلاص فلا تقبل منه **فذلك** قول مالك والأمر الثاني في الله تعالى عنه أن من وجبت عليه زكاة وقدر على إخراجها لم يجز تأخيرها فإن لم يدرها ولا سقط عنه بتلك الحال مع قول أبي حنيفة نسفط بلفه ولا نسفط بلفه ومع قول أحمد أن إمكان الأداء ليس بشرط في الوجوب ولا في الضمان فإذا لم يدر المال بعد الحول استقرت الزكاة في ذمته سواء أمكنه الأداء أم لا فالأول مشدد والثاني يخفف والثالث كالأول فرجع الأمر إلى من يرى الميزان ووجه هذه الأقوال الظاهر **فذلك** قول أبي حنيفة في العبد الذي يجمع بين أحدهما وبينه أن مال المصنوع والصلو المحمود إذا عاد ركني من الماشية مع قول أبي حنيفة وصاحبه والثاني في القديم أنه نسيب نفس الحول يعود به ولا زكاة فيها مضي وهو أخذ الأول عن الإمام أحمد ومع قول مالك أن عليه إذا عاد زكاة الحول واحد فالأول مشدد والثاني يخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الأمر إلى من يرى الميزان وكل من ذهب وجه **فذلك** قول الإمام الشافعي في الظاهر والروايات أن الدين المستغرق للنصاب أو لبعضه لا يمنع وجوب الزكاة مع قول أبي حنيفة وهو القول القديم للإمام الشافعي أنه ينع فالأول مشدد والثاني يخفف فرجع الأمر إلى من يرى الميزان ووجه هذه الأقوال الظاهر **فذلك** قول الإمام الشافعي أن الزكاة يجب في عين المال لا في الذمة مع قول أبي حنيفة أنها تتعلق بالعين كعلق الجارية بالرقبة ولا يزول ملكه عن عين المال إلا بالبيع إلى المستحق وهو أحد ما روينا عن أحمد في الأموال الظاهرة ومع قول مالك رضي الله عنه أنها تتعلق بالذمة ويكون جزؤ من المال مباحا ولو أنه أن يودي الزكاة من غير ما فالأول مشدد من حيث وجوبها في عين المال والثاني فيه تخفيف من حيث عدم نفيها بالعين وتشديد من حيث نفيها بالذمة بحسب يدها يوم القيمة وكذلك الثالث فيه التشديد من جهة كون من منه من هنا حتى يوديها فرجع الأمر إلى من يرى الميزان ووجه هذه الأقوال الظاهر **فذلك** قول أبي حنيفة ومالك والشافعي أنه يجوز تقديم النية على الإخراج مع قول أحمد أنه يستحب مقارنة النية للإخراج فان فقدت زمان يسير كان طاهرا لم يخرج كالطهارة والصلوة والحج وفي رواية عن أبي حنيفة أنه لا بد من برة مقارنة للأداء ولو لم يدره الواجب فالأول مشدد وكذلك الثالث والثاني يخفف فرجع الأمر إلى من يرى الميزان ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم أنا إمام بالنبات فكلف العبد بوجوب النية في ما لم يمسك فلا يكون جزؤه ولو ترك ذلك الجزؤ بذلك عرف توحيد الزكاة عن أبي حنيفة ووجه جواز تقديم

باب في حياة الحيوان
انفقوا لغيرهم على وجوب الزكاة في النعم
وهي الأبل والبقر والغنم بشرط مال النصاب

واستقر للملك وكما الحول كونه للملك حراما وأحق على أن النصاب الأول في الأبل خمس وفيه شاة وفي عشر شاتان وفي غنمه ثلاث شياه وفي الغنم أربع شياه فإذا بلغت خمس شياه



في الحصة في كمال النصاب ويضم بعض القسمة الى بعض واختلفت الروايات عن احد
 في ذلك فالاول تخفيفه الثاني شدة قريح الاموال من بيتي الميزان ووجه الاول عدم ورود بعض
 صريح في ذلك ووجه الثاني ان الاصل في جبا من كذا فون كذا فون واحد **وقال** قول
 الامية الثلاثة انه ليس حرص الثمار باصلاحها على ما لكها فقا به وبالفقر وتقليصا
 لذمته مع قول ابي حنيفة ان الحرص لا يصح فالاول مشددة والثاني تخفيف فوجع الامر
 الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني انه محتمل في تخطي الاصل فيه الفارص والفقير
 والامالك ويصح حمل الاول على الحاد من الخلق الذي لا يخطئ بالمال والثاني على الذي قد يخطئ
 كما انه يصح حمل الاول على حال اهل الريع والثاني على عامة الناس مع الناس اليوم زيادة الزرع
 ما العيب كاهن مشاهد في **قول** قول مالك واحمد والشافعي في الرابع من مذهبه
 انه يجزى في الارض الحراجة مع الخراج لان الخراج يقيمتها والعنف في ثلثها مع قول ابي حنيفة
 ان لا يجزى في الارض الحراجة ولا يجمع العشر والخراج على انسان واحد فاما ان الزرع
 لو احدث الارض الحراجة العشر على مال الانسان لا يرضى الشافعي ومالك والشافعي في يوفى
 ويجمع مع قول ابي حنيفة العشر على صاحب الارض فالاول مشددة والثاني تخفيف واما وجه في
 العشر على مال الزرع اذا كان الزرع لو احدث الارض الحراجة فهو متوسط بين الامرين لان
 صاحب الارض قد استغنى من الارض كما استغنى منها صاحب الزرع على حد سواء في
 الامر او من بيتي الميزان **وقال** قول الامية ان مال الانسان اذا احدث العشر من عاقل الاربع
 مع قول الامام ابي حنيفة انه على صاحب الارض فون كل من العواوين تشديد من وجهه وتخفيف
 من وجهه آخر وثقوا ما كونه ما تقدم انفا **وقال** قول الامام الشافعي في جبا اذا
 كان مستلما لغيره على ما جباها من في الارض على عشرة فون في ربعه فيها مع قول ابي
 حنيفة في جباية التواضع مع قول ابي حنيفة في جباية عشرة فون مع قول احمد واحد فون مع قول
 مالك لا يصح جبايته **وقال** قول الامية في جباية التواضع في جباية عشرة فون مع قول احمد واحد فون مع قول
 والاربع في تخفيفه والاربع في شدة قريح الاموال من بيتي الميزان **وقال** قول الشافعي
 حكم الارض الذي كان لها حال ملك المسلمين ولا يحد على الذي خرج بقصد ضيق من
 ووجه الثاني مراعاة حال الذي في الحداد الصغار عليه والذل على ملكه الارض
 المذكورة ومنه تبرر في جباية قول ابي حنيفة في جباية عشرة فون مع قول احمد واحد فون مع قول
 الارض المذكورة اعانة المصنف على التقوي يملئنا على ملك الارض واعزنا حكمه
 بخلاف من كان يزرع فانه تحت حكم المسلمين وقدرة انه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 دخل بغيره في الارض او في جباية حرق فاما ما دخل هذه الارض لا دخل عليها
 الذي لا يخل الخراج الذي على ارض الحراجة فاما ما دخل هذه الارض لا دخل عليها

160
 قول الامية في ذلك فوجع الامر من بيتي الميزان والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
باب
اجمع على ان لا ركاة في غير الذهب والفضة
 من ما في الجواهر كالقوار والزمرد والياقوت والسكندرية والغير عند سائر الفقهاء وعلى الحسن البصري ومن
 البصري رحمه الله وعن عبد العزيز بن جعفر الحنفى وغيره وعن ابو يوسف في المرد والجرير
 والبواقيت والغير الحسن لانه غير ثابت الزكاة وعن البصري وجوب الخراج في جميع ما
 يستخرج من البحر واجمع على ان اول نصاب للذهب عشرة مثقالا وفي الفضة مائتا
 درهم سواء كان مزرعا او غير مزرع او فروع فاذا بلغت ذلك وجب عليها العشر في ثلثها
 ربع العشر وعن الحسن البصري انه لا فرق في الذهب حتى يبلغ ان يقين مثقالا ولا يجمع
 على غيرهما مما اذا ولى الذهب والفضة واقتضاها وعلى وجوب الزكاة فيها **وقال**
 ما وجب من مسابيل الاجماع **واما** ما اختلفوا فيه **وقال** قول الامية الثلاثة ان
 الزرع يجزى فيما زاد على النصاب بالحساب مع قول ابي حنيفة لا يزرع فيما اذا
 على النصاب ما بقي درهم او عشرة من مثقال حتى يبلغ ان يقين ثمرها فاجزى ما
 فبكون في الاربعين فوجها درهم ثم كذلك في كل ربعين درهم وفي الاربعية واثني
 فبساط فالاول مشددة والثاني تخفيف فوجع الامر من بيتي الميزان ووجه
 الاول الاتباع وكونا لكونه لغيره في جباية عشرة فون على غنى فلو لا ان الانسان
 يصير غنيا بالاعشرين مثقالا من الذهب او اثنتين من الفضة لما كانت
 الزكاة وجبت عليه وصاحب هذه القول اخذوا بالحساب للفقير الجليل ما اذا
 على النصاب الى الاربعين ووجهه في الحسن البصري في ان نصاب الذهب كما حرم انه لا فرق
 في وجوب الزكاة على من ملك النصاب بين ان يكون من العوام ومن اهل الكسوة خلافا
 لما قاله بعض الصوفية انه لا يجب الزكاة الا على من يملكه مع الله تعالى اما على
 الملك به سبحانه وتعالى فثمة او يفتينا فلا يزرع عليه انتهى والقول بانها تجزى على انما
 عليهم العسلة والسلام فضلا عن غيرهم لان في كل انسان جباية من حيث انه يستخلف
 في الارض ولو لا ذلك ما صح له غنى ولا يزرع ولا يزرع ذلك فاعلم ذلك فان هذه الامور
 منعت من العسلة لا ينسب الملك اليه فاباكن والعسلة والشفع من ظاهر الشريعة
 قول ابي حنيفة وما للتواضع في احد من بيتي الميزان ان الذهب يضم الى الفضة
 في يجمع النصاب مع قول من قال انه لا يضم فالاول مشددة في وجوب الزكاة لضم الذهب
 والثاني تخفيف فيه فوجع الامر من بيتي الميزان ووجه الاول انه مال واحد وانما اختلف

والثاني مخفف فوجه الامر ان يتبين الميزان ووجه الامر ان يظهر لعدم ورود نص كيفية
 الاخراج **قوله** في حقيقته والامام الشافعي في احاد قواله انما فاشترى غرضه
 للفقان مما دون النصاب اعتبر النصاب في طر في الحول مع قول الامام مالك والشافعي بغير
 كمال النصاب في جميع الحول فالاول مخفف من حيث نقص النصاب في انسابه بعد
 وجوبه لكونه وقته على المستحقين من حيث عدم اخراج الزكوة والثاني
 مشدد على المستحقين ايضا لعدم اخراج الزكوة الا بعد تمام النصاب في جميع الحول
 ومخفف على صاحب المال بعد وجوب الزكوة عليه اذا نقص النصاب في انساب
 الحول فوجه الامر ان يتبين الميزان ووجه الاول اعتبار بوقوع انعقاد الوجوب
 فلا ينفذ ما الحكم ووجه الثاني مبنى على قاعدة اطلاق الصرف وعدم انضباط
 الامر ودوام البيع فوسيلة على الناس وليس في ذلك نص يبين احدا لآخر **قوله**
 قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه واحمدان ركوع النجاة تتعلق القيمة مع قول الشافعي
 واحد قوله انها تتعلق بالمال تتعلق الشبهة وفي قولنا نعلق الزكوة وفي قولنا القيمة
 ووجه كل من الاقوال ظاهر والله سبحانه وشاكي اعلم **باب ركن الغد**

**اتفقوا على انه لا يشترط الحول في زكاة
 المعذر الا في قول الامام الشافعي**

رضي الله تعالى عنه والجمهور على انه يقتصر الحول في الزكوة واحتمل على انه يعتبر النصاب
 في المعذر لا باحقيقة فانه لا يشترط النصاب بل يجب قبله وكثيره الخشن
 وانفقوا على ان النصاب لا يعتبر في الزكاة الا لامام الشافعي فانه حمله شرط الوجوب
هذا ما وجدته من سائر الاجماع والاتفاق **واما** ما اختلفوا فيه من ذلك قول
 مالك والامام الشافعي في المشهور عنهما ان قدر الواجب في المعذر مع العشر مع قول
 ابي حنيفة واحمدان الواجب الخمس فالاول مخفف والثاني مشدد فوجه الامر ان يتبين
 الميزان **قوله** في حقيقته والامام مالك والشافعي ان زكاة المعذر مخفف بالذهب والفضة
 فلا يشترط من معذرتهم من الجواهر لم يجب فيه شيء مع قول ابي حنيفة ان زكاة المعذر
 يتعلق بجميع من الارض ما يتطبع بالنار كالحديد والبرص والاصا ولا يعرف ربح وخسار
 ومع قولنا لا ينفذ ما لم يجمع وغيره كالحمل فالاول مخفف والثاني مشدد
 والثالث مشدد فوجه الامر ان يتبين الميزان ووجه الاول ان زكاة المعذر من المعذرين
 رويهما كما تقدمت من ضرورة بان ووجه الثاني اطلاق المعذر على كل منطبع

ووجه الثالث مطلق الاستفاد وكل من في الاقوال ووجه وتعدى تصرف ذلك لصاحبه
 رآى الامام فله ان يضع على اخصاب المعذر ما يشاء من لبن لبنات المال خوفا ان يكسر
 اخصاب المعذر فيطعموا السلطنة فينفقوا على البسائر فيحصل بذلك الفساد

**باب زكاة الفطر واجبة باتفاق الا لا يبرعها
 وقال الاصمعي واسمها زكاة الفطر**

وانفقوا على ان كل من زكاة الفطر زكاة زكوة اولاده الصغار وما يليه
 كالانفقوا على وجوبها على الصغير والكبير وعن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه انها تجزى على كل من
 اطاق الصلاة والصوم وعن سعيد بن المسيب انها لا تجزى من صائم وصلى وانفقوا
 على انه يجوز تجزئ الفطر قبل العيد يومين ووجه اتفاق الامة الاربعه على
 وجوب ركوع الفطر لكونها طريقا للمصائم من الرقبة وغيره مما وقع في الصوم فخطيما
 نصفه الضم لانيته التي تعلق الصائم باسمها ووجه قول الاصمعي وغيره انها مستحقة
 كون العيد لاقتسام عبادته من النقص والاكثار والاصا عن اعدا الائمة عليهم السلام
 الصلاة والسلام فلذلك كانت مستحقة ونقص تجزئ الوجوب بتجزئ المسخر
 فتكون واجبة في حق من يقع التخلل في عبادته ومستحقة في حق الائمة عليهم السلام
 الصلاة والسلام من ورثهم في المقام فافهم ووجه من قال انها تجزى على الصغير
 والكبير كون الشارح صلى الله عليه وسلم صرح بذلك ووجه قول علي بن ابي طالب
 القياس على الصلاة والصوم وذلك بالتميز والفتحة على الجمع ووجه جازم
 تجزئ الركوع المذكور قبل العيد يومين فقط قرب ذلك من يوم العيد وما كان
 الشيء اعظم حكمه كان يوم العيد التمكن من اكل متيقنا الصلاة للوقت فافهم
 وانفقوا على انها لا تسقط بالتأخير بعد الوجوب بل يصير ذبيحة تؤدى **هذا**
 ما وجدته من سائر الاتفاقات والامامة الاربعة **واما** ما اختلفوا فيه **قوله**
 قال مالك والشافعي الحول وان صلاة الفطر فرضا واجبة لكل من فرض هو العاقل
 وعلمه مع قول ابي حنيفة انها واجبة وليست بفرض لان الفرض كذا فانه من الواجب
 فالاول مشدد والثاني مخفف فوجه الامر ان يتبين الميزان ووجه الاول ان يعظم السنة
 المحبة لتعظيم القرآن من حيث انما امرت به في حزمة ما امر به القرآن في وجوب الفعل
 ووجه الثاني الفرق بين ما امر به الحق كما به وبين ما امر به رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ومن ذلك الاصل من الامام ابي حنيفة فان نقص فلله صلى الله عليه وسلم

مبدعه على ذلك من جهة رفع قبضه من جنانه وتعالى على عبده وان كان لا ينطق عن الهوى فهو
 نظير حقيقة الانبياء عليهم السلام في العالم بلفظ الصلوة وان كانت في اللغة
 هي الدعاء فنجما لشانهم وتفرقا بين لفظ الرحمة على الاولياء والرحمة على الانبياء عليهم
 السلام والصلوة فانهم **اولاد** قول الله والشافعي ان النبي على الترتيب في العيد للشرع
 وقصة اولاد الانبياء في الترتيب يوم يوم عن خصصنا كما قاله قولنا في حقيقته انها لا يجب على
 الشرع كبره فالاولاد في الترتيب والاولاد في الترتيب من احد مشددة قالنا لا تخفف فخرج
 الامر بغير ترتيب الميزان ووجه الاول الاختلاف من الاحتياط ووجه الثاني الاحتياط
 الكامل ووجه الثالث انصراف العيد في الحديث الى من سلكه واحدا فقط وان كان
 المعنى يشمل المشركين فافهم **وقال** قولنا في حقيقته ترضى الله تعالى عنه انه لا يرضى عنه
 الكافر فخرج قولنا لامة الثلاثة انها لا يجب عليه الا في عيد المسلم فالاول مشددة والثاني
 ووجه الاول اطلاق العيد في حق الكافر فمثل الكافر ووجه الثاني ان الزوجة طاهرة
 والكافوليس من اهل النظر مع تضرع الشارع بذلك في الاحاديث فمثل اصحابه في التواضع
 المطلق على المقتضى وهذا الحوط من حيث الادب مع الشارع والاول حفظ من حيث
 الدعة وعلته اهل الكمال من العارفين فيفعلون بالطلاق في محله والمقتضى محله
 هو وبما من الترتيب مع الشارع **وقال** قول الامة الثلاثة انه يجب على الزوج وطهره
 فالاول مشددة على الزوج والثاني مخفف عنه مشددة على الزوجة وخرج الامر الى ترتيب الميزان
 ووجه الاول ذلك مع كمال الواساة للزوجة ولا يلقو بها من الاخلاق فكيف زوجته
 بفعال في تطهرها من الرجز الظاهر والباطن ووجه الثاني الخطب بهذه الزوجة انما هي المرأة
 تعود مضحية ذلك عليها في دنياها وان كان الاول من الزوج اخرها عنها كما قال تعالى على ذلك
 افانته على خض طرفة في رمضان يحاها او يشبع نفسه بزوجها **وقال** قولنا في حقيقته ان
 من نصفه من نصفه فيكون مثالا لا فطره عليه ولا على ما لا يفسد مع قول الشافعي واحد
 ان يله من نصف الفطر بغيره ومع قولنا في حقيقته وانما هي ان على السيد نصف
 ولا ينفق على العبد مع قولنا في توجيها على كل واحد منهما صاع فالاول مخفف والثاني مشد
 وهو معنى قول الامام مالك المذكور والثالث مشددة فخرج الامر الى ترتيب الميزان ووجه
 الاول نظام لان السيد له علة طه وان هو موصوعها ان يكون عن حيلة الانسان لا من
 نفسه ووجه الثاني مراعاة العبد وهو كلف السيد ان يرضى عن العبد بعد
 السيد كما ان له حجة عن نفسه ووجه الثالث الاحتياط فخرج الامر الى ترتيب الميزان
وقال قول الامام مالك والشافعي والحنابلة لا ينفق في زوج الفطر ان يكون المخرج
 نصا با من الفضة ونحوها با درهم بل قالوا ان من حصل من قوة وقوت من تربية نفقته

بعيد وليسته في نفسه زكاة الفطر وجبت عليه مع قولنا في حقيقته انها لا تجزى من ذلك
 نصا با خلاص من سكة وعبد مفرقة وسلاحة فالاول مشددة والثاني مخفف فخرج الامر الى
 ترتيب الميزان ووجه الاول كون الفطر المخرج في زكاة الفطر امر متبعا فلا مشددة ان كان
 متبعا نصا با خلاص من العشر في الفضة مثلا فانما الفطر من عا تجلت به ووجه الثاني
 الحاق زكاة الفطر بلخواها من زكاة الفضة وغيرها في انصاف ذلك لنا لضاب ولكن ان احرم
 من عاوية من النصاب فلا باس **وقال** قولنا في حقيقته انها لا يجب بطلوع الفجر او الو
 من قولنا مع قولنا انها لا يجب بغيره النفس ليله العيد مع قولنا ذلك والشافعي انها لا
 بربوب النفس كماله العيد على الرابع من قولنا ووجه القولين ظاهر **وقال** انما يتم
 على انه لا يجوز اخيه فله من يوم العيد مع قولنا ان سجد الفجر انه يجوز ما حرمها عن يوم العيد
 قال احمد ما يجوز ان لا يكون باس فالاول مشددة والثاني مخفف فخرج الامر الى ترتيب الميزان
 ووجه الاول قياس يوم العيد على زكاة الصلوات الخمس ووجه الثاني كونه لم يرد به
 ذلك نصا بوضوح بخفض من اليوم عند القايته بذلك وما خبر اغوهم عن الطواف في
 هذا اليوم فهو محمول صدق على الاستحباب **وقال** قول الامة الثلاثة انه يجوز
 من خمسة اصناف من البر والشعير والتمر والبيب والاقط اذا كان مؤنثا مع قولنا في
 حقيقته انها لا يجري في الاقطاضا بغيره ونجوي بغيره وقال الشافعي كلما يجب فيه
 الفطر فهو صحيح المخرج وقوة الفطر منه كالزكاة والذرة والقمح فالاول والثالث
 فيه مخفف والثاني فيه مشددة فخرج الامر الى ترتيب الميزان **وقال** قولنا في حقيقته انها لا
 انه لا يجري في قمح لا ينفق مع قولنا في حقيقته انها لا ينفق الا في حقيقته ووجه الثاني انما
 من امة الشافعية جواز حقيقته اخرج القيمة عن الفطر فالاول مشددة على المخرج
 وعلى الفطر والثاني مخفف والثالث فيه مخفف فخرج الامر الى ترتيب الميزان
 ووجه الاول الاقتصار على الوارد في ذلك ووجه الثاني ان الدقيق والمستوفى سهل
 على الفطر من الحب وذلك ان يوم العيد يوم ضروري لا غنى في سرور يوم العيد
 لا يستغنيهم عن يمينه فاكلون ذلك اليوم بخلاف يوم ضروري لا غنى في سرور يوم العيد
 قوتهم المتخصص لهم عن كمال السرور بخلاف الفقر فانهم اذا اخذوا الحب بخلاف
 غولته ونفقتة وطلخته ورجعته وخبره عادة وذلك فيغض عليهم السرور
 يوم العيد والاول يقول ما علم الشارع هذا للفقير قسم القربى لا اعتبارا الفقرا
 فيكون على الفقرا شطرا المعية على اعتبار الشطرا الاخر فاما بالعدل ولكن ان اخرج
 الاعتبار للفقرا الطاهر الميثاق الاول بالقبيل فانما هو بالتحصيل روزگار عن الفقر او امان
 خور بخرج القبة فوجه ان الفقرا يصيرون بالتحصيل ومن ان يكثر ما احدهم حبا او طعنا

منها للاكل من الشوق فهو مخفف من هذا الوجه على الاعتبار وعلى الفقر فانما يكون ذلك
 ونحو ذلك ذكر الله تعالى في الطاهر ليس الجسام الناس وذكر الله تعالى في سائر ذواتهم فخصه بذلك
 الشرع الكامل لا زواج والاصهار وقد قلنا ذلك من في ليلة الجمعة ضرها ناكل في ذلك
 تحفيل لنا سرور لا يعباده سرور من ذلك ليحرب لكن بعد جلاله من الرغوات
 والادناس هذا ما ظهر في هذا الوقت من حكمة اخرج الحب والذيق ونحو سمحت
 سدي عليها الخواص حجة الله تعالى بقول المطلب من لا غنى في يوم العيد ربا في البر
 والاكرام والبشر للفقير المساكين ولذلك اوجبت الشارع على الواجبات اخرج النكاح
 عن الصبي الذي لم يبلغ الطافة على الصورة توسعة على المساكين والافاضة ان صور
 يكون معلقا بين السماء والارض حتى يوم الصبي اخرج الله في الله علم **وذلك** قول
 مالك واحمد ان اخرج التمر افضل من الخبز في رزق الفطن مع قول الشافعي في البراءة
 ومع قول أبي حنيفة ان افضل لك اكثر منا فالاول مخفف بحول على من كان
 التمر عندهم اكثر وافنا من البر والثاني بحول على من كان البر عندهم اكثر وافنا من التمر
 ووجه الثاني ما عانت اكثر فبما انه مؤذنه انما انظر انما اذا غلا الثمن وارتفع
 اللذة وكثرة النعم فربما الامر في رزقي الميزان **وذلك** قول الامام الثلاثة ان الواجب
 صناع يصنع النبي صلى الله عليه وسلم من كل جنس من الجنس اجناس السابقة مع قول
 حنيفة انه يخرج من البر نصف صاع فالاول كالمشقة والثاني كالخفف ووجه
 كل منهما الاتباع للوارد عن الشارع وعن اصحابه فان معاوية وجماعة جعلوا نصف
 الصاع من الخطة بعد صاعين من السيفر فلو لا اهم او في ذلك شاع عن
 الله صلى الله عليه وسلم ما قالوا به او هم اكثر الناس بعدا عن الزيادة في الدين من
 انما وانه من اهل الاجتهاد قال في حتم ان يكون فعل ذلك باجتهاد فخرج الامر
 الميزان في الميزان **وذلك** قول الشافعي وخبره من اصحابه ان مصرف الفطرة يكون لافنا
 الثانية كافي في الزكاة مع قول الاضطراب يجوز فيها التي لافنا من الفقراء والمساكين بشرط ان
 يكون الزكاة هو المخرج فان دفعها الى الامام لزمه تميم الاضنا لكثيرا في بيعه لا يبعد
 التميم مع قول أبي حنيفة واحمد يجوز فيها التي فقير واحد فقط فالوارد يجوز مصرفه
 جماعة الى مسكين واحد واختار بن المنذر وابو اسحاق الشيرازي فالاول مشقة والثاني
 فيه خفيف والثالث مخفف وكذلك ما عده فخرج الامر في رزقي الميزان ووجه الاول
 ظاهر المعنى **وذلك** قول أبي حنيفة انه يجوز نقد برزق الفطن على شهر رمضان
 مع قول الشافعي انه يجوز نقدها الامن اول شهر رمضان ومع قول مالك واحمد انه لا يجوز
 التقديم فمن وقت الوجوب فالاول مخفف الثاني منه مخفف والثالث مشقة فخرج الامر في

من بيتي الميزان ووجه الاول ان من قدره فقد جعل للفقير المفضل فلا يبيع منه وقد عكت الشارع
 عن تبيين وقت الوجوب كما سكت عن بيان وقت التمايه فجاز تبيين الزكاة قبل يوم العيد
 ومن اول شهر رمضان وقبله ووجه الثاني الاحتياط فقد يكون يوم العيد طارفا في صحة
 الاخراج كما وقأت الصلوات الحسن اذا لم يجمع والحمد لله رب العالمين

فصل في الصدقات
انقول الامم الاربعه رضي الله عنهم

في اخرج الزكاة لينا معينا ونهين بيت واجتمعا على محرم الصدقة المفقطة
 على بني هاشم وبني عبد المطلب ونعم حسن بطون ابي والعباس والخليفة والعتيق الى
 الحارث بن عبد المطلب وانفقوا على ابناء القارمين والمدينون وعلى ابناء البيت والمساكين
هذا او منة من مسائل الاتباع والانتقاء **واما** ما اختلف فيه **ففي** القول في الصدقات
 ان يجوز دفع الصدقات الى نصف واحد من الاضنا الثانية المذكورة في اية انما الصدقات
 للفقراء والمساكين مع قول الشافعي انه لا بد من استيفاء الاضنا الثانية ان قسم الاموال
 فاما في الاقسمة على سبعة فله فقد نص في الاضنا فسمت الصدقات على الموجودين منهم
 ولا استنوب لملك الاضنا اذا انحصروا اذا انحصر المستحقون في البلد وفيهم المال
 والاصح اعطاء الامة فلو عذر الاضنا في البلد وجب المصلحة او يفسد رضى الباقيين
 فالاول مخفف والثاني مشقة فخرج الامر في رزقي الميزان ووجه الاول ان الزكاة لا بد ان تحبس
 ووجه الثاني انما ابرزهم السبعات وهو لوط **وذلك** قول أبي حنيفة انكم المولفة تسحق
 وهو حديث الرواية من احمد والفقهاء من ذهب عن ذلك انه لم يبق للمولفة فلو لم يبق منهم لكان
 المسلمين منهم والرواية الاخرى انما لا يصح البهيم في بلد او غير استئناف الامام لوجوب الصلة
 مع قول الامام الشافعي في ظاهر القول انهم يعطون منهم ثم يعيد رسول الله صلى الله عليه وسلم وان
 منهم غير منسوخ وهي الرواية الاخرى في احد الاطوار الثاني فيه فتشديد ونفي عن المولفة
 وقول الشافعي مخفف عليهم فخرج الامر في رزقي الميزان ووجه الاول ما يوافقنا من انهم يعيد
 النبي صلى الله عليه وسلم على الاختيار وعدم الاكراه فلا يحتاج الى ما يعطى المولفة ووجه الثاني ان
 المولفة فلو لم يبق منهم لكانت نصيب النبي صلى الله عليه وسلم يعطى كل من كنتم في او غصركا لانه منصف
 القلب فاقص على حال لا يجادل في حق قلب من ذلك الاعلام فانهم ذلك وقد استلخص من
 النبوة في عصرنا هذا فلو لم يبق من المسلمين بالبر فقال لي نالتم على اشد في فاني متين
 والمهوى وخفيو في المسلمين كرم يفتنوا في فلو لا اني كنت له شخص من العمال كيت منده
 بالقبول كصرح بالرد **وذلك** قول الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ان ما باعها بالمال
 من الصدقات هو من الزكاة لا من غيره مع قول غيره انه عن عمله فالاول مخفف الثاني على المال

و نظيره من اخذ او سلب الناصر فيما يخصه اجرة لصدقة فرجع الامر الى ترتيب الميزان **وقال**
فقط الائمة الثلاثة ليحوز ان يكون عامل الصدقات عبدا ولا من ويالقي ولا قوامع قول احمد رضي
الله تعالى عنه ان يحوزها كاول مشقة والثاني مخفف لرجع الامر الى ترتيب الميزان **ووجه** الثاني ان
العامل اجبر فلا يفسد فيه الكمال بل حرية ولا شرا **ك** وانما لم ينع رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولقد دعا العباد ان يكونوا مملوكا وقال لم اكن استملك على مسألة ذنوب الناس فشرها له على وجه
الندبة الجوف **ووجه** الاول ان المندم في بنفثة سيئ عليه وذوي الغنى في اشراف فتمنوا
من ان يكون احداهم عاملا لتتبعهم كما تمنون من قبول الزكاة المفروضة ولما اكدوا لا يصح
ان يكون له حكم على المسلمين ولذلك اقي العباد بغير حمل كالفجاء المظالم او الخراج
او كالتبا او كاسب **وقال** الائمة ان الزكاة المكنون فيمنع اليه من ثمه ليعود
في الكفاية مع قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه ان الزكاة المكنون لا يحوز فمع تمنع من
الصدقات اليه واما يشترى من الزكاة رتبة كاملة فتعوق وهي رواية عن احمد فالاول
مخفف والثاني مشد فرجع الامر الى ترتيب الميزان وكل من القولين **وجه** **وقال** الائمة
الثلاثة ان المراد بقوله تعالى و سئل الله الغزاة مع قول احمد رضي الله تعالى عنه
اظهر قوليه روايته ان منه الحج فالاول مشد لاخته بالاحتياط لانصرف الذهن الى الفرق
بيادى الراي والثاني مخفف بخلافه في مال الزكاة الى الجاهل ورجع الامر الى ترتيب الميزان **وقال**
قول الائمة الثلاثة انه لا يصير للمفقر مع الغنى من مال الزكاة مع قول مالك انه ينصرف له
مع الغنى فالاول مشد والثاني مخفف عنه فرجع الامر الى ترتيب الميزان **ووجه** الاول العمل
بظاهر الآية والحديث القرين فانها تعطي ان لا تدار على وفا المفقر من ماله ليس يحتاج الى
المساعدة وموقوف الزكاة انما لا تنصرف الى المحتاج **وجه** الثاني ان الشارع اطلق المفقر
في مصالح المسلمين فيعطي مال الزكاة لتجنيها له ولغيره على هذا المال في مصالح المسلمين
في المستقبل فان من شأن غالب الشرائع تعذر في غرامة لاصلاح ذات البين مثلا اذا الع
يكن يمينه وبينهم قرابة ولا سب لاجتماع ان لم يتفكر على ذلك او دونه بل انما نبت
الى الله ان عذبت اقل من خبر اي مع من لا يثق به **ومر** كلام الشافعي رضي الله تعالى عنه
اصل كل عداوة اضطباع المعروف الى الدين و الله سبحانه ونعا الى علم **وقال**
قول ابي حنيفة ومالك ان ابن السبيل هو المجتاز دون منشى الشفرة به قال احمد بن
في اظهر واينيه مع قول الشافعي انه كلاهما اي هو منشى سفره ومجازا فالاول مخفف
والثاني مشد فرجع الامر الى ترتيب الميزان **وجه** الاول ان المجتاز هو المحتاج حقيقة
فالصرفا لانه احوط بخلاف منشى الشفرة فغيره لا يتركه لغايق فيحتاج الى
استزجاءه لمصلحة فيحلى المحتاج اليه من رتبة الاضافا لثانيه ويجاب عن القابل

بالاول ان الغالب على من ينوي السفر ان يمضي في سفره **وقال** قول الامام ابي حنيفة
والسبحون للشخص ان يعطى زكوة كلها لو احدا او يخرجها الى الغنى او من اضافه بذلك
مع قول الامام الشافعي اقل ما يعطى من كل صنف ثلاثة فالاول مخفف والثاني مشد
فرجع الامر الى ترتيب الميزان **وجه** الاول ان المراد بصيغة جمع الفقر في اية اما الصدقة
للفقر والمساكين المحتسرين فكل من كان فقيرا اعطى الزكاة ولو كان واحدا **وجه**
الثاني لاختصاصه بالاحتياط لانه ان يكون المراد بالمساكين والعاملين وما نفعك في
الدية جماعة من كل صنف منهم دون الواحد **وقال** قول الامام مالك والشافعي رضي
الله عنه في اظهر قوليه فاحمد في اظهر روايته انه لا يجوز نقل الزكاة الى المسكين
واستثنى مالك ما اذا وقع باهل بلد حاجة فينبغي الامام اليهم على سبيل النظر
والاحتياط وسرط احد في يخرج من النقل ان يكون له بلد ينقص فيه الصلوة مع عدم
وجود المستحقين في البلد المنقول منه وقال ابو حنيفة بكون نقل الزكاة الى
قرابة محتاج او فومهم امر حاجة من اهل بلد فلا يجوز فالاول لغة تشدد بغير طه
المذكور فيه والثاني فيستحقف فرجع الامر الى ترتيب الميزان **وجه** الاول وجود
كسر قلب خاطر الفقيل والمساكين ومخوفهم من اهل بلد اذا اخرج زكوة
غفيرة مع تطلع نفوسهم اليها طولا عامهم **وجه** الثاني عدم الالتفات
الى كسر خاطر من ذكرا لا على سبيل الفصول لا الوجوب فالمراد دفعها الى الاضاف
التي هي الاية وقوله في الحديث صدقة تؤخذ من اغنيا بغير فقره على فقر اربعم
يشهد للفقولين لانه قوله فقره على فقر اربعم يشمل فقر الملبس في فقر غيرهما
اذ هم من فقر المسلمين لا اشك **وقال** الائمة الا بجنة وغيره فانه
ليحوز دفع الزكاة الى الكافر مع يجوز الزهري وابن شبرمة دفعها الى اهل الذمة
ومع يجوز من ذهبنا في صيغة دفع زكاة الفطر والكفارات الى الدين فالاول مشد
ومقابل مخفف فرجع الامر الى ترتيب الميزان **وجه** الاول كونه المظهر وسرفا لا يلبس
بذلك الا المحل الذي هو محل صلى الله تعالى لا الكفر الذين هم محل تحريم في الحالة
الرافعة وان اختلفت الحاجة وتم لتأيد قوله صلى الله عليه وسلم صدقة تؤخذ
من اغنيا بهم نرة الى فقر اربعم **واصل** الذمة لشيوا من فقرها من حيث احتلا
الدين **وجه** كلاً والزهري وابن شبرمة ان الزكاة ومع المسلمين فيحوز دفعها
للكفار والمناسم الى الوسخ ومن هنا كره بعض المنور على كل من مال الجواني وقال
انها او صاخ الكفار ومن كسبهم لها بالاداء والعاملات الفاسدة وقال لم يكن السلف
ياكلون منها وانما كانوا يصرفونها في علف الدواب ونفقة الخداف ترها عنها على وجه

الذنب والكراهة كمل وجهه الوجوب والتحريم انتهى على ما قرنا في مذهبنا في حجية
بكونها المراتب فيهم في الحديث فقلنا في آخره أو قلنا في المراتب من سلم وكافرو قد يكون
موجوزة فعملها إلى كافرا قال ذلك ما جندنا فاقه **وقال** قولنا في حجية في المعنى الذي
يجوز في مع الزكوة اليقينة هو الذي يملك نصبا من أي مال كان مع قوله في المشهور
أن العنق من ملك أربعين درهما وقال القاضي هذا الوجه ما لم يملك ذلك لملكه فانه
قال يعطى من كل المستكن والمحجور والناظر في الغنم عنه وقال يعطى من كل ما يعطون
وقال القاضي إن أخذ من الصدقات وإن كان فقيرا ومذهب الشافعي أن اعتبار الكفاية
فله أن يأخذ مع غنمه وإن كان له أن يعطى زكوة أو أكثر وليس له أن يأخذ مع وجوبها
وكذلك ما معه كالمؤقر في كتب الفقهاء وقال أحمد العنق هو من يملك خمسين درهما أو ثمنها
ذهبا وفي رواية أخرى أنه أن العنق هو من له من يملكه على الدوام من ثمن أو أجره
غدا وصناعة أو غير ذلك **قال** الأول ضعف على الأصحاب الثاني فيه تشديد بغيره
والثالث مفصل والرابع أشد تخفيفا على الأغنياء من جمع الأمر إلى ثمن الميزان
روحه الأول القياس على من يملك الزكوة أو العنق فلهما كل ما هو من ملك النصاب سواء
المواشي أو العنق أو النقود ولو لم يكن فقيرا بذلك لكان كالتفريق لزمه الزكوة و
الثاني أن لا يعطى زكوة بغيرها إلا إذا كان لا يملكها في الشرع لها في مواضع
كقوله صلى الله عليه وسلم من صلى عليه أربعين نخلا لا يشركون بالله شيئا عفر له بقدر
ذلك من جملته في الشقة والادوية من المراتب بالغبنة والى الفوق في سورة القصص
ومن ذلك اعتبار حق الجار وأنه لا يجوز أن يأخذ من كل جانب **وجه** الثالث أن الكفاية
في المراتب الغنى فكل من كان له شيء يغنيه عن سوا المخلوق فهو غني **وجه** الرابع
أن الخمسين درهما هي التي تكفي صاحبها من السؤال وكل من فيه الأقوال وجهه لأن كل
شيء لو تبطل الساع فيه على أمر من الغنم فبعضه بغيره ومدارهم وذكر الأربعة
وخمسين جري على الغالب من الخصال الشافعية فلا يكاد أحد منهم يطلب من الدنيا في
ذلك أكثر من هذا القدر والافقد لا يكتفي صاحب العيال إلا بالمائة درهم في طريق التجارة
أو نفقته فاقه **وقال** قولنا في حجية ومالك أنه يجوز دفع الزكوة إلى من
يفقر على الكتب لضعفه وقوته مع قول الشافعي وأحمد أن ذلك لا يجوز **قال** الأول
والثاني منه فوجه الأمر إلى ثمن الميزان **وجه** الأول أن مالك لا يملكه فهو إلى الفقير
وإن كان قاصدا على الكتب ويؤيد قوله تعالى يا أيها الناس استقر القوم إلى الله أي إلى
فضله فلا يستغنى أحد من حاجته إلى الله تعالى وإنما علقنا الفقر في الآية بفضيل
الله لا بالله حقيقة لأن الحق تعالى لا يستغنى من حيث ذاته وإنما يستغنى عما يملكه

فانهم فان هذا هو الإبداع الله تعالى فان العبد إذا جامع وسأل الله تعالى في ذلك ضرورة ذلك على
الغنى فاقه العنق من الجوع إلا بالرفيق وحاصل ذلك أن الله تعالى علق الوجوه بضعه بغيره
وتحريم لضعفه بغيره وإن كان لكل علة وبأس وتكونه فاقه **وجه** الثاني أن من قد على
الكتب فلا يحل له أخذ وساخ الناس من بهالة عنها وهذا خاض لا لأصحابها لهم الأول
خاصة الأصغر من قلت مرفوعة **وقال** قولنا في حجية وأحمد في أصغر ما يرضيه أن من دفع زكوة
التي يملكها غنم غنم غنم ذلك مع قوله في الشافعي في أظهر قولنا في حجية وهو
قول أحمد في الرواية الأخرى فالأول بحذف الثاني مشددة فوجه الأمر إلى ثمن الميزان **وجه**
الأول لا كفاية لملكنا لظن بانه فقير **وجه** الثاني أنه لا يكتفى بالعلم ولا بغيره بالظن البين
خطا **وقال** اتفاق الأصحاب على أنه لا يجوز دفع الزكوة للفقير الذي وإن علم ولا المولود
وإن سفلوا مع قوله في الجواز دفعها إلى المحبة والحق وبني المدين بسقوط دفعه عنهم
فالأول مشددة والثاني بحذف فوجه الأمر إلى ثمن الميزان **وجه** الأول كفاية لظن البين المولود
عن دفع أو ساخ الناس إليهم قبا على بني هاشم وبني المطلب فإن الزكوة إنما تحرم على من
تسريها لهم وتنفذ بها لذواتهم وأرواحهم والأول احتجوا إلى ذلك بغيرها إليهم
منها كما اتفق به الأما والسبكي جماعة قال نصبهم محل جوار إعطاهم عند الحاجة ما
إذا لم يستغنوا بغير الزكوة من حبة وهدية ونحوها فعوا جدهم صلى الله عليه وسلم في الزكوة
أنها لا تحل للمحبة إلا لا يحل أن يؤيد ما اتفق به السبكي فهو حديث أنكم في حجبها
بكمبكم وانصب فان نفقة الوالد والدين والمولودين والحيه على الأغنياء منهم من لا يملك إلا
ثم مستغنون بذلك عن وساخ الناس مع عذر المنة عليهم من أولادهم غالباً كما أشار إليه
حديث أنت ومالك الأبيك **وجه** الثاني أن من كان مائتة المفقدة لغيره وحجبه
بالأقرب حكم غير القريب فيعطى من الزكوة فاقه **وقال** قولنا في حجية الثلاثة وأحمد في
أحمد روايته أنه لا يمنع من دفع زكوة إلى من منع من الإحقة والإعام وبنيهم مع قول أحمد
في أظهر روايته أنه لا يجوز فالأول بحذف الثاني مشددة فوجه الأمر إلى ثمن الميزان
وجه الأول عدم تأكد الأمر بالاتفاق عليهم كالأصول والفروع فوجه الأمر إلى ثمن الميزان
البنم فيكونون كالأحباب فيعطون من الزكوة **وجه** الثاني أن يعطى الساع في
الاتفاق على القربة لا يخرج القريب إلى أخذ من الزكوة فالقول لا يجوز على جالب من
اعتاده قربة بالاتفاق عليه فلا يحل لأحد الزكوة **وقال** قولنا في حجية الثلاثة لأنه لا يجوز
للمجمل دفع زكوة إلى غنم مع قولنا في حجية أنه يجوز دفعها إلى عبد غنم إذا كان سبيد
فقير فالأول مشددة والثاني بحذف **وجه** الأول أن ضعفه لغيره والحيه على السبيد فهو
مكتف بها عن الزكوة **وجه** الثاني أن نفقته لا تكفيها كاهو الغالب على

من كل يوم مسكنا هذا ما حقيقته من مسائل الاجتماع والاتفاق وسياق توحيدنا قول
من خالف اتفاق الائمة الا بغير حق الباب ان شاء الله تعالى **والله اعلم** ما اختلفوا فيه **من ذلك**
قول الشافعي اربع قوليه واحمدان الحامل الموضع اذا وطئ باخوافا على لولد لهما الفضا
والكفان عن كل يوم مدام مع قول ابو حنيفة انه لا كفان عليهما ومع قول ابن عمر ان
عبا من بعد بيج الكفان عليهما دون الفضا فالاول مشقة والثاني مخفف فجميع الامر الى
تبيين الميزان ووجه الاول انه فطر الله خلقه على الولد مع امه ووجه الثاني ان الكفان
موضوعها ارتكاب الام لا المأثورات الشرعية والمباح ووجه الثالث انه كان الواجب
عليها تحمل المشقة وعدم الفضا لاحتمال ان الصور لا يضر الولد فلو كان كذلك كان عليهما
الكفان دون الفضا لاسقاط الصور عنها بوجع الفضا **وهو قول** **والله اعلم**
الثلاثة ان من اصبح صائما ثم سافر لم يجز له الفضا مع قول احمد انه يجوز له الفضا اخاره
آخر في الاول مشقة والثاني مخفف **وهو قول** **والله اعلم** في حقيقته واحمدان المسافر اذا قد مضى
او يرى المرتضى او بلغ الضيق او اسلم الكافر او طهرت الحائض انما النهار لم يفسد
اسان بقيقة النهار مع قول مالك والشافعي في الاصح انه يضيء فالاول مشقة والثاني
مخفف فجميع الامر الى تبيين الميزان ووجه الاول انه لا يضر الفضا لغيره الصور
وان لم يوجب له طهارة رمضان وكذلك القول في بقية المسائل ووجه الثاني ان الاستسكان
خارج من قاعدة الصور فان صور بعض النهار دون بعض لا يصح فكان لا يوجب المتمسك
التدب لا الوجوب فاقسم **والله اعلم** في الائمة الثلاثة ان المزداد اسلم وجب عليه فضا
ما فاته من الصوم حال ركوعه مع قول ابو حنيفة انه لا يجب فالاول مشقة والثاني
مخفف فجميع الامر الى تبيين الميزان ووجه الاول التقاطع عليه لانه انما يقدر ان ذاق
طعم الاستلام ووجه الثاني انه لم يكن مخاطبا بالصوم حال ركوعه للذكر فقلنا
انما نعلم قل الذين كفروا ان بينهم وبينهم ما قد سلف فانهم **وقال** **والله اعلم** في الائمة الثلاثة
انه يصح صوم الصبي مع قول ابو حنيفة انه لا يصح فالاول مشقة في الصور من جنس خطا
به على وجه التدب من باب قوله تعالى من تطوع خيرا فهو خير له والثاني مخفف عنه بتدبير
صحة منه من حيث انه صيغة صمدانية لا يطبق في التكليف لولا الفضا باذنها اعلا
البيان فان الله تعالى جعل له قوة تقبيله على الصيام باذنها واما قوله في حقيقته
ان الصور من الاكل ما شرع الا لكثرة شهوة النفس الجاهلة بتكرار الاكل جميع السنة
والصبي الذي عمره سبع سنين مثلا بعيدا من انان شهوة الجوع الاكل بما هو المأمور
كان صومه بالغيب اقرب فوجهنا لامرنا بحقيقة رضى الله تعالى عنه ما كان فوق مدارج

وروى

ورضى الله تعالى عن نبينا لائمة الاعلام فجميع الامر الى تبيين الميزان **قال** **والله اعلم** في حقيقته والثاني
ان المحدثون اذا افاقوا لم يجدوا عليه فضا ما فاته مع قول مالك انه يجب فوجهنا لامرنا بحقيقة رضى الله تعالى عنه ما كان فوق مدارج
فالاول مخفف والثاني مشقة فجميع الامر الى تبيين الميزان ووجهها ظاهر **وقال** **والله اعلم**
ابن حنيفة وهو الاصح من مذهب الشافعي ان المرتضى الذي لم يحرره والشيخ الكبير لا يصوم
عليها ولا ذرية وهو قول الشافعي ثم ان الغدقة عند ابو حنيفة واحمد نصف صاع عن كل
يوم من غير او تم وعند الشافعي مائة كل يوم فالاول فيه تفنيد في المسئلة في الثاني
مخفف فيهما فجميع الامر الى تبيين الميزان ووجه القولين ظاهر **وقال** **والله اعلم** في الائمة الثلاثة
وقوله في الرواية ان من صام ليلة لا يجزى الصوم اذا خال ونظير اهل العجم او قترت كيلة الثلاث
من شعبان مع قول احمد في اطراف الرواية انما اخذت اصحابه انه يجب عليه الصوم والواو يبين
عليه ان يتوبه من رمضان فالاول مخفف ومنكر الصوم والثاني مشقة في فعله فجميع
الامر الى تبيين الميزان ووجه الاول ان فاعيد الوجوب لا تكفي لا يكمل في الصلوات وبيننا ومشاها
ولم يوجبنا شي من ذلك ووجه الثاني اخذنا لاجلنا وهو خاض اهل الكوفة بخلاف
الكل من تحت ذلك العجم والفتنة كما يشهد بذلك قول احمد ان من صام في شعبان
يتوب ذلك من رمضان اذ الجزم بالنية لا يقع مع التوبة وكان على هذا الغدقة يستد
على الخواص رضى الله تعالى عنه ووجهه كما ناكشفنا ما تحت النهار والفتنة وينظر ان الى
السياحلين وهم يصعدون ويرتدون الابار والجماد يضيء صائمين وغالب اهل
مصر سافرون ومقدور ان الشياطين لا تصفد الا كيلة رمضان وقال المخالفون
السياحلين لحر كيلة من شعبان لا يدخل رمضان وهم كلهم مصنفون وكان ابي حنيفة
للقصة في شعبان بالمعاصي الذين يتبعون فيها في رمضان فاقسم **وقال** **والله اعلم** في حقيقته
انه لا يثبت هلال رمضان الا اذا كانت السما صافية لا يفتها في جمع كثير فيجمع العلم بحجهم
فما في التيمم يثبت بعد واحد جلا كان او اقل حراكا فاقسم **وقال** **والله اعلم** في حقيقته
ينفذ ذلك الاعلان ومع قول الشافعي واحمد في الظاهر روايتهما انه ثبت بعد واحد
فالاول مشقة والثاني قوة في التشديد والثالث فيه مخفف فجميع الامر الى تبيين الميزان
وجه الاول ان السما اذا كانت مصحفة فلا يجوز اهل العجم كغير من الناس على كفا العجم
يخفى على غالب الناس فيكونوا احدا **قال** **والله اعلم** في حقيقته واحمد في الظاهر روايتهما ووجه
قولنا ان زيادة التثبت في العدلين لان ذلك عند من باب الشهادة كلامنا بالرواية
عكس قول الشافعي واحمد في الخارج من قولنا فوجه ابو حنيفة ومالك ثنائ صوم رمضان
على ثنائ الصلوة فلهذا الشهر رمضان فانه يكتفى في دخوله وقت الصلوة عند ما ينجأ
مذلول واحد ومن مشروطين رمضان انه يسلم على النبي طان من حبيب الة وان لو خرفة نبوية

بخلي للعدة من الطعام ويضعها في جوفها اذا قال الاطباء ان جوف المرء الذي يفتح الفطر
 فلهذا شرط استحقاقه بوجوه اخرى من ملائمة ما كثر في مثل الفم او نحوها لا يحيط
 به صنف في الحسد يورث في الاطوار وهذه هي العلة الظاهرة في الاطوار التي يطرأ
 منها في الفطر بالحاجة من شرب الماء كالماء في الفم الحار فيضعه في جوفها مما افتاة
 الحكماء واهل الشريعة بوجوب الاطوار في ما حفظ للروح عن العدم والضرر والشد بال
 نطق ووجه قولهم ان ظاهر لانه يولد من الاكل الذي لم يافد له الشايع فيه هو
 الذي يورث حاجته فانه لو اكل لحينه لم يورث في جوفه ذلك فكان القول الفطر
 او في هذا الاحتياط فيقضي ذلك اليوم الذي ذكره في فيه لان الانسان اذا اكلت
 بعدته من الاكل فيغير الماعية تطلب لكل من يحفظ على الصوم فتكون حكمة كما يمكن
 ولا يخفى حكم عبادته فالعلماء ما بين مباح في الاحتياط وما بين متوسطه فانهم **ومر ذلك**
 قول الامية الثلاثة انه لو بقي من شئ من طعام فوجوه يورث في جوفه من غير وجوه وان
 ان اكله تطل صومه مع قول الامية حبيفة انه لا يطل وتذكر بعضهم بالحكمة وتضمن
 بالتمسك الكاملة فالاول محقق في عدم الاطوار وان يخرج عن غير وجوه مشددة في
 الفطر بالاعادة ووجه الثاني ان مثل ذلك لا يورث في الجوف ففقد حكمة الصوم
 فان اكله في حرم الاكل كونه في الشهر للمعاشرة او العفلات ومن الحصة او السنة
 لا يورث في التمسك شيئا من ذلك لكن لما رأى العلماء ان ما ولا يورث من وجوه لا
 ينصب على حال سد والتمام فانهم انما الرسل على الشريعة في كل زمان بعد موت الرسل
 عليهم السلام والسلام وليس لاحد من العارفين بما طي نحو سنة فيما بين الله تعالى
 او بامع العلم كما ينبغي ان يكون في مسئلة الاطوار في حال الميت او اكله وكيفية
 مثل ذلك يخرج من الحرم المأخوذ من نحو حديث كراعي في حوله الحسي يورث ان يقع فيه ونعم
 ما فعلوا رضي الله تعالى عنهم ونظر في ذلك يخرج الاستمتاع بالعين السرم والركبة وان كان
 الصوم بالاصالة اما هو الحرام لما فيه من الدم المصفي الذي كجره فانهم **ومر ذلك** قول
 الامية الثلاثة ان الحقة فطر الاية من مال كذا وكذا المظن بطل الاجل في الاعط
 فطر بعد الشافعي والراشد في جوفه ذلك كذا فالاول من اقوال الحقة مشددة ورواية مال الحقة
 ترجع الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول ان اكل الدوا من الدوا لا يجل من لا يورث في التمسك
 نضاد حكمة الصوم ووجه رواية مال الثلاثة الحقة فيضعها في جوفها مما افتاة
 فطر واحاط صاحب هذه الرواية ان معنى انها فطر اي يورث في جوفها الى فطر المحفوظ
 وجود في تشغل فيه الفوق الخاصة فيصير الدم في الامعاء الى ان يحصل الاضطرار
 فيباح الفطر ولما قول بعضهم بالافطار اية الصيام يحل لا يحل منه شي اذا دخل الميت اية

والخيط في جوفه ثم اخرجته سدا للابانة ليس مطعوما لا لغيره ولا لغيره ولا لغيره
 الجسد فان قلت بل لما لم يورث مثل ذلك في ما بينه وبين الله سبحانه وتعالى من الايام
 المضادة للصوم قلت ليس له فطر في ذلك اذ ما بينه وبين الله من الايام فطر ففقد يكون
 العلة في الاطوار علة اخرى غير اية الشهوة فانهم **ومر ذلك** قول الامية الثلاثة ان اكله
 الصيام مع قول الامام احمد انها فطر الجوف والمجر فالاول محقق الثاني مشددة ووجه الاول
 ان المشددة منها انها فطر ما بينه وبين الله من الايام ففقد يكون العلة في الاطوار علة اخرى
 بان المروءة في الاطوار المحفوظ ظاهر واما الجوف فغيره ان يثبت في الاطوار واحد ذلك
 ان الجوف فيضعه في جوفه الدم لا سيما ان كان الصيام قليل الدم فالفطر ليس هو لغرض
 الحاجة واما هو لما يورث في جوفه الامر الى ترتيب الميزان **ومر ذلك** اتفاق الامية على اية
 لو اكل شيئا في طلوع الفجر ثم بان انه طلع بطل صومه مع قول غطاء وادودة واستحقاقه
 لاقتضا عليه وحكي من مال انه يقضي في المرض فالاول مشددة والثاني فيه تخفيف الثالث
 مفصل ترجع الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول قصير بالافطار على الاكل من غير علم او من
 بينا الليل ووجه الثاني ان لا يمنع من الاكل الا منع من طلوع الفجر ووجه الثالث
 الاحتياط للمرض بخلاف الفطر المحرم منه اكله الكلية عند تقبل الاجرة **ومر ذلك** قول الامية
 خيفة والشافعي ان لا يكره الاكل للصيام مع قول الامام احمد بكر اكله بل وجد طعمه لكل
 في اكله فطر عندهما **ومر ذلك** قول الامية ان من سمن فطر فطر فالاول محقق الثاني فيه
 مشددة والثالث مشددة وترجع الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول ان الثلاثة طهر **ومر ذلك**
 قول الامية الثلاثة ان العتق الاطعام والعتق كفا في الحاج في زمان رمضان فامد على التمسك
 مع قول الامام احمد في الاطعام او في اكله على التمسك فالاول مشددة الثاني تخفيف وترجع الامر الى ترتيب
 الميزان ووجه الاول ان العتق والصوم مشددة في الاطعام والعتق كفا في الحاج في زمان رمضان فامد على التمسك
 ان الاطعام اكثر نفعا للفقراء والمساكين بخلاف العتق والصوم لا سيما في ايام الغلاء
ومر ذلك قول الشافعي واحمد ان الكهان على الرجوع مع قول الامية خيفة ومالك على كل منهما
 كفا فان وطى به يمين من رمضان لزمه كفا فان عند مالك الاطعام الشافعي وقال
 ابو حنيفة اذا ترك من الاول لزمه كفا وان اكله في اليوم الواحد من رمضان لم يجز
 بالوطى الثاني كفا وقال احمد لزمه كفا وان اكله في الاول لزمه مشددة على الرجوع
 تخفيف على الرجوع والثاني مشددة عليه الاكثر كفا في التمسك والتلذذ المتأني لحكمة الصوم
 ويقاس على ذلك ما عدا من قول الامية خيفة واحمد في التمسك والتلذذ المتأني لحكمة الصوم
 من ترتيب الميزان فالواحد كفا في التمسك من قول الامية خيفة واحمد في التمسك والتلذذ المتأني لحكمة الصوم

بعد التوحي من البطلان وهو القول الاخر الامام الشافعي ومع قول احمد انه يبطل الجاع دون
 الاكل في الاول مخفف ما على ما عدا الاكل والثاني فيه تشديد ما على ما عدا الاكل في الثاني من
 الجاع في الثاني تشديد مما فاته الصوم وهذا امر في حكمة الجاع لا يستطير كما هو **قوله**
 قولنا في صفة الصوم ما لا نستطيع ما المضمضة او الاستنشاق المصوم من غير مبالغة
 تبطل صومه مع قول الشافعي في ارجح قوله وهو قول احمد انه لا يبطل الاكل في تشديد الثاني
 مخفف فربما الامر في الثاني من الثاني وجه الثاني ان سبق ما المضمضة او الاستنشاق فتولد
 من ما دون وجه الاول ترك الاحتياط للصوم وهو شرط ما اذا لم يجد سبق ما المضمضة
 او الاستنشاق فان خافه فمضمض واستنشق وركل للجوفه تبطل صومه **قوله** قولنا
 ثالث الشافعي والحمد لله من آخر فضاية مضان مع امكان الفضا حتى يدخل مضانا اخر
 لزمه مع الفضا لكل يوم من قولنا في حقيقته انه يجوز له التأخير ولا كفارة واختاره
 المزني وقال الامة الثلاثة انه لا يجوز تأخير الفضا فالاول في المسئلة الاولى تشدد والثاني
 مخفف وقول الامة الثلاثة في عدم جواز التأخير تشدد ووجه الامر في الثاني المزني وجه الاول
 الثلاثة ظاهر **قوله** قولنا الامة الثلاثة بانسحاب صيل مستأمن من شوال مع قولنا الثالث
 لا يستحب صيامها وقال في الموطأ لمراد احد من اشياخه بصومها واخاف ان يظن انها فرض انتهى
 فالاول تشدد بانسحاب ودليله ما ورد فيها انها كصيام الدهر والثاني مخفف بعد الاستسقاء
 لما ذكر من العلة وان كان قال ذلك مع اطلاعه على الحديث فمحمّل انه لم يصح عنه ترك
 العمل به من باب الاجتهاد فاذا اجتمع في ذلك سنة او اكثر من قولنا السنة اولى من قولنا الضعف جديتها مع
 وقوع الثاني في اعتقاد فرضيتها ولو على طول السنين فظهر ما وقع للنصارى في زيادة صومهم
 وفي الصحيح فروقا تتبع سنة من قبلهم نبر ابيهم وذر اغابهم قالوا يا رسول الله اليهود
 والنصارى قالوا نعم فافهم **قوله** قولنا الثالث في حقيقته انه لا شيء بعد فرض الاعيان افضل
 من ذلك العلم ثم الجهاد مع قولنا الثاني ان الصلاة افضل اعمال المبدأ ومع قولنا العلم ثم
 بناء على الفرائض افضل من الجهاد انتهى وكل من هذا لا قولنا شواهد من الكتاب السنة
 بكل قول مع مقابلة كدبان يكون ملحقا بالاشد بدو التحقيق ووجه القول الاول ان الصلوة
 ميزان الدين كله فلو لا العلم ما علمنا ما لم نعلم الاعمال لا افضل من على شي ووجه كون الجهاد افضل
 مما يكون بعد ذلك العلم كون الجهاد يصنع كلمة الكفر ووجه طريق الوصول الى العمل بالعلم
 الدين واطهار شعائره ووجه كون الصلاة افضل عمل الدين ان فيها مناسكات اعتنا في مجالس
 ولان الله سبحانه وتعالى حرم فيها سائر عبادات العالم المندوب في السجدة كما يترتب ذلك اهل الكسوف
 والاصحاح انه وقفا في العلم **قوله** قولنا الشافعي والحمد لله من مخرج الصوم تطوع او صلاة تطوع
 فله تطوعها ولا فضا قلمه ولكن يستحب انما هما مع قولنا في حقيقته وما لك يجوز بالافهم ومع قولنا

الحسن لو دخل الصائم برقطه على اخيه تخلف عليه ففطر وقلة الفضا بحيث ما خسر الشايع الصائم
 في الافطار ومعه فلا يلزمه الافطار ووجه وجوب الاكل في تطوع من التطوع على نقصان
 رتبة معة العبد وبوبه قوله صلى الله عليه وسلم من قال له هل علي فطر ما قال الا ان تطوع اي
 تدخلك في صلاة التطوع اي فيكون عليك ما انزل وما الرن دخل فيها فليس عليك فالاكل من المأمر
 والثاني ظاهر الاكابر من ابي حنيفة الا ابراهيم بن القزوين فافهم **قوله** قولنا في حقيقته
 وما لك لا يكون في الجوع بصوم مع قولنا الشافعي والحمد لله في يوسف كراهة ذلك فالاول مخفف
 والثاني تشدد ووجه الامر في الثاني المزني وجه الاول ان الصوم يتولى شخصه العبد للصوم والوف
 بين يدي الله تعالى فضلا للمخبة وتجميع ثوبها وليد لها الامة لانها يكون حرة عند اهل الكسوف في ذلك
 فاضر الاضامن الذي يجهل بالاكل والشرب من شهوة غير انه في حصة الله تعالى فيها ووجه الثاني ان يوزر
 الجمعة يوم عبود العبد لا موقفيها المطلب من العبد لا فضا فيمضون خاضع كابر الذين يجهلون
 اسرار الشريعة فان الجمع فيها جمع القلوب على الله تعالى وذلك قولنا لا نؤرخ فقط فيصير الجهره
 يبايع الروح ويطلب قوته الجسدي لا يسكن الا بالاكل الطعام ويؤيد المأذون قولنا السركا
 اشار اليه حديث الصائم فحان حجة عند افطاره ووجه غنقنا به من صائم الاكابر في الجمعة
 نقص من رزق ذلك كما في ظاهر حال وهذا امر لا يدق وفيها لعل الله تعالى لا يسطر في كتابه **قوله**
 الامة الثلاثة انه لا يجوز للصائم السواك مع قولنا الشافعي انه يكره للصائم تعب الزوال في الجمعة
 سائر في صياحه عند الكراهة فالاول مخفف والثاني تشدد ووجه الامر في الثاني المزني وجه الاول
 ان تركه مع الجوع يغير راحة الفم وتولد منه القمع وهو مشقة الانسان وسواها ففطره في حقه
 ففطره عليه وينبغي تركه السواك فالالة الضرر للناظر في حقه على اكتسابه الفضل القاص
 على صاحبه ووجه الثاني ان الامة الكراهة تولد من عناية ولا ينبغي ان انها والباب
 الاول ان الصوم مفعلة فمدا لا ينبغي لصاحبه الا التقدير في الطهارة الحسية والمعنوية ولذا
 تشدد الشافعي في العينية والعينية اذا وقع من الصائم زيادة على التبريد والبع حاصل للمفطر وقومى
 قولهم وبنته ان يبنوا الصائم لسانه عن اجنبية فافهم ذلك وامله فانه تفسير لا يوجد غيره

اتفقوا على ان لا يعتكف
مشرع واستقر به الى الله

والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب فان افضل لطيف سئله الفقهاء
 على ان لا يعتكف عكفا لا يبيته واجمعوا على ان يخرج المصنف من كسوفه كفضا حجة وسئل

الجماعة او الجماعة او الجماعة فقام فمرة كان اسمه في جمعية القلب لاسيما المساجد الثلاثة
الله فاذ كانت الجماعة او الجماعة فقام فمرة كان اسمه في جمعية القلب لاسيما المساجد الثلاثة
ومعنى سبيل على الخواص رضي الله عنه يقول بمثل ان يكون شرط المساجد الثلاثة والمسجد
الذي تقام فيه الجماعة او الجماعة خاصة باعتكاف الاصل من الذين يجلبون الى هذه المعجزة حتى جمع
قلوبهم ويكون مطلق المساجد خاصة باعتكاف الاكابر منهم **وذلك** قولنا لطاف في الحديث
انه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد نبيها وهو المعبر عنها للصلاة مع قولنا في حبيبة وانشأ
في القديمان لاقتكافها في مسجد نبيها بذكره اعتكافها في غيره فالاولية تشبهه والثاني
محقق فرجع الامر الى تقي الميزان **ووجه الاول** لا يتبع فكم قيل ان الشارح ولا سيما من عياله
اعتكف في غير المسجد **ووجه الثاني** ان اعتكافها في مسجد نبيها اشترطها وقيل على ما ورد في حديث
فقال صلى الله عليه وسلم في دعوتهم يومئذ على صلاة من في المسجد بجميع مطلوبة جميع القلب في الصلاة
والاعتكاف جميعا فانهم ومنعت سبيلها الخواص رضي الله تعالى عنه يقول لاحل حقيقة في
من منع اعتكاف المرأة في بيتها ومنع من احل لان الجوار خاص اما الشباطين اللاتي يحصلن
مخطور والمنع خاص اما الله الصالحات اللاتي لا يحصلن من وجه المسجد مخطور كراعية
وسفيان قال صلى الله عليه وسلم لا تمنعوا اما الله مساجدكم فانهم فان اما الشيطان
من حيث الافعال الردية يمتنع من باب نفسه قيدا للذيل والدم وتطهير اقص قوله
عننا يشرب بها المحترمون عباد الله عبيدا لا حنصان من **وذلك** قولنا في حبيبة ومالك
اذا اذن الزوج لزوجته في الاعتكاف فقد حلت فيه فليس له منعها من تمامه مع قول الشارح
واحتماله ذلك **فالاول** مشددة على الزوج خاص بالاكابر والثاني مخفف على معاض الاصل
فرجع الامر الى تقي الميزان **ووجه الاول** عليه قيام المصطفى حضرت الله التي حلت لزوجته
بها وفاضلهم **ووجه الثاني** تقدم حلف نفسه لسد فتن وصنعها له وعلما بها
الحق تعالى عن جميع طاعات عباده وان قبالهم الى حضرة وادبارهم عنها عند على حدوا
وما رجع الحق تعالى اقبالهم على ادبارهم الى المصلحة تعود عليهم لا عليه تعالى فافهم
وذلك قولنا في حبيبة ومالك انه لا يجوز الاعتكاف الا بصوم مع قولنا لا يصح فقوم
بالاول مشددة وهو خاص بالاصغر لضعفهم عن جمعية كل يوم في اعتكافهم هذا افطروا
وتناولوا الشهوات والثاني مخفف وهو خاص بالاكابر الذين لا يهتدون في جمعية كل يوم
مع الله تعالى في حال افطارهم مجبأ لقلوبهم عن منود حضرت بهم فافهم ذلك **وذلك**
قولنا مالك واحمد في اخذ ما يتيه ان الاعتكاف لا يصح بدون يوم مع قولنا في احمد
في الرواية الاخرى انه ليس له زمان معينة فيجوز اعتكافه في بعض يوم **فالاول** مشددة والثاني
مخفف فرجع الامر الى تقي الميزان **ووجه الاول** وهو خاص بالاصغر ان استحبوا حضور
القلب وجمعية من اودية الشيا لا يصح بدون يوم في الغالب فيكون حقيقا لا اعتكاف

الجماعة او الجماعة او الجماعة فقام فمرة كان اسمه في جمعية القلب لاسيما المساجد الثلاثة
الله فاذ كانت الجماعة او الجماعة فقام فمرة كان اسمه في جمعية القلب لاسيما المساجد الثلاثة
ومعنى سبيل على الخواص رضي الله عنه يقول بمثل ان يكون شرط المساجد الثلاثة والمسجد
الذي تقام فيه الجماعة او الجماعة خاصة باعتكاف الاصل من الذين يجلبون الى هذه المعجزة حتى جمع
قلوبهم ويكون مطلق المساجد خاصة باعتكاف الاكابر منهم **وذلك** قولنا لطاف في الحديث
انه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد نبيها وهو المعبر عنها للصلاة مع قولنا في حبيبة وانشأ
في القديمان لاقتكافها في مسجد نبيها بذكره اعتكافها في غيره فالاولية تشبهه والثاني
محقق فرجع الامر الى تقي الميزان **ووجه الاول** لا يتبع فكم قيل ان الشارح ولا سيما من عياله
اعتكف في غير المسجد **ووجه الثاني** ان اعتكافها في مسجد نبيها اشترطها وقيل على ما ورد في حديث
فقال صلى الله عليه وسلم في دعوتهم يومئذ على صلاة من في المسجد بجميع مطلوبة جميع القلب في الصلاة
والاعتكاف جميعا فانهم ومنعت سبيلها الخواص رضي الله تعالى عنه يقول لاحل حقيقة في
من منع اعتكاف المرأة في بيتها ومنع من احل لان الجوار خاص اما الشباطين اللاتي يحصلن
مخطور والمنع خاص اما الله الصالحات اللاتي لا يحصلن من وجه المسجد مخطور كراعية
وسفيان قال صلى الله عليه وسلم لا تمنعوا اما الله مساجدكم فانهم فان اما الشيطان
من حيث الافعال الردية يمتنع من باب نفسه قيدا للذيل والدم وتطهير اقص قوله
عننا يشرب بها المحترمون عباد الله عبيدا لا حنصان من **وذلك** قولنا في حبيبة ومالك
اذا اذن الزوج لزوجته في الاعتكاف فقد حلت فيه فليس له منعها من تمامه مع قول الشارح
واحتماله ذلك **فالاول** مشددة على الزوج خاص بالاكابر والثاني مخفف على معاض الاصل
فرجع الامر الى تقي الميزان **ووجه الاول** عليه قيام المصطفى حضرت الله التي حلت لزوجته
بها وفاضلهم **ووجه الثاني** تقدم حلف نفسه لسد فتن وصنعها له وعلما بها
الحق تعالى عن جميع طاعات عباده وان قبالهم الى حضرة وادبارهم عنها عند على حدوا
وما رجع الحق تعالى اقبالهم على ادبارهم الى المصلحة تعود عليهم لا عليه تعالى فافهم
وذلك قولنا في حبيبة ومالك انه لا يجوز الاعتكاف الا بصوم مع قولنا لا يصح فقوم
بالاول مشددة وهو خاص بالاصغر لضعفهم عن جمعية كل يوم في اعتكافهم هذا افطروا
وتناولوا الشهوات والثاني مخفف وهو خاص بالاكابر الذين لا يهتدون في جمعية كل يوم
مع الله تعالى في حال افطارهم مجبأ لقلوبهم عن منود حضرت بهم فافهم ذلك **وذلك**
قولنا مالك واحمد في اخذ ما يتيه ان الاعتكاف لا يصح بدون يوم مع قولنا في احمد
في الرواية الاخرى انه ليس له زمان معينة فيجوز اعتكافه في بعض يوم **فالاول** مشددة والثاني
مخفف فرجع الامر الى تقي الميزان **ووجه الاول** وهو خاص بالاصغر ان استحبوا حضور
القلب وجمعية من اودية الشيا لا يصح بدون يوم في الغالب فيكون حقيقا لا اعتكاف

انما هو قبيل الغروب واليوم كله صغير لذلك ووجه الثاني وهو خاص بالاكتفاء الغالب
 على الاكابر حضور القلب ولا يحتاجون الى طول الزمن في شتات قلوبهم بل يحرم ما ينوي احد
 الاكابر فصل له الجمعية غفيرة البنية وذلك حقيقة لا عنكافان حقيقة العكوف
 بالعلم على شهود حضرة النبي صلى الله عليه وسلم الاستعجاب من غير تحمل محابها هو مقام سهل عند
 الله الشريفي رحمه الله تعالى وكان يقول اني منذ ثلاثين سنة اكلم الله تعالى الناس بظنوني
 اني اكلمهم فالاول لم يسمع الا الصغار والثاني لم يسمع الا الاكابر فافهم **فذلك** قول الامامة
 الاربعة رضي الله تعالى عنهم الا احمد فخر واياه ان من يد راعتكاف من بعينه لوجه
 متوالي فان اهل بنو قيس مائة كذا وقال الامام يكره الاستيفاء فان ذلك عكاف
 مطلقا جازله ان ياتي به متناهما ومتفرقا عند الشافعي واهم وقال ابو حنيفة يكره
 التتابع وهو اضيق لروايتين في الامام احمد فالاول من المسئلة الاولى فيه تشديد قول
 احمد فيها تشديد فالاول من المسئلة الثانية مخفف والثاني تشديد ورجع الامر الى
 من ينبت الميزان ووجه الاول الاربعة ظاهر في كتب الفقهاء **فذلك** قول الامامة الثلاثة
 انه لو نوى عتكاف في يوم بعينه دون ليلة صح مع قولنا ان الله لا يبيح لامع ضلعة
 الليلة الى اليوم وانه لو نذر عتكاف في يومين متتابعين لم يكره عتكاف الليلة
 التي بينهما معهما مع قول ابو حنيفة والشافعي في اصح القولين انه يكره عتكافا
 فالاول من المسئلة الاولى مخفف عتكاف اليوم دون ليلة والثاني مشدد وكذا الحكم
 في المسئلة الثانية ورجع الامر الى من ينبت الميزان فالخفيف خاص بالاكابر والتشديد
 خاص بالصغار الذين قلوبهم مشتهة في وديته الدنيا **فذلك** قول ابو حنيفة وما لك
 انه اذا عتكف بغير الجامع خرج الى الجمعة لا يبطل عتكافه مع قول الشافعي
 في اصح القولين انه يبطل الا ان شرط الخروج فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه
 الاول ظن القايمة شهيد استصحابا لم عتكف عن نفسه بذلك فافهم **فذلك**
 قول الشافعي احمد ان المعتكف اذا فرغ من وجهه لعارض في قربة كعبادة من رخص او
 فتنبع جنانا كانه لم يخرج ولا يبطل عتكافه مع قول ابو حنيفة وما لك انه يبطل
 فالاول مخفف وهو خاص بالاكابر والثاني مشدد وهو خاص بالصغار كما مر نظير في وجهه
فذلك قول ابو حنيفة والشافعي في اصح قوليه واحمد ان المعتكف لو بارى فيما دون
 الفرج يبطل عتكافه فان ائزل مع قول مالك والشافعي في القول الاخر انه يبطل عتكاف
 ائزلا فالاول مخفف والثاني مشدد ورجع الامر الى من ينبت الميزان والاول خاص بالاكابر
 لمساختمه بالطريق بغير ائزال بخلاف الاكابر ويحتمل ان يكون الامر بالعكس فيسأخ الاكابر
 بالائزال لكونهم يكرهون خلاف الصغار يخرج احد من حضرة ربه جل وعلا فيخرج له

للجامع وان اقررت **فذلك** قول الامامة الثلاثة انه لا يكره للمعتكف الطيب ولا لبس بغير الثياب
 مع قول احمد بركا هذه ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان المعتكف في حضرة
 الله سبحانه وتعالى كالصلاة فلا يكره له البعث بالطيب وليس المفسر من الثياب ووجه
 الثاني ان المعتكف في حضرة الله تعالى كالمحرم ولا ينبغي له التردد وكل من التفتت رجلا فتور
 من ثيابه فربما يفر الطاعة كما مر المحاليس وقوم بين يديه افلا اما التجلي الجبينة على قلوبهم واما التوفيق
 في سائر الزمان فالحالفة ولكن جمهور الاشباه والادباء على الذين يكره الله تعالى عتكافا في صلاة
 او عتكافا في غيرهما اذا اوصفت آية في نفوسهم وثيابهم فافهم **فذلك** قول
 مالك واحمد انه لا ينبغي للمعتكف ان يقرأ القرآن والحديث والفقه لغيره مع قول ابو حنيفة
 والشافعي ان ذلك مستحب ووجه ما قاله مالك واحمد ان قراءة القرآن والحديث والعلم
 لما ينفع فيه من الميزان الا عتكافا ورفع الصوف نالما يغرق القلب عن المعنى المفصود
 من العتكاف وهو اشتغال القلب بالله سبحانه وتعالى وحده دون ذلك ولذلك
 رجعو على استحباب تلاوة القرآن والحديث والفقه يقرأ القلب في الله بعبادتهم
 قال فابل لقراءة القرآن والحديث والفقه يقرأ القلب في الله بعبادتهم
 الى معانيها فانية تذهب بها القاري الى الحقيقة وما فيها فيشاهد ما يقبله ولا يتركها
 به الى النار وما فيها فيشاهد ما يقبله وانه تذهب بها الى معنى الصلاة والاطلاق
 او العتكاف او الموارث ويحرم ذلك ولا يكره من يندبر القرآن فيفعل من هذه الامور
 فالجواب ان هذا المقام هو الذي يفقد على الوصول الى غايتة الناس فهو خاص
 بالصغار ولا يوثق مقامهم وهاهنا ذكرتم الى معاني ما يقره وتذكرونه بحال الاكابر
 فانهم يفرقون بين عتكاف المعاني عن شهود الحق تعالى فيبوز ذلك في مقامهم وما ينبغي للحاكم
 الا بساوكا كالاكابر وتم الذين تذهبوا كما رهم وعقولهم الى معاني القرآن الذكر ولاه
 يفرقون بذلك عن صالح الكلام وسمعت سدي عليا الطحاوي رضي الله تعالى عنه
 يقول ما سمعتي القرآن القرآن الا لكونه مستقرا من القرآن الذي هو الجمع فقوم جمعهم علوا
 على ما فيه من الاحكام والمعاني والاعتبارات وقوم جمعهم على الحق مع شهود هذه الامور
 كلها فلا ينبغي ان يجمع من الاحكام ولا يلا احكام الحق ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء كما

اجتمع على الامامة رضي الله تعالى
 علي ان يخرج من كل الامم

والله فرض واجب على كل مسلم حر بالغ عاقل مستطيع في العمرة واحدة واقفوا على ان من رزق
 الحج والعمرة وما قبله التمكن من ادائه سقط عنه الفرض واجتمعوا على انه لا يجب على الصبي
 فان حج قبل البلوغ لا يسقط عنه فدية الحج واقفوا على ان استحب الحج لمن لم يجد له اولاً
 راحلة ولكنه نفذ على المشي وعلى صنعة يكتسب بها ما يكفيه للنفقة وعلى انه لا يزوج
 المستكن الحج وعلى جواز النيابة في الفرض الميت وعلى انه لا يجوز ادخال الحج على العمرة بعد
 الطواف واقفوا على الاجبة الاربعة على وجوب الدية على المتمتع ان لو كان من حاضر في التمتع
 وكذلك القارن وموشاة وقال طائفة ووسر وداود ولا دم على القارن **هذا** ما وجد
 من مسائل الاجماع والاتفاق **واما** ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول بعضهم ومالك رضي
 الله تعالى عنه ان العمرة سنة لا فدية معها قول اخر والشافعي ارجح قوله انها فدية
 كالحج فالاول مخفف والثاني مشدد ونحو الامر من نبي البراء ووجه الاول انهما لا
 يخرج احلة في ضمن اعمال الحج وكان العمرة المستقلة تتفعل الحج ووجه الثاني العمل
 بظاهر قوله تعالى واعمال الحج والعمرة لله اي ابتوا بهما تاتين فلم يكتف بالحج من العمرة جميع
 فبعضهم تين القولين فقالا للعمرة واجبة في غير اشهر الحج مرة واحدة مستحبة في اشهر
 الحج فني في اشهر الحج كالطهارة الصغرى مع الكبرى تدخل فيها فان شاء العبد اكتفى بها
 بالحج وان شاء فعلها مع الحج من حيث انها نوع خاص انتهى فبنيته فظهرت اكل **ومن ذلك**
 قول الاجماع لثلاثة انه يجوز فعل العمرة في كل وقت مطلقاً من غير خضوع في العدد
 بل اكرهه مع قوله ما لك بكون ان يغير السنة مرتين فالاول مخفف من حيث عدم الخضوع
 خاص لا كابر في الثاني مشدد خاص لا كابر **والثاني** في حق الاكابر من اهل مقام الادب
 الكامل الله تعالى لهم تسبحة من دخول حضرة الحصة الا في مثل كل سنة مرة واحدة
 واحدة بخلاف الاصاغر فانهم دائماً في حضرة طهر تعالى في شمع ومول لا يرق شبا من ايامها
 فكان لا يفصل وكان تكون للعمرة مظلوبة وهذه ان يحصل من ذلك التكرار مدونة
 واحدة من عمل الاكابر وكل من الامة اخذ بحكم منهم من اعاد الاصاغر لانه هو الطريق الذي
 فيه معظم الناس ووجه كراهة الامام مالك الاعتماد في السنة مرتين عدم اطلاعه على دليل
 في التكرار وخوفه على المعتمد من الاخلال بحرمه البيت اذا رآه مرتين في السنة بخلاف اعماره
 في السنة من لان العظيم للبيت في كل سنة لغوام في حق الحاج كما ورد في **فمن ذلك** قول الاجماع
 الثلاثة انه يستحب المداومة بالحج من وجوبه فانما هو وجوب في حوزة الشافعي وهو
 الله تعالى عنه لا يجب على الراعي وقال الاجماع الثلاثة بوجوبه على الفور ولا يؤخر اذ وجبت
 فالاول مخفف والثاني مشدد وجميع الامر من نبي البراء كبر المواصل اصاغر اصحاب الضررات
 والمواثيق النبوية والثاني خاص بالاكابر الذين لا ملاقاة لهم وجبهم من نفقة فيستأجروا ان

يؤخر امر الله تعالى وقد بلغنا ان الله تعالى لما امر الخليل عليه الصلاة والسلام بالاختيار
 باخر واختار بالفاقر المعبود بالقدوس فقالوا له يا خليل الله هل اصبر حتى نجي موسى
 فقال لا يا خير امر الله شديد يا شفيق **فمن ذلك** قول الامام الشافعي واجبة على المتعالي ان
 مات تعباً التمكن لا يسقط عنه الحج بل يجب الحج عنه من امره له سواء اوصى او لم يوص
 كالنبي مع قول الحج خفيف وما لا انه يسقط عنه الحج للموثر ولا يلزم ومنه ان يجوز عنه
 الان قوصي في الحج من قبله فالاول مشدد والثاني مخفف في حق الامر من نبي البراء
 ووجه القولين ظاهر ويصح ان يكون الاول هو الواضحة والثاني هو اتحاد الناس **ومن**
ذلك قول بعضهم خفيفة واحمد انه يجب عن الميت من ذوبه اقله مع قول الامام مالك
 حيث اوصى وضع الراس من مذهب الشافعي انه من الميتات فالاول الثاني مشدد
 والثالث مخفف وهو الاول مقام غالب الناس في المحرم من ذوبه اقله قبله
 فداخ السطان فاقبسا اي حرر من قلعة الجبل عضره الله فعدوا ذلك من
 النوادر **فمن ذلك** قول الاجماع الثلاثة بوجوب الصبي بادن وليه اذا كان يعقل في
 ذوبه لا يبرئ عنه ولبيه مع قول بعضهم خفيفة انه لا يصح اخرا الصبي بالحج فالاول مخفف
 صفة الحج من الصبي وطيلة الاحاطة بنبأ الصبي صفة والثاني مشدد فيها ووجهه عظيم
 امر الحج وكثرة المسئلة في ناديه المناسك وفي انبائه من البلاد البعيدة غالباً وكونه
 لا يندى كما لا تغفظم اللزوم لله تعالى ويحضر اذ هو اعظم مواكب الحق تعالى فلا
 الامر كامل في المعرفة لله تعالى ولذلك قال القوم اعرف صاحب البيت قبل البيت
 ثم ولذلك وجب في العمر مرة واحدة فانهم **فمن ذلك** قول الاجماع الثلاثة بوجوب
 من صبايح الى سبيلة الناس في كل يوم الحج مع قول الامام مالك انه ان كان له عادة بالموال
 وجب عليه الحج فالاول مشدد والثاني مخفف في حق الامر من نبي البراء وقول مالك في
 غابة الخفيف فان فيه خفياً من القولين يحملها على ما بين فذكر الحج في حواله الاول
 ولا يجوز في حواله الثاني المتجر من الذم من الفقر فان قبل اي فائدة في اشراط
 وجود الرادوا الراحة ونفقة الطوق في حوزة نفقة والاراضع وفوق ذلك مندوا
 سرفة الصراغ والراحة فالحج واجب في ذلك ان من حصل له الراد والراحة فقد ساق
 تحت نظر الشارع فاستخرج منه في الاوقات والوجبات جوعاً او تعباً كان طاعة الله تعالى بعبادة
 من خرج الحج بلا راد ولا رحلة ثم ان جوعاً او تعباً كان يكون مما صلباً وماضياً في الشارح الكتابية
 والمعونة الامن كان تحت امره هو ولو فانت وانه او سرفقت نفقته في كفا الله
 تعالى عمره وحل ولا يمان فيجوز له من يقوم كفايته في الطوق لانيه مع ربه فالتعب يحصل
 الزاد والراحة وتعبدت بعد ذلك على الله تعالى الذي هو حالي الفوق في الرحلة

في كل سنة مرة واحدة
 في كل سنة مرة واحدة
 في كل سنة مرة واحدة

والنعم والنعمة والزاد لا على غيره وهذا من باب عقل توكل فاعلموا ان لا ينفع في غير
على التبريد انما دأ على ما يفيض الله تعالى عليه في الطوبى من غير ان يكون له حظا ويقول الله تعالى
لا ينفعني ان في ذلك مخالفة الامر الشاق وقد قال الله تعالى في سورة واقف خير الزاد التقوى واتقوا
باب اول الامم فاعلموا ان الزاد الحرام في الدنيا هو الطعام والشراب الذي هو النعم والنعمة وان يكون لا
خالصا لوجهه الكريم فان قوله تعالى واقفوا في الزاد والعمل الحج فان هذا انما هو
الصلف كان معدودا من الاكابر وكان يحجهم الى مكة بل زادوا ذلك فقصموا الادب كلف الحاك
فاحسن فعله في ذلك وهو لا يقبل كالمهر الطريق على ان احدهم كان لا يخرج الى السفر الا على
غيره بغير زباله الا سبعة ياتونه أنفسهم للحضره زادا فاصابوا احدهم بطوبى الاربعين
نوما واما لا يحتاج الى طعام ولا شراب فصاحب هذا الحال لا غرض عليه الا في ترك الاكل الا في
الجوار ولو لا ان احدهم ارض نفسه وعرف قاعدته والحاجة الى الطعام والشراب ما كان يخرج اذا
بلا زاد ولو امرت الناس بذلك سفة نراهم وانك هو عليهم وقد حج اجمع افضل المدين والى
باربعة اربعة فاكل كل ربع ربعا فان كان يحكم على الناس بحكم واحد او نفع بابا لا يضر
على القدر الامتداد النقص عن الخوام واساعلم **وقالوا** الامية الثلاثة انه يصح حج من
استنق حوز الخدمة في طريق الحج مع قول احمد انه لا يصح حجة فالاول مخفف الثاني شدة وجميع
الامر الى النبي الميراث ووجهه الاول ان من سافر للمحكمة للناس قد جمع بين حق الله تعالى ونحو
عباده وفلك خاضع الاكابر الذين لا يقضون في عالم النبوية والاخرية الاوجه الله تعالى
ولا يشعظهم احد المحققين من الاجر مع الخدمة غائبا لكونه في وقت يكون فيه فارغا
من عمل المناسك فلا يقع في كسبه خيبة ولا في عمله في الحج شركة فرائضات الكرامة فتلتد
واما وجه الثاني فهو محمول على حال الامم الذين يكونون منهم مضروقة الى طاعت الدنيا والى
حال غالب الناس من الامم من راعي حال الاكابر منهم من راعي حال الاصاغر من الغلظة والجلالة
ذلك قول الامية الثلاثة انه لو غصصته امة حج عليها او ما لا يوجب به انه يصح حجة وان كان عاصيا
بذلك مع قول احمد انه لا يصح حجه ولا يجوز له فالاولية مخففة الثاني شدة وجميع الامر الى
ترتيب الميزان ووجه الاول ان الحرمة لا من خارج عن افعال الحج ولا يورثه السبلان وهو خاص
بالاصاغر ووجه الثاني انه على ما فعل العاصي يعصيه عليه به فلا يرضى حكمه لان تاب ولا
نصح توبته حتى يرضى ذلك الحق الى الله ومن انصح توبته لا يصح له دخول حجرة الله تعالى ولو
دخل مكة فحكمه حكم من يسأل المسجد فهو ملعون ولو كان حجرة الله تعالى فالحكم وهذا
بالاكابر **ذلك** قول الامية الثلاثة انه لا يصح الحج على من وجبت عليه اجرة غفلة في الطريق مع
قول مالك انه يحج عليه الحج ان كانت بيعة وابن العنق فالاول مخفف والثاني مفصل وجميع الامر
الى ترتيب الميزان ووجه القولين ظاهر ويصح حمل الاول على حال من يترك دينه على اخره والثاني

على كسبه ولا يكلف الله نفسا الا وسعها **ذلك** قول الامية الثلاثة انه يحج للمسلم في البحر
اذا غلبت السلامة مع قول الشافعي في احد قوليه انه لا يحج الا في امة تشد يدو الثاني
مخفف وجميع الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول انه مستطيع عادة ووجه الثاني ان البحر لا يورث
غاية وقد تورع عظمته في تلك السنة لتفوق كل من في السفينة وليس له بعد وثوق بما
يتم في المستقبل فقد تسلم للركب خمس مئة من الية وتفرق في تلك السنة بخلاف البر فان
اذا تجر في الطريق يجر من حمله ما ثامن الحاج وعرب البواري ويصح حمل الاول على ترتيبه الله
تعالى في البقيع والتوكل في الثاني على من كان له الضد من **ذلك** قول الامية الثلاثة ان
الحاجر عن الحج ينقصه من صلاته مائة لا يحج في وقتها او هروم ووجه اربعة من حج عنه لو لم يحج
فان لم يفعل استنقر الفرض في ذمته مع قول احمد انه لا يحج عليه الحج فاما ما يحج على من كان مستطيعا
بنفسه فمأخذه فالاول شدة في استنقر الفرض في ذمته والثاني مخفف وجميع الامر الى ترتيب
الميزان ووجه الاول ان الحج يقبل النيابة في حق الاصاغر من باب قولهم لعلنا نراهم واروي
من زيارهم حيث كان عاجزا عن الحج تلك المشقة الواقعة في سفره لمضيق تحبويه ووجه
الثاني انه لا يشق المحج من رسالة بسلام ولا رسول لاسيما والمفضولة الاعظم من الحج
تقد بر الوالدين الواردة على ذلك الحضره وتقد بر النابت لا يبغي عن فقد من من استبرأ
بالحج على الاكابر ان يذهب احدهم الى تلك الحضره ولو ما نزل الطريق قال الله تعالى ومن
يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله لاية فافهم وقد استندوا في المعنى لبعضهم
قوله ما يشق الغليل رسالة ولا يشق شاكوي المحج رسول
قول الامية الثلاثة الا في رواية لا يضيعة انه لو استأجر من حج عنه ونفع الحج عن الحج
عنه مع قول احمد يضيعة انه ينع عن الحاج والمحج عنه ثواب الفقة فالاول مخفف عن الحج
عنه والثاني تشديد وجميع الامر الى ترتيب الميزان ووجه هذا القولين قرين من
النوحيين بما قبلها فافهم **ذلك** قول الامية الثلاثة ان الاعمي اذا وجد من يقوده بزيته
الحج ينقصه ولا يحج له الاستئابة مع قول احمد يضيعة انه ينع عن الحج في ما لم يصبه من الحج
عنه فالاول شدة والثاني مخفف ووجه هذا القولين كونهما في ما قبلها فالاصاغر يستين
والاكابر يحجون بانفسهم طلبا للتقديس و**ذلك** قول احمد يضيعة انه ينع عن الحج في ما لم يصبه من الحج
اصح القولين انه لا يجوز الاستئابة عن الميت في حج التطوع ولا في حج الفرض فانه يجوز الاستئابة
كما في اول الباب مع قول الشافعي في القول الاخر انه لا يجوز الاستئابة في حج التطوع عن الميت
فالاول شدة والثاني مخفف وجميع الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول ان حج الفرض لا رجعة
فيهما في تركه من غير عمن مفاخره بنفسه جلالت النبابة به بخلاف حج التطوع لاصح في الية
وجوز تركه مع القدرة ووجه القول الاخر الثاني انه في كل حال يجوز الاستئابة بغير

بجميع الغربة وان تفاوت الوجوب والندب **وقوله** في الثاني في الحديث المتقدم وان يتبين الله
 لا يجوز له ان ينفذ عنه فرض الحج ان يحرم غيره وعلته فرضه فان حج عن غيره وعلته فرضه انصرف
 الى فرض نفسه مع قول احمد في الرقابة الاخرى بانه لا ينفذ احدا له الامن نفسه ولا من غيره ومع قول
 ابو حنيفة ومالك والشافعي مع الكراهة سيما في الاول فبعضه في نفسه والرقابة الثانية على احمد
 مستندة والثاني لا ينفذ في الحج الامر الى من يتبين المزاج ووجه الاول ان الامر لا ينفذ ولا ينفذ
 الى فرض الصلوات مع ما كلف به فافعل ما كلف به من الحج والاعمال مع غيره ووجه الثاني احمد
 ان احدا من الحج عن غيره مع نفي الفرض عليه وهو خارج عن قواعد الفرض في كل حال بخلاف
 الفرضية وهو مرفوع ومطلقا اما لعدم صحته أصلا واما لضعفه كالصلوات الخداج
 ووجه الثالث حمل النفي على ذلك على الكراهة دون التحريم لانه من باب الاشياء
 بالقرابة الشرعية وقد منع بعضهم الكراهة اذا كانا بشارا العتداء بالقرابة فيما بين
 الاخوة لا رغبة في الطاعة فلهذا **وقوله** في المشافعة لا يجوز ان ينفذ احدا من غيره
 فرض الحج فانما هو من النفل انصرف الى الفرض مع قول ابو حنيفة ومالك والشافعي ان
 يتطوع من عليه حج الفرض وبنقل احدهما قصده وقال القاضي عياض لو هاب
 المالك عندي لا يجوز ذلك لان الحج عندنا على الفور فهو مضيق كما مضى وقت
 الضلالة فالاول مستند والثاني مخفف في جميع الامر الى من يتبين المزاج وتوجيه القولين
 فكل من استوعب نظيره قويا **وقوله** في الاجابة لثلاثة اقسام الاول ان الحج لا ينفذ
 الكيفيات الثلاثة المشهورة على الاطلاق وهي الافراد والتمتع والقران مع قولنا في
 براءة القران والتمتع للملكي فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الاول بوجوب كل
 من الكيفيات الثلاثة على الشايع صلى الله عليه وسلم فعلا وتقر من غير نيت في ذلك
 ووجه الثاني ان التمتع والقران المقيم بمكة لا حاجة اليهما عند من لا ينفذ عدم التعبد
 بخلاف الاول في العلم المتأخر ان يضيئوا ويستوفوا كل شيء في كل شيء وقواعد
 الشريعة فانهم **وقوله** قول الامام ان الافراد افضل من القران والتمتع مع قول احمد والامام
 الشافعي في احد قوليه ان التمتع افضل من الافراد فالاول مستند طاهر الاكابر والثاني مخفف
 خاضع للاختار وهو حال غالب الناس اليوم لضيق نيتهم عن تحمل المشقة ايام
 الافراد مع انشراح القلب ولا عانة للتمتع على تحصيل الحج المبني واختار جماعة من
 اصحاب الشافعي من حيث السهولة وقد رتبنا من اخواننا احرم الحج على وجه
 الافراد فتركت راسه ورجعنا من غير في الحج ثم ندب وكانوا الامام الشافعي يقول
 من قال الافراد افضل على ما اذا لم يحصل تلك المشقة التذمة **وقوله** في خيفة
 مالك بانه يجوز ادخال الحج على التمر قبل الطواف والوقوف مع قول احمد والشافعي في احد

قوله ان ذلك لا يجوز بخلاف ادخاله عليها بعد الطواف فانه لا يجوز له ان ينفذ احدا من غيره
 لانه قد اتى بالمفسود فالاول مخفف والثاني مستند في جميع الامر الى من يتبين المزاج ووجه الاول ان
 التعبد بغيره بغيره مع الله تعالى على فعله العمرة ولا ينفذ له تغييرها لصاغة اخرى فيكون
 افضل من ما لا يجوز ان يدخل في فرض الظاهر ثم يحمله على نفسه ولا في صلاة فاعلم بحملها فرضا
 ووجه الثاني المساواة في مثل ذلك مع ان الحجية عمل التعبد وزيادة **وقوله** في الحديث فقلت
 العمرة في الحج الى الابد وهذا اشبه بالبركة الا اهل البيت لا يستطيعون كتاب **وقوله**
 قول الامام الاربعاء انه يجب على القادر من كتم التمتع وهو مشافعة قولنا ووجه اوله
 انه ليس عليه دم ومع قول بعض الامم ان عليه تيممه **وقوله** في حديثنا
 مخفف والثالث مستند في جميع الامر الى من يتبين المزاج ووجه الاول حصوله لادنى
 بالقران كما يحصل في التمتع من حيث قرب من الله تعالى **وقوله** ومن حيث ان كل فعل يقرب من
 وجه الثاني عدم ورود امر في ذلك كدورة في التمتع ووجه الثالث تشديد التعليل
 على القادر مع سهولة التذمة علته وهو خاص بالكابر **وقوله** في حديثنا النووي رحمه
 الله تعالى ما يشاهدنا من الضيق فقلناه الفضية عن صاحبنا في حديثنا فقال له خلا
 انك قد كنت تفتل او دابة فقال بافضيالي ما جئني لغيري اذ اني لمصاحبة سيد
 تعبد اياه وسواجره وعدم الخفاف مع استحقاقه خفلا من به الا ان باقى اكل
 مستعلا والله لو سجدت على الجمر كان قبله فضلا مني في لمصاحبة تعالى طافا راحلا و
 دابة وهل ينبغي بافضيل من طاف حيا سيد ان باقى الحضر ركبنا انتهى **وقوله**
 قول الشافعي والحمد لله رواية ان حاضري المسجد هو من كان على دون مسافة الفرض من مكة مع قولنا في
 حنيفة فهو من كان دون المسافة الى الحرم ومع قولنا هو من كان على طوي فالاول طاهر اهل
 النقطتين التامة والثاني خاص كابل الاكابر فان بعض المواقيت اكثر من مسافة الفرض والثاني
 خاص بالاصغر الذي لا يقوم تلك النقطتين فلو لم يكن الا كناية من كونه في قدامها وقد انقطعت
 الحق تعالى الدم عن حاضري المسجد طاهر او كونه في حضرته كما ان حاضري السلطان لا يكلفون
 بالكلفة غيرهم من الخارجين عن حضرته وهذا اشبه بغيره فاما اهل البيت لا يستطيعون كتاب **وقوله**
وقوله في حديثنا الشافعي ان قدر التمتع بجب الاخر مع قول مالك انه لا يجب حتى يري
 من حجه الغيبة واما وقت جوار الذبح فقال ابو حنيفة ومالك انه لا يجوز الذبح لله في قبل
 بوزن المحرم وقال الشافعي ان ذمة نفي الفرض من الحرم فالاول من المسئلة الاولى مستند والثاني
 فيها مخفف والاول من المسئلة الثانية مخفف والثاني منها فنفذ من حجة تاجره
 الذبح كوكنا واذ نفذته فجميع الامر الى من يتبين المزاج في المسئلة ووجه مظهر **وقوله**
 قول مالك والشافعي لانه لا يجوز صيام الكلدانية ابل من نفذ الهدى لانه لا يجوز له ان ينفذ احدا من غيره

ابي حنيفة والحنيفة والحنيفة ان له صومها اذ الحر والحره فالاول مشقة والثاني خفف
 وتيجر الامر الى من ينبت الميزان **وقوله تعالى ثلاثة ايام** في شهر رمضان فان العشر جمع اصغر
فذلك قول ابي حنيفة والشافعي في اظهر قوليه انه لا يجوز صوم الثلاثة ايام في ايام
 الشرب بوضع قولهم الله والشافعي في القديم والحنيفة في الحديث انه يجوز صومها في
 الشرب في الاول مشقة وفي عدم الصيام من حيث ان الصوم في ضيقه الله عز وجل في ايامه
 العتيدة لا يثبت في الضيق ان يصوم من كان في بينه الاذنة وهو لم يصح بالاذن
 له بالصوم وفي الحديث ايام منى ايام اكل وشرب وتعال ذلك ليكمل للصوم الشرع
 فان الاجساد لا يحصل لها سوا الا لافطرا وادخلوا في الحجة ونوعا في الحج حصول السرور
 لا وهو لهم شتم وكونهم يحضرون ولا اجسادهم باكلهم وشربهم فيها كذلك وبوت هذا
 المعق الذي ذكرناه حديثا للصابغ بن قيس في فخره عند افطاره وخرجه عند لقائه فخره
 الاجساد لا افطرا وخرجه الامرواح بها الله تعالى في كشف الحجاب عن قلب المعينة بحياة
 او بعد ثمانية وانطاع ذلك انه اذا كشف حجاب نأى ربه اقرب اليه من جبل المور في الانبياء
 قدر سره والعتيدة لا قدر فخره في ذلك الحضره لا الله تعالى واما قول الامام مالك من وافقه
 انه يجوز صوم الثلاثة ايام الشرب فهو خاص في اصغر الدين هو في حجاب عن خضرة شهود اذ
 الحق جل وعلا في قوله تعالى لا تروا في الصوم من العظم من عمل السامك
 مع ما في ذلك من المسارعة لمرأه الذمة بما الرهم الحق بغيره من الصور في الحج فكل امام مشد
 ردا حتى على بعض مقلديه يعلم ذلك **وقوله** لا اله الا الله لا يقولون صور الثلاثة
 ايام بقوت يوم عرفة مع قول ابي حنيفة انه سيفط صومها وتيسر الهدى في ذمة وعلى الرابع
 من منقلب الشافعي انه يصومها بعد ذلك ولا يصح تليص صومها وقال احمد في الصوم
 بعد رزقه وكذا اذا انزل الهدى وهو في صومها فتعد الثلاثة فيجب له الاستقبال للهدى
 وقال ابو حنيفة بلزومه ذلك فالاول لمخفف والثاني مشد وكذلك الفوت في المسئلة الثانية
 والثالثة وجميع الامر الى من ينبت الميزان **ووجه الاول** في المسئلة الاولى ان يوم عرفة ليس هو
 اخره كان الحج **وقد قال** على نصيب ام لا انما هو في الحج **ووجه ما** بعد ظاهر في جمع الامر الى
 الميزان **وقوله** في الشافعي في اصح قوليه واحمدان في صوم السبعة ايام وارجح الى اخيه
 مع القول الثاني للشافعي في صومها قبل البجوع ثم في ذنت جواز ذلك وسحبان لهما اذا خرج من
 مكة وهو قول مالك والثاني اذا فرغ من الحج ولو كان بمكة وهو قول ابي حنيفة فالاول فيه تخفيف
 وهو ظاهر الغرض والثاني فيه تشديد **وجه الاول** قوله تعالى انا جمع اى شري في الحج من
 الحج ويجه الثاني ان الامر اذا فرغ من اعمال الحج كما هو من ربه كتب الفقه **وقوله** لا اله الا
 الشافعي ان المنع او افرغ من اعمال العمرة صار حلالا مواثيق الهدى امر لم يصبه مع قول ابي حنيفة

ان كان ساق الهدى لم يحر له التحلل الى يوم الغفر فيبقى على امره فيجمع ما لم يجمع ويبدله على العمرة فيبصر
 كارتام تحللها فالاول لمخفف والثاني مشد في جمع الامر الى من ينبت الميزان **ووجه القولين**

باب **المواقيت** **انفقوا على ان لا يصح الاجرام بالحج وقت قول**

وعلى ان المواقيت المكانيه تكون لاهلها ومن لم يلبها من غير اهلهما
 صحت بها الاحاديث الصحيحة **وعلى ان** من بلغ مقبلا الى الحرم بحاجته فقبل امره على ان من جاز
 بغير اجرام بلزومه الغود الى المكانيات فيجوز منه وحكي عن النخعي والحسن المصنفان انهما قال لا اجرام من
 المكانيات شئت لا واجت ثم اذا رزقه الغود وكان الموضع محظورا او ضايق الوقت لرزقه فمحرمة
 للمكانيات بغير اجرام وحكي عن من يحرر الله قال لا منع من اجرامها **وقوله** ما يلبس من سائر الاوقات
 ووجه قول النخعي الحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم من المواقيت ولو لم يكن في الاجرام منها واجبا
 او منعه بافتحتم الاستحباب فيصير على الامة فاحتمل الوجه ما حدا بالاصحاب **ووجه قول**
 سديد بن جبير انه عمل بخالف السنة فكان يرف **واما ما** اختلفوا فيه **فذلك** قول الامة
 الثلاثة ان وقت اجرام الحج يستقبل الى الحرم بالحجة مع قول الشافعي انه يستمر الى عشر ليال من ذي
 الحجة فقط فالاول لمخفف والثاني مشد في جمع الامر الى من ينبت الميزان **ووجه الاول** من يتبع
 الشاع على تعيين عشرة واجبة في اجرام الحج تحبب ما حاز تأخير الاجرام الى يوم العيد
 بما في اخر الشهر وما توجب الشى اعطى حكمة وبه من الموسعة على الامة ما لا يخفى **وجه الثاني**
 الاحد كما عليه النبي صلى الله عليه وسلم والاضحية والتابعون من بعدهم من الامة علم بلغنا ان
 احدا منهم احرى بالحج ثم يحرر يوم النحر اذا كان التوفيق على حجة ما كان عليه الشاع واضطرب وقت
 وان كان احكاما امتناعا على الشريعة وعلى الامة تعدينا **فذلك** قول الامة الثلاثة انه
 لو احرى بالحج في غير شهره كان له ذلك وانعقد حجة مع قول اصحاب الشافعي انه يستفقد عمره بلا حجة
 ومع قوله لا بد من تعدينا فالاول لمخفف على المحرم للذوق في اعتقاد امر له حجة والثاني مشد
 عليه من حيث عدم اعتقاد حجة والثالث مشد في جمع الامر الى من ينبت الميزان **ووجه الاول**
 الاحد بظاهر قوله اما الاعمال النيات وما تم فصرح من الشاع بالمنع منه وانما صرح ببيان البقاء
 فحصل ان ذلك مستحب لا واجب **وجه الثاني** اذا اضطرر الى امر الشافعي فقبلوا المكانيات
 في صحة الاعتقاد للحج فاذا لم يجمع الحج انعقد عمره اذ في حاشته فكان حكمة حكم من احرى بصلاته
 قبل خلو الوقت طاردا دخوله ثم بان انه لو دخل فاما تنقلت فعلا لم يحصل صومها هناك
 حرمة تلك المصرفة الشريفة **وجه الثالث** ظاهر لاجتهاد ود **فذلك** قول
 ابي حنيفة ان لا افضل في الجوز من غيره **وقوله** مع قول غير ما يجوز من المكانيات وهو الذي صححه النووي

من قول الشافعي رضي الله تعالى عنه فالاول مشقة خاصا لا كبر والى الثاني مخفف خاص بالاضاع كما في
بيان في الباب قبله **وقال** قول الامامة الثلاثة ان من دخل مكة فغير احرام لم يزل منه الفسقة
مع قول ابى حنيفة انه يلزمه الفسقة الا ان يكون مكيما فلا فلا ولا مخفف الثاني مخفف مشقة
فجميع الاحرام في نيتي الميزان **ووجه** الاول عدم وجود الضرر في ذلك من الشارع صلى الله عليه
وسلم فكان الامر على الحقيقة **فمن** يطعم الاحرام فلا بأس **فمن** يطعم الاحرام فلا بأس **فمن** يطعم الاحرام فلا بأس
بجميع ان كلاً من الحر والمسلم حقيق لله عز وجل **وجه** الثاني ان دخول هذه الخضرة بغير
احرام فيه انما كان لها كلفة الفسقة نذرا كما لمكانة نسوا دية وهذا خاص بالاكابر
المطالين لا لغيره بخلاف غالب الناز من الخدام والغلمان فانهم والله اعلم

باب الاحرام وبخطه
انفق الامامة الاربع على كراهية
الطبيب في التياكلم وانصب

انفقوا على تحريم لبس المخيط عليه بغير نية من التمسك **والشرايط** في التمسك والفسق والفسق
والفسق وكان يحيط بخيط البنية وكذلك يجوز المنسج كالعامة وكذلك انفقوا على تحريم
البلع والنفث في المسحوق والروح والروح وقيل السند استعمال الطبيب في الشمر
والظفر ودهن راسه وطينه من اذها ان المرأة في ذلك كله كالرجل الا انها تلبس المخيط
وتستر راسها ولا بد من كشف وجهها لان احرامها فيه **واجمعوا** على انه لا يجوز المحرم ان ينفذ
النكاح لنفسه ولا لغيره ولا ان يوكفه **وانفقوا** على انه ان قتل العتقة اسبا او جاهلا او
العتقة **هذا** ما وجدته من مسائل الاجماع والافتاء **واما** ما اخذه فافيه **فمن ذلك** قول الامامة
الثلاثة في تحريم الطبيب الاحرام من قول الامام مالك ان ذلك لا يجوز الا ان كان طبيا لا بئق
له راحة فان طبيب بائق راحته بعد الاحرام وجب عليه فالاول مخفف والثاني مشقة وجميع
الامر الى مذهب الميزان **وجه** الاول لاتباع **وجه** الثاني لاتباع وسد باب الترفه حلة لان
المحرم اذا انطبت الاحرام فانه طبيب بعد الاحرام وان لم يبق له راحة لاطلاق الشارع النهي
عن الطبيب مع انه لا بد من راحة طبية تكون في الطبيب بغير من راحة التراب من لا فان
قال قابل ولا يفي حرور الطبيب على المحرم مع انه في حصة الله الخاصة كالصلاة والطبيب مستحبه
في الجملة **فليجوز** انما هو ذلك سلب المحرم اشعث غير لان المطول من المحرم اطهارا والذ
والسكنة واستشعار الجمل لله تعالى وطلب الصلح والفقو عند خوف من تعاطله
العقوبة كما ورد ان السبدا دمر علمه السلام لما حج من بلاد الهند ما شيا نأب الله عليه

عرفا وبلغوا هذا كمال الاستغفار بقوله ربنا ظلمنا انفسنا وان لم نغفر لنا وترحمنا لنكون
من الخاسرين **وسمعت** سيدنا عليا رضي الله عنه يقول لا بد من كشف جبهة الخمر
للناس من ربه والجل منه حتى يود العبد في تلك الخضرة ان لو ابتلعته الارض وجعلت منود كون
بنديا لله عز وجل ومن كان هذا مشهده لمؤمنه من استمال الطبيب نحو مما ابتلعه الانسان
من غلب الله في حصة الرضى كوقت الصلاة في الجمعة فان تجلى الحق تعالى فيها بمنزلة الجاهل
دون الجلال فانما من كان لا يعرف هل رضي الحق تعالى عنه من يعلم او يظن الله تعالى رضى عنه
فانهم **وقال** قول الامامة الثلاثة انهم عرفت كحق الاحرام مع قول الامام الشافعي ان
المؤكث انما يجوز اذا انهم عرفت به راحته وان كان ما شيا فيحرر اذا توجه لطريقه فالاول
مشقة والثاني مخفف **وجه** الاول الثاني لاتباع والمقهر ولكن الاول والاكابر والثاني
اوبى للاضاع **وقال** قول الامامة الثلاثة انهم عرفت كحق الاحرام مع قول الامام الشافعي ان
مع قوله داود انه ينعقد بغير التلبية ومع قول ابى حنيفة لا ينعقد الا بالتلبية والتلبية مع
او سبق الهدى مع النية **فالاول** فيه تشديد والثاني مخفف والثالث مشقة **وجه**
الامر الى مذهب الميزان **وجه** الاول لاتباع في حقه صلى الله عليه وسلم انما الاعمال
بالنية وقوله لبيك معناه الاجابة اي نأباز فليجوز كاجابة بعد اجابة فالاول وجوب
كما في الاملا **والثانية** حين حجنا الان **فان** الاجابة مستوية في الاحرام لانه ما حرر
حتى جاز **وجه** الثاني ان في التلبية اظهرا واجابة بخلاف التيقا ما من حال الفتوى
وان كانا تنطق بالمعنى مستحبا **وجه** الثالث الخروج من خلاف العلم فاذا نوي
ولقي او نوي وساق الهدى فقد تحقق لانها نوا نوا **وقال** قول ابى حنيفة ومالك
بوجوب التلبية مع قول الشافعي واجمعا بها ستة فان باخيفة قال لها واجبه اذا
لم يبق الهدى فان ساقته ونوي لاحرام صار محرما ولو لم يلب **واما** مالك فقال
بوجوبها مطلقا **واوجه** ما في تركها **فالاول** مشدود والثاني مخفف وجميع الامر الى مذهب
الميزان **وجه** الاول ان التلبية شعرا راجح ككبيرة الاحرام في الصلاة **وجه** الثاني
ان الاجابة قد حصلت بجزء النية فانه ما نوي لاحرام اجابة فالحق تعالى **وجه**
قول ابى حنيفة بالوجوب اذ الرقيق الهدى نفوثة النية فان من ساق الهدى مع النية
فقد تأكدت اجابة ولا يجزئ الى التلبية **وجه** وجوب الدرع في تركها انها صارت
شعرا وانما كالا لهما في الصلاة وكما ان يجزئ ترك النعص في مسجدة في الشهور كمالك
يجزئ ترك التلبية بالدرع **وقال** قول الامامة الثلاثة انه ينعقد التلبية عند
رمي حجرة العقيقة مع قول مالك انه ينعقد بها بعد النوا او بغيره **فالاول** مشدود في
التلبية والثاني مخفف فيما **وجه** الاول انهم عرفت في التحلل من حجر العقيقة والادب

عن افعال الحج ومعلوم ان النبلية لا تناسب الاقبال على الفعالي الادبار عنه ووجه الدعا
ان معظم الحج الوفوق بمرزقة كاور في حديث الحج عرفة فافهم **وقط** قول في حيفة والامر
الشافعي ان المحرم ان ينسفل على الامام من راسه من يحمل بغيره مع قول مالك واحمد ان ذلك
لا يجوز له وقلبه الفدية عندها فالاول مخفف والثامشدة **وقط** فجميع الامر من تنفي
المبران ووجه الاول عدم منبهة ذلك تعظيعة للراس ووجه الثاني انه في معنى النقطه
بجميع التزقه وحجاب الشمس والبرق عن الراس المحرم من شانه ان يكونا منعقتا غير والمطله
المذكورة تمنع الغبار **وقط** ويصعق الاول على حال احاد الناس في الثاني على حال الخاص كما
يصح التوضيحه بالعكس انبج **وقط** فكون المنع في حق من لم يعلم رضي الله تعالى عنها لقر
والاجابة في حق من احسن رضي الله تعالى عنه **وقط** فمن شهد كثره معاصيه وغضب الحق عليه
كان لا يقوم التشييت والاعتذار ومن شهد رضي الله تعالى عنه كان له التظليل المذكور
فافهم ذلك **وقط** قول الامامة العلاء انه يحل على الفدية اذ البس الفيا في كفه
ولم يزل يديه في كفيه **وقط** مع قول في حيفة انه لا فدية عليه **وقط** فالاول مشددة والثاني مخفف
وجمع الامر في تنفي المبران **وقط** ووجه الاول لاحذنا لاحباط فان كل ما تظف فيه الراس من
التبايشي لبسا ووجه الثاني انه ليس له حصيل به كمال التزقه مخفف الفدية فيه **وقط**
وقط قول الشافعي واحمد انه لا فدية على من لبس السراويل عند فقدا الارز مع قول
حيفة ومالك انه يحل عليه الفدية فالاول مخفف الثاني مشددة فجميع الامر من تنفي
المبران **وقط** ووجه الاول ان ستر العورة امر لا يفرق منه من لزم ترك لبس المحيط فكان لبس
المشراويل امر لا يفرق فيه **وقط** وابصا فان تمتد وعدم التركيب خاص لا كافي فكل احد
يشهد كونه يسقط في تلك المحصر لغلبة شهوة الفجاها على النقا وكان الامر
خطايا لصفة موضوعها **وقط** ووجه الثاني لاحذنا لاحباط فانه يصديق على لبس
السراويل انه ليس المحظور وقع في مشهود التركيب الذي لا يلتق في تلك المحصر
فكانت الفدية كفاية لما وقع فيه من ترك العز الى فعل شهوة السبايط وهذا كراد
بغيرها اهد الله تعالى لا ينسفل في كتاب **وقط** قول الامامة العلاء ان من لم يجد عيلين
جاز له لبس الخمين اذا قطعهما اسفل من الكعبين ولا فدية عليه لاعتد اي حيفة
فالاول مخفف ومن اوجب الفدية مشددة فجميع الامر من تنفي المبران وتوضيعة القولين
في هذه المسئلة بغيره من فوجها قديما **وقط** قول الشافعي واحمد انه لا يجوز على الرجل
ستر وجهه مع قول في حيفة ومالك انه يجوز فالاول مخفف والثاني مشددة ووجه
الاول عدم ورود نص في النبي عن ستره **وقط** ووجه الثاني ان ستر الوجه لبس امر او غيره
والمحرم اشعث اغيره وابصا فان الوجه توجه العبد هناك فاذا ستر وجهه منعقت

وقعت الرحمة على السائر الذي يطلع دون بشره الوجه التي لا تقارن العبد كما من ايضاحه في
الكلام على كراهة التلثم في الصلاة **وقط** قول الامامة العلاء فمخروا استعمال الطيبين
النوب والمبدن مع قول في حيفة انه يجوز حبل الطيبين على ظاهر النوب دون البدن فان
لهما المنعز العود والذرة ونحوه جميعا **وقط** فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف
فجميع الامر من تنفي المبران **وقط** ووجه الاول انه لا فرق في التزقه واستعمال الطيبين
والبدن عرفا ووجه الثاني ان النوب ليس بلامر من الشح كلامر من جلد بل يطلع نارة وليس
لغيره **وقط** قول في حيفة ومالك انه يجوز للمحرم اكل الطعام المطيب وانه لا
فدية في اكله وان ظهر ربحه مع قول الامام الشافعي واحمد انه لا فرق في استعمال الطيبين
بين البدن والنياب والطعام فالاول مخفف والثاني مشددة ووجهها ظاهر **وقط**
قول الامامة العلاء ان احدا ليس بطيب مع قول في حيفة انه طيب بحت فيه الفدية فالاول
مخفف والثامشدة **وقط** ووجه الاول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكره ريح الحنظل
ولو انه كان طيبا لوكفه لانه كان يحل الطيب ووجه الثاني انه طيب عند بعض
يعتبر بحتة وكان فيه الفدية مع ما فيها بكتا من الزينة التي لا تناسب المحرم **وقط**
قول الامامة العلاء انه لا فدية لانه لا فدية له من الزينة التي لا تناسب المحرم **وقط**
الفدية ولما غير المطيب كالتزيح واختلفوا فيه فقال الشافعي لا يجوز الا في الراس
وقال ابو حنيفة هو طيب يجوز استعماله في جميع البدن **وقط** وقال مالك لا يذبح من السرج
من الاغصا الظاهر كالوجه واليد والرجلين وبهذه الناطقة وقال الحسن رضي
بجواز استعماله في جميع البدن والراس والليقة **وقط** فالاول فيه تخفيف والثاني مشددة والثالث
مقتل فجميع الامر من تنفي المبران **وقط** ووجه الاول ان الدهن يطهر كثيرا في الرأس والليقة دون
غيره المحرفها فقط ووجه الثاني انه يطهر كثيرا في التزقه في سائر البدن ستره ونحوه
اشعث اغيره والدهن يطهر بغيره وشعث شعير **وقط** ووجه قول مالك ظاهر ووجه قول الحسن
انه طيب ولا يطهر بغيره كبر توفد وفدت عوا الحاجة اليها فحصل تشييت الشعر كثيرا او
بييت الطينة عليه بحيث يحصل بذلك ضرر فبذلك يبيته ويبيته ليرلق طيبه التي تباد
بحسبها لا سيما ان حق مركان باكل النواشف كالقرايش **وقط** ولكل الشافعي ما ذكرناه
الطيب عند الاحرام لانه وما طهر من الاحرام فجميع التشييت عن العادة فتشوق خلفه **وقط**
وقط قول الامامة العلاء ان المحرم لو عقد النكاح لم ينعقد مع قول في حيفة انه ينعقد فالاول
مشددة والثاني اطلاق النكاح على العقد لو جازا ووجه الثاني ان حيفة النكاح انما يكون
بالدخول بما قبل الدخول من مميزات النكاح وهي المحرم عند بعضه **وقط** واجا الاول ان العقد
دليل للوقوع عليه الجماع فيجوز كما يجوز الاستمتاع باليمين للسرة والركبة للبايض **وقط** فجميع القولين

انفق الامم على زكوة الحلوى

دع شاة او اطعم ستة مساكين كل سبعة نصف صاع او صيرة ثلاثة ابار وكذا انفقوا على
 الحر او اوطى على الجوع او القرحة قبل التخلل الا وفسد اسنكه ووجهه كنهه المضى فامدوا
 على القوم من خبث كل امر في الاداء وانفقوا على ان يغذوا الاحرار ليرفعوا بالوحي
 وقال داود وبرنغ فان قال قبل ان يغذوا امرؤا او امرؤا او صديقه الطماع ان يغذوا امرؤا
 ناسيا اذا كان الوقت منسعا كان وطى لكمة عرفة فلو انفقوا على الاحرار على ذلك
 ولا يجوز خرقه وكل ذلك سبيبة التخليط على ملاءمة وانفقوا على ان الحمامة لا يكة
 تقمى بقيمتها وقال داود ولا جبر فيها وكذلك انفقوا على ان من قبل صديقه من قبل
 صديقه اخر ووجهه كنهه جبر ان وقال داود ولا جبر عليه في الشاة وانفقوا على جبر
 قطع خشنش الحر لغير الدوا والعلقت وكذلك انفقوا على جرم قطع شجر حرمة
 وفنل صيد هذا ما وجد من مسائل الاجماع والافتاق **واما ما استعملوا فيه ذلك**
 قول الامام في حنيفة في الحديث وانبياء الله في الدنيا لا يخلو من الراس مع قول الامام
 انها لا يخلو من الحنيفة اما طلة الاذي من الراس ومع قول الشافعي انها لا يخلو من
 شعرات وهو اخذ الدوا اثنين فالاول منه تشديد والثاني تخفيف التشديد
 والثالث غابة الاحباط مع امر الامر في تنقي البراء ووجه الاول القياس على مسحة الوتر
 ووجه الثاني هو ان الاله لا يغير تشدده او ان لا يراعى او يحول ذلك وما زاد على ذلك
 حرار ووجه الثالث ظاهر **فلا تقول** الشافعي اخذ من الحر او اخلق نصف مناسبه
 بالعدا ونصفه العشي لونه كعار انما علق الطيب واللباس لا يغلب الفرق او
 المتابع مع قول الامام في حنيفة ان جميع المخلوقات غير قبل العيشه ان كان في مجلس واحد
 فغلبه كفان واخذوا نوا كثر على الاول او لم يكن وان كانت في مجلس واحد فغلبه
 كفان الا ان يكون كوا من لغني ابيكم صوابك قال مالك في الصيد وما في غير مملوك
 الشافعي في رجع الامر في تنقي البراء ووجه الاول الحنيفة لا يخلو من الحنيفة ووجه قول
 حنيفة انصار الدهن ان الفدية لا يخلو من الحر او اخلق نصف مناسبه ووجه الثاني ان كان
 ذلك في مجلس واحد ووجه قول مالك في الحر **فلا تقول** الامام الشافعي اخذ من الحر
 في الجوار العشي قبل التخلل الا وفسد اسنكه ووجهه كنهه المضى فامدوا
 على القوم من خبث كل امر في الاداء وانفقوا على ان يغذوا الاحرار ليرفعوا بالوحي
 وقال داود وبرنغ فان قال قبل ان يغذوا امرؤا او امرؤا او صديقه الطماع ان يغذوا امرؤا
 ناسيا اذا كان الوقت منسعا كان وطى لكمة عرفة فلو انفقوا على الاحرار على ذلك
 ولا يجوز خرقه وكل ذلك سبيبة التخليط على ملاءمة وانفقوا على ان الحمامة لا يكة
 تقمى بقيمتها وقال داود ولا جبر فيها وكذلك انفقوا على ان من قبل صديقه من قبل
 صديقه اخر ووجهه كنهه جبر ان وقال داود ولا جبر عليه في الشاة وانفقوا على جبر
 قطع خشنش الحر لغير الدوا والعلقت وكذلك انفقوا على جرم قطع شجر حرمة
 وفنل صيد هذا ما وجد من مسائل الاجماع والافتاق **واما ما استعملوا فيه ذلك**
 قول الامام في حنيفة في الحديث وانبياء الله في الدنيا لا يخلو من الراس مع قول الامام
 انها لا يخلو من الحنيفة اما طلة الاذي من الراس ومع قول الشافعي انها لا يخلو من
 شعرات وهو اخذ الدوا اثنين فالاول منه تشديد والثاني تخفيف التشديد
 والثالث غابة الاحباط مع امر الامر في تنقي البراء ووجه الاول القياس على مسحة الوتر
 ووجه الثاني هو ان الاله لا يغير تشدده او ان لا يراعى او يحول ذلك وما زاد على ذلك
 حرار ووجه الثالث ظاهر **فلا تقول** الشافعي اخذ من الحر او اخلق نصف مناسبه
 بالعدا ونصفه العشي لونه كعار انما علق الطيب واللباس لا يغلب الفرق او
 المتابع مع قول الامام في حنيفة ان جميع المخلوقات غير قبل العيشه ان كان في مجلس واحد
 فغلبه كفان واخذوا نوا كثر على الاول او لم يكن وان كانت في مجلس واحد فغلبه
 كفان الا ان يكون كوا من لغني ابيكم صوابك قال مالك في الصيد وما في غير مملوك
 الشافعي في رجع الامر في تنقي البراء ووجه الاول الحنيفة لا يخلو من الحنيفة ووجه قول
 حنيفة انصار الدهن ان الفدية لا يخلو من الحر او اخلق نصف مناسبه ووجه الثاني ان كان
 ذلك في مجلس واحد ووجه قول مالك في الحر **فلا تقول** الامام الشافعي اخذ من الحر

ونفذ الاعمال في ذلك وجعله اول المأ و **ذلك** قول الامام في حنيفة والشافعي في حنيفة
 الواطي الموطون ان تنقوا في موضع الوطى مع قول احمد بن حنبل في حنيفة والشافعي في حنيفة
 شيوته والثاني مشقة خاضع من قبيح ثمنه في حنيفة والشافعي في حنيفة والشافعي في حنيفة
 ان من وطى في موضع الوطى في حنيفة والشافعي في حنيفة والشافعي في حنيفة
 بالوطى الثاني ومع قول الامام الشافعي ان من كان في حنيفة والشافعي في حنيفة
 بالثاني بقية فالاول منه تخفيف بغيره والثاني تخفيف والثاني تخفيف
 الجبر من البراء ووجه الاول ان الوطى الثاني كالتمة الاول ولذلك تخفف بغيره
 الثاني ان الحكم في امر مع الوطى الاول فقط ولذلك تخفف في حنيفة والشافعي في حنيفة
 احمد ظاهره فصل **وذلك** قول الامام في حنيفة والشافعي في حنيفة والشافعي في حنيفة
 فانزل في حنيفة ولكن لم يمتددة في قول الشافعي مع قول الامام في حنيفة والشافعي في حنيفة
 بقية فالاول منه تخفيف والثاني مشقة في حنيفة والشافعي في حنيفة والشافعي في حنيفة
 بالوطى في حنيفة والشافعي في حنيفة والشافعي في حنيفة والشافعي في حنيفة
 ان شرا الحكم من حنيفة او الحنيفة في حنيفة قول مالك بن النضر في حنيفة والشافعي في حنيفة
 به تخفيف والثاني في حنيفة ومع قول الامام في حنيفة والشافعي في حنيفة
 للهدية في حنيفة على مساكين الحر من غير خوف بفتح السين في حنيفة والشافعي في حنيفة
 ووجه الثاني الحنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة
 حنيفة من موضع بين حنيفة والشافعي في حنيفة والشافعي في حنيفة
 قول الامام في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة
 والثاني مشقة ووجه الاول القياس على ما اذا كانت جماعة تسامح على الدقة
 لا يراعى الادب والحق ووجه الثاني القياس على ان من كان في حنيفة والشافعي في حنيفة
 به فاحذر **وذلك** قول الامام في حنيفة والشافعي في حنيفة والشافعي في حنيفة
 مالك ان الحنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة
 فالاول منه تشديد والثاني في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة
 قول داود ولا يخلو من حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة
 القارن في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة
 كحاربان وكذلك في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة
 والكفان ووجه العرائر في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة في حنيفة

والثاني فيها مشقة وكذلك القول فمن اقتصد خراجه هو مشقة فخرج الامر الى من بنى الميزان ووجه
 القولين ظاهر **وقال** قول الامية الثلاثة وفي قول راجع للشافعي ان الحلال فاوجه صيدا
 لمور كان له فوجه والنظر فيه مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز فالاول والخفف والثاني مشقة
 اذا فرق في الحقيقة عند ابي حنيفة واخر الصيغة في المورد ان يكون من نفس المورد وبوجه
 من خارج وهذا الثاني خاص بالكتاب من اهل الادب والاول خاص بالصغار فجمع الامر الى من بنى
 الميزان **وقال** قول الشافعي انه لا يوزن قطع السجود الكبير من المورد فقوله وفي الصغرة
 غداة مع قول الامامية انه ليس عليه في قطعها شي لكنه متى فيما فعله ومع قول ابي حنيفة
 ان قطعها البتة الا في الضرورة فان قطعها البتة الله سبحانه وتعالى بلا واسطة
 الا في ضرورة الجبل فالاول فيه تشديد وعمل بالاحتياط والثاني فيه تخفيف فانه لا ينبغي
 لأحد ان يغرم ما لم يدخله بذل الحوادث لكنه يضاف الى الله تعالى ما دعا الى الرأى فافهم ذلك
وقال قول الامية الثلاثة انه يجوز قطع الحشيش لعلف الدواب وللدواب مع قول
 ابي حنيفة انه لا يجوز فالاول والخفف والثاني مشقة فوجه الامر الى من بنى الميزان ووجه
 الاول استئثنا الشاة الاخرى قال له نعمه العباس الا لا يخرجنا رسول الله فقال لا
 الا ما خرج فيفان عليه الحشيش من حيث لا يشك ان قطعها ليس له مرتبة الشاة بل قطعها
وقال قول ابي حنيفة والشافعي في البهائم ان شجر المدينة يجوز قطعه ولكن لا
 يقطع وكذلك يجوز قتل صبي حر المدينة ايضا مع قول مالك والشافعي ان الشاة في
 القدم ان يضمن ان يؤخذ من قبل القاتل والقاطع فالاول والخفف والثاني مشقة
 تعالى ما ورد في كل منهما والله سبحانه وتعالى اعلمه **كتاب صفة الحج والعمرة**

انفق اليمين الا رجعت على ان حرم دخل مكة فهو بالخيار ان شاء دخل

وقال الشعبي واستحق محوله ليلا افضل وعلى ان اذهب من الضفا الى المرفق العود اليها
 بحسب مرة ثانية وقال ابن جرير الطبري اذهب والعود بحسب مرة واحدة ووافقه
 على ذلك ابو بكر الصبري من لينة الشافعية ووافق الامية الاربعة جماهير الفقهاء
 وعلى انه اذا وافق يوم عرفة لم يضمنوا الجماعة وكذلك الحكم في متى اذا غابوا
 الظهر ركعتين ووافقه من على ذلك كافة الفقهاء وقال ابو يوسف يضمنون الجماعة
 بعرفة قال القاضي عبد الوهاب وقدما ابو يوسف ما لك الحجة الراسية عن هذه

المسئلة فقال الامام مالك شيئا من المدينة يعلمون ان الجماعة بعرفة وعلى هذا عمل اهل
 الحرمين وهو اعرف من غيرهم بذلك وانفقوا على ان المبيت بمنى ليلة نزلت وليس يركن
 ويكفي عن الشجر والحق في ركن واحدهما على استحباب الجمع بين المغرب والعشاء وقت
 العشاء ليلة • وانفقوا على وجوب الرمي وعلى انه يستحب بعد طلوع الشمس وعلى
 انه اذا كان المذبح نطوا للهواق على مكة تنقص فيه كيف يشاء الى ان يخرج وعلى ان
 رمي الجمرات الثلاث في ايام التشريق نعمنا الذي الكحل من يبيع حصياتا وليت وقال ابن
 الماجشون رمي جمر العقبة من ان كان الحج لا يخلل احد من الحج الا لا يمان **هذا** ما وجدته
 من مسائل الاجماع ووافق الامية الاربعة ووجه قول الشعبي استحاق ان يدخل مكة ليلا
 افضل كون الداخل يرضى نفسه كالحجور الذي يغضب عليه السلطان وانواه متعلو البصر
 والناس كهم وانفقوا ينظرون الى ما يصنع به السلطان ولا تملك ان دخول هذا البلاصة
 له واما وجه قول ابن جرير فهو الاحتياط اذا المطلق البداء بالشفاء قبل المرقع في
 القحى فالعلم اصح لو ان ذلك اول مرة من السبع فيمنع المتورع العمل بذلك خوفا من الحلال
 ووجه قول ابو يوسف انهم يضمنون الجماعة بعرفة ومن ان ذلك يغير عند عقوبة الذنوب فكان
 من المناسب صلاة الناس لجمعة فهداهم عليه من الظاهر ان من الذنوب فيجمع لهم
 بذلك غدا ان اذ صلوا الجماعة فلا تنزع لعدم ورودها من الشاة رحمه الله تعالى ذلك
 ووجه كلام الجمهور عدم وجوب امر بذلك كذا كان فعل الجماعة اخف على الناس فذلك
 افضل لكشفنا الاصل عندنا في الخبر فان الامر الذي ينبغي اليه امر الناس في الحقة فذلك كان
 رافع للحرج واذن مع خلاف الاصل انتهى • وهو يكون المبيت بمنى ليلة نزلت هو نص الشاة
 عليه وظهوره في الجوه وكذا في رمي جمر العقبة فان ظهروا الضمان اكثر من ركنية
 الجمرات فانهم واما ما اختلفت الامية فيه من الاحكام **وقال** قول الامامية الشافعي
 ان قصده دخول مكة لا يملك يثبت له ان يخرج الحج او يترك مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز
 لمن هو ورا الميقات ان يحاوره الا محرمًا واما من هو ورا فميجوز له دخوله بغير احرام
 ابن عباس لا يدخل احراما الا محرمًا • ومع قول مالك والشافعي في القديم انه لا يجوز محاوره
 الميقات بغير احرام ولا دخول مكة بغير احرام لان يتكبر دخوله كخطاب وصياد فالاول
 مخفف خطرا لصاغر والثاني مشقة خطرا لكاتب والثالث في تخفيفه فجمع الامر الى من بنى
 الميزان وتصح جعل الاستحباب في حق الاكابر والوجوب في حق الصغار وذلك لان الاكابر
 قلوبهم لوزن لقاكفة في حصره القضاة وغاية الحق المخرج او يخرج ان يربد بعض حضور زيادة
 على ما هم عليه بخلاف الصغار فلو لم يخرجوا عن حصره الله تعالى وانا ورا لوجوبها ووجوب

١٨٤
 معنى الاكابر كن على

دخولها للجزع والوقوع في انتهاك حرمة خضوع الله تعالى فانهم **وقال** قول الامية صر
الله تعالى عنهم يستحق المعافاة في البيت وان طواف العدة مرسنة لا يجزئهم وقع قول
مالك انه لا يستحق رفع اليدين الدعاء في البيت ولا رفع اليدين وان طواف العدة
واجب بخيرهم فالاول فيه تشديد استحقاق الدعاء ورفع اليدين والثاني فيه تخفيف ذلك
ذلك وتشديد في طواف العدة من جميع الامور التي تبتى الميزان ووجه الاول الاتباع ووجه
الثاني عدم بلوغ تصرف ذلك لما لا يترجم الله تعالى وجوب الدعاء في طواف العدة ومقاله
باجتهاد ووجه ظاهر فانه من الشعاير **وقال** قول الامية الثلاثة ان الطهارة وسر
العمرة فقط في صحة الطواف وان من احدث ثبوت فيه توضاوي مع قول في صحة ان الطهارة
فيه ليست بشرط فالاول مشدود ودليله الاتباع والثاني مخفف ودليله الاجتهاد في جميع
الامور التي تبتى الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم الطواف بمكة الصلاة
لان الله فداصل فيها لم ينطق ولم يستثن الا الكلام واما توالي الحركات فيه فلا يصح
استثناؤا لان المشي هو حقيقة الطواف ولو استثنى فثبت صور الطواف حكمة
وسمعنا سيدنا عليا الطواضع رحمه الله تعالى يقول لا بد للواقفة بحضرة الله عز وجل
من التبرع في الطواف اذ كان وصلاة لكن سيرة الصلاة بالقدح فقط لوجوب استعانة
القبلة والامام بهما من اوطا الى اخرها فخلا الطواف في سيرة من لم يزد على القلب
بعبادة الابواب الفارسة نوبته الى من تحب من العقوبة فانهم ووجه الثاني لعمامة
القبلة ببيت الله تعالى ان يكون كلاما في المسجد مع الحضرة لا صغرة فذلك من قبل ذلك
وقال قول الامية ان السجود على الاسود مستند كالتمثيل وهو يقتل بزيادة مع
قوله ان السجود عليه بدعة فالاول مشدود والثاني مخفف ووجه الاول الاجتهاد
وجه الثاني عدم بلوغ القائل به ما ورد في السجود عليه فوقف عنه ما كلفه من التمسك
فقط **وقال** قول الشافعي انه يستلزم اليك في لا يقبله مع قول الامام ائمة
انه لا يقبله ومع قوله لا يشانه يستلزم ولكن لا يقبله بل يستلزم على فيه ومع قوله
احمد انه يقبله فالامية ما بين مخفف ومشدود في الاستسلام والتمثيل في جميع الامور التي
الميزان وحكمة ما ذكرنا لا تذكر الامانة لانها من علوم الاسرار **وقال** قول الامية
ان الركعتين الشافيين الذين لم يزلوا يستلزمان مع قول ابن عباس وابن الزبير جازي لانها
فالاول مخفف والثاني مشدود في جميع الامور التي تبتى الميزان والاول خاص بالاصحاب الذين لا يشهدون
الشرك الا في ركعتي الاسود واليما في فقط والثاني خاص بالاكابر الذين يشهدون الشرك

لا يخفى من جهة من يستلزم كما مر واما ان يكونها ما ظهر للخاص والعام ومنها ما ظهر للخاص فقط
وقال اخبرني عن ابي ثوبان عن الفقرا
نصى الله عنهم ان الكعبة صلحته حين صارت لها وكلمته وكلمها واما ما بين
انقار او اشد لها وشكرت فضلها وشكر فضلها فانما كعبه بالجماع اهل الكعبة ومن
شهد بها جهادا لادع طواغيتهم عن امر الحج فان طلق المعاني عجت من طلق الاحصا
وفدرة في صبيح من خرمية ان الصيام والقران يشقان في العيد يوم القيمة فبقوا
الصيام راب قد منغنه شهوته وبقول القران يا ايها الذين آمنوا فذموا ما كان في الدين
فمنغنه الله تعالى في ذلك **وقال** في ذكر
الشيخ محي الدين العمري رحمه الله عن ابيه لما حج فوجد ان الكعبة مرفوعة فاما المرافعات
فكان عندها قبل ذلك وخدمته ما انتهى ومن هذا الوجه اهل الله تعالى على من يرفع
السلوان على كعبه عارفا بطريقه حتى يصير في حبه كل شيء تعبد فذلك في
تدبير على الخواص ان سبغوا برأهم المنبوي رحمه الله تعالى لما طافا بالكعبة كانه على
ذلك بطوافها انتهى **وقال** قول الامية الثلاثة ان الرمل في الاضطباع مستند
قول الامام مالك ان الاضطباع لا يرفع وما رابن ابي نفعله فالاول معتد والثاني
مخفف ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني كون مالك لم يرفع فقله فقل ان لو كان
لنعله تعبد الناس رآه الامام وتبعه بلوغ الامام ما ورد في الاضطباع فقله
يكون مذهبه رواه الحكم في العلة فان تلك العلة التي امر النبي صلى الله عليه وسلم
افتحها بالاضطباع والرمال اجابا فذكرت في حيوة رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو مخالف ما طنه قوبس من الوهم والضعف في اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
رسلم المؤذن باحسان في العيون فلما اضطبعوا ودملوا رجع قوبس عما كانت عليه
فيهم وقالوا كانهم القرون ووجه القول الاول اظهر واكثر ادعاء مع الله تعالى فقد
يكون الشاع ارادة واما الفعل فعينه والعلية المذكورة لعله اخرى **وقال** فيل
فقد قال العارفين الضعيف المستكين اقل في المقام فند الله تعالى من اظهار القوة
فالجواضيم ذلك فظهر بظهور القوة لعدوه هو لئلا يشمت به وهو في غاية الضعف
في نفوسهم ينههم وين الله تعالى فقد في الشاع عن التبحر في المشي لا وادار الحرف
وجوز صبيغ المعونة البيضاء السواء في الحق مع انه تروى عنه في غير الحق سواهم ذلك
وقال في قول الامية الثلاثة ان الاضطباع والتمثيل على فيه مع قول
الحسن الحسيني والماجنون عليه دما فالاول مخفف والثاني مشدود في جميع الامور التي

هذا الحديث لا يثبت
في صحيح البخاري
في صحيح مسلم
في صحيح ابن ماجه
في صحيح ابن خزيمة
في صحيح ابن حبان
في صحيح ابن عساکر
في صحيح ابن الاثير
في صحيح ابن الجوزي
في صحيح ابن القيم
في صحيح ابن كثير
في صحيح ابن الجوزي
في صحيح ابن القيم
في صحيح ابن كثير

ووجه الالهة ستة ووجه الثاني انه واجبت بالاجتهاد وكل من اجتمع
فوقها ظهر العلم ان قراءة القرآن في الطواف مستحبة مع قول مالك ان
مخفف والثاني مشددة في عدم تلاوة القرآن ووجه الاول ان القرآن افضل الادكار فقرأه في
حضره الله تعالى او كان في الصلاة بجميع ان الطواف بمكة الصلوة كما ورد في مسندنا الحنفية
فيه بكلامه القديم اولى واعظم ووجه الثاني ان الذكر المخصوص بحل حج فعمله على الذكر
الذي لم يخصص ان كان افضل فليكن على ما قالوا في اذكار الصلاة بل مرة التي هي في القرآن
في الركوع فانهم ظنوا **وقال** في حديثه المشافعي رضي الله عنه في القول المروي ان
الطواف واجبت مع قول مالك واجتهدوا المشافعي القول لا يجمع انما ستة فالاول
مقنة والثاني مخفف فجميع الامر الى من يثبت الميزان وكل من اضعفها لانه الشائع اذ
لعل في علمه يبين كونه واجبا ولا مندوبا فليجهد ان يحمله مستحبا كالحج على الا
وله ان يحمله واجبا احتياطا لظهوره **وقال** في قول مالك والامام الشافعي ان السعي
ركن في الحج مع قول ابي حنيفة واحمد بن حنبل واثبتاه ووجه آخر تركه بغير قول
احمد بن حنبل في الامور بانه مستحب فالاول مشددة والثاني فيه تشديد الثالث
مخفف وجميع الامر الى من يثبت الميزان ووجه الاول ما صح فيه من الاحاديث ووجه
الثاني ان صار من تعاريف الحج الظاهر ان كادى للمبني بركعة ووجه الثالث
العمل بظاهر قوله تعالى فمن حج البیت وامن فلا جناح عليه ان يطوف بها الآية
فقوله فلا جناح عليه ان يطوف بها فيه رفع الجرح الذي كان قبل ان يوسم الناس
بالسعي لا غير لا سيما وقد غلبت على بقوله ومن نطع حيرا محبلة من حيلة ما يطوع
به واجبات الاول والثاني ان القاعية ان كلما اجاز بعد منع وجب وان الوحي
يطلق عليه طاعة لله تعالى كما يطلق عليه حيرا لان من فعله فقد اطاع الله
وقال قول الائمة الثلاثة انه لا بد من البداية في الصفا في صحبة السعي مع قول
ابي حنيفة انما لا يخرج قلبه في العكس فيبدأ بالمرقة ويحتم بالصفا فالاول مشددة
ويظهر له الكتاب الستة وهو ان المراد بالظن بها سوا ابدان الصفا امر بالمرقة يظهر
قوله في ذلك في ترتيبه لقوله ليس بشرط وان المراد ان يغسل جميع اعضاء الوضوء قبل ان
يبدأ في الصلاة مثلا سوا القدر الرجلان على الوجه مثلا او باخر اغسل كل البدة
بالصفا مستحبة عنه من لا يقول بوجوبها لتبوتها عن الشارع دون العكس وقد قال
ابن عباس سالت النبي صلى الله عليه وسلم عن البداية بالصفا فقال ايديك يا بني
الله به اي يدك فارجع الامر الى من يثبت الميزان **وقال** قول الائمة الثلاثة

الحج والعمرة
في كتاب
الاجتهاد

ان الجمع في الوقوف بين اليدين النهائي مستحب مع قول مالك بوجوبه فالاول مخفف والثاني مشددة
فجميع الامر الى من يثبت الميزان ووجه الاول والثاني الاتباع وهو يحتمل الوجوب والندب ولكن
القول بالوجوب هو الاصح فان ليلة عرفة جعلها الشارع مناجاة فيها في عدة من حيلة
وقت الوقوف بحرفة الى ان يطالع النجم ليلة عرفة نصيب من الدعاء ورمضان النهار
وقت تذكار الانسان جميع ذنوبه التي فعلها طول عمره وتلك المسكنة او ذنوب من
له من اصحابه وغيرهم من المسلمين فكان الوقوف في تلك الليلة منفعينا الى ان يخرج
من تذكر ذنوبه ولو الى الجحيم لان الشارع قال الحج عرفة فمن قاف عرفة وعلته ذنب لم
يغيب منه اخراج الى شفاعته الناس فيه عند الله تعالى وذلك يشق على ويكلف
من الاكابر بخلاف الاصاغر وهو الانصراف من عرفة قبل الغروب لانهم يغفرون على
شفاعة غيرهم فيهم وفي اصحابهم وذلك لان اهل الموقف على فئتين كبار واصاغر
فالأكابر لا يجتنبون الى ثمانية هكتار والاصاغر يجتنبون فقد اجتمعت الشافعيون
في انها عرفة ودعوا الى **وقال** قول الائمة الثلاثة ان الركوب والمشي في الوقوف
على حد سواء مع قول احمد والشافعي في القدي من الركوب افضل فالاول مخفف خاص
بالاصاغر والثاني مشددة خاص بالاكابر ووجه الاول ذكره وروده نص في صحيح احمد
الامر في على الاصح ووجه الثاني الاشارة الى ان الفضل لله تعالى الذي جعله في
حضرته وذلك كما كان الشكر ممن اتى الى حضرة ماشيا فانه ربما حصل له ذلك
اذلال على الله تعالى وقد كانت سبعة عليها الخواص بحكمة طوافه صلى الله عليه
وسلم راجا فقال حكمته ان يراه المؤمنون فيساووه ويراه العارفون فيعبروا
وسالت سمينا شيخ الاسلام رجا عنك فقال بحقوقك وهو ان طوافه صلى الله
عليه وسلم بالبيت راكبا يحتمل ثبوت ابراه الناس فيستغنونه عن هاليمهم
في الحج واما للعلم الناس انهم جاؤوا بمحمولين على لف العذرة والاهمية اظهارا
لعمد الله تعالى عليهم **وقال** قول الائمة الثلاثة انه لو لم يجمع بين المغرب
والعشاء لكانت ليلة وصلى كل واحد منهما في وقتها حار مع قول ابي حنيفة ان ذلك
لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشددة فجميع الامر الى من يثبت الميزان ووجه الاول
ان الجمع المذكور مستحب ووجه الثاني انه واجبت وفعل النبي صلى الله عليه وسلم
ذلك يحتمل الوجوب والندب مخالفة للامة في حجة برك ومخالفة الواجب لا يجوز
وقال قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز للحج من الحجاز مع قول ابي حنيفة انه
جائز بكل ما كان من حيز الارض ومع قول مالك لا يجوز بكل شيء فالاول مشددة والثاني

الاتباع والثاني فيه تحقيق والثالث محقق فجمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
الاتباع ووجه الثاني والثالث ان المقصود بكلمة الشيطان خيرا في الامر عند كل حصة
بشيء من خلقه عليه في دية على هذه الخواطر السبعة التي تخطر له عند كل حصة فاذا
اتاه بخطر الامكان للذات وحيث فيه حصة الاقتناء الى المرح وهو انه تعالى في
الوجود لنفسه واذا اتاه بانه تعالى حيزه حيزه حصة الاقتناء ذلك اليه
الغير والوجود بالغير واذا اتاه بخطر الجحيمه وحيث فيه حصة الاقتناء
الى الاداس والتركيب والاعباد واذا اتاه بالعرضية وحيث فيه حصة
الاقتناء الى المحل والحد واذا اتاه بالعينية وحيث فيه حصة الاقتناء
العلة المخلو في الوجود وقد كان تعالى ولا شيء معه واذا اتاه بالطبيعة وحيث
رسمه بالحصة السادسة وهي كمال نسبة الكثرة اليه واقتناء كل واحد من اجزاء
الطبيعة الى الامر الاخر في الاجتماع به الى ايجاد الاجسام والطبيعة فان
الطبيعة مجموع فاعلمت ومنفصلت حركات وروضة وروضة وروضة ولا يرفع
اجتماعها لذاتها ولا افتراقها لذاتها ولا وجودها الا في غير طار والبارود واليابس
والرطب واذا اتاه بالعدو وقال له فاذا لم يكن هذا ولا هذا فبعد له ما تقدم
فاشترى وحيث رسمه بالحصة السابعة وهي دليل ان في المحل اذا العدو لا اثر له
ومعنى التكبير عند كل حصة اي انما كبر عن هذه الشبهة التي اتاه بها الشيطان
كل اوضحها ذلك في كتاب اسرار العباد فاذا ان لم يكن هذا ولا هذا فبعد له ما تقدم
او عظم حصلت كتابة الشيطان به اذ امته فافهم **وقول الامام الشافعي**
واحمدان وقت الذي يدخل من نصف الليل فاذا ان لم يكن هذا ولا هذا فبعد له ما تقدم
وقول الخليفة ومالك ان الذي لا يجوز الا بعد طلوع الشمس فالاول والثاني فيه تحقيق
والثالث كذلك ووجه الامر الى مرتبة الميزان ونوحية هذه الاقوال لا بد من الا
مشاهدة لانه من الاسرار **وقول الامامة الثلاثة** انه يقطع التلبية مع اول
حصة من حيز العقبه مع قولها ان لا يقطعها من زوال يفرغ فقرة فالاول
مخفف والثاني مشدد فوجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الاجابة قد
حصلت بكلمة المزدلفة وما تبقى لا الشروع في الخلط من النسيك فلا يباين
التلبية ووجه الثاني ان الاجابة تحصل بالوقوف لحظة بعد النعال من يوم عرفه
لان الوقوف هو مظهر الحج فباست ترك التلبية بعد حصول المعظم فانهم

وقول الامامة الثلاثة انه يستحب في افعال يوم النحر في حيز العقبه ثم يطوى
مع قول احمدان هذا الترتيب وليست فالاول مخفف والثاني مشدد فوجه الامر الى مرتبة الميزان
ولكل من القولين وجه يدل له الاتباع فانه صلى الله عليه وسلم فعل هذه الامور على هذا الترتيب
فمحمدا ان يكون ذلك واجبا ومحمدا ان يكون مستحبا ولكن الاستصحابا في حق الصفا
لما ورد انه صلى الله عليه وسلم ما سئل عن شيء قد ورد في يوم النحر الا قال الفعل ولا يخرج **وقول**
قوله قول الامام الخليفة ان الواجب خلق الراس الى ركبته والاكن ومع قول الامام الشافعي ان
الواجب خلق الراس ثلاث شمرات والافضل خلق الكفاي الاول فيه تحقيق والثاني فيه مشدد
والثالث مخفف فوجه الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بالموسطين في مقام العبودية
والثاني خاص بالقوام والثالث خاصا لاجزاء العارفين وذلك لان الخلق تابع للربانية الموصولة
في حق من ذكره كما اخذت الربانية خف خلق الراس فانهم **وقول الامامة الثلاثة**
ان الخلق يبدل خلق الشق الايمن مع قول الخليفة انه يبدل الايسر فاعلمت من الخلق لا المخلوق
له ودليل الاول ان يبدل من حيث يكوم ووجه الثاني انما زالة قدر فماسب العلة به
وهنا القولان كما لو كبر في السؤال من جعله تكراما قال يفتونك بميمه ومن جعله ازالة قدر
قال يفتونك بيسار **وقول الامامة الثلاثة** ان من لم يفتونك بيسار شجعت امر الوحي
عليه مع قول الخليفة ان ذلك لا يستحب فالاول مشدد والثاني مخفف فوجه الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول ان الربانية قامة بكل فاستوحى الشكر كتابة عن الله فاما فقد الشكر باب من الجلد
بالموتى وقال الربانية معطوف على الشكر وان كانت الربانية حقيقة محلا للقلب والراس فانهم
وجه الثاني ان الشايع لو انما خلق الامر ان كان له شعور ان امر الوحي على الجلد لو لم يتما في راي العيز
فلا فائدة لامر الموتى فانهم **وقول الامامة الثلاثة** يستحب بوقوف القديس وهو ان يوق
معه ثمان من النعم ليدحضه كمال اشعار الهدى اذ كان من اهل البرية في صفحة شامة الاجر عند
الشافعي احمدان قال مالك في الجاهل الايسر وقال ابو حنيفة لا شعور محرر فالاول والثاني في العلة الاتباع
والثالث وجهه انه يعين الهدى في الظاهر ويوق الصوت ووجه الاول ان الاشعار كتابة
عن كمال الادراك لا حساسا من الله تعالى في الحج واسئلة الى الانسان لو فوج نفسه في حيزه
كانت فليلا فضلا عن حيوان خلق الدخ ولذا كلة فوجه الامر الى مرتبة الميزان **وقول**
قوله الامامة الثلاثة فيصحب قبله الغنم فليكن مع قول الامامة لا يستحب تقليد الغنم
انما التقليد لا الا بلفظ فالاول مخفف في ترك استصحاب تقليد الغنم والثاني مشدد فوجه الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع ووجه قول الامامة ان الغنم لا تخطا ايتها الشياطين خلاف
الابل كما في النملية الا بكتابة عن صنع الشياطين في النملية خلاف الغنم **وقول**
قوله الامامة الثلاثة ان الهدى اذ كان منذ نزول مكة عن الله ويصير المسكين ولا يباع

من الفقرة والله اعلم **وقد** قول الشافعي انه يحل نية التعلق بالفتح والحق مع قول أبي حنيفة انه لا يقع الذبح حتى لا يصح بالحرر فيوطى رجل برقبته وما يجر فيه من ذلك في تلك الوقت ومع قول مالك بن النضر ان الله تعالى عنه يحل في لا شيء عليه من ذبح حنظل فالاول لغة والثاني مستند والثالث تحقيق فخرج الامر الى من يثبت الميزان ووجه الاول ان في التعلق بالذبح ادب مع الله تعالى في نية الخبز من الضلوة ووجه الثاني العمل بظاهر السنة وفيما يتعلق بالامر الواجب فبعد ان ذكرنا واجب وهما ان القولان خاصان بالاكابر وقول مالك الخاص بالاصا فخرج الامر الى من يثبت الميزان **وقد** قول الشافعي ان في طهر الفولتين من الفضة اذا تحلل من الفرض لغير التطوع مع قول مالك انهما اذا حصرت قبل الاخر من الفرض سقط عنه الفرض لا فضا على من كان مسكنا فطوعا وهو واحد الروايتين لا محمد **فالاول** لغة تشديد في الثانية فيتحقق والثالث مستند فخرج الامر الى من يثبت الميزان ووجه الاول ان في طهر الفولتين من الفضة اذا تحلل من الفرض لغير التطوع **وقد** قول مالك ان من احصر قبل التمسك بالامر او كان له يمسك كذا استطاعة في تلك السنة سقط عنه الفرض ووجه قول أبي حنيفة واحد فاحد روايته تنظير من الحج يدل ان لا يخرج منه بالفساد بل بغير المضي فاسدوا الفضا وان كان مسكنا فطوعا **وقد** قول الامام الشافعي انه لا يصح على المحصر المرض اذا كان شرط التحلل مع قول مالك واحمد انه لا يحل للمرض وسع قول أبي حنيفة انه يجوز التحلل طلقا فالاول فيه تحقيق مع ما لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة قولي اللهم تحلى خبيثي في الثاني فيه تشديد والثالث تحقيق ووجه القولين ان المرض عند كالعند وكما لو كان واحد بالمرض فحكمه الاستنابة بخلاف من حصرت العدو ولا تجلو الجوارح اسكال **وقد** اتفاق الامة الاربعية ان العتبات والآخرين غير اذن سيده طلست بعد تحلله مع قول اهل الظاهر انه لا ينعقد احكامه والامة كالعتبات لان يكون طاروا في معتبر اذ نزع السيد ومع قول محمد بن الحسن انه لا ينعقد اذ الزوج من السيد فالاول يخفف على السيد والثاني اخف بكونه لعدم احتياجه منه الى تحلل العتد **وقد** وجه اعتبار اذن زوج الامة مع السيد كون السيد مال الرقبة واستمناع الزوج بها امر عارض **وقد** قول الامة الفلاحية يجوز احرام المرأة بغير نية الاحتياط اذ في ذلك مع قول الامام الشافعي في ارجح القولين انه ليس لها ان تخرج من الفرض الا اذا نته فالاول يخفف ودليله ان الحق تعالى مقدم على حق الادم لاسيما والاحتياط في الحرمة واحدة والثاني مشدود في حق الزوج فذلك لضعفه وضعفه عن قدره بانه اباي ويصح حال الاول على حال الاكابر الذين يملكون فهو نهر والثاني على حال الاصاغر الذين هم تحت نهر فهو نهر وكذلك القولين تحللهما من الحج تعبدا نفعاء فان الشافعي يقول باجح فوكية ان لا تحلها وملك

والبوصيفة بقولان ليس له تحلها هذا مع **وقد** الفاضل عند المالكي وكذلك له منعها من حج التطوع في الابد فان لم يمت قبله تحلها عند الشافعي فخرج الامر الى من يثبت الميزان ووجه تحللها وعدم مظاهرها لان من لا يمت من راعي تعظيم حرمته الحج ومنهم من راعي تعظيم حق الزوج لكونه حفة مبنية على المشاهدة والله سبحانه وتعالى اعلم به

باب الاضحية والعقيقة
اتفق الاكثر رضي الله عنهم اجمعين

على ان الاضحية مشروعة بأصل الشرع واما التحلوا في وجوبها وانفقوا على المرض البتة في الاضحية لا يمتنع الاجزا وعلى ان الكثير يمتنع لانه ليس للحرر وعلى ان الجوز يمتنع الاجزا وكذا العور والعمهوا على ان مفطومة الاذن لا تجزي وكذا مفطومة الذنب لفوات جزء من اللحم وانفقوا على انه لا يجوز ان ياكل منها من لحم الاضحية المفطومة وانفقوا على انه لا يجوز بيع شيء من لحم الاضحية والهدي بغيره كانه نظوفا وكذا لا يمتنع الجلد خلافا للضحية والاوزاي كما سيأتي في الباب وانفقوا على ان الذبينة والذئبة والبقرة تجزي عن سبعة والثلثة عن واحد وقال اسحاق بن ابراهيم تجزي البقرة عن عشرة وانفقوا على ان في العقيقة يوم السابع من ولادته وكذلك انفقوا على انه لا يمتنع من المولود بدم العقيقة وقال الحسن بن علي بن المولود بدمها **هذا** ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق **وقاما** ما اختلفوا فيه **فقد** قول الامة انه لا يمتنع ما جازي الامام في حنيفة ان الاضحية سنة متوكدة مع قول أبي حنيفة انها واجبة على المقيمين من اهل الاديان واعتبر في وجوبها النقص فالاول يخفف والثاني مشدود من جهة الوجوب يخفف في اعتبار النقص فخرج الامر الى من يثبت الميزان ووجه الاول ان الله الذي شرعت الاضحية لذاته غير محقق لاسيما في حق الاكابر الذين ظهر لهم الله تعالى في المخالفات وبرز قهر حسن الطوبى ووجه الثاني انه هو واستحقاق العتد قول اكابر عليه في كل يوم طول السنة لمساها طاه من الوقوع في المخالفات المحضة او ما نفع فيه من النقص المانوات فكان لا يوجبها هذا المشدود الاول استصحابا وجاهزا لتأكيدهما من حيث لتمام نفوسهم فانهم ذلك **وقد** قول الشافعي انه يدخل وقت الذبح بطلوع الشمس يوم النحر ومضى قدر صلاة العتد والمطهرين مع قول الامة الثلاثة ان شرط صحة الذبح ان يصلي الامام ويخطب الا ان يخطب في حال النحر لاهل السواد ان يخطبوا اذا طلع الفجر الثاني وقال عطاء بن رطل وقت الاضحية بطلوع الشمس فقط فالاول مشدود في دخول الوقت ودليله الاتباع والثاني مشدود لانه لا يمتنع اهل السواد وذلك

ليست لهم ابتداء الوقت وعمل الطعام من هذا بمر الحضور الصلاة والخطبة في اليوم
فيكون الطعام قد استوى فلو لم يقل الحقيقة بنحو الوقت الذي بالذي لكانوا اذ
من الصلاة وسام الخطبتين لا يستوي طعامهم بعد الزوال مثلا فيصير لكل المصير كما هو
وتبينوا اهل السوادق نعم حتى فينوي طعامهم ومعلوم ان يوم العيد يوجب ولعب وود
عامة كان دخول الوقت بالبر الثاني في معاقلة هذا بمر لسام الخطبتين في الصلاة يوم
من ذلك فخرج الله الامام ابا حنيفة ما كان اطول ناعمة مائة اسرار الشريعة **وقوله**
الامام الشافعي في الامام ابا حنيفة ما كان اخر وقت المضيعة فهو اخر ايام التوبة في الصلاة مع قول
ابو حنيفة وما كان وقت المضيعة هو اخر اليوم الثاني من ايام التوبة مع قول
سعيد بن جبير انه يجوز لاهل الاضطرار المضيعة في يوم التوبة خاصة **ومع قول** التبعي يجوز
ما خبرنا الى اخره في الصلاة **قال** الاول محقق والثاني منه مخيف والثالث مشدود الرابع مخفف
ورجع الامر الى نبي الميزان **ورفع** الاقوال الاربعه ظاهرا **وقوله** قول الامامة الثلاثة ان
الاضحية اذا كانت واحدة لم تقبل وبها بقوات ايام التوبة بل يجرها وتكون تقصيرا
مع قول ابو حنيفة ان الذبح يسقط وتذبح الى الفقراء بعد الاول محقق والثاني مشدود ورجع الامر
الى نبي الميزان **ورفع** الاول والثاني ان الواجب يشد فيه ويخفف المنظر لقبيل الذبح بامر
التشريف وعدم تعيينه **وقوله** قول الامام الشافعي واحمد انه يفتى في اذا المضيعة
ان لا يخلق بغيره ولا يخلق بغيره في عشره في الجعة حتى يقضي فان فعله كان مكرها **وقال** ابو حنيفة
لا يجوز ولا يفتى **ومع قول** الامام احمد انه جزم **قال** الاول محقق بغير الوجوه **وقوله** احمد مشدود
وقوله ابو حنيفة اخف مع الامر الى نبي الميزان **ومع قول** الامام الشافعي وهو يشهد بالاحتياط والاحتياط
والكراهة فان قلنا ان نيل الامر هو الاحتياط واعلى مخالفة الامر الحتم **ورفع** قول ابو حنيفة
كون الكراهة والتخريف لا يكون الا بدليل خاص كما هو مقرر في كتب الفقه والاصول **وقوله**
قوله الامامة الثلاثة ان اذا التمر فحقبة مبنية تحذف ما ليس بها من مبيع لبرها مع قول ابو حنيفة
انه يبيع **قال** الاول محقق والثاني مشدود **فصل** الاول في حال الاضطرار من اهل الورع المدققين
في الادب مع الله تعالى ان يقرؤوا الكية بشيئا قصصه من الصفات والثاني محقق خاص
الاحتياط **قال** ابو حنيفة مع قول احمد لاهل الظاهر انه لا يمنع **قال** الاول مشدود خاص بالاكابر
الذين يتصون من الله تعالى ان يقرؤوا الكية بشيئا قصصه من الصفات والثاني محقق خاص
بالاصغر الذين لا يراعون الاما انقص من الله **ورفع** الامر الى نبي الميزان **وقوله** قول الامامة الثلاثة
انه يكون مكسورة **الفرق** مع قول الامام احمد انها تجزي **قال** الاول محقق والثاني مشدود **ومع قول** الامام
عليه السلام المقل للاكابر **قال** الاول **وقوله** قول الامام مالك الشافعي ان العزخا لا تجزي مع قول ابى
حنيفة انها تجزي **قال** الاول مشدود خاص بالاكابر من اهل الورع الذين يمشون على غير محصيل

من العزخ **وقال** الثالث محقق خاص بالاصغر **وقوله** قول الامام الشافعي في اقتضاها عنده لا تجزي
مقطوعة حتى لا يفسد لو تيسر مع اعتبار جماعة من نجلي احتجائه الاجل ومع قول ابو حنيفة
انه ان ذهب لكل الجوز اكثر فلا ولا الحمد فصار على الثالث مزيان **قال** الاول مشدود خاص بالاكابر
وما بعد محقق خاص بالاصغر **ورفع** الامر الى نبي الميزان **وقوله** قول الامامة الثلاثة انه يجوز
ان يستحب في ذبح الاضحية مع الكي لعل في الذي مع قول مالك انه لا يجوز استسالة الذبيحة ولا تكون
اضحية **قال** الاول محقق والثاني مشدود **ورفع** الاول كون الذبيحة من اهل الذبح في الجملة **ورفع** قول مالك
ان الاضحية قربان الى الله تعالى فلا يذبح الا بكون الكافر واسطة في ذبحها وهذا امر لا يحكم الكافر
والفرق بينهما لا يسلط **قال** ابو حنيفة **وقوله** قول الامامة الثلاثة انه لو اشترى ثوبا بنية الاضحية لا يصير
اضحية بخبر **وذلك** مع قول ابو حنيفة انها ضحية **قال** الاول محقق خاص بالاصغر والثاني مشدود خاص بالاكابر
ورفع الامر الى نبي الميزان **وقوله** قول الشافعي ان ترك التسمية على الذبيحة عمدا او سهوا لا يصح مع
قول احمد انه ان ترك التسمية عمدا الجوز كلها وان تركها سهوا لا يصح منه اتيان **وبذلك** قال مالك وسنة
رواية تالفة انها تحل مطلقا سواء تركها عمدا او سهوا وهذا هو الخطاب كما قاله القاضي عبد الوهاب
المالكى ان ترك التسمية عمدا غير مفاول لا توكيل فيجوز **ومع قول** ابو حنيفة ان الذبح ان ترك التسمية
عمدا فهو كافر **ومع قول** احمد وان تركها ناسيا اكلت **قال** الاول محقق والثاني مشدود **فصل** الاول في رواية
الثالثة عن مالك فانها محققة **ورفع** الامر الى نبي الميزان **ورفع** مع قول الامام الشافعي ان ترك التسمية
ولو عمدا العمل بغير اذن الاحوال فان المسلم لا يذبح الا على اسم الله تعالى لا يحاد الاضطرار والادوات
تخطف على الله **وقد يجمع** لا يما لا يقع على التسمية في جميع ما امرنا الشارح بغير التسمية وما
خالف ذلك **قال** الشافعي اهل الظاهر **ورفع** الامر الى نبي الميزان **وقوله** قول الامام الشافعي في تذكير النطق بالاكابر
والاصغر **قال** ابو حنيفة **وقوله** قول الامام الشافعي في تذكير النطق بالاكابر **وقوله** قول الامام الشافعي في تذكير النطق بالاكابر
الذبح مع قول احمد ان السليبي مشدود **ومع قول** ابو حنيفة **قال** الاول مشدود **وقوله** قول الامام الشافعي في تذكير النطق بالاكابر
الله عليه وسلم **قال** الشافعي **قال** الاول مشدود **وقوله** قول الامام الشافعي في تذكير النطق بالاكابر **وقوله** قول الامام الشافعي في تذكير النطق بالاكابر
ابو حنيفة بكرة **قول** ذلك **قال** الاول من المسئلة الاولى مشدود **وقوله** قول الامام الشافعي في تذكير النطق بالاكابر **وقوله** قول الامام الشافعي في تذكير النطق بالاكابر
تول تسنن الصحابة **قال** الثالث مشدود في الترك **ورفع** وجهه **قال** الامام الشافعي في تذكير النطق بالاكابر **وقوله** قول الامام الشافعي في تذكير النطق بالاكابر
في المتغير بصفة من كان يذبح على اسم الاضطرار **قال** الامام الشافعي في تذكير النطق بالاكابر **وقوله** قول الامام الشافعي في تذكير النطق بالاكابر
والفاظها والفقه **قال** الله تعالى في هذه الذبيحة من فضلك **وقوله** قول الامام الشافعي في تذكير النطق بالاكابر **وقوله** قول الامام الشافعي في تذكير النطق بالاكابر
ممكن فحجها العباد **ورفع** كراهة قول الامام احمد لا يذبح وصفه في كتاب **ومع قول** الامام الشافعي في تذكير النطق بالاكابر **وقوله** قول الامام الشافعي في تذكير النطق بالاكابر
ممكن **قال** الامامة **قال** الامامة لا يذبح الا على اسم الاضطرار **قال** الامام الشافعي في تذكير النطق بالاكابر **وقوله** قول الامام الشافعي في تذكير النطق بالاكابر
تقبل لعلنا نوجب الاكل **قال** الاول محقق **قال** الثاني مشدود **ورفع** الامر الى نبي الميزان **ورفع** الاول ان يسم
شرعية التضحية **وقد** البلاغ المضي **قال** الامام الشافعي في تذكير النطق بالاكابر **وقوله** قول الامام الشافعي في تذكير النطق بالاكابر

الميزان ووجه الأول ان الغالب سهولة بل طعامه المنضطر وعده نون في ذلك فلهذا على الميتة
 ووجه الثاني ان الميتة لا تبعة فيما على اهل الجحيم من اللطيف في الدنيا والآخر فكان اكلها
 من اكل طعام الغير ولو حصل اكلها لبعض من جنة الجنة فيرى ان شفا الله بالمداوات ان شأ
 الله تعالى فلهذا على شخص من اهل الجحيم اياهم من اللطيف اياهم من اللطيف وهو من شدة حاجته ميتة
 فتظن اليه شدة رفق الله في استغناء الله من اهل الجحيم من اللطيف في الجنة الميتة على ما في
 أيدي الناس انتهى **قوله** اتفاق لائمة الاربع على نفي زهري عن اهل الجحيم اكلها
 وان من اهل الجحيم من يقول بعضه ان اهل الجحيم يمسكوا بالدم والاول مستند والثاني مخفف فجمع الامر
 بالمرئى الميزان وكذلك في قولهم على جوار الاستصحاب به مع قول الشافعي انه لا يجوز
 الاستصحاب به فيقول كلام المانع في المسئلة على ما لا اهل الرفاهية من الدنيا وعمل كلام
 المحذور على اهل الجحيم **قوله** في حقه والشافعي رضي الله تعالى عنه باحة
 الشهور التي حرمتها الله تعالى على اليهود اذ انزل في حقه في يهودي مع قوله ما لا يبيح
 الحنفية وايتية اهل الجحيم في الرواية الاخرى انها مكروهة في كراهة اهل الجحيم واختار
 جماعة من اصحابه الحنفية وجماعة منهم الحنفية والاول مخفف ومقابلته من التجرم مشددة ومن الخفيف
 منه الكراهة فوجه الامر بالمرئى الميزان في توجيه هذا القول ظاهر **قوله** في حقه
 ان من اضطر الى شرب الخمر لعطش او دواء له شربها وهو احدى قول الشافعي مع قول الشافعي
 في صحة قوله المنع مطلقا ومع قوله في القول الاخر انه يجوز العطش ولا يجوز لغيره اخذ
 بالاول مخفف والثاني مشددة والثالث مفصل فجمع الامر بالمرئى الميزان ووجه الاول ان
 الضرورة تبيح المحظورة ووجه الثاني ان الله تعالى حرّم الخمر ولم ينصح لنا بجوار شربها
 لعطش او دواء فنفق عن الشر او شرب تقطع التطهير كون ذلك شفاة ونوب واستغفر
 الله تعالى وتيسر على الاباحة على حال الاضطرار والمنع على حال الكبر ووجه المنع في الزنا
 دون لعطش قوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى لم يجعلها اثم في بلعها من غيرها **قوله**
 قول الائمة الفلاحة انه لا يجوز لمن يشرب من غير محوط ان ياكل من فاكهته الرطبة
 من غير ضرورة الا باقية ما لكانه وانما الضرورة في اكله في ظرف الضمان مع قول احمد في احدى
 روايته انه يباح له الاكل من غير ضرورة والضمان عليه ومع قوله في رواية الاخرى
 انه يباح للضرورة وان عليه فالاول مشددة وهو لحوط الدين والثاني مخفف وهو
 خاص بظهور الناس فجمع الامر بالمرئى الميزان **قوله** في حقه والشافعي رضي الله تعالى عنه باحة
 المشتم للمسلم اقامه على قوله لو كان ذلك منقوضا فوفقا لوجه مع قول احمد وجوب
 الضيافة المذكورة لكن لو توبت له واحدة والتكلمة منقضية ومنى منى من اهل الجحيم
 عليه صار يبيح فالاول مخفف خاص باهل الجحيم والثاني مشددة خاص باهل المروءة ووجه

الامر بالمرئى الميزان ووجه مطالبة الضيف بخير ضيافته تعليم اخيه الكرم والمرق
 فقلت فخليل خير من بقية الخلاله فحقه ثم ان المروءة اشفاط فلكل الحق غيرة في فقهه
 المصنف **قوله** قول الائمة الفلاحة ان اكل الكسب الرزق اكله والضيافة مع
 قول احمد الشافعي في اكله فوكبه ان افضل الكسب التجار فوجه القول ظاهر
 راجع الى اخلاص وكثرة النعم المتعددة على الناس وقد روي عن احمد في حقه من المروءة
 والله سبحانه وتعالى اعلم **كتاب الصيد والبيات**
اجمعوا رضوا الله تعالى عنهم
 على ان الراجح للحنن بما في حقه المشايخ لعاقلة الذي
 ينافي عنه سواء الذكر والانثى وكذلك اجمعوا على تحريم ذبايح الكفار غير اهل الكتاب
 وعلى ان الذكاة نفخ تكامل انتم الدم وحصله قطع للطهارة والماء من سكين وسيف
 ورجل وجحر وقضت لعمد يقطع كما يقطع السباع المحذرة وانفقوا على انه لو
 ابح الذر اس لم يخرج ذلك للمذبح وقال يونس بن المسيب يخرج وجه هذا القول ان ليس
 على كيفية الذبح المشروعة وكذلك انفقوا على ان السنة ان يحل الذبايح مخفولة وعلى
 ان ذبايح البقر والغنم منسجعة وكذلك انفقوا على جوار الاصططيا ما لم يجر
 المعكمة كالكلب والقطر والصفرة والشافعي والبارز والكلاب لا تسود عند احد
 كما ياتي عن ابن عمر ومجاهد انه لا يجوز الا بالكلب فقط ولو رمى طائر الجحيم سقط
 الى الارض فوجد ميتا حل انفقوا على الائمة المروءة **هذا** ما وجدته من سائر الاجماع
 والاتفاق **واما** ما اختلفوا فيه **قوله** قول الائمة الفلاحة انه لا يجوز لغيره اخذ
 والظفر مع قول أبي حنيفة نفخا اذا كانا منفصلين يعني عن الذبايح فالاول مشددة ولعله
 النفي عن الذبح عموما والثاني في حقه مخفف ووجه اذا كانا منفصلين انما يمانع من الذبح
 لمخالفة ما منصفين فان حركتهما لم تكن منفصلة ان كانا حلقوم والمرئى يودي
 ذلك الى تعذيب العيون وعذرا لفساد في الذبح المأمور به في حق من يذبح لعمد الله
 يشترط في الذبح ان لا يقع السكين على شاة مملوءة وموت في حلقها فاحتمل الذبيحة فخرج
 وجمع الامر بالمرئى الميزان **قوله** في حقه والشافعي رضي الله تعالى عنه باحة
 والوجهان مع قول الشافعي انه يجب قطع الحلقوم والمرئى فقط مع قول أبي حنيفة ان
 قطع الائمة من الحلقوم والمرئى والوجهان فالاول مشددة والثاني مخفف وما بعد فيه
 تخفيف فوجه الامر بالمرئى الميزان ووجه هذا ظاهر ان كلاهما صحيح للذبح الذي يرضى به
 في الذبيحة ولو منع فقول **قوله** في حقه والشافعي رضي الله تعالى عنه باحة

روايتهم انه لو انزل الكلام على الصبي بقوة فلم يترجوا وراذ في عذره لم يخل اكله مع قول
 اي حبيفة واحدا بل لا اول مشقة والثاني ضعف وتجميع الامر الى بقى الميزان وجهه
 القول بنظره **وقال** قول الامامة الدلالة انه لو اكلت الصبي من يده لم يملكه عنه
 فالاول ضعف والثاني فصل فتجمع الامر الى الميزان ولو اكل واحد من اجمع الجمل
 للمجتهدين **وقال** قول الامامة الدلالة انه لو اكل واحد من اجمع الجمل في سحره كطارد
 الى بصر غيره لم يملكه عنه مع قولنا الشان ان لم يكن انفس يترجيه بطلان كنه صار
 ميلا لمن انتقل الى بصره فان عاقل في ترجيح ما الى ملكه فالاول ضعف والثاني فصل
 فتجمع الامر الى ميزان والله سبحانه وتعالى اعلم **والفروع** في بيع البيع وما
 بعده من بيع النكاح والبرج الى اخره والفقهاء على وجه الاختصاص بتسايل الخلاف
 وتبينها لاحدا لا يطول الاكتفاء وتفسير كتابه على غالب الناس فاقول الله اعلم

احتمل كافة العلماء على حل البيع
 وتحرر من الرق والقوا على ان البيع يصح من كل باع
 عاقل مختار مطلق التصرف وعلى انه لا يصح بيع المجنون **مد**
 ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق في الباب **واما** المسائل التي اختلفوا فيها **فوق**
 الشافعي فقال انه لا يصح بيع الصبي مع قول البيهقي واهلنا انه يصح اذا كان مميزا في باب
 البيع لكن ابو حنيفة فيمنع في انعقاد البيع اذا ساقها من الوبي واحمد بن حنبل في الانعقاد
 اذا اولى فالاول مشقة والثاني فيه ضعف بشرط الا ان المذكور يرجع الامر الى مرتبة
 الميزان وجهه الاول لا يخلو من قولنا انما هو نوا السبقها انوا لكم الامة والنزق
 بالبيع والشراعي عني اعطى استغنيا المالا لاستلزامه البيع والشراعي عني لئلا يخلو
 فيما انفق العقل الموضع لكل منهما فاما انما هو الى غير طوق شرعي ووجه الثاني
 ان العمل ذلك على ان اوله على الصبي وفتح البيع لان الصبي حينئذ كالذليل
 والخافه غيره **وقال** قول الامامة الدلالة انه لا يصح بيع الموك مع قول البيهقي بصفته
 فالاول مشقة ودلهله الاكاذيب الصحيحة في ذلك والثاني محقق ووجه الاحد
 بنظره في الامانة الاطلاق لنا على صحة الاكاذيب الرجوع الى ما في كالتا العبد من العجز
 وقد صرح لنا بالبيع لما اراد انفسه في ذلك من الخط والمصلحة لاسيما ان فمض
 الفن مختار ايضا عداه على ذلك المصلحة من عقوبة الظالم له عجزا وغيره
 وجعلنا الامم على انما المفضل دون المشتري ويصح الحاق الامم بالمشتري ايضا حيث

علم بالامم **وقال** قول الامامة الدلالة انه لا يصح بيعه واحدا في الرق والباين
 غنما انه لا ينعقد البيع بالمعاطاة مع قولنا ان البيع تنفذهما واختاروا في الضمان
 والنووي وجهه من الشافعية وهو قول الشافعي في البيع وقول البيهقي في حقه واحدا
 له وانما في غنما فالاول مشقة والثاني محقق فتجمع الامر الى ميزان وجهه
 الاول قولنا في الله عمنه ولم نأما البيع عن رضى الرضى خفي فاعين ما يملك على ذلك
 من الملقط لاسيما ان وقع تنازع بعد ذلك بين البائع والمشتري فترجع الى الحكم
 فانه لا يقدر على الحكم بشهادة الشهود لانه لا يثبت له ما سمع من الملقط ولا يمكن
 ان يقولوا انما قد يقع فيه دثار مشكوك فيه في دفع الامر مثالا وجهه قولنا كونه
 ان القرينة تكفي في مثل ذلك وهو قولنا في البيع الثمن واقطع المبيع المشتري ولو انه
 لم يرض به لم يمكنه منه وهذا خاض بالا كابر من اهل الدنيا الذين لا يدعون ظاهرا ورو
 الحظ الاول لا ينجيهم كما كان عليه السلف الصالح واهل الصدق كل ما فيه الاول
 فهو خاض بابا الدنيا المومنين انفسهم على اخوانهم بل ربما راحهم منها دة من شهد عليه
 بغيره وطعن في مومنه وخصمه **وقال** قول البيهقي انه لا يشتط اللفظ في الاشياء
 الخفية كزينة وحرمة فحل مع قولنا بصفته انه لا يشتط اللفظ في الاشياء
 على وزان ما تقدم في الامور المحظرة وضابط الحظر والخطير ان كلما احتجناج النافذة
 الى التراجع الى الحكم فهو خطير وكلما احتجناج بغيره الى ذلك فهو خفي **وقال**
 قول الامامة الدلالة ان البيع تنفذهما لفظ الاستدعاء كبيع في اثنى حتى يبيعوك
 نعت او اشتريت مع قولنا في حبيفة انه لا ينعقد اضلا ولا ولا لكففت والثاني مشقة
 وجهه الاول حصول الغرض بكون المشتري يبا او مشكوكا او لا بد من الميزان المسيلين
 وجهه الثاني فسيب المشتري الى غير ذلك ليس في العادة فربما في الناس من انه لو
 لم يكن في ذلك المبيع حبيبة لما كان قيسا عنه في اخذه بل كان يبيعه الى ان يطلبه
 بغيره منه كما هو مشهور الاسواق وتصح خط الاول في الحكم على الفل الصالح والدين
 الذين يرون الخط الاول في حوائجهم وحل الثاني على من كان الصنف من ذلك كما يعرف الناس
 ذلك بصفته بصفته بالجملة او القرآن فتجمع الامر الى ميزان **وقال** قول الامامة
 الشافعي وجهه من انما انما انما يثبت لكل من المشتريين خيارا في المجلس ما لم يفرقا
 او يتخارا واللوم للبيع فان اخضا واحدا في اللوم في الخيار والاخر في خيار المجلس او
 يتخارا اللوم مع قولنا في حبيفة وما لا يثبت للمبايعين خيارا في المجلس فالاول
 محقق والثاني مشقة فتجمع الامر الى ميزان وجهه الاول في خيارا في المجلس
 ما لم يفرقا او يتخارا في خيارا في اللوم وجهه الثاني في خيارا في البيع بغيره بغيره

التي تتبعها إلى الخمار والقصاص وما اشبههما فالاول مخفف والثاني مشدد وجعل الامر في المتن
 الميزان ووجه الاول تخفيف الشاع الدعية والقصاصة لان في الراء ووجه اخر وكذا
 اذا كان للثانيين في القصاص على الوجهين والقصاصة في وجهين وتوسط بينهما الخلو لولا ان
 والتقاء قول قبل التقراد ابا عبيد بن جابر **قول** قول الامة الثلاثة انه لا يجوز منع حيوان
 بكل ما يحتمل حبيبه مع قول الامام ابي حنيفة ان ذلك جائز فالاول مشدد والثاني مخفف وجعل الامر
 الميزان ووجه الاول النظر لعلها الغنية ووجه الثاني في نظر البها لا يكون
 عنده الحيوان من حبيبه الغنم الا اذا دبح وما لم يذبح في وجهين **قول** قول الامام مالك و
 الشافعي انه لا يجوز بيع دوق الحنطة بمثلها مع قول احمد بن حنبل ومع قول الجعفي انه
 يجوز بيع احداهما بالآخر استوفى في البيوع في الحنطة والاول مخفف والثاني مشدد والثاني
 مفصل وجعل الامر في الميزان ووجه القول في ذلك ان في البيوع في المسئلة في المثلثة
 وعدمها فانهم قالوا الله سبحانه وتعالى فلم **باب** في اصول النمار

اجمع الامة الاغلام رحمهم الله

على الميراث **باب** في اصول النمار **باب** في اصول النمار **باب** في اصول النمار
 وتدخل الابواب المفضولة والسلم المستمران وكذلك انفقوا على ابا عبيد بن جابر
 وعلمهم ما ثبت لم يدخل البيوع وكذلك انفقوا على ابا عبيد بن جابر
 فتح ومن الاول والاولى لا يصح **هذا** ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق **اما** ما اختلفوا فيه
من قول الامام ابي حنيفة الثلاثة انما فاما عبيد بن جابر ووجه اخر في البيوع او غير ذلك يدخل
 مع قول الجعفي انه لا يكون للبايع بكل حال ومع قول الجعفي ان البيوع للمشترى بكل حال
 فالاول مفصل والثاني في الثالث فيه تشديد في جمع الامر في الميزان ووجه الثاني الاول
 من قول الامة الثلاثة انما فاما عبيد بن جابر ووجه اخر في البيوع كقيمة الحنطة عكس
 الشق الاول فمثل طلعها سوا طلعها لم يطل من ومن هذا انهم توجوه قول الجعفي في البيوع
ومن قول الامام ابي حنيفة الثلاثة انما فاما عبيد بن جابر ووجه اخر في البيوع كقيمة الحنطة عكس
 مع قول الامام مالك لا يصح فالاول مشدد والثاني مخفف وجعل الامر في الميزان ووجه
 الاول ان النقد استعمل على خلو وجهه ولا يجوز له ان يبيع الله تعالى من الشراء ووجه الثاني في العمل
 بحسن الظن بالله سبحانه وتعالى وبمساحة العتد لاجل به من الغنم للمقابل الذي
 يخرج الله من الغنم وظهر في قول الامام مالك انه اذا باع شاة واستثنى غنمها لم يصح
 مع قول الامام مالك انه يجوز ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف وجعل الامر في الميزان
 ووجه الاول ان غنم طبع تلك الغنم في غير رداءه ولا نقص في حوزة المخلص وهو خاص

الاكل من اهل الوريح ووجه الثاني المساحة بمثل ذلك عادة قصص اختلاف الفرض
 فانه سبحانه وتعالى اعلم **باب** في اصول النمار **باب** في اصول النمار **باب** في اصول النمار
ان قول الامام ابي حنيفة رحمهم الله عليه
 على ان النضر في الاول والبقرة الغنم على وجه المثلثين في البيوع في البيوع في البيوع
 على ان البايع اذا قال للمشترى امسك المبيع فمضى في البيوع لم يجر على ذلك وان قال
 المشتري في البيوع المبيع وكذلك انفقوا على ان المشتري اذا قال البايع امسك عليه
 قبل الرد لم يفسد طهارة الرد خلافا لجمهور الحسن فانفقوا على ان ابا عبيد بن جابر
 كما فرج منك ما ثبت في البيوع وانفقوا على ان ابا عبيد بن جابر ووجه اخر في البيوع
 اي البيوع في البيوع لم يدخل في البيوع لان في البيوع المشتري وقال الحسن البصري
 يدخل في البيوع في البيوع في البيوع في البيوع في البيوع في البيوع في البيوع في البيوع
 من مسائل الاجماع والاتفاق **اما** ما اختلفوا فيه **من** قول الامام ابي حنيفة
 في بيع المصنوعات مع قول الجعفي في البيوع في البيوع في البيوع في البيوع في البيوع في البيوع
 والثاني عكس وجعل الامر في الميزان ووجه الاول في البيوع في البيوع في البيوع في البيوع
 المشتري في البيوع ووجه الثاني في البيوع في البيوع في البيوع في البيوع في البيوع في البيوع
 التقدير من الوقوع في الخوف على بيعه بمصنوع ومن روى الخط الموقر لا ينقسم في البيوع
ومن قول الامام ابي حنيفة في البيوع في البيوع في البيوع في البيوع في البيوع في البيوع
 انه على القول بالاولى لا يصح الا بالبيوع في البيوع في البيوع في البيوع في البيوع في البيوع
 على ابيهم والثاني مشدد خاص الا باصاغر الذين روى الخط الموقر لا ينقسم ولا يباع احدا
 منهم بغير الخط الموقر ولا يباع في البيوع في البيوع في البيوع في البيوع في البيوع في البيوع
 اخطا فيهم فانهم ظلموا **من** قول الامام ابي حنيفة في البيوع في البيوع في البيوع في البيوع في البيوع في البيوع
 الفرض والبيوع في البيوع في البيوع في البيوع في البيوع في البيوع في البيوع في البيوع
 والبرص والخوف فان غنمها في سنة يثبت له الغنم اذا لم يضمن السنة فالاول على البايع
 مشدد على المشتري وبرج الاكاديش والثاني مفصل ووجه التقدير في الشق الاول
 من كلام الامام مالك الجري على قاعدة الجارية البيوع ووجه في الشق الثاني من كلامه انما يباع
 على ما قاله في البيوع في البيوع في البيوع في البيوع في البيوع في البيوع في البيوع في البيوع
 في البيوع في البيوع في البيوع في البيوع في البيوع في البيوع في البيوع في البيوع في البيوع

انقول الامام ابي حنيفة رحمهم الله عليه

والثاني تكسبه بالشرط المذكور في قولنا حقيقة فوجه الامر في مرتبة الميزان في كل واحد من
 العوالم الذين لا يتساوون في ذلك الاختصاص فان المرتبة ما اخذ الرهن او سيلة اليد
 بتفصيل حقيقة ما خرج من يد كفاية لم يرتب شيئا فكان المرتبة شرط في صحة الرهن متلازمة
 العاقبة وذلك ليجد قيمته عند الحاجة **ومن ذلك** قوله الثاني في المتن والامر
 الشافعي هو والله تعالى عني في ارجح الاقوال انه اذا رهن عبد اثم اغتقه فان كان مؤمرا
 انعقد الاغتياق ولو لم يمتد بوقت غنقه ويكون رهنا وان كان مؤمرا لم ينفذ وفيه
 قول اخر لما كان ائمان رهنا له مال او قضى المرتبة مما عليه فعاد العتق وما وافقه من
 قولنا لك الامر والامر وقال ابو حنيفة واحمد بن محمد العتق على كل حال لكن قال ابو حنيفة
 ان الغنم الرهون فيسحق قيمته المرتبة حال عسار سيده فالاول والثاني فيهما تحقيقا
 على المعتق مما اقامه من الغنم والامر الثالث مشد عليه وعلى المعبد وهو قول ابو حنيفة
 فوجه الامر في مرتبة الميزان وهو الاول فوافقه القواعد الشرعية في التقرب الى الله تعالى
 من تشلح الصدقة الغنم بخلاف المعتق فان لا قيمة فالصعوبة التي لم يعتق عنده
 لا يستحق عند الحاجة اليه وما لا ينشج الصدقة فهو الرهن او في المرتبة وجه
 الثاني كونه السبب الذي يلفظ به الغنم اخيرا وامنه والثاني متشوقا الى الشفعة
 والرجعة فلا ريب ان قوله صلى الله عليه وسلم وهو مختص بالصدقة وما ملك اباكم
 أي حافظوا على الصدقة واستوصوا بما ملككم اباكم فهو مع ان الثاني الحكم على
 السبق بالمعتق قابل وجوب القيمة عليه ان كان مؤمرا وعلى العتق ان كان سيده ميسرا
 كما مر فان من حق المرتبة في الله سبحانه وتعالى اعلم **ومن ذلك** قول ابو حنيفة والامر
 الشافعي ولحمد الله اذا رهن شيئا على ما يراه ثم اقرضته ما يراه في دارا وحصل الرهن عن الدين
 جميعا لم يخرج مع قولنا لك بالجواز ووجه الاول ان الرهن لا يرد الدين الا لو كان الرهن
 الرهونة وثيقة من جهة المداينة الاولى فلا يكون وثيقة لغيره ووجه الثاني ان المرتبة
 قد رضى بحصول ذلك الرهن وثيقة عن الدينين بل له ترك الرهن أصلا كما سيأتي ان كان
 الرهن والمرتبة من أصل واحد فوجه الامر في مرتبة الميزان **ومن ذلك** قوله الثاني
 في الشافعي ولحمد الله لا يصح الرهن على الحق قبل وجوده مع قول الامام ابو حنيفة انه
 يصح فالاول خاص بمن قبله عليه عدم الرشد فيجوز عليه ان يتصرف في احوال ماله لغيره
 ليس عند خوف الثاني خاص بالأكابر الذين يتصرفون فيما لهم بحسب طاعتهم وندحوظ
 لهم من المصلحة واحوط لدينهم لان الدنيا لا ترضى عنهم يحتاج فيوصية بل لو قدر
 الله رهن عند اخيه شيئا قبل ترتيب الحق عليه ثم اكلمه المرتبة مثلا او اطلقه لم تنكسر
 عنده **ومن ذلك** قول ابو حنيفة ومالك ان الرهن اذا شرط في الرهن المرتبة يبيعه

عند حلول الاجل وعدم رفعه الى المرتبة فان مع قول الامام الشافعي انه لا يجوز المرتبة
 ان يبيع الرهن بنفسه يبيعه الرهن او وكيله باذن المرتبة فان ابي الرنة الحاكم
 نفعا الدين او يبيع الرهن قايلا ولم ينفذ على المرتبة خاص بكل المؤمنين الذين يرون
 الخط الاوفر لغيرهم ولا يبدلون على ما يتصرف فيه امرأة فمما لم يرد في نصونه
 فانوا لم يرد كغيره فوجه الامر في المرتبة بالخط الاوفر في الدنيا والخرة والثاني مشد
 خاص بمن كان الفدية ذكره فانما اشبه المرتبة بالمرتبة بغير الخط الاوفر وبيعه بائنا
 من قبعة بينهما التراجع فوجه الامر في مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامام مالك اذا اختلف
 الراهن والمرتبة في دين الذي حصل به الرهن فالقول قول المرتبة يبيعه كان ذلك
 الراهن رهنته على خمسمية درهم وقال المرتبة ان رهنته على الفوق فله ان يفسد
 الاغتياق والرافعة على خمسمية مع قول ابو حنيفة والشافعي ولحمد الله القول قول الراهن
 فيما يذكر مع يمينه من الفوق خمسمية درهم **والاول** مشد على الرهن مخففة على المرتبة
 والثاني عكسه فوجه الامر في مرتبة الميزان **ومن ذلك** قوله من اختطط الى الراهن ومنه من يخط
 لما المرتبة من دون عكسه بالنظر لا كما يروى الا صاعدا اذا كان الرهن من دون الخط الاوفر
 لغيره والاصح بالعكس **ومن ذلك** قول ابو حنيفة ان الرهن مضمون على كل حال باقل
 له من مرتبة من الحق الذي هو وثيقة عليه مع قول الامام مالك ان ما يطهر هلاكه
 كالبهائم والفقار غير مضمون على المرتبة وما تخفى هلاكه كالنقد والثوب لا ينيل
 قوله فيه الا ان يصفه الراهن ومع قول الشافعي ولحمد الله الرهن اما تارة بدار المرتبة
 كتسائر الامانات لا يضمن الا بالاعتدي ومع قول شريح والحسن والشافعي ان الرهن
 مضمون بالحق كله نحو لو كان الرهن قيمته درهم والحق عشرة الاقلام ان تلف الرهن سقط
 الحق كله فقول ابو حنيفة مشد وقول الامام مالك مفصل وقول الشافعي واجم
 وقول الفاضل شريح والحسن والشافعي اشد من الكل فوجه الامر في مرتبة الميزان وكل من
 هذه الاقوال الوجه لا يخفى على من له فهم **ومن ذلك** قول الامام مالك ان المرتبة اذا اطلقها كان
 الرهن وكان له الحق فان اختلفا على القيمة هلاكه وان اختلفا على الصدقة واختلفا في
 القيمة سئل اهل الخبرة عن قيمة مائة صنفه وعمل عليه لمع قول ابو حنيفة ان القول قول
 المرتبة القيمة مع يمينه ومع قول الامام الشافعي ان القول قول الراهن طالما كان الاول
 مفصلا والثاني مشد على المرتبة يمينين والثالث مخففة على الراهن فوجه الامر
 في مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى اعلم **باب النقائص**
 اجمع الامعة المربعة على ان قيمة الحمار تسع نفيل الحبس وعلى ان الابل اثنا عشر نفيل
 بالكمة الصفر والبق والجوز وعلى ان الغلام اذا بلغ غير رشيد لم يسم اليه

أخوه يامو

ماله وعلى انه اذا ادين من صاحب المال الرشد سلم اليه **هذا** ما وجدته من مسائل الجراء
والاقتفاء **واما** ما اختلفوا فيه **فرد ذلك** قول الشافعي وما لا خلافنا الجراء على المفسر عند
جلبت الغرما ولا حكمة الدكون بل يدينون مستحق الحاكم وان له منعه من التصرف حتى لا
تضر الغرما وان الحاكم يبيع اموال المفسر اذا انتفع من بيعها وتيسر ما يضرها
بالخصص مع قول الحقيقة انه لا يجوز على المفسر ان يبيع حتى يفيض الدين وان كان له مال
كم يفيض في الحاكم فيه فلم يبيعه الا ان كان ماله مرام ودينه ورام فيفرضه ما الفاضل
في دينه فالاول مشدد على المفسر من حيث منعه من التصرف في اموال المصلحة الغرما
لخلاصا لزمته وهو خاص بالحاكم الذي هو اتم نظر من المفسر والثاني مشدد عليه
بالمفسر مخفف عليه بعد المباداة في بيع ماله قبل الحبس وهو خاص من كان عليه
نقد وامتناع من غيره الحق في جميع الامور التي يترتب البران **فرد ذلك** قولنا لا والشافعي
في الظاهر قوله انه لا ينفذ تصرفات المفسر في ماله بعد الجوع عليه ببيع ولا ينفذ ولا
حق مع قولنا انما واحد في اختياره وايضا انه لا ينفذ تصرفه في الاثر خلاصه ومع
قوله لا حقيقة انه لا ينفذ تصرفه في تصرفه وان حكمه بغيره لم ينفذ قضاء ما لم يحكم به
فان واذ لم يصح الجوع عليه صح تصرفاته كلها سواء اتممت الفسخ او لم تتم
فان نفذ التصرف فاقوان صح من تصرفاته ما لم ينفذ الفسخ كالشراء والطلاق والبيع
والعتق وتصلح لتخيل الفسخ كالبيع والطلاق والعتق وهو ذلك فالاول
مشدد على المفسر بعد صحة تصرفه فعد كما الصحة براءة دمه من الدين والثاني مخفف
بصحة العتق والطلاق والبيع فماله ولما الذي هو المطالب به
دونا في الدنيا والآخر فماله وللجوع عليه فيما ليس هو لنا حتى حصلت ذمتنا من
حجة الغرما فلا تخلص من حجة المفسر فماله للقاضي الذي هو نائب الشرع المظهر
في جميع الامور التي يترتب البران مشدد مخفف فيه كما ترى **فرد ذلك** قول الشافعي والشافعي
لو كان عند المفسر مائة فادركها صاحبها ولم يكن الباقي قبض من غناها شيئا والمفسر
فصاحبها الحق بها من الغرما فيفوز خلعها دونهم مع قول الحقيقة ان صاحبها كاحد
الغرما في ماله فيها فلو وجبها صاحبها ولم يكن قبض من غناها شيئا فقال الدائرة
صاحبها ايون الغرما وقال الشافعي وحده اخضا فالاول مخفف على صاحب السعة
ومشدد على الغرما والثاني كونه كالاول في المسئلة الثانية وجميع الامور التي يترتب البران
وبعد الاول المسئلة الاولى الحثيث الصحيح في ذلك وهو الثاني فيما ان السعة صا
سلكا المفسر يفرق بينهما وبين غيرها من امواله فصاحبها كما قاله الناصر ولعل
صاحبها لم يبلغه **فرد ذلك** قول الامامة الدائرة ان المفسر اذا اقر بدينه تسببا للجوع

ذلك بدينه ولم يشارك المقره الغرما الذي جوع على لا يطهر مع قولنا انما الشافعي
انه يفيض حكمه بشرطه فالاول مشدد على المقره والثاني مخفف على الجوع المظهر
من بيتي الميراث وبغير الاول تفضيل المقره في الخصم على المفسر من غير الاول وجبة
الشافعي ان حكم الجوع مثل الدين الذي قبله والذي يغير على حد سواء مع انه قد يكون تسببا
في الاقرار المذكور **فرد ذلك** قولنا انما مالك والشافعي ولما انه اذا ثبتت اقساده
المفسر عند الحاكم اخوجه الحاكم من الحبس ولو غير اذن الغرما وحال دينه وبذلك
فلا يجوز بيعه بعد ذلك ولا ماله من ماله حتى يبر مع قول الحقيقة ان الحاكم
يجوز من الحبس ولا يجوز بيعه من ماله بعد خروجه في الارض منه ومنه ومن
النظر ولاخذ من فضل كسبه بالخصص فالاول مخفف على المفسر مشدد على الغرما
والثاني حكيم مع الاخذ بالاحتياط والمساواة لبراءة ذمة المفسر في جميع الامور
من بيتي الميراث **فرد ذلك** قولنا مالك والشافعي ولما اذا ثبتت اقساده تسببا
المفسر مع الظاهر من مذهب ابي حنيفة ان لا تسبعا الا بعد الحبس فالاول مخفف على
المفسر والثاني حكيم ولكن يحتمل الاول في حال اهل البيت والوجه الثاني من
حقوق الحاكم ويحتمل الثاني على من كانا الصدة من ذلك فجميع الامور التي يترتب البران
فرد ذلك قولنا لا حقيقة فاحدا اذا اقر بدينه باعسان لا ينفذ فعد ذلك مع قولنا
والشافعي انه ينفذ بطلان الغرما فالاول مخفف على المفسر محمول على ما اذا كان الصدة
من ذلك فجميع الامور التي يترتب البران **فرد ذلك** قولنا لا حقيقة ان بلوغ الغلام يكون
الاخلاء فان لم يوجد تحت يده ثمانية عشر سنة وقيل سبعة عشر سنة واما بلوغ
الجارية فياخذ من الاضلاع والحبل والاختفى بينهما ثمانية عشر سنة وسبعة
عشر سنة مع قولنا انما مالك ولما اذا بلغ ثمانية عشر سنة او غرق المولى المخلص
او الحبل فالاول مفصل بغير تخفيف بعد القول بكليفه والشافعي وجاز في فيه
بالاخذ بالاحتياط فجميع الامور التي يترتب البران ووجه كل ما استقر من الامة
المجتهدين **فرد ذلك** قولنا لا حقيقة ان نبات العانة لا ينفذ في الحاكم بلوغ مع قول
مالنا انما مال المولى لا ينفذ فيه ومع الحق من مذهب الامام الشافعي ان نبات
العانة ينفذ في الحاكم بلوغ ولذا كما قرؤ في السلام فالاول مخفف على المكلفين
والثاني مشدد عليهم والثالث مفصل في جميع الامور التي يترتب البران ووجه الاول
ان النكاح ينفذ في احواله ما شدد في لا ينفذ على المكلف لا ينفذ بلوغه في نكاحه لان
نبات العانة يحتمل ان يكون من نكاح المولى ونقول الحديث في ذلك محمول
وبعد الثاني الاخذ بالاحتياط المكلف لم يفوزوا بالتمكين ونواحيه عليه اذا

انسان ولم يخلق ذوا الدين الذي عليه مجاز ذوا الدين عنه مع ذواي خيفة انه لا يجوز
 الصمان عنه فالاول محقق ووجهه انه من افعال الخير وفيه السعة ان يورثه وهو انه
 صلى الله عليه وسلم كان لا يصلي على من مات وعليه دين لم يحلفه ولا حتى يقول احد
 من الصحابة صلى الله عليه وسلم لا رسول الله صلى الله عليه وسلم والثاني مشدّد وهو خيفة تيقن شئان الدين
 في عبود الناس مع الله بلوغ الحديث القائل به وذلك كما لا ينسأهل الناس في
 الوفا اعتمادا على الخوف وصدقهم في حال بين اصداء بهم فاحولهم وينالوا
 بما رزقهم الامم التي ينبغي الميزان **وقال** قول الامامة العارضة صحة الصمان من
 غير قول الطالبي مع قول الخيفة ان تلك الصحة لا يجمع الا في موضع واحد هو
 ان يقول المريض ورثته او بعضهم اضمن غنى توى والعز ما غيب بجور فادام
 بسم الذين وان كان في الصحة لم يلزم الكفيل شئ فالاول محقق بعد اشتراط
 قبول طالب الصمان والثاني في صحة قتل من رزقهم الامم التي ينبغي الميزان ووجه الاول
 انه من افعال الخير التي لا يوجب له الموت ثم ان شأ الطالبي قبل ذلك وان شأ لم يقبل
 وهو حاضر اهل الدين والودع الطالبي لنوابه لا خوف ووجه الثاني ان ما ذكره
 مشروعيه او فاعني اخيه المسلمه يكون الا اذا طلب ذلك فقد رزق من المنة
 عليه او على المضمون ثم يسألون المديون في الدنيا والاخرة **وقال** قول الامامة العارضة
 صحة كمال الدين نعم اذ عني عليه مع قول الخيفة بعد صحتها فالاول محقق على المكمل
 والثاني مشدّد عليه وجميع الامم التي ينبغي الميزان ووجه الاول انه طريق التحصيل في الحي الذي
 لاحيه لان المديون في الحرب فاضرب في نفسه وبما لاجه وهو الشايع عدم رزق وخص
 في ذلك اغاورة ضمنا الدين في الدين **وقال** قول الخيفة هو الامم التي ينبغي ضي الله
 عنه ان المكفول لو تيقن ان الحرب فليس على الكفيل غير اخضار ولا يلزمه المال
 واذا تعد اخضار يمينه امكنه ان يبيع نفسه في الشئ والبيع بالكميل فانما ياب
 بلعنه من ضي يافته مع قول مالك واجماد الله اذا لم يضمن غور المال ولا يضمن المال
 عند الشايع مطلقا فالاول محقق على الكفيل والثاني مشدّد وجميع الامم التي ينبغي
 الميزان ووجه الاول انه لا يضمن المال الا اذا التزم اخضار المدين حفظ لا سيما ان
 كان الكفيل قفرا حرا والمكفول عليه دين ثقيل كالفديار مثلا فان الغنل يفتي
 بان الكفيل لا ينفذ وزمال جهما ووجه الثاني انه نسيب في اطلاق المكفول من
 يضمنه بضم ان اخضار فكان عليه المال على قاعدة النعم بالسيب فذلك الخط
 في من الكفيل لا سيما اذا كان من كمال الناس الذين اذا اخضروا في قضية قضيت بها
 وكفى صاحبها موقوتها فان الدهن يتبدل الى انه دخل كماله البتة في ورثته المال

علي

على عاقبة الشافعية **وقال** قول الخيفة واجماد الله قال ان لا اخضرنه عدلا فاضا من
 عليه فلم يضمنه او مات المطلوب ضمن ما عليه مع قول الامام الشافعي ومالك انه
 لا يضمن فالاول مشدّد على من ضمن اخضار المديون وهو حاضر اهل الدين والودع وال
 الموقنين مما يقولون والثاني مخفف عليه وهو حاضر اهل الدين والودع وال
 الميزان **وقال** قول الامام مالك والشافعي ومحمد بن الحسن انه لو ادعى شخص على اخوة عارية
 درهم فقال شخص ان لم يوف بها عند قبلي المائة فلم يوف ولم يضمنه المائة مع قول الخيفة
 خيفة واجماد الله لزمه **وقال** قول الخيفة على من تزم الوفا والثاني مشدّد عليه في
 الامر الذي ينبغي الميزان **وقال** الاول انه وعد والوفاء بالوعد خاص ويوجب الكفاية
 فجعل على احاد الناس كما ان قول الخيفة واجماد الله على حال الكل الموقنين من اهل
 الدين والودع القابلين بوجوب الوفا بالوعد

انقول الله عز وجل عليه اخم عين

على ان شركة العبد من جارية **وقال** قول الامام الشافعي ومالك
 مسائل الاجماع والاختلاف **واما** ما اختلفوا فيه **وقال** قول الامام الشافعي ومالك
 الله تعالى عند ان شركة المعاضة باطالة مع قول الخيفة بخوارها وواقعة
 مالك على ذلك لكن باختلاف في صحتها فالاول مشدّد والثاني مخفف وجميع الامم
 التي ينبغي الميزان ووجه الاول اعانة من تخليق المنة فانصورها ان يشترك
 انسان في جميع ما يملكه من ذهب فضة ولا يتولو احد منهما من هذين الميزان
 الا شأ ما لصاحبه فاذا زاد مال احد هما على مال الاخر لم يجمع حق لو ردت
 احدهما ما لا يملك للشركة لانها له راد على ما لصاحبه وكلما رجع احدهما من
 غصبه وغيره فممنه الاخر هذه صورها عند الخيفة **واما** عند الامام مالك
 فانما يجمع ان ينفذ ما له على ما لصاحبه ويحجز ان يكون الرجوع على قدر المالكين
 وما ضمنه احدهما فاحوا كالتجار بينهما فيبنيهما **واما** الغصب فيقولون عند
 الامام مالك فيبنيهما لافرق بين ان يكون ما هما عروضا او دراهم ولا فرق عند
 ابي حنيفة ان يكونا شريكين في كل ما يملكانه ويحجزانه للبحان او في غصب
 ما لهما وكذلك لا فرق عند مالك بين ان يخطا ما لهما حيا لا يميز احدهما عن الاخر او
 كان جميعا لغبنان فيجوز ان يبيعوا بينهما جميعا في الشركة **وقال** ابو حنيفة
 تصح الشركة وان كان مال كل واحد منهما في دين ووجه الثاني ان هذه الشركة جائزة
 حيث وفي كل منهما ما انتفع عليه مع صاحبه وهذا خاص باهل الكمال في الايمان فانه

لا فرق عندهما في مال الشركة بين ان يكون عند احدهما او عند شريكهما يعلم كل واحد من اختيار
 والا يشاير في حق صاحبه ووجه الاول تخفيف من ذلك بما كان الصدماء ذكرناه فلا يجاد
 من هذا بوقفي مما اتفق عليه فاطلة الاما واشتاقى واحتمل اوده وما ليه من التراجع ونحوه
 كل واحد لان يكون له كذا لا محالة فاعلم ذلك **من قول** في حصة واحدة وهو يجوز شركة
 الوجوه مع قول الاما والشاير وما لا يبطأ لها وصورتها ان لا يكون لها من مال
 ويقول احداهما للآخر انشركا على ما اشتهر به كل واحد منهما في الدية يكون شركة والوجه
 فالاول محقق وهو خاص بآثار المؤمنين والثاني شدة وهو خاص باحد الناس الذين
 يتفقون مع بعضهم ولا يوفون بوجه الامر في ثبوت الميزان **من قول** في ذلك ولا شافو
 انما اذا كان من المال منسا وكذا شركة العينة شرط احدهما ان يكون له من البيع
 اكثر من العينة فاشترى فاشترى مع قول في حصة واحدة وان كان المشترك لذلك
 اصدق في الشراكة واكثر عكسا فالاول شدة والثاني تخفيف بشرطه ووجه الامر الى
 مرتبة الميزان **من قول** في حصة شركة العينة ان يكون من مالها فاعلم
 او يخطأ انه بحيث لا يتم تزويج مال احداهما على الآخر ولا يشترط عند تساوي
 قدر المالين فاعلم ذلك والله اعلم **كتاب الوكالة**

انفق الامينة بحمد الله عليه

على ان الوكالة من العقود المجازية في الجملة لان ملجأ دفعه المباشرة من
 الحقوق جازت فيه الوكالة كالبيع والشراء والوقف وقضا الديون والمضاربة
 فالمطالبة بالدين والتزيج والطلاق عموما **من قول** في انفق الامينة على ان اقول الوكيل
 على وكالة في مجلس الحكم لا يقبل **من قول** وكذلك انفقوا على ان اقول على موكله في الحدود
 والقصاص فيتم مقبول سواء كان مجلس الحكم او غيره **من قول** وكذلك انفقوا على ان لا يجوز
 للوكيل ان يشتري بآثار من ثمن المثل ولا بالاجل **من قول** في انفق الوكيل مقبول في
 نكاح المال بيمينه **هذا** ما سبق من مسائل الاجتماع والافتقار **اما** ما اختلفوا
 فيه **من قول** في الامانة التلقة انه لا يصح اقرار الوكيل على موكله مجلس الحكم مع قول
 في حصة انه يصح لان يشوط عليه ان لا يقر عليه فالاول شدة خاص باحد
 الناس والثاني فيه شدة خاص بكل المؤمنين الذين هم اولي بالموكل من نفسه من باب
 الاحتياط لدينه بحكم الدقيق ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومن هذا
 لا يقر على موكله الا ما رواه افضل له فوجه الامر الى ثبوت الميزان **من قول** في
 الشافعي ومالك والادام احسان وكالة الحاضر وحقيقة وان لم يرض خصمه بشرط ان

لا يكون الوكيل عند الخصم مع قول في حقيقته انه لا يبيع وكالة الخافير لا يرقى الخصم لان يكون الوكيل
 منجبا او منسا او على ثلاثة ايام ويجوز حقيقته فالاول تخفيف على الموكل شدة على الخصم والثاني
 ترجيح الامر الى ثبوت الميزان **من قول** في الامانة الشافعي ومالك واحسانه اذا وكل شخص في استيفاء
 حقوقه فان كان يخفى على الحاكم جاز ذلك ولا يحتاج الى يمينه سواء وكله في استيفاء الحق من رجل يمينه
 او جماعة وليس حضور من يمين في هذه الحق شرطا في حصة فوكيله وان وكله في غير مجلس الحاكم ثبتت
 وكالة باليمين على الحاكم ثم يدين في نطق باليمين على الحاكم مع قول في حصة انه ان كان الخصم الذي
 وكل عليه ولم يكن له حضور شرط في حصة لو كان له او جاعل كان حضور واحد منهم شرطا في
 حقيقته فالاول محقق خاص بالملك الذي في الودع والثاني خاص من لا يقر بوجوه من قوله
 الاول ووجه الامر الى ثبوت الميزان **من قول** في الامانة الشافعي ومالك والوكيل من نفسه
 بحضور الموكل وتغير حضوره مع قول في حصة لنسب الوكيل فتح الوكالة بحضور الموكل في
 محقق والثاني فيه شدة **من قول** في الامانة الشافعي ومالك والوكيل من نفسه
 بيمينه **من قول** في الامانة الشافعي ومالك والوكيل من نفسه بيمينه
 من يصدق الوكيل عند الخطأ من صفات المالكين فيكون المراد بحضوره لينظر هل
 ينكر من ذلك امر في **من قول** في الامانة الشافعي ومالك والوكيل من نفسه بيمينه
 الوكيل غير لازم يعلم بذلك مع قول في حصة في حصة بيمينه انه لا يميز لا لا يميز
 العلم بذلك فالاول تخفيف على الموكل كما تنبع بالوكيل للوكيل كذلك له الرجوع عنه منق
 ثا والثاني فيه شدة بيمينه لانه لا يخطأ من الموكل في تصرفات الوكيل قبل العلم بالمر
 وغير الخطأ للوكيل فوجه الامر الى ثبوت الميزان **من قول** في الامانة الشافعي ومالك والوكيل من نفسه بيمينه
 يوسف ومحمد لو وكله في البيع مطلقا اقتضى البيع ثمن المثل فينفذ المالك لانه
 لوباعه ما لا يتقرب الناس مثله او نسبة مبدون من المثل ما لا يتقرب الناس مثله وسنقد
 البلد لو نحل امرضى الموكل مع قول في حصة في حصة بيمينه شافعي ومالك والوكيل من نفسه بيمينه
 المثل ما لا يتقرب الناس مثله وسنقد المثل في حصة بيمينه شافعي ومالك والوكيل من نفسه بيمينه
 في النظر لمصالح التي ترجح ما يميز موكله والثاني تخفيف خاص من كان كامل النظر ومحتاج
 الموكل وان غفل لا يضره الا بما رواه انفق موكله في يمينه فان الموكل قد اطلق لوكالة
 ولم يقيدها فانصرفا لاجازة عنه فوجه الامر الى ثبوت الميزان **من قول** في الامانة الشافعي ومالك والوكيل من نفسه بيمينه
 والشافعي واحسان من كان عليه حق يخفى لوفيه منه اوله هذه عين عارضا ووديعه فجاء
 انسان وقال كلني مصلحتي في قبضه منك وصدد قنانه وكيلاه ولم يكن للموكل يمينه
 انما يبيع على تسليم ذلك الى الوكيل مع قول في حصة في حصة بيمينه شافعي ومالك والوكيل من نفسه بيمينه
 ذمه واما العتيق فقال محمد يبيع على تسليمها عنده في الذمة فالاول تخفيف على المدين

من غير حنين على الإطلاق ومع ظاهر كلامه اجماعه لا يصح فالاول فيه تخفيف لما فيه من التقيد
 والثاني تخفيف والثالث مشد من جميع الامر الى تنقي الميزان **قوله** قول الامية الثلاثة انه
 لو قال عندنا الضم في كسر عشتار طال في جراب وثوب في منديل لموافقا للمظاهر
 والظهور والمردون الاولية مع قول اهل العراق ان الجميع يكملون له فالاول محقق على الميزان
 والثاني مشد عليه وتصح كل الاول على اهل الجود والكور الذين لا يبالون بالاولية وعمل
 الثالث على اهل الضلع الشح الذي لا يسمي نفسه بالظن **قوله** قول الامية الثلاثة انه
 لو اقر العبد الذي لم يوفد له في الجارة ما يعلق به شقوة يتيه كالتقيل العبد والزنا والور
 والقذف وثرف الميزان في تقيل اقران وتقام عليه حذرا فيه مع قول اهل السنة لا تقيل
 اقران في قتل العمد وبه **قوله** المزي في محمد بن الحسن دأود كما لا ينبغي في المال الاية الزنا
 والسرقة فقط فانه قيل فيهما فالاول مشد على العبد في العبد والثاني فيه تخفيف
 عليهما فجميع الامر الى تنقي الميزان ووجه الاول موافقة هذا الاقرار لقواعد الشرعية
 ووجه الثاني ان العبد قد يقر بقتل العمد كذا لا يشرع من قتل العمد اذا كان سببه
 لا يحد ولا ينفق عليه **قوله** قول الامية الثلاثة انه لو شهد شاهدان على عراف
 ذرهم وشهد له شاهدان على ثوب ثبنت له الالف بشهادتهما وله ان يخلف مع الشاهد
 الذي راد الفكا الخ ومع قول الحقيقة انه لا يثبت له بهذه الشهادة شي أصلا لانه
 لا يفيض بالشاهد واليمين عند **قوله** فالاول فيه تخفيف والثاني مشد **قوله** جميع الامر الى تنقي
 الميزان **قوله** ووجه الاول ظاهر **قوله** ووجه الثاني عدم ورود نص من الشارع بذلك **قوله**
 الله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فواحدة منكم او اثنتان الاية
 فلم يقتل رجلين **كتاب الوديعة**

انقول الامية رضي الله عنه

على ان الوديعة من الغر المحندوب اليها وعلى ان يخطها نوايا وانما الامانة
 محضة وان الضمان لا يثبت على المودع الا بالتعدي وان القول قوله في التكليف والرد على
 الاطلاق مع تخفيفه وعلى انه في طلبها صاحبها وجه على المودع رد هاتج الامكان والا
 فيمن وعلى له اذا اصابه فقال ما اودعني شيئا قال تعذر ذلك صاغت انه يضمن
 خروجه على الامانة فلو قال ما يصدق عندي شيئا قال صاغت كان القول قوله **قوله** اما
 وخينه من سائل الاجماع والافتقار **قوله** اما ما اختلفوا فيه **قوله** قول الامية الثلاثة
 انه اذا قبض الوديعة يبينه انه يقبل قوله في الرد بلا يمينه مع قول الامام مالك انه
 لا يقبل الا يمينه فالاول تخفيف والثاني مشد **قوله** جميع الامر الى تنقي الميزان ووجه

الاول المودع ايمنه او لا ومتضمن ذلك قبول قوله في الرد ووجه الثاني انه قد يظن عليه
 الغيبة بانه ان ساقط منه يدين الزك كذا وقلة دين **قوله** قول الامام مالك انه لو
 استودع ذنابا او ذراعا ثم انفقها وانفقها ثم ردها لم يضمن **قوله** قول الامية انه لو
 المروءة يغير فحيلة فلا ضمان عليه فان عنده لخطا واهم الوديعة او الذناب والمصلحة
 منها ما حتى لا يميز لم يضمن عند ضايبا للثايف مع قول الحقيقة انه ان يطمينه لم يضمن اليها
 وان ردها لم يضمن له لا يضمن عند الضمان ومع قول الامام القرافي واهل السنة انه لو كان يضمن
 الخراج للقدية ولا يضمن عند الضمان سواردة نصه الى حرمه اوردته منه فالاول تخفيف
 والثاني مفصل في الثالث مشد من جميع الامر الى تنقي الميزان ونحوه الثلاثة اقوال
 ظاهرة **قوله** قول الامام الشافعي ومالك والامام احمد انما اذا استودع غير نقد كتوب
 رابة فتعذر الاستعمال رده الى من وضعه فلهما الدابة فاذا ركبها ثم ردها فليس فيها
 بالخيار بين ان يضمن الوديعة قيمتها وبين ان لا يضمنها **قوله** قال القاضي عياض الوهاب
 ولم يبين حالها ان تلفت فبغير ردها الى موضع الوديعة وقيل في الثوب كيف
 يعمل اذا السبه ولم يبين رده الخرج لم يضمنه ثم قالوا الذي يتوهم في ضمان
 الشيء اذا كان مما لا يؤزر ولا يكال كالقواب والسياب واستعمله كان للادق قيمته
 لا لمصلحة فانه يكون متعديا باسما له خارجا عن الاما تقدره الى موضعه لا يضمن
 عنه الضمان بوجه مع قول الحقيقة انه اذا تعذر رده قيمته ثم تلفت فبغير رده
 فالاول مفصل فيه تخفيف من وجهه وتشد من وجهه والثالث مفصل على الميزان
 فجميع الامر الى تنقي الميزان **قوله** قول مالك على حقيقة واحدا فاداسم
 الوديعة الى عيال المودع في ان من يلزمه نفقة ولو من غير عذر لم يضمن لانها كالمودع
 الى المودع مع قول الامام الشافعي انما اذا اودعها عند غير من غير ضمان فيكون
 محققا خاص ما اذا كان العيال من اهل العين والامانة **قوله** والثاني مشد خاص ما
 اذا كانوا من اهل الحيانة فوجه الامر الى تنقي الميزان **كتاب العارية**

انقول الامية رضي الله عنه

على ان العارية من الغر المحندوب اليها وعلى ان يخطها نوايا وانما الامانة
 محضة وان الضمان لا يثبت على المودع الا بالتعدي وان القول قوله في التكليف والرد على
 الاطلاق مع تخفيفه وعلى انه في طلبها صاحبها وجه على المودع رد هاتج الامكان والا
 فيمن وعلى له اذا اصابه فقال ما اودعني شيئا قال تعذر ذلك صاغت انه يضمن
 خروجه على الامانة فلو قال ما يصدق عندي شيئا قال صاغت كان القول قوله **قوله** اما
 وخينه من سائل الاجماع والافتقار **قوله** اما ما اختلفوا فيه **قوله** قول الامية الثلاثة
 انه اذا قبض الوديعة يبينه انه يقبل قوله في الرد بلا يمينه مع قول الامام مالك انه
 لا يقبل الا يمينه فالاول تخفيف والثاني مشد **قوله** جميع الامر الى تنقي الميزان ووجه

والثاني به تخفيف خاص واحد الناس ببوله الاول ما ورد في الاحاديث المتقدمة
 الامر المعتبر في البرهان **فلا قول الحسن** المصير في القوي والارزاق في النجى انه قيل قوله
 في التلخيص قول الامام مالك اذا ثبت هلاك العارية لا يضمنها المستعير سواء كانت
 او حيا او حيا يظهر او يخفى لان غرضه في اظهر الروايات على الامام مالك رضي الله
 عنه رتب قول قتادة وغيره انه لا يضمن الا اذا شرط المغير على المستعير الضمان فانه
 يضمن للشرط فان لم يشرط فلا يلزمه ضمانا فالاول مخفف على المستعير الثاني فيه
 تخفيف والثالث مفصل في حق الامر المعتبر في البرهان ووجه الكفاية ظاهر ولا
 يخفى **فلا قول** في حقيقته والامام مالك انه اذا استعار المتخوص شيئا له ان يغير
 لغيره وان لم ياذن له للمالك اذا كان لا يمتنع اختلاف المستعمل مع قول الامام مالك
 الشافعي في الصحيح لو تخلف عنه لا يجوز للمستعير ان يغير العارية لغيره وليس للشافعي في
 نص الاول مخفف خاص داخل الدين والوعاء او الذين يخاصون ويؤمنون بحقوق الحق
 في الامام ولا يمتنع على اخوانهم بشي والثاني مشدّد خاص داخل التمتع والرجوع
 الامر المعتبر في البرهان **فلا قول** في حقيقته والشافعي واحمدانه يجوز للمغير ان يرجع
 فيما اعان سوا ولو تعذر القبض وان لم ينتفع بها المستعير مع قول الامام مالك ان
 كان ذلك الاجل فلا يجوز للمغير الرجوع المتعذر انقضاء الاجل وليس للمستعير استعارة
 العارية قبل انقضاء المستعير بها **فلا قول** الامام مالك ليس له ان يرجع في الارض او
 اثارها لئلا او غرسه بل للمغير ان يقطع ما جرت تلك تطوعا او بائرا والقسط ان كان
 ينتفع بقلوعه فان كان له مدة فليس له ان يرجع قبل انقضاءها فان انقضت لم يملك
 للمغير ان يقطع ومع قول ابو حنيفة انه ان وقت له وقتا له ان يجره على القلع
 او وقت اختياره وان لم يشرط فان اختار ان المستعير اقلع طلع وان لم يختار فليكن
 المغير يملكه ان يملكه بتمتته او يقطع ويضمن ارش النقص ان لم يختار المغير
 يقطع او يملك المستعير الاجرة فالاول مخفف جاز على قواعد الشريعة وهو خاص
 بلعاد الناس والثاني فيه تشديد على المغير مع كونه امتو فتية في تصرفه في ماله
 والثالث مفصل في حق الامر المعتبر في البرهان والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

كتاب الغصب
احمد الامنة بحمد الله عليه
 على حرم الغصب وانما الغاصب وله يثبت عليه رد الغصب ان كانت عينه باقية
 وان لم ينجف من ثمرها اطلاقا وليس على الله اذ لم يمتنع وادعى هلاكه فاخذ منها

الملك الغيبة ثم ظهر للغصب اخذ ورد القيمة وانفق الائمة الادعية الا في رواية
 لا حصر في الغيبة على ان الغرض من الغصب وكل ما كان غير كمال ولا موقوف والغصب يثبت
 وان المكلف الموروث ويضمن مثله اذا وجد وانفقوا على الله اذ غصبوا او دخلوا في غيبة
 وطالبه بهما لهما وهو في حكم الجورانه لا يثبت عليه قلعها وما حكمه عن الشافعي انه يحرق قلعها
 عليها اذا لم ينجف ثلث غصب او مال **فلا قول** ما وجدته من ثلث الاجل والافقاق **فلا قول** اما
 اخلفه **فلا قول** الامام مالك في المشهور ان من جنى على شئ انسان فانه عليه
 عزمة المقصود منه لزمه قيمة ذلك المتاع لصاحبه وابطال الجاني ذلك الشئ المتعذر عليه
 قالوا في ذلك من المالك وغيره ولا يبين ان يقطع سب حمار القلبي او اقمه وغيرها
 ما يعلم ان مثله لا يركب كذلك ان على هذا الحال سواء كان ثعبان او حمارا او قوسا مع قوله
 حنيفة انه لو جنى على ثوب جنى على ثوبه لا يركب لزمه قيمة ومثل الثوب اليداة
 ذهب نصف قيمته او دونها فله ارش النقص ان جنى على حيوان ينتفع ينتفع به
 وظهر مكبيرة ونحوه فقطع احد عينيه لزمه قيمته وفي العينين جميعا القيمة
 ويرد على الجاني قيمته ان كان ماله فاضيا او عذرا واما غير هذا الجنس فله ارش ما
 نقص ومع قول الشافعي واحد بجميع ذلك ما نقص في الاول مخفف على الجاني من حيث
 اخذ ذلك الشئ المتعذر عليه والثاني مشدّد عليه في من مخفف عليه في ثوب والثالث
 مخفف على الجاني والامام مالك ان نقص فرجع الامر المعتبر في البرهان **فلا قول** الامام مالك
 الله تعالى عنه ان من جنى على شئ غصبه غصبه له جناية لزمه اية اخذ مع جناه
 نقص الغاصب او يردده الى الغاصب ويلزمه قيمته بوجه الغصب مع قول الشافعي
 واحمدانه يلزمه لصاحبه ارش ما نقص فالاول فيه تشديد على المالك من حيث الزامه
 باخذ الغصب منه مع ما نقص من الجرم والثاني فيه تخفيف على الغاصب فرجع الامر
 المعتبر في البرهان **فلا قول** الامام مالك ان من مثل يجره كقطع يجره من رجله
 او انقما وقلعه عتق عليه مع قول الائمة الكلاية لا يفتقر عليه بالمشقة فالاول
 مشدّد على السيد مخفف على العبد فجمع الامر المعتبر في البرهان **فلا قول** الامام مالك
 حنيفة واحمدانه ان من غصب حماره على صفة فادف غصه زواقة سمن او قلع صنعة حتى
 عتق قيمتها بملك ثم نقصت القيمة بالحوال او سوان الصنعة كان سيدها اخذها
 بلا ارش ولا زيادة مع قول الشافعي واحمدانه اخذها وارش ملك الزواقة التي كانت
 حدثت عند الغاصب فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فوجه الامر المعتبر في
 البرهان **فلا قول** الامام مالك في حقيقته ان الزيادة المفصلة كالولدا فحدثت
 تعبها الغصب في غير مضمونة مع قول الشافعي واحمدانه غير مضمونة على المالك

باقتضائهم ان يرفعوا المشتري الى الحاكم فيأمره بالاحذ او الترشد او البيع المستوفى والاشريك
 خاص فيعلم بالمبيع فله المطالبة بالثمن المستوفى ولا ينقطع الشفعة بحد الاثر من الشفعة
 فالاول مستوفى من الاثر الذي رفق الخط الاول لا يجوز ولا يحصل منه ثمن اذا
 سبقهم احدا لشرا والثاني محقق خاص من يحصل عندهم ثمن ذلك من احاد العوام
 ولذلك حصل لهم مال مدة تزدون فيها الى سنة او خمس سنوات وحبها قاطعة للامانة
 فربح الامر من ثمن الميراث **قوله** الامور اربعة ومما لا تشارك في
 وهي ثمن ثمن فباع احدهما حصته ان الشريك الشفعة مع قول الامور الشافعي ولا
 انه لا شفعة في ذلك فالاول محقق والثاني مشدود وجميع الامر للميراث
 ووجه الاول نفس التسمية في الثمن على الثمن الميراث الذي كان لها الصفة والامانة
 لا ينقسم ووجه الثاني ظاهر **قوله** الامور الشافعي ومما لا تشارك في
 ثمن ولا ينقسم بالثمن مع قول في حصة انها تنقسم بالثمن ولا ثمن مع قول
 احدهما لا يورث الا ان كانا المستطاب بها فالاول محقق على الشفيع والثاني
 مشدود والثالث مفصل فربح الامر من ثمن الميراث **قوله** الامور الشافعي
 ان المشتري اذا باع ثمنه استراة ثم طلب الشفيع الشفعة فليس له مطالبة
 المشتري بغير ما يورث ولا قطع ما غرسه فاضا الى الثمن مع قول في حصة ان
 للشفيع اجزاء على القلع والهدم ومع ذلك يجوز ان الشفيع اجزاء على
 القلع والهدم ومع ذلك يجوز ان الشفيع ان يورثه من الشفيع ويترك لها
 والعراض بوقفه فالاول محقق والثاني مشدود والثالث حجة فربح
 الامر من ثمن الميراث **قوله** الامور اربعة ومما لا تشارك في
 قوله ان كمالا لا ينقسم كالبيرو والحمار والطريق والوفا والباب لا شفعة فيه مع
 قول في حصة وفي ذلك بدو وانتهى **قوله** الامور اربعة فالاول محقق على
 المشتري والثاني مشدود عليه فربح الامر من ثمن الميراث ووجه الاول ان كمال
 لا يتبع الشفيع لاجله الشفعة لا يحصل لا شفعة بوجه من الوجوه **قوله**
 قول في حصة والشافعي انه يجوز الاحتيال لاسقاط الشفعة مثل ان يبيع سلع
 بمحولة عند من يري ذلك مسقطا للشفعة او ان يقر له شفع المالك ثم يبيعه
 الثاني او يبيعه له مع قول الامور اربعة والحمد لله ليس له الاحتيال على اسقاط
 الشفعة فالاول محقق والثاني مشدود فربح الامر من ثمن الميراث ووجه الاول
 وترفد الحيلة في الكتاب والسنة ووجه الثاني لاخذ الاحتيال للبدن من
 حجة الشريك وطلب الخط الاول ولا حية المسلم اذ الحيلة اعلم خاصة لصعق

لا يجوز **قوله** الامانة العلاقة فان الشفعة اذا وجبت للشريك فله المشتري
 على قول الاحذ الشفعة جاز له اخذها ومالكها مع قول الشافعي ان ذلك يجوز له ولا
 يملك الدرام وعليه ردّها ولا حصة في اسقاطها بذلك وجهان فالاول محقق خاص
 بالعوام والثاني مشدود خاص باهل الريع من كل المومنين لان الشفعة حق فوري لا
 يحتاج فيه الى بدل مال فربح الامر من ثمن الميراث **قوله** الامور الشافعي والحمد لله اذا
 ابتاع انسان من الشريك نصيبها صنفه واحدة كان للشفيع اخذ نصيبها بالشفعة
 كما لو اخذ نصيبها جميعا مع قول مالك في حصة انه ليس له اخذ حصة احد هاتين
 الاخرى بل اخذ نصيبها جميعا او يتركها جميعا فالاول محقق والثاني مشدود
 فربح الامر من ثمن الميراث ووجه الاول اطلاق الاحاديث بان الشفعة للشريك
 من غير تقييد ذلك المسلم فهو حري على العالم كما قالوا في حديث لا يبيع احداكم على بيع
 اخيه ولا يخلط على خطبه اخيه ووجه الثاني لتعلقه على الذي من حيث ان
 اثبات الشفعة تسليط على المسلم لحد حقه بنوع من الفهم والغلبة لا سيما
 مع عدم طين نفس المسلم بذلك **قوله** الامور الشافعي

انقول الامانة على جاز المضاربة

وهو ان يدفع انسان الى شخص الا يتجر فيه والبيع مشترك **قوله** اما وجهه من
 مسائل الامانة والاتفاق **قوله** اما ما اختلفوا فيه **قوله** الشافعي والحمد لله
 لو اعطاه سلعة فقال له بغيرها اخبرك منها فواض او فواض فاسد مع قول في حصة
 انه فواض صحيح فالاول مشدود والثاني محقق فربح الامر من ثمن الميراث ووجه الاول
 انه لا فواض عليه على الناس اليوم ووجه الثاني النظر الى ان الاذن له في حبل ذلك
 منام فواض كما عطاها له التقاضي فواض على حد سواء نظرا للمعنى **قوله** الامانة
 يمنع القراض بالعلوس مع قول الشافعي اني يوسف بجواز القراض بها اذا رخصت
 وواجب النفوذ فالاول مشدود والثاني محقق فربح الامر من ثمن الميراث **قوله** الامانة
 قول عامة الحكم ان العامل لا يبرأ اذا اخذ مال القراض بينة البرودة بينة
 مع قول مالك العراق انه يقبل قوله مع بينة **قوله** الامانة فواض فواض فواض فواض
 الدنيا لا يبرأ من حلفه طلاقا وبدمه **قوله** والثاني محقق خاص من ثمن عليه ان
 في الدنيا وصنف المسلمين في قادية الامانات فصدق فربح الامر من ثمن الميراث
قوله الامانة للامانة انه اذا دفع الى العامل ما فواض فواض فواض فواض فواض
 سلعة ثم ملكها قبل دفعه الى البايع انه ليس على المقارض شيء والسلعة

انقول الامانة على جاز المضاربة

للعامل وعليه ثمنها مع قولنا في حقيقته انه يرجع بذلك على رب المال والثاني مشقة وعليه ولعل ذلك
 لينبه رب المال الى التقصير في اعطائه ماله من لا يظفر فيه بالمصلحة ولا ينظر في العواقب فيج
 الامر الى رب الميزان **وقوله** قوله مالك والشافعي والحمد لله لا يجوز القراض من مملوكة لا
 يفسخها قبلها او على انه اذا انتهت المدة يكون ممنوعا من البيع والشراء مع قولنا في حقيقته انه
 يجوز ذلك فالاول مشقة والثاني مخفف فجميع الامر الى رب الميزان **وقوله** الاول ان الامر
 انما يقع في البيع والرجوع في حقيقته له وقت معلوم ونقيض المدة يابى الاطلاق في التصرف وهو
 الثاني ان رب المال الرجوع من القراض هكذا في البيع الذي هو **قوله** الاول ان الامر مالك
 في الشافعي انه اذا اشترى من رب المال على العامل انه لا يبيع ولا يشتري الا من كان القراض ملكا
 مع قولنا في حقيقته وان كان ذلك صحيح فالاول مشقة والثاني مخفف فجميع الامر الى رب الميزان
 ووجه الاول ان رب المال قد يكون ان يترك من العامل ووجه الثاني عكس **قوله** الاول في
 حقيقته والشافعي ان القراض اذا عمل بعد فساد القراض فحصل له المالك مع قولنا ان الامر للشافعي في اخذها وليقه
 بغير عمله والرجوع لرب المال والتقصان عليه مع قولنا ان الامر للشافعي في اخذها وليقه
 انه يرد الى قراض مملوكة فالقاضي عبد الوهاب فالاول مشقة على العامل والثاني مخفف
 عليه فجميع الامر الى رب الميزان **قوله** الاول في حقيقته ان العامل اذا سافر او مال القراض
 تكون نقصته من مال القراض مع قولنا في حقيقته ان العامل اذا سافر او مال القراض
 المضاربة والرجوع على نفسه حتى اخرج تركوبه فالاول مخفف على العامل والثاني مشقة عليه
 فجميع الامر الى رب الميزان **قوله** الاول ان الامر ملك ان من قراضا على جميع الرجوع
 ان لا ضمان عليه جاز مع قولنا ان الامر ان ذلك للمال بغير قرض عليه ومع قولنا الشافعي
 ان العامل اخذ منه والرجوع لرب المال فالاول مخفف بحكم الشرط المذكور والثاني مشقة عليه
 والثالث شبه مخفف فجميع الامر الى رب الميزان ووجه الاول والظاهر **قوله** الاول في
 التلافة ان المضارب لو ادعى ان رب المال اذن له في البيع والشراء فقد وثقه فقال رب
 المال اذنت لك لا تفقد ان تقول للمضارب مع يمينه مع قولنا ان الامر للشافعي ان
 القول قول رب المال مع يمينه فالاول مخفف على المضارب والثاني عكس فجميع الامر الى
 رب الميزان ووجه الاول ان رب المال استأمنه او لا فلا يلزم له تكديسه فيما اؤتمنتا
 ووجه الثاني ان رب المال لو ائتمن المضارب وكان له اليد عليه من
 خشيته ائتمن والمضارب فيه والله سبحانه اعلم **قوله** الاول في حقيقته

انقوضها الانصار من الرخصة
 في الدائرين واين المذهب على عوار المسافات وهاهنا في حقيقته وجد فقال

يطلقها فالاول مخفف والثاني مشقة فجميع الامر الى رب الميزان ووجه الاول ان عقد يتبع
 به كل من المعاقدين بحكم الاتفاق والرضى ووجه الثاني في حقيقته من **قوله** الاول ان الامر
 والشافعي في القدم ان يجوز المسافات على سائر الاشياء الممنوع كالنخل والعنب والبن
 والجوز وغير ذلك وبه قال ابو يوسف ومحمد والمشاؤون من اصحاب الشافعي مع قول
 الشافعي في الجديد انها لا يجوز الا في النخل والعنب خاصة ومع قولنا ووجه الاول ان الامر
 في النخل خاصة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثاني مشقة فجميع الامر الى رب الميزان
 الميزان ووجه الاول عدم نهى الشارع عن المسافات في غير النخل والعنب فغلب من حيث
 كونهما ركبتين ووجه الثاني لو فوف على مسافات اهل خيبر فانها كانت في النخل
 فقط **قوله** الاول في حقيقته ان الامر ملكا وان كان من النخل باس وان كثر صحت ان يملكه
 مع المسافات على النخل بشرط اتحاد العامل وعشر افراد النخل المسقى والياض الحماق
 وشرط ان لا يفصل بينهما ولا ينفذ المزارعة بل يكون بتمام المسافات مع قولنا لا يجوز
 دخول الياسن البسيرة بن النخيل في غير المسافات من غير شرطه ومع قولنا في حقيقته بوسف ومحمد
 بخار ذلك على اصلها فيجوز الخابرة وفي عمله في الارض تنفي ما يخرج منها والبذر من
 العامل الاتفاق فالاول مخفف للشرط المذكور والثاني فيه تشديد فجميع الامر الى
 رب الميزان **قوله** الاول في حقيقته ان الامر ملكا والشافعي في الجديد ان المزارعة باطلا
 وهي ان يكون البذر من مال المزارع مع قولنا لا يرد في بوسف ومحمد المتأخرين من
 اصحاب الشافعي والخزانة النووية من حيث الدليل بصفة المزارعة قال النووي
 وطريق جعل العتلة لها ولا يخرج ان يشترط نصف البذر لرب المزارع النصف الاخر ويجوز
 نصف الارض فالاول مشقة والثاني مخفف فجميع الامر الى رب الميزان ووجه
 الاول خروج المزارعة عن قواعد البيع وعن قواعد القراض ووجه الثاني ان المزارع
 بائنه ان يبيع **قوله** الاول مالك والشافعي والحمد لله لو ساقاه على ثمرة موحدة
 ولم يبد صلح الفسخ تجاز وان بدا صلح الفسخ لم يجز مع قولنا بوسف ومحمد يجوز
 ذلك على كل ثمرة موحدة من غير تفصيل **قوله** الاول في حقيقته ان الامر ملكا
 الى رب الميزان ووجهه في الشق الثاني ان بدا صلح الفسخ مما يحتاج الى المسافات
 فهو كالعقب وفيه شاملة ان الفسخ اذا بدا صلحها يحتاج الى كما التهمة حتى تبلغ الى
 حالة الكمال ولا غش **قوله** الاول في حقيقته ان الامر ملكا والشافعي في الجديد ان
 فالقول قول العامل بيمينه مع قول الشافعي انها تحتاج الى ان يفسخ العقد ويكون لها
 اجرة مثله فيما قبل ساعى مثله في اخلاف المتبايعين فالاول مخفف على العايل
 والثاني فيه تشديد فجميع الامر الى رب الميزان **كتاب**

اتفكاة اهل العلم رحمهم الله

على انما الاجان تجازي من خلافا لا سيما على ابن عليه فانه انكر جوازها ووجه الثاني عدم
 وصوله لئلا يبعد ذلك فرائي ان من شرط بيع المنافع قبضها آجلة واحده كقبض الميزان
 المبيعة وكما يكف بشروعه في قبض المنفعة شيئا فقال العبد جوازها شهده بكل
 اموال الناس الباطل لا سيما ان كانت الاجرة في الذمة ولا هو اعطى الاجرة محجلة ولا
 حواش في المنفعة ولا رد علينا السالم لانه حجج بدليل **وقال** قول الامام مالك
 والشافعي واحمدان عقدا لا جازان لا دور من الطرفين جميعا ليس لغيرهما عقدها
 الصيغة **لو** تعذر الايمان بفسخ العقد للادور من وجوبه في العين المشاعة
 متناه **لو** كان اشتراؤه او اوقافها متناه متناه لا يقع للسكنى او استئجاره
 تعذر العقد مرض العبد المشاعة ووجهها لا يجوز الاجرة عينه عينا يكون للشارع
 الخيار ليعمل النبي مع قول الحقيقة واضحا انه يجوز فسخ الاجارة بعد حصول ولو
 من جهة مثل ان يكره جازا لغيره فيجوز ماله او يغير او يفسد او يفسد فيكون له
 فسخ الاجارة ومع قولهم ان عقدها لا دور من جهة المشاعة فقط كالجملة فالأول
 منه تشديد لذلك من حيث جاز فسخها للميزان **وقال** في الميزان ووجه الاول
 المرتب من صفات المتاعين ان يجمع احدهما في قوله الذي وافق صاحبه عليه ووجه الثاني
 ان لا دور العقد عاقله في شرط السلامة للعاقبة ووجه الثاني ظاهر **وقال** في المشاعة
 واحتماله اذا اشتراؤه او دارا او حافوا مدة معلومة باجماع معلوم في شرطه
 الاجرة ولا نقض على ما جازا بل اطلقوا العنان ففسخ العقد فاذ اسلم المورث العين
 المشاعة الى المشتري استحق جميع الاجرة لانه قد ملك المنفعة تعذبا لاجارة فوجب
 تسليم الاجرة ليلزم تسليم العين مع قول الحقيقة ومالك ان الاجرة تستحق في الاجرة
 كلما استوفى منفعة يوم استحق اجرة فالأول مشقة خاص بالكل الشك والكم هو الثاني
 في حقيقة خلع اهل المشاعة فوجه الامر الى من يتي الميزان **وقال** في الامانة الثلاثة
 لو انما جاز ان كل شئ من مملوكة يبيع الاجارة في الشهر الاول ويكره وما عداه من
 الشهور وما لا يلزم الا بالاجرة فوجه قول الشافعي انما ينظر الاجارة في البيع فالأول محقق
 والثاني مشقة فوجه الامر الى من يتي الميزان **وقال** في الامانة الثلاثة
 الشهور بمثابة العقد الواحد في مدة معينة ووجه الثاني الميزان عينا لانه كان
 من جازا الى عقد واحد لا فراه الى اخره معينة ووجه عقد ذلك نقض البطلان **وقال**
ذلك قول الحقيقة ومالك واحمدان لو اشتراؤه مدة معلومة او دارا ثم يفسد

ذلك الدار والعبد ثم مات العبد قبل ان يعمل شيئا او انهدمت الدار قبل ان يكتمها ولم يفسد
 شيء من حق كونه شيا من الاجرة وينظر الاجارة مع قولنا في نور النافع في هذه
 الموضع من ضمان المكسري فالأول محقق والثاني مشقة فوجه الامر الى من يتي الميزان
وقال في الاجرة لا يوجب الاجارة لئلا يفسد في وجه الثاني الميزان والامانة ليس هو في الموضع
 وقد سلم المشاعة الاجرة والبيع لتمامها التصرف فيها فانه ملكها لا لغيره فيها
 وهذا خاص بالاكامر والاخص بالكل الناس المشاهدين على النسيان **وقال** في الامانة الثلاثة
 ان عقدا لا جازان على الميزان والدار والعبد لا دور لا يفسد في العقد فوجه الامر الى من يتي الميزان
 احدهما **قال** في الميزان والثاني مشقة فوجه الامر الى من يتي الميزان ووجه الاول احصان
 الظن الموزنة وانهم يرضون بما قبله موزنهم ووجه الثاني لاحتمال الاجرة لانه قد لا
 يرضون بغيره موزنهم لنقص قولهم او كما ان عقلة ثم ووجهه على عقل موزنهم **وقال**
 في الامانة الثلاثة والشافعي ارجح قوله واقر اليه انه يجوز عقدا لاجارة مدة يتي فيها
 العين غايبا فوجه الامر الى الشافعي رضي الله عنه في القول الاخر انه لا يجوز اكر من سنة وفي القول
 الاخر انه لا يجوز اكر من ثلاث سنين ووجه الاول السمسرة الغالب بها تلك العين ولو لم
 سنة ووجه الثاني ان القائلين سنة هي التي يتي فيها امانا الدار في العيشة وطول الا
 وقصص فالجواز لا يوجب في امرها ان احوال الخلق غايبا **وقال** في الميزان والشافعي
 في احد قوليه ان الصانع اذا اخذ الشئ الى منزله ليعمله فوضعه في ذلك ولما اتميت عمله
 من حقه مع قولنا في حقيقته والشافعي ارجح قوله وان يوسف ومحمد عليه السلام انما
 ليس ببيع الامتناع منه لانه لا يستطیع الامتناع منه كالحرق والامر العالي في الميزان
 فانه لا ضمان عليه ومع قول الامام مالك ان الاجارة لا تضمنون بل هي على الامانة الا انما
 خصته فانهم ضامنون اذا اقرقوا والعمل هو الميزان بالاجرة او تعيدها الان تقوم بينة
 بغيره وهذا كغيره فالأول مشقة والثاني محقق الثالث وما تمدد مفصل فوجه
 الامر الى من يتي الميزان ووجه هذا القول انما ظاهر **وقال** في الامانة الثلاثة
 انه لو اشترى الميزان طرعا صاحب الثوب في كيفية نقضه فبا او قسما متكلا والقول
 قول الغباط مع قولنا في حقيقة ان القول في صاحب الثوب فالأول مشقة على صاحب الثوب
 محقق على الجباط والثاني عكسه فوجه الامر الى من يتي الميزان **وقال** في حقيقته
 واحمدانه لا يفسد الاستيجار على القرب الشريعة كالحج وتعليم القرآن والامانة والاذا
 مع قول الامام مالك والشافعي انه يجوز ذلك في الامانة بغيرها واختلف أصحابه في ذلك
 فالأول مشقة خاص اهل الورع والدين والثاني محقق خاص احوال الناس فوجه الامر الى من يتي
 الميزان **وقال** في الامانة مالك رضي الله عنه والشافعي واحمدانه يجوز المصطفى ان يسيار

دار ليصل فيها فبوجوه مالت الدائمة معلومة نفسي فيهما ثم تعود اليه ملكا لله الجنة
 مع قول اي حجة ان ذلك لا يجوز ولا جرة له قال ابن خزيمة وهذا
 في وجهها الحق فالاول محقق والثاني مشدق خاص باهل الورع فجميع الامر الى من يتقوا
 قول الشافعي والجمهور صحة اجازة الجند في قطع السلطان انما قطع له
 من الجند من غير صحة قال الشيخ في البداهة السبكي وما زادنا من كراهة علماء الاسلام في
 الديار المصرية والشامية فيقولون بغيره لقطع خراج الشيخ تاج الدين الفراء رحمه
 الله تعالى وذلك الشيخ تاج الدين فقا لا يجهل ما قال لا ينفق من المنع وهو المعروف من ذهب
 الامر لصحة من الله عنه وتقول اي حجة ان ذلك لا يجوز والثاني مشدق فجميع الامر الى من يتقوا
 الميزان **وقولنا** الامور المشافعة في العلم قوله وان يجوز بيع العين الموحدة مع قولنا
 حجة ان ذلك لا يجوز بيعها الا في المشافعة من الجواز من الجواز والبيع وتبطلان بيع
 قولنا الامور ما لا يجوز بيع العين الموحدة من غير علمه بعدة تعدد وصوله
 ابن سينا المتقدمة بخلاف بيعها لغير المستأجر فالاول محقق والثاني مفصل والثالث
 حجة تشديد فجميع الامر الى من يتقوا الميزان ويؤمن هذه الاقوال ظاهر **وقولنا** فذلك
 واحدا لا يوثق ومحمد بن لؤي شجرة انه لم يركبها قطها بياها ما كثر به القادة لها
 مع قول اي حجة ان ذلك لا يجوز والثاني مشدق فجميع الامر الى من يتقوا الميزان
 والاول خاص باحد الناس والثاني خاص باهل الدين والورع ويتضح ان يكون الامر بالعقار
وقولنا في حجة ومالك انه يجوز اجازة الديار والديار للزيتون والتمل ما كانوا
 كان حيزا مع قول الشافعي واحدا في ذلك لا يجوز فالاول محقق خاص باحد الناس والثاني
 مشدق خاص باهل الورع والتقوى فجميع الامر الى من يتقوا الميزان **وقولنا** فذلك
 انه لا يجوز اجازة الارض بما يثبت فيها او يخرج منها ولا يطعمها كالمسكن والعسل وغير
 ذلك من الاطعمة والماكولات كما يجوز بالذهب والفضة والعروض ومع قول الحسن
 وطاووس وعبد جبار ان الارض مطلقا بكل حال فالاول مشدق خاص باهل الورع والخلق
 من الوقوع في الزمان حيث في ذلك المطعم الذي خرج من الارض كان مستورا كما كانه من
 فاعده مدة عشرين **ووجه** الثاني المحقق الخارج من الارض نوع اخر غير الارض كالذهب
 والفضة **ووجه** الثالث المشدق الى العائيا العمل في الوقف كخبرة الاشجار من الجبل
 الى ارضه وزعمها ومن استغنى عنها اعطاهما لاجرة المسلم ليرزقها بالاجرة على العمل
 في الاشغال بالارض اذا اشتماع بمرأها اما هو فمع مرفق ذلك ورخصة من الشيوخ والاهل
 فالارض مخلوقة لاسالة لعامة من يخرجون كل من احتاج اليها كانا على بالبرزخ الحظوة
 انك ان برزخها صغيرا وكل ما صرنا كسر الحظوة مع قولنا فافقود وغيره انه لم يكن ان

برزخها الحظوة فالاول محقق خاص باحد الناس والثاني مشدق خاص باهل الورع فجميع الامر الى
 من يتقوا الميزان **وقولنا** الامور المشافعة في العلم قوله وان يجوز بيع العين الموحدة مع قولنا
 حجة ان ذلك لا يجوز بيعها الا في المشافعة من الجواز من الجواز والبيع وتبطلان بيع
 قولنا الامور ما لا يجوز بيع العين الموحدة من غير علمه بعدة تعدد وصوله
 ابن سينا المتقدمة بخلاف بيعها لغير المستأجر فالاول محقق والثاني مفصل والثالث
 حجة تشديد فجميع الامر الى من يتقوا الميزان ويؤمن هذه الاقوال ظاهر **وقولنا** فذلك
 واحدا لا يوثق ومحمد بن لؤي شجرة انه لم يركبها قطها بياها ما كثر به القادة لها
 مع قول اي حجة ان ذلك لا يجوز والثاني مشدق فجميع الامر الى من يتقوا الميزان
 والاول خاص باحد الناس والثاني خاص باهل الدين والورع ويتضح ان يكون الامر بالعقار
وقولنا في حجة ومالك انه يجوز اجازة الديار والديار للزيتون والتمل ما كانوا
 كان حيزا مع قول الشافعي واحدا في ذلك لا يجوز فالاول محقق خاص باحد الناس والثاني
 مشدق خاص باهل الورع والتقوى فجميع الامر الى من يتقوا الميزان **وقولنا** فذلك
 انه لا يجوز اجازة الارض بما يثبت فيها او يخرج منها ولا يطعمها كالمسكن والعسل وغير
 ذلك من الاطعمة والماكولات كما يجوز بالذهب والفضة والعروض ومع قول الحسن
 وطاووس وعبد جبار ان الارض مطلقا بكل حال فالاول مشدق خاص باهل الورع والخلق
 من الوقوع في الزمان حيث في ذلك المطعم الذي خرج من الارض كان مستورا كما كانه من
 فاعده مدة عشرين **ووجه** الثاني المحقق الخارج من الارض نوع اخر غير الارض كالذهب
 والفضة **ووجه** الثالث المشدق الى العائيا العمل في الوقف كخبرة الاشجار من الجبل
 الى ارضه وزعمها ومن استغنى عنها اعطاهما لاجرة المسلم ليرزقها بالاجرة على العمل
 في الاشغال بالارض اذا اشتماع بمرأها اما هو فمع مرفق ذلك ورخصة من الشيوخ والاهل
 فالارض مخلوقة لاسالة لعامة من يخرجون كل من احتاج اليها كانا على بالبرزخ الحظوة
 انك ان برزخها صغيرا وكل ما صرنا كسر الحظوة مع قولنا فافقود وغيره انه لم يكن ان

كتاب **اتقوا بيننا الاسلام** **رحمهم الله**

على جوار احياء الارض المسلم ولوموات الاشجار **وقولنا** الامور المشافعة في العلم قوله وان يجوز بيع العين الموحدة مع قولنا
 حجة ان ذلك لا يجوز بيعها الا في المشافعة من الجواز من الجواز والبيع وتبطلان بيع
 قولنا الامور ما لا يجوز بيع العين الموحدة من غير علمه بعدة تعدد وصوله
 ابن سينا المتقدمة بخلاف بيعها لغير المستأجر فالاول محقق والثاني مفصل والثالث
 حجة تشديد فجميع الامر الى من يتقوا الميزان ويؤمن هذه الاقوال ظاهر **وقولنا** فذلك
 واحدا لا يوثق ومحمد بن لؤي شجرة انه لم يركبها قطها بياها ما كثر به القادة لها
 مع قول اي حجة ان ذلك لا يجوز والثاني مشدق فجميع الامر الى من يتقوا الميزان
 والاول خاص باحد الناس والثاني خاص باهل الدين والورع ويتضح ان يكون الامر بالعقار
وقولنا في حجة ومالك انه يجوز اجازة الديار والديار للزيتون والتمل ما كانوا
 كان حيزا مع قول الشافعي واحدا في ذلك لا يجوز فالاول محقق خاص باحد الناس والثاني
 مشدق خاص باهل الورع والتقوى فجميع الامر الى من يتقوا الميزان **وقولنا** فذلك
 انه لا يجوز اجازة الارض بما يثبت فيها او يخرج منها ولا يطعمها كالمسكن والعسل وغير
 ذلك من الاطعمة والماكولات كما يجوز بالذهب والفضة والعروض ومع قول الحسن
 وطاووس وعبد جبار ان الارض مطلقا بكل حال فالاول مشدق خاص باهل الورع والخلق
 من الوقوع في الزمان حيث في ذلك المطعم الذي خرج من الارض كان مستورا كما كانه من
 فاعده مدة عشرين **ووجه** الثاني المحقق الخارج من الارض نوع اخر غير الارض كالذهب
 والفضة **ووجه** الثالث المشدق الى العائيا العمل في الوقف كخبرة الاشجار من الجبل
 الى ارضه وزعمها ومن استغنى عنها اعطاهما لاجرة المسلم ليرزقها بالاجرة على العمل
 في الاشغال بالارض اذا اشتماع بمرأها اما هو فمع مرفق ذلك ورخصة من الشيوخ والاهل
 فالارض مخلوقة لاسالة لعامة من يخرجون كل من احتاج اليها كانا على بالبرزخ الحظوة
 انك ان برزخها صغيرا وكل ما صرنا كسر الحظوة مع قولنا فافقود وغيره انه لم يكن ان

لا ينفق انما هذا وان كانت للبقا مستوفى راعا وان كانت غنيمة فاعاد في رواية
 عنه خمسماية ذراع فمن اراد ان يحفر بحر منعه منها مع قول مالك والشافعي رضي الله تعالى
 عنه انه ليس للمالك عقد مقدر والوجه في ذلك ان العرف ومع قول احمد ان كان في ارض
 موات محنة وعنفرة راعا وان كانت في ارض غنيمية محنونة راعا وان كانت غنيمية
 محنونة ذراع فالاول مفصل وكذلك الثاني والثالث فيه تحقيق فجميع الامور
 من ثقب البزان ولعل الامر في ذلك يختلف باختلاف فلك الارض وخطاتها وكيفية
 الوارد بن على انما اوطنت في كلام الامامة كلهم صحيح ووجه نظامه لا يخفى **وقوله**
 قولنا حقيقة في اظهر ما بينه اذ ثبت حشيش في ارض ملوكة لم يملكه صاحب
 الارض فكل من ادعى صادرة مع قول الشافعي ان يملك تلك الارض ومع قول مالك
 ان كانت الارض موطنة ملكها صاحبها وان كانت غير موطنة لم يملك فالاول مشددة
 على المالك مخففة على المبتلى والثالث مفصل في ظاهر القول مع قول الامام الشافعي
 وبشهادة الامام في قوله صلى الله عليه وسلم الناس شركاء في ثلاث الماء والكлада والدار فانه يشهد
 الكلا للثابت في الملك وفي الموات فجميع الامور من ثقب البزان ووجه الاول ان المقتضى لا يثبت
 اليه صاحب الارض في الغالب بخلاف في الاموال ووجه الثاني لان الإحصاء لا يثبت
 لاجل ان اخط ذلك المقتضى لا يطيب طلب صاحب الارض وهو على اقل الورع ووجه قول
 مالك رضي الله عنه ان الموطنة لا يثبت له الا ان كان في ارض ملوكة لا يثبت له الا ان كان في ارض
 محنونة او ارض موطنة عليه فانه يملك على مساحة الناس به **وقوله** قول مالك رضي الله
 عنه انما افضل من حجة الانسان وما به ودرعه من الما الذي في ثراويه وان كانت
 القمار والبر في البرية فالملك الحق في هذا حجة من غير وجه فانه افضل من
 ذلك فان كانت في حائط فيكون له بدل الفاضل الى ان يبيع بغير نفسه او يمتدح
 بما اذن صلاحه لم يستحق شيئا وهل يستحق عوضه فيه روايتان مع قولنا في حجة
 واصحاب الشافعي انه يلزمه به لثبوت الناس والذواب من غير عوض ولا يلزمه ذلك
 لزوم فله اخذ العوض ويخف تركه ومع قول احمد في اجرة ربه انه يلزمه به
 من غير عوض لما شية والسقي معا ولا يلزم له البيع فالاول مخفف على المالك والثاني
 مشددة على المالك بخلاف الناس والذواب والثالث مفصل في جميع الامور التي هي في الارض

كتاب الوقف
انفق الميراثهم الله تعالى
 على الوقف فربما جازى وعلى ان ما لا يصح الانتفاع بها لا يملك عنه كالتعبد

والقصر

والعقبة والماكل لا يصح وقفه وعلى ان وقف المشاع جائز كهيئة واحارته فلا يحد
 بن الحسين ففقط في قوله بالمشاع احازة المشاع وقفه وعلى انه اذا خرج الوقف لم يعد
 الى ملك الواقف **وقوله** ما وجدته من سبيل الاجماع والاتفاق **وقوله** ما اختلفوا فيه
وقوله قول الامام مالك والشافعي رضي الله عنه انه يلزم باللفظ وان لم يحكم بهما لم
 يزول ملك الواقف عنه وان لم يخرج منه من له بان يجعل للوقف توليا وكسيلة اليه
 وهو احد الروايتين عن مالك ومع قولنا في حصة الوقف عطية صحيحة ولكنه غير
 لازم ولا يثبت ملك الواقف عنه الا ان يحكم به حاكم او يعلفه بموت كان يرول اذ انت
 عند وفاته عارى على كذا فالاول مشددة على الواقف والثاني مفصل والثالث مخفف
 على الواقف فجميع الامور من ثقب البزان فتوجه الدلالة اقوال ظاهر **وقوله** قول
 الامام الشافعي واحمد ومالك رضي الله عنه انه يصح وقف الحيوان مع قولنا في حصة
 والحد في الرواية الاخرى عنه انه لا يصح بيعا على قاعدتها انما لا يصح وقف المنقول فالاول
 مخفف والثاني مشددة فجميع الامور من ثقب البزان فتوجه الاول انه فحل معروفا وان
 علب عليه التالف بعد مدة **وقوله** الثاني ان الواقف انما يملك التام بيد واولا انتفاع
 والحيوان يملك له لانه لا يصح **وقوله** قولنا بعض اصحاب الشافعي ان الملك في
 وقبة الموقوف ينقل الى الموقوف عليه مع قولنا في حصة وقبة وقبائل من اصحابه والراجح
 قول الشافعي ان الواقف اذا صح خرج عن ملك الواقف ولم يدخل في ملك الموقوف عليه
 فالاول مشددة على الواقف والثاني فيه تشديد على الموقوف عليهم فجميع الامور من ثقب
 المبتلى ووجه الاول ان يثبت مشروعية الوقف انما التام الملك مع سيد كقوله
 النكاح الواحدة كان الواقف فير الى الله تعالى من ملك ذلك الموقوف ولو لم يخرج
 عن ملكه فكان له لو تفر **وقوله** الثاني ان الواقف اذا رجع الملك فيما يملك الى الله تعالى
 بجناح الموقوف عليهم الى ملك حديد من الله تعالى ولو حصل وانما كان الانتفاع
 لا يخصص بل هو جنة في الاموال اذ مات المقتن ينقل الى ما تعود من جهات
 القربا فتكون الوقف عليهم كانوا يملكون الموقوف لا يخرج الى اذن منهم من ينتفع
 بغيرهم فانه **وقوله** قولنا في حصة والامام احمد يصح وقف الانسان على نفسه
 مع قول الامام مالك والشافعي ان ذلك لا يصح فالاول مخفف على الواقف خاصا على
 النفع والجمال الدين لا يخلص نفوسهم من قسطه بحجة الدنيا ما كان ذلك لو ضيقه
 عند حصول الاجر وقد روي الحديث افضل الصدقة ان تصدق وانت صحيح شحيح
 تامل البقا ونحش الفقر وليس الصدقة ان تقول فاحضرك لوفاة فلان لا
 ولهذا كان كذا الحديث **وقوله** الثاني مشددة على الواقف انه على قاعدته القربا

الفرقة من طلب المسادة لها قبل اختار المينة فجميع الامر الى من يتقن الميزان **وقوله**
 قول الامام الثالث رضي الله عنه اذا الرغبين للوقوف من كان فالوقوف قد ادى هذه وكذلك
 يقع الوقوف عند وعد الامام الشافعي رضي الله عنه اذا كان منقطع الامر كوقف هذا
 على او لا يواو لا دهم ولم يذكر بعدهم الفقر املا في جميع ذلك بعد ان قرأ من يتقن الى
 فقر عصيته فالمراد كونه في فقر المسلمين وبذلك لا يوقف وقوفهم مع قول الشافعي
 ان الوقوف بطل اذا الرغبين له مضر فاما الاول فيه تخفيف على الواقف والثاني مشد
 في بطلان الوقوف اذا الرغبين له مضر فاما جميع الامر الى من يتقن الميزان **وقوله** قول الشافعي
 ان الوقوف اذا خرب لا يجوز بغيره وصرف ثمنه الى من له كماله في المصلحة ولم يرد غوده
 مع قول الامام في قوله اما لك الاول وليس في حقيقة نص تحفة المسئلة فالاول مشد
 والثاني تخفيف في حيث بطلان الوقوف بعد ثبوته فجميع الامر الى من يتقن الميزان والله اعلم

اتقوا الامنة على الهبة نصي

بالاجاب والقبول والقبض والجمع على ان الوفاء بالوعد في الميراث والطلب وعلى
 ان يختص من قبض الميراث بالقبض المكون وكذا ان يقتضيه يقتضيه على قبض
 ما وجبه من مسائل الاطاع والافتاء **واما ما اختلفوا فيه** **وقوله** قول الامام
 الثلاثة انه يقتضي صحة الهبة الى القبض مع قول الامام الثالث انه لا يقتضي حتمها
 ولو لم يوافق القبض لا يصح وتكون واخر ما لك بذلك ما اذا اقر الوهاب بالقبض مع
 مطالبة الموهوب له حتى مات وهو مشغول على المطالبة فاما لا ينطلي له مطالبة
 الورثة فان ترك المطالبة او امكنه قبض الهبة فلم يقبضها حتى مات الوهاب او
 مرض بطلت الهبة وعبارة ابن ابي زيد الفيراني رحمه الله تعالى في الهبة ولا
 صدقوا لا خير في الهبة فان مات قبل الحيازة فهو ميراث مع قول الامام احمد رضي الله
 عنه في اخذه واثبات الهبة تلك من غير قبض فالاول مشد في قواعد الشريعة
 كالبيع وغيره من مبادر التمليكات والثاني تخفيف على الموهوب له مشد على الواهب
 فجميع الامر الى من يتقن الميزان **وقوله** قول الامام الثلاثة انه لا يقتضي حتمها
 ما اذا الواهب مع قول الحقيقة انه يقع القبض غير اذن فالاول تخفيف على الواهب
 عكس الثاني فجميع الامر الى من يتقن الميزان **وقوله** قول الامام الثالث ان هبة المشا
 جارية كالبيع وصحة فتقنه ان خيل الوهاب المجمع الى الموهوب له فيستوفي منه حقه
 ويكون نصيب شريكه في يد كالفدية مع قول ابي حنيفة ان كان ما لا ينقسم كالعبيد

باب الهبة

ونظيره اذ انت قبضته وان كان ما ينقسم لم يخبره شئ منه مشاعا فالاول تخفيف والثاني
 مفصل فجميع الامر الى من يتقن الميزان **وقوله** قول الامام الثلاثة انه لا يقتضي حتمها
 ان يسوى بين ولاده في الهبة مع قول احمد ومحمد انه ان يفضل الذكر على الاناث كسنة
 الارث فالاول فيه تشديد على الاب والثاني فيه تخفيف فجميع الامر الى من يتقن الميزان ان
 ثم افاضل الاب ينقسم وتساويهم في الميراث في المفاضلة قال الثلاثة لا يلزمه ذلك
 وقال احمد يلزمه الرجوع فجميع الامر الى من يتقن الميزان **وقوله** قول ابي حنيفة انه ليس
 للاب الرجوع في هبة الولد بخلاف قول الشافعي ان له الرجوع فيما نكح الوهم قول
 مالك ان له الرجوع ولو بعد القبض وكل ما وحيه لانه على حقة العيلة والمحنة
 ولا يرجع فيما وحيه على وجه الصدقة وانما يسبغ الرجوع
 او شئ حدث ذنبا بعد الهبة او تزوج البنت او خجلت
 بحيث لا يثبت منه ولا يلزم له الرجوع مع قول احمد في اخذ الوهاب والبيع واطم
 ان له الرجوع بكل حال كونه هبة في حقيقة فالاول مشد خاصا لا كابر في البن والنا
 مختلف خاصا باحد الناس والثالث مفصل فجميع الامر الى من يتقن الميزان ووجه
 الاول ان بعض الاولاد قد يكون مع اخيه كالاخوات بل كالاخوة ووجه الثاني قوله
 صلى الله عليه وسلم لو دانت ومالك لا يركب **وقوله** قول ابي حنيفة والشافعي
 واحمد واكثر العلماء ان الوفا بالوعد في الميراث مستحب لا واجب ولو تركه فانه الفضل
 واركتب كراهة شديدة ولكن لو مات مع قول حنيفة منهم عن عبد الله بن الوهاب الوهاب
 واجب ومع قول بعض اصحاب مالك ان الوعدان كان مشروطا بسبب كقولهم زوج
 ولست كما وكذا وكه فذلك وجه الوفا به وان كان وعدا مطلقا لم يوجب فالاول تخفيف
 والثاني والثالث مفصل فجميع الامر الى من يتقن الميزان **وقوله** قول الامام الاول انه من لم يمت
 طوع جبر الهبة وهو خاص بمن عند قبضه بخلاف الناس **وقوله** قول الامام الثاني ان قبض
 من صفات المتأقنين فان من اخلف الوعد في مؤنفا فحق ما لم يمت وقيل وقال
 في مسئلة كور وفي الصحيح ووجه الثالث ظاهر **باب**

اتقوا الامنة الاربعة راجعهم الله

على اللقطة
 على ان اللقطة
 وعلى ان صاحبها اذا جاءه وحق به من ملوطينها وعلى انه اذا ملكها فعليه حرقها
 مخير بين البضمتين وبين الرضى بالملك واجمعوا على حرار لا تقابل في الجملة فاما
 اختلفوا في ان لا فضل احدها او تركها **هذا** ما وجبه من مسائل الاجماع والافتاء

في الباب ولما اختلفوا فيه **قوله** في حقيقته رضي الله عنه ان اخذ اللفظة ولي
 من تركها مع قول احمد ان تركها افضل من اخذها ومع قول الامام الشافعي في الحديث
 بوجوب الاحتياط ومع الاحتياط عند الاحتياط ان اخذها مستحب ان وثق بامانة نفسه فالاول
 فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مشددة والرابع مفصل فجمع الامر الى
 تركي الميزان ووجه الاول ان فيها حفظ لما لا يخفى ووجه الثاني ان فيه للاضمان
 تبعات الناس ووجه الثالث هو صحة القول بكون هذا على سبيل الوجوب والاول على
 سبيل الافضلية والرابع وجهه ظاهر **قوله** في حقيقته انه لو اخذ اللفظة
 ردها الى مكانها فان كان اخذها ليردها على صاحبها ولا ضمان ولا ضمان مع قول
 الشافعي ان الاحتياط مستحب كمال ومع قول مالك ان اخذها بنية الحفظ ثم ردها
 ضمان فان ردها وتركها ثم ردها فلا ضمان فالاول مفصل والثاني مشد
 والثالث مفصل فجمع الامر الى تركي الميزان ووجه الاول الدلالة طاهية لا تخفى
قوله في قول مالك ان من وجدها بعد اقل من ارض وحق عليها فهو الجار في تركها
 او اقلها ولا ضمان عليه وكذلك النقرة اذا لحاق عليها السباع مع قول الربعة رضي الله
 عنهم ان من اكلها فعليه الضمان اذا احصاها فالاول مخفف على المنطق **قوله**
 فله الضمان اذا اكلها والثاني عكسه فجمع الامر الى تركي الميزان **قوله** في قول
 مالك ان اللفظة في الحرم وغيره سواء المنطق ان اخذها على حكم اللفظة وبطلانها
 تبعه لك وله ان يخذها ليحفظها ووجه قال الامام ابو حنيفة مع قول الشافعي في الحرم
 ان له اخذها ليحفظها على صاحبها وتعرف ما دار ومقوما فادخلها سلمها الحاكم و
 ليس له ان يخذها للتمليك فالاول مخفف على المنطق والثاني فيه تشديد
 فجمع الامر الى تركي الميزان **قوله** في قول الامام مالك والشافعي ان المنطق اذا
 المنطق ستة مائة ان يمسها اياديه وله ان يصدق بها وله ان ياكلها غنيا كان
 او فقيرا مع قول ابو حنيفة ان المنطق اذا كان فقيرا اكله ان يملكها وان كان
 غنيا لم ياكله ويجوز له غنائه حقيقته والامام مالك ان يصدق بها قبل ان يملكها
 على شرط اذا احصاها غنيا وامضى ذلك مضمون وان لم يمسها فلك ضمنها المنطق مع
 قول الشافعي واحمد انه لا يجوز له ذلك لانها صدقة موقوفة فالاول مخفف على
 المنطق والثاني مفصل والاول من السبيلة الثانية مفصل والثاني منها مشد
 فجمع الامر الى تركي الميزان **قوله** في قول مالك والشافعي انه اذا احصاها غنية
 بصادقة وحده لم يجز له اخذها ولو اخذت لم يمسها ولا يمس عليه ضلالي حقيقته
 ومالك وقال الشافعي واحمد عليه الضمان طاهية ولا تخفف والثاني مشد

خافها قبل الذبح والاحتياط طهيج الامر الى تركي الميزان **قوله** في الاحتياط لاربعته انه
 اذا مضى على المنطق تحول وتصر فيها المنطق بيقينه او يتبع او يصدق بقلصاها
 اذا كان ان يخذها غنما بوجوبها مع قول حار وود الله ليس له شي من ذلك فالاول مخفف
 خاص لكل الناس والثاني فيه تشديد خاص بليل الورع والخطيئ مع تبعات الناس
 فجمع الامر الى تركي الميزان **قوله** في قول الامام مالك والشافعي ان صاحب اللفظة اذا
 يوصلها بصدقها بما وجبت على المنطق ان يصدقها له ولا يكلفه مع ذلك بنية مع قول
 ابو حنيفة والشافعي انه لا يضمنه ذلك بنية فالاول مخفف خاص اذا كان صاحبها
 غير متم في غلوه والثاني فيه تشديد خاص اذا كان صاحبها متم في غلوه وفيه وجه
 الامر الى تركي الميزان

انقول الامير الاربعة رضي الله عنه

على ان يحكم اسلامه **قوله** في الاحتياط لاربعته انه اذا مضى على المنطق تحول وتصر فيها المنطق بيقينه او يتبع او يصدق بقلصاها
 ما وجده من مسائل الاجماع والافتقار **قوله** في قول الامام مالك
 اذا مضى على المنطق او الاسلام فهو مسلم مع قول ابو حنيفة انه ان وجد بنية او يصدق او
 فقه من قولي اهل السنة فهو دمي فالاول مشددة في الحكم اسلامه بالدار والثاني مفصل
 فجمع الامر الى تركي الميزان ولكل من القولين وجه **قوله** في قول ابو حنيفة واحمد وصحبا
 مالك ان اسلامه يقتضي اعني النافع العاقل صحيح مع قول الامام الشافعي ارجح
 اقواله واقوال اصحابه انه لا يصح اسلامه حتى يميزا عقله ولا للشافعي قول
 انه موقوف على البلوغ فالاول مشددة في حصول الاسلام احتياطا للصحة والحكم بامسلا
 والثاني مفصل فجمع الامر الى تركي الميزان **قوله** في قول الامام مالك والشافعي ان المنطق
 في دار الاسلام اذا امتنع بعد البلوغ من الاسلام قبل مع قول ابو حنيفة انه لا
 يقبل ومع قول الامام الشافعي انه يخرج عن الكفر فان قام عليه فله الجواز مشد
 في تحصيل الاسلام والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فجمع الامر الى تركي الميزان
كتاب الجمالة انقول الامير ان لمة الحق تستحق الجمل اذا رده
 ان شرط ذلك هذا ما وجده من مسائل الاجماع والافتقار **قوله** في قول الامام مالك
 فيه **قوله** في قول الامام مالك والشافعي انه اذا كان مكره فاما الشافعي في الجمل ولو لم يكن
 شرط وطالب على صاحب الموضع فله ان يملكه اذا لم يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه
 له ويصطلي التوق عليه مع قول ابو حنيفة واحمد انه يستحق الجمل على الاطلاق ولو

تعتبر واجود الشرط لعدمه ولا يكون مقروفا بزيادة الاقوال مع قول الامام العباسي
ان لا يستحق الحمل الا بشرط فالاول مفصل والثاني مشتق على ان لا يكون الاقوال في التوارث
مفصلة كالاول فجميع الاحكام في التوارث ووجه الاول ان تفصيل ملك العاقل بالقرينة
وتنفي احدى الادلة وفيها خلاص لا يمتنع ما لا يمتنع للراعي على المدونة على
رد الاقوال لخواص المسلمين وازالة كونه لا سيما من كان عاجزا وليس له قدرة على مراعاة
خدمته او دابة ركبها او نفقة يخصصها او توصيته الثاني كونه حجة الاول واشد حجة
على اعطاء الوارث حصة ما قلناه من خلاص النعمة ولنستخرج الراعي ان يذوق على
رد الاقوال فان منع اعطائه الحمل بعدت بغيره فيكون عليه في كونه على النعمان بعد
ذلك في رد الباقي لاسيما من ليس له حرفة يتقون بها على عياله ونفسته غير تلك
الحرفة ووجه الثالث ان لو حوّل في الحمل ما يكون بشرط والطالب على قاعده
الاحكام فانظر فان لم تكن شرط فيكون عطاء الحمل من ابلز والاحسان ووجه ذلك
مفروق لواجب **قال** قول الشيخ في حقه ان من رد الاقوال في حقه فلا يرد لغيره
ان يغيره ربما كان رد من دون ذلك دفع له الحاكم مع قول الامام الثاني له ان
المثل ومع قول احمد انه في اوائى عشره ربحا ولفظ في قصير المساقه و
طولها ولا يبين المصير حاج المصير فلا يجد في رواية له اخرى انه ان جاء من المصير
فله عشره رآم ومن جاء المصير فله اربعون ومع قول الشافعي انه لا يستحق شيئا
الا بشرط والتفصيل الاول مفصل والثاني فيه تخفيف باجر المثل والثالث
فيه تشديد بالاجتماع على التاليف والرابع فيه تشديد على رد الاقوال في جميع الامور
من تنفي الميراث **قال** قول الشيخ في حقه ان لو حوّل في حقه فلا يرد لغيره
او من سدد فلا يرد على السيد لانه انفق من غير عاقل ولا ينفق بغير الحاكم والنفق
باوتمكان على السيد من تملكه وللراعي ان يخص السيد عند خياله انفقته على
العبد في طريقه ومع قول احمد هو على سيد بكل حال ومع قول مالك انه لا يخرج
المثل فالاول مفصل والثاني مشتق على السيد والثالث مخفف على السيد في جميع
الامور تنفي الميراث وتوجيه الاقوال للثلاثة ظاهر والله اعلم **كتاب الميراث**

انفق على المسلم على الاخي المتوارثها ثلاثة

ثم وكلمه وولا وان لا يشاء المانع من الميراث لانه ذو وقتل او اختلافا من
وعلى ان لا يبايعهم الصلوة والسلام احيى لا يورثون وان كل ابي كونه صدقة تصرف
في مصالح المسلمين ولما انفق في ذلك الا الشبهة وانك لا تكون ابي كونه الصدوق
انما على عهده خيرا لفاطمة الزهراء قال في قوله تعالى انما على الله صلاته وادبها
احبوا على ان الوارثين من الرجال عشر الميراث واثمة وان صقل والاخوان واثمة واثمة
واثمة واثمة الا من الميراث والعمر واثمة الا لغير الزوج والعتق وعلى ان الوارثات
من النساء سبع البنت ومنه الميراث وان صقل والاخوان واثمة واثمة واثمة
وعلى ان الفروض المفردة في كتاب الله من ستة النصف والربع والثلثان
والثلث والسدس المخرجة من مسايل الميراث في جميعها وانفق في الامة على ان
المستلم لا يرث الكافر ولا عكس وحكي عن معاذ بن ابي سفيان والخميس انه يرث المسلم
الكافر ولا عكس كما يترجح المستلم الكافر ولا يترجح الكافر المسلمة وانفقوا ايضا
على ان القابل عد اظلم لا يرث من المقتول شيئا وكذلك انفقوا على ان القول لا يكون
الا في اصول الثلاثة الستة والاثني عشر والديعة والمعتق وان القول لا
يحول به عند كافة العلماء وانفقوا في جميع الامة من الصحابة عليه من حلافة عمر بن الخطاب
خلاف ابن عباس وعلى انه لو اجمع ابا عمر احدهما اخ لكان الاخر منهما الشريك في الباقي
بينهما بالعضوية خلافا لابن مسعود والحنابلة ما واصله من مسايل الميراث
واما ما اختلفوا فيه **من رد الاقوال** قال الشافعي ان ذوى الارحام لا يرثون بل
يكون المال الفاضل بعد اخصها الفروض والعصبات لبيت المال وهو قول ابي بكر
وعمر وعثمان وزيد بن الزهرى والاوزاعي وداود ومع قول حنيفة واحمد بن حنبل
وحكي ذلك عن علي بن ابي طالب وابن عباس عند فقهاء أصحاب الفروض والعصبات
بالاجماع وعن سعيد بن المسيب ان المال يرد مع البنت والباقي لبيت المال
او عن بنت خلفا النصف والباقي لبيت المال وعلى ما قاله ابو حنيفة واحمد
المالك لانه لا يرد الفرض والباقي بالرد ونقل القاضي عن ابي الوفاء المالك عن
ابن ابي الحسن ان الميراث يرد على ابن عباس وابن مسعود انهم كانوا الميراثون
ذوى الارحام ولا يرثون على احد ثم انما يحكي عنهم في الرواية ونور ميث ذوى الارحام
انما هو حكاية فعل القول كما نرى وابن حزم وغيره من الحفاظ يدعون الاجماع على هذا
فالاول مشتق على ذوى الارحام والثاني مخفف عليهم في جميع الامور تنفي الميراث ووجه الاول
بعد ذوى الارحام من المحبة والعصبة التي تكون في اصحاب الفروض والعصبات
وجه الثاني انهم لا يخلون من محبة ولا عصبة **قال** قول الامام الثاني في الامور

في ما قاله مالك والشافعي وابن عباس في ما كانها في التمسك

رجوا اذا كان هذا كوارث غيرهم وعلى ان الوصية للوارث جائز من موقوفته على امان الورثة
وانفق الامعة على الله تعالى انه لو وصي بغيره لان دخل المذكور يكون بمنزلة
بالسوية وانفق الامعة على انه لو وصي لولد فلان دخل المذكور والامعة يكون منهم
بالسوية وانفق الامعة على ان الخلق والظلمة والرفق وسائر العظيمة المنجزة في
مرض الموت مستغفرة من الثلث على الجاهل وادود والامعة يخرج من اهل المال
ما وصيته من مسائل الاجماع والافتاء **قوله** ما استندوا فيه **قوله** ما استندوا فيه
الفتاوى عنه اذا وصي اكثر من ثلث ماله وحاز الورثة ذلك ينظر فانما وصي في مرضه
لو كان على ان يوصي بغيره وان لم يوصي بغيره فله الرجوع بغيره مع قول الوصية
والشافعي ان الرجوع موقوف على ان يكون في مرضه فالاول مفصل والثاني مختص
على الورثة فخرج الامر الى من ينسب الى **قوله** الامعة الثلاثة انه لو وصي بغيره
جاء له ان يوصي بغيره وكذلك وصي بغيره وان كان يوصي بغيره فالذكر والامعة
واحد مع قول الشافعي احد قوليه انه يجوز ان يوصي بغيره الا الذكر والامعة
والذكر لا الاثني فالاول مختص والثاني مشد فخرج الامر الى من ينسب الى **قوله** الاول
محمول على حال عول الناس والثاني محمول على حال المنورقين فيعطون لافضل اخيا
قوله اتفاق الامعة الاربعة على انه اذا وصي بشي شخص او وصي بغيره لا يوصي
بغيره على الاول وسببها نصفيين مع قول الحسن وعطاء وطاوس ان الرجوع يكون
لثاني ومن قول داود انه الاول فالاول بغيره مختص لعدل بينهما والثاني منه شدد
على الاول والثالث منه شدد على الثاني فخرج الامر الى من ينسب الى **قوله** وصي
الثالث انما وصي به الاول يخرج عن ذلك سبيلك فان يوصي بغيره تصريفه هو
بأهل الورع كما ان الثاني ايضا يصح طرده على حال اهل الورع لان الوصية ما يبا
كالناصح للفقير الاول **قوله** في حقيقته والامام مالك واحمد والشافعي في الظاهر
القولين ان من فقه لم يفتن منه او من كان في الصف ما زل العدو او كانت خائلا
فجاءها الطلق او كان في سفينته وفجاء البحر وعطأ راه من الثلث مع قول الامام
الاحزان من جميع المال ومع قول مالك الحامل او الثلث ستة اشهر لم ينصف في ذلك
من ثلث ماله فالاول مشد على الوصي والثاني مختص فخرج **قوله** الامعة تسد بغير
الامر الى من ينسب الى **قوله** قول الامام مالك واحمد انه يصح الوصية للعدو مطلقا
سواء كان عبدا او حرة غير مع قول الشافعي لا ينصف مطلقا ومع قول أبي حنيفة انها
نصف لعبده نفسه بشرط ان يكون في الورثة كين ولا ينصف الى عبده غير فالاول مختص بوجه
ان الوصية خرجت ان زاد على الوصي وهذا باح الشرع فذلك والثاني مشد ووجهه

عند ملك العبد لثالث الوصية ومعلوم ان الوصية قبلت والثالث مفصل فخرج الامر
الى من ينسب الى **قوله** قول الشافعي واحمد انه لا يجوز لمن له اهل او حيان يوصي الى اجنبي بالنظر
في امر اولاده اذ كان له اهل او حيان من اهل العدالة مع قول أبي حنيفة ومالك انه يصح الوصية
الى الاجنبي في امر اولاده وفي قطا وبونه وفي تنفيذ الثلث مع وجود الابن فلهذا فالاول
مشد محمول على ما اذا عرف الموصي ان الابن والجد لسبق على اولاده من الاجنبي والثاني مختص
محمول على عكس ذلك الامر الى من ينسب الى **قوله** قول الامام مالك واحمد انه لا يجوز
انه لو وصي الى عدله فسوق رعت منه الوصية كما اذا استند الوصية اليه ما شهد لا ينصف لانه لا
يؤمن عليها مع قول أبي حنيفة والشافعي الرواية الاخرى انما اذا فسوق رعت منه الوصية فاذ وصي
الى اثنين وجب على القاضي اخراجه من الوصية فان لم يخرجها القاضي نقص في تنفيذ الوصية
وصيته فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فخرج الامر الى من ينسب الى **قوله** قول
الامعة الثلاثة ان الوصية نصم لكافرسا كان حربيا او ذميا مع قول أبي حنيفة بغيره
صحتها لاهل الحرب وصحتها لاهل الذمة خاصة فالاول مختص والثاني مفصل فخرج الامر
الى من ينسب الى **قوله** قول أبي حنيفة واحمد انه لا يجوز لمن له اهل او حيان يوصي الى اجنبي
ولو لم يكن الوصي قبل ذلك الا غير اليه مع قول الامام مالك واحمد في الظاهر وان يوصي للمنع
فالاول مختص والثاني مشد فخرج الامر الى من ينسب الى **قوله** قول الامعة الثلاثة ان
الوصي اذا كان عدلا لم يخرج الى حكم الظالم وتنفيذ الوصية اليه وان يوصي بغيره فانه مع
قول أبي حنيفة انه ان لم يخرج له ما لم يخرج ما يشتر به ويشتبه بالوصي فهو موقوف وما يتفق
عليه فقوليه موقوف فالاول مختص والثاني مشد فخرج الامر الى من ينسب الى **قوله** قول
اهل الاول على حال اهل الدين والورع وحل الثاني على من كان له نصيب من الثلث **قوله**
قول الامعة الثلاثة انه يشترط بان يوصي فيه فان اطلق الوصية قال الوصية اليك
فقط لم ينصف وقولهم مع قول مالك انها يصح وتكون وصية فكل شي فالاول مشد محمول
على اهل الصدق الذين لا رجوع فيما عزموا عليه والثاني فيه تخفيف فخرج الامر الى
من ينسب الى **قوله** قول أبي حنيفة انه لو وصي بغيره لم يخل في ذلك الا الاصفقون
له مع قول الامام مالك واحمد في ذلك ان رجوعه اذا كان كاجاب ومع قول الامام احمد
في الحديث رواه ابن ماجة انه لو وصي بغيره لم يخل في ذلك الا الاصفقون
في حق الجوارح من العوم وهما بات ان رجوعه احد في الجوارح الاصفقون والثاني في القام
والراج مشد خاص لا الاكابر على حسب مقامهم في الورع والامان **قوله** قول الامعة
الامانة يطلان الوصية للبيت مع قول الامام مالك وصحتها فان كان عليه دين
او كان ضرف فيه والا كانت لورثته فالاول مشد والثاني مختص فخرج الامر الى

الميراث فوصيها لاول ان المقصود بالوصية اتصال خبر الى الميت ما دام لم يدخل الجثمان
 البنيان وتصور القيمة مقدرة من ايام الدنيا وادار التكليف بذلك كونه لاهل الاعراق تسويد
 والحقبة يوم القيمة وتخرج من انهم هائم يذبلون الجنة فلو ان هذا الحقبة في دار التكليف
 ما خرج من اجل نعم **وقال** فلو ان تلك الحقبة الوصية من غلام لم يبلغ الحلم اذا كان يعقل
 ما يوصي نعم قول ابي حنيفة تسمية الحقبة وتسمية الامام احمد والاصح من مذهبه الامام
 الشافعي والاول مخفف على الغلام لانه امر شاب عليه كثير من العبدات والوقت منه
 والثاني شدة عليه لاحتمال انه اذا بلغ بدولة فعل خير تلك الوصية ارجح ما كان عمله
 حاله صباه فخرج الامر الى من يتقوى **وقال** قول الامام ابي حنيفة تسمية الامام احمد والاصح من مذهبه الامام
 احمد ان المرء لم يوص له وصيته نعم قول الامام الشافعي انها تصح وهو الظاهر من كتب
 الامام مالك فالاول شدة حفظ مال المرء والثاني مخفف حفظ الدين وخير ما
 على فقهاء فعل الخير فخرج الامر الى من يتقوى **وقال** قول الامام مالك لانه لو اوصى المرء
 لو كتب وصيته بخطه وبغير علمها بخطه ولكن لم يشهد فيها لم يحكم بها مع قول احمد
 انه يحكم بها ما لم يوجد عندها فالاول مشددة على الوصي والثاني مخفف عليه طلب المصالح
 الميراث فخرج الامر الى من يتقوى **وقال** قول الامام مالك لانه لو اوصى المرء
 اي سند الوصية اليها واطلق كسرها لا تصرف بدون ان الامر مع قول ابي حنيفة انه
 يجوز في ثمانية اشياء مخصوصة وهي ثل الكفن وتجهيز الميت واطعام الصغار وكسوتهم
 ودرودهم بغيرها وقصا الدين وانفاذ الوصية متى تمها وعشق العبد لربه وذكره
 للشهوة في حقها فالاول مشددة والثاني فيه مخفف فخرج الامر الى من يتقوى **وقال**
 قول الامام مالك انه يصح التبرع في مرض الموت مع قول الامام مالك انه لا يصح لم يقض
 المحقوق عليه ان تبرع فان تبرع فمما سوا ادخلها امر لم يدخل ويكون الفسخ
 بالطلاق فان من ذلك المرض فعل بجمع ذلك النكاح امر يبطل ولا يمان له فاكول
 محقق والثاني مشددة على حال من فعل ذلك لغيره وورثته من قبله فخرج الامر الى
 من يتقوى **وقال** قول الامام ابي حنيفة انه يجوز للوصي ان يشترى لنفسه شيئا من مال
 الميتيم بزيادة على القيمة استعجلا بان اشتره بمثل قيمته لم يخرج مع قول الامام ابي حنيفة ان
 يشترى به القيمة ومع قول الشافعي ان ذلك لا يجوز على الاطلاق ومع قول الامام احمد
 في اشترائه وان ذلك لا يجوز وفي الرواية الاخرى انه اذا اكل من ثماره فالاول فيه
 تخفيف على الوصي بشرط المذكور لان المنوع انما هو من ترك الخط الا في نفسه فدون
 الطفل فاذا اشترى بزيادة على القيمة فلا منع والثاني فيه تخفيف على الوصي وهو
 خلع من كان من اهل الدين والورع والثالث مشددة خاص من كان رقيقا والدين والخامس

مفصل ووجه الخامس ان الوكيل لا يجزى في بيع الامر للميت **وقال** قول الامام ابي
 حنيفة واحمد انه لو ادعى الوصي فم المال الى الميتيم بعد بلوغه القول قول من يثبت
 قوله في الدفع كما يثبت في تلف المال وفي كل ما يدعيه من الخلاف اذ هو ابرئ وكذلك العلم في
 الحب والطلاق والشرك والمصاف مع قول الامام مالك انه لا يثبت قول الوصي الا بينه
 والاول مخفف على الوصي على قواعد الامان والثاني مشددة عليه فخرج الامر الى من يتقوى **وقال**
وقال قول الامام ابي حنيفة ان يرضى الوصي مع قول ابي حنيفة انها لا تصح لان قول
 ينفق عليه فالاول مخفف لانه من جملة القرابات الشرعية كنيابة والثاني مفصل في بيع الامر
 الى من يتقوى **وقال** قول الامام ابي حنيفة ان الوصي اذا كان غنيا لا يجوز له ان ياكل
 من مال الميتيم عند الحاجة لا بقرض ولا بغيره مع قول الامام الشافعي واحمد ان ياكل
 باقل الامر من اخر عمله وكفايته فالاول مشددة خاص من لا يرعى الخط الا في الميتيم والثاني
 فيه مخفف خاص من اهل الدين والمعرفة فخرج الامر الى من يتقوى **وقال** قول الامام
 الشافعي واحمد في احد قوليهما ان الوصي اذا اكل من مال الميتيم عند الحاجة ثم استغنى
 بزمه رة العوق مع قول مالك انه ان كان غنيا لم يستغنى وان كان فقيرا فلياكل
 المعروف وعمله ونظره واجرة مثله فالاول مشددة والثاني مفصل فخرج الامر الى من يتقوى
 الميراث والله سبحانه وتعالى اعلم **كتاب التبرع**

اتقوا لامة رحمهم الله

على ان النكاح من العنود الشرعية المشنونة باصل الشرع وانفق الامم على السجدة من نكاح
 نفسها اليه وخاف الرضا ويكون في حقها افضل من الحج ولها نفقة الصلوة والصوم والنفقة
 وانفقوا على الله اذا قصد نكاح امرأته من نظرها الى وجهها ولو كلفها خلافا لما اوود فانه قال
 يجوز النظر الى ما ركبها خلافا للتوطين وكذلك انفقوا على ان نكاح من ليس بكفو
 في النسب غير محرور **هذا** ما وجبته من مسائل الاجماع والاشفاق **وقال** اما ما اختلفوا فيه
وقال قول الامام مالك والشافعي ان النكاح منقوض للحجاج اليه يجداه منه
 مع قول الامام احمد انه متى نكحت نفسها اليه ونكحت وصية ومع قول ابي حنيفة
 انه منقوض مطلقا بكل حال ومع قوله اوود ويوحى بغير طلاقا على الرجل والمرأة لكن خرج
 في الامر في الاصل في الاستحباب وعدمه والثاني مفصل في الوجب وعدمه والثالث
 مخفف والاربع مشددة من وجهه مخفف من وجهه فخرج الامر الى من يتقوى **وقال** قول
 قوله تعالى ولستم تعلمون الا يجوز نكاحا حتى يبينهم الله من قصله ووجه الثاني انه

لنرى في الخلافة من الزنا ووجه الثالث الاستحسان كافي في طلب النكاح لكون ذلك حقا
لورع الطبع من جهة النكاح الطبع والاحتياج الى التشديد بالاحتجاب ووجه الرابع اقتضائ
امر الشارع صلى الله عليه وسلم بحصول المنة الواحدة ما لو تيلة ليل على التكرار **وهو قوله**
قوله الامعة الثلاثة ينظر الرجل الى وجه زوجته وامنه وعكسه مع قول بعض اصحاب الشافعي
ان ذلك يخرج من الاول مخفف محمول على احاد الناس من الامعة والثاني مشددة خاصا كالاول
في صحة المنة والحال في جميع الامور التي هي في المنة **وقوله** الامور الشافعي من السنة
او بعيدا من جهة ما يجرى في نظر من اليها وعليه جمهور اصحابه مع قول جماعة منهم الشيخ
ابو حامد والنووي انه ليس بحرم لسيدته وقال انه الذي ينبغي القطع والقول بان
منها ليس له دليل ظاهر والابتداء ما وردت في الامور **وقوله** مخفف خاصا في المنة
والعفة والورع والثاني مشددة خاصا من كان بالصدقة من ذلك ووجه الاول ان مقول السني
كمقوله الامعة في لغة الطبع من التلذذ بالاستمتاع بها لما شاهدت العبد من سيدته
من العينة والعظمة ووجه الثاني ان السيادة تنقص عن مقوله الامور ذلك فرجع الامر الى
من يتقوى من **قوله** الامعة الثلاثة وعامة الفقهاء انه لا يصح النكاح الا من جازره
لنصف مع قول من يفتي انه يصح نكاح الصبي المهر والسفينة لكونه موقوف على الجارية
الاولى فالاول مخفف والثاني مشددة وجميع الامور التي هي في المنة وتوضيح القول في طاهر
وهو قوله الامور الثلاثة انما هي للزنا والاحتجاب والورع اذ لا يتم قبل وقوعه فكاف
مستلزم في ذلك كالأب مع قول الامور الشافعي من ذلك فالاول مخفف محمول على اهل النظر
والثاني مشددة محمول على اهل النظر وجميع الامور التي هي في المنة **وقوله** الامور الشافعي
واحد ان لا يصح نكاح العبد بغير اذن سيده مع قول مالك انه يصح ولكن الولي فضيحة
عليه ومع قول من يفتي انه يصح موقوف على احاد الناس من الامور مشددة والثاني والثالث
فيما تخفيف فجميع الامور التي هي في المنة ووجه الاول ان العدة لا يملك شيئا والنكاح من
واجبه الفقه على الوجه ومن اهل المال لا يصح ان يكون زواجا اذا كان ابا السيد
ماز وكان السيد اذن له في النكاح التزويج وحياته ووجه الثاني ان حكم النكاح
حكم اكله من مال السيد الاكل والاحتجاب والاحتجاب والاحتجاب الى اذ فيه
لا يزيد عليه لاف ذلك السيد ولذلك كان له في النكاح كان له منه من اكله التزويج
التي تضي او بالسيد ووجه الثالث ان السيد قد يري النكاح من غير العبد كان
من المروءة وقضا الفضة على جازمه **وقوله** قول الشافعي واحدا يصح النكاح الاولي
او كذا فان عقدت المرأة النكاح فهو باطل مع قول من يفتي ان المرأة ان تتزوج بنفسها وان
توكل في نكاحها اذا كانت من اهل التصرف في مالها ولا اعتراض عليها الا ان قطع نفسها

في غير موقعا فبقي من الولي علمها ومع قول مالك ان كانت تحت من هو مال عيب في نفسها
لو يصح نكاحها الاولي وان كانت تحت من هو مال عيب وان ينظر نكاحها بغير رضاها ومع قول
قارون ان كانت بكرا لم يصح نكاحها بغير ولي وان كانت تيمما مع ومع قول من يفتي في نفسه
يصح ان تزوجها قبل ولها فان تزوجت بنفسها وتزاجعا الى حاكم جني في حكم نكاحه فقد
للشافعي ففقهه خلافا لغيره الصبر وان اعتقد صحة وان طلقها قبل الحكم لم يقع النكاح
اي اساق المروءة انما طلقها الاول شدوا المني فيه مخوف بالشرط الذي ذكره والثاني
مستقل وكذلك قول قارون وقول من يفتي في نفسه مخفف فجميع الامور التي هي في المنة
وتوضيحا لا قول الكلبا طاهر لا يجرى على الفطن ووجه قول قارون ان المني ليس له حال
فليس له جرح بل تنفعا او يضيء له في التيب **وقوله** قول الامور الثلاثة يصح
الوصية بالنكاح اي العهد ويكون الوصي اولى من الولي في ذلك مع قول من يفتي في نفسه
هو النكاح من وجه قول الامور الشافعي انه لا ولاية لوصي مع قول من يفتي في نفسه
القاضي عبد الوهاب وهذا الاطلاق النكاح المطلق ينقص الحاكم اذ لا يصح امره الا
بلمعة العار التي في الاول مخفف والثاني مشددة على الولي الوصي والثالث مشددة على
الوصي فجميع الامور التي هي في المنة ووجه الاول ان الوصي يري ذلك الوصي انظر واسبق
على وليته من جهة مثلا ووجه الثاني ان الحاكم قد يكون انظر من الولي الوصي
ويحل قول الامور الشافعي ان ما لا يجرى الوصي على العالم ولا ينقص كلامه ووجه
الثالث ان منقعة الولي لا تعادلها منقعة غيره فالاول مخفف على احوال
وهو قوله قول الشافعي واحدا من الله عنه انه لا ولاية لفاشي مع قول من يفتي في نفسه
الفسق لا يمنع الولاية فالاول مشددة والثاني مخفف وجميع الامور التي هي في المنة **وقوله**
قول الشافعي ان الولي الاقرب اذا غاب الى مسافة القصر زوجها الا بعد الفضة مع
قول الامعة الثلاثة ان العينة باطلت منقطة انقطعت الولاية الى العبد
وان كانت غير منقطة لم تنقل والمنقطة عند الفضة واحدة وهو العينة بطلان
نقل اليه القافلة في السنة الامر واحده فالاول مشددة على الولي الاقرب والثاني
مستقل فجميع الامور التي هي في المنة والاول مخفف على ما ذكرنا في كتابنا المستعان في
التميز بين جميعها كالكاتب به طرود والثاني محمول على من لا يولي عليها **وقوله**
قوله مالك والشافعي في حقه ان الولي الاقرب اذا غاب عن المكي وحضر غيره ولم يملك له
مكان احاطا برضاها ومنها مع قول الشافعي خلاف ذلك فالاول مخفف والثاني مشددة
فرج الامر الى من يتقوى من **قوله** قول الشافعي ان المهر والابن من المكي بغير رضاها
مستغن عن كونه او كبره وبذلك قال مالك في المهر وهو اسمي الوفاي عن احمد في المهر

فقال حبيبة ان ترجع اليك العاقلة بعين رضاها لا يصح لاحد جيل
قول الامام مالك واحد في الروايتين انه لا يثبت الجحد ولاية الاحكام الا بالاب
والاولى محقق على الاول والآخر والثاني وما وافقه ففصل والثالث مشدّد فراجع الامر
الى من يثبت اليقين ان توضحه الاقوال الثلاثة لا يجوز على العظم **فقال** قول الامام العلاء
انه لا يجوز لغير الاب تزويج الصغير حتى يبلغ وناخذ مع قول حبيبة ان ذلك يجوز لسائر
العصبة غير انه لا يلزم العقد فيها فثبت بها الحياء اذا بلغت ومع قول ابو يوسف
ان العقد يلزمها عندهم فالاول مشدّد على غير الاب والثاني فيه تحقيق فراجع الامر الى
من يثبت اليقين ان توضحه القولين ظاهر **فقال** قول الشافعي وغيره ان الصغير اذا
تزوج تكاثر بها بوطيخ لالا وحرام لان زوجها اب ولا غير مني فلو تزوج مع قول
الامام احمد انها تزوج اذا بلغت تسع سنين واذنت في النكاح فالاول مشدّد والثاني
فيه تحقيق فراجع الامر الى من يثبت اليقين **فقال** قول حبيبة هو مالك ان ولى المرأة
بدهن وقولا اخر حكمه ان تزوج بنفسه منها على الاطلاق مع قول احمد انه لا تزوج
نفسه منها الا بطريق توكيله غيره في ذلك كيلا يكون زوجا قابلا ومع قول احمد
الشافعي انه لا يجوز له القول بنفسه ولا بوكيله غيره بل تزوجه الحاكم ولو خليفه اي
اباها وقال ابو حنيفة النخعي انها يجوز له القول بنفسه وثبت عنده ان تزوج امرأه
في امرها من نفسها فالاول مشدّد والثاني محقق والثالث مشدّد فيه
بشدّد فراجع الامر الى من يثبت اليقين **فقال** قول الامام حنيفة والامام مالك
انه لو اعتق امة فزنت له في كفاها من نفسه حرام لان بيها كفاها من نفسه وكذلك
من له بنت صغيرة يجوز له ان يوطئها امة في تزويجها من نفسه مع قول
غيرهما في المسئلة ان ذلك لا يجوز فالاول محقق والثاني مشدّد فراجع الامر الى من يثبت
اليقين **فقال** قول الامام العلاء هذا النفق الاوليا او المهر على كل غير الكفو
صح مع قول احمد انه لا يصح فالاول محقق والثاني مشدّد فراجع الامر الى من يثبت
اليقين ان ووجه الاول حصول الرضى ووجه الثاني انه تضمن تعيين الخط والمصلحة
فقال قول الامام الشافعي انما اذا تزوجها احد الاوليا رضاها بغير كفول
يصح مع قول الامام مالك ان اتفاق الاوليا واصلها هم سواء فاذا اذنت في تزويجها
لمسلم فليس لواحد من الاوليا اعتراض في ذلك مع قول ابو حنيفة بلزوم النكاح
والاول مشدّد والثاني فيه تحقيق والثالث محقق فراجع الامر الى من يثبت اليقين
فقال قول الامام الشافعي وغيره الكفاة في خمسة اشياء الدين والنسب
الصناعة والحريّة والحلوس من الجور مع قول احمد بن الحسن ان الديانة لا تعتبر في الكفاة

الاجبة ان يكون يسكر ويخرج فيمنع منه الغيبان ومع قول الامام مالك ان الكفاة تعتبر بالدين
لكونه وقول ابو حنيفة ان الكفاة في الدين والنسب والمال وهي رواية حنيفة رضي الله عنه ومع
قول الامام احمد رضي الله عنه في احدهما وان يثبت الكفاة بتقرير الدين والنسب والمال الاول
مشدّد في شروط الكفاة والثاني فيه تحقيق في شروطها والثالث محقق وكذلك ما بعده
والرابع محقق فراجع الامر الى من يثبت اليقين **فقال** قول الامام ابو حنيفة على اختلاف الاعراض **فقال**
قول بعض اصحاب الشافعي ان السن تعتبر مع قول الشافعي الا ان لا يعتبر بالشهر ان يزوج
الشابة فالاول مشدّد محمول على من علب عليه الطباع النفسانية وقصر وطان على سنة
الدنيا والثاني محقق محمول على من علب عليه ان هدف الدنيا وتعلق قلبه بالخلق الاجرة وتعلق
عن خطوط نفسه **فقال** قول حبيبة فان هذا الكفاة بوجوب الاوليا حتى لا يزوج من قول
الامام مالك رضي الله عنه انه يبطل النكاح وهو الاصح من قول الامام الشافعي واحمد لان
حصول معه رضى الزوجين الاوليا فالاول فيه تحقيق على الزوجين والثاني فيه تشدّد
عليهما ما شرط المذكور فراجع الامر الى من يثبت اليقين **فقال** قول حنيفة العولن ظاهر للعظم **فقال**
قول الشافعي ومالك واحمد والشافعي ومحمدان المرأة اذا طلقت التزوج من كفو دون من
منها الا من اولى بها فراجع قول حنيفة انه لا يلزم الاولى احادها فالاول مشدّد حاصله
النظر في الاوليا والثاني محقق خاص بما روي النظر الرشيد منهم **فقال** قول الامام احمد
ان الانكاح اذا زعم حضور الولى الا من اوجع مع قول الامام مالك يصح الا في الاب
في حق البكر والوفى فانه يجوز لانكاح التزوج فالاول مشدّد والثاني محقق فراجع الامر الى
الامام يثبت اليقين **فقال** قول الامام العلاء اذا قال رجل فلانة زوجتي وصديقة على
ذلك ثبت النكاح بانقائه مع قول الامام مالك انه لا يثبت حتى يرضى فاعلموا ان
من عندها الا ان يكون في سفر فالاول محقق والثاني فيه تفصيل فراجع الامر الى من يثبت اليقين
وتبعه على الاول على ابراهم الدين والودع والثاني على غيرهم **فقال** قول الامام احمد
انه لا يصح النكاح لاجتماعه مع قول الامام مالك انه يصح من غيرهما فالا ان يعتبر فيه
الاختلاف وترك التراضي بالكتاب حتى لو غلبت السن واشترط كتاب النكاح فصح عنده
واما عند الخلاف فلا يصح كما هم مع حضور الشاهدين فالاول مشدّد محمول على من
كان لا يزوج من مجوده بعد العقد والثاني محقق محمول على اهل الصدق والودع فراجع
الامر الى من يثبت اليقين **فقال** قول الامام الشافعي واحمد انه لا يثبت النكاح لاجتماعه
عند من يكون مع قول حنيفة انه يثبت برجل وامرأتين وبشهادة فاسقين فالاول
مشدّد والثاني فيه تحقيق فراجع الامر الى من يثبت اليقين **فقال** قول حنيفة انما يزوج
الاموال في بونتها بالرجل والامرأتين ولما الفاسقين فانه محمول بما لا يشاء النكاح

به لك كافي الخ من صور تكلم المتكلم **قال** قول الامامة العلامة انه اذا اخرج منكم
 وميت لم يبق في النكاح الا بقية ما ذكره من قول اي حقيقته انه ينفق بدينين
 فالاول مشقة والثاني مخفف **فوجه** الامر الى من يتقرب اليه **وجه** الاول فقلت حكم الامامة
 وجه الثاني فقلت حكم اهل الكفر **فوجه** الثاني فقلت حكم اهل الكفر **فوجه** الثاني فقلت حكم اهل الكفر
قال قول الامامة العلامة ان الخطبة سنة وليست بواجبة **وجه** الاول فقلت حكم الامامة
 واجبة عند العقدة **فوجه** الاول فقلت حكم الامامة واجبة عند العقدة **فوجه** الاول فقلت حكم الامامة
 الاول انما كانا التسمية على الطهور او عند الوضوء او الخروج للشفقة **وجه** الثاني فقلت حكم الامامة
 الثاني انما كانا التسمية على الطهور او عند الوضوء او الخروج للشفقة **وجه** الثاني فقلت حكم الامامة
 او غير **قال** قول الامامة الشافعي رحمه الله تعالى انه لا يصح التزوج باللفظ التام
 او الانكاح مع قول اي حقيقته انه فعقد كل لفظ يقتضي العقد على التام **وجه** الاول فقلت حكم الامامة
 حتى انه دوى عنه لفظ الاجارة **وجه** الاول فقلت حكم الامامة حتى انه دوى عنه لفظ الاجارة
 فالاول مشقة والثاني مخفف **فوجه** الامر الى من يتقرب اليه **وجه** الاول فقلت حكم الامامة
 ثبت عن الشارع انه تضمن لفظ مخصوص لا يرد في خلافه كلفظ النكاح **وجه** الاول فقلت حكم الامامة
 لنا كل لفظ يشعر بالرضى كالبيع **وجه** الاول فقلت حكم الامامة لنا كل لفظ يشعر بالرضى كالبيع
 غير **قال** قول الامامة العلامة انه لو قال تزوجت بفتى من ولدي فله فقلت
 النكاح لم يصح مع قول اي حقيقته انه لو قال تزوجت بفتى من ولدي فله فقلت
 ثلاثة فقلت فقلت **وجه** الاول فقلت حكم الامامة ثلاثة فقلت فقلت **وجه** الاول فقلت حكم الامامة
 مخفف محمول على حال اهل الصديق **فوجه** الامر الى من يتقرب اليه **وجه** الاول فقلت حكم الامامة
 الشافعي في اصح القولين انه لو قال تزوجت بفتى من ولدي فله فقلت **وجه** الاول فقلت حكم الامامة
 او تزوجت بفتى من ولدي فله فقلت **وجه** الاول فقلت حكم الامامة او تزوجت بفتى من ولدي فله فقلت
 مشقة محمول على حال من تجاوز حوده **وجه** الاول فقلت حكم الامامة مشقة محمول على حال من تجاوز حوده
 الصديق **فوجه** الامر الى من يتقرب اليه **وجه** الاول فقلت حكم الامامة الصديق **فوجه** الامر الى من يتقرب اليه
 تزوج كتابته من ولدي فله فقلت **وجه** الاول فقلت حكم الامامة تزوج كتابته من ولدي فله فقلت
 اراعات حكم الكفر **وجه** الاول فقلت حكم الامامة اراعات حكم الكفر **وجه** الاول فقلت حكم الامامة
قال قول الامامة الشافعي رحمه الله تعالى انه لو قال تزوجت بفتى من ولدي فله فقلت **وجه** الاول فقلت حكم الامامة
 الكبر على النكاح مع قول احمد والشافعي في الحديث انه لا يملك ذلك **وجه** الاول فقلت حكم الامامة
 والثاني مشقة **فوجه** الامر الى من يتقرب اليه **وجه** الاول فقلت حكم الامامة والثاني مشقة **فوجه** الامر الى من يتقرب اليه
قال قول الامامة الشافعي رحمه الله تعالى انه لو قال تزوجت بفتى من ولدي فله فقلت **وجه** الاول فقلت حكم الامامة
 على منعه اذ اطلب ذلك من غير ما منع مع قول احمد انه يجزى على ذلك **وجه** الاول فقلت حكم الامامة

السيد والثاني مشقة **فوجه** الامر الى من يتقرب اليه **وجه** الاول فقلت حكم الامامة السيد والثاني مشقة **فوجه** الامر الى من يتقرب اليه
 الدين الذي لا يرون لهم حقا على عديم الملك **وجه** الاول فقلت حكم الامامة الدين الذي لا يرون لهم حقا على عديم الملك
 وتؤخذ قوله عليه الصلاة والسلام في حق الارقا ومن لا يملككم فبيعوه ولا تغزوهم **وجه** الاول فقلت حكم الامامة
 انه اتفق **قال** قول الامامة الشافعي رحمه الله تعالى انه لا يملك الارقا فقلت **وجه** الاول فقلت حكم الامامة
 كانت الابن ذلك مع قول الامامة الشافعي رحمه الله تعالى انه لا يملك الارقا فقلت **وجه** الاول فقلت حكم الامامة
 الابهام النكاح بشرطية الابن عند تحقيق اصحاب الامامة الشافعي **وجه** الاول فقلت حكم الامامة الابهام النكاح بشرطية الابن عند تحقيق اصحاب الامامة الشافعي
 والثاني مشقة **فوجه** الامر الى من يتقرب اليه **وجه** الاول فقلت حكم الامامة والثاني مشقة **فوجه** الامر الى من يتقرب اليه
 واحد والشافعي في اصح القولين انه يترجح امر ولد بغير رضاها مع قول الامامة احمد
 في حديث روايته انه لا يجوز له ذلك **وجه** الاول فقلت حكم الامامة في حديث روايته انه لا يجوز له ذلك
فوجه الامر الى من يتقرب اليه **وجه** الاول فقلت حكم الامامة **فوجه** الامر الى من يتقرب اليه **وجه** الاول فقلت حكم الامامة
 وحملت عنقها صكها محض شاهدة في النكاح **وجه** الاول فقلت حكم الامامة وحملت عنقها صكها محض شاهدة في النكاح
 احدهما روايته انه ينفق **وجه** الاول فقلت حكم الامامة احدهما روايته انه ينفق **وجه** الاول فقلت حكم الامامة
فوجه الامر الى من يتقرب اليه **وجه** الاول فقلت حكم الامامة **فوجه** الامر الى من يتقرب اليه **وجه** الاول فقلت حكم الامامة
 لو قالت السيد اعنقني على ان اترى بك فبكون غنى مني فاعنقها مع العتق **وجه** الاول فقلت حكم الامامة
 فقال ابو حنيفة والامامة الشافعي في الخيار ان ماتت تزوجته وان ماتت لم تزوجه **وجه** الاول فقلت حكم الامامة
 اختارت تزوجه **وجه** الاول فقلت حكم الامامة اختارت تزوجه **وجه** الاول فقلت حكم الامامة
 الشافعي له عليها قيمة نفسها **وجه** الاول فقلت حكم الامامة الشافعي له عليها قيمة نفسها **وجه** الاول فقلت حكم الامامة
 بالعقد **وجه** الاول فقلت حكم الامامة بالعقد **وجه** الاول فقلت حكم الامامة
 محمل الخيار **وجه** الاول فقلت حكم الامامة محمل الخيار **وجه** الاول فقلت حكم الامامة
 نقض العقد **وجه** الاول فقلت حكم الامامة نقض العقد **وجه** الاول فقلت حكم الامامة

انفق الامامة الان بعسة

على امر الزوجة **وجه** الاول فقلت حكم الامامة على امر الزوجة **وجه** الاول فقلت حكم الامامة
 ويجعل فانهم قالوا لا يجوز له الدخول بالنسبة **وجه** الاول فقلت حكم الامامة ويجعل فانهم قالوا لا يجوز له الدخول بالنسبة
 جاز له ان يترجح امها وان مات قبل الدخول لم يجز له **وجه** الاول فقلت حكم الامامة جاز له ان يترجح امها وان مات قبل الدخول لم يجز له
 فالاول مشقة **وجه** الاول فقلت حكم الامامة فالاول مشقة **وجه** الاول فقلت حكم الامامة
 وانفق **وجه** الاول فقلت حكم الامامة وانفق **وجه** الاول فقلت حكم الامامة
 فاوود بشرط ان يكونا الرتبة في كماله **وجه** الاول فقلت حكم الامامة فاوود بشرط ان يكونا الرتبة في كماله
 ينفق نكاحها خلافا لعل **وجه** الاول فقلت حكم الامامة ينفق نكاحها خلافا لعل **وجه** الاول فقلت حكم الامامة

انه يقع النكاح دون الشرط وفي حلقها الاول عند روايات مع قول الامام مالك لا يعمل
 الاول لا بعد حصول كاح صحيح يصيد عن رغبة وصديق من غير قصد تحليل وتطوعا عملا لا
 وفي طائفة غيرهم فان شرط التحليل او نواه فسد العقد لا العمل للثاني ومع قول الامام
 الشافعي في الصحيح القولين انه لا يقع النكاح ومع قول احمد لا يقع النكاح مطلقا فالاول
 بتحقيق والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث والرابع مشددة فجميع الامر ان يبقى المهر
 ووجوب هذا لا قول على تخفى على الفطن **وقال** قولنا في حصة والشافعي انه انما هو وجهها ولو
 بشرط تحليلها او كان في عزمه التحليل صح النكاح لكن مع الكراهة عند الامام لشافعي مع
 قول الامام مالك واحمد انه لا يقع فالاول مخفف والثاني مشددة وجميع الامر ان يبقى المهر ان
وقال قولنا الامة الثلاثة انه لو تزوج امرأة وشرط ان لا يشرى عليها او لا يملكها
 من بدنها او فادها او لا يساوئها فالعقد صحيح ولا يبرؤ هذا الشرط وطأ من المثل لان هذا
 شرط يخرج المثل وكان كالشرط ان لا يملكه نفسها مع قول الامام احمد ان العقد صحيح ولكن
 يبرئها الوفاة ومتى خالفنا من ذلك على الميزان في الفسخ فالاول مخفف والثاني فيه
 تشديد فجميع الامر ان يبقى المهر **باب الخلع في الله عوالم بالعبادة**

اعلم وفق في الله واياك

انه ليس في هذا الباب مسئلة **وقال** قولنا في حصة والشافعي انه لا يقع النكاح مطلقا فالاول
 اختلاف في حصة **وقال** قولنا في حصة والشافعي انه لا يقع النكاح مطلقا فالاول
 في ابرئ العنة فقط مع قول الامام مالك والامام الشافعي انه يثبت ذلك كله لغير
 الاطلاق ومع قول الامام احمد يثبت في الكل واعتكروا ان العيوب المبيحة
 للبراءة تسعة اشكال لانه تشتر كفيها الرجال والنساء وهي الجنون والبله والبرص وثنائ
 مخضاض الرجال وهما البت والعنة وارضية مخضض النساء وهما القرب والرق والفتق
 والعقل فليكن قطع الذكر والعنة العجز عن الجماع بعد الانتشاء والقرن عظم يكون في
 الفرج يمنع من الوطء والرق انتشاء الفرج والفتق اخراق ما بين كل الوطء محل البذل والعقل
 لم يكون في الفرج وقيل بطويرة تمنع من لذة الجماع هذا الاول من الاقوال مشددة على الزوج والثلث
 فيه تخفيف عليه والثالث مخفف وجميع الامر ان يبقى المهر **وقال** قولنا في حصة
 والشافعي واحمد انه اذا حدث عيب في الزوج نكحها العقد وقبل الدخول تحبب المرأة
 وكذلك بعد الدخول لا العنة عند الامام الشافعي واما اذا حدثت العيب بالزوجة
 فله الفسخ على ارجح من ذهب الامام الشافعي واحمد مع قول الامام احمد مالك والشافعي

القول الاخر انه لا يعمل في الاول مخفف على الزوجة مشددة على الزوج الا في العنة عند الامام
 الشافعي والثاني عكس فجميع الامر ان يبقى المهر **وقال** قولنا في حصة والشافعي انه لا يقع
 وزوجها وبقية الترتيب لما لم يواد امت في المجلس الذي علمت بالعتق فيه ومتى علمت
 ومكته من الوطء لم يبرؤ مع قول الامام الشافعي في اصح اقوالها الخيار على المهر والثاني
 ان لا يملكها او اموالها لثالث ما لم تكن من الوطء فالاول فيه تشديد على المرأة والثاني فيه تشديد
 تشديد والقول الثاني من اقوال الامام الشافعي فيه تخفيف على الزوجين وكذلك الثالث
 فجميع الامر ان يبقى المهر ان يبقى المهر **وقال** قولنا في حصة والشافعي انه لا يقع
 الحاق العتق بخيار المجلس والشافعي في المجلس المبيع ووجه كونه الخيار هنا على الفور لانه
 بالاطلاع على عيب المبيع **وقال** قولنا الامة الثلاثة اذا عتقت الامة وزوجها من
 فلاحها لها مع قول الامام في حصة انه يثبت لها المهر مع حريه فالاول مشددة على
 المرأة والثاني مخفف عليهما **وقال** قولنا في حصة والشافعي انه لا يقع النكاح مطلقا فالاول
 كان شافعا النكاح فلا يبرئ من وجهها الا من رضاه فعتق كونه لغير العيوب التي
 هذا الباب والله اعلم **باب الخلع في الله عوالم بالعبادة**

اعلم وحكمك الله تعالى

ان اول ما ينبغي سائل الاجماع فهدى الباب الا انما اظهر على استغفار المهر وقت احد
 الزوجين **واما** ما اختلفوا فيه **وقال** قولنا في حصة والشافعي انه لا يقع النكاح مطلقا فالاول
 في الامام مالك واحمد في حصة المهر ان النكاح لا يفسد بمسأه الصدق ومع
 الدوايينين الا في حصة المهر والامام احمد انه يفسد بمسأه الصدق فالاول مخفف والثاني
 مشددة فجميع الامر ان يبقى المهر ان يبقى المهر **وقال** قولنا في حصة والشافعي انه لا يقع
 فيقع النكاح ويبرؤ الزوج بذلك كله طاهر ومنه المثل **وقال** قولنا في حصة والشافعي انه لا يقع
 النكاح والاستمتاع بهما كالطهارة للصلاة ويبرؤ حديث قد استعملت فزوج بكلمة
 الله وحديث من تزوج من امرأتين ينفق على الاولى ينفق على الثانية والله يوفى بيمينه وهو رات
وقال قولنا في حصة والشافعي انه لا يقع النكاح مطلقا فالاول
 ان لا يملكه لقله وعلى التقديرين ان الامام مالك والشافعي اقله ما تقطع بهما الصداق
 وهو عشرة دراهم او دينار عند الامام في حصة او يبرؤ وتلايه قدام عند الامام
 مالك فالاول من امثل المسئلة مشددة خاصا بالموطن الذي يقع عليه المهر ويكون
 التقدير ان الله لم يبرؤ المهر والثاني مخفف لان فيه ترك الحكم الى ما ترضى به ان جهة

الشافي حقيقة مستأنفة ان قضيتا مضت وان لم يقضت بطلت ومع قول احمد
حكم الربا فحكم الاصل الاول فيه تشديد والثاني مفضل والثالث كذلك والرابع
مفاده فرفع الامر الى من ينشئ البين **قوله** في قولنا حقيقة واحدا ان المارة اذا سلمت
تقسما قبل قبض صداقها دخل بها الزوج وحل لها ما امتنعت منه بعد ذلك
بجارتها مع قولنا كذلك والشافي ليس لها منعه بعد الدخول ولها الامتناع منه بعد
الخلق فالقول مخفف على الزوجية والثاني فيه تشديد على ما رفع الامر الى من ينشئ
البين ان توضيحها القولين لا يخفى على الفطن **قوله** للمقول الشافي في اظهر قوليه
ان لم ينشئ الا الوطى مع قولنا الامام مالك انه يستقر اذا طالت المدة وان
لم يوطى مع قولنا الامام ابو حنيفة واحدا ان لم ينشئ المدة التي لا مانع فيها ان
لم يوطى وطى فالقول مخفف على الزوجية والثاني فيه تشديد عليه والثالث مفضل
فجميع الامر الى من ينشئ البين **قوله** للمقول الشافي في اظهر قوليه في الامة الثلاثة
ان وليها العرس سنة مع قول الشافي في القول الاخر بنا واجبة فالاول
مخفف والثاني مشدد ولعل الامر يختلف باختلاف اطلاق الناس في المدة والنعما
فجميع على اهل المروءة ونسخت بغيرهم **قوله** للمقول الشافي في المشهور والشافي في
اظهر القولين والى حقيقة واحد في الحديث وانما انما الجارية في ولية العرس
واجبة مع قول الامة المذكور في القول الاخر انما امتحنته فالاول مشدد
والثاني مخفف فجميع الامر الى من ينشئ البين **قوله** في قولنا على ما اذا نزلت على عدم
احكامه فمئة والثاني على مائة ذلك والحمد لله رب العالمين **قوله** في قولنا
الامام ابو حنيفة واحدا في حديثه وانما انما في الفسار في العرس ولا يكون
النقطة مع قولنا الامام مالك والشافي يكرهه فالاول مخفف على ما اذا
لم يكن فيه نسب لانه اداة المنة والمروءة والثاني فيه تشديد ولعل له محمول
على ما اذا ترتب على ذلك فله مهر ومهره كما هو حالها البتة فجميع الامر
الى من ينشئ البين **قوله** للمقول الامة الثلاثة انه يستحق ولية غير امره كالحضانة
ينحصر مع قولنا الامام احمد واحدا انه لا يستحق فالاول مشدد والثاني مخفف فجميع الامر
الى من ينشئ البين **قوله** في قولنا **كتاب الفسار المشهور**

الشافي بالاجماع وعلى ان الشهور حرام تستقطبها النفقة بالاجماع وعلى انه يجب على كل واحد من
الزوجين معاينة صاحبه بالمعروف وعلى انه يجب على كل منهما ان ينفق على صاحبه من غير
كرهة ولا غلظة ولا اجبار وعلى انه يجب على الزوجين معاينة زوجيهما وملازمة المسكن
وعلى ان له منعها الخروج وعلى انه يجب على الزوج والمهر والعققة **قوله** ما وجدته
من مسائل الاجماع واليقين في هذا الباب **قوله** واما ما اختلفوا فيه **قوله** في قولنا
الامام الشافعي رضي الله عنه ان العزل عن الحرة ولو بعد زواجها لم يفسخ النكاح مع
قولنا الامة الثلاثة ان ذلك لا يجوز الا بانه لا يفسخ ولا يخلو ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ
الى من ينشئ البين **قوله** ووجه الاول عدم تحقيقنا ان الله تعالى يخلق من فلك ما يشاء
فقد لم يخلق الى الفسار ولا ينفق عنه وله **قوله** ووجه الثاني ان المصلح لا ينفق او الفسار
فارضوا المصلح عدمه ويقاس على ذلك عند المهر اذا كانت تحتة لعمه فالامام
الشافعي يحرر العزلة بعد ان سبها والامة الثلاثة يحررونها من فلك الا بان
سبها واهل العلم **قوله** في قولنا الامة الثلاثة انما اذا سبها كرا او غيرها الا ان
تم دارا لنفسه على سبها في الضورتين مع قولنا ابو حنيفة ان المدة لا تقضى
في القسم بل يسوي بينهما وبين الملقى عند الاول مشدد على الزوج وبه حاشا للاحاد
والثاني مخفف فجميع الامر الى من ينشئ البين **قوله** في قولنا الامام ابو حنيفة انه يجوز
للرجل ان يسافر بغيره من غير رخصة وان لم يرضه مع قولنا الامام مالك في حديثه
واحد والشافي انه لا يجوز الا رضاهن وانما في غير رخصة ولا يرضه وحده فله الفسار
من عندنا الامام الشافعي واحدا وقال ابو حنيفة ومالك في الرواية الاخرى لا يجب
عليه الفسار فالاول مخفف والثاني مشدد **قوله** في قولنا الامة الثلاثة انما مشدد
في وجوب الفسار والثاني مخفف فجميع الامر الى من ينشئ البين والله اعلم

اجمع الامتثال اربعة

على ان الخلع منتم للملك خلافا لما ذهب اليه من جهة الله المرفوع الى الله تعالى للتابعي الجليل
في قوله ان الخلع منتم للملك قال العلماء وليس بشئ **قوله** في قولنا الامة ان المدة اذا كانت
زوجيا لم يفسخ منظر او سبعة جازها انما لغة على عوض وان لم يكن من ذلك شيء
من اضياع الخلع من غير ريب كما في قوله خلافا للزهري وعطاء وداود في قوله
ان الخلع لا يفسخ في هذه الحالة لانه عتوت والعنف غير مشروع وعزل المشرع

انقول الامة اربعة

على ان القسم باليمين للزوجات ولا قسم لزوجته مع امه وعلى انه لا يجب التوبة

باب الخلع

مردود وواتقوا على ان الطلاق يقع من غير روجته باللف تقول شخص طلق امرأته باللف
وقال ابو نؤير لا يصح هذا ما وصيته من مسائل النكاح والافتاق وهذا **البيان** ما
اختلف فيه الاجماع **وقال** في حقيقته والاحكام مالك والشافعي في اظهر قوليه
واحد في احكامه واثبت ان الطلاق طلاق مع قول الامام احمد في الله عنه في اظهر قوليه
انه صحيح لا يقصر عددا وهو قسمة وليس بطلاق وهو القديم من مذهبي الامام الشافعي
واختاره جماعة من فقهاء المتأخرين لكن بشرط ان يكون ذلك مع الزوج ولو لم يلفظ الطلع
وان لا ينوي به الطلاق **قال** الاول مشد والشافعي في حقيقته فجمع الامام المزني للبر أن
ووجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن **وقال** في قول الامام مالك والشافعي رضي
الله عنه ان الطلع لا يكون باكثر من المسمى مع قول الامام احمد في حقيقته ان كان النشوة
من قبلها اكثر اخذ اكثر من المسمى وان كان من قبله كونه اخذ من طلع صحيح مع اكثره
ومع قول احمد يكون الطلع على اكثر من المسمى طلقا **قال** في حقيقته الثاني مشد
والثاني مفصل وجمع الامام المزني للبر أن وجه الاول ان حكم المهر في العتق قد
تكاله ان يرد في المهر ما شاف ذلك في عوض الطلع ووجه الاول من سمي المفصل هو ان
النشر منها اكثر في الزوج ان يشده عليها باخذ ما زاد على المسمى ووجه الثاني
انه من جملة اخلاء موال الناس لما طل وهو خاص بغير الدين والزوج عولها غير مبرما
اخذ ذلك مع كونه ظاهرا عليها بنوعه وكثرة جملته ووجهه ومضارها بالترفع
والنشر عليها ويرى لتفدي ذلك خالص من ثمنها **والثاني** انه تحت حكم باقي الاخرى
فانه لو لا كونه ازيد لها ما قدت نفسها منه بما لحق بنشر من مفرقة **وجه**
قول احمد في حقيقته انه يلحق بالطلاق في هذا العدة مع قول الامام مالك
انه ان طلقها عتقت طهره من قبله لا طلع طلق وان انفصل الطلاق عن الطلع
لنطلق ومع قول الشافعي واجماعة لا يلحقها الطلاق حال الاول مشد
على الزوج والثاني مفصل والثالث مخفف **وقال** في قول الامام المزني ان يرد
كل من الاقوال ظاهر **وقال** في الآية الكلاية انه ليس الا ان يجمع بينه
الصغيرة بشي من طهر **مع** قول الامام مالك وبعض اصحابنا ان ذلك
وكذلك ليس له ان يخلع روجته منه الصغيرة عند الامام مالك **قال** في حقيقته
مالك بان له ذلك **قال** في السليمان مشد على الاب والثالث مخفف عليه
فجمع الامام المزني للبر أن **وقال** في قول الامام احمد في حقيقته انما لو قالت طلقني فلا
على الفظ طلقها واحدا استحق لك اللف **مع** قول الامام مالك انه تحت حكم اللف
كله سواء طلقها باللف او باللف لانها تملك نفسها بالواحدة كما تملك بالثلاث

ومع قول الشافعي رضي الله عنه انه يستحق ثلاث لاف في الحالتين ومع قول احمد انه لا يستحق
ثلاث في الحالتين فالاول مخفف والثاني مشد والثالث مخفف من وجهه ومشد من
وجهه والاربع مخفف جدا لعدم طابقته فعليه للشوا الغرض المطلق وكفى بالمال **وقال**
قول الامام الثلاثة انما لو قالت طلق واحدة باللف طلقها باللف طلقها واشتد
مع قول الامام احمد في حقيقته انه لا يستحق شيئا وتطلق باللف **قال** في حقيقته الثاني في
مخفف فوجه الامر في حقيقته ان **قال** في حقيقته الثاني في
احتموا على ان الطلاق مكرور في حاله استقامة الزوجين **قال** في حقيقته مخفف وقد
انفقوا على حرم الطلاق في الحقيقته من قولها او في طهر جامع فيه لان يقع وكذلك جمع
الطلاق في حقيقته مع التخي عن ذلك في حقيقته عند بعضهم وفي حقيقته عند بعضهم
وكذلك انفقوا على انه اذا قال للزوجية انت طالق نصف طلق لا لوجه طلقه خلافا
لما روي في قوله انه لا يقع شي والفقهاء كلهم على خلافه **وعلى** ان الزوج اذا قال لغيره المذخور
بانت طالق كانت منه كالطلاق الثلاث **قال** ما وجد في الباب من مسائل
الاجماع والافتاق **واما** ما اختلفوا فيه **وقال** في حقيقته انه يصح تغليق
الطلاق والعتق بالملك قبله والطلاق والعتق معا اطلاق او عتق **وصور** ان يقول
لا جنيته ان تزوجك فانت طالق او كل امرأة تزوجها في طالق **او** يقول لعبدان كذا
فانت خرا وكل عتقها مشد **مع** قول الامام مالك انه يرد الطلاق والعتق
خصصا وعين فبذلك ما وردت او امرأة بعينها الا ان اطلق او عتق **مع** قول الشافعي واخذ
انه لا يرد الطلاق والعتق مطلقا **قال** في حقيقته الثاني مفصل والثالث مخفف
مع قول الامام المزني للبر أن **واذا** هذه الاقوال مسطرة في كتب الفقه من كل مذهب **وقال**
قول الاجماعة الكلاية ان الطلاق يقتضي بالرجال مع قول احمد في حقيقته انه يغني عن النساء
وصوره عند الجماعة ان المثلث ثلاث تطلقات والعتق يطلعتان مع قول
ابن حنيفة ان المثلث تطلق ثلاثا والامة اثنتين خرا كان زوجها او عبدا **قال**
مخفف على الزوج والثاني مشد عليه **وقال** في حقيقته الثاني في
ابن حنيفة والامام مالك **قال** في حقيقته كقولهم ان دخلت الدار
فانت طالق ثم اياهن ولم تغسل المملوك عليه في حال البينونة ثم تزوجها ثم دخلت
فان كان الطلاق الذي اياهن دون الثلاث فاليمين باقية في النكاح الثاني ان تغسل
كيف كانت بوجود الضقة من اخرى **وان** كانت طلاقا ثلاثا غلقت مع قول
الشافعي في اصح الاقوال انه متى طلقها طلاقا بايضا ثم تزوجها وان لم يخلع فحل
المملوك عليه ان تحت اليمين على حال **مع** قول الامام احمد يدعو باليمين سواء

ثلاثت الثلاث او مادونها اما اذا حصل فعل الطلاق في حال البينونة فالأمية
الثلاثت على ان البين لا نفوذ مع قول الامام احمد انها نفوذ اليقين بعمود النكاح فالاول
في المسئلة مفصل والثاني فيه مخيف والثالث مشكك والاول في المسئلة الاول
مخيف والثاني مشكك **فوجع الامر الى من يتي الميزان** **فذلك** قول الامام ابو حنيفة ومات
انه اذا جتمع الطلاق الثلاث فمعه طلاق بدعيه مع قول الشافعي انه طلاق شئنة
وهو احد الروايتين عن احمد واختارها المصنف في الاول مشكك والثاني مخيف **فوجع الامر**
الى من يتي الميزان ويصحح الاول على اهل العلم والحلم والثاني على اهل الجاهل والرعونة
فذلك قول الامام ابو حنيفة انه اذا قال الزوجية انت طالق عند ذلك والى الترتيب
انه يقع طلاق واحدة تبين بها مع قول الامام الكلاية انها فطلق ثلاثا فالاول
مخيف من حيث حكمه بالبينونة الصغرى والثاني مشكك **فذلك** قول اصحابنا
ابي حنيفة ومالك واحمد ان من قال للزوجية ان طلقك فانت طالق قبل ثلاثا
ثم طلقها بعد ذلك وقع عليه طلاقه صحيح ونفع بالشرط عامر الثلاث في الحال
مع قول الرازي والمووي انه يقع المخرج فقط دفعا للردور ومع قول المزي في اربع
واثر المهاد والفضال والى حامد وصاحب المذهب وغيرهم انه لا يقع طلاق اطلاقا
ذلك عن فضل الشافعي من أصحاب الشافعي من قال بوقوع الثلاث كرهت الجماعة
النوى والغوى على وقوع المخرج فقط فالاول فيه مخيف من وجهه وثانيه
من وجهه والثاني مخيف على الزوج جرح الامر الى من يتي الميزان ولكن لا يوجب
لا يوجب على العظم **فذلك** قول الامام ابو حنيفة والشافعي والامام احمد ان كتابا
الطلاق لا ينفق الى ثبته او دله لانه مع قول الامام مالك انه يقع الطلاق بمجرد
اللفظ فالاول مخيف والثاني مشكك **فوجع الامر الى من يتي الميزان** **فذلك**
قول ابو حنيفة انه لو انضم الى هذه الكتابات فله حال من الغضب او ذكر الطلاق
فان كان في ذكر الطلاق وقال له اوده لم تصدق في جميع الكتابات وان كان في
حال الغضب ولم يجر ذكر الطلاق صدقته فلانه القاطن من الكتابات وهو منك
واختارني وامر بك بصدق ولا تصدق في غيرها مع قول مالك ان جميع الكتابات
الظاهر متى قالها مبنيها او يجيبها على سواها الطلاق كان طلاقا لم
ينفذ قوله لم اوده ومع قول الامام الشافعي ان جميع الكتابات لا ينفق الى ثبته
مطلقا كما مر ومع قول احمد في حديثه وابنيه ينفقون في الاخرى لا ينفق
الان اباحيته الصريح عند لفظ واحد وهو الطلاق واما لفظ الشراخ
والفراق فلا يقع به طلاق عند **فذلك** قول ابو حنيفة انه اذا نوى الكتابات

الظاهر الطلاق ولم ينفق عدا وكان جوازا عن قولها الطلاق يقع واحدة مع منته
مع قوله ان كانت الزوجة حرة كما لم تقبل فيه الا ان كونا الزوجية حرة
بها قبل ما يدعيه بيمينه يدفع ما ينوي من وثق الثلاث وفي رواية اخرى انه لا يقع
في اقل من الثلاث ومع قول الامام الشافعي انه ينفق في كل ما يدعيه في ذلك من اصل
الطلاق واعداه ومع قول الامام احمد متى كان معاهدا لانه كما لا ينوي الطلاق
وقد الثلاث نوى ذلك او لم يقع كانت مذحولا عما او غير مذحولا بها فالاول
فيه مخيف والثاني مفصل والثالث كذلك مخيف والرابع مشكك **فوجع الامر الى**
من يتي الميزان **فذلك** قول الامام ابو حنيفة عن الكتابات الحقة كالحرق او اذ هي وانت
مخلصة ونحو ذلك كما كتابا الظاهر على من نوى من قوله انت خلية بنية باين
بنية بثلة اظهرى اعزى جعلك على غاربك انت خرج امرك بيدك اعزى الحق اهلك
اي كان لم ينفق عدا ونفقت واحدة وان لوى الثلاث ونفقت وان نوى اثنين لم يقع
الا واحدة مع قول الامام احمد والشافعي انه ان نوى بها طلقتين كانت طلقتين
فالاول فيه تشديد والثاني فيه مخيف **فوجع الامر الى من يتي الميزان** **فذلك** قول ابو
حنيفة انه اذا قال لعندي واستبهرى رحك ونوى بالانكاح ونفقت واحدة رجعية
مع قول الامام مالك انه لا يقع بذلك الطلاق الا اذا وقع استبدا وكانت مع ذكر
الطلاق وفي غضب فيمنع ما نواه مع قول الامام الشافعي انه لا يقع الطلاق
بها الا ان لوى الطلاق ونفع ما نواه من العدة في المدخول بها ومع قول احمد في
روايته انه يقع الثلاث وفي الاخرى انه يقع ما نواه فالاول فيه مخيف والثاني ه
والثالث مفصل والرابع يرجع الى المذهبين **فوجع الامر الى من يتي الميزان** **فذلك** قول
ابي حنيفة والاحمد لو قال للزوجية ان طلقك او رقا لى بها فقالت انت منى طالق
كرهت مع قول الامام مالك والشافعي انه يقع فالاول مخيف والثالث مشكك **فوجع الامر**
الى من يتي الميزان **فذلك** قول الامام مالك لا يقع طلاق المرأة طلاقا لان ذلك من مقام
الزوج من حيث انه فان طلقها دون العكس ووجه الثاني انه كالوكيل الاجنبي في
طلاق نفسها **فذلك** قول ابو حنيفة انه لو قال للزوجية انت طالق ونوى الثلاث
ونفع واحدة مع قول مالك والامام الشافعي واحمد في حديثه وابنيه ينفق الثلاث
فالاول مخيف والثاني مشكك **فوجع الامر الى من يتي الميزان** **فذلك** قول ابو حنيفة انه لو
قال للزوجية امرك بيدك ونوى الطلاق فطلق نفسه بالانكاح فان نوى الزوج الثلاث
ونفقت واحدة او واحدة لم يقع شي مع قول الامام مالك انه يقع ما وقع من عده
الطلاق اذا اقرها عليه فان ناكها حلفت وثبتت عليه من عده الطلاق ما اكل

المتفصلة كما لا يصح وأما المتفصلة كالشعر فكالألفاظ الشافعي يرفع به
 خلافا لأحمد فالألفاظ المفصلة والثاني فيه تشديد كالقول الأول من الأعضاء المنفصلة
 والثاني من الأقوال في المنفصلة مخفف بعد الوقوع فوجه الأمر إلى من ينزل البران
 ولكل من الأقوال المذكورة وجه والله أعلم **كتاب الرجعة**

انقوال الامينة الاربعة

انقوال الامينة على جوارح المطلقه وعلى ان من طلق رجعة فلا زال الرجل الا بعد
 ان تنكح زوجا غيره وبطاعتها في طهر صحيح وعلى ان لا رجعة في النكاح العطي وان
 شرط في جوارحها الاول وان الوطء النكاح الفاسد لا يملكها الا قول الشافعي
هذا ما وجهه من مسائل الاتفاق **اما** ما اختلفوا فيه **ففي** قول
 الامراء حقيقة واحمد في الظاهر من ادبيته انه لا رجعة في الرجعة مع قول الامراء
 مالك والشافعي في القول الآخر انه يحكم فالاول مخفف والثاني مشدد فوجه الامر
 من تنزل البران **وجه** الاول انها في حكم الرجعة بدل الحق الطلاق كما في الاولاد
 والظهار واللعان منها وارثه منها **وجه** الثاني انه بطلان ما كانت اجنبية
 بدليل انك لا يملكها من قوله رجعتك الى نكاحي بخلافك **وقال** الامراء
 ابو حنيفة واحمد ان الرجعة تحصل بوطئها ولا يحتاج اسمها الى لفظ طلق في
 الرجعة بما ولا ومع قول الامراء ان الرجعة لا تحصل الا باللفظ لا بالثبوت لان اولها به
 ومع قول الامراء الشافعي لا تصح الرجعة الا باللفظ فالاول مخفف والثاني مشدد
 في احد شيئين المقتضين والثالث مشدد فوجه الامر إلى من تنزل البران **وجه** الاول انه
 على انهما لو طئها الا وقد نوى رجعتها اذ بعد نزع المومن وطئ من طلقها
 وهو لو نوى رجعتها **وجه** الثاني انه قد يقع كل ما من غير رجعة ارجاعها كما لا بد من
 نية ذلك **وجه** الثالث قياس الرجعة على انفسها لا على غيرها فلا بد فيه
 من لفظ لا قول الجوزي لفظي **والقول** للامراء مالك واحمد لو صيغة
 ان لا يطرأ الرجعة في الرجعة مع قول الامراء الشافعي في احد قوليه واحمد في
 احديهما يتيقنه مشددا **والوجه** عندنا في كتاب الاموال الشافعي في الظاهر قوله
 وكذلك احمد في الظاهر قولنا ان الاشياء مستقيمة **قال** شيخ الاسلام الفقيه
 في كتابه رجعة الامتد في اختلاف الامية وما حكاه الامراء الراعي من ان الاشياء
 عند الامراء لا تارة في مشاهير كتب الامية باق مع الفقه في الوفا والفرط

نفتير ان رجعة الاموال مستقيمة **وجه** الاول انه لا رجعة في الرجعة مع قول الامراء الشافعي في
 من الشافعية في كتاب الامية **وجه** الثاني انه لا رجعة في الرجعة مع قول الامراء الشافعي في
 كونه المستقيمة قبلها مني **والوجه** الثالث انه لا رجعة في الرجعة مع قول الامراء الشافعي في
 على اللفظ فان النية لا يصح فيها اشياء **وجه** الاول انه لا رجعة في الرجعة مع قول الامراء الشافعي في
 الرجعة فقد انقضت عند الاشياء لكونها اشياء لا رجعة فيها **وجه** الثاني انه لا رجعة في الرجعة مع قول الامراء الشافعي في
 لفظ بقول الجوزي الى الامتد فوجه الامر إلى من تنزل البران **وقال** الشافعي
 الرجعة في حال الخطأ والرجوع لا يملكها مع قول الدلالة تعرف الاول مشدد والثاني
 مخفف فوجه الامر إلى من تنزل البران **وجه** الاول انه لا رجعة في الرجعة مع قول الامراء الشافعي في
 من نوع منه شرعا كما به وطئ نكاح فاسد **وجه** الثاني انه لا رجعة في الرجعة مع قول الامراء الشافعي في
 ويطئها عارضا **وقال** الامراء مالك والشافعي في الرجعة مع قول الامراء الشافعي في
 لا يحصل له الحل فالاول مشدد والثاني مخفف فوجه الامر إلى من تنزل البران **وجه** الاول انه لا رجعة في الرجعة مع قول الامراء الشافعي في
 الاول قول الشافعي في حديثه لا يملكها حتى تدفع مسرلة ويدفع مسرلة **وجه** الثاني انه لا رجعة في الرجعة مع قول الامراء الشافعي في
 هي الذمة بالبيع وذلك لا يكون الا بخروج الموعا كما **وجه** الثالث انه لا رجعة في الرجعة مع قول الامراء الشافعي في
 لقة وان لم تنزل **واما** كمال الذمة بخروج المني بدليل وجوب التمسك على من جامع
 ولم تنزل عند الامية الادوية خلافا لداود وجماعة من الصحابة كما في اول باب الغسل
 والله اعلم

انقوال الامينة الاربعة

على اننا فاحكم الله عز وجل **ان** الجماعة من رجعة من رجعة **وجه** الاول انه لا رجعة في الرجعة مع قول الامراء الشافعي في
 موكبا **والوجه** الثاني انه لا رجعة في الرجعة مع قول الامراء الشافعي في
 اي مكانة يمين الله عز وجل **الاني** قول قدم **هذا** ما وجهه من مسائل الجماعة
 والاتفاق **واما** ما اختلفوا فيه **ففي** قول الامراء مالك والشافعي في
 ان لا يطرأ رجعة ارجعها من رجعة **وجه** الاول انه لا رجعة في الرجعة مع قول الامراء الشافعي في
 والشافعي في المشهور عنه انه ليس بطلا **وجه** الثاني انه لا رجعة في الرجعة مع قول الامراء الشافعي في
 إلى من تنزل البران **وقال** الامراء مالك والشافعي في الرجعة مع قول الامراء الشافعي في
 يقع عنصها طلاق بل يوقف الامر لنبأ وطلاق مع قول الامراء الشافعي في
 المدة ونزع الطلاق فالاول مخفف والوقف والثاني مشدد فوجه الامر إلى من تنزل البران
 الميزان **وقال** الامراء مالك والشافعي في الرجعة مع قول الامراء الشافعي في
 على قول الوقت يعلق على الامية وهو الاظهر من قول الامراء الشافعي في

احدى الروايات الاخرى والشافعي في القول الاخر عنه ان الحاكم يفتن عليه حتى يطلق
 فالاول مشدود والثاني مخفف فجميع الامر الى من يثق بالبرهان **وقال** قول الامام ابي حنيفة
 والامام الشافعي في الصحيحين ان من ادى بغير الدين بالله عز وجل الطلاق والطلاق
 واجابا بالعبادات ومصدقها المالك لا يكون مؤثرا سواء قصد الاضرار بها او دفعه عنها
 كالمريض والمرحمة او عن نفسه مع قول الامام مالك ان لا يكون مؤثرا الا ان يتكلم
 حال الغضب او يقصد الاضرار بها او لا يخفف والثاني مشدود فجميع الامر الى
 من يثق بالبرهان **وقال** قول الامام ابي حنيفة والامام الشافعي انه لو ترك وطئ زوجته
 الاضرار بها من غير يمين اكثر من اربعة اشهر لا يكون مؤثرا مع قول الامام مالك ان
 احدى احدى واثنين يكون مؤثرا فالاول مخفف والثاني مشدود فجميع الامر
 الى من يثق بالبرهان ووجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن **وقال** قول مالك
 ان من ادى بالاعتداء ان حرم كانت زوجته او امة مع قول الامام الشافعي
 انما ادى منها من مطلقا ومع قول ابي حنيفة ان الاعتداء في المدة بالنساء في كانت
 تحية امة فمهران حراما كان او عدلا ومع قول الامام احمد في احدى رواياته
 كذا هذا لتمام مالك والثانية كذا ذهب الشافعي فالاول فيه تشديد والثاني
 فيه تخفيف والثالث مفصل فجميع الامر الى من يثق بالبرهان **وقال** قول
 مالك ان ادى الكافر لا يقع مع قول الثلاثة انه يصح من قولها فمطالبة
 نكاحا اسلامه بالعتق والطلاق فالاول مخفف على الكافر والثاني مشدود
 فجميع الامر الى من يثق بالبرهان **كتاب الطهارة**

انقول الامام ابن اربعة

على ان المسلم متى قال الزوجية كانت على كظم امرى كان
 مظاهرا في هذه الحالة منها لا يحل له وطئها حتى تعتق او تكفر او تنفق
 مؤمنة ان زوجها فان لم ينفق فمضاهر شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعة
 سبعا وثلاثين يوما وعلى الله لا يجوز دفع تيمم الكهانة الى الكافر والخمرى وكذلك
 افتقار على صحة طهار العتق وانما يغير الصورة ولا الاطعام عند الامام مالك
 او اكله الشريد وكذلك انفقوا على الزوجة اذ قالت لزوجها انت على
 كظم امرى لا كفارة عليها الا في واحدة اخذها الخمرى **هذا** ما وجدته
 من سابل الاجماع والافتقار **واما** ما اختلفوا فيه **وقال** قول الامام
 مالك في حنيفة انه لا يصح طهار الذي يجمع قول الشافعي واهل البيت

قالوا

قال اول مشدود والثاني مخفف فجميع الامر الى من يثق بالبرهان ووجه الاول ان الذي
 غير ملزم لاحكام الذي يخرج على اهل الاسلام في نفسه ووجه الثاني كفاؤا
 شبهة التماس الاحكام ظاهر **وقال** قول الامام مالك ان لا يصح طهار السيد
 من امة مع قول الامام مالك انه يصح فالاول مشدود والثاني مخفف ووجه الاول
 ان الواردة في الشريعة انما هو في حق الزوجية ووجه الثاني ان السيد مالك
 للاستماع بامنه كالزوج فصح طهار **وقال** قول الامام ابي حنيفة لو
 قال الزوجية خرق كانت او امة انت على حرام وان نوى الطلاق بذلك كان طلاقا
 وان نوى الطلاق فلا كان لا كما وان نوى شيئا من احوالها فمهران فان لم ينفق
 الطلاق ونوى التحريم ولم يكن له نية في يمين هو قول ان نكاحا اربعة
 اشهر وقعت عليه طهارة فانية وان نوى الطلاق كان مظاهرا وان نوى
 العين كانت فجميع الى نية كذا رواها واحدة او اكثر سواء الدخول بها وغيرها
 ومع قول الامام مالك ان ذلك طلاق مطلقا ان كانت من دخولها وطهران
 كانت فمهر دخولها ومع قول الامام الشافعي ان نوى بذلك الطلاق والاطهار
 كان نكاحا وان نوى العين لم يكن عتقا ولكن عليه كفارة يمين وان لم يمين
 فالراجح من قوليه انه لا شيء عليه **والثاني** ان عليه كفارة يمين ومع قول
 الامام احمد في اظهر روايته ان ذلك صحيح في الظهار نكاحا او لم ينكح وفيه
 كفارة الظهار والثانية انه طلاق فالاول مفصل وكذلك الثاني
 والثالث والرابع مشدود فجميع الامر الى من يثق بالبرهان ووجه هذه الاقوال
 لا يخفى على الفطن **وقال** قول الامام ابي حنيفة واهل البيت ان من حرم طهارة
 او شرايه او امة كان حالفا وعليه كفارة يمين بالحنث من غير ان يجوز ذلك
 ويحصل الحنث عندها ما كل جز منه ولا يخلع الى اكل حنثه مع قول الامام
 الشافعي ان من حرم طهارة او شرايه او لباسا فلا كفارة عليه وليس شيء وان
 حرم امة فالواجب عليها التحريم والكن عليه كفارة يمين ومع قول مالك انه
 لا يجوز عليه شيء من ذلك على الاطلاق ولا كفارة عليه فالاول فيه تشديد
 والثاني مفصل والثالث مخفف فجميع الامر الى من يثق بالبرهان **وقال** قول
 ابي حنيفة ومالك والامام احمد في اظهر روايته انه يجوز على المظاهر العتق
 واليمن شهود مع قول الامام الشافعي في اظهر روايته ان ذلك لا يجوز فالاول
 مشدود خاص باهل الدين والوزع والثاني مخفف خاص باحد الناس من العوام
 فجميع الامر الى من يثق بالبرهان **وقال** قول الامام ابي حنيفة والامام مالك ان

المظاهر اذا وطئ حية عليه ان يشانف الصياح ولو في خلال الشتم لكان اذ
 بها واعلم ان كان اناسيا مع قول الامام الشافعي ان طعن الدليل لم يستنبط
 وان وطئ الشاهد علمه قد صومته وانقطع التتابع ولزمه الاستيناف
 بنجر القرآن **ووجه الاول** ان عدم التتابع رخصة والخص لا نشاط من حية
 واستحق العقوبة **ووجه الثاني** ظاهر **قول الامام** الحقيقة ومالك في
 احاديث روايته انه لا يشترط الايمان في الرقبة التي يكفر بها المظاهر مع قول
 الشافعي ومالك في واحد في الرواية الاخرى انه يشترط فالاول مخفف والثاني
 مقيد **فوجه الامر** من تنقيح الميزان **ووجه الاول** ان الكهان الغالب فيما
 كانوا عقوبة لمن ذبح فيها هذه الحاصل يوزن فيتميزا ولو كانت كافتة حية
 الثاني ان الكهان ما يقرب بها الى الله فلا ينبغي في الايام التقرب الى الله
 بمعيبة الكفر كما ورد في الحاشية والهدي **ويصح** الاول على حال احاد
 الناس والثاني على اهل الدين والورع والادب مع الله تعالى **قول الامام**
 قول الامام في حقيقته انه يجوز ذبح الكهان المذنب مع قول الامام في حقيقته
 انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشد **ووجه القول** ظاهر حكمه على
 حاليين **فوجه الامر** من تنقيح الميزان **واحد** **باب اللعان**

انقول الامير الرابع

على ان من قتل امراته او حرامها لوطا او نكاحا واكثرت له ولزمت له بلزمت
 الحد وله ان يلعن وهو ان يكرى التيمم اربع مرات بالله انه من العصاة الذين لم يقول
 في الحاشية وان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فاذا لعن لوطا حية
 الحد لها ذوق باللعن وهو ان تشهدا بربع منها فان الله انه من الكاذبين
 فيما رما به من الزنا ثم تقول في الحاشية وان غضب الله عليها ان كان من الصادقين
 وان فرقة القلائع واقعة بن الزوجين **هذا** ما وجدته من مسائل الاجماع
 والامتناع في هذا الباب **اما** ما اختلفوا فيه **من ذلك** قول الامام في الثلاثة
 ان الزوج اذا نكح عن اللعان بلزمت الحد مع قول الامام في حقيقته انه لا حد عليه
 بل يمسح حتى يلعن او يفر ويحرم النكاح بغيره الزوج فاستها وقال الامام وما
 لا ينسحق حتى يحل فالاول مشد **والثاني** فيه تخفيف **فوجه الامر** من تنقيح الميزان
قول الامام في حقيقته ظاهر **واحد** روايته ان المرأة اذا نكحت حبسها

الحاكم حتى يلعن او يفر مع قول الامام مالك واحمد في حقيقته المخرج من النكاح
 فالاول مخفف والثاني مشد **فوجه الامر** من تنقيح الميزان **قول الامام** مالك
 والشافعي ان كل مسلم صحيح طاهر مع لعنه حر كذا او عديدا او واحدا مما عذر كذا
 او فاسقين او احدا **ووجه الامر** مالك لا يبيع طلاق الكافر لكونه ككفار
 فاسقين عنده وعلى ذلك لا يبيع لعنه مع قول الامام في حقيقته ان اللعان شهادة
 فتي تزدق وليس فومن اهل الشك فحقها الاول مخفف والثاني مشد وكذلك
 الثالث فيه تشديد **فوجه الامر** من تنقيح الميزان **قول الامام** في حقيقته
 واحدا انه اذا لعن زوجة عن الحمل قبل وضعه لم يبيع ولم ينفق عنها الولد وان
 قد نكحها بعد الرضا لا عن القذف ولم ينفق لشب الولد وتولد له سنة اشهر
 او لامل مع قول الامام مالك والشافعي ان له ان يلعن لوطا **والثاني**
 اعترط ان يكون زنا شتما لها ثبلا شحيا او بجنسة ولحقه على خلاف اصحابه
 فالاول مشد والثاني مخفف **فوجه الامر** من تنقيح الميزان **ووجه الاول** يثبت ذلك
 في السنة كما اشار اليه حديث ابي هريرة انه قال لعن الله من يلعن امرا من امراء
 وجه الثاني حصول الرية بحرق الحمل في حق اللعان لوجه مباداة اللعنة من العار
قول الامام مالك في حقيقته روايته ان الفرقة تقع لوطا حية بغيره
 الحاكم مع قول الامام في حقيقته واحدا في الظاهر والرواية انما لا تحصل الا لعنا
 ونكح الحاكم فيقول فوفت بيتكما مع قول الامام الشافعي انما تقع لعنا الزوج
 حاشية لم ينفق النسب لعناهما طامعا لهما فيسقط الحد عنها فالاول فيه تشديد
 والثاني مشد **والثالث** مخفف **فوجه الامر** من تنقيح الميزان **قول الامام**
 في حقيقته ان الفرقة ترتفع بكنهه فاذ اكد بنفسه جلفا الحد وكان له ان
 يزوجها **وهي** وابنه عن الامام احمد مع قول الامام مالك والشافعي واحدا في الظاهر
 روايته انما فرقة مؤبدة لا ترتفع بحال فالاول فيه تخفيف يجوز على اراذل
 الناس والثاني فيه تشديد يجوز على خواص الناس من اهل الدين والورع والورع
فوجه الامر من تنقيح الميزان **قول الامام** في حقيقته ان فرقة اللعان طلاق لا
 تنسخ مع قول الامام في حقيقته انها فسخ وفادى فلك انه اذا كان طلاقا لا يثبت
 التيمم حتى لو اكد بنفسه جاز له ان يزوجها مع قول الامام مالك والشافعي
 انه حر مؤبد كالصالح ولا كل له ابدا وهذا عمر وعليه ما في شعره وابن عمر وعطاء بن وهب
 والاوزاعي والنوري **ومع قول** في حقيقته **فوجه الامر** من تنقيح الميزان
 فاذا اكد بنفسه رقت التيمم وما دلت **ووجه** ان كانت في العدة فالاول

فهو مخيف والثاني مشدد والثالث مفصل فجميع الامور التي تلي البراءة **وقال**
قول الامام ابي حنيفة وما لك ان لا تؤذي زوجة رجل يمينه فقال اني فلان لا افي
للزوجة وحده الرجل الذي يمينه ان لم يمسك لحد ولا يمسك باللعان مع قول الامام
الشافعي في احد قوله انه يجب على كل واحد منكما حد او لعان فلو كانا في القنف
في لعانه سقط الحد ومع قول الامام احمد ان عليه حد واحد لهما وسقط لعانهما
فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فجميع الامور التي تلي البراءة **وقال**
مالك انه لو قال للزوجة بار ائمة وجعل عليه الحد لم يثبت وليس له ان يلاعن حتى
يبدى بوقته ان يابينه مع قول الامام ابي حنيفة والشافعي ان له ان يلاعن ولم
يذكر بوقته فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فجميع الامور التي تلي البراءة
وقال قول الامام مالك انه لو شهد على المرأة اربعة من مواليها في شهادتهم
في هذا الزوجة مع قول غيرهما لا يقتل فالاول مشدد والثاني مخفف على الزوجة
فجميع الامور التي تلي البراءة **وقال** قول الامام ابي حنيفة ان الزوجة لو اعتقت قبل
الزوج اغتد به مع قول الامة الثلاثة انه لا يعتد به فالاول مخفف والثاني مشدد
بما تنص القرآن من العلم من اوجبت الترتيب ونهت من يزوجها فجميع الامور التي
تلي البراءة **وقال** قول الامة الثلاثة انه يصح لعان الاخرى اذا كان عتق
الامان ويغرم الكفاية ويصل ما يقوله وكذلك يصح قول الامام ابي حنيفة
انه لا يصح قتله ولا لعانه فالاول مخفف على الاخرين والثاني مشدد عليه فجميع
الامور التي تلي البراءة **وقال** قول الامام مالك انه اذا بان زوجة منه ثم رآها
تتبع في العدة فله ان يلاعن ولو ظهر بها حمل بعد الطلاق كانت اسبغتها
بجنته مع قول الامام الشافعي انه ان كان هناك حمل او ولد فله ان يلاعن والا فلا
ومع قول ابي حنيفة واخيه انه ليس له ان يلاعن اصلا فالاول مشدد على
الزوجة **والثاني مفصل** والثالث مخفف فجميع الامور التي تلي البراءة
وقال قول الامام مالك والشافعي في الحمل انه لو تزوج امرأة ثم طلقها اغتد
العقد من غير ما كان وطى وانت يولد استنساخ من العقد لم ينجح به ولو ات
به لا قل من استنساخ مع قول الامام ابي حنيفة انه لو تزوج امرأة وطى
عنها استنساخ فانها حرة فاته فاعتدت ثم تزوجت وانت يولد من الثاني
ثم قدم الاول ان الاول ينجون الاول يمينه من الثاني مع قول الامة الثلاثة ان
الاولاد يكونون للثاني وعند الامام ابي حنيفة ايضا انه لو تزوج امرأة بالبرء هو
بالشرق فانت يولد استنساخ من العقد كان الولد ملحقا به وان كان يمينه بمساواة

لا يمكن اجتماعهما فيها لوجود العقد فالاول مشدد على الزوج الاول والثاني مخفف على الثاني
فجميع الامور التي تلي البراءة **وقال** قول الامام مالك والشافعي في الولد الفارشد
فقد صدقوا في اشرافهما لعقد الولد له من الشايع اذ الاحكام من موطنهما
الكنه ولو لم يعتد به افضل العقول **وقال** قول الامام مالك والشافعي في الولد الفارشد

اتفقوا في اربعة

على ان يخطف **على** يدين في طاعة لائمة الوفاة وعلى امر لا يجوز للمكلف
ان يحفل بهم الله تعالى عروضة الامان يمينه بدين بر وصلة دم وعلى الاول ان يحنث
ويكفر اذا خلف على ترك بر وان لم يحنث في الامان الى الائمة **وعلى** ان يمين الله تعالى
تتفقد بيمينه الى الائمة **وقال** قول الامام ابي حنيفة استثنى علم الله تعالى فلم يبره عبدا
ذاته كعرق الله وجلاله الا ان الامام ابي حنيفة استثنى علم الله تعالى فلم يبره عبدا
واحمقوا على انه اذا خلف على امر مستفعل ان يفعل ما ولا يفعل ما وحيث وحيث
عليه الكفارة **وعلى** ان من ولا وعنده الله ومباقة فهو يمين وعلى انه لو خلف
بالصفت انفق يمينه **وحيث** عليه الكفارة اذا خلف على ما لا يفعل ما ولا يفعل ما
ونقل الامام ابي حنيفة بالترافق الصيانة والتابعين على العقاد اليقين الحلف عليه
ووجوب الكفارة اذا خنت وكذلك اتفق الامة على انفقوا اليقين ان الكفارة
تجب للحنث في اليمين سواء كانت في طاعة او في معصية او مباح **وعلى** انه لو خلف
لبشر ما هذا الكون فلم يكن فيه ما لم يحنث خلافا لابي يوسف في قوله يحنث
وعلى انها اذا قال والله لا اكلمن فلان فاجابا ونوي به شيئا معينا انه على نواه وكذلك
لو قال للزوجة ان حنثت بغير اذني فانت طالق ونوي شيئا معينا انه على نواه وعلى
انه لو خلف لم يحنث وان كان ميتا وهو لا يعلم بموته لم يحنث **وكذلك اتفقوا**
على ان كفارة اليمين اطعام عشرة مساكين او كسوتهم او تحرير رقيقة والحالف محنث
في فعل ما شاء فان يحنث تنقل الى صيام ثلاثة ايام واحمقوا على انه لا يحنث في الاعتاق
الاذنية مؤمنة سائمة من العبيد خالية من الشرك خلافا لابي حنيفة فانه لم
يعتد الامان في الرقبة **قال** الصلوا فهو مشكل لان العتق من تخلص بقة
لعاقه الله تعالى فاذا عتق كافر فاما اخلصها العباد باليمين فان العتق قرينة
ولا يحنث التقرن الى الله تعالى كافر **قلت** وفي دعوى الجماعة مع مخالفة الامام
ابي حنيفة فليظن فليتناقل **وكذلك اتفقوا** على انه لو اطعم مسكينا واحدا عشرة

تختلف أفعده أو لم يفتده فسبق على لسانه سواء كان في الماضي أو في الحال مع قول
الإمام أحمد بن حنبل رضي الله تعالى عنه أنه في الماضي فقط وقال الإمام الشافعي وهو يمين
ما لم يفتده كقوله لا والله وبلي والله عند الحائز والعضب وعند الجاه من
غير قصد سواء كان على ما مضى أم مستقبلا وهو رواية عن الإمام مالك وأحمد أيضا
فالأول محقق وكذا الثالث والثاني فيه تشديد فجميع الأمر إلى من يمين الميزان
وقوله قول الأئمة الثلاثة أنه لا يتم في أحوال يمين ولا كفارة مع قول الإمام
أحمد بن حنبل أنه لا يتم ولذلك كان الإمام الشافعي يقول لا يفتد بالله تعالى صادقا
فالأول محقق خاص بالحاد الناس من العوام والثاني مشدّد خاص بالكاهن والعلما بالله
تعالى والصلحين فجميع الأمر إلى من يمين الميزان **وقوله** قول الإمام أحمد بن حنبل أنه
لو حلف لا يبرأ من شيء على أمر يميني وعقد مع قول الإمام مالك والإمام أحمد أنه
لا بد من وجود شرطين أن يدخل ما أو أن يكون مناهيا في الجبال فالأول محقق والثاني
فيه تشديد ووجه الأول صدق التزوج بأمرأة كانت محرمة العقد ووجه
الثاني أن العرض بالزوج إنما هو مكانة زوجته ومعنا يبرأ أو الموتها مثلا لا
تفيظ الزوجية غالبا فجميع الأمر إلى من يمين الميزان **وقوله** قول الإمام مالك وأحمد
أنه لو قال لو الله لا نرثك كزبد ما يفتد بذلك قطع المنة علمه حث بكل شيء
انقطع به من ماله سواء كان ذلك بأكل أو شر أو عارية أو ركب أو غير ذلك مع قول
الإمام أحمد بن حنبل أنه لا يفتد إلا بما ابتاعه وله لقطة من ثوب الما فقط فالأول مشدّد
والثاني محقق فجميع الأمر إلى من يمين الميزان ولعل المسئلة الشفيع على القرينة
وقوله قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها
فخرج منها بنفسه دون أهلها ورحله لا يبرأ حتى يخرج بنفسه وأهلها ورحله مع
قول الإمام الشافعي يبرأ بخرجه بنفسه فالأول مشدّد في أمر الحث والثاني محقق
فيه فجميع الأمر إلى من يمين الميزان **وقوله** قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يدخل
دارا فقل على سطحها أو حائطها أو دخل بيتا لها فيه شاة إلى الطريق حث
مع قول الإمام الشافعي أنه لا يفتد فالأول مشدّد والثاني محقق ووجه الأول
أنه مستغرقها ووجه الثاني أن الوقوف على السطح والحائط لا يسمي دخولا إنما
يكون الدخول عادة في كل شئ فيه من غير مشقة في الشك والوقوف على السطح
أو الحائط مثلا لا يفتد في نفسه عليه من المشقة فجميع الأمر إلى من يمين الميزان **وقوله**
قول الإمام مالك والشافعي أنه لو حلف لا يدخل أرضا فباعها زيد ثم
لا يفتد مع قول الإمام أحمد بن حنبل أنه لا يفتد فالأول مشدّد والثاني محقق

فجميع الأمر إلى من يمين الميزان ووجه الأول تعليل لفظ اللسان ووجه الثاني هو
مباذرة الذهن لا قصد الدخول كما لو كان مالك ويدع الغصبة مثلا **وقوله** قول الإمام
أحمد بن حنبل أنه لو حلف لا يكلم أو الصبي فصار شيخا أو لا يكلم في الحرم فصار شيخا
أو الصبي فصار رجلا أو الرطب فصار تمر أو التمر فصار رجلا أو لا يدخل هذا الدار
فصارت ساحة فانه يفتد في مسيلة الصبي والحرف والساحة دون غيرها
فلا يفتد في البئر والرطب والتمر وهو واحد لو حثت عند الشافعي مع قول
الإمام مالك وأحمد يفتد في الجميع فالأول محقق والثاني فيه تشديد فجميع
الأمر إلى من يمين الميزان **وقوله** قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يدخل بيتا
قد دخل المسجد للحرام أو الحرم لم يفتد مع قول الإمام أحمد أنه يفتد فالأول محقق
والثاني مشدّد فجميع الأمر إلى من يمين الميزان ووجه الأول قد عرفت إطلاق البيت
على المسجد والحرام ووجه الثاني أنه قد يسمى المسجد بيتا في حديث المسجدين كل يقف
ولم يفتد الحرم **وقوله** قول الإمام أحمد بن حنبل أنه لو حلف لا يفتد فقامد مذهب الإمام مالك رحمه
الله تعالى أنه لو حلف لا يسكن بيتا فمكثت في بيت من بيوتهم أو جلد أو حتمه وكان من أهل
البيت لم يفتد أو كان من أهل البادية حث مع قول الإمام الشافعي أنه يفتد
فروبا كان أو بدويا فالأول مفصل والثاني فيه تشديد فجميع الأمر إلى من يمين الميزان
وقوله قول الإمام أحمد بن حنبل أنه لو حلف لا يفعل شيئا فافتر غير مفعله فان كان
مكاحا أو طلاقا حث وإن كان بيعا أو إجازة لم يفتد لأن يكون من عاداتهم يقول
ذلك الأمر يفتد ومع قول الإمام الشافعي أن كان مملوكا أو مملوكا لغيره يفتد في ذلك بنفسه
فاقا أو كانت له يمينه في ذلك حث والأول مع قول الإمام أحمد يفتد طلاقا
فالأول مفصل والثاني محقق والثالث مفصل فإلا يفتد فجميع الأمر إلى من يمين
الميزان **وقوله** قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يفتد في دار فافتد
قبله لم يفتد مع قول الإمام الشافعي أنه يفتد ولو أن صا لحي مات قبل الغد
حث عند أبي حنيفة والإمام أحمد وقال الإمام الشافعي لا يفتد وقال الإمام مالك أن
فتاة للورثة أو للفقير في الغد لم يفتد وإن أخرجت فالأول من حيث المسئلة
الثانية محقق والأول من أصل المسئلة والثاني منها حث والثالث منها مفصل
فجميع الأمر إلى من يمين الميزان **وقوله** قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يفتد
بغيره مع قول الإمام أحمد بن حنبل أنه يفتد فجميع الأمر إلى من يمين الميزان
محقق والثاني مشدّد ووجه الأول ظاهر ووجه الثاني ما فيه من إختار الاختيار
فكان الكبر بكماله لا يفتد بكماله يمين أن يفتد ويزن المحتمل الضرورة

اختار الحلف وكان الاول له فحتمل الضرر باجل الحلف بالحق او على ما علمنا ذلك
في ذلك قول الامام ابي حنيفة انه لو فقد الحلف وعينه خسيانا لكانت حنثا مطلقا
سواء كان الحلف بالله تعالى او بالطلاق او بالعشاق او بالظهار ومع قول الشافعي
في اظهر القولين انه لا يحنث مطلقا ومع قول الامام احمد في اخذ مدعيه وايضا انه
ان كان اليمين بالله تعالى او بالظهار لم يحنث وان كان بالطلاق والعشاق حنث
فالاول مشدد والثاني مخفف فوجع الامر الى مرتبة الميزان **في ذلك** قول الامام ابي
حنيفة انه لو حلف بشئ من هذا الكور في عدا هرتوق قبل الغيم يحنث مع قول
الامام الشافعي والامام مالك رضي الله عنه انه ان لم يقبل الغد قبل اختيار
لم يحنث فالاول مخفف والثاني مفصل فوجع الامر الى مرتبة الميزان **في ذلك**
قول الامام ابي حنيفة والامام احمد انه لو قال والله لا اكلت فلا يحنث ولم ينو سائما
حنث ان كلفه قبل سنة اشهر وقال الامام مالك سنة وقال الامام الشافعي ساعة
فالاول فيه تشديد والثاني مخفف فوجع الامر الى مرتبة الميزان **في ذلك** قول
الامام ابي حنيفة والامام الشافعي والامام مالك انه لو حلف لا ياكله كذا وكذا
فانما زيد او غيظه لم يحنث مع قول الامام مالك انه لو حلف لا ياكله كذا وكذا
الرسالة والاشارة روايان ومع قول الامام احمد والشافعي في الغد انه يحنث فالاول
مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فوجع الامر الى مرتبة الميزان **في ذلك**
الاقوال الثلاثة لا تخفى على العظمى **في ذلك** قول الامام ابي حنيفة انه لو قال
لو خيتم ان خرجت بغير اذن فان طأ كور ونوى سائما معينا فانه على ما نواه وان
لم ينو سائما وقال الشافعي ان خرجت بغير اذن فكل ما لم يذم من الاذن كل مرة وان
الا ان اذنك او تخلى ذاك او الى ان اذنك كفي من ذك فذلك القول للحلف
بانه حنثا وتعالى في هذا الباب مع قول الامام مالك والشافعي في خروج الاول
فقط يحتاج الى اذن في الجميع قال الثلاثة ولو اذنه اذن لو خيتم من حيث لا يسمع
لم يكن اذنا مع قول الامام الشافعي انه اذن صحيح وفقد حكاية اتفاق الائمة
الاربعة على المسئلة الاولى والكتاب فالاول في المسئلة الثانية مشدد
والثاني منها مخفف فوجع الامر الى مرتبة الميزان **في ذلك** قول الامام مالك والامام
احمد انه لو حلف لا ياكل الدوس ولا يئنه له او اطلق ولم يؤخذ سبيبتا له
على الينة فخرج لك على كل ما سمي راسا حقيقته في وضع اللغة وعرفها من راس
الاغنام والطيور والجنسان مع قول الامام ابي حنيفة انه يحول على من ينقر
والغنم خاصة ومع قول الامام الشافعي يحول على البقر والابل والغنم فالاول مشدد

وكذا

والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فوجع الامر الى مرتبة الميزان **في ذلك** قول
الامام مالك والامام احمد انه لو حلف ليضربن زيدا عارية سوط فضرته بضعفت
فيه ما يله شراح لم يبر مع قول الامام ابي حنيفة والامام الشافعي في يتر فالاول
مشدد والثاني مخفف ووجه القولين ظاهر وكحل الاول محمول على حال اهل
الويع والثاني محمول على حال الحاد الناس من اصحاب الضرورة كما وقع للسيد
ابن عبيد السلامه لنظر للضرر **في ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو حلف
لا ياكل فاكهة فحنث فصدق عليه حنث مع قول الامام ابي حنيفة انه لا يحنث
فوجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر **في ذلك** قول الائمة الثلاثة
انه لو حلف ليقبلن فلانا وكان يعلم منه انه ميت حنث مع قول الامام مالك
انه لا يحنث مطلقا علم او لم يعلم **في ذلك** قول الامام ابي حنيفة انه لو حلف
انه لا مال له وله قبون لم يحنث مع قول الائمة الثلاثة انه يحنث فالاول
مشدد والثاني مخفف فوجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الذي حكم
المفقود ووجه الثاني انه في حكم الموجود بل يحنث الحوالة به ووجه الثالث
في **في ذلك** قول الامام ابي حنيفة انه لو حلف لا ياكل فاكهة فاكل رطبا او عسبا
او رما لم يحنث مع قول الائمة الثلاثة انه يحنث ووجه الاول ان العطش يقتضي
المغابرة وقد قال الله تعالى فيهما فاكهة وخمر فماتوا من الخمر والرمز
دخل في معنى الفاكهة لا كمنى الخمر تعالى بذكر الفاكهة عنهما ووجه الثاني ان
المراد بالفاكهة كل ما يتفكه بهما ليس هو بقوت ولا اقر قد دخل الخمر والرمز
بذلك فوجع الامر بذلك الى مرتبة الميزان **في ذلك** قول الامام ابي حنيفة انه لو حلف
ان لا ياكل فاكهة فاكل اللحم او الحن او البيض لم يحنث الا باكل ما يطبخ منها مع
قول الائمة الثلاثة انه يحنث بكل الكلال وفيه تخفيف والثاني مشدد
فوجع الامر الى مرتبة الميزان **في ذلك** قول الامام ابي حنيفة والامام الشافعي انه
لو حلف لا ياكل لحم فاكل سمكا لم يحنث مع قول بعض الائمة انه يحنث فالاول
مخفف والثاني مشدد ووجه الثاني ان الله تعالى سعى السمك فاكله لحم
في القرآن **في ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا ياكل لحم فاكل سمكا لم يحنث
مع قول مالك انه يحنث فالاول فيه تخفيف لان السم لا يخلص الى اللحمية
بل هو مخلوط بالدهن والثاني مشدد لان اصل السم لم يكن ولكن ما حصل في البهيمة
السمسم زاد سمما فوجع الامر الى مرتبة الميزان **في ذلك** قول الائمة الثلاثة
انه لو حلف لا ياكل سمكا فاكل من سم الظير حنث مع قول ابي حنيفة انه لا يحنث

ما لك ان لا تستبرأ لواء الرحم والتي لا يوطأ من لها عادة لا تحبل واما البكر فامر بها
ظاهر **قوله** قول الامامة الاربعه ان من ملك . . . حازه يبعها قبل الاشتهار
 فان كان غدا وطئها . . . مع قول الحسن والشافعي والثوري وابن سبر ان من ملك الحائض
 على المايح كالميت على المشتري . . . ومع قول عثمان بن عفان رضي الله عنه ان لا يستبرأ
 يحل على المايح دون المشتري . . . فالاول مخفف على المايح والثاني مشدد والثالث
 منه تشديد . . . على المايح وتخفيف على المشتري . . . فجميع الامم اجمعين الميزان
 الاحوال الكلايه ظاهر **قوله** قول الامام مالك والامام الشافعي والامام احمد
 انه اذا اعتق امرؤ له او غنقت بقوته وسبق عليها الاشتهار لم يجز صفة مع قول الامام
 احمد وداود وصنبا لله بن عمر بن العاص انه اذا مات عنها سيدها فنفذ اربعة
 اشهر وعشر فالاول مخفف . . . والثاني فيه تشديد فجميع الامم اجمعين الميزان

انفوق الامينة الاربعه

على انه يجوز **من الرضاع ما يحرم من النسب** . . . وعلى ان التحريم
 بالرضاع يثبت اذا حصل للعطفان سنين فاقبل خلافا لداود في قوله ان
 رضاع الكبير يحرم وهو مخالف لكافة الفقهاء وحكي لك عن عايشة رضي الله عنها
 وكذلك انفقوا على ان الرضاع اذا جرم اذ كان من لبن التي سوا كانت بكرة او نكاحا
 موطوع او غير موطوع وخالف الامام احمد رضي الله عنه في ذلك فقال لا يحصل التحريم
 بلبن امرأة تادها لبن من الحبل وكذلك انفقوا على ان الرجل لو دبر له لبن فارضع
 منه طفلا لم يثبت به تحريم . . . وكذلك انفقوا على ان السعوط والوجوه يحرم الا
 في رواية عن الامام احمد فانه شرط الانصاع من الثدي وكذلك انفقوا على ان الحقة
 باللبن لا يحرم الا في قول قدم الامام الشافعي وهو رواية عن الامام مالك **هذا**
 ما وجدته من مبالل الاجماع والاتفاق **واما** ما اختلفوا فيه **قوله** الامام
 ابو حنيفة والامام مالك ان العدة لا تشرط في الرضاع فتكفي فيه رضة عواجن
 مع قولنا لشافعي واحمد في حديثي روايته انه لا يثبت الا بلبس ضعات مع قول
 الامام احمد في الرواية الثانية انه يثبت بلبس ضعات فالاول مشدد والثاني
 مخفف كما ثبت في الاحكام . . . والثالث فيه تشديد فجميع الامم اجمعين الميزان
قوله قول الامام ابو حنيفة ان اللبن يخلط بالما فان كان اللبن غالبا
 حرم او غير غلب لم يحرم وكان صنفوا فيه بالكلية واما المخلوط بالطعام فلا يحرم

عنده حال سوا كان غاليا او مغلوبا مع قول اصحاب الامام مالك انه يحرم اللبن
 المخلوط بالما ما لم يستهلك فان خلط اللبن استهلك اللبن فيه من طيب او قذر او
 لم يحرم عند جمهور اصحابه ومع قول الشافعي واحمد ان التحريم يتبع اللبن المخلوط
 بالشرابين الطعام اذا اشبهها المولود فجميع الامم اجمعين الميزان
 فالاول مخفف وكذلك الثاني والثالث مشدد فجميع الامم اجمعين الميزان
 فاعل التشديد محمول على حال اهل الودع والتخفيف محمول على احاد الناس والاعمال

انفوق الامينة الاربعه

على وجوب النفقة **كتاب النفقات**
 ان النافق لا نفقة لها . . . وعلى انه يجب على المرأة ان ترضع ولها اللبا . . . وعلى ان الولد
 اذا بلغ رجلا استمر نفقة على ابيه **هذا** ما وجدته من مبالل الاتفاق
واما ما اختلفوا فيه **قوله** قول الامامة الاربعه ان نفقة الزوجات
 نفقة على الزوجين فيجب على المورث نفقة المورثين وعلى الفقير للفقير اقل الكفا
 وعلى المورث للفقير نفقة متوسطة بين الفقيرين وعلى الفقير للمورث اقل الكفا
 والباقي نفقة . . . مع قول الامام الشافعي انها مقدمة بالشرع لا سيما ما فيها من
 تشديد حال الزوجة فاذا اختلعت الى خادم وجب اخدا ماله فالاول مخفف على
 الزوج والثاني مشدد فجميع الامم اجمعين الميزان **قوله** قول الامامة الاربعه
 انها اذا اختلعت الى اكثر من خادم ولا يوزر ذلك الزوج . . . مع قول الامام مالك
 المشهور فيه انها اذا اختلعت الى خادمين ولا يوزر على الزوج ذلك فالاول
 مخفف والثاني مشدد فجميع الامم اجمعين الميزان **قوله** قول الامام ابو حنيفة
 ومالك واحمد والشافعي في اظهر القولين انه لا نفقة للضيعة التي لا يجمع ماله
 اذا ترصعا كبر مع قول الامام احمد في الرواية الاخرى ان لها النفقة فالاول مخفف
 والثاني مشدد فجميع الامم اجمعين الميزان **قوله** قول الامام ابو حنيفة واحمد
 لو كانت الزوجة كبر والزوج صغير لا يجمع ماله ولا نفقة له وهو
 اصح القولين للشافعي مع قول مالك انه لا نفقة عليه . . . فالاول مشدد والثاني
 مخفف فجميع الامم اجمعين الميزان **قوله** قول الامام ابو حنيفة في الاعبات
 بالنفقة والكسوة لا يثبت للزوج الصبي ولكن يزعم به عنهما التمسك

مع قول الامام مالك والامام الشافعي انه يثبت لها النكاح بالاعتقاد من النكحة
والكسوة والمنكح فادامتي زمان ولم يتفق على زوجة سقطت عنه النفقة عند
اي حينة مما حكم بها حكم لو تنفقا على قدر معلوم وبصيرة لك من بابا مطاوعا
وقال الامام مالك والشافعي والحنفي في ظاهرهما ان نفقة الزوجة لا تسقط بغير
الزمان بل بصيرة وبنا عليه لانها في معاينة المتكسر والاستمتاع بالاول من
المسئلة الاولى تخفف على الزوج والثاني منها مشقة عليه والاول من المسئلة
الثانية تخفف على الزوج باسقاط النفقة اذا حكم بها حكم والثاني منها مشقة
على الزوج بعدم سقوطها عنه عني الزمان فوجه المسئلة في الحكم بالزمن
الميزان **قوله** في حينة ان المرأة اذا سافرت باقربها سعة في
عملها سقطت عنه نفقة ما مع قولها في الشافعي انها لا تسقط بالزوجها
عن الشؤن فانته لها فالاول مشقة على الزوجة مخفف على الزوج والثاني
عكس فوجه الامر في الميزان **قوله** في الامام في حينة ان التبتة اذا
طلبت ليرة مثلها في الرضاع لو لم يكن كان منقطع بالرضاع او بدون ليرة
المثل كان للامام في رضع غيرها بشرط ان يكون الرضاع غدا لام مع قول الامام
مالك في اخذها وابنه ان الامام في مع قول الامام والشافعي واحدا ان الام
كل حال فان وجد متبعا بالرضاع او بلجوا المثل اخبر على اعطاء الولد لانه
بلجوة مثلها فالاول مقصود والثاني مخفف على الام وكذلك ما تقدم مشقة
على الزوج فوجه الامر في الميزان **قوله** في الامام في الام لا يجزى الرضاع
ولها بعد سقيه اللبن اذ او جديها مع قول الامام مالك انها تجزى ما اذا
في زوجة ما به الا ان يكون مثلها لا يرضع لشرفا وعزا وقياسا وكان يسقط
بمنها الفساد للزمن ويخوفك فالاول مخفف على الام والثاني فيه مشقة
فوجه الامر في الميزان **قوله** في الامام او حينة ان لو ان حرة على
نفقة كل ذي حرم فدخل فيه لغيره والنفقة يخرج من المهر ومن يثبت الرضاع
بالرضاع مع قولها ان النفقة لا يجزى على الواجب الا لو كان الاقرب
سوا كانا باقيا او من ولدا لصلب في مع قول الامام والشافعي في وجوب النفقة
للوالد ولو ان سفل ولو تعدى عمومة في النسب ومع قول
احداهما ان كل من كل محضين يجرى بينهما الميراث بغير ان يصيب من الطرفين كالأول
والاولا والاخر والاعوان والعمومة وبينهم رواية واحدة وان كانا لوط جاديا
يتم من احد الطرفين وهم ذوي ارحام كان الاخ مع عنته وان لم يمت

عنه فمن احد وثيان فالاول فيه تخفيف والثالث فيه تخفيف في شدته والربع
شدته بالكلية فوجه الامر في الميزان وتوفيته لا قول طاهر للحنفي
على الفطن **قوله** في الامام في حينة الشافعي انه لا يترك السيد نفقة عنته مع
قول ائمة انما تزومه وهو لحنفي الرواية عن مالك والرواية الاخرى ان نفقة
صغيرا لا يسقط على الشفيع على من شرطه نفقة الى ان ينفق ولا فيه حينة
والثاني مشقة والثالث مقصود فوجه الامر في الميزان وبطل الاول
كسوف على احاد الناس من العوام والثاني مخصوص باهل المروءة والكنى
قوله في حينة ان نفقة الغلام تسقط اذا بلغ صحفا ولا تسقط اذا بلغ
مفسرا لا خروقه له ولا تسقط نفقة الجارية الا اذا تزوجت مع قول الامام مالك انها
لا تسقط بالعتق وانما تسقط بالدخول ومع قول الشافعي تسقط نفقة ما اى
الغلام والطارئة بالبلوغ صحفا ومع قول احمد لا تسقط نفقة الولد عن لبيته
ولو بلغ اذ لم يكن له كتب ولا مال فالاول مقصود والثاني فيه تشديد
والثالث مخفف والرابع مشقة على الاب فوجه الامر في الميزان وفيه
الاقوال لا ينفق على الفطن **قوله** في الامام في حينة ان التبتة انه لو بلغ الولد بصفاء
فبرأ من نفقة عاودة المرض عادت نفقة مع قول الامام مالك ان نفقة
لا ينفق على الاول منه تشديد على الولد والثاني مخفف فوجه الامر في الميزان
الميزان **قوله** في الامام في حينة انما اذا تزوجت الجارية ودخل بها الزوج
ثم طلقها ان نفقة ما يجرى على الاب مع قول الامام مالك ان نفقة الاول
فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فوجه الامر في الميزان **قوله** في
اي حينة ان من لم ينفق لا ينفق منه وليس للحاكم على العياريه بل الامر بطريق
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مع قول الامام في الثلاثة ان الحاكم اجتناب ومعه
من جعلها ما لا يطيق فالاول فيه تخفيف على مالك والثاني فيه تشديد
فوجه الامر في الميزان **قوله** في الامام في حينة ان لو ان حرة على
ان نفقة لانه على ان الحصة تكتب للامام بزوج وادامتي زمان فوجه
بها الزوج تسقط حضانتها **قوله** ما وجهه من سابل الاطاع والاشيا
واما ما اختلفوا فيه **قوله** في الامام في حينة الشافعي ان الامام تزوج
ثم طلق طلاقا باعنا عادت حضانتها مع قول مالك في المشهور عنه
انها لا تعود بالطلاق فالاول مخفف على الامام طليقت فوجه حضانتها
لوالدها والثاني فيه تشديد عليها فوجه الامر في الميزان **قوله** في

نكحة والثاني

اي حقيقته في اخذ حجة وايضا ان الزوجين اذا اتموا بينهما ولد فالأول هو القائم
 حتى يستقل في مظهره ومظهره ومليسه ووضوئه واستحقاقه ثم الإباحة به
 والأول هو الذي لا ينفك إلى ان يبلغ ولا ينجب واحدهما مع قولنا لا ما كان الام
 الحق ما لم يزوج ويبدل بها الزوج وكذلك الغلام عند في القول المشهور
 هو الحق ما لم يزوج ومع قول الامور الشافعي ان الام الحق ما لم يزوج سبعين
 ثم يجوز ان يزوجها اذا كانا عندك ومع قول احمد في اخذها واقبته ان لا
 الحق في الغلام الى سبع سنين ثم يجزى الحارة بعد ذلك حتى يتصل مع الام
 بلا حجة والرواية الاخرى كذهبت الى حقيقته فالأول مخفف على الام
 وكذا الثالث مع اختلاف في الشب والثلث مشددة عليها فحققت على
 والاربع كذلك مخفف عليها من جهة التي فوجئ الامر الى متى الميزان **فذلك**
 قول الامور حقيقته ان لو ولد او انا حارة الام وكان عندها ثم ازاد الاب الصغير
 الى بطنه اخرى فبينة الاستحسان قلنس له احدا لو لمدها مع قول الامور حقيقته
 ان له ذلك كذا كانت الزوجية المستقلة بولدها **فان** الامور حقيقته
 قلنا ان يتصل بشرطين احدهما ان يتصل الى بطنها والثاني ان يكون العقد
 بطنها الذي يتصل بطنها قال فمدا هذا الشرطين من حيث ان يتصل
 الى البطن فبممكن لمحق البنية والعود قبل الليل فاما كان انقضاءها الى
 وان لم يولد من غير اب سواد وان توفيت المسافة منعت من ذلك مع قول
 مالك والشافعي واحدا احدهما وايضا ان الابن الحق بولده سواء كان
 هو المستقل ام في ومع قول الامور حقيقته الرواية الاخرى انها اولية ما لم
 تزوج فالاول مشددة على الاب والثاني مخفف عليها مع الامر الى متى

انقضاء البنية الانعثة

علم ان القاتل يجب ان ياتى القاتل فحق في ان يقتله من القتل حقيقته
 خلافا لابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في القاتل فقالوا لا يقتل
 نفسه اياها فالاول مخفف بغير الطوارى الا حقيقته والثاني مشددة
 بغير الطوارى فاذان قوله من يقتل مؤمنا متعمدا فخر لوجه
 حالها في الابن وكذلك انفقوا على ان من قتل مؤمنا متعمدا كافيه

له في الحرية ولم يكن القاتل بالقاتل وكان في قتله منعها وجعل عليه القود وذلك
 انفقوا على ان الشداد اقتل عبدا لا يقتل به وان قتل قاتله وكذلك انفقوا على
 ان العبد يقتل الحر وان العبد يقتل العبد وكذلك انفقوا على ان الكافر اذا
 قتل مسلما قتل به وكذلك انفقوا على ان لا يقتل احدا بونه قتل به وكذلك
 انفقوا على انه اذا قتل رجلا بعد اقراره او من غير اقراره فحققت عليه وعلى
 انفقوا على ان رجل من اولياء الدم سقط القصاص وانفقوا على ان لا يقتل
 اذا اتبع الشهوة بعد استيفائها القصاص وقالوا اخطأ ما لم يقتل القاص
 وعلى ان الاولياء المستحقين بالغير لا يقتلوا القاص ولو قتلوا القاص لم يجر
 الا ان يكون الجاني امرأة حايضا فتخرج حتى تمنع وكذلك انفقوا على انه اذا
 المستحقون صغار او غايبين كان القصاص موجبا اخذها الا في حقيقته فانه
 والقصاص القصاص ارباعه استوفى القصاص ولو يجر وكذلك انفقوا على ان لا يقتل
 على انه اذا كان المستحق صغيرا او غائبا او مجنونا اجر القصاص مسيلا لغائب
 فقط وكذلك انفقوا على ان لا يقطع بها الساق او يجره فسر ذلك الى
 التفتيح وان كان كذا وكذلك انفقوا على ان لا يقطع اليد العصفية لغيره ولا يقطع
 يمينه وعلى ان من قتل الحر حرمان قتله **بهذا** ما وجدته من مسائل الاجماع والافان
 والامية من اختلاف في قول الشافعي والاحمد ان المسلم اذا قتل مسلما او مسلما
 فقتله فقتله بالاولى العقول مطلقا لا يقتل الاقتل على الكافر ومع قول الامور حقيقته
 ان المسلم يقتل المسلم بالامساك فالاول مخفف على المسلم وكلام الامور مالك فيه
 مخفف والثاني مشددة فوجئ الامر الى متى الميزان **فذلك** قول
فذلك قول الامور حقيقته ان لا يقتل الحر لا يقتل به غير مع قول الامور حقيقته انه يقتل
 به فالاول مخفف على الحر والثاني مشددة عليه فوجئ الامر الى متى الميزان **فذلك** قول
 الامور حقيقته ان لا يقتل بقتل ابنه مع قول مالك انه يقتل بجود القصد
 كاختلافه ووجهه فان خدعه بالشرف غير قاصد لمقتله ولا يقتل به والحديث في ذلك
 كالأب فالاول مخفف على الاب والثاني مفصل فوجئ الامر الى متى الميزان **فذلك**
 قول الامور حقيقته ان لا يقتل بالامانة ولا يقتل بالامانة في قتل واحد قتلوا
 به الا ان ياتى بها استثنى من ذلك القصاص لا يقتل القصاص الا واحد مع قول
 احمد في الرواية انه لا يقتل الحاجة ما لم ياتى بها استثنى من ذلك القصاص لا يقتل

جرح

الدين

والفلا مخفف فصح الامر انتهى المبران **قوله** الامية الملائكة القضاة القتل
 من قبل كل فئة الكبريم وظل النقيض الذي جعلت مثله المتقبل ولا فرق عندهم بين ان
 يحدثة بحر او عصا او حرفة بالنار او حرفة او يطير عليها بما او يمتعه
 البطام والشر حتى يكون جوعا او سقطة او يمتعه عليه بيتا او يضر به بحر
 عظيم او يمتعه عظمة محددة او غير محددة وبذلك قال ابو محمد ابو يوسف
 مع قول الخليفة اما يحل القضاة بالقتل النار والموت والحقنة المحددة او
 البحر المحددة فاما اذا اغرقه في ما او فله بحر او حرفة غير محددة فانه لا يحد
 بالاول منه **قوله** الثالث مفصل في جمع الامر انتهى المبران **قوله** الامية
 الثلاثة ان في هذا الخطا الدية الان الشافعي رضي الله عنه قال ان كان
 الضرب حتى مات فقلبه القوة مع قول الامام مالك يجوز القود في ذلك
 ان في هذا الخطا ان تمتد الفعل ويخطى القضاة ونصير بسبب لا يقتل مثله
 عا لما او يكون او يبطه لظما يلحق بالاول مخفف الله والثاني معناه القضاة
 فجمع الامر انتهى المبران ولكل من القولين دليل ظاهر عندنا لقابل به من السنة
قوله الامية في حقيقته لو اكره رجل رجلا على قتل الحر قتل المكره دون الشايع
 مع قول الامام مالك واحد يقتل المباشر ومع قول الشافعي يقتل المكره كغيره
 قولوا احدا فاما المكره ففتح الراء فيه قولان له والراجح منهما ان عليه ما حكيما
 القضاة فان كافاه احدها ففقط بالقضاة عليه فالاول منه على المكره بحر
 الرادون المباشر **قوله** الثاني عكسه والثالث مفصل في جمع الامر انتهى
 المبران **قوله** قول الامام مالك انه يشترط في المكره ان يكون سلطانا او سبطا
 مع عكسه او منطوقا فيقتل دونهما جميعا الا ان يكون العبد محبسا اجملا
 يجوز ذلك على عكسه القود مع قول الامية المباشرة بفتح الاكراه من
 كل مصادره فالاول مخفف على غير من ذكره والثاني فيه تشديد في جمع
 الامر انتهى المبران ويصح حمل القول الاول على حال اهل الجاهل من الامراء
 الذين يحافون من السلطان ويحمل الثاني على حال احاد الناس الذين لا
 حاكم يوجههم **قوله** قول الامام ابو حنيفة والامام الشافعي انه لو امتك
 رجل رجلا فقتله اخو القود على القاتل ونال المصك ولكن على المصك
 التعذيب مع قول الامام ان المصك والقاتل شر كانا فقتل شرهما
 القود وان كان القاتل لا يمكن قتله الا بالاشراك وكان المقتول لا يقتل
 على الحرب بعد الامساك ومع قول الامام احمد في حقيقته ما يمتد القاتل

ويجوز المصك حتى يمتد ومع قوله في المبران الامية الملائكة القضاة القتل
 فالاول مخفف على القاتل دون المصك والثاني في حقيقته على ما بالشرط الذي ذكره
 والشافعي مفصلة في حقيقته في جمع الامر انتهى المبران **قوله** الامية الملائكة القضاة القتل
 لا يخفى على القضاة **قوله** الامية الملائكة القضاة القتل لا يخفى على القضاة
 والثاني في حقيقته في جمع الامر انتهى المبران **قوله** الامية الملائكة القضاة القتل
 ما كان في الدية الاخرى والشافعي في القولين الا في الامام احمد في حقيقته
 ان الاول من المصك من المصك والشافعي في القولين الا في الامام احمد في حقيقته
 مطلقا في حقيقته المصك فالاول منه في حقيقته المصك والثاني في حقيقته
 بالتميز بينه وبين الدية في جمع الامر انتهى المبران **قوله** الامية الملائكة القضاة القتل
 والامام مالك في حقيقته المصك والشافعي في القولين الا في الامام احمد في حقيقته
 رخص الجاني وليس له العود الى المصك الا في الجاني مع قول الامام الشافعي
 والامام احمد في حقيقته مطلقا فالاول منه في حقيقته المصك والثاني في حقيقته
 حقيقته عليه في جمع الامر انتهى المبران **قوله** الامية الملائكة القضاة القتل
 المرأة سقطت القود مع قول الامام مالك في حقيقته المصك والشافعي في حقيقته
 في المصك مع قوله في دية الجاني والنساء من حلال في المصك والامام احمد في حقيقته
 في حقيقته المصك ومعنى ان يحد حلالا اي في حقيقته القود والشافعي في حقيقته
 وقيل في القود دون القود وقيل في القود دون القود فالاول مخفف على
 الثاني والثاني فيه تشديد عليه والثالث كماله بالشرط الذي فيه في جمع
 الامر انتهى المبران **قوله** قول الامام ابو حنيفة ومالك ان القضاة لا يجوز
 ان يكونوا من غير اهل البيت او يبيعوا المصك والشافعي في حقيقته المصك
 ان يبيعوا المصك من غير اهل البيت او يبيعوا المصك والشافعي في حقيقته المصك
 مخفف على المصك والثاني عكسه في جمع الامر انتهى المبران **قوله** الامية
 الامام ابو حنيفة ومالك ان لا يبيع المصك الا في حقيقته المصك والشافعي في حقيقته
 له امر لا وسوا كان في النفس او في الطرف مع قول الامام الشافعي واحد في
 اظهري وايته انه ليس له ان يبيع ماله في حقيقته المصك والشافعي في حقيقته
 والثاني فيه مخفف عليه في جمع الامر انتهى المبران **قوله** الامية الملائكة القضاة القتل
 اي حقيقته ومالك ان من قتل واحدا يحد في حقيقته المصك والشافعي في حقيقته
 وان قتل في حقيقته احدا اوقع يدا المقتول من حقيقته المصك والشافعي في حقيقته
 والشافعي في حقيقته مع قول الامام احمد في حقيقته المصك والشافعي في حقيقته

من القضاة قتل محاربه ولا دية عليه وان طلع بغيره القضاة بعضهم السيرة قتل المحاربه
 طلب القضاة ووجبت الدية على كل واحد وان طلعوا القضاة كل واحد على صاحبه
 كاملة فالاول في حقيقته على الجاني والثاني فيه تعدد دية لثلاثة اشخاص
 فجميع الامر في ثلثي الميزان **وقال** في حقيقته اذا جنى رجل على رجل فقتله
 الجاني ثم على آخر فقطع دية المتي وطلب ستمه العصاص وطلعت يد صاحبه
 منه وفيما خرجت يدها مع قول الامام مالك رضي الله عنه انه يقطع ميمته يدها
 دية عليه **وقال** الامام الشافعي يقطع ميمته الاولى ويغرم الدية الثانية قال
 كان قطع يدها دفعة واحدة افرع بينهما عند الامام الشافعي كافي النفس وكذا
 استنبه الامر مع قول الامام في حقيقته انهما ان طلبتا القصاص قطع يدها ولديه
 وان طلبت احدهما القصاص واخذها الدية قطع يدها القصاص واخذ
 الدية والاخر فالاول تخفيف والثاني تفصيل فجميع الامر في ثلثي الميزان **وقال**
 قول الامام في حقيقته وما لك انه لو قتل متعمدا ثم مات سقط حق الدية والقصاص
 والدية جميعا مع قول الامام الشافعي والامام احمد ان الدية تنفي في تركه لاوليه
 المقبول فالاول حقيقة والثاني فيه تشديد فجميع الامر في ثلثي الميزان
وقال قول الامام في حقيقته والامام احمد انه لو قتل خارج الحرم فجا الدية
 او قتل بكرا وزنا او زوجه لم حيا الدية لم يقتل الحرم ولكن يضيق عليه ولا جناح
 ولا يشاء حتى يخرج منه فيقتل مع قول الامام مالك والشافعي انه يقتل
 في الحرم فالاول فيه تخفيف على الجاني باختيار القصاص مدة والثاني فيه تشديد
 بعد التأخير فجميع الامر في ثلثي الميزان **وقال** في الثاني ان الحرم لا يعيد
 عاصيا ولا قاتلا بدمه **وقال** لعل الاول فهو وشد حرمة الحرم الذي هو حرم
 الله الحائض فيجعل هذا على حال الحاكم الذي علمت عليه هيبه الله فانطوى
 فيها اقامه حدوده حرمة له ويجعل الثاني على الحاكم الذي لم تعلم عليه
 تلك الحية وراى سره فاقام القصاص اخذ للفننة من التامر

كتاب الوصايا
انقول الامم الرابعة
 على ان دية المحاربه للموكر ما به من الابل في مال من القابل
 اذا عتلى الدية وعلى ان الجور قصاص في كل ما بقي فيها القصاص وانفق لائمة
 على انه ليس بهذه الجور الحقة فقتل من هو الحارصة والائمة والائمة

والملازمة والسمي وتفسير هذه الحصة معروفة في كتب الفقه واحتموا على ان في
 كل واحد من هذه الحصة حصة تعبد بالاعمال والملازمة ان يقول المحاربه على الجاني
 كانه عتد بقتله قيمة بعد ما يكون له بقوله القصاص وبنه خلاف بقية
 الجور التي باقى بيانها في مسائل الخلاف كالوصية التي توضح العظم والملازمة
 التي توضح العظم وكسرت الى اخرها **واجمعوا** على ان في الوصية القصاص وان كان
 عندا وعلى ان في المنقولة وهي التي توضح وتغشم وتغسل العظم خمس عشر من الابل
 وعلى ان في الملازمة تلك الدية وهي التي تصل الى جلد الدماغ وكذلك انقذ
 الجماع على ان في الجايقة تلك الدية وهي التي تصل الى جوف البطن والصدرة تغرق
 العنبر والجفن والمخاض **واجمعوا** على ان العنبر العنبر والافتق لا يفتق الاذن
 بالاذن والسق بالسن وعلى ان في العينين الدية كاملة **وقال** الخلف اذ جاع الدية
 في اللسان الدية **وقال** الشافعي الدية وفي مجزئ الاضنان الدية وهي اثنان وعشرون
 سنا **وعلى** ان في كل من حقه البقرة **وقال** المحاربه الدية وفي اللحي الواحدة ان بقيت
 الاخرى نصف الدية **واستشكل** المتولي من الائمة الشافعية وجوب الدية **وقال**
 المحاربه وقال امر في ذلك خبر والقياس لا يقتضيه لكنه من اعظم الدخالة
 كالترقيق والصلع **وعلى** ان في الاضنان الدية الدية في كل واحد ربع الدية
 الا ما نقل عن الامام مالك انهما حكومة **واجمعوا** على ان في بد نصف الدية
 وكذا الاخر في الرجلين **وقال** لك اجمعوا على ان في اللسان الدية وفي الذنك
 الدية وفي هاهنا العقل للدين وفي هاهنا السبع الدية **واجمعوا** على ان دية
 المر الملقح للثمة في نفسها على النصف من دية الرجل الحر المسلم **وانفق**
 الائمة الدية على ان في الدية في قتل الخطا على عاقلة الجاني وعلى انها تجزئ
 عليه فوجله في ثلاث سنين **هذا** ما فصلته في الباب من مسائل الجماع
 والافتق **واما** ما اختلفت الائمة **من ذلك** قول الائمة الثلاثة اربعة السلم
 الحر الذكوري حاله مع قول الامام في حقيقته اما موجهه للاثنتين والموكر
 مشقة والثاني حقيقة فجميع الامر في ثلثي الميزان **وجاء** الاول في عظيم
 حرمة المسلم المحاربه عليه **وجاء** الثاني في عظيم حرمة الجاني فان المحاربه عليه
 فتعذبت فيه الا فداها بمائة اجملة والجاني مخرجي توبته والعقوبة اذا
 احلت الدية ثلاث سنين **وقال** قول الائمة الثلاثة ان دية شبه العمد
 مثل دية العمد المحض كونه امثله مع قول الامام مالك في اخذ عمر وابنته
 بها مخيطة فالاول فيه تشديد بالتكليف والثاني فيه تخفيف بالتخمين فجميع

الامار الى مرتبة الميزان **قوله** الامار الى حقيقة والامار الى حدان في الخطا المحقة
 عشر فوجدة وعشر فوجدة وعشر فوجدة وعشر فوجدة وعشر فوجدة وعشر فوجدة وعشر فوجدة وعشر فوجدة وعشر فوجدة وعشر فوجدة
 شئت فخاص وبذلك قال الامام مالك والامام الشافعي والامام احمد لا مكان ان
 محاص ابن ليون فالاول فيه مخفف والثاني فيه شئت فخاص والامر الى
 من يتق الميزان **قوله** الامار الى حقيقة والامار الى حدان في الخطا المحقة
 والامر الى مرتبة الميزان مع وجود الحكم مع قول الامام الشافعي انه لا يجوز العدول
 عن الابل فاوجبنا الابل لقراضي فالاول مخفف والثاني مشد فوجع الامر الى
 من يتق الميزان وتوجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن لان المقصود بالدية
 تعظيم حرمة ذلك المحنى عليه فاذا وجدنا الابل كانت هي المقعدة والاول
 فحينئذ يحصل بها الردع وتعظيم حرمة ذلك المحنى عليه فاذا وجدنا الشاة
 بالابل كونها كانت اكثر او لغيرها فهو مشهور في كتب الفقه وكان الامام مالك
 يقول الابل اصلها في النيات فان فقدت او شح او لبنا الجاني عدل الى الف دينار
 او اثني عشر الف درهم وتبلغ الدية عند الامار الى حقيقة عشر الف درهم
 وعند الامار الى مرتبة الميزان **قوله** الامار الى حقيقة والامار الى حدان في الخطا المحقة
 تعظما بالقتل المحرم ولا القتل وهو محرم الجوار والعرق ولا هو في ستم
 حر او لا يقتل في حر محرم مع قول الامام مالك انها اى الدية تعظما
 في قتله اى الرجل ولك فقط وصفة التعظما في كل من هب منكرو في كتب
 الفقه ومع قول الامام الشافعي انها تعظما في الحر وفي الحر وفي الاسير
 المحرم فالاول تعظيم حرمة المسلم على الحرم فانا عظم حرمة عند الله من
 الكعبة كاربعة والثاني تعظيم الولد فيها مع الله تعالى حينئذ
 بقوله ولا تقتلوا اولادكم وقوله ولا يقتل اولادهم والثالث كاد
 فوجع الامر الى مرتبة الميزان **قوله** الامار الى حقيقة والامار الى حدان في الخطا المحقة
 مع قول الامام مالك في رواية انه ان لم يملك حكمة فالاول مشد والثاني
 مخفف فوجع الامر الى مرتبة الميزان **قوله** الامار الى حقيقة والامار الى حدان في الخطا المحقة
 الفاعلة التي لا يبيح بها واليهام والاشلا والذو الخطى ولسان الاخرين
 والجميع الراية والحق الشؤ حكومة مع قول الامام الشافعي
 ولحق اظمي قوله ان في ملكها كلها الدية والامر الى مرتبة الميزان
 وفي كل ضلع بعير وفي الرقعة بعير وفي كل من الذراع والساعده والخذ
 بعير ان وقال الامام مالك في ذلك حكمة فالاول من السبله الامار الى

والثاني

والثاني مشد كما ان الاول من السبله الثابتة مشد والثاني مخفف فوجع الامر
 الى مرتبة الميزان **قوله** الامار الى حقيقة والامار الى حدان في الخطا المحقة
 لوضي به فوضع في عقله تعليله دية العقل ويدخل فيها من الوضحة
 مع قول الامام مالك والامام الشافعي في اصح قولين عليه لذهما العقل
 دية كاملة وعليه ارض الموضحة فالاول فيه مخفف بدخول ارض الموضحة
 في الدية والثاني فيه شئت فخاص فاعلم ان ارض الموضحة المذكور فوجع الامر
 الى مرتبة الميزان **قوله** الامار الى حقيقة والامار الى حدان في الخطا المحقة
 من قد نزل ليجعل عليه ضمان مع قول الامام مالك والامام الشافعي في اصح قولين
 ان يجعل الضمان فالاول مخفف والثاني مشد فوجع الامر الى مرتبة الميزان **قوله**
 قول الامار الى حقيقة لو قطع لسان ضيق لو يبلغ حد النطق فيه حكومة مع
 قول الامام مالك ان يحدية كاملة فالاول فيه مخفف والثاني مشد
 فوجع الامر الى مرتبة الميزان **قوله** الامار الى حقيقة والامار الى حدان في الخطا المحقة
 فيه كاملة مع قول الامام الى حقيقة والامام الشافعي ان يحدية نصف فيه
 فالاول مشد والثاني فيه مخفف فوجع الامر الى مرتبة الميزان **قوله**
 قول الامار الى حقيقة والامام احمد لو ضرب رجل رجلا فاذهب شعره فله
 ثمن او ذهب شعر راسه او شعر حاجبيه واذا لم يجد فله ثمن في ذلك
 الدية مع قول الامام مالك والامام الشافعي ان يحدية حكومة فالاول مشد
 والثاني مخفف فوجع الامر الى مرتبة الميزان **قوله** الامار الى حقيقة والامام احمد
 مروضه فاقتضاها وليس سلبها يوطا فلا ضمان عليه مع قول الامام الشافعي
 والامام مالك في اخذ روافقه ان عليه دية كاملة ومع قول الامام مالك
 اشهر وايضا ان في ذلك حكومة فالاول مخفف لتولية ذلك من اذن فيه
 في الجملة والثاني مشد والثالث فيه مخفف فوجع الامر الى مرتبة الميزان
 الميزان **قوله** الامار الى حقيقة ان فيه اليهودي والنصراني
 كدية المسلم سواء في العمد والخطا من غير فرق مع قول الامام مالك انها
 على النصف من دية المسلم في العمد والخطا من غير فرق ومع قول الامام احمد
 انها ثلث دية المسلم في العمد والخطا من غير فرق ومع قول الامام احمد ان كان
 للنصراني واليهودي عمد وقلة مسلم عمد فدية كدية المسلم فان قلة خطا
 فنصف دية المسلم واذا ضارها الحر في دية له انما نصف دية المسلم
 فالاول مشد لظاهر قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها الاية الى اخر الشوق

جَنَّتْهَا فَوَعَا أَوْ زَالَ عَقْلُهَا فَلَا ضَمَانَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَجْلَةِ وَاحِدَةٌ مَعَ قَوْلِ الْأَعْلَامِ الشَّافِعِيِّ
 أَنَّ عَلَى الْعَاقِلَةِ الدِّيَّةَ فِي ذَلِكَ كَلِمَةً لَا يَخُو الْبَايَعُ فَإِنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَى الْعَاقِلَةِ فِيهِ وَجْهٌ
 قَوْلُ الْأَعْلَامِ أَحَدَانِ لِلدِّيَّةِ فِي ذَلِكَ كَلِمَةً عَلَى الْعَاقِلَةِ وَعَلَى الْأَعْلَامِ وَجْهٌ مُسْتَدْعٍ عَاقِلًا
 وَمَعَ قَوْلِ الْأَعْلَامِ مَالِكِ الدِّيَّةَ فِي ذَلِكَ عَلَى الْعَاقِلَةِ مَا عَدَا الْمَرْأَةَ فَإِنَّهُ لَا دِيَّةَ فِيهَا عَلَى
 أَحَدٍ فَالْأَوَّلُ مُخَفَّفٌ وَالثَّانِي وَالْبَايَعُ فِيهِمَا نَسَبٌ وَالثَّلَاثُ مُشْتَرِكٌ
 فَوَجَّعَ الْأَمْرَ بَيْنَ الْمِيزَانِ وَجَّهٌ الْأَوَّلُ عَدَمُ الْمُنَاسَبَةِ وَوَجَّهٌ الثَّانِي وَمَا
 نَعَدَهُ الْقَوْرُومُ السَّرْبُ **فِي الْقَوْلِ** الْأَعْلَامِ فِي حَقِيقَةِ وَالْأَعْلَامُ مَالِكٌ أَنْ لَوْ
 ضَرَّ سَطْرُ امْرَأَةٍ فَالْقَتْلُ جَنَّتْهَا مَتَيْتًا مَا بَتَ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ لِأَجْلِ الْحَيَاتِ
 وَعَلَى الذِّي ضَرَّهَا دِيَّةٌ كَامِلَةٌ مَعَ قَوْلِ الْأَعْلَامِ الشَّافِعِيِّ وَأَخْذَانِ فِي ذَلِكَ
 دِيَّةٌ كَامِلَةٌ لِلضَّامِنِ فَالْأَوَّلُ مُخَفَّفٌ فِي ضَمَانِ الْحَيَاتِ مُشْتَرِكٌ فِي دِيَّةِ أَمَةِ الْكَلْبِ
 مُشْتَرِكٌ فِي ضَمَانِ الْحَيَاتِ فَوَجَّعَ الْأَمْرَ بَيْنَ الْمِيزَانِ **فِي الْقَوْلِ** الْأَعْلَامُ لِلثَّلَاثَةِ
 أَنَّهُ لَوْ خَفَرْتِ فِي فَنَاءِ دَارٍ ضَمِنَ مَا أَهْلَكَ فِيهَا مَعَ قَوْلِ الْأَعْلَامِ مَالِكٍ أَنَّ الضَّامِنَ
 فَالْأَوَّلُ مُشْتَرِكٌ وَالثَّانِي مُخَفَّفٌ فَوَجَّعَ الْأَمْرَ بَيْنَ الْمِيزَانِ وَجَّهٌ الْأَوَّلُ الثَّانِي
 ظَاهِرٌ **فِي الْقَوْلِ** الْأَعْلَامُ فِي حَقِيقَةِ أَنَّهُ لَوْ سَطَّرَ بَارِيَّةً فِي السَّجْدِ أَوْ خَفَرْتِ الْمَصْلُكَةَ
 أَوْ عَلِقَ فِيهِ قَتْلًا لَا يَضْطَرُّ بِذَلِكَ أَنْفُسَانِ فَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْحَيَاتِ فِي ذَلِكَ
 ضَمِنَ مَعَ قَوْلِ الْأَعْلَامِ أَحَدِي الظَّاهِرِ وَفِي آيَتِهِ وَالشَّافِعِيُّ أَحَدُ قَوْلَيْهِ أَنَّهُ لَا ضَمَانَ
 خِلَافَ مَا لَوْ سَطَّرَ فِي الْحَضْبِ أَوْ رَلَقَهُ أَنْفَانِ فَإِنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ لِخِلَافِ الْأَوَّلِ
 فِيهِ نَسَبٌ بِإِدْبَارِ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ فِيهِ وَالثَّانِي مَعَ أَحَدِ مَقْصُودِ الْمُخَفَّفِ فَوَجَّعَ
 الْأَمْرَ بَيْنَ الْمِيزَانِ وَجَّهٌ الْأَوَّلُ أَنَّهُ الرِّبَاةُ قَدْ لَمْ يَلْحِظْ أَنْ يَكُنْ لِلْمَلِكِ
 وَلَا الْمُسْطَبُّ نَفْدٌ عَلَى خَيْرِ الْمَعِينِينَ عَلَى حَقِّهِ الْمِيزَانِ الْمُهْمَمِينَ وَوَجَّهٌ
 الثَّانِي كَوْنُهُ قَصْدًا بِإِعْلَانِ الْخَيْرِ الْأَصْلَ فَلَمْ يَسْرِ عَلَيْهِ صَمَاتُ **فِي الْقَوْلِ** قَوْلُ
 أَبِي حَنِيفَةَ وَالْأَعْلَامُ الشَّافِعِيُّ أَنَّهُ لَوْ تَزَلَّ فِي دَارٍ كَلْبًا عَفْوًا فَدَخَلَ فِي دَارِ أَنْفَسٍ
 وَتَدَخَّلَ أَنْ يَكُنْ كَلْبًا عَفْوًا فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ مَطْلَقًا مَعَ قَوْلِ مَالِكٍ أَنَّ عَلَيْهِ الضَّمَانَ
 لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ صَاحِبُ الدَّارِ يَعْلَمُ أَنَّهُ عَفْوٌ وَمَعَ قَوْلِ أَحَدِي الظَّاهِرِ وَوَجَّهٌ
 أَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فَالْأَوَّلُ وَالثَّانِي مُخَفَّفٌ وَالثَّانِي فِيهِ نَسَبٌ بِإِدْبَارِ الشَّرْطِ
 الْمَذْكُورِ فِيهِ فَوَجَّعَ الْأَمْرَ بَيْنَ الْمِيزَانِ وَوَجَّهٌ الْأَوَّلُ أَنَّ قَوْلَ الْأَعْلَامِ ظَاهِرٌ فِي
 حَلِّ الضَّمَانِ عَلَى خَالِ أَهْلِ الْوَرَعِ وَكُلِّ السَّائِقِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَالثَّانِي عَلَى مَنْ
 كَانَ دُونَ ذَلِكَ فِي الْوَرَعِ وَالشَّفَقَةِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

كتاب القسامة

اتقوا الأمانة الأربعة

مَشْرُوعًا وَأَوْحَدٌ قَتِيلٌ وَلَمْ يَعْلَمْ قَاتِلُهُ **هَذَا** مَا وَجَّهَهُ مِنْ سَائِلِ الْأَعْلَامِ وَالْأَعْلَامُ
وَأَمَّا مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْأَعْلَامِ فِي حَقِيقَةِ السَّبِيحِ الْمُؤْمِنِ لِلْقَسَامَةِ وَجُودُ
 قَتِيلٍ فِي مَوْضِعٍ هُوَ فِي حِفْظٍ وَحَايَةٍ كَالْمَجْلَةِ وَالْأَمْرُ بِمَجْلَةِ الْقَرْيَةِ وَالْقَتْلُ
 الَّذِي تَشْتَعُّ فِيهِ الْقَسَامَةُ أَسْمَلَتْ بِهَا شَرَّ جَرَاةٍ أَوْ ضَرْعٍ أَوْ حَقٍّ فَإِنْ كَانَ الْمَرْجُوحُ
 أَنْفَهُ أَوْ بَرْنَهُ فَلَمْ يَسْرِ قَتِيلٌ بِخِلَافِ مَا لَوْ خَرَجَ الدَّمُ مِنْ دَنَةِ أَوْ عَيْنَةٍ قَتِيلٌ تَشْتَعُّ
 فِيهِ الْقَسَامَةُ مَعَ قَوْلِ الْأَعْلَامِ مَالِكٍ أَنَّ السَّبِيحَ الْمُؤْمِنَ فِي الْقَسَامَةِ أَنْ يَقُولَ الْمَقْتُولُ
 دَمِي عِنْدَ فُلَانٍ عَمْدًا أَوْ يَكُونَ الْمَقْتُولُ الْعَامِلُ حَرَامًا أَوْ كَانَ قَاتِلُهُ أَوْ عَدُوًّا
 ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى وَتَقْوِيَةُ دَوْلِيَا الْمَقْتُولِ ثَامِتٌ وَاحِدٌ وَاخْتِلَافٌ أَضْحَى فِي شَرْطِ
 عَدَالَةِ الشَّاهِدِ وَذِكُورِيَّةِ شَرْطِ طَائِفَةِ الْقَسَامَةِ وَكَتَبَ الشَّاهِدُ بِالْعَاقِلِ وَالْمَرْأَةِ
 وَمِنْ الْأَمْرِ الْمُؤْمِنِ لِلْقَسَامَةِ عَدَا الْأَعْلَامُ مَالِكٌ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ عَنْهُ أَنْ يُوْجَدَ الْمَقْتُولُ
 فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ خَالٍ مِنَ النَّاسِ وَعَلَى إِيْسَاءِ رَجُلٍ مَعَهُ سِلَاحٌ مُخَصَّصٌ لِلْقَسَامَةِ وَمَعَ
 قَوْلِ الْأَعْلَامِ الشَّافِعِيِّ السَّرْبُ الْمُؤْمِنِ لِلْقَسَامَةِ اللَّوْثُ هُوَ عِنْدَهُ قَوْلُهُ مُضَيَّقٌ
 الْمُدْعَى بِأَنْ يَرَى قَتِيلًا فِي مَجْلَةٍ أَوْ قَرْيَةٍ صَغِيرَةٍ وَيَتَّبِعُهُ وَيَبْنِي عِدَاةً طَاهِرَةً
 أَوْ يَفْرُقَ جَمْعٌ عَنْ قَتِيلٍ أَوْ يَكُنْ يَتَّبِعُهُ وَيَبْنِي عِدَاةً وَشَهَادَةُ الْعَبْدِ عِنْدَ
 لَوْثٍ وَكَذَا عَمِيدًا أَوْ سَلًا أَوْ صَبِيحًا أَوْ فُسْقَةً أَوْ كَهَانًا عَلَى الْمَرْجُوحِ مِنْ دَهْنِهِ
 لِامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ وَمِنْ أَقْسَامِ اللَّوْثِ عِنْدَهُ لَحْمُ السَّبَّةِ الْخَاصِرِ وَالْعَامَرِ بَانَ
 فَلَا قَتْلَ وَلَا نَا. وَمِنْ اللَّوْثِ وَجُودُ نَاطِقٍ بِالْعَدَاةِ وَبِنَا لَحْمٍ عِنْدَ الْقَتِيلِ مِنْ
 اللَّوْثِ أَنْفَسًا أَنْ يَرَى جِوَارَ النَّاسِ فَوْضِعَ أَوْ فِي يَدٍ فَيُوْجَدُ يَتَّبِعُهُ قَتِيلًا وَلَا
 لَوْ قَاتَلَ صَبِيحًا وَالْحَبْرُ يَتَّبِعُهُ وَأَكْثَرُ لَحْمٍ قَتِيلٍ فَيُوْجَدُ لَوْثٌ وَاخْتِلَافٌ
 الرِّوَايَةِ فِي اللَّوْثِ فَرَوَى عَنْهُ **فِي الْعَدَاةِ** وَالْظَّاهِرُ فِي حَقِيقَةِ الْأَعْلَامِ وَالْعَمَلِ
 خَاصَّةً بَيْنَ الْقَبَائِلِ مِنَ الطَّالِبَةِ بِالْعَدَاةِ كَمَا بَانَ أَهْلُ الْوَرَعِ وَالْأَعْلَامُ مَالِكٌ
 قَوْلُ عُلَمَاءِ أَصْحَابِهِ وَأَمَّا عَوْدُ الْمَقْتُولِ فَلَا نَاقِلَ فِيهِ وَلَا يَكُونُ لَوْثًا إِلَّا
 عِنْدَ الْأَعْلَامِ مَالِكٍ فَادَا وَجَدَ الْمُخَفَّفُ الْقَسَامَةَ عَمْدًا كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَمَةِ
 حَلْفُ الْمَدْعُونِ عَلَى قَاتِلِهِ حَمْسِينَ مِائَةً أَوْ سِتِّينَ مِائَةً أَوْ كَانَ الْقَتِيلُ عَدُوًّا
 عِنْدَ مَالِكٍ وَاحِدًا أَمَّا عِنْدَ الْأَعْلَامِ الشَّافِعِيِّ وَالْمَرْجُوحُ مِنْ مَنَاحِهِ أَضْرَ سِتِّينَ
 دِيَّةً مَقْلُطَةً أَتَمُّ كَلَامُ الْأَعْلَامِ فِي بَوَائِلِ الْأَمَةِ بِهَا الْمُؤْمِنِ الْقَسَامَةُ مُتَمَلِّصَةٌ

استد

والامام احمد بن حنبل الكفاية على الكفاية اذ قلنا سئلنا خطا مع قول الامام ابو حنيفة
 والامام مالك انه لا يجزئ كفاية. فالاول مستند على الكفاية بحديث يروي
 الكفاية والثاني مخفف عليه في جميع الامور التي ترقى الميزان ووجه الاول التعليل
 على الكفاية كما اشار اليه بالتفريق من حيث عدم تحفظه في حق المسلم ووجه
 الثاني ان الكفاية طرفة للقاتل افعلة عنه ووقع العذابة والامام ابو حنبل
 يميل لذلك لانه لا يطمئن لمرة لنا في يوم القيمة فلهذا يظهر الكفاية
 ويتمتع شتمنا اشنع الاسلام يقولون **ذلك** ما قيل في حيث ورد الكفاية
 فلا بد ان يكون مستند في حيث وقع الجعة فهو من كون الكفاية كالنفس
 المايعة من وقوع الادوية العبيد كما ورد فيمن ربح ان يمانه يرتفع فيصير
 على الزاني كالطلة فيمنع من وقوع العذاب وكان هذا من جهة اخذ
 الايمان ببدن صاحبه اذ وقع في محظورات الله **ذلك** قول الامام مالك
 انه يجزئ الكفاية على الصبي والمجنون اذ قلنا مع قول الامام ابو حنيفة
 انه لا يجزئ علمه كفاية. فالاول مستند والثاني مخفف في جميع الامور
 من ترقى الميزان ووجه الاول نسبه ما لم قلنا التحفظ في الجملة فلو لا
 خوف الولي الصبي عن القتل وضبط المجنون العبد والفلان كما كان عليه
 على قلة المدة عادة مع كون المجنون عاجلا على استبصار المجنون كله
 لا يماثل له مما لا تكال في غيره الكفاية من الاوحد بالسبب عند من
 يقول **ذلك** من الامامة **ذلك** مستند عند القاضى المشطوطي رحمه الله
 كما يقول **ذلك** اذ قلنا المجنون واحد لا يفتي في كالمجنون في المولى لان
 المجنون لم يتسبب في حربه بل حذبه الاقارن والحيوة الحاضرة للمق
 حل في علا ضعف لشدة تعفقه بما كان فيه من القاصو والعقل او اما
 المجنون في عاتق السبب استعما له طبعها لا يماثل في حجة قول
 عقله انتهى ووجه قول الامام ابو حنيفة انه لا يجزئ على الصبي والمجنون
 كفاية خروج المجنون عن التكليف عدم وقوع الصبي في التكليف
 فلم يؤخذ بعقلها **ذلك** مستند عند الخواص يقول **ذلك** ما خرج احد
 عن قاعدة التكليف ولو صونا ومجنونا فان افعالها من قسم المباح هو
 احد الاجزاء الخمسة انتهى **ذلك** قول الامام ابو حنيفة ومالك اما
 الشافعي اصح قوليه انه لا يجوز الاطعام في كفارة قتل الخطا مع قول
 الامام الشافعي والشافعية والشافعية والشافعية والشافعية والشافعية

شدة

تتبعه والثاني في مخفف في جميع الامور التي ترقى الميزان ووجه الاول النظر
 الى عظم حرمة الموت من جنس الكفاية بل هو على قوته ما لاهل الاطعام وقوله
 الثاني القياس على الكفاية ووجه الاول ان الشافعي لم يتفرع من منع الاطعام
ذلك قول الامام مالك والامام الشافعي والامام احمد انه يجزئ الكفاية على القاتل
 بالسبب كمن يحد في خطره في نفسه كمن يحد في خطره في نفسه كمن يحد في خطره في نفسه
 ابو حنيفة اهل البيت مطلقا وان كانوا قد اجمعوا على وجوب الذية في ذلك الاط
 مستند والثاني مخفف في جميع الامور التي ترقى الميزان ووجه الاول الخطا في
 بالمباشرة ووجه الثاني عدم الحاجة به **حکم السحر والتنجيم**

انفق الاميرة الانعثة

على تحريم السحر وهو عزم وورق وعقد تور في الايمان والفتاوى فيمن
 ونفق وتفرق بين المروءة وحدها **ذلك** ما لم يطمئن ولا يظهر السحر الا على
 بدفايق لا تظهر الا كرامة لا على يد وفي ذلك مستند من اجماع الامامة
 وقال الامام مالك السحر نذرة واذا قال رجل انا احسن السحر قتل ولم
 تقبل نوبته **ذلك** النوري اتيان الكهانة وتعلمها او النجيم والنجيم
 بالتمل والشعر وتعلمها حرام بالنقل الصحيح **ذلك** من قلعة الجنين حكم
 الكاهن والعراف عند الامام احمد لا يجزئ حتى يموت او يقتل **ذلك** ولما ذكر
 في يوم على المصروع ويروى انه يجمع بين وانهم بطبعه وتذكره اصحابنا في الشعر
 وقد وكل الامام احمد نوقف في ما **ذلك** وسئل يعقوب بن السبيعي عن الرجل
 يؤجر عنه من يماويه فقال انما نهي الله عما يضر ولم يره عما يضر ان استطعت
 ان تنفع احاك فافعل وهذا يدل على ان فاعل ذلك لا كفر ولا يقتل انتهى وقد
 اختلف الامامة رضي الله عنهم فيمن تعلم السحر وتعلمه هل يكفر بذلك فقال الامام
 ابو حنيفة ومالك والشافعية لا يكفر بذلك ومن اصحاب الامام ابو حنيفة من قال
 ان تعلمه لا يجنبه لو يكره وان تعلمه معتقدا جوارا او معتقدا انه يضره كفر
 وان اعتقدا ان الشياطين تفعل السحر ما فيها فهو كافر في الامام الشافعي
 من تعلم السحر قلنا له نصف لنا سحر جان وصف ما يوجب الكفر من السحر اعتقد
 اهل ابل من التقرب الى الكواكب السبعة والافعال باليمن من هو كافر وان
 وصفها لا يوجب الكفر فلا يكفر الا ان اعتقدا انها السحر وهل السحر حقيقة

الكاهن

[illegible]

فلا يلازم من ذلك الشك في حقيقة من حلف على التكرار في بعض
فروع الامور الشرعية من جهة الاول ما ورد في الحديث والسنن من قوله
عنه عليه السلام في الفاعل في قوله الثاني انما هو في الحقيقة
ولا يلازم من ذلك الشك في حقيقة من حلف على التكرار في بعض
ادراكه من جهة شدة العقوبة فالنعم في الغالب انما هو في الحقيقة
وجوز بعض المتنبين ان يخرج من القام من ما هو وانما هو في الحقيقة
والامام الشافعي في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه
كان ينبغي ان يكون مع قول الامام الشافعي في حديثه في حديثه في حديثه
والتبيين ان حقيقة التكرار في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
وعلى البكر للامام الاول في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
المرتب في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
وما لك والشافعي في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
الحرق من قول الامام احمد مع قول الامام مالك في حلفه في حلفه في حلفه
احاد قول الامام احمد في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
الشافعي انه فضل كرا كافا وبيته فالاول في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
جميع الامور التي في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
في الدين والواقع كما لا يخفى شأنا وقوله في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
بالنعم في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
كل من عظم من رتبته عظم من رتبته في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
البيته المعلوم في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
من عدا وجه مع قول الامام مالك انها لا تندرج كالدخول في حلفه في حلفه
انها تندرج سواء كانت له او لغيره وسواء كانت مما لوكل حراما او مما لا يكره
وعلى الوطى قيمتها لصاحبها فالاول في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
فيه والثاني في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
تندرج حقة العا على صلب البيته وعلى الفاعل فيها فان الناس كلهم ادوا
تذكروا ذلك الامر وجهه من قال لا تندرج حدة وفوقه في حلفه في حلفه
بذلك في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
الامام مالك انه يجوز في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
ولا يكره مع قول الامام الشافعي في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه

لنقد ما في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
والثاني في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
والامام الشافعي في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
من غير حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
شبهة انه غير فقط فالاول في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
من حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
الناس في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
احد في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
الامر في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
من حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
والثاني في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
خلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
اي حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
الشافعي لا يفتي في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
الميراث في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
عنه الحقة في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
الدين في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
وما لا يؤثر على المهر الذي يوطى في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
صار الناس يفتنون اصنافا منها البه ولو انه كان حفظ طاهره عن ذلك لما
قبل الناس اصنافها البه ولا شيء من المفايض بل كل ما يورث من حلفه في حلفه
من حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
تسمع بعد مضي زمان طويل من الواقعة مع قول الامام احمد في حلفه في حلفه
فقد عطاوا المدة الا ان حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
ان ذلك يجوز في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
الذي يبقا فيه حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
الحال في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه

الثاني لا خياط في قطع عضو الميت لم يبق قطع فيها فخرج استحقاقه عادة
 محلا في النقود والثياب وهو ذلك كما يتفق به من قبلنا في ذلك لا بد من ذلك
 شيئا اذا كان الطعام في الخافان امر مخفف على النفوس اكثر من ايام العتلا
 ومن ذلك يعلم توجيه قول الامام الوضيفة فان سرقه الطعام او اكله لاعتداله
 يكون اشد على صاحبه من الذهب والحرير **وقال** قول الامام الثلاثة من سرق ثوبا
 معلقا على الشجر ولو كان ثوبا من الحرير لم ينجس عليه قيمته مع قول الامام احمد في ثوبه
 من ثوبا فالاول مخفف بوجوب القيمة الواحدة والثاني مشددة بوجوب قيمتين
 فوجه الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول مراعاة مخوفة العتاق وقبحه
 الثاني مراعاة مخوفة المال فكل واحد من ذلك لا يجمع للامام او الى
 ناييه **وقال** قول الامام الثلاثة ان طاحها العارضة يقطع اذا بلغت قيمة ذلك
 نصا ما مع قول الامام الوضيفة انه لا يقطع ولو بلغت قيمة نصا ما فالاول
 مشددة في القطع والثاني مخفف **وقال** فوجه الامر الى ترتيب الميزان وقبحه
 الاول ان حصل العارضة عند كتمانها في حرز جامع ان استدان على حفظها
 وكان حرزها قفص الحوز واخذها لاسيما ما ورد في الحديث من انها مخوفة
 ووجه الثاني ان المعبر هو المقرط في امان من لا يوم من منه المجد فلما استأنا
 او لا كان من المعروق فلهذا قطعها نائيا اذا فرضت له النهاية **وقال** قول
 الامام الثلاثة ان طاحها لو دنية لا يقطع مع قول الامام احمد انه يقطع
 فالاول مخفف والثاني مشددة فوجه الامر الى ترتيب الميزان وقبحه ما يعلم
 من توجيه العارضة قبل **وقال** قول الامام الوضيفة والامام الشافعي ان
 لا قطع على جماعة اشتركوا في سرقة نصا مع قول الامام مالك انهم ان كانوا
 لا يجتمعون الى تعاون عليه وقطعوا وان كان مما لا يمكن الاقرار بحمله فتقولان
 لا سيما فالاول مخفف على السارقين والثاني منه تفصيل فوجه الامر الى ترتيب
 الميزان ووجه الاول مراعاة عظمة حرمة عضو الادمي ومخافته في الدنيا
 ووجه الثاني من شدة التفصيل **وقال** قول الامام الثلاثة لو اشترك
 اثنان في نقت فقتل احدهما واخذ المشاع فاولاه الآخر وهو خارج الحوز او ربح
 اليه به فاخذت على الداخل القطع ووجه الخارج مع قول الامام الوضيفة انه
 لا قطع على واحد منهما فالاول مشددة على الداخل في القطع والثاني مخفف
 عليه وعلى الخارج فوجه الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول ان الداخل هو في
 الحقيقة السارق وقول الخارج كالورع ووجه الثاني غنة استنقار واحدتها

بالتب

بالثقب والاخراج للذرة لا تكمل السرقه الا بها جميعا لذلك كان لا قطع على واحد
 منها لو سرقا واختارا **وقال** قول الامام الوضيفة والامام احمد
 انه لو اشترك جماعة في ثقب ودخلوا الحوز واخرج بعضهم نصا ما ولم يخرج
 الباقيون شيئا لم يقطعوا الا على الخارج ووجه القطع على الجماعة كقوله مع قول
 مالك والشافعي انه لا يقطع الا من اخرج **وقال** الاول مشددة على من ساعد في
 الثقب فوجه الامر الى ترتيب الميزان والثاني فيه مخفف على الداخل الذي اخرج المشاع
 فوجه الامر الى ترتيب الميزان ووجه القولين بغيره من السارق الذي خفف
وقال قول الامام الوضيفة انه لو نقت شخصان من سارقين او قتل احدهما وقوت
 المتبقي الى الثقب وتركه فاقطع الخارج حيزه فاخذه من الحوز ولا قطع عليها
 مع قول الامام مالك انه الذي اخذه يقطع قوله لا يقطع وفي الذي يقر به لا يقطع
 لولا ان ومع قول الشافعي اصح وقيل به انه يقطع للمخرج خاصة ومع قول
 الامام احمد على ما قطع جميعا **وقال** فالاول مخفف والثاني مشددة على القطع
 للذي اخرج وفيه مخفف للذي قوت **وقال** والثالث مشددة على المخرج مخفف
 على غيره **وقال** والرابع مشددة على الناقب والمخرج والمقرب فوجه الامر الى ترتيب
 الميزان وتوجيهها يعلم من توجيه المسائل السابقة **وقال** قول الامام
 الثلاثة ان السارق يقطع مع قول الامام الوضيفة وقوله انه لا يقطع فالاول
 مشددة على القاتل والثاني مخفف عليه فوجه الامر الى ترتيب الميزان
 ووجه الاول ان القاتل في الشوق الحوز لكفى الميت بعدد قيم الثياب مع زيادة
 الاعتبار وفيما الفرق من الميت ووجه الثاني ان ذلك ليس بحيز في
 العادة **وقال** وبمع حمل الاول على الفساق والحكمة في السبق والثاني على
 من كان الضد من ذلك مع غفلة اللص عاينا عن مراقبة الله تعالى وعن الاعتبار
 بالموت ونحو ذلك **وقال** قول الامام الشافعي واخذان من سرق من سارة
 الكعبة ما يبلغ ثمنه نصا ما قطع مع قول الامام الوضيفة وذلك انه لا يقطع
 فالاول مشددة وخاص من دخل الايمان قلبه وغر فغطته حرمته الا كمن لا يستبها
 الى حضرة الله تعالى الخاصة ثم انتهك حرمتها **وقال** والثاني مخفف على غايع الناس
 الذين غلطوا بسوء وجعلوا اولهم في حضرة الله تعالى وغابوا عن تقصير ذلك

وقال جميع اهل الكشاف
 على انه لا يقطع لعبد ان يعصى امر الله تعالى على الكشاف والشهود

لأنه لا يولد من غير أمه فله في الله تعالى أن يغفر له ذلك الذنب ولا يواخذه به
فإن لو خلقه بواحدة ما وقع في ذلك الذنب **وَيُتَبَيَّنُ بِهَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ اللَّهَ**
في قوله والاصول مرفوعة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم **لَسْتُ** إذا أراد
الله تعالى أن يخلق ذنبا يراه ففقد ذلك الذنب وهو العفول ففقد حتى إذا مضى
قضاء ففقد فيهم رد عليه وعفوا لهم لتبصيرهم أنفق أي لا يكونوا وينفق
وقد فهم بعضهم أن هذا العقل الذي نسلت هو عقل التكليف **لَسْتُ**
في ذلك بشر عظيم فكنا إذا عصينا كونا ما وقفا في عقوبة عقولنا
خاتم من ذنوب عقله فهو غير مكلف فلا يواخذه الله تعالى انتهى وهذا فهم
يقع لأنهم توعدوا أن الله تعالى لا يواخذه الغصاة بما فعلوا **مُطْلَقًا** وهو
خلاف الإجماع والذي فهمه من ذلك أن المراد بالعقل الذي نسلت هو شعوره
أنه من عبده تعالى وهو ما يراه فينوارى منه هذا الشهير وهو يقع في
الحقيقة راحة من الله تعالى العبد إذ لو وقع أنه غير محبوب عن الله تعالى لما كان
يجمع كما الوقوع في مخالفة أبدا ولو أنه وقع في ذلك مع شوقه أن يعصى الله
لكان في إعلال طبقات سوال الأدب واستحقاق المشقة والمخاض لصورة
روى أحاديث التوبة أن شخصاً في جامع بني أمية في زمن محمد بن الوليد سمع
إماماً يوصي الصلوة مسقطاً لله خيراً وخرجها إلى التراب والناس
يرفقه وانقطع خبره وكتبوا بذلك محضه فانظروا الخ عفو الله عن الشخص
في توبته من معصية أم لم يمسح الله عز وجل على خطيئته أم لا أم لا
التعظيم لمن هو في حضرة ربه **وَقِيْلَ لَيْسَ** الشخص ما يوتد ما قلنا أن
من التوابل وهو خذيب العجيب من نوع الإبر في الزاوي جن في وهو من ولا
تسرقوا الشارق جن يسرق وهو من الحديث فان معنى وهو من أي قتل
أن ربه يراه حال توبته أو يقره بل يذهب إيمانه عنه ويصرف عليه كالمظلم
به الخبيث الذي يمنع منه نزول العذاب ورسوله إليه فظاهر ارتفاع
الإيمان منه بحيث يتبادر إلى الأذهان أن ارتفاع الإيمان تعطل الصافي
والحال أنه ربه ينفذ من عباده الإبر ما يراه ومن لا إذا انصبغ ما ذكرنا
من شخص حتى لا يبا أن ينصفاه الله تعالى عن الزاوي الشارق فينظروا
في حياة كل إمامهما العقل لا يمان ويحتمله ما قلنا أن في كل الحساب
أما العبد أو الخبيث الذي يفسد من الناس أو يفسد من الناس بالظلم
يؤذي الناس وماذا لكم من أن لا تنصروا الله ولا رسوله ولو كنتم
مؤمنين

والتسرق والتسارق جن يسرق وهو من أي أن الله تعالى لا يفتقر وليس المرافقة
غير من يراه وملايكة وكلمة رسول الله ومنكم أو العيش والنفس والحشر
أو الحشا والميزان ومخولك وقول بعض العلماء أن الإيمان لا يجزأ أن ارتفاع
تعبه ارتفاعه محمول على من لا يشق له كمال العلم أو كان جاهلاً بالصفات
التي يجب الإيمان بها فان مثل هذا لا يكمل إيمانه إلا بإيمانه الصفا كماله وقيل
ولا فحة التوبة من ذنب وهو مضر على ذنب آخر بل الجمل فالعاقبة لا معنى
ربه أبداً حال عقوبته **وَقَدْ جُمِعَ الْقَوْمُ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَنْ كَتَبَ عَلَيْهِ كَاتِبٌ لِلَّهِ**
وَلَمْ يَفْهَمْ مَا فِي الْعَقْلِ وكان ما الذي ينسب يقول من أراد أن ينظروا قوماً
مقول فينظروا لنا **وَسَمِعْتُ سَيِّدِي عَلِيًّا الْحَاضِرَ يَقُولُ** **إِنَّا جُمِعَ**
تعالى العبد عن شعوره حال العصية لبل لا يحله ينسب وكان العبد يستحي
من ربه إذ أعصاه فكذلك الحق تعالى استحي من عبده أن يشهد بأنه يعصيه
فإن الله تعالى ما ندنا إلى خلق من لا خلق الحسنة الأولى كان تعالى الله بذلك
الحق انتهى **وَسَمِعْتُ أَيْضًا يَقُولُ** **إِذَا سَبَّطَ الْحَقُّ كَمَالًا سَاطِئًا كَرَمًا**
لعباده المؤمنين في الأجر بأسطهر وأزاهلهم وقال بأعباري ما كان وقع
مكر في دار الدنيا من الخلفات لا نقضاي وأما مشيتي التي لا تقدر
عليها فمأينول بذلك العلم بجهلهم ويكاد أحدهم يطعن من العرج وهذا من أعالي
الكرم والمجود حيث صاد الحق تعالى فينبذ عن عبده المؤمنين ويعلمهم المعافاة
في تلك الدار ولما في الدنيا فسز ذلك الشرع بغيره من من العبد من العبد
أولاً في دار التكليف ابن كيت أنا أن الله تعالى هو الذي قد على ذلك
قبل أن خلق وأوج على الرضى والقضاء وفي المقصود وسلوك الأرواح
لا يفسد التكليف وكشف القناع عن وجه نسبة العقل إلى العبد حقيقة
لا تقبل المحافقة إذ لو قبلت المحافقة لزم الخصال المشان على ربه عز وجل ولم
يختم الله عليه في شيء فعلم أن الحق تعالى لا يسلط عبداً في الأجر وينفذ
عنه إلا أن كان مناداً بأمرة تعالى في حال التجليف وعيبر من لبا المعرفة
تأمل فيها خطه بلعلم وليرجع إلى أصل المسئلة فنقول ما يوتد الشافعي
وأخذ في قوله ما يقطع يد من سرق من سارق الكمية ما يكون منه نصيباً
ماورق الحديث من تقليد العقوبة على السارق في الحرم فلهما والله أعلم
فَقُلْ قول الإمام لا خبيثة ولا إمام أحد في حديثه وأنته أنه إذا سرق ثالث
مرة لا يقطع له يد ولا رجل آخر لأن اليد والرجل أكثر ما يقع في السرقة بل

فاما من العلم على ما حافظ قطع ان كان ليلا فان كان ما دار في قطع مع قول الامام
الشافعي والامام احمد في حديثه وان يتيه انه يقطع مطلقا ولفظه من سرق ما كان في
العلم مما يجوز فعله القطع او مما لا يجوز من اوصاف شخصيا وعقل لا قطع فالاول
مفضل والثاني مشدق وتجمع الامور بين البراءة ووجه الاول ان السيل محل السرقة
عالمها وكان السرقة من البراءة ووجه الثاني انه سرقه من حوزة خلاف البناء ملاحظة
الحافظ على قولنا عرفنا فاذا قطع الانسان تها به في السلق وقد حل العلم كان موضع
علمها هو حوزة ما والله اعلم **وقال** قول الامام احمد في حديثه ان سارق العنق الغصن
يقطع ولا يقطع سارق المشروقة ان كان سارقا ولا يقطع فيها فان لم يقطع
الاول قطع الثاني مع قول الامام والثالث لا يقطع كل منهما ومع قولنا الشافعي في
انه لا يقطع السارق من السارق ولا السارق من الغاصب فالاول مفصل والثاني مشدق
والثالث مخفف فجمع الامور بين البراءة ووجه الاول ان الغاصب اخذ العنق الغصن
جور وعناء للشرعية بخلاف السارق فانه اخذ العنق سرقا وهو صاف في ذلك
قطع السارق والمغاصب عليه دون السارق المشروط الذي ذكره ووجه الثاني ان
كل من السروق او المشروقة اخذ من العنق فظاهرا الامر من غير علم ان ذلك مشروق
وتنقذ علمه بذلك فهو متعدي ووجه الثاني ان كان سارقا لكان السارق الاول سارقا
ولذلك وجبت عليه جميعا القطع وتوبه حديث من سن سنة سببه فعليه
وزره او وزر من عمل بها ووجه الثالث في السارق لا يترك ولا يترك وزره
فكان الامم على الغاصب والسارق دون السارق من كل منهما فكل من الاولين
وجه **وقال** قول الامام مالك ان السارق لو اعد المشروق من الحوزة لم يكن
قبلا رتيبه على انه سرق نصا بام من حوزة قطع بكل حال لا يقبل دعواه الملك مع
قول الامام احمد في حديثه والشافعي في حديثه في احد روايته انه لا يقطع وسببا
الشافعي السارق والطريق ومع قول الامام احمد في حديثه في رواية انه يقطع وفي
الاحاديث انه يقبل قوله او لم يكن معروفا بالسرقة ونسقط عنه القطع وان كان معروفا
بالسرقة قطع فالاول مشدق والثاني مخفف والثالث مفصل فجمع الامور بين
البراءة ووجه الاول وقوع التهمة وعليه الكتاب على مثل السارق وهو رتيبه ما
يوجب قطع به او رجليه مثلا وقد صرح الشارع بقوله ولا يسرق السارق
حين يسرق وهو مومن فنعى عنه الاتهام فلا يشترط عليه الكتاب فيما يدفع به
عن نفسه القطع ووجه الثاني العمل بمبدأ في الحدود والشبهات وقوله
ان هذا المشروق من سرق يوجب المضيض ووجه الرواية الثانية لاجل هو الوجه

في القول الاول ووجه الثاني الاول من الرواية الثالثة المفصلة لاحد ظاهره
الثاني منه العمل بالبراءة **وقال** قولنا يخيصة واحمد في اظهر روايته وانما
الشافعي ان القطع ينوقف على طاعة من سرق منه ذلك لئلا مع قول الامام
ما للرواية امام احمد في حديثه وان يتيه انه لا يقطع في المطالبة المشروقة منه فالاول
مخفف على السارق والثاني مشدق وتجمع الامور بين البراءة ووجه الاول ان السيل محل السرقة
عالمها وكان السرقة من البراءة ووجه الثاني انه سرقه من حوزة خلاف البناء ملاحظة
الحافظ على قولنا عرفنا فاذا قطع الانسان تها به في السلق وقد حل العلم كان موضع
علمها هو حوزة ما والله اعلم **وقال** قول الامام احمد في حديثه ان سارق العنق الغصن
يقطع ولا يقطع سارق المشروقة ان كان سارقا ولا يقطع فيها فان لم يقطع
الاول قطع الثاني مع قول الامام والثالث لا يقطع كل منهما ومع قولنا الشافعي في
انه لا يقطع السارق من السارق ولا السارق من الغاصب فالاول مفصل والثاني مشدق
والثالث مخفف فجمع الامور بين البراءة ووجه الاول ان الغاصب اخذ العنق الغصن
جور وعناء للشرعية بخلاف السارق فانه اخذ العنق سرقا وهو صاف في ذلك
قطع السارق والمغاصب عليه دون السارق المشروط الذي ذكره ووجه الثاني ان
كل من السروق او المشروقة اخذ من العنق فظاهرا الامر من غير علم ان ذلك مشروق
وتنقذ علمه بذلك فهو متعدي ووجه الثاني ان كان سارقا لكان السارق الاول سارقا
ولذلك وجبت عليه جميعا القطع وتوبه حديث من سن سنة سببه فعليه
وزره او وزر من عمل بها ووجه الثالث في السارق لا يترك ولا يترك وزره
فكان الامم على الغاصب والسارق دون السارق من كل منهما فكل من الاولين
وجه **وقال** قول الامام مالك ان السارق لو اعد المشروق من الحوزة لم يكن
قبلا رتيبه على انه سرق نصا بام من حوزة قطع بكل حال لا يقبل دعواه الملك مع
قول الامام احمد في حديثه والشافعي في حديثه في احد روايته انه لا يقطع وسببا
الشافعي السارق والطريق ومع قول الامام احمد في حديثه في رواية انه يقطع وفي
الاحاديث انه يقبل قوله او لم يكن معروفا بالسرقة ونسقط عنه القطع وان كان معروفا
بالسرقة قطع فالاول مشدق والثاني مخفف والثالث مفصل فجمع الامور بين
البراءة ووجه الاول وقوع التهمة وعليه الكتاب على مثل السارق وهو رتيبه ما
يوجب قطع به او رجليه مثلا وقد صرح الشارع بقوله ولا يسرق السارق
حين يسرق وهو مومن فنعى عنه الاتهام فلا يشترط عليه الكتاب فيما يدفع به
عن نفسه القطع ووجه الثاني العمل بمبدأ في الحدود والشبهات وقوله
ان هذا المشروق من سرق يوجب المضيض ووجه الرواية الثانية لاجل هو الوجه

من جهة الحارثة لان جهة النصارى **وقال** قول الامامة الثلاثة ان الله لم يخلق محاربتين
فما شرع فيهما القتل الاخذ وكان بعضهم قد كان الموت احكم من المحاربة في جميع
الاحوال ومن قول الامام الثاني لا يجوز على المؤمن ان يقتل المؤمن ولو كان في الحرب
ومع ذلك فالاول مشتبه بالثاني والاولى فيه تخفيف فجميع الامور تنبئ بالبرهان
ووجه الاول الاكثاف بوجه الحارثة سؤلنا عن بعض من يقتل المؤمن او يباشره
فوجه الثاني في المحاربة في الحارثة على المصلحة الاصل من كونه **وقال**
قول الامامة الثلاثة ان حكم من قطع الطريق واخذ من قطع الطريق من قطع الطريق خارج
المعنى في جميع سبله مع قول الامام في حقيقة الله في جميع حكم قطع الطريق
الاصل كونه خارج المعنى فالاولية تعدل على ما في قطع الطريق وانما في وجه
تخفيف عنه فجميع الامور تنبئ بالبرهان ووجه الاول في الحارثة في جميع الله عز وجل
وتعد محاربة في المحاربة في جميع الامور تنبئ بالبرهان ووجه الاول في الحارثة في جميع الله عز وجل
المباح من زنا وشرب خمر وغير ذلك ووجه الثاني في قطع الطريق خارج المعنى
هو المشهور المتبادر الى الانبياء لعدو وجه من وجهه في حارثة من قطع
الطريق عادة محاربة من قطع الطريق في المعنى في الدنيا من عينونه كذا وكان النبي
استبينة فثبته المقرين وروى ما اخذ الى مستحق **وقال** قول الامامة الثلاثة
انه لو كان مع قطع الطريق امرأة قوا فقتلهم في القتل واخذ المال قتل مع
قولي حقيقة انها تقتل قصاصا فتضمن فالاولية التقديرات من جهة كونه قتلها
عدا والثاني فيه تخفيف من جهة كون قتلها قصاصا وجميع الامور تنبئ بالبرهان
وقال قول الامامة الثلاثة في حارثة لو نفي جرح وشرب الخمر وسرق ووجه
القتل في الحارثة او غيرها قتل ولو قطع ولم يحد منها من حقوق الله وهي مبنية
على المساكاة وذلك في القتل عليها فغيرها لا هنا العاقبة مع قول الامام الثاني
انه يستوفى جميعها من غير تدخل في الاطلاق فالاول تخفيف وقول الثاني في
سكدة جميع الامور تنبئ بالبرهان فالاول تخفيف وقول الثاني في جميع
الامور تنبئ بالبرهان ووجه الاول ان الحدود لا تختلف في مثل ذلك لو كانت راجعة
الى الزرع والحرث ووجه الثاني ان كل حد يوجب فيه الحد الذي شرع له كل حكم
فيما اذا تفرقت على اشياء متعددة فلا يقوم حد مقام حد **وقال** قول
الامامة الثلاثة انه لو شرب الخمر وقذف المحصنات في الحر والقذف مع قول الامام
مالك بن ابي نعيم **قال** فالاول مشتبه والثاني فيه تخفيف فجميع الامور تنبئ بالبرهان
وقال قول الامام في حقيقة ومالك والامام الثاني في احد قوليه ان ثوبه العيصاة

مات على الحارثين من غير نية المحاربة والشرع لا ينقطع الحد عنهم مع قول الامام احمد في
احكام الجاهلية والشافعي في الامور الاصلية انما ينقطع عنها من غير ان ينقطع
زمان ولا زوالها الا في الامور الاصلية من مضي سنة بعد النوبة فالاول مشتبه والثاني
من تخفيف جميع الامور تنبئ بالبرهان ووجه الاول عليه وروى بعض اشطاء
للحق هو لا كان اقامة الحد عليهم اولى بقربنة ما رواه مسلم في المرأة التي اتت
النبي صلى الله عليه وسلم وهي حائض من الرضا فقالت يا رسول الله اني كنت حائض
حذو الله فلهذا علي من القتل لا لاني اكلت من ثمرها فاذا ضمنت ما وضعت
فصلوا فامرهم بقتلها وقالوا لا يا رسول الله اني كنا نحب ان نقتلها لو لم نكن نحب ان نقتلها
من اجل الميتة لو سئلنا ان نقتل فطاهر هذا الحديث انه صلى الله عليه وسلم
ما اقام عليها الحد الا بعد ثوبها ولو لا انها تانت ما طلمت اقامة الحد
عليها وانما هو واقعا فان الحد يرتب على ما لا من حيث تعدد حدود الله فلا
ينقطع عنهم بالنوبة ووجه الثاني قوله صلى الله عليه وسلم النوبة تحت ما
قدما انما قطع حكم الموازنة للذنب في الدنيا او في الآخرة المشية

وسمعت جحنا بن

بسم الله تعالى يقول لم يرد لنا ان احدا يواخذ بنبيه في الدنيا والآخر سماه
المحاربين لقوله تعالى ذلك لهم خزي في الدنيا وخرى في الآخرة عذابا عظيما
انتفى يعلم ان من تاب من جنس سقط عنه الحد فيه على هذا المقرر ونصحه
حل الاول على العدة المارقين الذين يكره منهم وقوع الرضا وشرب الخمر ولا شرفة
فتكون اقامة الحد عليهم اقوى في الردع والخرع كما ان الثاني يصح حمله على من يكره
عليه المبالغة في عمره وقدره وضافته عليه الدنيا بما رجمت وحصل
له في نفسه فندة الجمل حتى صار يستحي ان يجلس بين اثنين عكس حال الاول **وقال**
قول الامام مالك رضي الله عنه ان من تاب من الحارثة ولم يطر عليه صلاح العمل
لا يقبل شهادته حتى يطر عليه صلاح العمل فالاول فيه تشديد والثاني
تخفيف وجميع الامور تنبئ بالبرهان ووجه الاول الاخذ بالاحكام الاموال الناس
واضاعهم فان من لم يطر عليه صلاح العمل بعد النوبة بكان له لم ينجب ولا يخرج
عن التهمة في شهادته الا صلاح العمل والمشي على طريق كل المؤمنين سب الله تعالى
من زنا من غير طهارة واضمح وطالب تعالى لا الذين تابوا من بعد ذلك وامسحوا بها
من الآيات ووجه الثاني العمل بظاهر الاحاديث كالحديث السابق في المسئلة قبلها

الاسلام زكوا

وكفى له صلى الله عليه وسلم واتب الشبهة الحسنة منها فشرط فيهما اتباع الحسنة
قوله قول الامام الخليفة والامام محمد بن الحنفية اذا كان في المحاربة من الجافية
 لا تكافؤ العبد والولد وصيته فقتله لا يقتل به مع قول الامام في قتله اذا
 ضاع من الجافية ومع قول الامام الشافعي منه قولان كما لمذهبين فالاول لا يخفف
 والثاني مشددة وفيه الامر ان ينفى الميزان **باب حرم شرب المنكر**
قوله لا تقرب جمع الامية
 المذنب على حرم الحرام واستلها وان شربها لم يلبسها وكثير ما موجب الحد
 وان من استحل شربها حكم بغيره وتقدم في باب التماسه ان فاوود قابل بطريق
 للمرجع بغيره والفقهاء على ان يعضر العنب اذا اشتد وقذفه فهو حرم وقد
 انفقوا ايضا على ان كل شرب يسكو كثره فقليله حراما وانه يسمى حراما في شربه
 الحد سواء كان من عنب او زيت او حنطة او شعير او قرة او اوز او سبل
 او لبن او غيره ذلك فيما لم يقطر حلافا للحنطة فانه قال فيمنع المزروع
 اذا اشتد كان حراما فقليله وكثيره ويسمي حراما اذا اشكر في شربه الحد
 وهو منسوخ بالحنط او كانا في طينخ حل منها ما يندس على الشارب منه انه لا
 يسكو من غير طوب فان اشتد حرم الشرب منها ولم يعضر في طينخها انه يذهب
 طينها. واما يندس الحنطة والاوز والشعير والمذرة والمسك فانه حلال
 عند تعبها او يطبخها واما يحرم المسك منه ويحذره. وكذا لا تقفوا
 على ان المظبوط من عنب العنب اذا ذهب لقائم ثلثه فانه حرم وان ذهب
 حل ما لم يسكو. قلنا اسكو حرم فقليله وكثيره. وعلى ان حد العبد على النصف
 من حلاله وعلى ان حد الشرب يقام بالسوط الاماروي عن الامام الشافعي رضي
 الله عنه انه يقام بالابوي والنعال واخراف الثنا. وعلى ان من مضى لثمة ولو لم
 غير غير يشتمها به يجوز له ان يقاتلها به على كل حال **هذا** ما وجدته من متاع
 الاجماع والافتاء **واما** ما اختلفوا فيه **قوله** الامام الثلاثة انه اذا
 مضى على العصير لانه لا يورث يسكو ولو شرب منه بغير حرام حتى يشد ويسكو
 وتنفذ فانه ومع قول الامام محمد بن الحنفية اذا مضى على العصير ثلاثة ايام صار حراما
 وحرم شربه وان لم يشد ولم يسكو كطوبى ورد في ذلك فالول فيه بحقه
 والثاني من دفع الامم في الميزان ووجه الاول ان الحكم بدور مع العلة

عالمها فانها لا تملك الاضحية فان شربها لانه ايام يسكو عالمها فانها
 احدها الاحتياط ان لم يكن احد من اهل البيت ذلك دليل لا يحرم شربه وان لم يسكو فان الشارب
 وضع الاحتياط حيث شرب او يكون من باب تحريم الوسايل خوفا ان يقع في تحريم الحد
 كما اشرف اليه بقولنا. ووجه الثاني الاحتياط وتوهم ما ذكرناه حديث
 ما اشكر كثره حرم فقليله فان تحريم القليل لم يكن ابراج العلة التي هي الاما
 ويحتمل ان من قال بالاحتياط لا يشكر من التمسك به يطبع على هذا الحديث فظن
 ان علة التحريم هي الاستكثار وقد قد **قوله** الامام الخليفة حد
 الشكر ان يعضر الانسان لا يعضر في السما من الارض ولا في الارض من الارض مع
 قول الامام مالك انه من استوى عند الحسن والعين. ومع قول الشافعي احد
 مو من غلط في كلامه على خلاف جماعة فالاول مشددة في صفة الشكر مخففة
 وخفيف الحد. والثاني فوفقه في التشديد في الحد والثالث حقوق فلك فوج
 الامر الميزان. ووجه الاول ان من يعضر في السما من الارض اشكر
 من لا يعضر في الارض من الارض والقيح كما ان من غلط في كلامه فقط اخف
 ما قبله من تورع في عدم اقامة الحد او الرخص الى اعلى الحالات عند حد
 قل تورعه من جهة التورع على استهان بحار الله. ومن تورع واقام الحد
 بوجوده في الصفات دون ما فوقها دون ما قوفها. فغدر قل تورعه من
 جهة اخرا من ذلك المسلم الشارب للمسكر فافهم. وانما جاز ذلك ان من
 لا يعضر في السما من الارض والقيح بالكلية. ومن لا يعضر في الارض من الارض
 يترك الاحتياط في كل حال **واما** ما اختلفوا فيه **قوله** الامام الثلاثة انه اذا
 مضى على العصير لانه لا يورث يسكو ولو شرب منه بغير حرام حتى يشد ويسكو
 وتنفذ فانه ومع قول الامام محمد بن الحنفية اذا مضى على العصير ثلاثة ايام صار حراما
 وحرم شربه وان لم يشد ولم يسكو كطوبى ورد في ذلك فالول فيه بحقه
 والثاني من دفع الامم في الميزان ووجه الاول ان الحكم بدور مع العلة

غايين يفتي من يشكو ويؤذي الناس والاربعين في حق من كان الصدا
 من ذلك **قول الامامة الثالثة** انه لو اقر بشر الجور لم توجد منه ربح حد
 مع قول الامام مالك لو حقيق انه لا يجد فالاول فيه ثبوت دليل والثاني فيه
 تحقيق فوجع الامر لم يثبت البرهان **ووجه** الاول لو وجدته باقوان والحكم
 في ابريق الشرب لا مع الرجح عكس الشافعي **قول الامامة الثالثة** انه لو
 وجد منه ربح جرم ولو لم يجد مع قول الامام مالك انه يجب فالاول لا يفتي
 والثاني مشد في قامة الحد فوجع الامر لم يثبت البرهان **قول**
 الامام مالك لو وجد الشافعي في اصح قوله انه لا يجوز شرب الخمر للضرورة
 كالعطش والمداوي مع قول ابو حنيفة ان يجوز للعطش للمداوي ومع قول
 الامام الشافعي في القول الثاني انه يجوز شرب القليل للمداوي ومع قوله في
 القول الثالث انه يجوز للعطش ما يقع به الرق فقط فالاول مشد في عدم
 تجوز شربها للضرورة والثاني مفصل وكذلك الثالث والرابع فيه
 تشديد في وجع الامر لم يثبت البرهان **وتصحيح** الاول على حال الاكابر من
 اهل الصيرة واليقين فيضرب احد حتى يسطر فيشرب اذا كان خروا ان
 ثبت كما ان يصح حمله على اوائل الضرورة والعطش ووجه قول ابو حنيفة
 انه شره للعطش فيه نقلا للروح واما المداوي ففي الحديث ان الله تعالى
 لم يحفل بشفا احب من شفاها وفتية الوجع ظاهر **كتاب التعزير**

تفحص كل امر الامية

على ان التعزير مشدوع في كل معصية لا يفتيها ولا يمانه واحلفوا اهل
 فيما استحق التعزير مثله هو حق واجب لله تعالى او طرأ عليه **قال** الامام الشافعي
 بتعزيره وجوبه وقال الامام ابو حنيفة والامام مالك ان يفتي على قتلته لا يفتي
 الا بالضرر ونحو ذلك على طه اخلاله بغيره لو بحث **وقال** الامام
 احمد ان استحق تعزيره التعزير وحيث فالاول لا يفتي والثاني مفصل وكذلك
 الثالث فوجع الامر لم يثبت البرهان **ووجه** الاول لا تعظم حصة الله تعالى
 ان تعصى العبدية فيها وهو يتطاول به سبحانه وتعالى وكان الضرب
 المولود واجبا للتنبيه بقبح فعله في المستنقذ وتبينه بذكر الام
 الذي حصل له في الحق وتنبيهه واما كان الذنب الثاني متعلقا بترك

على موال الله عز وجل فوجع الامر لم يثبت البرهان **ووجه** الاول لا يفتي
 وحده الشافعي الثاني لا يفتي في التعزير **وقال** الامام الشافعي في عاين الناس الذين لا يعرفون عظمة
 حقيق الله ولا يعرفون في حق التعزير كل ذلك التاثر لا يحصل به كبر ربح ولا يفتي
 على المسائل المستفتية ان كانت متعلقة على حيقول الامام الواقع لتمام العبدية
قول الامامة الثالثة ان الامام لو عجز عن جلا فمات فلا ضمان عليه
 مع قول الامام الشافعي ان عظمة العبدية **والاول** لا يفتي على الامام والثاني مشد
 عليه فوجع الامر لم يثبت البرهان **ووجه** الاول ان **قال** الامام الشافعي ان يفتي
 احد المصلح المستطاع على اذبح الامام قد عجز عن جلا وعنده ثمانية تسف اعدا في
 شاة مشد **وقال** الامام الشافعي ان احد من المسلمين قتل تعزيره احد في تعزير
 اي ان الضرر فيه **ووجه** الشافعي ان الشرع لا يفتي فيه لاحد فالامام لا يعظم
 كالحاجة للمسلمين **قال** الامام مالك **قول** الامام مالك والامام احمد
 ان الامامة لا تفتي بكونه قاصدا او بالعلم اذ ضرب الصبي بايديها فمات لا ضمان
 عليه مع قول الامام ابو حنيفة والامام الشافعي ان يفتي عليه الضمان والاول
 فيه تحقيق والثاني مشد فوجع الامر لم يثبت البرهان **ووجه** القولين
 يفهم من قوله المسائل قبلها لان الاب كالا امام الاعظم في كونه لا يفتي
 الا بالاصلاح وكذلك المعلم والعالم ولذلك فتمت ابو حنيفة والامام الشافعي في
 الله عز وجل احتياط الاولاد الناس والمضطر والواحد بولده فانه بما قامت نفسه من
 ولله قسوته لا مصلية كالا حقيق فانه **قول** الامامة الثالثة انه لا يجوز
 التعزير في التعزير على المدد ومع قول الامام مالك ان ذلك خارج البراءة والامام
 احمد ان يفتي عليه كحل فالاول لا يفتي والثاني مشد فوجع الامر لم يثبت البرهان
ووجه الاول ان الامام ونايه اما يحكم ان على وفق الشرع وليس له ان يفتي على
 ما قدره فرق **ووجه** الثاني ان الشافعي امن الامام لا يعظم على احد من عبده واما الامام
 بالشرع والطاعة له في كل الامور فيه لله عز وجل لا يفتي بغير العلم والفتنة
 الحقة لعمدة رعايا الامور الزيادة بالاجتهاد مصلية لذلك التعزير
 اسم **قال** الامام ابو حنيفة والامام الشافعي ان التعزير لا يفتي
 بالحد اشبا به كمن يرام في التعزير حتى يبلغ اذى المدد ولو لم يجلد فاما ما عتد
 ابو حنيفة في التعزير للمض وعنده الامام الشافعي والامام احمد عجز عن جلا فمات لا ضمان
 التعزير عند الامام ابو حنيفة لثبته وثلاثين وعند الامام الشافعي واحد تسعة
 عشر **وقال** الامام مالك ان تعزير في التعزير على اذبح الامام اجتهاده **وقال**

العلم هو مختلف باختلاف شبهة فان كان الموطوع الفروع شبهة كوطي المشرى او
 بالوطي فما دون المشرى فان زاد عدة على ذلك الحدود وكثير من علمائها فبعضهم
 الاسوط وان كان غير الفروع كقوله اجنية او فم الموطوعة دون نصيب فانه لا يمتنع
 فيه احد الحدود والاولى عليه مخوف من حيث الله لا والله في الحدود في الحدود
 الشرع **وقول الامام** ما لك فيه فقد دله الا في حجة الله الى زيادة على الحد
 المعتد **وقول الامام** انما فصل فيه مخيف من وجهه وتشديد في وجهه فجمع
 الامام بين الميزان **وقول الامام** انما فصل فيه مخيف من وجهه وتشديد في وجهه فجمع
 الامام ما لك فيه نصيب فاعلم **ومع قول الامام** انما فصل فيه مخيف من وجهه وتشديد في وجهه فجمع
 والآخر كمنهيب في حجة الله في وجهه تشديد في وجهه وتشديد في وجهه فجمع
 فجمع الامام بين الميزان **وقول الامام** انما فصل فيه مخيف من وجهه وتشديد في وجهه فجمع
 المراد من النص الامام وهو ما فصل فيه مخيف من وجهه وتشديد في وجهه فجمع
 الشافعي انه لا يجر في حد الفروع خاصة ويجوز فيما فاده **ومع قول الامام** ما لك
 انه يجوز في الحدود كلها **ومع قول الامام** انما فصل فيه مخيف من وجهه وتشديد في وجهه فجمع
 القدر كالمستفيض **وقول الامام** انما فصل فيه مخيف من وجهه وتشديد في وجهه فجمع
 مشبهة في القدر **وقول الامام** انما فصل فيه مخيف من وجهه وتشديد في وجهه فجمع
 الاقوال الظاهرة **وقول الامام** انما فصل فيه مخيف من وجهه وتشديد في وجهه فجمع
 على جميع البعد الا الوجه والفروع والواسع **ومع قول الامام** انما فصل فيه مخيف من وجهه وتشديد في وجهه فجمع
 الوجه والفروع والحاضر **وقول الامام** انما فصل فيه مخيف من وجهه وتشديد في وجهه فجمع
 الظاهر وما قاربه **وقول الامام** انما فصل فيه مخيف من وجهه وتشديد في وجهه فجمع
 عدم نفوقه القدر على جميع البعد الا ما استثناه الاول والثاني فجمع الامام
 بين الميزان **وقول الامام** انما فصل فيه مخيف من وجهه وتشديد في وجهه فجمع
 القدر من القدر **وقول الامام** انما فصل فيه مخيف من وجهه وتشديد في وجهه فجمع
 حد الحدود **ومع قول الامام** انما فصل فيه مخيف من وجهه وتشديد في وجهه فجمع
 القدر **وقول الامام** انما فصل فيه مخيف من وجهه وتشديد في وجهه فجمع
 من حيث مخيف القدر **وقول الامام** انما فصل فيه مخيف من وجهه وتشديد في وجهه فجمع
 بعضه **وقول الامام** انما فصل فيه مخيف من وجهه وتشديد في وجهه فجمع
 الحاق الامام في بعض الحدود **وقول الامام** انما فصل فيه مخيف من وجهه وتشديد في وجهه فجمع

كتاب القياس والضمان لولا

لم اجلك في هذا الكتاب

من سبل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه **وقول الامام** انما فصل فيه مخيف من وجهه وتشديد في وجهه فجمع
 انه يجوز دفع كل صواب من ادنى او ربما على نفس او طرف او وضع او مال فانه لا يمتنع
 الا بالمثل ففعله ولا ضمان عليه **ومع قول الامام** انما فصل فيه مخيف من وجهه وتشديد في وجهه فجمع
 فالاول فيه مخيف من حيث عدم الضمان **وقول الامام** انما فصل فيه مخيف من وجهه وتشديد في وجهه فجمع
 الميزان **وقول الامام** انما فصل فيه مخيف من وجهه وتشديد في وجهه فجمع
 انه لو عرض على رجل انسان فانقرعها من فيه سقطت اسنانه فلا ضمان عليه **ومع قول الامام** انما فصل فيه مخيف من وجهه وتشديد في وجهه فجمع
 قول الامام ما لك في المشهور عنه انه يلزمه الضمان فالاول مخيف على المعقوف
 والثاني مخيف عليه **ومع قول الامام** انما فصل فيه مخيف من وجهه وتشديد في وجهه فجمع
 اي حجة ليطلع انسان في بيت انسان فمات ففقا عيسته لزمه الضمان **ومع قول الامام** انما فصل فيه مخيف من وجهه وتشديد في وجهه فجمع
 الشافعي والامام احمد انه لا ضمان **وقول الامام** انما فصل فيه مخيف من وجهه وتشديد في وجهه فجمع
 مشقة **وقول الامام** انما فصل فيه مخيف من وجهه وتشديد في وجهه فجمع
 حصل الاول على اطلاع اهل الدين والوع من لا يتولد من اطلاعهم كغير قسنة لعدم
 وقوع مثله في النظر الى محرم الله تعالى **وقول الامام** انما فصل فيه مخيف من وجهه وتشديد في وجهه فجمع
 فلا ضمان في قضي عينه من حواله عن مثل ذلك **وقول الامام** انما فصل فيه مخيف من وجهه وتشديد في وجهه فجمع
 احد ان الامام لم يضر في حد فمات المحدود او افضى الى هلاكه فلا ضمان على
 الامام **ومع قول الامام** انما فصل فيه مخيف من وجهه وتشديد في وجهه فجمع
 حله باطراف النعال والسياب لم تضمن الامام قولا واحدا وان كان ضربه بالموط
 فلا ضمان في ذلك قولان اصحهما الا ضمان عليه وحكي ان المندرج عن الامام الشافعي
 ان الامام لم يضر في النعال واطراف السياب فلا عقل فيه ولا قوة ولا مكانة على
 الامام **وقول الامام** انما فصل فيه مخيف من وجهه وتشديد في وجهه فجمع
 فالاول مخيف على الامام **وقول الامام** انما فصل فيه مخيف من وجهه وتشديد في وجهه فجمع
 الميزان **وقول الامام** انما فصل فيه مخيف من وجهه وتشديد في وجهه فجمع
 فانه ما دون من الشايع مسكن الله عليه وسلم **وقول الامام** انما فصل فيه مخيف من وجهه وتشديد في وجهه فجمع
 حد الشرب كونه مما لا يقتل باله **وقول الامام** انما فصل فيه مخيف من وجهه وتشديد في وجهه فجمع
 الضمان وان كان ضربه بسوط كونه ذلك ما دون ما فيه من الشايع **وقول الامام** انما فصل فيه مخيف من وجهه وتشديد في وجهه فجمع
 القول في اول سوط التقطيل الذي حكاها من المندرج وجه الوجه الشا

انفق الاميرة الاربعة

على ان الجهاد فرض كفاية فاذا قارب من مائة كفاية من المسلمين سقط الجرح على الباقي
وعلى العبد ان يستيب ان يرضى عن نفسه. وكذلك انفقوا على ان يرضى على اهل كل
ثغر ان يقاتلوا من بين يديهم من الشك فادوان عجزوا ساعدتهم من يديهم بالاف
فالارب. وانفقوا على ان من يرضى عليه الجهاد لا يخرج الا باذن يوفيه ان كانه
مسكين. وان من عليه ثمن لا يخرج الا باذن غيره. والله اذا التقي الرجلان وجب
على المسلمين الجاهل من النجا وحرم عليهم الفرار وان يكون تفرق بين القتال في
سجدة الى فيه. او يكون الواحد مع ثلاثة او المائة مع ثلاثة فيسبح الفراز
وظهر الشيا مع ذلك لا يمتنع عليه الظهور عليهم وان وجب الجرح
منه اذا اضر على من عليه. وعلى ان نسا الكفار ان يكتفوا بقتل ولا يقتل الا
ان لم يقاتلوا. وعلى ان لا يمتنع على الشيخ الفاني واهل الصنوع اذا كان لهم
راي في قتالهم فيقتلون. وعلى ان المشركون لا يقتلوا المسلمين الذين في المشركين
بالتسليم على الرمة يقتلوا المسلمين. وعلى ان لو قتل احد الاشرار وهو في المشركين
عن على القتال في الا التفرقة فقتله خلافا للفرق في قوله يجب عليه الدية
هذا ما وجدته من كتاب الا اتفاق وانما انفقوا فيه
فان الاميرة الثلاثة التي يجب ان يشترط في وجوب الجهاد وجوب الراي والراحلة
كالج. مع قول الامام انه لا يجب. وموضع الشك لا يحد انفقوا على اهل المدن
وبينهم وبين موضع الجهاد مسافة الفرض. والاول محقق في وجوب الجهاد المذكور
والثاني مستند فيه. فخرج الامر الى من يرضى له. فوجه الاول ان من لم يجد
الراي والراحلة فقتله العدو خلع لا يقتل قلبه الى ما ذكره في المشركين
وبكره في قتله او جرحه او اراحلة قولى عزومه ولم يرض عنه التفرقة لغير القتال
وجه الثاني عدم وجوب من يرضى به من ارضى به في الشكر الجهاد ولو طولا
كشروا اكثر ولو انه كان شوطا لو قيل الياء ولو وجد واحد فبالشبهة
لم يرض فوطاة بوجود القياس في كل عصر وبضع حمل الاميرة على حال الكابر
الدولة من المرويات الذين يرضى عليه الجهاد من سوا المسلمين الزلة والراحلة
في الطريق وحمل كلامه على حال من كان بالعد من ذلك كل عصر في مقتدا
على السؤال ويظن ان الركب لا يرضون سواه فانه يرضى عليه في كل عصر **والله**

من وجهي اصحاب الشافعي كقول الاميريين شوطا لا يقتلها لبا فاما كالمقتل فاقوله
الامام المية دون انفقوا على الامام اصل الضم ما دون فيه ولا منصله من
عقوله. وانما لو ارضى الفرض على الامام فذلكا الموضوع في تحريمه فقلته مع
ما سبق في ذلك من انهما حرمه في عيون العامة منعتك شوكته ولم يلبسنا
ان اما ما قيل في اقامة الحد على منقصة انما **وقال** قول الامامة اللامته
انه لا ضمان على ارضاء المتهام بها التفتة نهارا اذا لم يكن معها صاحبها واما
ما التفتة ليدك فضا من عليه. مع قول الامام ان منقصة انه لا يضمن الا ان
يكون معها صاحبها راكبا او قائدا او سائقا او يكون فدا سائقا سوا كان ذلك
ليلا او نهارا. فالاول وجه مخيف بالشرط الذي ذكره كذلك فخرج الامر
الى من يرضى المزارق. ووجه عدم الضمان في الشق الاول في كلام الامامة الفلاة
بحرمان العادة في ارسال المتهام ليلا ونهارا. ومنه يعلم توجيه الضمان في
تلفه ليلا. ووجه الشق الاول من كلام الامام ابو حنيفة كونه معها واكتفا
او قائدا او سائقا. ووجه الشق الثاني منه تعدد بعد ارسال ولتلك فتم
الحكم في عدم تخفيفه ذلك في كل او نهارا **وقال** قول الامام ابي
حنيفة انه لو تلفت الدابة شيئا وصاحبها ضام صاحبها ما التفتة
بها او فمها. فاما ما التفتة برحما فان كان يوطي ضمن الركب وان
رخصت برحما فان كان يوطيها في موضع ما دون فيه شرعا كالمشي
انصرفوا الرقوق في ملك الركب او في الفلاة او سوق النوا لم يضمن وان
كان يوطي ليس بما دون فيه كالموقوف على الدابة في الطريق والدخول في
دار المشاق بغير اذنه. مع قول الامام مالك ان يوطيها وتجرها ومسا سوا فلا
ضمان في ذلك اذا لم يكن من معها راكبا او قائدا او سائقا منها من هرا او
حرب ومنه قول الامام الشافعي ان يضمن صاحبها بغيرها او يدها او رجلها او ذنبها
سوا كان يوطيها او سائقا بها سب او لم يكن ومع قول الامام احمد ما التفتة
بها وصاحبها ملكا خلاصا يملكه فيه ففاحنت بغيرها او يدها فبغيرها
الضمان. فالاول الذي هو كلام الامام ابو حنيفة في مقتل وكلام الامام مالك
فيه تخفيف من حيث المقتل وكلام الشافعي منه وكلام احمد مفصل
الامر على الراي وتوجب الاموال الاربعة طاهر لا على العطف والله اعلم

كتاب البشارة

ولا الامام احيى حقيقة والامام ما لك ان المسلمين اذا اخذوا اموال اهل الحرب
لم يكن لهم ان يبيعوها وانما لها المصارف الا سلام كما انهم لا يبيعونها فيمنعوا الجلب
وكيسر وز السراح ويحرفون المتناع مع قول الامام الثاني واجل انه لا يجوز
للمالكه وذلك بعد القضية **والاول** محقق على المسلمين والثاني مشد
في بعض ذلك عليهم فخرج الامر الى من يرى ان **وجه الاول** مراعات المصلحة
لغاثة المسلمين فيما تغلبت علينا الكفار واخلوا اموال التي
عنه فاهامهم فنقروا بها على قتالنا وان لم يراع اهل هذا القول ما حرم
اليه اهل القول الثاني في نقد ما لمصلحة العامة على المصلحة الخاصة
ووجه الثاني ضعف ملك المتلفين الثاني تحقوق جميع المجاهدين
بذلك وعدم حقوق انفاق ذلك الاموال من ايدى المسلمين فكان نقادها
من غير ان لا فائده للمسلمين في هذه الحالة **والثاني** قول الامام ابو حنيفة
وما لك فاجله والثاني في احد قوله ان شيوع الكفار وعماهم
اذا لم يكن راعى لا تدبير لا يجوز قتلهم مع قول الامام الشافعي في
الاظهر ان يجوز قتلهم **والاول** مشد والثاني مخفف فخرج الامر
الى من يرى ان **وجه الاول** ان مشروعية القتل الاصله انما هي في
حق من فيه نكابه للمسلمين وهو لا انكابه ثمم لنا غاليا ووجه الثاني
ان الامام قد رغب قتلهم لمصلحة **وقد** قلنا ان السيد ولو وعلية السلام
لما بنيت المقدس كان كل شئ يباح به ما فشكى ذلك الى ربه
وجعل فاحى الله تعالى اليه ان يني لا يفور على يد من سفاك الدما
قفا لعا ووجازت اليس في ذلك في نيلك فقال الله تعالى بل وكن الميسوا
عبادى وبوبه ذلك انما قولنا لعلنا في وان جنى المسلم فابغضها ونوف
على الله الامم **فان** في ذلك ترجيح للمسلم على القتل **والثاني** قول الامام
ابو حنيفة وما لك انه لا ربه على قتل من لم يبلغ الدعوة مع ما اقول من
المشافعي من خلاف ذلك على غير الرابع **والاول** مخفف والثاني مشد
فخرج الامر الى من يرى ان **وجه الاول** قول الامام ما لك ان من قوتهم ادم
منا فقد بلغتهم الدعوة ولا يحتاج الى دعوتهم قبل القتال ان فاعلم ان
واما من بعدت دورهم فالدعوة انهم للشك وقال الامام ابو حنيفة ان
بلغتهم الدعوة فقتل ان يدعوهم الامام الى الاسلام او احوا من الجارية فقتل
القتال وان لم يبلغهم فالا يفتى للامام ان يقاتلهم **والثاني** قول الامام الشافعي

اعلم ان هذا من المفسرين لم يبلغهم الدعوة بالمعنى الاول ان يكون قوما من المسلمين يخطف
الترك في قتلهم لم يبلغهم الدعوة فلا يقاتلون حتى يدعوهم الى الاسلام والامان
فان قتل احد منهم فقتل للمقتل قاتله قاتله العاقبة وهو القاتل حقيقة لا يتوقف الظاهر
من مذهب مالك والامام مالك **والاول** والثاني من اجل المسئلة تفصل الثالث
مشد من حيث ان يفتى للمسلمين ان يقاتلوا في قتالهم الدعوة تحققت من حيث انهم
الامر بالدعوة الى الله وان كان **والاول** كما تقدم من المسئلة مشد من حيث ان
الدعوة على قاتله القاتل بقتل القاتل والواجب محقق من حيث عدم وجوبها
ويخرج الامر الى من يرى ان **وجه الاول** لا يتوقف على الحديث من اختلاف
الحكم بين من يقاتل على الله وبين من يقاتل على امره الغزوات من الضحاه ومن يقاتل
والثاني قول الامام ابو حنيفة والشافعي ان ما كان الكفار لا يقع الامر مسلم
بالعاقلة فقتلوا في قتالهم مكانا لا يفتى في قتالهم **مع** قول الامام مالك
وانما يقتل من يقاتل على الله **والاول** مشد **والثاني** قول الامام مالك
والثاني مشد فخرج الامر الى من يرى ان **وجه الاول** ان ما كان الكفار
امر خطو يفتى في قتالهم **والثاني** مشد فخرج الامر الى من يرى ان
والعقوبة والجهنم لبيبا من اهل هذا المقام **ووجه الثاني** ان الضمير هو
قد مر على الرابع وما قارب النبي اعطى حكمه في غير الاحكام واما الكفار
منهم ان يفتى في قتالهم امانه فقتل **وقد** قلنا ان السيد ولو وعلية السلام
حتى يدلو او يحرقهم من بلاد الاسلام وكان امانا فقتل المذكور بمنايه الاول
في قتالهم **والثاني** قول الامام مالك **والثاني** قول الامام مالك
اما العبد المسلم لكانوا ولا اهل مدينة ومضى امانه **والثاني** مشد
المذكورين مع قولهم الله لا يبيع امانه **والاول** مخفف والثاني مشد
ويخرج الامر الى من يرى ان **وجه الاول** ان امان العبد هو النقص كما ان
الضمير قد قول ما فائدة **ووجه الثاني** ان يحتاج الى كمال روى العبد ناقص
العقل والراى عاذه ونصحه حل الاول على غير طهر للناس عقله وحسن نوايه
والثاني على من كان بالعكس **والثاني** قول الامام ابو حنيفة والامام مالك **والثاني**
احد من المسلمين فقتلوا **والثاني** قول الامام مالك **والثاني** قول الامام مالك
كفارة **مع** قول الامام الشافعي والامام احمد يلو منه الدين والكفارة
بالادية والثاني في قول الامام الشافعي والامام احمد يلو منه الدين والكفارة
والاول مخفف والثاني مشد **والثاني** قول الامام الشافعي

المبرق فوجوه هذه القول الحجة الى اجتماع الامامة **فلا** قول الامامة
 انما يشتمل اذا طردت المبادرّة جازله ذلك بالاداة مع قول المبرق في الحجة
 الشافعية ان ذلك يكون فالاول منقصة الثاني شدة وكذا القول للامامة
 الثلاثة ان المستظهر ان لا يشارك احد الامام في الامامة او ان لا يشاركه في
 مع قول الامامة حقيقة ان المبادرّة حرام الا ان يكون المبادرّة منقصة المبادر
 فالاول منقصة فوجوه الامامة في المبرق **فلا** قول الامامة حقيقة يجوز استلزامه من
 ذوي الراي من المسلمين **فلا** قول الامامة حقيقة يجوز استلزامه من
 لا يخاصه ولا يشبهه كتاب كعبه الكونان في حق من المبرق فوجوه المبرق مع
 قول الامامة مالك والشافعي والحنابلة في احدى طائفتيه ان لا يكون مطلقا
 فالاول منقصة **فلا** قول الامامة حقيقة فوجوه الامامة في المبرق فوجوه المبرق
 عدم اخذهم من لا كتاب له ولا يشبهه كتاب **فلا** قول الامامة حقيقة فوجوه المبرق
 فلا يجوز ان يكون مع ما ذكره **فلا** قول الامامة حقيقة فوجوه المبرق فوجوه المبرق
 الامامة عصم نفسه وقوله وان كان في خلاف المبرق مع قول الامامة حقيقة
 ان كان في خلاف المبرق من العقاب فيقسم **فلا** قول الامامة حقيقة فوجوه المبرق
 او في امرهم وان كان في خلاف المبرق **فلا** قول الامامة حقيقة فوجوه المبرق
 المذكورة والثاني فصل فوجوه الامامة في المبرق **فلا** قول الامامة حقيقة
 صلى الله عليه وسلم اعترف انما قاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذ
 ان الوفا فقد عصوا حتى عصاهم وامواهم الا نحو الاسلام وحسنهم على الله
 ووجها لشق الاول من التفصيل في قول الامامة حقيقة فوجوه المبرق
 لنا والحرب في العقار ولما في ذلك من الاجابة لهم على قتالنا ووجوه التفصيل
 في الشق الثاني من كلام الامامة حقيقة **فلا** قول الامامة حقيقة
 انه لو دخل جريون قوا الاسلام لم يجوز بينهم **فلا** قول الامامة حقيقة
 يجوز ذلك فالاول منقصة على المبرقين والثاني سده عليهم فوجوه المبرق
 المبرق في المبرق **فلا** قول الامامة حقيقة فوجوه المبرق فوجوه المبرق

كانت الفرية
 انقول الامامة حقيقة **فلا** قول الامامة حقيقة
 في احدى طائفتيه ان لا يكون مطلقا
 الشك كاستلزامه وانفقوا على ان رتبة الامامة الباقية تقسم على من
 شهد الوفاة بقاء القاتل وهو من اهل القتال كل من حملوا معه وانفقوا على انهم

انهم اذا قسموا الغنيمة وحازوها ثم انفضل بعضهم لم يكن لملك المدة معه حصته
 وانفقوا على ان الامامة انفضل بين العائدين على بعض وكذلك انفقوا على ان
 الامامة في الاسارى بن القتل والاسنراق **فلا** قول الامامة حقيقة فوجوه المبرق
 من العائدين ان يطالبوا ببعض الشئ قبل القسمة **فلا** قول الامامة حقيقة فوجوه المبرق
 قبل خيانتها اذا كان له فيها حق لا يقطع **فلا** قول الامامة حقيقة فوجوه المبرق
 في القاتل **فلا** قول الامامة حقيقة فوجوه المبرق فوجوه المبرق
 كان في مال الكفار المعنوية منهم سلب استفعة القاتل من اهل الغنيمة سوا شرط
 ذلك الامامة او المبرق **فلا** قول الامامة حقيقة فوجوه المبرق فوجوه المبرق
 منقصة **فلا** قول الامامة حقيقة فوجوه المبرق فوجوه المبرق
 ثم تعينا سلب بقوله من الغنيمة فالاول منقصة على المقاتلة بشرطه والثاني
 تشديك عليهم فوجوه الامامة في المبرق **فلا** قول الامامة حقيقة فوجوه المبرق
 لما فيهم من المبرق الذي يقابل لاجل الدنيا واذا الرعية ذلك التصيب منع غزوه
 عن القتال **فلا** قول الامامة حقيقة فوجوه المبرق فوجوه المبرق
 والاشك لانه المظن العام على العسكر وقد جازى الى ذلك السلب الى بيعه
 وقصد بهم فكون منع القتال منه عندئذ بين المقاتلين لاسما افا كان القاتل
 لا يقتل نفسه الى السلب لغلبة قسده بالجهاد واعلا كلمة الله عز وجل فيون الغنيمة
فلا قول الامامة حقيقة فوجوه المبرق فوجوه المبرق
 وسهم لان السلب فوجوه الامامة في المبرق **فلا** قول الامامة حقيقة فوجوه المبرق
 وسهم فوجوه الامامة في المبرق **فلا** قول الامامة حقيقة فوجوه المبرق
 الضمى وامامهم ذوي القربى كانوا يستحقون بالقفر خاصة فيستوفون فيه ذكورهم
 وانما هم مع قول الامامة حقيقة فوجوه المبرق فوجوه المبرق
 لكن المظنية للامامة تصريفها بوي **فلا** قول الامامة حقيقة فوجوه المبرق
 من الحسن من القربى والجر والجرية **فلا** قول الامامة حقيقة فوجوه المبرق
 حجة انهم ستم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو باق لم يبق حكمه بوجوه وسهم لشي
 هاتم وبني المطلب دون بني عبد شمس وبني نوفل وانما كان خصا بيني هاتم وبني المطلب
 لانهم ذوي القربى حقيقة وقد منعوا من هذا الصنف فوجوه المبرق فوجوه المبرق
 فيه سوا الان للذكر مثل حظ الانثيين فلا يستحقه اولاد اولاد البنات منه وهو
 للباقي وسهم لاشا السبل فوجوه الامامة في المبرق **فلا** قول الامامة حقيقة فوجوه المبرق
 فيه تشديد من حيث هو ان اولاد البنات ومن حيث ان المذكور مثل حظ الانثيين وفيه

وفيه تحقيق من حيث كيفية النسبة والثاني مستخف من حيث نسبة الاموال
والثالث بنبه تشديد من وجهه وتحقيق من الوجه الآخر كما ترى في جميع الاموال
المبررة **فول** الاموال الشافعي ان يتم النبي صلى الله عليه وسلم بقوله في الصباح
من اعداء الفلاح والكراع وعقد القداط وبنا المساجد نحو ذلك فيكون حكمه
حكم النبي مع قول الامام احمد في احاديثه انه يجزئ في اهل البيت وهم
الذين يصحبوا اصحابهم للقتال وانفردوا بالثغور لم يسموا فيهم فيهم على
فدعاهم فيهم والرواية الاخرى واختارها المصنف في هذا الاموال الشافعي والكون
والثالث موثوق والثاني مضميق في جميع الاموال المبررة **فول** الاموال
فول الاموال الشافعي والامام مالك والامام احمد ان الفلاس يعطى ثلاثة اشهر
سهمه وسهمان للفارس مع قول الامام ابو حنيفة ان الفارس يعطى فقط
سهمه وسهم للفارس قال القاضي عياض لو كان لم يقل احد بقول ابي حنيفة
علمت وحكي عنه انه قال ان اكون افضل في سهمه على من لم يقاتل فيمن
قال ان الفارس يعطى سهمين من السهمين وعلى ابي طالب ولا مخالف لما في الصحابة
ومن التابعين اهل المدينة عمر بن عبد العزيز والفسان وابن شبرون ومن فقهاء
اهل المدينة والاوراعي واهل الشام والقيس بن سعد واهل مصر شيان الثوري
والشافعي ومن اهل العراق احمد بن حنبل وابو نود وابو يوسف ومحمد بن الحسن
وبالمجته فلم يخالف في هذه المسئلة غير الامام ابو حنيفة رضي الله عنه فان حملنا ذلك
القوة على المقالة بنبه تشديده او اجتهدا فهو محقق على غير من الفاعلين
بنو قريظة من الثلاثة والله اعلم **فول** الاموال
الثلاثة انه اذا كان مع الفاعلين كسان لم يشهدوا الا الواحد مع قول الامام احمد
يشهد للفارسين ولو كان على الفارسين **فول** الاموال
فالاول محقق والثاني فيه فتش على الفاعلين باحد سهم للفارسين
فجميع الاموال المبررة **فول** الاموال الثلاثة ان الله لا يشهد للغير
مع قول الامام احمد ان يشهد به سهم واحد فالاول محقق على الفاعلين
والثاني فيه فتش على جميع الاموال المبررة **فول** الاموال
الثلاثة انه لو دخل في الحرب بغير فئات الفرس قبل القتال لم يشهد له
بملاصقات الفئات في القتال فتعد فاته يشهد له عند مع قول
ابو حنيفة انه اذا دخل في الحرب فمات فواته قبل القتال اشهد له الفرس
فالاول محقق والثاني مستخف عليه فجميع الاموال المبررة **فول**

قول جمهور العلماء انه يشهد للفارس عرسا كان فقيرة مع قول الامام احمد ان يشهد له
سهمان والبزدي وسهم واحد مع قول الامام احمد ان يشهد له للفارسين
فقط فالاول محقق على الفارسين مستند على الفاعلين باحد سهم للفارسين
مقتضى **فول** الاموال مستند على الفارسين فجميع الاموال المبررة **فول** الاموال
الفارسين الاحاديث **فول** الاموال مستند على الفارسين مستند على الفاعلين باحد سهم للفارسين
ان الحقل الجرب هو الاكثر عند العرب فكان حكمه **فول** الاموال
والامام الشافعي في احاديثه وايضا انه ليس للامام ان يفسرها بل يفسر بنفس الظهور
عليها وفقا على المسلمين **فول** الاموال مستند على الفارسين مستند على الفاعلين باحد سهم للفارسين
مصلحة المسلمين **فول** الاموال مستند على الفارسين مستند على الفاعلين باحد سهم للفارسين
الاموال لان فطنت انفسهم توقفا على المسلمين وسقطوا حقوقهم منها فيقتضون
مع قول الامام احمد في اظهر رواياته ان الامام يفسر ما يراه الاشد من فطنتها ووفقها
فالاول محقق على الامام في فعله للمصالح العامة مستند عليه في عدم جوار ووفقها
على المسلمين والفاعلين **فول** الاموال مستند على الفارسين مستند على الفاعلين باحد سهم للفارسين
وفقا على المسلمين بغير اذنه **فول** الاموال مستند على الفارسين مستند على الفاعلين باحد سهم للفارسين
القسم والوقف وهي الرواية الثانية مال ك **فول** الاموال مستند على الفارسين مستند على الفاعلين باحد سهم للفارسين
فمنها بن جماعة الفاعلين بشرط المذكور **فول** الاموال مستند على الفارسين مستند على الفاعلين باحد سهم للفارسين
فيجب على الاصح للمسلمين **فول** الاموال مستند على الفارسين مستند على الفاعلين باحد سهم للفارسين
ظاهرا **فول** الاموال مستند على الفارسين مستند على الفاعلين باحد سهم للفارسين
ان في حرج من الحجة فقير او ذرهمين **فول** الاموال مستند على الفارسين مستند على الفاعلين باحد سهم للفارسين
قول الامام الشافعي ان في حرج الحجة اربعة دراهم وفي الشعيرو درهمين **فول** الاموال
الامام احمد في اظهر رواياته ان الشعيرو الحجة سواء ففي حرج كل واحد فقير
ودرههم **فول** الاموال مستند على الفارسين مستند على الفاعلين باحد سهم للفارسين
ابو حنيفة والامام احمد فيه عشر **فول** الاموال مستند على الفارسين مستند على الفاعلين باحد سهم للفارسين
واما جري الزينون **فول** الاموال مستند على الفارسين مستند على الفاعلين باحد سهم للفارسين
لبي حنيفة نفس ذلك **فول** الاموال مستند على الفارسين مستند على الفاعلين باحد سهم للفارسين
الى ما احتمله الارض من ذلك لا خلافا فيجوز الامام في فقد بزم ذلك مستغنيا
بأهل الخيرة **فول** الاموال مستند على الفارسين مستند على الفاعلين باحد سهم للفارسين
عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وانفسر كلامه عولوا على ما وضعه فالرواية
المتعلقة عن عمر كلها صحيحة **فول** الاموال مستند على الفارسين مستند على الفاعلين باحد سهم للفارسين

الامر في ذلك الى مرتبة الميزان تحقيق وتشد يد كما ترى **وقوله** قول الامام الثاني
انه يجوز للامير ان يبيع في الخراج على ما وضعه الامور من الخطا فلا يجوز له التقصا
مع قول الامام احمد في احد رواياته انه يجوز له الزيادة اذا اخفقت النقطة
اذا لم تحتل **ومع قوله** في الرواية الثانية انه يجوز له الزيادة مع الاحتمال
لا التقصان ومع قوله في الرواية الثالثة له انه لا يجوز له الزيادة ولا التقصا
عما وضع عمر رضي الله عنه **وليس** في حقيقته في هذه المسئلة نص لان حكمي
عنه العند وروى عنه كذا لا شيئا المعين عليها الخراج لا يوضع عمر
رضي الله عنه ان ما سوى ذلك من امتنا ولا شيئا يوضع عليها الخراج بحسب
الطاقة فان لم نطق الارض ما يوضع عليها نقضها الامور **وقال** ابو
يوسف لا يجوز للامير الزيادة ولا التقصان مع الاحتمال **وقال** محمد
بن الحسن يجوز له ذلك مع الاحتمال **واما** مالك رحمه الله تعالى فهو على اصله
في اجتهاده والاجتهاد على ما تحمله الارض مستغنيا باهل الجيرة وكان ابن هبيرة
يقول لا يجوز ان يقرب على الارض ما يكون فيه هضم لبنت المال رعاية
لأحد الناس ولا ما يكون فيه اضرار باب الارض تحيلا لها من ذلك مالا
ينطبق فمدار الباب على ان تحتمل الارض من ذلك ما لا يتطابق وادان ما قاله
ابو يوسف في كتاب الخراج الذي صنعه للرشيد هو الجيد **قال** ارجان يكون
لبنت المال من الحب الحسن ومن التمار الثلث انتهى **فالاول** في تحقيق
على الامور من حيث ان له ان يبيع على ما وضعه عمر بن الخطاب ونشد
عليهم من حيث انه ليس له التقصان والثاني مقتضى الرواية الاخرى
عن الامام احمد والرواية الثانية لاحد هي عين قول الامام الشافعي وعين
ما حكى عن ابو حنيفة وعين ما روى عن محمد بن الحسن **واما** قول ابو يوسف في حقه
سد الباب في الزيادة والتقصان عما وضعه عمر رضي الله عنه ادناه مع
حديث ان الله تعالى ينطق على لسان عمر ولتقرن الصيحة له على ذلك
بلا اسكار فهو انظر من جبينه لاجتهاده **ووجه** الاقوال السابقة
التي فيها جواز الزيادة والتقصان عما وضعه عمر ان لاجتهاده عمر
امنا على الامة فربما تغيرت الاحوال التي كانت ايام عمر من زيادة الهبات
الارض وقوته او ضعفه وضعفه فله الزيادة انا فونت لارض واخرج
كل ارباع عشرة ارباب من العم مثلا والتقصا اذا ضعفنا واخرج كل ارباع
ثلاثة ارباب نوصي الله تعالى الامة اخمين **وقوله** قول الامام الثاني

لوصالح الامور فوما من الكفار على ان ارضهم لهم وحصل عليها حقيقه شيئا فحسبوا
كاجرة ان اسلموا سقطت عنهم وكذا ان اسنزه منهم مسلم مع قول الامام الثاني
حقيقة انه لا يسقط عنهم خراج ارضهم باسلامهم ولا بشر اسلم فالاول يخفف
على الكفار باسقاط الخراج عنهم اذا اسلموا **والثاني** فيه تشديد يوجب
فوجع الامور من ثبوت الميزان ولكل من القولين وجه **فان** قال الامام احمد
وما لا ولا حنيفة في اظهر روايته ان مكة فحقت عنقه **وقال** الامام الشافعي
واحمد في الرواية الاخرى ما فحقت صلحا **وعنه** كتاب المنهاج وفحقت مكة
صلحا فذرها وارضاها المحياة ملك يباع انتهى **من** **قال** عنقه فهو شد
على اهل مكة **ومن** **قال** صلحا فهو مخفف والله سبحانه وتعالى اعلم **وقوله**
قول الامام مالك والامام احمد لا يستعان بالمشركون على قتال اهل الحرب ولا يعاونون
على الاطلاق **قال** الامام مالك لان يكونوا احدا من المسلمين يجوز مع قول
الامام ابو حنيفة انه يستعان بهم ونوعا ونوعا على الاطلاق متى كان حكم الاسلام
هو الغالب الجاري عليهم فان كان حكم الشرك هو الغالب كره **ومع** قول
الامام الشافعي ان ذلك جائز بشرطين احدهما ان يكونا المسلمين قلة وكذا
بالمشركين كثر **والثاني** ان تعلم من المشركين حسن رايه لا سلامه ميل اليه
قال ومتى استعان الامام بهم رضى لهم ولم يبيته **فالاول** فيه تشديد على جماعة
المسلمين لو انهم طعنوا الاستعانة بالمشركون ان لم يقع ما شرطه الامام مالك
من الاستعانة **والثاني** مخفف عليهم في ذلك بالشرط الذي ذكره وكذلك
الحكم في القول الثالث فوجع الامور من ثبوت الميزان **وفوجه** الاول ظاهر
وكل ذلك لا يخفى المراسي الامام او الى نبيته **وقوله** قول الامام مالك والشافعي
واحمد ان الحدود تقام في دار الحرب على من يبيع عليه في دار الاسلام بكل فعل
يرتكبه المسلم في دار الاسلام اذا ارتكبه في دار الحرب لزمه الحد سواء كان
من حقوق الله تعالى عز وجل او من حقوق الاذمة فادان في دار الحرب او شرب
الخمر او قدح حدة **مع** قول الامام ابو حنيفة انه لا يقيم عليه حد من زنا او سرقة
او شرب عذ او قدح لان يكون نهار الحرب امام يقيم بنفسه **قال** الامام
مالك والشافعي لكن لا يستوفي في دار الحرب حتى يرجع الى الاسلام **وقال** ابو
حنيفة اذا كان في دار الحرب امام مع جيش المسلمين اقام عليهم الحدود في
العسكر قبل الرجوع **وان** كان امير سرية لم يعم الحدود في دار الحرب ثم ان دخل
دار الاسلام من فعل ما يوجب الحد سقطت الحدود عنه كلها الا القتل فانه يضمن في

ما له كان اوصفاً في الاصل مشدداً على المسلمين نصرة للفرقة المظفرة وتقدماً
لنصرتنا على الخوف المتوقع من تغير قلوب العسكر لضيق العزم عن القتال و
الثاني تخفيف على مشكوك الاسلام فلهذا اقامة الحد وفي الحرب الا ان يكونا الامام
حاضرا وان صولته وخوف العسكر يمنع من انكسار قلوبهم وضعفها عن القتال
باقامة الحد وعلى بعض اخوانهم بخلاف ما اذا كان العسكر مع امير كما قال ابو حنيفة
نحو كلام الامام مالك والامام الشافعي في قولهما انه يجب الحد وعلى من وقع ثبوت
بوقتها لكن لا انتقام الا ان رجحوا الى الاسلام على خوف انكار قلوب العسكر ومقتهم
عن القتال طرد جميع عن طاعة الامير اما اذا كانوا يخافون من سطوته فهو الحق
بالامام الاعظم **ووجه قول الامام** قال انه اذا دخل دار الاسلام سقط الحد و
كلما الاقتل للفرقة في الجهاد تعدد ذلك واعتقادهم ان امير العسكر كما ترك
اقامة الحد وعليهم الاحية فيهم فلا يابون فتمتد ذلك عن المروج معه في
الجهاد ما اذا عام له مخالف ما اذا اقام الحد ووعظهم فانهم لم يفرقوا بينهم
منه وقالوا انه يكرهنا فلا نشاء فتمتد وعالمهم لا يستعمل ان اقام الحد ووعظهم
مصلحة له ابد الحياتهم عن شهود وجوب تقدم الامر الشارح على خطوط نفوسهم
واتصيا فان حنونا الله تعالى **بجهد الحد والبقاء** مبنية على المسامحة الا
القتل وان اخلت فيه خوف لا يمتنع فلهذا لم تسقط خوفا من وقوع فساد
اعظم من فساد وجوب الدية على ذلك القاتل هذا ما ظهر لي من توجيهه
لكلام الامام في هذا الوقت وانما علم **وقوله** قول الامام الثلاثة لا يصح
الاستنباط في الجهاد سواء كان يحصل او باخره او بترج وسمو اثنين على الشك
اول اثنين مع قول الامام بالحققة انه نفي الاستنباط بالجمل اذ لم يكن
الجهاد مقتضا على النيات كالمعتد بالاعتكاف ولا بان الحمايل في النفوذ
كامض عليه الناس كالاول مشدداً على المحامدين بوجوب الخروج عليهم
بانفسهم والثاني منه تخفيف عليهم في جميع الامر الى مرتبة الميزان ووجوب
الاول الخوف من ان ينفوا كل الناس على بعضهم بعضا فلا يخرج احدهم الى الجهاد
فضعف كلمة الاسلام فان النفس من ثباتها الكسل واللين فانفرغ عن القتال
لما فيه من توقع الموت او الجراحات الشديدة ووجه الثاني ان النيات
تقار المستنبط في نصرة دين الاسلام فكان ان المستنبط يفار على غير الاسلام
فذلك النيات غالباً ويصح حمل الاول على ما اذا كان النيات لا يغير مقام
المستنبط وحمل الثاني على ما اذا كان يغير مقامه في نصرة الدين كما اشرنا

اليه في التوجيه **وقوله** قول الامام بالحققة انه لو وطى احد الغامرين جارية من الشبي
قبل الغنمة والحد عليه وانما هي عفوته وكذلك لا يثبت نسب الولد لمولود ولو لم يكن
الى الغنمة مع قول الامام مالك انه ان يجتهد مع قول الامام الشافعي واحتد
انه لا حد عليه ويثبت نسب الولد وحريته وعليه قيمتها والمهر رتبة في الغنمة
وحمل نصير امر ولد قال الامام احمد حنبل وقال الشافعي في اصح فويله لان نصير
فالاول فيه تخفيف على الواطى في عدم وجوب الحد وفيه تشديد عليه في
عدم ثبوت نسب الولد وحمله لمولود كما ردت الى الغنمة والثاني مشدداً
عليه بالحد والثالث فيه تخفيف عليه من حيث عدم الحد وثبوت حمة
حرية الولد وثبوت شبهه من حيث ان عليه قيمتها والمهر فجميع الامر
الى مرتبة الميزان ووجوب الاقوال ظاهرة لا تخفى على العطن ووجه كونها
صارت ام ولد على قول احمد بثبوت نسب ولدها وكونه لا حد عليه في
وطئها عنده **ووجه مخالفة الشافعي** له وعدم نصير ربتها ام ولد وان
كان لا يثبت نسب النسب وانه لا حد عليه في وطئها الاضطرار لكون نصيب
الواطى في تلك الجارية جواضعيقاً بالنسبة لمجتميع الغامرين هذا ما
ظهر لي من التوجيه في هذا الوقت **وقوله** قول الامام بالحققة والامام
مالك في احدهما روايتين انه اذا كان جماعة في سفينة فوقع فيها نار
فان كانوا ينجوا النجاة لا في القاع في الماء ولا في الاقامة في السفينة
فهو بالخيار بين النصير وبين اقرارهم انفسهم في الماء مع قول الامام احمد
انه ان رجحوا النجاة في القاع الفوا الى الثبات بنوا وان استوى الامر
فعلوا ما شاؤوا وان ايقنوا بالهلاك فيها او علمت على ظنهم خوروا وان اظهر
فمنع القاع لانهم لم يرجحوا النجاة وبه قال محمد بن الحسن وقال في رواية له فالاول
مقتضى ذلك الثاني واحد شقي النقصين مشدداً والثاني مخفف فرجع الامر
الى مرتبة الميزان فاما **وقوله** قول الامام مالك ان هذا يا امير المؤمنين
يكون غنمة ففيها الخس ولا يجنصوت بها قال وهذا ان اهدى الى امير
من امر المسلمين لان ذلك على وجه الخوف فانا اهدى العدو الى احد من المسلمين
ليس يا امير فلا بأس باخذها وتكون له ذوق اهل العسكر وروا محمد بن
الحسن عن الامام بالحققة وقال ابو يوسف ما اهدى ملك الروم الى امير
ليحسن في دار الحرب فهو له خاصة ولذلك ما تعطل للشرع ولم يذكر عن ابي
حنيفة خلافاً وقال الامام الشافعي اذا اهدى الى الولي حدة فان كانت لشي

قاله من مضافا كان وباطلا لخراف على الوالي اخذها لانه يحرم عليه ان يأخذ على خلاف
الحق فجعلوا قد الزمه الله تعالى ذلك واما اخذ الجبل على الماطل فهو حرام كالباطل
فان اخذ من غير هذين المصنوعين احد في ولايته تفضلا وشكرا فلا يقبلها فان
قبلها كانت منه في الصدقات لا سبغة ضدي غير ان لا يكافيه على ذلك فذهب
ما يسهل وان كانت من رجل سلطان له عليه وليس بالملك الذي به سلطان شكرا
على احسان كان منه فاجب ان يقبلها ويحفظها لاهل الدولة او يدعيه لولا باخذ على
الخبر كافات فان اخذها ونحوها لم يحرم عليه وقال الامام احمد في اخذها وابتدعه
انه لا يفتقر بها من احدث له بل هو غنمة فيها الحس في الاخرى فخص بها الامام بقول
الامام مالك مشددا على الامر اعلم ما فيه من التفضيل مع ما وافق منه ابو حنيفة
ورواحه من الحس عنه وقول ابو يوسف يخفف على الامير وقول الامام الشافعي
فيه تشددا في احدى من التفضيل وتخفيف في الشق الاخر والرواية الاولى عن
احمد موافقة لقول الامام مالك ووجه الرواية الاخرى انه من كون الهدية تخص الامير
ان ذلك هو الغالب على من اخذ شيئا للامير في وقت من الاوقات فوجع الامير من بيتي
النيران **فذلك** قول الامام الثلاثة ان الغالب ان كان له فيها
حق لا يجوز دخله ولا يحرم ستمه **ومع** قول الامام احمد في حقه دخله الذي فيه الا
المصنف وما فيه دفع من الحيوانات وما هو حقه للفقهاء كالسلاح رواية
واحدة واما كونه يحرم ستمه فقبه روايتان **فالأول** تخفيف على العالي
والثاني منه تفضيل في ضيقه تشددا يخرج الامير من بيتي الميراث ويصح حمل
الاول على ما اذا لم يحصل بما على الجور وعلى المخلوق من غالب العسكر فيكون في
التحريق جوار ونحوه من العلل **فذلك** قول الامام في حقيقته والامام احمد في
المنصوص عند مال الفقي وهو ما اخذ من مشرك لاجل كفره بغير حال الجزية المأخوذة
على الروس واخرج الامير المأخوذة برسم الخراج او ما وكوفه غرا او هربا وما لا يرتد
اذا اقتل في رفته وما لا كوفمت بلا وارث وما يؤخذ منهم من العشر اذا اختلفوا
الى بلاد المسلمين او نحوها عليه يكون للمسلمين كافة فلا يجوز ان يكون جميعه لمصالح
المسلمين **مع** قول الامام مالك ان ذلك كله في متخير مضموم بصفة الامام في
مصالح المسلمين بقدا اخذ حاجته منه **ومع** قول الامام الشافعي ان ذلك تخميش
وقد كان ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وفيما يصنع به بعد موته قولان في
الحديثان من تخميشه هو رواية عن الامام احمد والقدم لا يحسن الامار كونه فرعاً
وهو رواية **فالأول** يثبت ربه على الامام بغيره اخذ من احوال المذكورين فليقب

وجعلها كلها للمسلمين **وقول** الامام مالك فيه تخفيف عليه باخذ لنفسه شيئا
وقول الامام الشافعي وما تبعه واضح في جميع الامور التي يترتب الميراث والهدية الله رتب

كتاب الجزية

اتقوا الامم الاربعة

على ان الجزية نصرت على اهل الكتاب وهم اليهود والنصارى وعلى المجوس
فلا تؤخذ من عبدة الاوثان مطلقا وانفقوا على الجزية لا تضرب على نسائهم
اهل الكتاب ولا على صبيانهم حتى يبلغوا ولا على عبيدهم ولا على من يدينهم ولا على شيخ
فقد ولا على اهل الصوامع **هذا** قال ابن حنبل وذكر الرازي والنووي في ذلك خلافا
عن الامام الشافعي ومبارك النووي في المساجد والمذهب وجوهها على من شيخ
همم واعني وراهب واجير **وقال** الرازي المنصوص ان الجزية بمثابة كراي
الدار فيستوى فيها ارباب العذر وغيرهم وانفقوا على ان المرأة من المسلمين
اذا هاجرت الى بلاد المسلمين **وقد** كان الامام شرط ان من جاسه مسلم ارضه ودا
انها لا ترد وعلى انه لا يجوز احداث كنيسة ولا بيعة في المدن والامصار بدار
الامام **هذا** ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب **واما** ما اختلفوا
فيه **فمن ذلك** قول الامام الثلاثة والشافعي في احد قوليهما ان المجوس ليسوا
باهل كتاب **مع** القول الثاني للشافعي انهم اهل كتاب **فالأول** مشددا على المجوس
بعدم احترامهم وتحريم منافعهم والثاني يخفف عليهم ويخرج الامار الى
مرتبة الميراث **ووجه** الاول اخذ بالاختيار للمسلمين فلا يبايعونهم ولا
بالكلية فيصيرهم حتى يثبت ان لهم كيانا ولم يثبت عندنا ذلك **ووجه**
الثاني انه ليس لمنا دليل صحيح يفي كونهم من اهل الكتاب او يثبت ذلك
مكان من الورع عدم القطع بشي من احوالهم واحكامهم **ومن ذلك** قول
الامام ابو حنيفة ان من لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبدة الاوثان من العم
يؤخذ منهم الجزية دون ما اذا كانوا من العرب **مع** قول الامام مالك ان يؤخذ
من كل كافر عينا كان او عجميا الا مشركي قريش خاصة **ومع** قول الشافعي واحمد
في اظهر واينته لا يقبل الجزية من عبدة الاوثان مطلقا **فالأول** مفصل
فيه تخفيف والثاني مشددا فيه تخفيف على مشركي قريش **والثالث** تخفيف على
جميع عبدة الاوثان فوجع الامار الى مرتبة الميراث وجوه الاقوال الظاهرة

قوله لا امام الا في حجة والامام احمد في حديثه روايته الجوزية مفقودة
 الاول والاكثر فعلى الفقير للعقد ثمانية عشر درهما وعلى المنوطة اربعة وعشرون
 درهما وعلى العتيق ثمانية واربعون درهما وفي الرواية الاخرى لاحد انها موكولة الى
 الامام وليس مفقودة وبه رواية اخرى في نسخة ان الاقل منها مائة واثني عشر
 الاكثر منه رواية رابعة فيها مفقودة في حق كل من يدين بغيره من غيرهم
 اتباعا لمذهب من وجه وقال الامام مالك في المشهور على ما مفقود على العتيق
 والفقير جميعا اربعة دنانير او اربعون درهما لافرق وقال الامام الشافعي
 في دينارين في حق العتيق والفقير والمنوطة وجوب الاقوال كلها ظاهر
 لدخولها في اجتهاد الامامة بالنظر لاهل البلاد **قوله** لا امام الا في حجة والامام احمد
 الفقير من اهل الحجة او الم يكن معتقلا ولا ينفذ منه حجة مع قول
 الامام الشافعي في احاد قوله في عقوبة الجزية من لا كتب له ولا يمتن من الاداء
 انه يخرج من بلاد الاسلام وبه القول الاخر انه يقر ولا يخرج اذا اقر في قول
 لا يوفى منه شيء وبه القول الاخر بجزية الجزية وتحقق منه مضامنها ويطالب
 عندئذ **قوله** اذا حال عليه القول ولم يبد لها الحق يمارى بالحب فالاول محقق
 على الذي يدين الفقير والثاني جند طردي عليه ولذلك ما تعدد في جميع الاحكام التي
 الميزان وكل من اقر بالحق **قوله** لا امام الا في حجة والامام احمد في حديثه
 او امانت وعلية جزية سقطت بئوته مع قول الامام مالك والامام الشافعي
 انها لا تسقط فالاول محقق والثاني مشدود في جميع الاحكام التي يدين الميزان وبه
 الاول انها اوجبت على الدين اضعا فانه لا ينفق في ذلك المال على محاربتنا
 وقد اذلت الامر بئوته **قوله** وفيما الثاني ان ذرته قابضه في التقوى
 بذلك المال المخلف عنه فكانه لم يمت **قوله** لا امام الا في حجة والامام احمد في حديثه
 بخلاف على الذي في الحول ولنا المطالبة بها بعد عقوبة الذمة حتى ينقض
 سنة فان مات في اننا الحول فقال الامام ابو حنيفة والامام احمد انها
 تسقط وقال الامام مالك والامام الشافعي فيخذل من له جزية ماضية من
 السنة **قوله** لا امام الا في حجة والامام احمد في حديثه قابضه في التقوى
 من سنة الموت تخفف والثاني مشدود في جميع الاحكام التي يدين الميزان
 وجوب هذه الاقوال ظاهرة **قوله** لا امام الا في حجة والامام احمد في حديثه
 على ذي قلم يودها حتى اسلم سقطت عنه سلامه وكذلك القول فيما لو كان
 عليه من يود الجزية فيها ثم اسلم قبل اذ بها مع قول الامام الشافعي

سنة

ان الاسلام بعد الحول لا يسقط الجزية لانها اخرجت الممار ولو دخلت سنة في سنة
 ولو توارى الاول قال الامام ابو حنيفة سقطت جزية السنة الماضية بالداخل مع قول
 الشافعي ولحدانها لا تسقط بل تجب جزية السنين قال الاول من المبطلين الاول
 محقق والقول الثاني فيه تشديد وتخييف وكذلك القول في قبيلة الذي دخل
 جميع الامارات التي لم يدين بها وتوجه ذلك على **قوله** لا امام الا في حجة والامام احمد
 اذا عوفدوا عنها في قولهم مع قول الامام ابو حنيفة انه يدين في ذلك بقا المصلحة في
 انقضت المصلحة انفسه في المصلحة من غيرهم فالاول في حجة والامام احمد
 فصل في جميع الاحكام التي يدين الميزان وتوجه ذلك على **قوله** لا امام الا في حجة والامام احمد
 مسائل في الامام **قوله** لا امام الا في حجة والامام احمد في حديثه قابضه في التقوى
 المشدود لا يوجد منه عشر الا ان يكونوا اجماعا في حجة مع قول الامام مالك والامام احمد
 انه يوفى منهم العشر قال مالك وهذا اذا كان في حوله بامان ولم ينسحب عليه العشر
 من العشر فان شرط عليه اكثر من العشر عند حوله اخذ منه ومع قول الامام الشافعي
 انه ان شرط عليه العشر حال اخذ والاول **قوله** لا امام الا في حجة والامام احمد في حديثه
 العشر وان لم يشترط ذلك فالاول والثالث مفصل والثاني مفصل وذلك
 قولا صحاح الامام الشافعي هو مشدود في جميع الاحكام التي يدين الميزان وكل ذلك يرجع
 الى اجتهاد المحدثين من الامة **قوله** لا امام الا في حجة والامام احمد في حديثه
 بلدا الى بلدانه بوجوه ثمة العشر كلما اتى وان اتى في السنة مرة او اقل الامام
 الشافعي الا في بشرط **قوله** لا امام الا في حجة والامام احمد في حديثه قابضه في التقوى
 ابو حنيفة وقضاة في ذلك لا يفتوا بالاسلام وقال الامام احمد ان نصيب في
 ذلك الجزية حجة دنانير وللمدعي عشر **قوله** لا امام الا في حجة والامام احمد في حديثه
 على الذي والثاني مفصل والثالث محقق **قوله** لا امام الا في حجة والامام احمد في حديثه
 ابو حنيفة في النصيب محقق **قوله** لا امام الا في حجة والامام احمد في حديثه قابضه في التقوى
 محقق على الذي في جميع الاحكام التي يدين الميزان وتوجه ذلك على الاقوال
 راجع الى اجتهاد اصحابنا **قوله** لا امام الا في حجة والامام احمد في حديثه قابضه في التقوى
 بمنة الجزية وامتناعه من اخرا احكام الاسلام عليه ما احكم حاكمها عليه
 مع قول ابو حنيفة انه لا يستغنى عنهم بذلك الا ان يكون منه محاربون عابدا
 ثم يلقون بها الحرب **قوله** لا امام الا في حجة والامام احمد في حديثه قابضه في التقوى
 الذي ذكره في جميع الاحكام التي يدين الميزان **قوله** لا امام الا في حجة والامام احمد في حديثه قابضه في التقوى
 نفقته في دار الاسلام الجزية ما هو الا لله وصغارهم فان استغنى

من اجراء احكام الاسلام عليها فقد خرجوا الى اعراض كلمة الكفر وقولهم طاعة
امامنا ووجه الثاني ظاهر واضح الى ان الامام فان حكم امتناع من ليس له منعة
من اجراء احكام الاسلام عليه فلا امتناع لعقدتنا على اذلاله وايضا التكاليه
وقد لا قول الامام حقيقه انه لا يتنقض عهدا هل الذمة بفعل ما يجب عليه
شركة والكف عنه مما فيه من على المسلمين وانما هو في فعله وما لا ذلك في غاية
اقلها سنا في كلام ابن القاسم لان يكون له منعة فينتقلون على موضع ويجارون
ويلقون بدان الحرب مع قول الامام الشافعي انه في قابل الذي المسلمين انتقض
عهد سوا امرط عليه من له في عقد الجوزية امر لم يشترط فان فعل ما سوي ذلك
ففيه تقصير فان لم يشترط عليه الكف عن ذلك في العقد لم ينتقض وان
انتقض على الاصح من مذهبه وقع قول الامام ما لا يرضى الله عنه لا ينتقض عهد
بالزنا المشبهة ولا الاصابة بالكنكح وينتقض ما سوي ذلك لا قطع الطريق
كالباقين من اصحابه ينتقض هذه الثمانية اشياء هي ان يجمعوا على قتال
المسلمين او يوقوا احد منهم مسلبة او يبينوا باسم حكم او يفتنوا مسلما عن دينه
او يقطع عليه الطريق او يوقوا للمسلمين كل سوا ما يفتن على المسلمين بذلك
في كتابه للمسلمين بالخبار المسلمين او يفتنوا مسلما او مسلمة عدا وهذه
الثمانية هي التي لا ينتقض العهد او حقيقه بها كما مررت الاشارة اليها ولا
فرق عند ابن القاسم ان يشترط عليها الامور الثمانية المذكورة او لم يشترطها الاول
محقق بشرط الذي ذكره والثاني فيه تشديد بالشروط الذي ذكره كذلك
والثالث فيه تخفيف من وجهه وتشديد من وجهه والرابع مثله ينتقض
العهد بالثمانية التي ذكرها فجميع الامور التي انتهى الميراث ووجوه الاموال
كلها موقوفة **وقد لا** قول الامام احمد انه افاضل الذي ما فيه عنصا منة
وتنقصة على الاسلام وذلك في اربعة اشياء ذكرها عز وجل بالليلق بجباله
او ذكر كتابه المحمد ودينه القويم او ذكر رسوله الكريم بما لا ينبغي انتقض عهد
سوا ذلك امر لم يشترط مع قول الامام مالك واستوالله ورسوله او
دينه او كتابه بغير ما ذكره ابا انتقض عهدهم سوا شرط ذلك امر لم يشترط
ومع قول اكثر اصحابنا الشافعي ان حكم ذلك حكم ما فيه صريح على المسلمين وهي الاشياء
السبعة السابقة وذلك ان ما لم يشترط في العهد لا ينتقض به العهد وامام
شرط فعل الوصيتين مولا قول الى انما المروزي ان حكمه حكم اللانده وهي
الامتناع من الزنا والخوة والزنا واحكام المسلمين والاجتماع على قتل الهجر

ومع قول ابي حنيفة لا ينتقض العهد بشيء من ذلك ولا يقتصر على ذلك كما هو منة
فقد وثقنا على المخالفة فيكون ذلك **وقد لا** قول الامام ابو حنيفة في كتابه الثاني والثالث
والرابع والخامس محقق في جميع الامور التي انتهى الميراث ووجوه الاموال المشبهة
لا ينتقض عهد من له في عهد **وقد لا** قول الامام ابو حنيفة ان من انتقض عهد من اجل
الذمة ابيع قتلته متى كان عليه مع قول الامام مالك في المشهور في عهد انه يقتل
ويقتل مولا له فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الله عليه وعلم ابن القاسم مع قول الامام
الشافعي في اظهر قوليه والامام احمد ان الامام محرم في بني الاسترقاق والقتل
ولا يرق الى ما منه فالاول فيه تشديد والثاني فيه تشدد والثالث فيه
نوع تخفيف بالتميز المالك لور جمع الامور التي انتهى الميراث **وقد لا** قول ابي
حنيفة في عهد من له في عهد **وقد لا** قول الامام ابو حنيفة في عهد من له في عهد
مع قول الامام ابو حنيفة انه لا ينتقض عهد من دخل الجوزية ويجوز عند ابي حنيفة دخول الواحد
من الكفار الى الجنة **وقد لا** قول الامام ابو حنيفة في عهد من له في عهد
مع قول الامام ابو حنيفة في عهد من له في عهد **وقد لا** قول الامام ابو حنيفة ان الكافر الحربي
او الذي لا يمنع من استيطان الحجاز وهو قتلته في الميراث في عهد من له في عهد
او عهد الكفارة لا ينتقض عهد من له في عهد **وقد لا** قول الامام ابو حنيفة ان الكافر الحربي
ولا يقيم اكثر من ثلاث ايام في بيتك ولا يقيم في بيتك ولا يقيم في بيتك
مع قول الامام ابو حنيفة في عهد من له في عهد **وقد لا** قول الامام ابو حنيفة ان الكافر الحربي
الشافعي لا يجوز طرده من حوزتها كما قال الاول من المشبهة الاول في استيطان
الحجاز **وقد لا** قول الامام ابو حنيفة في عهد من له في عهد **وقد لا** قول الامام ابو حنيفة
الثانية محقق والثاني فيه تشديد والثالث فيه تشدد **وقد لا** قول الامام ابو حنيفة
الميراث في المسلمين **وقد لا** قول الامام ابو حنيفة في عهد من له في عهد **وقد لا** قول الامام ابو حنيفة
ملا فان كان من الاسلام بالحقول وحمل المسلم على ان يخرج منه ذلك
وقد لا قول الامام ابو حنيفة في عهد من له في عهد **وقد لا** قول الامام ابو حنيفة في عهد من له في عهد
والاحصاء بغير الاسلام مع قول الامام ابو حنيفة ان الموضوع له الكافر في كتابه
من المشبهة **وقد لا** قول الامام ابو حنيفة في عهد من له في عهد **وقد لا** قول الامام ابو حنيفة في عهد من له في عهد
ما لا يفتن في عهد **وقد لا** قول الامام ابو حنيفة في عهد من له في عهد **وقد لا** قول الامام ابو حنيفة في عهد من له في عهد
طاهر **وقد لا** قول الامام ابو حنيفة في عهد من له في عهد **وقد لا** قول الامام ابو حنيفة في عهد من له في عهد
شيء في عهد الاسلام جاز في عهد من له في عهد **وقد لا** قول الامام ابو حنيفة في عهد من له في عهد
الكنيسة لولا البينة في عهد من له في عهد **وقد لا** قول الامام ابو حنيفة في عهد من له في عهد

انقوا امة الاسلام

رسول

في ايام الفتناء وهذا الامام والناسخ لما فيه من تعطيل الامم

وسمى بالحكم وذلك غير مسلم بل العجيب في هذه المسئلة ان ولاية الحكم جائزة وان حكومتهم صحيحة نافذة وان لم يكونوا محمدين وان الله سبحانه وتعالى علم انهم في كل من هينرة وهو كلام محمدي وليس من اجل المسئلة فنقول ان الاول الذي شرط وجود الامامة في القاضى مشددة والثاني مخفف وجميع الامر ان يثبتي الميزان وهو الاول الجوهري على القواعد التي لاهل العصر الاول من السلف من وجودهم المجهدين فيه **وقد** الثاني الذي على قواعد الخلف كان للتقدم لمذهب من مذهب الامامة المجهدين لان قام متفاد صاحب السلف من الائمة الاربعة وكانه واحد من الائمة لقوله بقوله ونفقد به ويتفاد عدم لا يخرج عنها كما اشار اليه ابن هبش وان شجرته فاعلى **وقد** قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز تولية المرأة القضاء مع قول الخليفة انه يصح ان تكون قاضية في كل شئ تغفل فيه شهاة النساء وعند ان شهاة النساء تقبل في كل شئ لا الخلف والراجح فاعلى لا تقبل عند ومع قول محمدي في رد نصح ان كون المرأة قاضية في كل شئ **قال** الاول مشددة وعليه جرى الخلاف **والثاني** فيه مخفف **والثالث** مخفف وجميع الامر ان يثبتي الميزان وهو الاول ان القاضي يابى على الامام الاعظم وقد اجمعت على اشتراط ذكره **وجه** الثاني والثالث ان فصل الخصومات من باب الامر المعروف والتميز عن المتكبر ولم يشترطوا في ذلك الذي يكون كالقول على الشريعة المطهرة الثانية في الحكم لا على الحاكم بها **وقد** قال صلى الله عليه وسلم لا يملك قوم ولوا امرهم امرأة **قال** ذلك لما وجهاه الملك كعمر بن الخطاب من بعد الملك فقد اجمع اهل الكشف على اشتراط الذكور في كل ادع الى الله ولم يبلغنا ان احدا من نساء السلف اضاح نصدت لتولية الرديين ابدا لنقض النسب في الدين جواز وردا كما كان في بعض من كرم ائمة عيسى بن ابي اسحق وعون فذلك كما ان النسبة للتقوى والنزول بالنسبة الحكم بين الناس لسلامة في مقامات الولاية وغاية من المرأة ان تكون عاتكة في اهل كرامة المدونة وبالجملة فلا يعلم بعد ما يشترط في القضاء على ما اجمعت من جسيم نساء المؤمنين ولا كلمة لمحق الرجال والمطلوب ربي العالمين **وقد** الائمة الثلاثة ان القضاء فرض من فروض العبادات يجب على كل مسلمين وعليه الخلاف في اذ لا يوجب غير مع قول احمد في الظاهر من رواية الامام في فرض القضاء ولا يثبت في المدح والحمد وان لم يوجب غير والاول مشددة في

ويجب تولية القضاء للشرع الذي ذكره والثاني مخفف وجميع الامر ان يثبتي الميزان **وجه** الاول ظاهر ووجه الثاني انه من باب الامر لا من باب الشارع عن طلبة الماهية ان عدم الخلاص والشرع لهما على القراط المستقيمة فكان لو كان من باب اخياف الانسان لذنبه وفقدت الشك في الصالح وحسينوا لبلوا القضاء لهما ولو ارضى الله تعالى عنهم اجمعين **وقد** قول الائمة الثلاثة انه يكره القضاء في المسجد والكره لا يكره من يمتنع عليه الخلاف فيه وذلك انه المجدد غير **قول** الامام الشريفي الله تعالى عنه بالنسبة وفي قول الامام الشافعي انه لو دخل المسجد للمصلاة فحدثت حكمة فحكم فيها فلا كراهة **قال** الاول فيه تشديد في المنع والثاني فيه شئ على القضاء في المسجد والثالث فيه مخفف وجميع الامر ان يثبتي الميزان **وجه** الاول لا يتابع في حقه قول صلى الله عليه وسلم جئوا مساجدكم وضيقكم وشركاءكم وحضومتكم انفقوا اذا كان عند بني لا ينبغي التنازع ولو بغیر رفع الصوت فيه كالمسألة وكيف يحضر الله الخاصة في المسجد بل لو ائق تخلف بحرم رفع الصوت لم تمنعه لميل الى الامام مع الله تعالى كما يعرف ذلك اهل عصره الله تعالى من الاولياء **وجه** الثاني انه من باب الامر المعروف والتميز عن المتكبر فيجب في الخطبة يوم الجمعة كونه يخلص المظالم من الظالم اذا وقع احد الخصمين صوته في المسجد فليس على القاضي الامانة عن ذلك لا غير ولكل امام مشهود **وقد** قول الامام في حقيقته انه لا يجوز للقاضي ان يقضي بحكمه فيما شاهده من الافعال المؤدية للحد وقيل القضاء وتعيينه مع قول الامام مالك والامام احمد انه لا يقضي بحكمه اصلا وسواء في ذلك حقوق الله تعالى وحقوق العباد ومع قول الشافعي في القولين انه يقضي بحكمه لا في الحدود والله تعالى **قال** الاول والثالث تشديد على القاضي بالتفصيل الذي ذكرناه ومخفف عليه كذلك في حكمه بما علمه من حقوق الناس والثاني مشددة وجميع الامر ان يثبتي الميزان **وقد** قول الامام ابو حنيفة انه لا يكره للقاضي ان ينوي البيع والشراء بنفسه مع قول الائمة الثلاثة ان ذلك يكره له وطريقه ان يوكل بالاول مخفف خاص بالامام الذين لا يملكون من طوق الحق بالمحابة ولا يقبلون بها والثاني من متد خاص بالذين لا يملكون احدهم يسوي بقلبه بين الخصمين اذا كان احدهما محسنا اليه بالمحبة والمحابة في البيع والشراء غير ذلك وكان التوكيل في البيع لهذا اولى وجميع الامر ان يثبتي الميزان **وقد** قول الامام ابو حنيفة واجد في احديهم انه لا يقبل شهاة الرجل الواحد في الترجعة من الخصم عند القاضي وفي الترخيع

بحاله وفي ثابته رسالته وفي الجرح والتعديل بغير الامور الحقيقية ان يكون امرأة
فجعلها كالرجل في ذلك كله مع قول الامام الشافعي والامام احمد في الرواية الاخرى
انه لا يقبل في ذلك اقل من رجلين وبذلك قال الامام مالك والشافعي قال كانا
في اقوالهم في ذلك عند رجل وامرأتان وان كان يتعلق باحكام الابدان لم
يقبل فيه الا رجلان **فاما** في حقه مخفف والثاني فيه تشديد والثالث فيه
تفضيل فوجع الامر الى مرتبة الميزان **فاما** في حقه من باب الرواية
ووجه الثاني وما بعد حيله من باب الشهادة ومعلوم انه يشترط فيها
العدد غالبا ولو جعل في المتن مع الشاهد **فاما** في حقه المحققين
من اصحاب الشافعي ان القاضي كثر عز نفسه ان يعزل ان سيق عليه وان
تعين عليه لم يميز في اصحابه او محققين مع قول الماوردي ان عز نفسه بغيره
جازا وبغيره عزرا لم يكن لا يجوز ان يعزل نفسه لاعتدال اعلام الامم واستغناء
لانه موكول بحيل تجر عليه اضاعته وعلى الامام ان يتفقه انا وغيره
فيم عزله باستغفائه واغفائه لا باحد مما لا يكون قوله عزت نفسي عزلا
لان العزل يكون من المولى وهو لا يولى نفسه فلا يميز لها فالاول فيه تشديد
على الناس وتخفيف على القاضي بالشرط الذي ذكره فان فقد الشرط كان عليه
فيشدد على القاضي في اصحابه او محققين فون الوجه الاخر والثالث مفصل
فوجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر **فاما** في حقه الامام
الشافعي ونقل عن النص ايضا ان القاضي لو فسق ثم تاب وحسن حاله لا يبرأ
قاضيا من غير عهد ولا عهد ولا يبرأ ولا يبرأ ولا يبرأ
مع قول المروزي في كتاب الاشراف ان القاضي لو فسق وانعزل ثم تاب صاروا
نصر عليه الشافعي لان عدم صيرورته والى اسيد باب الاحكام اذا لم يستأ
لا ينفك عالما من فعل امر يعصى بما يفهم من كلام الامام فوجع
للحاجة **ومع** قول القاضي حسان ان حدث الفسق للقاضي احر التوبة انزل
وان عمل الاقلاع عن فيه ونذر لم يعزل لاستفا العزيمة عنه فالاول فيه
تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فوجع الامر الى مرتبة
الميزان ونوحيه في الامور الظاهرة **فاما** في حقه الامام احمد ان الحاكم لا
يحكم في الحدود والقصاص بالعدالة الظاهرة واعا حكم بعد سؤاله عن
العدالة الباطنة فالاول بعدا واما عند ذلك فلا يبال لاعتدال بطون
الحصم فالشاهد في طعن مال ومي لم يطعن لم يبال فيسمع الشهادة

ويكتفى بعدا لشهده في ظاهره مع قول الامام مالك واحمد في حقه رواية
والشافعي ان الحاكم لا يكتفى بظاهر العدالة بل يصبر عن الحكم حتى يعرف العدالة
سواء الحسن الحضم ام لم يطعن وسواء كانت الشهادة في حد او غير ومع قول الامام
احمد في الرواية الاخرى ان الحاكم يكتفى بظاهر الاسلام ولا يبال على الاطلاق
فالاول مفصل والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فوجع الامر الى مرتبة
الميزان ولكل من الاقوال الثلاثة **فاما** في حقه قول الامام احمد في حقه ان الدعوى
بل الجرح المطلق تقبل مع قول الامام الشافعي واحمد في الرواية ان هذا لا يقبل
حتى يعين سبب الجرح **ومع** قول الامام مالك ان كان الحاج عالما بما يوجب الجرح مبرزا في
عدا التقبل جرحه مطلقا وان كان غير منصف هذه الصفة لم يقبل الا بين
السبب فالاول مشد على الشهود وما يثبت على رة شهادتهم والثاني في تخفيف
عليهم والثالث مفصل فوجع الامر الى مرتبة الميزان **ومع** قول الامام احمد
لم يكن محفوظ الظاهر مما ترقبه الشهادة والثاني وما وافقه من قول الامام
مالك على من اختم حاله العدالة وعدما فمما هذا لا بد من تبليغ سبب
الجرح لينظر فيه الحاكم فبر او يقبل **فاما** في حقه قول الامام احمد ان يقبل
جرح الشا ونعد لمن الرجال **ومع** قول الامام مالك والشافعي واحمد في اظهر
روايته انه لا مدخل للشك في ذلك فالاول مشد على الشهود وما يثبت على شهادتهم
في صورة العجز والثاني مخفف عليهم فوجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
ان المرأة قد تكون عالة باحكام الجرح والتعديل بل ربما تكون اعرف من كثير من الرجال
وجه الثاني ان الجرح والتعديل يحتاج الى مخالطة شديدة للاجانب من الرجال
وهذا قل ان يفيق لامر **فاما** في حقه قول الامام احمد ان يقبل في
العدالة يقول المالك فلان عدل من مع قول الشافعي ان ذلك لا يكتفى حتى
يقول هو عدل من على **ومع** قول الامام مالك ان كان المالك في عالما باسياب
العدالة قبل قوله في تركيه فلان عدل من لم يفتقر الى قوله على ولي فالاول
فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مفصل فوجع الامر الى مرتبة الميزان
ويصح حل الاول على العالم العظيم باسياب العدالة والجرح الذي يحتاج الى احوال
الناس وانصاعهم والثاني على من كان دونه في الاحباط فان مثل هذا قد ينسأ
في وصف الشاهد فاذا قال على ولي ارتفعت الرتبة وبذلك لم توجه قول
الامام مالك **فاما** في حقه قول الامام احمد ان لا يجوز للقاضي ان يقضي على ما يب
الان يحضر من يقوم مقامه من وكيل او وصي **ومع** قول الامام احمد ان لا يقضي

على الغائب مطلقا واذا قضى الانسان بحق على غائب او ضيق او مجتهد فعند الامام
احد لا يحتاج الى اطلاقه وقال أصحاب الشافعي يحتاج الى تخليفه في اصح الوجهين
فالاول مشقة على القاضى وعلى صاحب الدين مخفف من الدين بالشرط الذي ذكره
والثاني عكسه والاول من سبلة الخلف مخفف والثاني مشقة وجميع الامور ينبتى
الميزان ووجه الاول ان صاحب الحق قد يكون الحق من الوكيل او الوصي ووجه
الثاني انه قد يكون مثله ووجه الاول الى سبلة الخلف الاكثاف القضا وحمل
المتجنى على الصدق ووجه الثاني لاحياط لاموال الناس ويصح حمل الاول على اهل
الحقوق من الله سبحانه ونفال والثاني على من كان الصدق من ذلك **قلت** وينبى
على ذلك مسألة في علم التوضيح هي ان من كل مجوز القضا على الغائب يجوز في كل
الغائب على الساهد في صفات الجاري حل ولا يقول صفات الحق تعالى غيره
لا عنه قياسا على الانسان فانه قد يسلب العلم والابصار وحسنه كمال ومن
يقول لا يجوز القضا على الغائب بحكم هذا القياس ويقول صفات الحق تعالى
عنه لا غير لنسب صفات خلقه وعلى ذلك اهل الكوفة حتى لا يشعروا بالدين فخرج
الامام ابي حنيفة وزناه كل خيفة حيث لم يقض على الغائب حتى انتهى **وقال** قول
الامة الثلاثة ان كتاب القاضى غير مقبول في المدة والقضا من انكسار المظلم
والاطلاق مع قول الامام الثالثه تفصيل كتاب القاضى الى القاضى في ذلك كله
فالاول مشقة والثاني مخفف **فخرج** الامر الى الميزان ووجه الاول الاحتمال الاجنبى
واقامة المدة والحقوق المتعلقة بالادتين فلا يفتقر على اقامة حد او الحكم
بطلاق مثلا لان بعد تفتت وقد يكون الكتاب روى على القاضى ووجه الثاني
ان منصب القاضى يرد فيها التزويج عليه ولو لا انه عليه على طه انه حفظ ذلك
القاضى ما حكم بتفنيته وتصح حل الثاني على ما اذا كان حاضرا بالكتاب على
مرضا والاول على ما اذا كان بالصدق **فقال** السوفى الامام ابي حنيفة والامام
الشافعي والحمد لله لو كانت قاضيان في بلد واحد لم يقبل قال البيهقي وهو
الاطم مندي وما حكاية الطحاوي عن الامام ابي حنيفة من انه يقبل لما هو مذهب
ابى يوسف وعلى عدم القبول فيجوز الى اعادة البيئته عند الامر بالحقوق لان ذلك
لا يقبل الا في البلدان النائية **فالاو** مشقة لاستغناء القاضى عن المكاتب
بشأنه في المداومة لو سماع البيئته منه والشافعي الذي هو قول ابى يوسف مخفف
او لا فرق في اخراج القاضى بتلك القضية بل ان يكونا في بلد واحد او بلدين
لا يختلف ان بالقرب او البعد **فخرج** الامر الى الميزان **فقال** قول الامة

الثلاثة ومالك في اخذ مدونة ابي حنيفة فادية الرسول كتاب القاضى ان يقول
الشاهدين للمكتوب اليه لشهادته ان هذا كتاب القاضى فلان الشهود عليه وبذلك
قال ابو يوسف رحمه الله تعالى **فالاو** فيه ثمة يد وهو محمول على حال من لا عود
له في معرفة الاحكام **والثاني** مخفف وهو محمول على العالم بالاحكام التي يفتقر
اليها في الحكم **فخرج** الامر الى الميزان **فقال** الامام مالك والامة الشافعي
في اخذ قوله انه لو حكم رجلا من اهل الاجتهاد في شئ وقال له رضينا بحكمك
فاحكم علينا لزمنهما العمل بحكمه زاد الامام مالك والامة احمد والواقف حكمه راي
قاضي البلد فينفذ ويخفيه قاضي البلد ارفع اليه فان لم يوافق رايه حاكم البلد
فله ان يبعثه وان كان فيه خلاف بين الامة **مع** قول الامام الشافعي في القول
الاخر انه لا يجوزهما العمل بحكمه الا بتراضيهما بل في ذلك منه كالفنويين ان هذا
اختلاف في مسألة انما يعود الى الحكم في العوال **واما** النكاح واللعان والعتق
والقضا والمدة فلا يجوز ذلك فيه اجماعا **فالاو** مشقة مع مراعات
الشرط الذي ذكره الامام مالك والامام احمد **والثاني** فيه مخفف لعدم
الزامهما بما حكم المحكم الا براضاهما **فخرج** الامر الى الميزان ونوجه القولين
ظاهر **فقال** الامام مالك والامام احمد ان الحاكم لو قضى ما حكم به فشهد
عنده شاهدا ان حكمه به قبلت شيئا منهما في حكمه بذلك **مع** قول الامام
ابي حنيفة والامام الشافعي انه لا يقبل شيئا منهما ولا يرجع اليه في قولهما حتى
يتذكر حكمه به **فالاو** مخفف والثاني مشقة **فخرج** الامر الى الميزان
فقال الامام ابي حنيفة والامام الشافعي في اصح قوليهما واخذان
القاضى لو قال في ولايته قضيت على فلان بحق او مجتهدا مشقة ويستوي
الحق والمجتهد مع قول الامام مالك انه لا يقبل قوله حتى يشهد منه بذلك
عدلان وعدل **مع** قول الامام الشافعي في القول الاخر كنهها الامام مالك
فالاول مخفف والثاني فيه ثمة يد **فخرج** الامر الى الميزان ويصح حمل
الاول على القاضى العدل نصاب **والثاني** على من كان بالصدق من ذلك **فقال**
قول الامة الثلاثة انه لو كان في بلد واحد قضيت كذا في حال ولايتي لم يقبل
منه **مع** قول الامام احمد انه يقبل منه **فالاو** فيه ثمة يد **والثاني** فيه مخفف
فخرج الامر الى الميزان **فخرج** حمل الاول على القاضى المبرور وقبولة الدين في
بالحواله **والثاني** على القاضى الذي لم يرض به المتنازع الضبط
فقال الامام مالك واحمد والشافعي ان حكم الحاكم لا يجوز الا في امر عسما

هو عليه في الماطن وانما يتقد حكمه في الظاهر فقط فاذا ادعى شخص على شخص حيا
 واقرب بذلك شاهدين تتحكم الحاكم بينهما فان كانا شهدا حقا وصدا فقد حل
 ذلك الشيء المشهود له طاهرا وباطنا وان كانا شهدا زورا فقد ثبت ذلك الشيء
 المشهود له في الظاهر بالحكم واما في الماطن اي فيما بينه وبين الله تعالى فهو على
 ملك المشهود عليه كما كان متواكنا في المخرج ارفق الاموال مع قول الامام ابي حنيفة
 ان حكم الحاكم اذا كان عقدا وصححا يجزئ الامر بما هو عليه وينفذ به طاهرا
 وباطنا فالاول مستند وهو خاص باصل الورع والاحتياط والثاني مخفف
 وهو خاص بمن كان الضد من ذلك فجميع الامور التي هي الميزان ووجه الاول الاحتيا
 لاموال والامتناع وربما حكم الحاكم ببينة وظاهر من ذلك فقد ثبت طاهرا
 فقط وانما تلك ان الشائع امرنا باجرا احكام الناس على الظاهر في
 هذه الدار كما اشار الى ذلك حديث امرت ان اقال الناس حتى يقولوا لا اله الا الله
 فاذا قالوا هو اعصموا عما هم واما المظهر الاجم الامام وحسنه على الله فانظر
 كيف رده امرهم في الماطن الى الله العالم سيرا به لان احدهم قد يقولها بلسانه
 ولا يعتقد ذلك بقلبه ووجه الثاني ان منصب الحاكم الشرعي يحمل ان يتنقذ
 حكمه في الاخر لا في الدنيا ان يحكم باخيهاده وكان مشاعرا من
 الله تعالى ومعلوم ان الامام لا يخلو الاذن باجرا احكام الناس على الظاهر كما
 ان من المعلوم ايضا ان الحق تعالى لا يخلو احدا من حكمه بما شرع ومن هذا يعرف قول
 من قال ان الحقيقة لا تتحقق الا بالشرعية ومثلها انما قد تتحقق فيها
 كما نستطاع الكلام على ذلك في الاخوية المرضية عن ائمة الفقهاء الصوفية
 فوم الامام ابا حنيفة ما كان دق قطر ومدا رله ورضي عن تقيته الامام المجتهد
وذلك قول الامام ابي حنيفة في الوكالة تثبت بخير الواحد ولا تثبت بترك
 الوكيل الا بعدل او مشورين مع قول ائمة الثلاثة انه يشترط في ثبوت
 الوكالة والغرض اياهان عند ذلك فالاول بانه مخفف والثاني بانه شديد
 ويصح حمل الاول على من يوثق بقوله كل ذلك الوثوق والثاني على من كان بالضد
 من ذلك فلا يوثق بخبر او نهايته وحده والله اعلم **باب القضية**

اتفق الامية الاربعة

على جواز النسبة اذا الشركاء قد تضرروا بالمشاركة **هذا** ما وجدته من مقارن الحكماء
 والاتفاق **واما** ما اختلفوا فيه من ذلك قول الامام مالك ان النسبة اقرار انما
 الاعيان والصفات فتعبر عن كل من الشريكين عن صاحبه حتى يجوز لكل من الشريكين
 ان يبيع حصته مع قول ابي حنيفة والامام الشافعي ان النسبة بمعنى البيع لكن فيما
 يتفاوت كالتأب والعقار **واما** فيما لا يتفاوت فهي اقرار كما لم يكتل ولا الورث
 والغدود ومن الجوز والبعض وبه قال الامام احمد وينبغي على القولين ان من
 قال انها اقراز يجوز فبينة الثمار التي تجوز فيها الربا بالحرص ومن قال انها بيع
 يمنع جواز ذلك فالاول مفصل والثاني كذلك ولكل منهما وجه الى التخييف
 ووجه الى التثنية فربما يقع الامر الى من يثق المبني **وذلك** قول الامام ابي حنيفة
 لو طالع احد الشريكين بالنسبة وكان فيهما ضار على الاخر قال كان الطالب للنسبة
 منها المنصرف والنسبة لم تقسم وان كانا لطالبها هو المنفعة بها اخير
 المنتفع منها عليهما مع قول الامام مالك انه يجزئ المنتفع على النسبة بكل حال
 ومع قول اصحاب الشافعي انه ان كان الطالب هو المنصرف اجزى على اصح الوجهين
 ومع قول الامام احمد انه لا ينقسم لبياع وينقسم منه فالاول مفصل والثاني شديد
 والثالث مفصل والرابع مخفف لتزك النسبة فوجع الامر الى من يثق المبني
 ووجه هذه الأقوال لا بد من طاهر لا تخفى على القطن **وذلك** فوك
 ابي حنيفة والامام مالك في اخيه وان يئنه ان اخيه القاسم على قدر الوروس
 المنتسبين لا على قدر الانصبا مع قول الامام مالك في الزاوية الاخرى
 والشافعي واحدا بها على قدر الانصبا هل هي على الطالب خاصة او عليه
 وعلى المطلوب منه **قال** الامام ابو حنيفة بالاول وقال الامام مالك و
 الامام الشافعي واصحاب الامام احمد انها على الجميع فالقول ما بين شدة
 من وجهه وخفف من وجهه وعكسه كما تروي فوجع الامر الى من يثق المبني **وذلك**
 قول الامام ابي حنيفة انه لا يقع النسبة في الرقيق من كاعدا اذا طلعها احدهم
 مع قول تقيته الاية ايها تصح النسبة فيه كما تقسم بالحيوانات المنفردة
 والفرقة ان تساوت الاعيان والصفات **والاول** مستد والثاني مخفف
 مع الامر الى من يثق المبني والميزان والله سبحانه اعلم **كتاب الدعوى والبيانات**

اتفق الامية الاربعة

باب الدعوى والبيانات

على انه اذا ادعى على رجل بدينه اخذ فيه حاكم وطلب احضار الى البلد الذي فيه
المدعى لا يطلب سواه. وعلى ان الحاكم يستمع فتوى الحاضر فينبه على الغائب
وعلى انه لو تنازع اشان في حياطين بين ملكيهما غير متفصل بينهما احدهما انصاف
البنين ان جعل بينهما. وان كان لاحدهما عليه جديع قد دعى على الآخر وعلى انه لو
كان في يد انسان غلام بالغ عاقل فادعى انه عبده فكذبته فالقول قول المذهب
بنيته انه حر وان كان الغلام طفلا صغيرا لا يميز له فالقول قول صاحب
اليد فان ادعى رجل بنبه لم يفتل الا بنبه. وانفقوا على الله اذا ثبت الحق
على حاضر بعد ان يحكم به ولا يخلف المدعى مع شاهد به. وانفقوا على ان
النبه على المدعى واليمين من انكر هذا ما وجدته من مساهل الاجماع والاتفاق
واما ما اختلفوا فيه **فذلك** قول الامام ابو حنيفة لو ادعى رجل على رجل اخر
في كذا حاكم فيه وطلب احضار منه لم يلزمه الحضور الا ان يكون بينهما مشا
يرجع منهما بية يومه الى بلد. مع قول الامام الشافعي والامام احمد ان يخضع
الحاكم سوا قريته المسافة امر بعدت فالاول مخفف على المدعى عليه مشد
على المدعى بالشرط الذي ذكره. والثاني مكسه ورجع الامر الى من في الميزان
ويصح حمل الاول على اكابر الناس الذين يسوق عليهم الحضور من تلك البلد
قياسا على المرضي وغيره من اصحاب الاعتذار كما يحتمل الثاني على من لا
يسوق عليه ذلك **فذلك** قول الامام ابو حنيفة ان الحاكم لا يحكم البينة
على غائب ولا على من هرب قبل الحكم وتعدا فاعنه البينة ولكن ياتي
من عند القاضي ثلاثة الى ثمانية ويحكم على يوسف انه يحكم عليه وقال
الامام ابو حنيفة لا يحكم على غائب بحال لان تعليق الحكم بالحاضر مثل ان يكون
الغائب مكبرا او يكون جماعة شركا في ثوب يدعى على احدهم وهو حاضر يحكم عليه
وعلى الغائب وقال الامام مالك يحكم الغائب للحاضر اذا اقام الحاضر البينة
وقال الحكم له. وقال الامام الشافعي يحكم على الغائب اذا قامت البينة
للمدعى على الاطلاق. وبه قال الامام احمد في احدى وانبه فالاول
مخفف على الغائب بالشرط الذي ذكره والثالث مشد على من رجح الامر الى
من في الميزان. وقوة من قال انه لا يفتق على الغائب العمل بالاحكام
قد اجتزت تحت حجب الحاكم انه مظلوم. وقوة من قال يحكم عليه ان البينة
كافية الحاكم بانه معاصر حضور فان الله تعالى في البينة في بنبته
هو الذي شهدته عليها بحضور **فذلك** قول الامام مالك والشافعي

في الاجماع من مذنبه ان البينة اذا قامت على غائب او على صبي او مجنون فلا بد
من تخلف المدعي مع البينة وعن الامام احمد واما ان احدهما خلف والثاني لا
يخلف فالاول فيه تشديد وعمل الاخصا للغائب والصبي والمجنون والثاني
فيه تخفيف من جهة الرواية الثانية لاحد ورجح الامر الى من في الميزان ويصح
من **ذلك** يخلف المدعي مع البينة على ما اذا كان في البينة مقال ولم يثبت
والثاني على البينة العادلة كالعلماء والصالحين **فذلك** قول الامام ابو
حنيفة لو مات رجل فخلف ابنا مسلما وابنا نصرانيا فادعى كل واحد
منهما انه مات على دينه والله يرثه او مات من عرفانه كان نصرانيا وشهدت
ببينة انه كان مسلما قبل موته وشهدت اخرى انه مات على الكفر انه نفذ مر
ببينة الاسلام مع قول الشافعي في احدى قوليه ان البينتين تنافران
تسقطان وتبينر كالابينة فيخلف النصراني ونفضي له ومع قول
الآخر انها تنفصلان فيخرج بينهما وتبطل وتبطل عليه وفي من في مقابر
المسلمين فالاول وبه **ذلك** قول الامام احمد بن حنبل والكفر ببينة الاقوال
ظاهر في جميع الامر الى من في الميزان **فذلك** قول الامة الثلاثة انه لو
دبنة في اوكل بنبته في ورثه اقام بنبته قبل مع قول الامام احمد انها لا
تقبل فالاول فيه تخفيف على المدعى لاحتمال انه قال ذلك بحسب غضب
او غفلة والثاني فيه تشديد ولا عند من اقره ويصح الامر الى من في الميزان **فذلك**
قول الامام ابو حنيفة والاعلام احمد في روايته ان بينة الحاج مقدمة على بينة
صاحب اليد في الملك المطلق دون المضاف اليه فيكون كالسبي النيا
التي لا تنسخ الامر واخذة والتساح الذي لا يكرر فان تمتص صاحب اليد
حينئذ اذا ارحا فاذا كان صاحب اليد سابقا تاريخا قدم انصاف قول الامام
مالك والشافعي ان بينة صاحب اليد مقدمة على الاطلاق فالاول مشد
على صاحب اليد المتفضل الذي ذكره والثاني مخفف عليه ورجح الامر الى من
الميزان ووجه الاول ان البينة من الحاج قد تكون اقوى من وضع اليد لانه مأك
واضع بدء على من يكون مخفي. ووجه الثاني مكسه وما كل شئ يكون مادة مع
حمل الاول على حال اهل الدين والورع. والثاني على من كان الغد من ذلك ويصح
الحمل بالعكس ايضا اذا كان صاحب اليد من اهل الدين والورع دون الحاج فطام
وجوه الامر في ذلك ويحكم بما رواه ابو الفتن اول الفتن الحاضرين او احدهما وهو مع ذلك
على تفسير المار سأل الله تعالى اللطف **فذلك** قول الامة الثلاثة ثم اتفقت

بينان واحداها اشتهر عدالة لم ترجح ذلك مع قول الامام مالك انما ترجح به
فالاول فيه تشديد على اشتهر البيهقي والثاني مخفف عليه ما ترجح الامر الى من يثق
الميزان ولذا روي عن ابي بصير عن ابي جعفر **قوله** الامام ابو جعفر لو ادعى
رجل شيئا في يد ائمة او تعارضت البيهقيان لم يسمع طائفة من ذلك المتفقين
مع قول الامام مالك انما يجادلان وتيسر ذلك بينهما فان اختلف احداهما
الاخر ففقد الحالف دون الناكل ومع قول الشافعي في احد قوليه انما يسمع طائفة
مما كان لو لم تكن بينة **قوله** لا يقره تشديد على صاحب اليد اخراج نصف ما
بيده للحاج وكذلك القول في الثاني واما الثالث فخطا لم يرد ما ترجح به
الحكم فان شاكرا كرسد وان شاكرا قرح وان شاكرا وقف فجميع الامر الى من يثق الميزان
قوله الامام ابو جعفر ومالك انه لو ادعى شخص انه تزوج امرأة تزوجا
صحيحا سمعت دعواه من غير شرط الضحية **قوله** الامام الشافعي واخذنا
لنفس الحاكم سماع دعواه الا بعد شرط الضحية التي تفتقر صحة الحكم اليها
وهو ان يقول تزوجتها بولي وشاهد عدل ورضاها ان كان بشرط فالاول
مخفف على المدعي والثاني منه تشديد عليه ترجيح الامر الى من يثق الميزان وبمع
حمل الاول على من عرفه الدين والورع والعلم والثاني على من كان الضد من ذلك
قوله الامام ابو جعفر انه لو ادعى المدعي عليه عن التمين لانه لا يفتقر
بالنكول مع قول الامام احمد انه لا يرد ونفيض النكول ومع قول الامام مالك انما
يورد ونفيض على المدعي بكونه فيما يثبت بشاهد ويثق او شاهد وامر اثنين
ومع قول الامام الشافعي انه برة التمين على المدعي ونفيض على المدعي عليه بكونه
بجميع الاشياء فالامة ما بين مشددة في شيء ومخففة في آخر كما ترى فجميع الامر
الى من يثق الميزان **قوله** الامام ابو جعفر لا يفتقر التمين الى زمان
ولا مكان مع قول الامام مالك والشافعي والحمد لله في البيهقيان
تعلق بها فالاول مخفف والثاني مشددة ويصح حمل ذلك بالتعلق بظن
اهل الديعة ومن قال بالتخفيف على اهل الدين والصدق **قوله** الامام
الامام ابو جعفر لو شهد عدلان على رجل بانه اعنى فبذلك انكر القيد لم يرفع
الشهادة مع قول الامة الثلاثة انه يحكم بهنفة **قوله** الامام ابو جعفر على السيد
والثاني مشددة عليه **قوله** الامام ابو جعفر الميزان **قوله** الامام ابو جعفر
وجه الثاني مراعات حق الله تعالى وهذا الامر لا يفتقر الى زمان ولا مكان ولا يفتقر
الى امرين حقيقة انه لو اختلف الزوجان في متاع البيت الذي بينهما وبنيهما

عليه ثابتة ولا بينة فما كان في يده شاهد فهو لها وما كان في يدها من طريق الحكم
فما يصح للرجل ان يقول للرجل والقول قوله فيه وما يصح للنساء ان يقولن لهما
فيه وما كان يصح لهما ان يقولن للرجل الحيوة واما بعد الموت فيقولن في شيء
مع قول الامام مالك ان كل ما يصح لكل منهما فيقول الرجل ومع قول الامام الشافعي
فبينهما ما ينفذ الخالف ومع قول الامام احمد ان كان المتنازع فيه مما يصح
للرجل كالطبايسة والعصايم فالقول قول الرجل فيه وان كان مما يصح للنساء
كالمتاع والوقايات فالقول قول المرأة فيه وان كان مما يصح لكل منهما كان
بينهما بعد الوفاة ثم لا فرق بين ان تكون يدها عليه من طريق الشهادة او من
طريق الحكم وكذا الحكم في اختلاف ورثتهما فالقول للثاني منهما ومع قول
الاحمد لا يثبت ان القول قول المرأة فيما جرت العادة ان ينفذ حكمه
فالاول مفضل والثاني مشددة على المرأة والثالث ظاهر لعدم وجود
مرج والاربع مفضل في غاية التحقيق والوضوح والخامس مشددة على الزوج
فقد يكون ما اعاد من جهارها هو لها وكان عندها كالعارية ان جازها
موافقة سماعها والاحد منها كما هو مشاهد في كثير من الناس اليوم
فجميع الامر الى من يثق الميزان **قوله** الامام ابو جعفر لو كان الشخص
على اخي بجحك اياه وفدله على مال قلة ان ياجد منه مقدارا بينه وبين
اخته لكن من جسد ماله مع قول الامام مالك في اخيه وان يثبته انه ان لم
يكن على اخيه غير دينه فله ان يشن في حقه بغير اذنه وان كان عليه
غير دينه يشن في بغير حقه بالمفاضة ضرورة ما فصل ومع قول
الامام مالك في الرواية الاخرى وهي مذهب انه لا ياجد الا بافته وان كان
عليه غير دينه يشن في سواء كان باذنه او عليه ما ناعا وسواء كان له على
حقة بينة او لم يكن مع قول الامام الشافعي انه ان اخذ ذلك فخلق
بغير اذنه وكذا لو كان عليه بينة وامنه الاخذ الحاكم والاصح من مذهبه
جواز الاخذ ولو كان مفرا به ولا يفتقر الحق لسلطانه فله الاخذ فالاول
مخفف على صاحب اليد استيفاضه من الجاحد بشرطه والثاني مشددة
عليه بالشرط الاول في الاخذ مخفف عليه من حيث جوار الاخذ وان كان
على الجاحد بينا اخر والرابع مخفف مطلقا فجميع الامر الى من يثق الميزان ويخون
الاثو الظاهر لان الاخذ بها حكمها بطريق شرعي وتسمى بمسبلة الظفر
ولكن لا يخفى ان الاخذ به اولى لاحتمال ان يكون ذلك المال ليس هو ملكا له
بقرينة وقوعه في جمل حقوق المذکور وان من جمل حقوق المذکور مع العلم فلاه

اتقوا الأمية الأربعة

فعلی ان الشهادة
الشهادة فيها وانفقوا على ان القاضى ليس له تلقين الشهادة بل يستمع ما يقول
وعلى ان النساء لا يقبلن في الحدود والقصاص وانهم يقبلن منفردات فيما
لا يطلع عليه الرجال عالماً. وعلى ان اللقب بالشطرنج محذوفه وانفقوا
على انه لا وضع الحكم بالشهادة واليمين مجتمعا على الاموال وحقوقها وعلى
ان شبهة الفرع اذا ركبها شبهة الاصل او قد لاها وانفعا عليهما
ولم يذكرا اسميهما ونسبيتهما للقاصف لا يقبل شهادة ثمة على شهادة ثمة
خلافا لابن جرير والطبري فانه لحاز مثل ذلك ان يقول لشهيدان رجلان
اشهدا فعلى شهادته ان قلاتين ولكن له على فلان الف درهم وانفقوا على
انه لا يخرج شهادة الفرع مع وجود الاصل الا ان يكون هناك عذر
يمنع شهادة شهود الاصل. وكذلك انفقوا على ان الشاهدين لو شهدا
بامر من رجما تعدل الحكم به لم تنفصل الحكم الذي حكم به ثمة وثمة
فيه. وعلى انهما اذا رجما قبل الحكم لم يحكم به ثمة وثمة.

هذا ما وجدته من مسائل لا تصاق وأما ما اختلفوا فيه **فرد** قول
الاهام بالضعيفة ان الحكم يثبت بشهادة رجل وامرأتين وهذا الذي
مع قول الامام مالك والشافعي انه لا يثبت بذلك وبه قال **الاهام**
احمد في الظاهر روايته كالاولية تخفيف **والثاني** فيه تشديد في صحة
الامر الى مرتبة الميراث **فرد** قول الامام الشافعي وغيره ان الحكم لا ينفذ
تعيين مع قول الامام احمد انه تنفذ بينهما في صدق **والاول** في
والثاني مخفف ولكل منهما وجه **فراجع** الامر الى مرتبة الميراث **ووجه**
الاول ان الحكم اخطأ في المال لما فيه من الاحتمال لانضاج والاش
والخروج عن حكم الشفاح فخصايج الى كمال الصفات في الشهادة ووجه
الثاني اطلاق الشافعي في بعض الروايات فشمس العبد فافوز
الناس من شهادته **فرد** قول المجتهدين في الامناء في البيع مع
قوله في الامور اجنبية كوا تخفد نحو على ما اهل البدن والورع
والصدق والثاني لما في نحو على في هذا الصنف فيجوز جمع الامور

مرتبتي الميزان **ورذلك** قول الامام ابي حنيفة انه تقبل شهادتها النساء
 الغالب في مثله انه يطعم عليه الرجال الكملح والطلاق والعنف نحو
 ذلك سواء افرقون في ذلك او كن مع الرجال مع قول الامام مالك انهن لا
 يقبلن في ملك وانما يقبلن عنده في غير المال وما يتعلق به من العيوب
 التي تختص بالنساء في المواسم التي لا يطعم عليها غيرهن وبه قال
 الامام الشافعي والامام احمد فالاول فيه محقق على الذي في التشديد على الدعوى
 عليه والثاني فيه تشديد وجميع الامر ابي مرتبتي الميزان ولكن في القولين وجه
ورذلك قول الامام ابي حنيفة ولخفد في الظاهر وايتيه انه لا يشترط
 العدة في شهادتها النساء بل تقبل شهادتها امرأة واحدة مع قول الامام مالك
 والحمد في الرواية الاخرى انه لا يقبل اقل من امرأتين ومع قول الامام الشافعي
 انه لا يقبل الا شهادة اربع نسوة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد
 والثالث مشدد فجميع الامر الى مرتبتي الميزان وترجع ذلك الاجتهاد
ورذلك القول الامام ابي حنيفة ان استئلال الطفل يثبت بشهادته
 رجلين او رجل وامرأتين لان فيه نبوت ارشدين واماني حق المسئل
 والصلاة عليه فيقبل منه شهادة امرأة واحدة مع قول الامام مالك
 فقبل منه امرأتان ومع قول الامام الشافعي فيقبل منه شهادة النساء
 منفردات الا انه على اصطلاحه في اشراط الاربع ومع قول الامام احمد
 يفسخ الاستئلال شهادة امرأة واحدة فالاول مفصل والثاني فيه
 تشديد والثالث كذلك والاربع مخفف من حيث نبوت الاستئلال
 بامرأة واحدة ويكمل الامر الى مرتبتي الميزان والامر في ذلك يرجع الى اجتهاد
 المحمدين **ورذلك** قول الامام ابي حنيفة انه لا يقبل في الشهادة الرضا
 الا بجلان او رجل وامرأتان ولا يقبل منه شهادة النساء منفردات
 مع قول مالك والشافعي فيقبل منه منفردات الا ان مالك يشترط
 في المشهور عنه انه يشهد بغير امرأتان والشافعي يشترط شهادة اربع
 ومع قول الامام مالك في الرواية الاخرى انه يقبل في ذلك واحدة او اثنى
 ذلك في الميزان ومع قول الامام احمد يقبل منه منفردات ويجوز في امرأة
 واحدة في المشهور منه فالاول عند تشديد والثاني فيه محقق وكذلك
 الثالث بالشرط المذكور به وقول الامام احمد مخفف فخرج الامر الى مرتبتي
 الميزان والامر في ذلك يرجع الى اجتهاد المحمدين وكذلك وجه

وقوله قول الامامة الثلاثة ان شهادته الضميمة لا تقبل مع قول الامام
مالك انها تقبل في الجراح اذا كانوا قد اجتمعوا الامر بها قبل ان يفرقوا
وهي رواية عن الامام احمد وعنه رواية ثالثة انها تقبل في كل شيء بشرط
النصاب المتخير في ذلك الامر فالاول فيه تشديد على المتخير والثاني
فيه تخفيف عليه بالشرط الذي ذكره والثالث تخفيف عليه في
الامر الذي ينبغي الميزان فمن الامامة من علم الارواح وجعل الحكم
لها فان ذرا كلها لا يتخلف بغير صاحبها ولا منقرض فروع الصغير
كفروع الكبير وهذا جمع اهل الكشف على الروح خلقت بالغة ذاك
عاقبة بما يجب لله وبما يستحق عليه لا تقبل الزيادة في جوارها كالملا
ولا مرقها في المقامات عكس من علمت جانب الاجسام على حكم الارواح
فان الجسم يقبل الزيادة والنمو في جوهرةاته كما هو مشاهد في اشار
النبات حيث رجع الفلم عن ثلاث فانه **قال** فيه وعن الصبي حتى
يلعب بخلاف الارواح فاما خلقت بالغة كما مر ولو لا ذلك ما شهدت
لله تعالى بالربوبية وقيل في ذلك منها يوم الشتر بكم وهذا امر لا
يعرفها الا اهل الله لا سطر في كتاب **وقوله** قول الامام ابو حنيفة
انه لا تقبل شهادته المحدث وذو اليد القذرة وان قال اذ كانت نوبته
تقبل الحد مع قول الامامة انه تقبل شهادته اذ قال سوا كانت
نوبته مستغنية لحد او قبله الا ان الامر مالك بشرط مع التوبة ان
لا تقبل في مثل هذا النجا قيم عليه **قال** الاول مشددة والثاني مخفف
ووجه الاول العمل بطواهر الايات والآخر كظاهر قوله تعالى
ولا تقبلوا الهه شهادته ابدأوا ولملك هم الفاسقون لا الذين يلبوا
من بعد ذلك واصلحو **قال** ومن هنا قال الامام مالك بشرط في صحة
نوبة القاذف اصلاح العمل والكف عن المعصية وفعل الخيرات
والنقرب بالطاعات ولا يستغنى ذلك نسبة ولا غيرها **وقال**
الامام احمد ان يجوز التوبة كاف اي ولو لم يعمل صلاحا بعد ما قال العلماء
ما ينبغي مشددة في تخفيف التوبة وفي مطلقها فرجع الامر الى امر تقي الميزان
وتصح حمل قول من **قال** بشرط صحة التوبة الاستبراء عنه
يطلب على الظن انه لا يعود الى ذلك التنب على من ظلم لئلا منه راحة
مسل الى المعاصي بعد التوبة وقيل من **قال** يجوز التوبة كاف على من لا يعمل

له الى تلك المعصية **وقوله** قول الشافعي ان صفة نوبته القاذف هو ان
يقول قذفي باطل محرم وانا انا امر عليه ولا عود اليه اي الى ما اذنت مع قول
مالك واحمد ان صفتها ان يكذب نفسه **قال** الاول تقبل شهادته ولد
الروافى الرنا **قال** الاول فيه تشديد في الاصلح عن المتصل من الفتق
والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى امر تقي الميزان **وقوله** قول الامام ابو حنيفة
والامام مالك ان لعب الشطرنج حرام وانما كثر منه وقت شهادته
مع قول الامام الشافعي انه لا يجوز الا اذا كان بعبوض ويستغل به عن فرض الصلاة
ولم يترك علم عليه **بشخص** **قال** الاول مشددة قياسا على ورد من النوع عن
الردشير والثاني فيه تخفيف عند فقدان الشرط الذي ذكره فرجع الامر الى
مروني الميزان **وجه** الاول ان لعبه تصد عن ذكر الله تعالى وعن الصلاة
عالمنا فكان للاتباع التفرقة **وجه** الثاني ان فيه تعلم الكاذب في حرب
العدو من الكفار والبهانة فكان للاتباع عدم التعمد لانه لم يمتحس للو
واللعب المنوع عنه في الشريعة **قال** **وقوله** قول الامام الشافعي ان من
البيتد المختلف فيه لا يزد به الشهادة ما لم يشكر مع قول الامام مالك في
الرواية الاخرى كذهب الى حنيفة **قال** الاول فيه تخفيف والثاني مشد
وكذا ما وافقه من رواية الامام احمد فرجع الامر الى امر تقي الميزان ووجه
الاول ان الاقدام على تضييق احدا مما يكون بامر يجتمع عليه ووجه
الثاني ان من قص للشاهد منعو عن الربيت والاصح اموال الناس
وحقوهم يقبل الطعن فيه **وقوله** قول ابو حنيفة ان شهادته لا
لا تقبل اصلا مع قول الشافعي والامام احمد انها تقبل فيما طويقه
السمع كالشعب والموت والملك المطلق والوقف والمعوق كذا
سائر العقود كالنكاح والبيع والصنع والاجارة والقرار ويحود ذلك
نوا تخيلها اعني او بصيرم **عمر** ومع قول الشافعي انها تقبل في
ثلاثة اشياء فيما طريقه الاستفاضة ولما اذا اضبط على انسان صيغة
اقرار مثله لم يتركه من يد حق ادى الشهادة عليه **قال** الاول فيه تخفيف
والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى امر تقي الميزان **وجه** الاول ظاهر **وقوله**
قول الامام ابو حنيفة واحمد انه لا تقبل شهادته الاخرى وان فهمت شأونه
مع قول مالك انها تقبل اما كانت اشارته مفهومة وهو احد الوجهين في
الشافعي **قال** الاول مشددة والثاني فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره فرجع الامر

إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاحتمال بالاموال والابضاع فلا ينبغي العمل
 ولا الاقتران على العمل بينهما **•** ووجه الثاني ان الاشارة المفعلة قائمة مقام
 صريح اللفظ بل قال بعض المحققين انما الفصح من العبارة بقرينة فظهر لو نوى
 الصلاة خلف زيد فان عمل المرصع لا ان اشار اليه مع النية لقوله قد اورد
 بقرينة ان الاشارة لا تحتمل التاويل بخلاف العبارة **•** **فذلك قول** **فذلك قول** **فذلك قول**
 ان شهادته العينية غير مقبولة على الإطلاق ومع قول الامام احمد في المشهور عنه
 انما تقبل فيما عدا المذقة والقصاص **•** فالاول شدة والثاني فيه تشدد
 من وجه وتخفيف من وجه فوجه الامر الى مرتبة الميزان **•** ووجه الاول الاحتمال
 للابضاع والاموال والحقوق فصدق العبد في الزور او عدو الضبط النقص
 عقلمه كان شبهة في العقل ووجه الثاني انه قد يكون العبد باطلا وفاقدا
 للحقوق **•** **قال الله تعالى** **ان اكرمكم عند الله اتقاكم** وقد
قال **مولى الله عليه وسلم** **الا افضل لعزى على عجمي ولا لعجمي على عجمي ولا**
لاحمر على اسود الا بالقوى **فذلك قول** **فذلك قول** **فذلك قول**
 لو تحتمل شهادته حال رقة واه اها تعبد عنقه قبلت **•** مع قول الامام مالك
 انه ان شهد به في حال رقه ورُدَّت لم تقبل بغير عتقه **•** وكذلك اخلافه
 فيما تحتمله الكافر قبل اسلامه والصبى قبل بلوغه فانما الحزم فيه
 عند كل ضمير على ما ذكرناه في مسئلة العبد **•** فالاول من المسائلين فيه تحقيق
 والثاني فيه تشديد فوجه الامر الى مرتبة الميزان **•** ووجه الاول في المسائلين
 ان العبد محال الا بالوجه الثاني فيما ان الغنى محال التحمل **•** **فذلك قول**
 قول الامام ابو حنيفة انه يجوز الشهادة بالاستفاضة في خمسة اشياء النكاح
 والدخول **•** والنسب **•** والموت **•** وولاية القضاء **•** والملك **•** والعنق
 والوقف **•** واليولا **•** ومع قول الامام احمد انما يجوز فيها الشهادة بالاستفاضة
 من حيث الزيادة والمقصود في جميع الامر مرتبة الميزان ووجه اقوالهم ظاهر
 بجوز الشهادة من جهة اليمان برفق الشئ في يد متصرفه مد طوله
 فيشهد له بالهدى وهل يجوز ان يشهد له بالملك وجهان احدهما انه يجوز
 الشهادة فيما الاستفاضة وبه **•** **قال ابو حنيفة** لا يصح في واحد
 روايته والوجه الثاني انه لا يجوز وبه **•** **قال ابو اسحق المروزي** ومع قول
 ابو حنيفة بجوز الشهادة في الملك بالاستفاضة ومن جهة ثبوت اليد
 في الرواية الاخرى عن احمد ومع قول الامام مالك انه يجوز الشهادة باليد

خاصة في المدة البسيطة دون الملك فان كانت المدة طويلا كعشرين شهرا فما فوقها قطع
لها الملك اذا كان المدعو حاضرا حال تصرفه فيها وخون لها الا ان يكون المدعى قرانه
او محيا من سلطان او عاتفة فالاول من قول الامام الشافعي ومن قول شيخنا الاصمغري
وقول ابى حنيفة مخفف والثاني وهو قول المروزي مشدد وقول ابى حنيفة مخفف
وقول مالك فيه تشديد من حيث عدم الشهادة بالملك على ما قلنا من الشرط فرجع
الامر الى مرتضى البرزاني وبجوابه الاقوال الواضحة **وقد** قول الامام ابى حنيفة انه
يجوز منها ذمة اهل الذمة تعقبها على نفي وهي رواية عن احمد مع قول مالك والثاني
والجدي الرواية الاخرى انما لا تقبل فالاول فيه مخفف والثاني فيه تشديد ووجه
الاول من عاتفه الكفاية غفلة فان اهل ذمتهم عندهم عدول ووجه الثاني
من عاتفهم من عاتفهم من عاتفهم في الموصية في الشفاعة الرئوس عنهم مع قول احمد
انما لا تقبل وعيضا فان الله مع شهادتهما انما ما حانا ولا كتمان ولا يهدا ولا يهدا
الرجل فالاول مشدد والثاني فيه مخفف بالشرط الذي ذكره فرجع الامر الى مرتضى
الميراث **وهو** الاول في الوفاق يقول الكافر في الغالب ووجه الثاني انه قد
تقبل على الظن ضيقة لا سيما ان كانوا على خلافهما فان لم يغلب على ظن
الحاكم هتق الكافرون فينبغي عدم القبول جريا على قواعد الشريعة في كثير من
الاستدلال **وقد** قول الامامة الثلاثة انه يجوز الاحتكام بالشاهد واليمين
في الاموال والحقوق مع قول ابى حنيفة انه لا يصح الاحتكام بالشاهد واليمين
في الاموال وحقوقها فالاول فيه مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى
مرتضى الميراث **وقد** قول الامامة الثلاثة واحمدية اخذ به وايضا انه لا يجوز
الشاهد واليمين في العتق مع قول احمد في الرواية الاخرى استحباب العتق
بالحلف وبجوابه له بذلك فالاول مشدد وله اذا انكر المتيق العتق
دورا اذا استكت والثاني فيه مخفف من حيث الحكم فيه بالشاهد واليمين تشديد
من جهة الحلف ويصح لاحد من نتي الميراث **وقد** قول الامام مالك الاحتكام في الاموال
بشهادة امرأتين مع اليمين مع قول الشافعي واحمدية لا يجوز لهما معهما **فالس**
الشافعي واذا **فالس** بالشاهد واليمين يجوز للشاهد نصف المال مع قول
مالك واحمدية يجوز للشاهد المال كله فالاول فيه مخفف والثاني فيه
تشديد فرجع الامر الى مرتضى البرزاني مع ما اتفق على ذلك من ثمانية المال كله
او نصفه **وقد** قول ابى حنيفة انه لا تقبل شهادة العدة وعلى عدو او الركن العدة
مستخرج الى الفسق مع قول الامامة الثلاثة انما لا تقبل على الاطلاق فالاول فيه

عنيف على المدعي والثاني بالعكس وهذا في بعضهم بعد قبول شهادة نبي
 ذاب على حرام وعلمه وماله في ذلك اهل عصره فليست **ذلك** قولاي
 خيفة ومالك لا تقبل شهادة الوالد لولد وعلمه مع قول الشافعي انه
 لا يجوز شهادة الوالد من الطرفين للمولودين ولا شهادة المولودين
 للوالدين الذكور والامهات سواء بعدوا او قربوا ومع قول احمد في اخذ
 رواية تقبل شهادة الابن لابيه ولا تقبل شهادة الاب لابنه ومع قول
 في الرواية الاخرى لا تقبل شهادة كل منهما لصاحبه مالم يجزأ اليه معاً في القاء
 وله رواية اخرى كالحماة واما شهادة كل منهما على صاحبه لمقبولة عند الجميع
 الا ما يروى عن الامام الشافعي انه لا تقبل شهادة الولد على والده في القصص
 والحجود ولا شهادة في الميراث فالعلم ما بين شدة ومخفف كل في جميع الامر
 الى ما يتقرب اليه **ذلك** قول الامامة الثلاثة انه تقبل شهادة الاخ لخاله
 والصدق لصديق مع قول الامام مالك انها لا تقبل فالاول بمخفف
 على الناس لنقض شفقة الاخر والصدق والمخفف عن شفقة الوالد
 ومخفف فلا تخلف تلك المحققوا الشفقة الضعيفة على ان يشهد
 او ضد بقاء لا يخلف الوالد لولد كما هو مشاهد والثاني منه تشدد
 على الناس لا يخلوا احد من صديق او اخ قريبا لم يكن حاضر لذلك
 الصنف الا ذلك الاخ او الصديق فاذا لم يقبل ما ضاع حقه **ذلك**
 قول الامامة الثلاثة انه لا تقبل شهادة احد الزوجين للاخر مع قول
 انها تقبل **فالاول** مشدد والثاني مخفف في جميع الامر الى ما يتقرب اليه
 ووجه الاول المحقق بالاختصاص فقد تغلب السموم على احدهما فبعض
 خاطره في شهادة الزور **وجه** الثاني ندرة وقوع مثل ذلك **ذلك**
 قول اخي في الشافعي انه تقبل شهادة اهل الاهواز والبيع اذا كانوا
 متجدين في كذب الخطابية وهم قوم من الرافضة يهدقون من
 خلف لهم ان له على فلان كذا فيشهدون بذلك مع قول مالك
 واحمد انه لا تقبل شهادة تتم على الاطلاق فالاول فيه مخفف الشرط
 الذي ذكره والثاني منه تشدد في جميع الامر الى ما يتقرب اليه **ذلك**
 قول اخي في الشافعي انه تقبل شهادة البدوي على القروي اذا كان
 عنوا للبدوي في كل شيء مع قول الامام احمد ان لا تقبل مطلقا ومع قول
 مالك انها تقبل في الجراح والقتل خاصة ولا تقبل فيما عدا ذلك من

الحقوق التي يمكن اشهاد الحاضر فيها الا ان يكون تحملها في البداية فالاول
 مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل في جميع الامر الى ما يتقرب اليه **ذلك**
 قول الامامة لا يرفع ان من تعينت عليه الشهادة لم يجز له اخذ
 عليها ومن تعين عليه جاز له اخذ الا على غيره **ذلك**
 قول الامام مالك المستنور عنه ان الشهادة على الشهادة جازية في
 كل شيء من حقوق الله تعالى وحقوق الادمية سواء كان ذلك في مال او
 او قصاص مع قول اخي في حقة انها تقبل في حقوق الادمية سوى القصاص
 ومع قول الشافعي في اظهر قوليه انها تقبل بحقوق الله عز وجل كحد الزنا
 والسرقة والشرب **فالاول** مخفف والثاني مفصل والثالث فيه مخفف
 على اليهود وتشديد على المحمودة في جميع الامر الى ما يتقرب اليه **ذلك**
 قول اخي في حقة يجوز ان يكون في شهود الفرج نسام مع قول مالك واحمد
 انه لا يجوز **فالاول** مخفف والثاني مشدد في جميع الامر الى ما يتقرب اليه **ذلك**
 قول الامامة الثلاثة انه يجوز ان يشهد انسان كل واحد منهما على شاهد
 من شهود شاهد على الاصل **وجه** الشافعي في اظهر قوليه والقول
 الثاني يجزأ ان يكونوا اربعة فيكون على كل شاهد من شهود الاصل شاهد
 فالاول مخفف والثاني فيه تشدد في جميع الامر الى ما يتقرب اليه **ذلك**
 قول الامام مالك في حقة والشافعي في القديم واحمد انه لو شهد شاهدان
 بمال ثم رجعا بعد الحام به فعليهما الغرم مع قول الشافعي في الجديد
 انه لا ينعى عليهما فالاول فيه تشدد على الشهود والثاني مخفف عليهما
 في جميع الامر الى ما يتقرب اليه **وجه** الاول تاقب الشهود لياخذوا
 حذرهم في المستقبل فلا يشهدون الا عن يقين **وجه** الثاني ان
 المتار على الحكم لا علمه **ذلك** قول اخي في حقة ان الحكم
 اذا حكمه بشهادة فاسقين ثم علم حالهما بعد الحكم لم ينقض
 حكمه مع قول الامام مالك واحمد والشافعي في احد قوليه انه ينقض حكمه فالاول
 مخفف على الحاكم والثاني مشدد عليه والتمثل بمخوط الدين في جميع الامر
 الى ما يتقرب اليه **ذلك** قول اخي في حقة انه لا تقبل شهادة الزور وانما يوقف
 في قومه وبقيال لهم انه شاهد زور مع قول الامامة الثلاثة انه يقبل
 ويوقف في قومه فيعترفون انه شاهد زور ومالك فقال ويستمرون
 المساجد والاسواق وبجميع الناس **فالاول** فيه مخفف والثاني فيه تشدد

فجميع الامور التي في الميزان وكل من القولين وحيد ويخرج مثل ما على من
لا يصدق الزور والثاني على من تكرمه وانما علم كما **باب العتق**

اتقوا الامنة الرابعة

على ان العتق من اعظم القربات **المندوب**
الجاهل ما وجدته من مسايل الاجماع والاتفاق **واما** ما اختلفوا
فيه من ذلك قول الامامة الثلاثة انه لو اعتق شخص من مملوك مشترك
وكان مؤسرا عتق عليه جميعه وتضمن حصته شريكه وان كان مفسدا عتق
نصيبه فقط مع قول ابي حنيفة انه تعتق حصته فقط ولشريكه الجبا
بين العتق والسعاية وليس له المنع من الاول فيه تشديد على السيد
ورحمته بالسيد بشرط الذي ذكره **والثاني** فيه تخفيف على السيد وعلى الشريك
على المقتضيل الذي ذكره **فجميع** الامور التي في الميزان واجتمعا ما مجمد
ومر ذلك قول مالك في المسمور عنه انه لو كان عند اثنين اثنين واحد
نصفه وللآخر ثلثه وللآخر سدسه فاعتق صاحب النصف السدس
حصته مما عتق في رمان واحد او وكلا او كلا فاعتق حصته مما عتق
كله وعليه قيمة الشفص الذي بينهما على قدر حصته مما من العتد
فيكون لكل واحد منهما من ولايه مثل ذلك مع قول الامامة الثلاثة
ان عليهما قيمة حصته شريكتها بالسوية على كل واحد نصف حصته شريكه
وهو رواه مالك فالاول فيه تشديد على السيد بن عتق العتد كله عليهما
وزن قيمة الشفص الباقي والثاني فيه تخفيف على صاحب الثلث بالنسبة
لرأيه النصف وتشديد على صاحب السدس بوزنه لشريكه فدر قيمة
النصف والثلث فليسا مل **ومر ذلك** قول الامامة ابي حنيفة انه لو اعتق عتد
في مرضه ولا مال له غيرهم ولو جز الورثة جميع العتق عتق من كل عتد ثالث فقط
وليس تنفي في الباقي مع قول الامامة الثلاثة انه تعتق الثلث بالقرعة الاول
فيه راحة السيد بالسعاية في الباقي والثاني فيه تخفيف فجميع الامر
المرتبني الميزان وكل من القولين **فوجه** **ومر ذلك** قول ابي حنيفة والشاوي انه لو
اعتق عبدا من عبده لا يعبته فله ان يخرج ابيه شا مع قول مالك واحمد
انه يخرج احدهما بالقرعة فالاول فيه تخفيف على السيد والثاني فيه تشديد
عليه بالقرعة **فجميع** الامور التي في الميزان **وجه** الاول ان السيد يحسن القبول

ما اعتق فله التفضيل بين عبده لعمه وجوب حق احد منهما عليه وتعلو
ان القرعة انما شرعت خوفا من ان يأخذ لا يعبط لنفسه ويغفل على الاثر
اولا كذلك الحكم في حق السيد مع عبده ومن هذا علم توجيه القول الثاني
ومر ذلك قول ابي حنيفة انه لو اعتق عبدا في مرضه ولا مال له غير
دين يستغفره استغفر العتد بيمينه فاذا اقاما ما راع مع قول الامامة الثلاثة
لا يفتق العتق فالاول تخفيف على العتد لطالب العتق والثاني تشديد عليه
فجميع الامور التي في الميزان **وجه** الاول المهادنة والى ذلك الذي يمتنع
عن دخول الجنة حتى يوفيه لصاحبه فله ليس في الاخرة اصعب على العتد من البين
وقد رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الاسرافوا ما في مساديق من بار
عليهم فقال يا اخي يا جليل من هؤلاء هؤلاء اقوام ما نواؤوا عافوا فها هم اموال
الناس لا يجدون لها واداء لكل من القولين **فوجه** قول ابي حنيفة لوقال
لعبد الذي هو اكبر منه سنا استوا اي عتق ولا يثبت نسبته مع قول
الامامة الثلاثة انه لا تعتق بذلك فالاول تشديد على العتد والثاني تخفيف
فجميع الامور التي في الميزان **وجه** الاول تشويع الشاوي الى حصول العتق من
رق الخلق ورجوعه الى رزق الحق تعالى اما لك الحقيقى **وجه** الثاني حل ذلك
على انه اراد ملاطفة العتد كما يقول الابن الشفيق او الام الشفيقة لولها
ما هو كذا ابوا وايضا فان يكون العتد في رزق الخلق اقل من واحد ممن كان
في رزق الحق لان ما كل احد يعرفه واما العتد فله لتسالي مكان سيد الاوي
فالحبيب عليه وهو من خلفك لك الجا فله راحة العتد بذلك كل من الجهة
مشهد **ومر ذلك** قول الامامة ابي حنيفة انه لو قال لرفيقه انت هو ونوي
بد لك العتق لم يعتق مع قول الامامة الثلاثة انه تعتق فالاول تخفيف
على السيد بنزك العتق والثاني عكسه فجميع الامور التي في الميزان وكل
منها **فوجه** **ومر ذلك** قول الامامة ابي حنيفة انه لو قال العتد الذي هو اصغر منه
سنا با ولدي لم يعتق الا في قول الامامة الشافعي ومحمد بن عيسى بن وهب والبخاري
انه ان قصد الكرامة لم يعتق والا في هذه المسئلة كما تقول في مسئلة
ما اذا كان العتد اكبر منه سنا المسئلة فجميع الامور التي في الميزان **ومر ذلك**
قول مالك ان من ملك ابويده او اولاده او احبا بنويده او احبة ففوتوا
او عتدوا عتقوا عليه بنفس المالك وكذلك القول عند مالك اذا ملك
خونه او اخوانه من قبل الام والاب ثم غلب الامام ابي حنيفة ان هو يفتق

شدة فزع الامر الى مرتبة الميزان ونوحيه القولن ظاهر الحمد لله رب العالمين

فليدين للآخر

ما فتح الله تعالى به من ابواب
جميع اقوال الامة المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية ونوحيه اقولهم
وقد حاولت الجمع بين اقوال الامة ومقلديهم ونوحيه كل من اجتهد
بجميع الاخوان من مقلدي الامة لا ريب في اغتياهم بالحجج وقولهم للبا
ان يبرأ الامة المستلمين على هذه من رتبهم ايماناً ونسلاً ان لم يصلوا الى ذلك
نظراً واستدلالاً لا كما مر في هذه الخطبة وبغورنا باخذ الامة المجتهدين في ايديهم
في افعالهم القيمة وكل مجتهد في هذه هناك يتيسر في وجهه وياخذ بيده في خلاف
مركز الصديق في ذلك فانه من انظر الامة اليه نظر الغضب لسوا قبيحهم
ونقصه عليهم بغير حق. واذ كان الامة كلهم من اهل الحق مع بعضهم
تضام مع قضاوتهم في العلم فكيف يجوز هو عاقبنا لنظروا اليهم. وقد ارسل
الى امر النبي من سجد صلى الله تعالى عنده سوا الامام مالك بالمدينة تسالمة
عن مسألة فانزل يقول له يا اخي ما تعبد فانك امام هدي وحكم
الله تعالى في هذه المسئلة ما اقر عندك فيها انتهى فاعلموا ذلك ايها الاخوة
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته والحمد لله رب العالمين

ولنشرع في بيان الخاتمة الموعود بذكرها

في الخطبة فاقول والله التوفيق
خاتمة في بيان هذه صلحة تتعلق باسرار احكام الشريعة تاسيس
الميزان في النفاسة من كلام شيخنا العارف بالله تعالى سيد علي الحوامي
استغاث عنه بطلع الماظر فيها على سبيل مشروعية جميع التكليفات سائر

الاعتصام وانما كلهما كفارة للاكله التي اكلها ابونا ادم عليه السلام من الشجرة
مكاروت الميزان جميع فداها لامة المجتهدين وعقلانهم الى مرتبة الشريعة
كما تقدمت كذلك رقت هذه الخاتمة بجميع ابواب الفقه وما فيها من الاحكام
الى الاكله التي اكلها ابونا ادم عليه السلام من الشجرة التي هي مظهر ما يقع من
بنية تعبد بحكم القنصين لا مظهر ما يقع منها ومن بنية القنصين من
الذنوب فانهم. وقد سالت شيخنا المذكور عن سبب مشروعية جميع التكليفات
منع ان الله تعالى عن العالمين وعن عباده اقام فقال صلى الله تعالى عنده سبب ذلك
تمام التوبة لبني ادم اذا وقوا اليها اني لله تعالى عنه وكانت جميع التكليفات
التي كلف الله تعالى بها اولاده كاللحاق لهم. فقلت له ان من سببه من لا يجوز
الوقوع في المخالفات. فقال ان كان هناك مخالفة في كفارة والافق مع درجات
فقلت له فاذا كان رفع درجات في حق الانبياء عليهم السلام في المراتب والبقول
وعصى اذ مرتبة فغوي. وما علم باولدي ان ما فاضه الله عن الانبياء من مشي
المعصية والخطية انما هو على سبيل الحما لا لاجل انهم لم يخرج عن حفظ الاحكام
في الخطية من ليل ونهار وتلك حفظ من مشاهدة الحق في علو ولا يصح لاحد فيها
معصيان واما يقع المعصيان من الجب عن شهوده تعالى فتعي معاصي الانبياء
عليهم السلام وخطيائهم كلبهم بوزنه لا بصفته ليصير لهم المام باقامة
المعاصي لفوقهم باطنيا اذ هو في حاله وبصير احدهم يعرف كيفية تعظيم
قوته المفضل من الله بالنوبة والاستغفار اذا وقع في المخالفات وبصيره
احدهم يعرف مقدار الجبر كما عرف مقدار الوصل وعكسه اذ الشئ لا يعرف الا بعد

ثم قال رضى الله عنه

فاوضحك باولدي ذلك فاقول
منال وافعة النبي ادم عليه السلام
منال ملك مطاع قال يوما لاهل حضرة الطائفة الى ارضنا احدث امر في الوجوه
وانزل كتنا ورسلا بامر ونهي واجعل لمن اطاعهم دارا مستي الجنة ومن عصاهم
دارا من النار واخرج من ظهر عبيد ادم ذرية يهرون الارض واجه اليهم
تكاليف تعبد ان اقدر عليه الاكل من شجرة وتعد لنا نساء من القرب منها طاهران
انتم عليه وعلى ذرية الذين عصوا المحجة بجاز اصورتا وعلى ذرية الذين لم يعصوا
خليفة لا يمازكم اخرجهم من تلك الجنة التي اكل منها من الشجرة الى دار اخر عاين فيها
في الدرجة تنمي الدنيا واجعل كما العقاب فيها في طلب ان يكون عقابا وليتقوا

فأخرجوا من أهل الحضرة أن يتقدم لذلك غير التبتة وعلية السلام فانه تقدم
 وقال لاناها انما لها لتتقدم فضا الله تعالى وقلده في عباده من كان خاضعاً للمجلس
 الانفاق لو يحكم على اذم والمقصية للخالقة فاما يحكم له بطاعة ربه عز وجل
 ذلك من كان غايياً عن هذا المجلس فانه يحكم عليه بالعصية ولا بدك من حضرة
 المحجوبين من اولاده اذ كان ذلك من كبر المصالح فهو ليقوم في فضا الله تعالى
 وقلده نازة بالمعصية في طهر واحكمه وعقود ونازة بالطاعة في طهر واحكمه
 نعم كان اذم عليه السلام تحمل عن اولاده المحجوبين بذلك السبكا الصوري
 الذي وفهمته وكثرة الحزن غالب ما كان يقع فيه اولاده الذين يتعدون حدود
 الله وكأنه فزع يوافقة باب المغفرة لا واده اذ لا بد للقبضة من فاج يفتحها
 بحكم القضاء والقدر لينترب على ذلك المرد في الدنيا والاخرة فقد
 بان لك يا اخي انه جميع التكليف التي شرعها الله تعالى في الدنيا انما كانت
 في مقابلة اكل ادم من الشجرة صنورة فاما من اولاده احدا لا وفزع عضواً وهو
 بمقصية او مكروه او بخلاف الاول ما عدا الانبياء عليهم السلام فهو اجمع
 التكليف لبيته الذين لم يعصوا اماً نفع درجا وكفارة الذنب وفتحوا
 فيه او عفوية لهم كل طردة والحق ان الله تعالى بها عباده انتهى

وتسعت بيدي ومولا

عليها الخواص رحمه الله تعالى يطول ما كان جميع ما وقع من اذم عليه السلام من سمي
 المعصية كالطاعة لله عز وجل فان الله تعالى كان راضياً عند حال كل من الشجرة
 كوضاه عنه حال كونه في الصلاة على حد سواء ومن قال فابيه غير ذلك قياساً على
 حال بني اقرطبة لخرج من محمد بن توفيق القيمة والمالك بساط المنة
 انفسنا وان لم نعتق لنا ورحمتنا نكون من الخاسرين يعني معاشر اولاد الذين
 تعصون امرك وكأنه بذلك كان مستغفراً عنهم لاعتقده هو في نفسه هو كالشافع
 فيهم عنده **•** ونصير ما وقع من نصاير التاج والشيء عن رايه ودينه والبيكار
 والندم كان ضرورياً لينقل ذلك عنه الى نبيه الذين لم يكونوا موجودين حال
 نزوله الى الارض **قال** وانما اخذت من البطنة بعد اكله من الشجرة ليدرك
 بذلك صنون ما يقع فيه نبوه فتستغفر الله تعالى لهم كلما بالاول ونموت وقدجا
 شريعة محمد صلى الله عليه وسلم بطالب المغفرة كلما خرج الانسان من بيت الخلال
 وكذلك الحديث في خواتم اذ على البطنة ما يقع لها وبينهما من الخيص كل شهر للتذكير

تلك مما صيغتهما وتستغفر لهما اذ لحاضنت وانما اذت المحض في كل شهر على ادم
 لانها وقعت في صنورة الربيع لادم فكل من الشجرة خبز اكل ولا يكونها انصبا لم
 قطع الثمرة من شجرة النين واعطيت لادم عليه السلام ولا شك ان من ياتي
 المخالفة وهو مظهر لاستحقاقه ذلك اعظم صنورة الذنب من اذم الخالقة
 ناسياً قال الله تعالى ولقد عمدنا الى ادم من قبل فتنى ولم نجد له عزماً الهية لانيما
 وقد حلف له ابليس انه له من الناصحين **وقال** بلينا ان بعض العاقبين ليعتصم
 بابليس فقال له ليقطعت لادم انك له من الناصحين وانت تكذب
 فاما اذم لما رايت فضا الله وقلده لادم وله ورايت قلوب الانبياء سادحة
 سالمة من حظور الفواحش معطلة لله تعالى لكل النقص حلفت له بمعبود
 الذي يخجيلة لا والله الذي ليس كمثلته من النقي **•** ثم اعلم يا اخي ان الجنة التي كان
 فيها آدم طيبت بلجنة الكبرى المتخرة في علم الله تعالى كما قد تبادر الى اذهنا
 فاما في حجة البرزخ التي توفى جسد الباقوت كما قاله اهل الكشف والواحد
 الجنة انما يظنها الناس تعباً لموت وطساً ومجاورة الصراط قالوا
 وهذه الجنة هي التي يقع من قبل الموت له طاقته منها ينظر اليها وينتظر
 بما فيها في قبره وكذلك القول في النار هي التي دار النيران المنامو
 من طريق الكشف هي دار البرزخ قالوا وهي التي رافقها رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عمود من لحي الذي يمتد السوايت وراى فيها المرأة التي حلتبت
 الهن فحى ما انت قالوا وهي التي وقع لادم فيها الاكل من الشجرة واهبط
 منها الى الارض لعزيمتها منها في الحكم وكل من مات من اولاده المصليين فهو
 روجه الى هذه الجنة فان كان عاصياً عادته روجه الى النار التي البرزخ
 كذا في التبو اذم فقهذه المكاين حتى تنفض الى الدنيا ويقضى المعداد
 وتشكامل هذه فيخرج الناس من الجنة النقيش الى الحسام ينخلون الجنة
 الكبرى او النار الكبرى ولو ان الجنة التي يقع للمؤمن منها طاعة او
 النار التي يقع للكافر منها طاعة كانت هي الجنة الكبرى والنار الكبرى
 لغات الحشر والشر وما بعدهما مما اورد **•** **قال** سيد علي خواجه
 رحمه الله تعالى ولما كان العال السبع على حجة البرزخ مشاؤونها الجنة الكبرى
 في الطهارة والتقدوس ليرتكب كل الاخراج الغدور فيها من نولوعا يطووم
 ومخاط وغير ذلك مما تولد صنورة من تلك الكلمة الصورية فذلك انترت
 ادم وحوى الى هذه الارض التي هي محل التعفين والاستحالة يخرج فيها

ذلك القدر الصوري في حقيقتهما الحقيقيين في خواصهما من اولادهما انتهى
وسمعت اجماعا فصل الدين
 رحمه الله تعالى يقول ما اكل ادم وحوي من ثمرة
 والعايط والدم ولة المس من الرجال والنساء وعكسه ولة الجماع ذلك
 وتولد في رتبتهما بسبب ذلك اذا اكلوا من ثمرة النوى الخاصة بثمر من نوع
 في حرام او مكروه او خلافا لاولى زيا دة على ما تولد ضووف في ابوابهم الخشنة
 والاعمال بغير مرض والمخاطب والصناعات والتكبر والخيبر والفقهة واسباب
 الاراء والسر وندك الفميص والعمامة والغبيبة والعميمة والبرص والدم
 والكفر والشرك وضرة ذلك مما وردت الاخبار والاثار انه ينقص الطهارة
 فمن تأمل جميع التوافيق وحدها كلها متولدة من الاكل وليس لنا ناقص
 للظمان من غير الاكل ليد فان من لا ياكل حكمه حكم الملائكة لا ينقص منه
 شئ ينقص طهارته اياها ما ذكرناه وما لم يذكره فان الملائكة لا يتون
 ولا تنقو ولا يجرونها من ولا تنسني الرجال ولا النساء ولا الاستمتاع
 بالجنس بشئ من جنسها ولا الجماع ولا ينقص عنها ولا يكره ولا يعير
 اذ العينة ينقص به الا ان يجت عن شهوده تعالى ولا يجت عن شهوده
 تعالى الا ان اكل ولو لا حاجة بالاكل ما وقع في عقوبته اذ ذلك امر سا
 الشايع صلى الله عليه وسلم والائمة المجتهدون بالظمان اذ اوقع متا ناقص
 بلما المطلق وتبدله وامرنا الشايع وكذلك لائمة المجتهدون ايضا
 بالنظر من النجاسة بالماكد لك والجنس او التماسك الاستحبابا وازالة
 فذرا لتعل وقيل للمرأة الطويل وامرنا بالتمتع عن كل نجاسة خرجت من
 القبل او الدبر وغيرهما حتى من الرجل الخارج منه البول والعايط من قبل
 وقبر وامرنا الشايع عليه السلام وكذلك العلماء بالشرع والما
 ملاسستها للذكر المجاوز للحاج وقد كان صلى الله عليه وسلم يفيض من اوتيه
 بالماخذ الطهارة ويقول بذلك امر في جريد وسيا في توجيه الاحكام
 ان النقص من الفرج خاص لا كابر العلماء والضاخر وعنده النقص خاص
 بالعوام واما امرنا الشايع صلى الله عليه وسلم بالنظر من قول الغلام اذا
 لم ياكل غير البرق ون الغسل مخفيا علينا من غسل منه فله فلكنا كالتش
 افضل لانا لاحكام راجعة الى حكم الشايع لا الى حكم العقول فانها ك

قابل كيف قلتم نجاسة بول الاطفال مع كونهم لا يصح في حقهم الاكل من ثمرة
 النوى فالحجاب قدغال بعض اهل الكشف ان الاطفال معاصي من حيث ارواحها
 كاطاعات كذلك من حيث ارواحها واتضا فان بعض العلماء كان يغسل
 من بول الصبي الذي لم ياكل الطعام ويقول ان والدقة تاكل في هذا الزمان
 للعوام والشريكات مكان بوله اقدر من بول من ياكل الحلال انتهى وقد جات
 اقوال الائمة المجتهدين في النقص على ما ذكرنا على ما ذكرنا مشددة ومخففة بحسب
 الادلة التي استندوا اليها من الكتاب كما ان منهم من نوسط بين الخفيف
 والشديد كصاحب القول المفصل كما ان من التوافيق ما اتفق عليه
 كالبول والعايط والجماع والجنون ومنهما ما اختلفوا فيه كليس المحارم
 الفرج والهور بشرط عدمه وكذلك مما اختلفوا فيه خروج الدم السائل
 من البدن والفقهة والغبيبة ومن الصناعات في الاكل والشرك والاجرة
 والابرص والصليبي والون ونحو ذلك وقد تقدم في توجيه الاحكام
 من باب الاحداث من ان النقص ليس الفرج ليس هو لذات الفرج واما النقص
 به لكونه خارجا عن الخارج المتولد بالاكل اذ لو كان النقص به لذاته من حيث
 متولد من الاحكام لكان حكم جميع الاعضاء كذلك فان البدن كله
 قد يولد من الاكل فان قلت قد قال العلماء بالنقص خروج
 الحصاة التي ابتلعها الانسان وهي غير متولدة من الاكل يتقين فالحجاب
 ليس النقص عند من بها لذاتها وانما هو لما عليها من القدر المتولد
 من الاكل ولو لا ما عليها من القدر لم ينقصوا الطهارة بها لورض ذلك
 اذ النقص حقيقة انما هو خروج الفصيلة التي تولدت من الاكل والشرب
 واثارة الشهوة والعقولة عن الله عز وجل او المعاصي وليس للحصاة او
 العودة بها شي من سياتر ذلك فاقهر فهذا كان سببا لمر الطهارة
 عن الحدث الاكبر والاصغر فان قلت فلزم وجه يعقير البدن القسل
 من خروج المني مع انه دون البول والعايط في القدر يتيقن فالحجاب
 ان يعقير البدن بخروجه والجماع من غير خروجه ليس هو للقدر وانما هو لما
 فيه من اللذة التي تشري في جميع البدن حتى تنسبه ونفسه ذكره عز وجل
 والنظر اليه فذلك امرنا الشايع باجر الما على سطح البدن كله بحسب
 حريان اللذة فهو وان كان فرعا من البول والعايط فهو اقوى لذة من اصله
 فذلك امرنا باجر الما المنعش للبدن من ضعفه او فتور او موتة المنسقي فيقوم

احدا تعبنا لغيره نلجى ربه عز وجل يندى حى فكل موضع لم يسمه لما فهو كالميت
 او المشرف على الموت او كمن استكران او المنعم عليه ولا يكاد يحضر ذلك الحلق
 مع ربه في صلاة ابدى واذا لم يحضر معه مكانه لم يصل اذا الصلاة لا يصح الا
 بجميع البدن كما انها لا يصح خارج حضرة الله تعالى ايها عند اهل الله تعالى
 فانهم وانما وحيث التيم عند فقما الماحسا او شرعا لان التراب فيه بلحمة الماء
 اذ هو عكازة الماء الذي يخرج من خلق الله تعالى الموجودات فان فقما التراب
 يتم بالجلول ان اصابه ذلك من ربه البحر حين يموت ولذلك يخرج منه فطر الماء
 اذا اخرج من النار فلو لا ان فيه الماء فطر منه بالاناء والحفايق لتقلب
 وسمعت سيدنا عليا الخواص رحمه الله يقول انما وحيث نعيم البدن يخرج الحى
 لان العفلة عن الله تعالى فيه اكثر من العفلة في البول والغائط ولذلك قال
 الامام ابو حنيفة تنقض الطهارة بالفقه في الصلاة لا سيما لان تقع الامن تنقض
 غافل عن شئ من نظره ربه عز وجل اليه في صلاة وفلك مبطل عند اهل الله عز وجل
 وانما وجوب نعيم البدن على الحائض النفس اذا انقطع عنها فاما فلك لزيارة
 القدر الحاصل للحض والنفس لا سيما ان عرفت مثلا وانتشروا منها وقد سمي
 الله تعالى في الحائض اذى واطل صلاة الحائض النفس مع وجوده وبعد
 انقطاعه حتى تستكمل ان ذلك الدم فقط او بعد نعيم بدنها او تبتيم وقد
 جاوز الامام ابو حنيفة وعلى الحائض النفس اذا انقطع عنها وعسلت فرجها فقط
 ولعل ذلك ويخرج من اشدت حاجته الى الوطى وحاق من الوقوع فيما لا ينبغي
 فان قلت فلا يبنى اتفاق العلماء على طهر على نجاسة البول والغائط من الادنى
 واختلوا في بول بعض الحيوانات وغايطها مع ان الادنى انصرف من اليها ما يبقين
 اذ هو المكلف بتركها كمن شجرة النخيل بخلاف غيره **والجواب** وما اتفق العلماء
 على نجاسة بوله وغايطه الا لشرقه وعلو مقامه فكان من شرقة في الاصل ان
 يظهر كل شئ الطهارة لكونها عقل عن ربه واستغفل بحكم طيبته ولذنه ونهوه
 انفس عليه الحكم فصا كل شئ ماحه من المطامير الطاهرة الطيبة للريحة
 يصح قدر او نجاسة متنتا من بول وغايط ودم ومخاط ونساق وفي القواعد
 ان كل من شرف من ربه عطيت صغيرته **فان قيل** ان قولكم ان عللة الاتفاق
 على نجاسة بول الادنى وغايطه الشرق يتنقض عليكم ببول الحمار وربه
 فانهم اجمعوا على نجاسة ذلك منه وليس له شرف في الجواب عن ذلك قلنا
 الجواب عن ذلك شدة العفلة عن الله تعالى حال الاكل فام اغفل عن الله تعالى

من الحمار ومن كل حيوان لا ياكل بخلاف الحيوانات المأكولة فانما قبلها العفلة عن الله
 فحققت بعض النجاسة الامر ببولها وارواها **وتبين** ذلك امتنان الله تعالى
 علينا بنبهية الانعزال في الاكل لوانه اباح لنا الحمار والغنم لانه ذابا بأكلة غفل
 كانت كالذبيحة التي لم يذكر اسم الله تعالى عليها فانهم **فان قيل** فلا شئ لم
 يتفقوا على نجاسته فصلاوات الحمار عليها من مخاط ووضان وخوها فان ذلك
 كله منولد من الاكل والشرب كبوله وغايطه **الجواب** انما خففوا في ذلك
 لحقة البقع والقذر فيها وتبعد صونها عن صورة الطعام والشرب
 بخلاف البول والغايط في فانها في الغالب يشبه لونها لون القدر
 من نظري عند ذارها قال بنجاستها ومن نظر الخففتها قال بطلها رتبا

هذا كان اصل الحديث

المنولد من الاكل والشرب وجوب استئصال الماء والثراب الطهارة فلو لا كلت
 من نجس ولو تكررها ما احدثنا ولا من باب الطهارة بل كما اظهر من على الذوار
 كما لا يكره ولو لا انفس الله تعالى من صون وثوبه ايضا اذ قرع عليه الصلوات السلام
 ما احدثنا للثوبه من ذات نفوسنا ولا عرفنا كيف تنخلص من الذنوب
 ولا كان الحق كالت ان الله يحب المتوكلين ويحب المتطهرين والحمد لله رب العالمين

واما وجه تغسل الصلاة

ما نعلم بالاكل والشرب فهو لان الصلاة كلما انما شرفت ثوبه لنا واستغفارا
 من حيث ان قوت ازواجنا هو الوقوف بين يدي ربنا كما علمت ابداننا
 من المعاصي وضعفت وقوت باكل الشهوات او الوقوع في الغفلات
 فامرنا الحق تعالى بالطهارة بالماء او التراب المنعشين الجسم ثم بالوقوف
 بين يديه المنعش للروح فتسبح ربنا بابدان وارواح خيرة بعد موتها بما
 دفعنا فيه مما نقدركا لنا بذلك فتحنا بابا للتقرب الى الله تعالى ورضا
 عنا تعبنا ان لم يكن تعالى راضيا عنا كل ذلك الرضى الذي يقع لنا حال
 الوقوف بين يدي وذلك لغفلتنا عنه نبينا ولشغوق نفوسنا من اكل
 وشرب وغرف ذلك ودخولنا الخلال لتخرج تلك الفضلات القدر والسننة
 التي لا تساب حضرة تعالى ولذلك خففنا لاية رضى الله تعالى عنهم

من الأكل وقدا لو انشقي من ان كشف عورتنا بين يديه كل دليل حال البول
والغائط كما لا يلهو بالثوب والاوزاعي والنجاري يدخلان للحلال كل اسبوع وكان الاورابي
يدخل الحلال كل شهر فرفق بعبته فصارت يدخله في الشهر مرتين فكانت له نقول
لمن يدخل عليها اتقوا العبد الرحمن فان بطله البطل انتهى وفي الحديث ان للملازمة
نقول عند وقت الصلاة يا بني اذم قومتوا الى اركم التي اوقدتموها فاطفئوها
فان قال فلم تذكروا الصلاة عندنا في اليوم والليلة خمس مرات **فالجواب**
كان ذلك من رحمة الله تعالى بها لتذكروا بنوعها عند طهرها وتساويها لما الرضى
والشر فكما وقفنا بين يديه ليجبر تلك كمال الحلال الواقع فيها بالمعاصي والعقلا
بين كل صلاة وصلاة فينبو احدا واستغفر من اجاب من الحافات على حسب
مقام ذلك المنظر منها او المصلي كما اذا قال **ادكار الوضوء الواردة** تغفر له
وتوبة الخاصة بالوضوء ثم انه يقوم للصلاة فيغفر له ذنوبه الخاصة بالصلاة
فان كل ما هو شرعي انما شرع كفا وقيل وقع العبد فيه مما استخط الله به
فيكون ذلك في مغابته كفا فله كما يعرف ذلك اهل الحلال ككشف فلو كشف العبد
لراى ذنوبه تنساقا بينا واما لا كلما كبر الله تعالى الى عن كل شيء يحظر اليه
من صفات التقطع فان الله تعالى الى كبر من ذلك كله ثم يغفر استغفر ذنوبه
بيننا واما لا ثم كرم فتحت من ذلك ثم يغفر فتحت من ذلك ثم يرفع
رأسه فتحت من ذلك فلا يرفع من صلاته وعليه ذنب من الذنوب التي
تغفر للصلاة **فالجواب** من قول القائل قد ورد ان الذنوب
كلها تحت حلال الوضوء من جنابة الذنوب التي تنساق عن بينه ونحوه في
الصلاة اذا صلى على ان الوضوء فله ثم قد تغفر في ابواب الطهارة قولنا ان ذنوب
العبد كلما كانت اقفر واقدروا اكثر كلما طوبى من طهارة لما اذ لم يكون الغش
للدين الذي مات من كثرة المعاصي بخلاف لما المستعمل في حق الله تعالى باخفئة
ما كان اذ استنباطا وما كان اكثر اخفيا طهارة هذه الامة في قوله تعالى
صحة الطهارة بالما المستعمل فلو اكثر من قلين مثلا لضعفه بكثرة خروج
للطهارة ورحم الله نبيه الامة المجتهدين **فان قلت** فافا كانت الصلوات
كفارات للذنوب المتعلقة بالصلاة فلا يشرع الدوافل هل لها
عساه يقع من الذنوب المستغفلة او هي جنس الحلال الواقع في القرائن كما
قاله اهل الكيف فائهم قالوا لا يغفر الا عن كمال فرض ذلك **فالجواب**
ياله شي من الاكوان من حين حرر بالصلاة الى ان يسلم منها **فالجواب**

حي حوان الحلال الواقع في القرائن لتظهر مقام كل انسان وليست بتوافل الا
في حق من كملت قرائنه من كل الا ولما ولدت قال الله تعالى رسوله صلى الله
عليه وسلم ومن البين في تيممه ايا القرآن فافا ذلك فاما قال الله تعالى لا
يبسب على كقرايينه صلى الله عليه وسلم ويلحق به كل الاولاد من وزنه في القيا
ويبقى امثا لما على الاصل في الجهر ويؤيد ذلك حديث الجاهلي وغيره ان القرا
تكل يوم القيمة بالموافل اى بكل كل لغض حركت في ذكر ما وسنة بنطير في
الموافل من الاركان والسنن فافهم **فان قلت** فافا اكد الشارح صلى الله
عليه وسلم يغفر الموافل ومن يغفر **فالجواب** فعل ذلك توسعة لامتة فانه
لو اكد هاهنا لكانت كالنشداب الذي لا يطيقه غالب الامة وقد كان صلى
الله عليه وسلم يهتج المخيف على امته ما امكن لعله بان الله تعالى غنى
عن طاعته كلها **وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم** ولم يرق وكعتين قبل
المرب ثم تركهما وقال عشتيت ان يخطبها الناس سنة اى يوافقا عليهما
كالنوافل الموكدة **فان قلت** فلم يغفر النوافل وانت اليها
كالسوق والاستسقا والعبد من وصلا الحاقة ونحوها **فالجواب**
شرعت حجاب العبد بالاكل عن ثمود الايات العظام التي يخوف الله تعالى بها
عامة ولا سيما مع لكل الحرم والسموات والسموات حتى لمسي بلبه طانه كرمها
بخاف من الله كل ذلك الخوف الرابع لغفر ارتكا بلحا لغات فلو كانا بالاكل
وغفرنا عن الله تعالى ما اخفينا الى مخوف ولذا شرع الشارح في بعض
الصلوات الخطبة الجامعة للوعظ والتهذيب ليرة قلوب الشاؤون عن خسر
الله تعالى اليها بقية تقدم مشروعة الخطبة في صلاة الحنارة لان الموت
في نفسه من غطر بلغة لمن غفر استبصر **ولو علم** صلى الله عليه وسلم ان
الصلوة ترجع الى خيرة من بها شرعه من الدعاء والاستغفار في بعض الصلوات
ما كان شرع منها الخطبة **ولما حكم** التكبير في العبد فافا شرع ذلك
لجواب الخلق كثر الجمع من ثمود وحده **الرب** **واما صلاة** الحنارة فافا
شرعت تأمره لبعض حقوق اخوانا المسلمين التي قصرنا فيها حال حياتهم
فكان الغسل والتكفير والمغفر والصلاة علم نعيم مؤتم كالجواب لذلك
الحلال الواقع منا في حقهم اما هو بجابنا بالاكل والشرب وبزوا العبدان على
ما ذكره التيسر بالاكل والشرب وليس بياي الزينة لانها شرعا لا يبقا
للقلوب المتسافرة من كثر المزاج في الدنيا والاخرى النفسانية حين

جميعنا بالاكل والشرب عن ثمود الاخرون وانحوالنا لان يتلاقوا القلوب بجميد
اجتماع نظام الدين واقامة شعائر بخلاف التناقض فانه يشتت نظام
الدين وينتفعه. وانما زاد العبدان على الجماعة في الجملة بالكبرياء
لما في في من يخرج من الوجوه عن حكم ارادته فانهما يومافج وسور
وعفلة عن الله تعالى في العادة اكثر من العفلة عنه في الجملة ولما امرنا
فيهما باظهار الفرح والسرور وشكر النعمة الله تعالى علينا بما بالفعال
الظاهر وولا لا كنهنا بفرح القلوب في الباطن فينبغي لمن طعن في السن
ان يوافق الاطفال والخدم والعلماء في اظهار السرور والسرور احسن
ما عند من الشباب تعظيما لخصرة الله تعالى التي هو ليها وسببا لميل قلوب
الناس الى بعضهم بعضا فان لباس الرتبة له ان عظم في الميل الى صاحبه على حال
صاحب الثياب الدنسة. وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى
يقول لا ينبغي لشمار ان ياتي الجملة والعبد بن وعيها من الصلوات وفي قلبه
غل او خذا ومكروا وخذلته او حسدا وكبر على احد من المسلمين فان من لم ياتي
الصلاة وفي باطنه شيء من ذلك لم يجمع قلبه على خضعة الحق تعالى في ذلك الصلوة
وسمعت يقول لاصحابه مرات اياكم ان تشارفكم الجماعة والجملة ان وفي قلبكم
غل او مكروا او خذلوه لاحد من المسلمين وهذا وان كان مطلوبا في ما يرا الاوقات
من كل مسلم لخدمة الجماعة والعبدان كد لا يما من كان حاجا فان الحر خضعة الله
الخاصة في الارض وفي الحديث لا يصعد المشركين عمل حتى يصلحوا اشارة
لما ذكرناه فان الفطرية والنفسية تمنع نزول الرحمة على اللقي ومن هنا استجبت
المسلمة لصلوات الاعدا قبل الخرج للاستغفار والقوة ومرة النظام للابرة
فما القوة فاعل ذلك.

واما فخره تعالى الزكاة

جميع انواعها بالاكل والشرب وهو ظاهر لا نشأ الاكل والشرب
لا ينبغي لنا شرعا جميعا عن ثمود الملك في المال التي بابها كلة لله تعالى وادعينا
الملك في ذلك لنا مع العفلة عن لما للخلق في هذه اذ وكراهة ومنعنا عن
الفقر والمساكين من نخام نفوسنا ونشرها ضيقنا بذلك على الفقراء والمساكين
والمولقة فلو يهر وعلى الغار من في المصالح التي يعود فيها على الخلق وعلى من
يسافر في الجهاد وعلى المكاتبين وعلى ابن السبيل وسبينا قوله تعالى ولتوا

الزكاة وقوله تعالى وانفقوا مما رزقناكم وقوله وما انفقتم من شيء فهو يخلفه وقوله
مضى الله عليه ولم مانقض مال من صدقة وان الله تعالى ليضاعف درهم الصدقة
الى سبعين ضعفا وسبينا انضام معنى الزكاة فان الله تعالى ما سماها زكاة الا
لبنا مل العبد في ذلك وبجرح ركنه بطريق نفس والشرع احده. وسمعت
شيخنا شيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول انما فرض الله تعالى علينا الزكاة
لما استوفى علمه من نعمة نفوسنا على عباده الله وحرماننا لهم من مال سيدهم
الذي جعلنا مستخلفين فيه ايمانا لئلا يكون له ملكا حقيقيا فذلك امرنا
الشاح باخراج نفيت معلوم من كل صنف من جميع اموال الزكاة على سبيل
الفرض علينا نظيرا لاموالنا وانما نحن الرجز الحاصل لها بالجل والشح
ومخالفتنا لما امرنا الله تعالى به وقوله باخراجها وانرا لا لبركة في رزقنا
والتوفيق فان ما كل يوم من شهود زيادة التوفيق ماله اذا اخرج زكوة وانما يشهد
التفويض فيه. وقد دعت الملائكة ربنا ان الله تعالى يعطي كل منفق مثلا وكل
تمسك تلقا ودعا الملائكة لبردة فلو فامل غلبت الناس نفوسهم لم يدعوا
قطرا لايمان كلام الله ورسوله فان الله تعالى وعدنا باخلافا لا نفاق في
سبيله وكذلك وعدنا ورسوله. ومع ذلك فلم يخرج زكاة وينفق ما للمسيكين
اي سبيل الله الا قبلت من الناس. فذلك هو من شرط الايمان الكامل ان يكون
الغائب الذي وعدنا الله به او عليه عنها المؤمن كالحاضر على حد سواء فان
ايمان الجليل بحق الله تعالى جنة الذي يدعيه مع انه لو راى كونه يخلص
يبدع من ذهب يقول كل من اعطاني نصف اعطينته وبنار الصار غلبت
الناس ردحمون عليه بالسراهم ليأخذوا الدنيا بتر. ولو ان انسانا
قال لاحد من لا يخطه دراهمك ليعطيتك بها دنانير لسفه عقله ولم يصح
له فانظروا اخي في نفسك هذه الميزان فانت اعلم بحالك واقع الايمان
تعد ذلك وانك ترك الدعوى واستغفر ذلك. وسمعت سيدي عليا
الخواص رحمه الله تعالى يقول من لم يشكر الله تعالى على الامر باخراج زكاة
فمن اجل الجاهلين لانه ما امر به باخراجها الا هو يريد ان يزيد من
مضله فاللبيب به الفرح والسرور والخرن والعم انتق. واما نوافل الصدقات
فانما شرع لغير الخلل الواقع في زكاة الفرض نظرا لصلوات الصوم فربما
نقص بعض الناس من القدر الخارج او من السرور وبالاخراج فنقص اجرهم
بذلك وقد ورد في الحديث ما يدل على ان الله تعالى ما وعد بالاجر على

نوعه

الزكوة الامن اخرهما مشتركا بما صدقته فانه بما عينه . وقد كان سيد علي الخو
رجي الله تعالى عنه يقول لما شرع رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة النطوع
دفعوا للنزول البلاغ ابدا لنا فان زكاة الفرض طهرة المالك الروح وزكاة
النطوع مظهر للبركة من الخبز والرخس الحسي والمعنوي فمن لم يصدق
صدقة النطوع ولم يجبر النقص في زكاة الفرض فقد عرض بدينه المحكة والبر
والحب الفرجي والدماء ميل والقروح وسائر ما يؤذي دينه اتفق . ولما ركن
الفطر فانه اشترى لكون رقع صيام رمضان متوفقا على اخرجها فلا
يؤفع الى السما الا باخراجها لحدب حسنه تعظم مع اجماع اهل الكشف
على ذلك . واما كان رمضان لا يرفع الا بعد اخراج زكوة الفطر لانها كاللحم
لما وقع من ذلك الصائم من الخوف وضوئه بالغيبه والتمتع بوقطاع الشهوات
المصادرة لحكمة الصوم . واصل ذلك كله الاكل والشرب فانما اكل
حجب عن مراقبه الله فوقع في خروصومه لنزول الالب معه تعالى
حين خلق باسم الصفة الصمدانية من ترك الاكل والشرب وجميع المفطر
فلولا الاكل لما جئت ولا خرف والحمد لله رب العالمين **قوله** وحبه
تعلق الصوم بالاكل من شجرة التمر فوضا كان ونفلا فلولان الصوم
اما شرع نظيره او تقويده للاستعداد في التوجه الى الله تعالى في
قبول التوبة من سائر المعاصي التي حدثت من اطول سنين امثالا
حين حجنا بالاكل والشرب وغيبنا عن مراقبه ربنا وعن الحيانه تعالى
وسمعت سيد عليا الخوارج رضي الله تعالى عنه يقول لما شرع الصوم
رمضان سدا لمجاري الشيطان من الدين من العلم الى العلم فلو كان الصائم
يقويه على الكمال لما وجد الشيطان له سبيلا عليه بالوسوسة وغيره فالكفه
لما اده على حكم النقص حرقه ونظر عليه الشيطان من ذلك الحرق واحتج الي
الحاجر بصوم الاثنين والخميس وابان الى البيت من خذ ذلك . وسمعه يقول
انما من ثمانية الصوم رقة القلب وذبول الاعضاء حتى لا تكاد اعضا العبد
تشمي معصيته لسد مجاري الشيطان التي افتحت في الدنيا باكل الشهوات
حتى صار الدين كطافات سكة الضياد فاد اصار السدات تلك الطاقات
كلها والى ذلك الاشارة بمكنيت البخاري وعينه الصوم حجة اي وزن تنفي به
العبد فحول الاوقات الدينية الى قلبه اتفق . واما كان رمضان ثلاثين
يوما او تسعا وعشرين لما ورد ان ملك الاكله الصورية التي اكلها آدم من

البحر مكنت في بطنه شهرا كاملا وتسعا وعشرين يوما . فان قيل انما الشرعة
ما ينهم منه ان الاكل يقيم في الماكن اربعين يوما الحديث من كل لقمة من حرام لم
تقبل له صلاة اربعين يوما . والجواب ان هضم الطعام راجع الى الحوائج التي
في القوق المأخضة فربما كانت حوائج القوق المأخضة في ابنا ادم اشد
منصمت الطعام وانزلت في شهر فتقص عشرة ايام عن هضم معدة غير
انتهى فعمل الله تعالى ما فرص عبدا صوم رمضان لا اطمعوا للتمتع
المؤلف للاكل فمن بلغ في اكل الشهوات والدم في رمضان فقد اسطر حكمة
الصوم في حق نفسه ولم يسد مجاري الشيطان من بطنه فركض فيه ايلس
بجيلة ورجله فانلف عليه دينه . فلو الاكل لم ينجح الى صوم ولا كما مثل
الدابة لا يغم منها معصية انما طول عمرها . فان قيل لم شرعت الكفارة
في الجمع في شهر رمضان . والجواب انما شرعت لكونها جامع لما في امر ربه
وتعريض بذلك للنزول الهلا عليه . فكانت الكفارة لما نفعه من وصول
العقوبة اليه . وكذلك القول في سائر الكفارات من طهارة وقدر ونحوها
من الجائزات على الدين . وانما فان الصوم خلق باسم صفة الحق تعالى
من عدم الاكل والشرب فلا يلقيه النكاح الذي تنزه الما عن جلاله
عنه فقد علمت انه لو الاكل ما اخجننا الى صيام فنصنع به شئوانا
ونكف بهجوارحنا . واما وحية تعلق الاعتكاف بالاكل من شجرة التمر
تبولانه لما شرع جمعها لسنات فلونينا عن ربنا حين تفرقت في اوديته
العقوبات بالاكل فكان الاعتكاف معينا لها على صفة الحضور لا سيما
في رمضان لاجل حضور قلوبنا مع ربنا في ليلة القدر التي هي خير من
العشرة الفهم . واما وحية تعلق الحج والعمرة بالاكل من شجرة التمر
فلولا الحج والعمرة مكفران للذنوب العظام التي نشأت من حجاب
الاكل ولولا الاكل ما وقعنا في هذه الذنوب ولا اخجننا الى ما كبرها وقد
تقدم ان كل ما نور شرعي في ما قبله يكفر به . من طهارة وصوم وملا
ريح وغير ذلك . وذلك اننا لما اكلنا ما لا ينبغي لنا اكله شرعا بل بطر
وشرة نفس حجينا معصينا . ولو اننا اكلنا ما ينبغي لنا شرعا من غير
زبادة لما وقع منا معصية هذا في حقا . واما في حق ابنا ادم عليه
السلام . فكان كما وقع منه من الذنوب والكما صورنا لا حقيقيا كان فقد
اول المحبة . وكان الحج احر ما بنى على العبد من الكفارات وانما فان ادركه

عليه السلام تلقى الكلمات هناك وناوب الله عليه هناك التوبة
الصورية لا الحنفية كما هو شأن غير الانبياء من ربه. فان قلت
فلا شيء لم يثبت الصلوة والنجاة الا في واحدة في المزمع ولم يكررها كالصلوة
لحسن الصلوة والركوع. فليجوب انما فعل الحق لك سرمد خلقة
من حيث ان رحمته سبقت غضبه مخففة في العظم المشقة في قتلها
غالبًا لا سيما من ان من سيرة سنة بخلاف الطهارة والصلوة وغيرها
فانما قال لتعريف الامية بالتمجيد بالجمعة لا وجهها لانها احدى في
افعال الحج وكانت كالنوافل مع الفرائض ان في ذلك بشارة لنا
عظيمة مغفرة ذنوبنا السابقة واللاحقة اذ اجمعنا مرة واحدة
في الحرم ولو لا هذه المغفرة لكرر الحق علينا الحج كل سنة مثل المغفرة
لنا ذنوبنا كل سنة بذلك الحج قائم. فان قلت فلم كان الوقوف
بعرفة اول ركنا الاحرام كذا في من طريقه صردون الطواف والسعي
مثلا. فليجوب انما كان اول لادكانا لوقوفنا فذا ابينا اذ علمنا
السلام لانه لما جاء من بلاد الهند بعد غيوطه من الجنة التي على اس
جبل لياقوت الى مكة. كانا اول ما لاقاه من مناسك الحج الوقوف
بعرفة لانها كالمسجد الاول للملك والله المثل الاعلى وبلية من دلقة
وهي كالباب الثاني لادكانا وفريها من مكة. فان قلت فلم
سوى الحج المضرب بالخطا الى مكة قبل الوقوف. فليجوب انما ساءلهم
الحق تعالى بالدخول رحمة لما عندهم من شدة الشوق الى ربه يبتدعهم
الخاص وكان حكمهم حكم من هاجر الى عار سيد فمكث بين يديه ينظر ما
يأمر به السيد من الاعمال فلما قال له اذهب الى عرفات التي منها صهي
ادمر عليه الصلوة والسلام ما وسعها لافشا امر ربه في ذلك
فان قيل فلا شيء امر بالحج بالتحريم من لمس الخيط مع من الادب عند ملاقات
الاكابر ليس افر الشيا. فليجوب انما امر العبد بمثل ذلك اسارة
الجان من الادب من كل مذهب ان ياتي ربه خاشعًا ذليلاً مغلسًا متجردًا
من جميع العلايق الدنيوية ليقبله السيد ويخلع عليه خلعة ه
الرضي قال الله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الالة اذ
الغنى لا يمس لثياب الرنية لانه حتى صدقة من الحق تعالى في العادة
وقد تفضل الله على لاغنيا بالصدقة عليهم زيادة على ما عندهم

كالقنبر

كالقنبر يحسب ما سبق في علمه. وسمعت سيدنا عليا الخواص رحمه
الله تعالى يقول من علامة قبول حج العبد وانقطع عليه خلعة الرضى عنده ان
يرجع من الحج وهو متخلف في الاخلاق المحمدية لا يكاد يقع في ذنب ولا يرى نفسه
على احد من خلق الله تعالى ولا يراهم على شيء من امور الدنيا حتى يموت وعلا
قدم قبول حجته ان يرجع على ما كان عليه قبل الحج. كما ان علامة مغفلة ان
يرجع وهو يرى مثل حججه اولي القبول من حج غيرهم. لما وقع فيه من الكمال ومن
ناحية المناسك وخروجه فيما من خلاف العلماء. لكن هذا المفت لا يشتر
بكل احبوا انما بتركه اهل الكوفة انفق فاعلم ذلك. فقد رجع سيدنا علي
الحج الى الاكل من شجرة النوى والحمد لله رب العالمين. واما وجه نعتوا البيوع والنز
وسائر المعاملات الاكل من شجرة النوى فموظا بهر لاشمالا اكلها وشرب حليبها
بذلك عن كمال محبة اخواننا وعن كرامتهم واعطاهم ما يحتاجون اليه مما
تخشعون عنه لكونهم من عبيد سيدنا. وتعدنا لحدود ربنا بالجل
والشع وعدم الاشارة وطلبنا ان يكون كل ما في ايدي الخلق لنا ولو بغير
طريق شرعي فامرنا الله تعالى بالبيع والفترا وحرمة علينا الرضا وشرع لنا
الحياض في البيع والشرافعة للذمة منا اذا كان الخط الاوفا لخيرنا وبين
لنا العيوب التي من ضماننا والتي من ضمان غيرنا. وبين لنا ما يدخل
في بيع دوننا وضمننا وما يقع فيه السلم والرهن وحكاما لمفلس
والحر والصلح والحوالة والشركة والوكالة وغير ذلك من المفروض من
الافراد والمساقات والحجارات واجبا الموات. واما رغبنا في الوقف
والهبة والهدية شكر الماعندنا من النعمة وكذلك علمنا حكم اللفظ
واللقينط والحما لتوا لفرأينهم وقسم الصدقات والوصايا والوقوع
وقسم الغنى والعنينة وكل ذلك اصابه حجابا لاكل الدنيا ذن لنا
النشاع في اكله من حيث عين الاكل او من حيث الغفل وقد سئلنا الكلام
على ذلك كله في رسالة الانوار العذسبة واجعه والحمد لله رب العالمين
واما وجه نعتنا النكاح وتوابعه بالاكل من شجرة النوى وان العبد اذا اكل
تحركت شهيوانه الى الجماع واعتقد مائة فلو لا مشروعية النكاح لو كان يقع
في الرقا فقتل شرعا او غير ذلك على تلك المرأة المرق بها كان الفساد تعظم
فلذلك امرنا الشارع بالولي والشاهدين والصدقات لم يدخل اليه من الباء
واما مشروعية العنم للزوجان فاصلا لاكل ثأته لما اكل شهرا وبطرا

حجب عن حق رغبته عليه فضاجرها وتزوج عليها حتى سالته ان يطلعها
 بما لقطه له ونفذت نفسها منه وبعث بطرقها ابدا من غير سوال
 ولا مال ثم نذر على ذلك فشرع الله الرجعة ورعا الى من زوجته وظاهر
 منها ولا عنها وتزوج من رضى عنه ووطى الحارة من غير شتر او كس
 العدة منع استئصال حم المرأة بولها العذر او ما به وبعثت بشفقة الزوجة
 والوالدين والمرتبة والخدم والبنات التي تزكيتها ويمنع بها الحجاب
 بالاكل عن حقوق جميع المذكورات فامر باعطائهم حقوقهم بحسب الامر الشرعي
 دفعاً للفتنات في الدنيا والآخرة . **والحمد لله رب العالمين .** واما
 وجه تعلق ربع الجنائيا وما يذكر فيه من النكاح والامان والفضا والغنى
 والكتابة وحكم امتهان الاولاد من الاما فوجه ظاهره وذلك ان العبد
 اذا اكل وشبع رعا بطر وطعن جوارحه ونبت فقتل النفس التي حرمتها
 الله تعالى وفضع شيئا من جوارحها او جرحه عمدا او خطا او قطع الطريق
 او سرقا وزنا وصالحا على الناس او شرعا المستكر او قذف اعراض الناس وحلف
 بالله تعالى كاذبا او ضاهقا او شح بالمال فلم يكن ينفقه على المحتاجين
 اليه الا بئس او عمنده مع الله على ذلك فامر الله تعالى بالوفاء بدينه كالغنى
 عليه لا كالاكرام والمحبة له من حيث ما هو عليه من الشح ومن حيث المحبة
 للشايع في الشترع بايجاب ما حله مباحا او مندوبا وسعة على الامة
 فلا يشرع عليه الحدود ولفسد نظام العالم بزيادة الفتن والفتن
 وانما جعل بعض الحدود وكفارة بعتقها واطعام او كفارة لما في ذلك من
 شدة البغض ولتكون الكفارة حجابا مانعا من وقوع العقوبة بادن الله تعالى
 للعبد رجعة به وكل ذلك نشأ من حجاب الامل الذي يلزم به الشارع
 فافهم . واما وجه تعلق العتق وما بعده بالاكل من الشجر فهو ان
 السيد لما اكل وشرب حجب نفسه بخدمته القبول واخسانه اليه بها وكذلك
 العبد لما اكل وشبع بطر وفسق وخرج عن طاعة سيده وطلب الخروج
 من بطن سيده وان يكون له مال كسبه وحصل كون الرق احسن له فانه ما دام
 في كماله سيده فهو مستغفر عن الشقا والتعب في خصيل ما
 يحتاج اليه على شئ اخناجة اخذ من بيت سيده . فلما طلب العبد ذلك
 فشرع الشايع بنزغيت سيده في عتقه . واما ما كتبه ان علم انه
 يفتقر على مال فيعتقه . وكذلك امر بتدبير رجعة به لما عنده اي السيد

من حرصه على الدنيا ومحبة لها فلم يفتح نفسه بعتق ذلك الرقيق الا بعد موته
 فكان من صدقها الحبيب على طلوع الروح فلو لم يكن عند السيد يقينه حرصه على
 الدنيا لكان امرا للعتق فور من غير كتابة ولا تدبير واما امر الولد فاما امر
 يوم السيد بعتقها رجعة به او لحبلا عنها عليه حيث كانت محلا لاستمتاع
 وقضا شهوة فرعية الشايع في ان تكون عتيقة بغير موته فيرا عليه ولا يجنيها
 وكفارة عنه لا سيما في الاستمتاع بها بحكم الملك واصل اخلاصه بحبها
 فوالاكل فانما اكل حجب فلم يوفى بغيره واستمتع به بل طلب منه
 ما اذا اطلب عتقه . ولو لا الحجاب لكان نزه نفسه عن اكل ما في المكاتب
 واعتق عبدا من غير تدبير . واعتق امر ولد قبل موته فاعلم ذلك . واما
 وجه تعلق وجوب بئس الامام الاعظم ونوابه بالاكل من شجر النخيل فهو ظاهر
 لانه لو لا الامام الاعظم ونوابه في سائر اقطار الارض من زوروا من روقا
 وغيرهم لما قدر احد على تنفيذ الاحكام . وكان يفسد نظام العالم كله
 اذا طلب المطلق اكل حقوقهم من بعضهم بعضا بلا شوكه تخيم . وربما كان
 يقتل كل واحد حتى يتمكنوا من قتل رجل واحد ويحسب له القتل . ولذلك
 قالوا لا يلقون ان يقيم الحدود الا من يقض ولا يقض منه كالتوالي بخلاف من
 من نضبه فليس كما افهم . ثم ان اصل ذلك كله الاكل فانه لو لا الاكل لما حجب
 احد ولا شرا . واما احب الله تعالى عليه من الحقوق كانه لو لا الاكل لما تنازع
 الناس في حقها بل كان كل واحد يوقى الحق الذي عليه من غير خوف على حكم
 ولا حيف ولا تعذر ولا حلازمة غريم كانه عليه طاعة الاولياء والعلماء والصالحين
 فكان من رغبة الله تعالى ان لهم الرعية ان يجتمعوا على بئس امام يحجب اموالهم
 وانفسهم وحرمتهم بوجوده خبر على انه لا يقهر الدين شعا ولا بئس ذلك
 وما لا يتم الواجب له فهو واجب . واما امر بئس الحديث بالامر بنصب
 الامام الاعظم ونوابه في ذلك من التخرص بالفتنة والشايع لا يامر
 بما فيه فتنة بل على عن الامان لان يكون العبد سبولا فيها . فعلم
 ان لولا الولاية الدين لم يشوكة . واما امر بئس ان فضلا عن البراري
 ولاصح لاحدا خذ الخراج من الفلاح . ولاصح جهاد . ولاصح حال
 يتفق على المجاهدين والمرابطين وضاعت مصالح الخلق جميعين
 فالحمد لله رب العالمين .

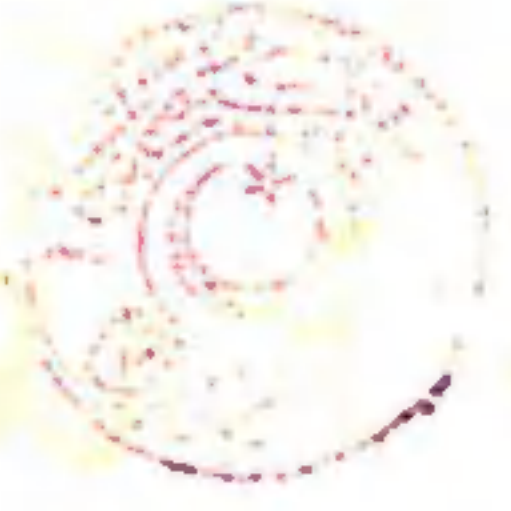
فليكن في ذلك اخر حاشية كتاب الميزان في الشريعة

المدخل للجنة قول المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية. والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله لقد جئت رسل ربنا بالحق. وانا اسأل
 بالله تعالى كل ناظر في هذا الكتاب من علماء المذاهب الاربعية ان يتصفح ما ذكر
 في هذا الكتاب من الخطأ والخرق ويكتفي بما كان النظر في الادلة والتعاليم
 والنوحيات. والسلامة من التعصب لمذهب دون غيره وتعد معرفته
 بصحة دليله. وصحة دليل المخالف. وتعدا طلاعه على جميع الفصول
 التي قد منهاها بين يدي الميراث. وتعد ثمود عن الشريعة المطهرة
 التي تفرغ منها قول مجتهد من المتقدمين المتأخرين. وتعد ثمود
 ان عين الشريعة كالق. ومذاهب الامة كالاصابع المنفرعة من الكتف
 فكما انه ما تم اصبغ اولى الكتف من اصبغ. وكذلك ليس من مذهب اولى الشريعة
 من مذهب كما تقدم بسطه في الفصول. فبيل نوحية كلام المجتهدين
 واذا كان المؤلف اول من تكلم في فن اخراج ضرورة الى التعصب كلامه ويستدل
 عليه لعسر استحضار المؤلف كما برده على سطوف ذلك الكلام ومنع سؤميه
 حال التاليف. ولو انه كان يقدر على الشما اختاصب الناس الى الحوا
 ولو كان من غير الله لو حبه واقبه اخلافا كثيرا. وقد ذكرنا مرارا جميع
 ما الفناه من الكتب انما هو محبة ما يفتح الله تعالى به على قلبه
 التاليف. ما عدا الكتب التي اخضرت لها

فرح الله من عذرني

في وقوعه في خطأ او تحريف في هذا الكتاب. لغرضه عن الاضرار
 ورحم الله من فتح الله على قلبه فوجها لشي من اقوال الائمة وضع مما وجهته
 به فالحقة بموضعه من هذا الكتاب بم عندي في الترامي لنوحية كلام جميع
 المذاهب المستقلة والمندرجة. فانه امر لا اعلم احدا سبق لي الى التراميه
 ومن تامل فيه فريضة. صار تغير مذاهب جميع الامة المجتهدين حتى
 كانه صالحيهما. واشتق ان يلقب بشيخ أهل السنة والمعاة في عصره
 ومن لم يلقبه بذلك فقد ظلمه. فاستمع يا اخي نصيحي وامعن النظر فيه
 والزم الادب مع سائر الامة المجتهدين. لياخذوا بيدك من الهول واليوس والدين
 والحمد لله رب العالمين
 وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا محمد. وعلى آله وصحبه اجمعين وحسبنا

الله ونعم الوكيل. ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم. نعم المؤلف ونعم المصنف
 وكان الفراغ من نسخ هذا الكتاب لليليل الفدر في ناسع عشر جمادى الاولى
 من شهر سنة 1105 هـ. خمسة وثمانون سنة من الهجرة النبوية
 على صاحبها افضل الصلوة والسلام. والتسليم
 على يد كاتبه العبد الفقير المذنب
 الغني القدر عبد الوهاب
 بن عبد الجبار
 غفر الله له



Library stamp with Arabic text and a date, possibly indicating the acquisition or ownership of the manuscript.